

التفسير والبيان

لأحكام القرآن

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق القطري

حفظه الله ورحمته وبركاته

المجلد الأول

البقرة

مكتبة دار الحديث

الرياض - المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى

البَقِيَّةُ وَالْبَيَّاتُ
لِأَجْنَكَامِ الْقُرْآنِ

①

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهج بالرباط
الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ

مكتبة دار المنهج
للنشر والتوزيع

المملكة المغربية - المملكة المتحدة، الزمباب

مركز الرباط - الدار البيضاء - الدار البيضاء - الدار البيضاء - الدار البيضاء

الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - الطبعة الثانية: ١٤٢٩ هـ - الطبعة الثالثة: ١٤٣٠ هـ

الطبعة الرابعة: ١٤٣١ هـ - الطبعة الخامسة: ١٤٣٢ هـ - الطبعة السادسة: ١٤٣٣ هـ

الطبعة السابعة: ١٤٣٤ هـ - الطبعة الثامنة: ١٤٣٥ هـ - الطبعة التاسعة: ١٤٣٦ هـ

الطبعة العاشرة: ١٤٣٧ هـ - الطبعة الحادية عشرة: ١٤٣٨ هـ - الطبعة الثانية عشرة: ١٤٣٩ هـ

الطبعة الثالثة عشرة: ١٤٤٠ هـ - الطبعة الرابعة عشرة: ١٤٤١ هـ - الطبعة الخامسة عشرة: ١٤٤٢ هـ

التفسير والبيان لأحكام القرآن

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق القطراني
حفظ الله روحه وكرمه

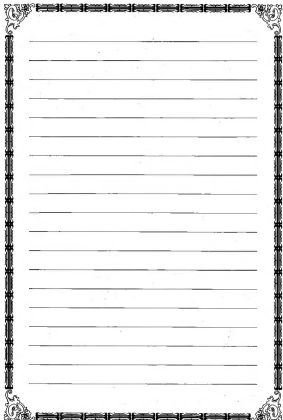
مفتى به

عبد المجيد بن صالح المبارك

المجلد الأول
البقرة

مكتبة دار الحديث

طبعة الأولى ١٤٢٥ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُعْتَبِرِ بِالْكِتَابِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا
محمد، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن الله أنعم على الأمة بالقرآن، لأن به قوامها وسعادتها ولبائها
وجرمها ونصرها، وقد سئى الله القرآن وما فيه من شرائع وأحكام نعمة؛
كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ (المائدة: ١٢)،
ومن شدة الله أنه لا يعظم النعمة إلا أن تحرف قلوبها، وقد جعل الله
القرآن أعظم ما يفرح به وخيراً مما يجمع بين الماديات كالأموال من
الذهب والفضة وغيرهما، ومن المعنويات كالإنكار والنظم والقوانين،
قال تعالى: ﴿قُلْ يَسْمَعُ لَكُمْ وَرَحِيمِهِ يُدَلِّهِمْ فَهُمْ خَيْرٌ بِنَا يَسْمَعُونَ﴾
(يونس: ٥٨).

ولا يخفى على مسلم فضل القرآن العظيم لمن يتقيد بكل الأحكام
الشرعية والغوص في دالاتها، ولا يتأهل بالمنعول إلا بمعرفة أقوى أدلة
التشريع، وهو هذا الكتاب العزيز.

وغير عاب على متعلم أن أعلى مراتب الاحتجاج وأقوى الأدلة هي حُجَجُ القرآن وأدلته، وبين القصور في المتعلمين أن تكون الحجة في القرآن ظاهرة ثم يتجاوزها إلى الاستدلال بما دونه، وقد حرص السلف وأئمة الخلف على إبراز أدلة الأحكام من القرآن، بين متوسّع ومختصر، وقابض في الاستنباط وباسط، حتى لم يخلُ مذهب من مصنف في هذا الباب.

وإن من إعجاز القرآن صلاحه لكل زمان ومكان ولكل جيل، وقد كثرت المصنفات في أحكام الشريعة وفقهاها في هذا العصر، ولكن المصنفات في تفسير أحكام القرآن قليلة، وقد كانت الحاجة إلى الكلام على أحكام القرآن واستنباط آياته في أبواب الفقه وسائر الأحكام وخاصة ونحن في زمن كثرت نوازله التي تحتاج إلى بيان أدلتها من القرآن وإتيان ذلك بحججها من السنة والآثر.

وقد دارست شيخنا عبد العزيز الطريفي القرآن فعرضت عليه القرآن أربع مرات بدءاً من رمضان عام ألف وأربع مئة واثنين وثلاثين، للهجرة النبوية، وأملت على آيات الأحكام، ثم قسرتها في مجالس لطلاب العلم، أولها في التاسع عشر من شهر شوال من عام ألف وأربع مئة واثنين وثلاثين، وأنتم تفسر أحكام القرآن في أكثر من مئة وعشرين مجلساً.

وقد بسط القول على كل الآيات المتعلقة بأحكام التكليف الخمسة، فشمول التفسير أحكام الفقه بقيسته العبادات والمعاملات، والآداب والأخلاق والسياسة الشرعية في أحكام التعامل مع الناس موابقين ومخالقين، مؤمنين ومنافقين وكافرين.

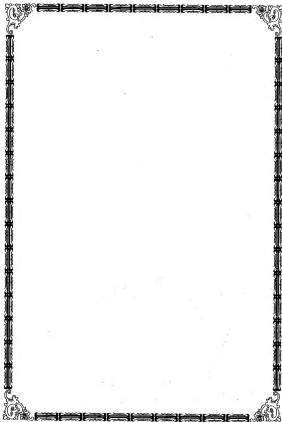
وقد توسّع في الكلام فتجاوزَ المنطوقَ إلى المفهوم، والاستنباط
إلى الاستطراد، وقد جُمع هذا التفسيرُ كُلُّ مجلِسٍ في يَزِيدِهِ.
والحمدُ لله على تَوْفِيْقِهِ وتَوْفِيْقِهِ وتيسيرِهِ على تَمَايِدِهِ، ونَقَعَ بِهِ
وِبَشَارَتِهِ وَجَائِزِهِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ.

كتبه وكتب

عبد المجيد بن خالد المبارك

١٤٢١/٦/٢

a.abrarabarak12@gmail.com



مَقْدَمَةُ الْمُؤَلِّفِ

الحمد لله رب العالمين، أُوَجِّدُ الخَلْقَ وَنُكْتَلِ بِهَمٍّ، وَجَعَلَنَ لَهُمْ عَقُولًا يَهْدِيهِمْ إِلَى دُنْيَاهُمْ وَوَحْيًا يَهْدِيهِمْ إِلَى دِينِهِمْ، رَبُّ الْأَجْرَةِ وَالْأُولَى، لَا يَسْتَجِئُ الْعِبَادَةَ إِلَّا هُوَ، وَلَا يَسْتَجِئُ كِمَالُ الشُّكْرِ وَالْحَمْدِ غَيْرُهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا الْمُصْطَفَى بِالرَّسَالَةِ، خَيْرِ الْبَرِيَّةِ وَإِمَامِ الْحَقِيقَةِ، الْمَخْصُوصِ بِالْوَحْيِ الْمُحْفَظِ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ الرَّحْمَنُ الْكَرِيمُ وَإِنَّا لَهُ لَكُونُورٌ﴾ (البقره: ١٩)، إِنَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ نِعْمَةَ الْهِدَايَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ وَنَوَاجِيهِ وَامْتِنَانِهَا أَعْظَمُ النِّعَمِ؛ إِذْ لَا خَصِيصَةَ فَارِقَةً بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ إِلَّا بِتِلْكَ النِّعْمَةِ، وَمَنْ حُرِمَ ذَلِكَ اسْتَوَى مَعَ الْحَيَوَانِ بِالْإِسْتِفْخَاجِ، وَلَا فَارِقَ بَيْنَهُمْ إِلَّا أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ يَفْقَهُ دُنْيَاهُ بِمَا يُنَاسِبُ كِمَالِ تَلَذُّذِهِ وَمُتَعَتِهِ فِيهَا، وَكُلُّ جَنْسٍ يَصِيرُ بِنَفْسِهِ، بَلْ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانِ أَكْثَرُ مُتْعَةً فِي الدُّنْيَا مِنَ الْإِنْسَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْتَكْبِرُونَ كَذَلِكَ نَأْتِي الْأَكْثَرَ﴾ (محمد: ١٦)، وَامْتَنَزَرُ الْحَيَوَانُ بِاللَّهِ لَا يُحَاسِبُ عَلَى مُتْعَتِهِ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَكْتُمُونَ﴾ (محمد: ١٦)، وَبَيْنَ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَكْتُمُونَ﴾ (الاعراف: ١٧٩).

وَأُولَى مَا يَجِبُ الْوُقُوفُ عَنْهُ مِنَ الْقُرْآنِ: مَعْرِفَةُ أَوَامِرِهِ وَنَوَاجِيهِ وَأَحْكَامِهِ، فَمَنْ عَرَفَتْ أَحْكَامَ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ وَتَأَمَّلَ مَا فِيهَا مِنْ إِحْكَامٍ، وَدَقَّقَ انْتِظَامَ، وَعَظَّمِ الْمَصَالِحَ وَجَلَّلِ الْمَقَاصِدَ؛ وَجَدَ فِي قَلْبِهِ مِنْ

الإيمان بالله والتسليم والخضوع والتعظيم له أعظم مما يجده في الآيات
الكثيرة المشاهدة كالسَّمَوَاتِ والأَرْضِ والشُّجُومِ والكواكبِ والسَّحَابِ،
وقد سَمَّى الله أحكامه مواجِعًا فقد قال تعالى بعدنا ذَكَرَ آيَاتِ الْفَلَاقِ:
﴿يَعْلَمُ بِهِ وَأَنْشَأَ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٣١)، ﴿وَاللَّهُ يُعَلِّمُ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٣٢)،
وقال بعد آياتِ الظُّهَارِ: ﴿وَلَكِنَّهُ لَوَسَطُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
(الجمعة: ٢٤)، وقال بعد آياتِ الْقَلْبِ: ﴿يَعْلَمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَقُولُوا يَنْصِبُهُ أَهْلًا﴾
(النور: ٢٧)، وَلَمَّا ذَكَرَ الله أَوَامِرَهُ لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ قَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّكُمْ فَكَّرْتُمْ مَا
يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ وَأَقْبَلَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (النساء: ٦٦)؛ وذلك أَنَّ الأحكامَ
فيها مِنَ الْمُوعَظَةِ وَالْهِمَّةِ وَعَظِيمِ الْمُنْفَعَةِ لِمَنْ تَأَمَّلَهَا، وَإِنَّ الْفَقِيهَ بِأَحْكَامِ
الْقُرْآنِ يَجِدُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ بِوَقْدَانٍ يَفْقَهُ وَيُفَسِّرُهُ فِيهَا؛ لَمَّا
بَرَزَ مِنْ إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ مَا لَا يُحَكِّمُ وَرُودُهُ إِلَّا مِنْ خَالِقٍ عَلِيمٍ حَكِيمٍ،
وقد قال النابغِيُّ الْحَارِثِيُّ بْنُ تَعْتُوبٍ: «إِنَّ الْفَقِيهَ كُلَّ الْفَقِيهِ مَنْ فَكَّرَ فِي
الْقُرْآنِ، وَحَرَفَ مَكِيدَةَ الشَّيْطَانِ»^(١).

وأحكام الإسلام موجودة في القرآن بالإجمال، ولكن منها ما يظهر
بأدنى نظراً لإجلاؤه النص فيه، ومنها ما يحتاج إلى جلالة نظرٍ لإخفاء
النص فيه، وتلك مؤازرة عكسية: إذا بَرَزَ الْحُكْمُ قُلَّتِ الْحَاجَةُ لِلتَّبَيُّرِ،
وإذا غَلِيَ الْحُكْمُ عَظُمَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، وَالْأَوَّلُ الْحُكْمُ موجودٌ بالنص أو
الاستنباط، وهذا مِنَ الشَّرَاكِ بقوله تعالى: ﴿وَرَزَقْنَاكَ عَلَىكَ الْكِتَابَ يَتَنَبَّأُ كُلُّ
شَيْءٍ وَفَعَلَى رِزْقِكَ رِزْقُكَ﴾ (التين: ٨٩).

(١) رواه ابن تيمية في «إبطال الجدل» (ص ١٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم
وقضائه» (٨١٧/٢).

وإذا غَوِيَتْ البَصَائِرُ عَنِ السَّخِجِ كَانَ حَالُهَا كَحَالِ الْبَصْرِ الْأَخْصَى
عَنِ الظَّرِيقِ، وَإِذَا أَخَذَ الْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ الْعَارِفُ بِلُغَةِ الْقُرْآنِ بِأَمْرَيْنِ، فَيَهْمُ
مَنْ مَا لَا يَنْتَهِي عَنْهُ، وَتَكْثُرُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَنْتَفِعْهُ عَلَى غَيْرِهِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: حُسْنُ الْقَضَاءِ فِي ظَلَمِ الْحَقِّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُزَلِّ كِتَابَهُ
إِلَّا شِفَاءً لَأَمْرَاضِ الصُّدُورِ وَعِلَلِهَا، وَمَنْ تَفَكَّرَ فِي الْقُرْآنِ بِالْهَوَى فَسَبَقَ
نَظَرُهُ مَرَضُ قَلْبِهِ: زَاغَ، فَيَبْصُرُ بِمَا يَوَاقِفُ عَوَاءً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّا
رَأَوْنَا أَنَّكَ لَقَدْ كُذِّبْتُمْ﴾ [الشع: ٥]، فَهُمْ زَاغُوا وَبَيَّتُوا الْغَيَّ فَرَادَهُمْ غَيًّا
وَزَيًّا.

وقال تعالى: ﴿وَلَا مَا أَتَيْنَا سُوْرَةً نُنْظِرُ بِمِثْلِهِ إِلَّا بَقِيَّةَ مَلٍّ
يَرْجِعُكُمْ بَيْنَ أَيْمُونِكُمْ أَكْثَرًا مَرْكَاتٍ لَقَدْ كُذِّبْتُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧]، وقال
تعالى: ﴿وَلَا مَا أَتَيْنَا سُوْرَةً فَيَنْتَهُرُ مَنْ يَقُولُ لَكُمْ رَأَيْنَا كَلْبًا بِكُنَّا مَا نَا
الْأَوَّلُ مَا نَشَأُ فَرَادَتُهُمْ بِكُنَّا نَعْرِ بِسَبْتِيْنُوْرَةٍ ﴿١٢٨﴾ وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ فِي قُلُوبِهِمْ
مَرَضٌ فَرَادَتُهُمْ رَجَسًا إِلَّا وَجِيهَةً﴾ [التوبة: ١٢٨ - ١٢٩]، وقال تعالى في
هذا المعنى: ﴿إِنَّ قُلُوبَهُمْ كَرِهَتْ فَرَادَتُهُمْ اللَّهَ مَرَمًا﴾ [البقرة: ١٠]، فَالرَّجَسُ
وَالْمَرَضُ وَالزَّيْغُ مَوْجُودٌ فِيهِمْ بِوَلِيهِمْ قَبْلَ تَفَكُّرِهِمْ فِي الْقُرْآنِ، فَرَادَهُمْ
نَظَرُهُمْ رَجَسًا وَمَرَضًا وَغَيًّا، وَاللَّهُ لَا يَغْلِبُ فِي قَلْبِ الْمَادِقِ غَيًّا إِذَا تَفَكَّرَ
فِي الْقُرْآنِ، فَهُوَ شِفَاءٌ لِمَنْ حَسَنَ قَضَاءَهُ، وَلَكِنْ مَنْ لَا يُوجِدُ الْخَيْرَ فِي
قَلْبِهِ تُخَرِّمُ بِصِيرَتِهِ الْقَهْمَ، ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْتَفْتَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٣]،
وَلَأَجَلُ هَذَا السَّبَبِ يَزِيغُ بَعْضَ مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْرِفُ الْحَدِيثَ، انْتَحَرَتْ
بَيْنَهُ فَانْتَحَرَتْ نَهْجُهُ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: إِدَامَةُ الْبَصْرِ وَإِطَالَةُ التَّأَمُّلِ فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ مَعَانِي

القرآن وجعته وأدلة أحكامه لا تُحصى عقول ولا تُحيط بها فهم، وقد دعا الله إلى التَّخَفُّر في القرآن ونأمل آياته ونَتَبَرَّها؛ قال تعالى: ﴿كَتَبَ أَرْسَلَهُ إِلَهُكُمْ لِتَبْلُغُوا عَلَيْهِمْ وَتَتَذَكَّرُوا آيَاتِهِ﴾ (ص: ٢٩)، والتَّخَفُّرُ بابُ القلوب، فكلُّما اتَّسع الفتح اتَّسع الذي يَدْخُلُهُ مِنَ السَّعَاتِي، ولهذا شَبَّهَ الله تَارِكَ التَّخَفُّرِ بِمُقَلِّدِ الْقَلْبِ؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ يَتَّبِعُونَ الْقُرْآنَ آثارَ عَلَى قُلُوبٍ لَقَالُوا﴾ (محمد: ٢٤)، وإذا كَانَ الْقَلْبُ مُقَلِّدًا فَلَنْ يَنْتَفِعَ الْإِنْسَانُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وقد كَانَ السَّلَفُ يَحْتَوَنَ عَلَى تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَالنَّاسِي فِي فِرَائِيقِهِ لاسْتِخْرَاجِ مَا فِيهِ، وَخَاصَّةً أدْلَةُ الْأَحْكَامِ، وَيُظَنُّ بِبَعْضِ النَّاسِ أَنَّ أدْلَةَ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَالْقُرَّانِ عَلَيْهَا أُخْصِيَتْ وَدُوَّتْ؛ وَهَذَا غَلَطٌ؛ فَالْثَّابِتُ وَالْمُحْصَى هِيَ أَحْكَامُ الدِّينِ، فَلَا جَبِيدَ فِي الدِّينِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ، وَإِنَّمَا يَبْقَى مِنْ وُجُوهِ الاسْتِدْلَالِ مِنَ الْوَحْيِ قَلْدَرٌ لَا يَنْقُطِعُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ: «إِنَّا أَرَدْنَا الْعِلْمَ فَأَكْثَرُوا الْقُرْآنَ» فَإِنَّ فِيهِ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ^(١)، وَأَكْثَرُوا^(٢) بِمَعْنَى: تَقَرَّوْا عَنْهُ، وَتَفَكَّرُوا فِيهِ مَعَانِيهِ وَتَفْسِيرِهِ.

وقد رَوَى عَنِ الرَّبِيعِ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ: «قُلْنَا كُنْتُ أَدْخُلُ عَلَى الشَّافِعِيِّ كَثْلَةً إِلَّا وَالْمُشْصَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ، يَنْتَفِعُ أَحْكَامَ الْقُرْآنِ»^(٣).

وقد كَانَ الْأَنَمَةُ يَرَوْنَ مِنَ الْقُصُورِ الْاسْتِدْلَالَ بِمَا دُوَّتِ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ فِيهِ وَاضِحًا، فَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَحِقُّ اسْمَ أَهْلِ الْقُرْآنِ الْوَادِ فِي

(١) رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي طَرِيقِهِ (ص: ٢٨٠).

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَقَالَةٍ بِحَسْبِهِ لِكِتَابِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ (٢٠/١).

قوله ﷺ: (أَهْلُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ)^(١): ثُمَّ أَعْلَمَ النَّاسَ بِمَوَاضِعِ أَحْكَامِهِ مِنْهُ، وَأَكْثَرَهُمْ تَدْبِيرًا وَتَأَمُّلاً لِمَعَانِيهِ، وَمِنْ الْقَلِيلِ حَضَرَ أَوْ تَفَدَّيْمَ حَسَنِ الصُّوَرِ بِهَذَا الْأَسْمِ وَالْفَضْلِ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ مَعَانِيَهُ وَيَعْرِفُ أَدْلُهُ أَحْكَامَ اللَّهِ مِنْ كِتَابِهِ، فَأَعَزَّ النَّاسَ بِاسْمِ «أَهْلِ الْقُرْآنِ»، وَأَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ: مَنْ عَرَفَتْ حُدُودَ الْقُرْآنِ وَحُرُوفَهُ وَأَقَانِمَهُمَا، ثُمَّ بَيَّنَّهِ: مَنْ عَرَفَتْ حُدُودَهُ وَأَقَانِمَهُ، ثُمَّ مَنْ عَرَفَتْ حُرُوفَهُ وَأَقَانِمَهُ.

وَفِي كِتَابِ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ فَصْلٌ فِي التَّحْرِيزِ عَلَى تَعْلُمِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَقَالَ: «إِنَّ مَنْ أَذْرَكَ جِلْمَ أَحْكَامِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ نَصًّا وَاسْتِدْلَالًا، وَوَقَّفَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ لِمَا عَلِمَ مِنْهُ، فَارَّ بِالْفَضِيلَةِ فِي رِبِّهِ وَدُنْيَاهُ، وَانْتَفَتَ عَنْهُ الرَّئِبُ، وَتَوَزَّتْ فِي قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ، وَاسْتَوْجَبَ فِي الَّذِينَ مَوْضِعَ الْإِمَامَةِ»^(٢).

السُّنَّةُ مَفْسُورَةٌ لِلْقُرْآنِ:

وَلَا يَتَمَكَّنُ صَاحِبُ عَقْلِ لَبِيبٍ مِنْ مَعْرِفَةِ تَفَاصِلِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ حَتَّى يَتَمَكَّنَ مِنَ السُّنَّةِ؛ فَإِذَا جَمَعَ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ فَقَدْ جَمَعَ الْجِلْمَ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «أَصُولُ الْإِسْلَامِ أَرْبَعَةٌ: قَالٌ، وَقِيلٌ، وَمُتَّبِعٌ، وَمُسْتَشْدَدٌ؛ هَذَاذَا: اللَّهُ تَعَالَى، وَالْقَلِيلُ: الْقُرْآنُ، وَالْمُتَّبِعُ: الرَّسُولُ ﷺ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنزَلْتُ الْقُرْآنَ بِالْحَقِّ﴾ (النحل: ١٠١) - وَالْمُسْتَشْدَدُ: أَوْلُو

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٤٦/٣ حديث (١٣٥٤٢)، وابن ماجه (٢١٥) من حديث النبي ﷺ.

(٢) «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ» (٢١/١).

الأبواب وأولو العلم الذين أجمع المسلمون على هذا بينهم ووزانهم^(١)، ولا يُقبل الاستدلال إلا بمثل كانت هذه صفة.

وقد سئل أحمد عن قولهم: «السُّنَّة قاضية على الكتاب»؟ فقال: «ما أجزر على هذا، ولكن السُّنَّة تُفسِّر الكتاب وتبيِّنه»^(٢).

ولمَّا كان اللَّيْبُ عارفاً بالقرآن والسُّنَّة، كانت حاجته إلى الرأي أصْبَحَ، وإنَّما تَوَسَّعَ أهلُ الرأي في الثَّني برأيهم لِقَوْلِهِمْ مَعْرِفَتُهُم بِالنُّصُوصِ، فاحتاجوا للرأي لَسَدَ مكانِ السُّنَّةِ لِأَبوابِ الأحكام، والكبيرُ العارفُ بالنُّصُوصِ ودلائلها لا يَلْجَأُ إلى ذلك إلا في أَصْيَاقِ الأحوال، كما قال ابنُ تيمية: «وقلَّ أن تُعَوِّدَ النُّصُوصَ مَنْ يَكُونُ غَيْرًا بِهَا ويدلَّالها على الأحكام»^(٣).

ومعرفة السُّنَّة تكونُ بالتوسُّع في جَمْعِ أحاديثِ الأبواب، ومعرفة مواضعها ومنازلها في الاستدلال، والمُحْكَمِ والمُشَابِهِ، والنايخِ والمنسوخِ، والعامِّ والخاصِّ، والمُطْلَقِ والمُقَيَّدِ، والفُظْهِمِ والظُّنِّي دلالته وثبوتاً، ومعرفة عددِ أحاديثِ البابِ ومقارنتها بما يشابهها من الأبواب، وسببُ زيادة هذا على هذا، وعمومُ الجَلْوَى، وأحكامُ العبادَةِ والآدابِ والإرشادِ، وتمييزُ مراتبِ الثُّبُوتِ، قال أحمدُ وإسحاقُ: «إذا لم يُغْرِفِ الصحيحَ والسُّيِّمَ والنايخَ والمنسوخَ من الحديثِ لا يُسَمَّى عالِماً»^(٤).

(١) «الثَّوَات» لابن تيمية (ص ٤٦)، وانظر: «الفتاوى والمُعْتَمَدَةُ للخطيب البغدادي (٢/ ٤٤).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٩٤)، ومطبوعات الجاهليَّة لابن أبي يعلى (١/ ٢٥٢).

(٣) «الاسطرلاب» (٢/ ٢١٧).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٦٠).

والمنشابهات في الوحي هي جهاد العلماء؛ لأن ذلك من ابتلاء القول الذي جعله الله اختباراً للمقاصد والنتائج، وإخراجاً للمكشوفين النفوس، فبذلك يتمايز الصادق من صاحب الهوى، فمضارع العلماء عند المنشابهات قليل المتشككات.

ولما كان القرآن عامًّا في غايته، والسنة مفصلة في عمومها، وجب على الناظر في القرآن الإحاطة بمعاني الآيات من السنة، وتكميل تفسيرها من القرآن؛ فإن القرآن يُفسرُ بعضه بعضًا، ويُبين بعضه بعضًا؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَزَقَ الْحَمِيمَ كِتَابًا فَتَقَبَّلَهَا قَبْلاً﴾ (الزمر: ٢١)، قال سبيد بن جبير: «تُسبِّح بعضه بعضًا، ويُصَلِّق بعضه بعضًا، ويُدُلُّ بعضه على بعض»^(١). وينحو هذا أو معناه قال الحسن وعكرمة وقتادة^(٢)، وقد قال ابن عباس: «كتاب الله متان، نرى فيه الأمر مِرارًا»^(٣).

ولاحكام القرآن كان نسخ أحكامه منه يتفهم، ولا يكاد تُنسخ آية من القرآن إلا يوثقها، ويُؤيدها الحديث والأثر، وإن كانت السنة تُقيد القرآن وتخصصه وتبينه وتفسره، كما قال أحمد: «لا ينسخ القرآن إلا قرآنٌ يجيء بعده»، والسنة تُفسر القرآن^(٤).

وينحو هذا قال الشافعي وغيره.

وإذا كانت السنة لا تنسخ القرآن عندهم، فنقول الصحابي من باب أولى، وأولى منه: التابعي.

(١) تفسير الطبري (٢٠/ ١٩١).

(٢) تفسير الطبري (٢٠/ ١٩١ - ١٩٢).

(٣) تفسير الطبري (٢٠/ ١٩٢).

(٤) المعاد في أصول الفقه للقاضي أبي علي الفراء (٣/ ٧٨٨ - ٧٨٩).

معرفة أقوال الصحابة والتابعين:

ولا يخفى للمفسر عن كلام السلف صحابة وتابعين، فقد فضلهم الله على من بعدهم، ولهم من فصاحة اللسان وقوة البيان ما ليس لغيرهم، مع ما هم عليه من الصّدق والقبانة والحيطة في الكلام، والتحري في تفسير كلام الله أشد من غيره، وقد روى أحمد - كما في «العلل» - عن عبيد الله بن عمر قال: «أفركت بالمدينة رجالاً، فرأيتهم يُعظمون القول في التفسير ويهابونه، ينهم القايص وسالم ونايف»^(١).

وفي الصحابة من ثبت التوثيق في التفسير ما ليس في التابعين، مع فضلهم وتركيز النبي ﷺ لهم، فلم يحولهم ذلك على المساواة على الفقهاء والقول بالغلط، وكانوا أشد الأئمة مشاورة ومراجعة لبعضهم في كل نازلة، كما قال المسيب بن رافع: «كان الصحابة إذا نزلت بهم قضية، ليس لرسول الله ﷺ فيها أثر، اجتمعوا لها واجتمعوا»؛ رواه الدارمي^(٢).

ولهذا كان قول الصحابة في صدر أقوال الأئمة، ومن بعدهم تبع لهم، فكل صواب هم أولى الناس به، وكل خطأ هم أقل الناس خطأ فيه، ولم يلقهم واحد بالمخزاة على تفسير كلام الله، والقول فيه بالثبوت؛ لثبوت تعظيمهم له ولكلايه والقول عليه بلا عِلْم، وقد قال ابن أبي زائدة المقيزي - كما في «الذب عن مذهب مالك» -: «وما علمت أن أحداً من أهل السُّنة تجاسر على أن صاجباً لرسول الله خالف ظاهر كتاب الله»^(٣).

(١) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد» رواية ابنه عبد الله (٢/٣٧٤).

(٢) «سنن الدارمي» (١١٦).

(٣) «الذب عن مذهب مالك» (٢/٦٨٩).

وكان أحمد بن حنبل يرى أنَّ الأخذَ بظاهر الآية بلا دلالة من السُّنَّة ولا قول أحد من الصحابة؛ أنه تأويل أهل البدع، كما قال: فمن تأول القرآن بلا دلالة من رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة فهو تأويل أهل البدع؛ لأن الآية قد تكون خاصة ويكون حكمها حكماً عاماً، ويكون ظاهرها في العموم وإنما قصدت لشيء بعينه، ورسول الله ﷺ المعبر عن كتاب الله وما أَرَادَ، وأصحابه أعلم بذلك وثأر لِمُشَاهَدَتِهِم الأمر وما أريد بذلك^(١).

ولم يكن الصحابة رضوا على مرتبة واحدة في العلم، كما أنهم ليسوا على مرتبة واحدة في الفضل، والتفاضل بينهم بالمرتبة والمكانة شيء، وتفاضلهم في العلم شيء آخر، ومنهم من كان تقدمه في العلم كتقدمه في الفضل، كالخلفاء الراشدين الأربعة؛ فقد جئتموا السُّبْقَيْنِ: سبق العلم، وسبق الفضل، ومنهم من يتأخر على غيره بالفضل ولكنه يسبقه بالعلم، كابن عباس وابن مسعود وغيرهما من الصحابة؛ فهم قد يفضلون بعض العشرة المُبَشِّرِينَ بالجَنَّةِ في العلم، وذلك فضل من الله يُفِيضُهُ بَيْنَ عِبَادِهِ، فيُهَيِّئُ لِبَعْضِهِمْ سَبَابًا يَتَقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ وَيَقْدَمُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ، وإذا اختلفت الصحابة في حكم من أحكام القرآن، وتساووا منزلة بلا ترجيح، فيقدم القول الذي ذهب إليه ابن عباس؛ لأنه من أكثر الصحابة مشاوراً لهم، ولدهاء النبي ﷺ له، قال ابن عباس: فإن كنت لأَسْأَلُ عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ^(٢).

(١) المدة في أصول الفقه (٢/٤٧٧).

(٢) التقي والمفتي للخطيب البغدادي (٢/٤٢٨).

وَيُسَمَّرُ فِي شَرْطِ الْأَخِيذِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ شَرْطِ
الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِاخْتِلَافِ قُوَّةِ الْاِحْتِجَاجِ وَالنَّبِيَّةِ فِي الْوَهْمِ
وَالْعَلْطِ، وَيُشَدُّ فِي مَرْوِيَّاتِ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَلَوْ كَانَتْ فِي
سِيَاقِ التَّفْسِيرِ، بِخِلَافِ مَرْوِيَّاتِ تَفْسِيرِ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ وَأَسْبَابِ التَّرْوِيلِ؛
لَأَنَّ الْحُكْمَ يُشَدُّ فِيهِ وَلَا يُفَرَّقُ فِي سِيَاقِهِ وَلَوْ كَانَ فِي ثَنَائِهَا التَّارِيخُ أَوْ
السُّبُورَةُ أَوْ الْمَلَاذِي أَوْ التَّصْيِيرُ؛ لِإِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ التَّفْسِيرِ فَأَمْرُهُ
دُونَ ذَلِكَ، كَمَا يَتَبَيَّنُ مُفَضَّلًا فِي رِسَالَةِ (التَّظْيِيرِ، فِي أَصَانِيدِ التَّظْيِيرِ).

أَنَسَابُ الْقَوْلِ:

وَيَتَأَقَّدُ عَلَى الْمَعْنَى أَنْ يَتَّبَعَ أَصُولَ الْأَقْوَالِ وَأَنَسَابُهَا، حَتَّى لَا يَبْغَ
فِي الْأَخِيذِ يَقُولُ مَهْجُورًا، أَوْ يَقُولَ لَمْ يُسَمِّ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ لِلْأَقْوَالِ أَنَسَابًا
تَتَسَلَّلُ كَأَنَسَابِ الرِّجَالِ، وَالْحَقُّ لَا يَنْقَطِعُ؛ فَلَا يُدَّ لَهُ مِنْ قَائِلٍ وَلَوْ لَمْ
يَكُنْ مَشْهُورًا، وَدِيمَا كَانَ مِنَ السَّلَفِ مَنْ قَالَ يَقُولُ شَاءَ ثُمَّ تَرَكَ الْقَوْلَ
وَعَدَرَ الْقَائِلَ، فَذَاكَ قَوْلٌ مَهْجُورٌ لَا يَنْبَغِي اعْتِبَارُهُ مِنَ السَّلَفِ السَّابِقِ؛
لَأَنَّهَا زَلَّةٌ مَتْرُوكَةٌ بِدَلَالَةِ خَطَرِهَا؛ لِأَنَّ السَّلَفَ أَحُلُّ جِلْمٍ وَدِيَانَةٍ لَا يُطْلَقُونَ
عَلَى تَرْكِ قَوْلٍ مُعْتَبَرٍ وَيَهْجُرُونَهُ إِلَّا وَعَظِمُوا مُخَالَفَتَهُ الدَّلِيلَ.

وَمِنَ الثَّلَاثِ عَلَى بَعْضِ الْمُتَعَلِّمِينَ أَنْ عَظَمُوا الْاِئْتِدَاءَ بِالْأَثَرِ بِخُجَّةٍ
تَعْظِيمِ الْأَوَّلَى؛ فَاسْتَبَقُوا مِنَ التَّضَوُّصِ مَعَانِي لَا قَائِلَ بِهَا، وَهَذَا أَشَدُّ مِنْ
الْأَخِيذِ بِالْأَقْوَالِ الْمَهْجُورَةِ؛ فَذَلِكَ مَهْجُورَةُ الْأَنَسَابِ، وَهَذِهِ لَا أَنَسَابَ لَهَا
وَإِنْ تَوَقَّعُوا أَنَّهَا تَنْتَسِبُ لِلْقَائِلِ؛ فَالدَّلِيلُ قَدْ مَرَّ بِخَبَرِ عَقُولِ الْأُمَمِ
وَقُلُوبِهَا، فَإِذَا لَمْ تَخْرُجْ عَقُولُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ يَقُولُ مِنْهُ فَهُوَ عَقِيمٌ، فَلَيْسَ كُلُّ
الْأَدْلَى يَوْلَدُ مِنْهَا أَقْوَالٌ.

وقد ظهر في الأبيات المتأخرة أقوال شاذة من هذا الباب؛ بحسن قصد من أقوام، وسوء قصد من آخرين، ودخل الضلال والانجراف في الدين، وخرق إجماع السلف والأئمة؛ لإسباغ أهواء أفراد وجماعات وحكام.

وقد قابل هذه الفئة طائفة قلت في التقليد، فلا ترى المخرج من تلعب إمامها، فتري نسب أقواله أصبح أنساب الأقوال، ولو كان الدليل مع غيرها ظاهراً، فهؤلاء قلتموا الرجال على الأدلة، وأولئك أخذوا الأدلة بلا رجال.

والأئمة وأتباعهم لم يقولوا بأقوال لا تعصب لها الناس فيقولونهم ويتروكوا الأدلة، فقد قال أبو حنيفة لأبي يوسف، والشافعي للربيع، وأحمد لوكيع عبد الله، ومالك لابن القاسم: «إنما صح الحديث فخذ به واترك قولي»^(١)، وحادث طائفتان من الضواري وتوهموا التعارض بين قوله الأدلة وقوله الأئمة، وكلها مسالك للتعليم لا للتعصب، ففقه الأئمة إنما خرج من رجم الأدلة، وعلى العالم تمحيص تلك الأدلة: صحة وضعها، وظهوراً وخفاء، وعموماً وخصوصاً، وشكاً ومثلاً، وإطلاقاً وتقييداً، وقطعاً وعلماً، ونسباً وقهراً.

ومعرفة الأدلة لا يعني هجر ملاب الأئمة والتعصب على طرائقهم في التفتي بلا تعصب، ولا يعني عدم المخرج من التقليد لمن تلك القدرة على التحرير.

(١) انظر أقوالهم في: «الإصناف»، في بيان أسباب الاختلاف للعلوي (ص: ١٠٤).

وقد كان الإمام أحمد أكثر الأئمة الأربعة جمعًا للحديث والآثر، وكتابه «المُسْنَدُ» ومروياته في السُّؤالات والفضائل والرَّاهِدِ والوَرَعِ والوَطْلِ والرُّجَالِ: دالة على ذلك، ولا يُنَازَعُه في ذلك أحدٌ، وهو خيرُ الأئمة الأربعة وفاءً، وتَحَصَّلَ له من معرفة قول مالك وأبي حنيفة والشافعي ما لم يتَحَصَّلْ لهم من معرفة قول بعضهم لبعض، وبإيه الشافعي بصرًا بقول مالك وأبي حنيفة، فَعَرَفَ أحمدُ أقوالَ الصحابة والتابعين، وأقوالَ أئمة المذاهب قَبْلَ أن تُظَهَرَ مَذَاهِبُهُمْ، وكانت كثرةُ مرويات أحمد للحديث والآثر سببًا في كفاية أتباع مذهبِه عن جمع الأدلة على أقواله، بخلاف غيره؛ كما احتاج أتباعُ الشافعي إلى جمع أدلة مذهبِه كما فَعَلَ البيهقي في كتابه «السُّنَنُ وَالْمَعْرُوفَةُ»، وكما احتاج أتباعُ أبي حنيفة إلى جمع أدلة مذهبِه كما فَعَلَ أبو يُوسُفَ ومحمدُ بنُ الحَسَنِ في الآثارِ وغيرهما، وكالطَّحَاوِيِّ في كتابه «مُسْكِلُ الْأَثَارِ»، وشرح معاني الآثار، وكان أتباعُ مالك أكثر أصحاب المذاهب الأربعة عنايةً بآيات الأحكام وجمعًا لها، وكان أتباعُ الشافعي أكثر أصحاب المذاهب الأربعة عنايةً بأحاديث الأحكام وجمعًا لها، وكُلُّ مَذْهَبٍ له فَضْلٌ على غيره في بابٍ دُونَ بابٍ.

والمنقول عن الإمام أحمد بن حنبل في أصل الأحكام من آيات القرآن قلَّز ليس بالقليل، وهو منشور في مسائله والتُّوَلُّ عنه، وعائته في مواضعه من هذا الكتاب، وللغاضي أبي بَغْلَى كتاب في أحكام القرآن يَدُلُّكُوه وَيُنْفِلُ منه الطُّوَلِيُّ وابنُ اللَّحَامِ وغيرهما، وأبو بَغْلَى إمامٌ في المذهبِ ونُصُوحي الإمامِ واختلافها، ولكنَّه قليلُ النظر في جِلِّي الحديث ورجاله؛ ولهذا وَفَّعَ الاحتجاجُ بأحاديثٍ وإمارةٍ وضميمةٍ.

ومذهب أحمد في تفسيره لأحكام القرآن وغيرها ظاهر في
سؤالاته، ونقول أصحابه عنه، كاستدلاله بدليل الخطاب في قوله تعالى:
﴿وَلَا تَكْفُرْ﴾ [النور: ٢٦]؛ فنقل ابن هانئ عنه أنه أخذ من هذه الآية أن
المسلمة لا تكفّر رأسها عند نساء أهل اللئيم^(١)، وبطله: تحريره ذبيحة
التجويزي وصيحه؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّهِ الْوَلَايَةُ لَأُولَئِكَ الْكِتَابُ مِنْ لَدُنْهِ﴾
[المائدة: ١٥]؛ لأنّ التجويزي ليسوا أهل الكتاب^(٢)، وأنّ الغراب والسبع
يقتله المحرم ولا غفارة عليه لقوله ﷺ: ﴿لَا تَقْتُلُوا الْبَيْتَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾
[المائدة: ٩٥]، وهذه لا تُسمى ضيماً^(٣).

ومذهب: المؤلفون على العموم المستغرق للجنس في القرآن والبحث
عن شخص له، كما توقفت في عموم اليد والولد في قوله تعالى:
﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ فَاتَّخَفُوا نِيَّتَهُمْ﴾ [المائدة: ٢٨]؛ وقوله تعالى:
﴿يُؤَيِّدُ اللَّهُ الَّذِينَ يُؤَيِّدُ اللَّهُ حَتَّى يُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْهِ عَبْدًا لَهُ - وَنَحْوَهُ
صالح - قوله: . . . نَقِيتْ عَنْهُ الْوَلَدَ حَتَّى يُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْهِ إِلَّا يَرِثَ قَاتِلُ
وَلَا عَبْدٌ وَلَا مُشْرِكٌ، فَلَمَّا عَزَّزْتُ الشُّكَّ مَعْنَى الْكِتَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
﴿لَا يَرِثُ مُسْلِمٌ كَافِرًا، وَلَا كَافِرٌ مُسْلِمًا﴾^(٤)، وقال: ﴿لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ﴾^(٥) -
لم يعلم الناسُ اختلفوا في أنّ العبد لا يَرِثُ، وإنما قال رسول الله ﷺ:

(١) مسائل أحمد، رواية ابن هانئ (١١٩/٢).

(٢) أحكام أهل البيت والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد (ص ٣٦٧)، والعدة في
أصول الفقه (٢/ ٤٥٠ - ٤٥١).

(٣) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ص ٢٠٦).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٢٦٢) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وصحبه.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٠٢٠) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(مَنْ بَاعَ عَبْدًا) وَلَهُ مَالٌ فَمَا لَهُ لِلْبَائِعِ^(١)، فكان مال العبد إنما هو لسيّده وليس له فيه ملكه^(٢).

وكان يُخصّص عموم القرآن بمنزلة الصحابة، ويرى أن ذلك التخصيص هو معنى الآية، كما نقله عنه ابنه صالح في «مسائله»، وبين ذلك: فُتِيَتْهُ بِأَن يَتَسَرَّى الْعَبْدُ، مَعَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿لَا تَزْنِ أَزْوَاجَهُمْ لَوْ مَا تَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المومنون: ٦، والمملوك: ١٢٠] فَأَيُّ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ؟ قَالَ أَحْمَدُ: «الْقُرْآنُ نَزَلَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ يَعْلَمُونَ قِيمَ أَثَرِهِ وَقَالُوا: يَتَسَرَّى الْعَبْدُ»^(٣). فجعل قول الصحابة مؤولاً لظاهر الآية.

وكان يأخذ بالإيهام ويحافظ في ذلك؛ كما أخذ بحُرْمَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ لِشَجَرِدِ الْعَقْدِ عَلَى ابْتِنَاهَا، وَحُرْمَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى أَبِي الزَّوْجِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الزَّوْجُ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَتْكُمْ بَنَاتُكُمْ ... وَحَتَّىٰ لَبَّيْكُمْ﴾ [النساء: ١٣]^(٤)، وَمِثْلُ ذَلِكَ: حُرْمَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ عَلَى الْوَلَدِ لِشَجَرِدِ الْعَقْدِ بِلا دُخُولِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا كَتَبَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢]، كما نقله عنه ابنه عبد الله^(٥)، وكان أحمد يقول: «الْمُنْهَمَاتُ ثَلَاثٌ»؛ بِمَعْنَى: أُمُّ الزَّوْجَةِ، وَزَوْجَةُ الْأَبِ، وَزَوْجَةُ الْوَلَدِ^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٢٥/٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٠٦/٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (١٥١٣/١٨٠) بنحو.

(٢) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ص ١٢٨).

(٣) «الجنة في أصول الفقه» (٥٨٨/٢).

(٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية للفرج (١٥١٣/٤ - ١٥٤٤).

(٥) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ص ٣٣٦).

(٦) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية للفرج (١٥١٦/٤ - ١٥٤٧).

وعند احتمال الآية العموم والخصوص، نُقِلَ عنه عبد الله الأخذ بالعموم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ كَفَرَ بَعْدَ مَا كَانُوا مِنْ آلِهِ﴾ (النساء: ١٢٢)، قال أحمد: «ما كان في الجاهلية لظواهرها بحيث لا يكون أبوه وجده وأبيه، وقال بعض الناس: وكذلك أبوه أموه لا يتزوج امرأته»^(١).

وكان أحمد ربما خصص عام الشك بخاص القرآن، كما في قصة أبي حنيفة^(٢)؛ وذلك لما تصالح النبي ﷺ على أن يرد للمشركيين من جاءهم مؤمناً، فرد النبي ﷺ الرجال ولم يرد النساء مع كون صلحه عاماً؛ وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِمْ نِسَاءٌ فَكُنُوا لَهُمْ نِسَاءً﴾ (الممتحنة: ١٠)^(٣).

وكان يخصص عموم القرآن بفعل النبي ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَنَ بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ١٢٢) فجعل القرب: الجماعة؛ لفعل النبي ﷺ مع أزواجه ونوهم في خلاف واحد^(٤).

وكان يخصص عموم الآية بالقياس، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْبَعًا مَرَّاتٍ﴾ (النور: ٤)، فكان أحمد يقول بأن الرجل إذا قُذِّبَ زوجته بعد الثلاث وله منها ولد يرد نفقه: أنه يلاعن، فقبل له: إن الله يقول

(١) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ص ٣٣٦).

(٢) صحيح البخاري (٢٧١١، ٢٧١٢) من حديث مروان بن الحنظل والنسابة بن سفيان.

(٣) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (ص ٢٥٢)، والمقدمة في أصول الفقه (٥٦٩/٢).

(٤) المقدمة في أصول الفقه (٥٧١/٢).

﴿يَرْبُؤُهُ لِرَبِّهِمْ﴾ (النور: ٦)، وهذه ليست بزوجته^(١)، فاحتج أحمد بأن الرجل يُطْلَقُ ثلاثاً وهو عَرِيضٌ فَرَّقه؛ لأنه قَارَأَ مِنَ الْمِرْبَاطِ وهذا قَارَأَ مِنَ التَّوَلَّدَ.

وقد اختلف قول أحمد فيما إذا كان في الآيات الجنس واحداً والسبب مختلفاً على روايتين: رواية بيناء المطلق على المقيّد كما في قوله في الوثني بالطّهار، فيرى أن الرّقبة مؤبّدة مثل كفارة القتل، ورواية ألا يبنى المطلق على المقيّد ويحمل المطلق على إطلاقه، كما في حدّ اليد في التيمم وحدها في قطع السّرقة، فلم يحمل أحمد التيمم إلى المرفقين؛ لكونه بدلاً عن الوضوء وهو إلى المرفقين^(٢)، ويحمل حدّ السّرقة إلى الكف؛ لأن الله ذكر اليد في الوضوء فتحلّها إلى المرفقين وأطلقها في التيمم والقطع؛ فدلّ على أنّه إن لم تحدّ فهي إلى الكف^(٣).

ولأخذ مسائل في التفسير، تُعرّف بالشّيح والنّظير، ولا يجمعها باب ولا تحدّها موضع، وهذا الكتاب جُمع لآيات الأحكام وتفسيرها، على سبيل التوسُّط، لا البسوط والتوسّع، ومن الله يُستمدّ العزّ والتوثيق والتسديد.

عبد العزيز الطريفي

خاتمة خط، عام ست وثلثين وأربع مئة وألف

(١) «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٥٥٩ - ٥٦٠).

(٢) «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٦٣٨).

(٣) «العدة في أصول الفقه» (٢/ ٦٣٨ - ٦٣٩).



سُورَةُ الْبَقَرَةِ

سُورَةُ الْبَقَرَةِ سُورَةٌ مَدَنِيَّةٌ، كَمَا قَالَ أَبُو عِيسَى وَابْنُ الرَّثْبِيِّ، وَقَدْ حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: «أَرْبَعُ سُورٍ تَزَلَّتْ بِالْمَدِينَةِ: الْبَقَرَةُ، وَأَنَّ جِبْرَانَ، وَالنَّسَاءَ، وَالْمَائِدَةَ».

وَجَاءَ النَّهْيُ عَنْ تَسْمِيَّتِهَا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي حَدِيثٍ لَا يَصِحُّ، وَفِي «الْمُسْتَدَرَكِ» وَغَيْرِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَادَى أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: (يَا أَصْحَابَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ)، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: «هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»، وَكَانَ يَتَنَاهَى الصَّحَابَةَ وَالْتَّابِعِينَ يَوْمَ يُنَالِ الْمَرْتَلِينَ: (يَا أَصْحَابَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ).

وَقَدْ تَضَمَّنَتْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ أَحْكَامًا كَثِيرَةً فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ، وَالْحُدُودِ وَالْعَزِيمِ، وَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَدْوِ وَالرِّضَاعِ، وَالْمُنْعَى، وَالْمَعَامَلَاتِ وَالْوَصَايَا، وَفِيهَا مِنْ قُصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ لِلتَّلَامُذِ وَالْجَوَارِ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيُهْلِكُ الْحَيَاةَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۚ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾﴾ [البقرة: ٢٠].

أَعَزَّ اللَّهُ تَعَالَى مَلَائِكَتَهُ بِأَنَّهُ سَيَجْعَلُ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، وَالْخَلِيفَةُ هُوَ الْعَامِرُ لَهَا، وَيَخْلُقُهُ مِنْ فَرِيَّتِهِ خُلَفَاءُ يَتَّبِعُونَ تَأْسُلًا جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ.

الحكمة من الخلق والاستغلال:

وإنما ذكر الله هذه الآية بعد آية خلق السموات والأرض، وعظفها عليها بالواو؛ ليبين تسلسل العمل، وأن الحقائق لا ترتفع في الأذهان إلا بتأثير مبدئها متسليلاً؛ وبذلك تقوى الفنايات، ويحصل التسليم، وليثبت سبحانه لعباده أن هذه المخلوقات: الشمس والقمر، والأفلاك والأرض، خلقت للإنسان المستخلف وتدير شأوه، وهذا إكرام لبني آدم، وعبادة الإنسان لهذه المخلوقات تنكس لمقادير الخلق؛ فمن عبد الشجر والخمر والكواكب من دون الله - وهي مخلوقة له - لم يعرف الحكمة من الخلق، وإنما عبد شيئاً مخلوقاً لأجلوه، وهذا مع كونه جهالة عقلية، فهو ضلالة في الشريعة وشرك في حق الله سبحانه.

سبب ضلال الناس:

ومن أعظم ما يوقع الإنسان في الخطأ والشر: جهله بمقادير الأشياء وقبحها؛ فجهل الإنسان بنفسه وبغيره، ونعاب الحكمة من إيجاد عنه، يجعله يتجه إلى غيره بنظر خاطئ، ومعرفة بنفسه وجهله بغيره كذلك؛ فمن عزت الأشياء على الحقيقة، عقل في نفسه معها، ومن جهل قيمة سلمه بأعها ينكس.

وسبب الشر في بني آدم هو إغرائهم عما عرفت الله به المخلوقات، ومن شغلهم عنها، فوقعوا في أنواع الشرك؛ غرقاً ومحبة، وطاعة وعبادة، ورجاء وغير ذلك.

ولذا قال ﷺ في أوائل الآيات: ﴿كَيْفَ تَعْبُدُونَ اللَّهَ وَتَسْتَحْسِنُونَ أَنْتُمْ قَالْتُمْ ثُمَّ يَرْسِلْكُمْ ثُمَّ يَجْعَلْكُمْ ثُمَّ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ ۝ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۝ الْآيَاتِ الْبُحْرَى: ٢٨ - ٢٩﴾، فهذا يرجع الإنسان ومعرفة بما فيه من أصله وأصل غيره؛ ليعرف الحقائق والأصول على وجهها، وأن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم؛ فكيف يسجد بنو آدم لغيره؟

وهو له تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾:

التخالف هو التعاقب على الشيء، والتخلف: ما وراء الشيء؛ قال تعالى: ﴿لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم بِعَنِ الْخَلْفِ﴾ (آل عمران: ١٧٠)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ دُعِيَ عَلَيْهِمُ الْخَلْفُ فِي قَوْمِهِ﴾ (الأعراف: ١١٢)، وفي الحديث في صحيح مسلم: «من حديث ابن عمر في دعاء النبي: «أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السُّفْرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ»^(١)، وقال تعالى: ﴿وَتَسْتَكْفِفُ مِنْ تَحْتِهَا مَا يَكُونُ لَكُمْ﴾ (النعام: ١٢٣)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُكُمْ خُفَاةً مِنْ أَمْرِ تَوْبِهِ﴾ (الأعراف: ٦٩)، وقال: ﴿وَأَعْلَمُكُمْ خُفَاةً مِنْ أَمْرِ تَوْبِهِ﴾ (الأعراف: ١٧١).

إذن: فالخليفة هو: الذي يأتي بعد غيره؛ والبشر يتخالفون على ما هم فيه من سُكنى الأرض وعمارتها، وتغيير الشأن العام والخاص، وعلى الأمر والشكْم؛ ولذا سُمِّيَ الأمر: «خليفة».

وقد كان أبو بكر يسمَّى خليفة رسول الله، وكذلك عمر؛ قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «هُوَ أَتَقَفْتُ الْأَمَانَ مَعَ الْخَلِيفَةِ، لَا أَتَقَفُ؛ يعني: الخلافة؛ رواه عبد الرزاق، وابن أبي شيبة^(٢)».

قال ابن جرير: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ مَنِي يَخْلُفُنِي فِي الشَّكْمِ بَيْنَ خَلْفِي^(٣).

وذلك الخليفة هو آدم ومن قام مقامه في طاعة الله والشكْم بالعدل بين خلقه، وأما الإنسان وسفك الدماء بغير حقها، فيمن غير خلفائه. الحكمة من التأمير، وحكمته:

ومن هذا يُؤَخَّذُ وجوب التأمير على الجماعة؛ لأنَّ تخالفت البشر

(١) أخرجه مسلم (١٣/١) (١٣٤٢/٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٨٦٩) (١٨٦/١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٣٤) (٢٠٣/١).

(٣) تفسير الطبري (١٨٦٩/١)، ط. صبر.

مجرداً علامة فسادهم، وهذا ما قصته الملائكة في قولهم مستفهمين: ﴿الْجَنَّةُ فِيهَا مَنْ يُقْبَلُ فِيهَا وَيُتَبَّعُ فِيهَا وَيُتَبَّعُ أَلِيمًا﴾ ١٢ لَأَنَّ الْجَنَّةَ سَبَقُوا الْبَشَرَ فِي الْأَرْضِ، فَأَسَدُوا وَاقْتَتَلُوا؛ روى ابن جرير، وابن أبي حاتم، وغيرهما، عن الربيع، عن أبي العالى؛ في قوله: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، إلى قوله: ﴿وَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ وَمَا كُنْتُمْ لَكُمْ﴾ (البقرة: ١٢٣) قال: خلق الله الملائكة يوم الأربعاء، وخلق الجن يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة؛ فكفر قوم من الجن، فكانت الملائكة تهبط إليهم في الأرض فتقاتلهم، فكانت الدماء بينهم، وكان الفساد في الأرض، فبين ثم قالوا: ﴿الْجَنَّةُ فِيهَا مَنْ يُقْبَلُ فِيهَا﴾؛ كما أسندت الجن، ﴿وَيُتَبَّعُ أَلِيمًا﴾؛ كما سئكوا^(١).
ودوي هذا عن الضحاك عن ابن عباس^(٢).

وأما كان الفساد لازماً من وجود الاستخلاف؛ لأن البشر المستخلفين يتناسون ما يقع من عطل آبايهم، فيتكبر فيهم ما سبق في غيرهم، بخلاف من يعثر ويخلد دائماً بلا استخلاف، فإن الخطأ يقع منه مرة ولا يتكرر غالباً؛ لأنه يذكّره بفساد، وينوق ألمه بحرواشه.

ثم إن من يستخلف ينازع غيره على البقاء، ويتشبت بأسبابه، ويخاف من الموت وترقبته، ويهرب من أسبابه؛ ليدوم بقاؤه أطول؛ لهذا نشأ في البشر الحسد والكذب والتدليس والسرقة والقتل منازعة لسلامة الحياة والبقاء فيها.

ولا يستقيم حال بني آدم إلا بخليفة يحكم بالعدل؛ ولهذا نجد أن كل فساد الناس يكون بخروجهم عن حكم الله، وحكم الله لا يد له من قائم به، وهو الخليفة؛ فالفساد يتحقق بخروج الخليفة عن حكم الله، وبخروج المحكوم عن حكم الخليفة إذا حكم بحكم الله وبما لا يناليه.

ومن الوجوه على وجوب التأمير: أن الله أمر الناس بالاجتماع،

(١) تفسير الطبري (١/ ٤٩٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٥٧٧).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٤٧٨).

وَنَهَى عَنِ التَّفَرُّقِ وَالْوَحْدَةِ فِي السَّنَةِ ١٩٠١ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (بَدْءُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ) ^(١).

وَرَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي الثَّوَالِبِ قَالَ: قَالَ ﷺ: (هَلَيْكَ
بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ اللَّذَّةَ الْفَاسِيَةُ) ^(٢).

وَالْوَحْدَةُ يَسْتَقِيمُ أَمْرُ الْإِنْسَانِ بِهَا بَلَا فسادٍ غَالِبًا؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ يَنْحَلِقُ
بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ غَيْرِهِ، كَمَا يَحْصُلُ الزُّنَى وَالسَّرِقَةُ وَالْقَتْلُ وَالزُّبْيَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ،
وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالْاجْتِمَاعِ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ الْاجْتِمَاعِ أَكْثَرُ مِنْ مَضَارِّهِ،
وَلَا بَدْءَ لِهَذِهِ الْمَقَاسِدِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْاجْتِمَاعِ مِنْ حُكْمٍ بَاضٍ، وَنِظَامٍ يَحْكُمُ.

وَدَلَّجَ الْفَسَادَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِمَامٍ غَلِيٍّ؛ لِذَا وَجَبَ التَّأْمِيرُ عَلَى النَّاسِ
فِي الْحَضَرِ وَالسُّفَرِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْجَمَاعَةِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِهَذَا، وَتُدْفَعُ بِهِ
الْمُشَاحَّةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَمَا لَا يَتِمُّ الرَّاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

وَتَحْتَلِقُ الْوَلَايَةُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلًا: ثَبُوتُ النَّصِّ مِنَ الْوَحْيِ بِهَذَا، وَالنَّصُّ: إِثْمًا أَنْ يَكُونَ عَامًّا،
أَوْ خَاصًّا - وَالْخَاصُّ وَفَّقَ بِانْقِطَاعِ الْوَحْيِ :-

أَمَّا النَّصُّ الْخَاصُّ: فَكَتُوبُ خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ؛ فَإِنَّ خِلَافَتَهُ دَلٌّ عَلَيْهَا
الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ؛ لِأَمْرِ لَيْسَ هَذَا مَحَلٌّ بِسُوءِهَا.

وَأَمَامَةُ الصَّلَاةِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ كَانَتْ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَقَدْ كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو أَبَا بَكْرٍ فِيهَا، وَإِذَا أُرْسِلَ سَرِيَّةً، جَعَلَ الْأَمِيرَ يَصَلِّي فِيهِمْ،
وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْمَسَافِرِينَ أَنْ يَصَلِّيَ فِيهِمْ أَمِيرُهُمْ؛ فَفِي «الْمُصَنَّفِ»
لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ هُشَيْرٍ؛ قَالَ: اجْتَمَعَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فَقَالَ سَعِيدٌ لِأَبِي سَلَمَةَ: حَدَّثْتَ؛ فَأَنَا

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩١٧٧) (٢٩١٧٧/١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٧٥١٤) (٢٧٧٥١٤/٦)، وَأَبُو حَالِدٍ (٥٤٢٧) (٥٤٢٧/١).

سَتَقْبَلُكَ، فقال أبو سلمة: قال رسول الله ﷺ: (إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ، فَلْيَبْرُؤْهُمْ أَقْرَبُهُمْ، فَإِنْ كَانَ أَضْعَرُهُمْ سَبًّا، فَإِذَا أَنَّهُمْ هُوَ أَمِيرُهُمْ)؛ قال أبو سلمة: فذا هم أمير أمة رسول الله ﷺ^(١).

وأما النص العام: فتكفروا ﷺ: (الْأَيْمَةُ مِنَ قُرَيْشٍ)^(٢).

فلذا استقر إمامان في أحقِّية الخلافة، فالقرشي يقدم على غير القرشي بالنص.

وأما عُزَّتْ إمامة أبي بكرٍ بالاستفاضة المعنوية، وقد تجتمع القرائن وتستفيض؛ فتكون كالنص الواحد الصريح، وإنما لم يذكر النبي ﷺ اسم الخلافة صريحة بهذه لأبي بكرٍ؛ لمنزلة الشورى وتطبيب نفوس الأئمة باختيار واليها؛ ففي «المسنيد»، و«جامع الترمذي»، عن عليٍّ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (لَوْ كُنْتُ مُؤَمَّرًا أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ شُورَى، لَأُؤَمِّرْتُ ابْنَ أُمِّ حَبِيذٍ)؛ رواه أبو إسحاق، عن الحارث وعاصم بن ضمرة؛ كلاهما عن عليٍّ، به^(٣)، والمراد بابن أم عبد: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وجوب الشورى في الولاية العامة:

وأصل الولاية الشرعية، والخلافة النبوية: أن تكون بالشورى، ويُقابِلُهَا الْمُلْكُ وَالتَّغْلِبُ وَالْعُضْبُ، وكلُّ ما كان في الخلفاء الراشدين فهو شورى.

وأما استخلاص أبي بكرٍ لعمرو، فقد كان استثنائاً بخصوص الوحي القائل على فضله ومنزلة بمدة، وتقديمه له ليختاروه، لا أنه ألزمهم به،

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٨١٢) (٢/٣٩٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٣٠٧) (٢/١٢٩)، والبخاري (٣٥٠٠) (٤/١٧٩)، ومسلم (١٨٢١) (٣/١٤٥٦).

(٣) أخرجه أحمد (٥٦٦) (١/٥٦٦)، والترمذي (٣٨٠٩) (٥/١٧٣).

ففعله كالنصح الذي أخذت به الأمة وأزعمته لمزلق الناصح؛ ولذا يُشرع للخليفة الصالح أن ينصح مستخلفاً بعده لا مزلقاً للناس به؛ حتى لا يختلِفُوا ويقتتلوا عليه؛ ولذا روى البخاري عن عمر بن الخطاب: قال: «مَنْ يَنْتَحِ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ مَشُورَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُنَائِجُ هُوَ وَلَا الَّذِي بَائِعُهُ» كَثِيرَةً أَنْ يُقْتَلَ^(١)؛ أي: حذرًا من القتل والمنزلة في المسلمين بسبب عدم الشورى فيهم.

روضة الإمام ونصحه لمن بعده يكون على صورتين:

الأولى: أن ينصح بإمام بعينه أن يستخلفه الناس من بعده، فإن رُشِدَ، مَضَى؛ كما فعل أبو بكر مع عمر، وإن لم يَرُشِدْ، لم تنصح ولا به. الثانية: أن ينصح بعين أهل شورى وعلم وعقل وأن يختاروا للناس إمامًا؛ كما فعل عمر؛ حتى لا يتنازع الناس في تعيين أهل الكل والعقد والشورى منهم؛ فقد روى مسلم؛ من حديث مُعَلَّانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ غَلَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ؛ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُكَ كَأَنَّ بَيْنَنَا تَقَرَّرَتِ ثَلَاثُ تَقَرَّاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا مُحْضَرًا أَجْلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يُضَيِّعُ بَيْنَهُ، وَلَا عِلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ، فَإِنَّ عَجَلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّوْءِ^(٢).

وتعيين عمر لأهل الشورى نصح وروية لقبول الناس لرأيه وفقهم فيه، فأراد أن يجتمعهم، لا أن يترجمهم فيتنازعوا.

وإذا لم يقتل الناس تعيين أهل الشورى من قبل الإمام لم يكن ذلك ماضيًا عليهم؛ لأن أهل الشورى ليسوا بأولى من الإمام المستخلف، فإذا كان الاستخلاف لا يصح إلا برضا أهل الشورى، فوين باب أولى أن أهل الشورى لا يعضون إلا بأن يرضى عنهم الناس الذين تكون بهم شؤكة.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤٠) (١٦٩/٨). (٢) أخرجه مسلم (٤٦٧) (٣٩٦/١).

فإذا رضيَ النَّاسُ أَعْلَى الشُّعُورِ، ففقطَعُوا عَلَى مَبَاحِدِ إِمَامٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَجَبَ الْوِزَارَةُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَخُجِّي إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ^(١).

الوجه الثاني لتحقق الولاية:

أَن يَتَّهَرَّ إِمَامٌ مُسْلِمٌ النَّاسَ عَلَى طَاعِهِ، فَيَتَوَلَّى الْأَمْرَ بِالْقُوَّةِ، فَيَتَمَكَّنُ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُسَمَّعُ لَهُ وَطْعَانُ دَفْعًا لِلشَّرِّ وَالْخِلَافِ وَالْفِتْنَةِ وَإِرَاقَةُ السَّمَاءِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ^(٢).

ولاية المتغلب:

والإمام المتغلب: هو الذي يتغلب لحظه نفسه، وحيا في الملك والأثرة، وليس الذي يتغلب لإقامة شرع غير شرع الله، فيحكمكم ويشرع غير شريعته، مُجَلِّلا مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَمَحَرِّمًا مَا أَحَلَّ اللَّهُ؛ فلهذا - وَإِنْ عَجَزَ النَّاسُ عَنْ دَفْعِهِ، فَتَوَلَّوْهُ وَعِظَمُ الْمَفْضَلَةِ فِي رَفْعِهِ - إِلَّا أَنَّ بَيْعَتَهُ لَا تَعْقِدُ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ يُضَيَّرُ عَلَيْهِ إِلَى حَيْثُ التَّمَكُّنُ وَالْقُدْرَةُ عَلَيْهِ، أَوْ يُرِيضُ بِهِ حَتَّى يَهْلِكَ فَيُسْتَرَاخَ مِنْهُ بغيره.

تعهد الولاية وبلدان الإسلام:

الأصل: وجوب جمع المسلمين على إمام واحد، وإذا تعدد ذلك، فإنه بجورٍ نصب إمامين وأكثر في الأرض، على كُلِّ قُطْرٍ وَاحِدًا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ بَيَّعَ نَبِيِّنِ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ؛ كُلُّ نَبِيٍّ إِلَى أُمَّةٍ، وَالنَّبِيُّ نَبِيٌّ وَخَلِيفَةُ حَاكِمٍ مُطَاعٌ، وَمَعَ اتِّسَاعِ رُفْعَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ وَتَرَامِي أَطْرَافِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدْ يَسْتَلِمْ أَنْ يَتَوَلَّى وَاحِدٌ عَلَى جَمِيعِهَا فَيُدَوِّمُ؛ فَإِنَّ ضَعْفَ قُدْرَةِ الْإِنْسَانِ وَقُصْرَ بَسْطِيهِ يَجْعَلُهُ يَضَعُفٌ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِطَبَائِعِ الْبَشَرِ وَجَنُوبِهِمْ

(١) من غياث الأمم، والياث الظلم.

(٢) البيان في ملهبة الإمام الشافعي للمعرائي (١٢/١٤).

على أمرٍ واحدٍ دائم، ولكن يُقال: إن أمكن جمعهم من البقاع تحت ولايةٍ واحدةٍ، فهو أولى بالاتفاق، وبعض العلماء يحكي الإجماع على وجوب ذلك.

وعند تعدد الأمراء المسلمين فكل حاكم له ولايته على أرضه يُسمع له ويُطاع فيها، ومن خرج عن أرضه من دعيته إلى بلد مسلم آخر فيسمع ويطيع لمن في ذلك البلد، وليس عليه للأول شيء لخروجه عن سلطانه، وقد خرج عبادة بن الصامت وأبو الدرداء من حكم معاوية حتى لا يكون لمعاوية عليهما أمر، قال عبادة: «لا أسألك بأرض لك عليّ فيها إمرة» وكان ذلك في خلافة عمر فأقرهما^(١). وإن تعددت بلدان الإسلام وحكامهم فليس لحاكم منهم أن يمنع أحداً أن يتحول إلى بلد آخر منها؛ لأن منعه من ذلك منع من حقه يسكن الأرض وحرية السعي فيها، ولا يكون ذلك إلا بعقوبة الحبس؛ لأن المنع من الخروج من الحي والبلد نوع من الحبس، والحبس عقوبة لا تنزل إلا بمجرم.

التأثير في السفر، وحكمه:

والتأثير كما يكون في الحضر، يكون في السفر يؤثر الجماعة فيما بينهم أميراً عليهم؛ سواء كان سفر جهاد أو حج أو عمرة، أو سفرًا مباحاً قال تعالى: ﴿هَآئِهِمْ نَزَّلْنَا إِلَى الْبَلَدِ لِيَكُونَ لِآلِ بْنِ مَرْثَدَةَ ثَوْبَةٌ شَدِيدَةٌ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا فِي الْحَرْبِ ثَوْبًا شَدِيدًا﴾ (البقرة: ٢٤٦).

وفي الحديث الذي رواه أحمد ومسلم وغيرهما؛ من حديث بُرَيْدَةَ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أُمِرَ أميراً على جيش أو سريّة، أوصاه في خاصّيته بثقوى الله^(٢).

وروى أبو داود وغيره، عن أبي سعيد وأبي هريرة - رضي الله

(١) أخرجه ابن ماجه (٨/١)، ومالك في الموطأ (٩٦٦/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٣٣٠٣٠) (٣٥٨/٥)، ومسلم (١٧٣١) (١٣٠٧/٣).

نعمالي عنهما - قالوا: قال رسول الله ﷺ: (إِذَا خَرَجَ قَلْعَةٌ فِي سَفَرٍ، فَلْيُؤْمَرُوا أَنْعَقُمْ)^(١).

والصواب في هذا الحديث: الإرسال من حديث ابن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة، مرسلًا^(٢)، وقد رجح الإرسال فيه أبو حاتم وأبو رزعة^(٣).

ويجوز على القوم في السفر وغيرهم: أَنْ يَغَيِّرُوا الْأَمِيرَ بِلا طَرُوءٍ مفسدًا فيما بينهم، ولو في أثناء طريقهم؛ فقد روى عبد الرزاق في «مصنفه»، عن عتيق بن عمير؛ قال: لقي عمرُ بن الخطاب ركبًا يريدون البيت، فقال: «مَنْ أَنْتُمْ؟»، فأجابهُ أحدُهم سئًا، فقال: عبادُ الله المسلمون، قال: «مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟»، قال: مِنَ الْفَجِّ العميق، قال «أَيْنَ تُرِيدُونَ؟»، قال: الْبَيْتَ الْعَتِيقَ، قال عمرُ: تَأَوَّلَهَا أَتَقَرُّوا اللهُ؟ فقال عمرُ: «مَنْ أَمِيرُكُمْ؟»، فأشارَ إلى شيخٍ منهم، فقال عمرُ: «هَلْ أَنْتَ أَمِيرُهُمْ؟» لأحدِهم بيتًا الذي أجابهُ بجوابٍ^(٤).

وقد اختلفت العلماء في التأشير في السفر، مع اتفاقهم على مشروعته:

فذهب إلى الوجوب جماعة؛ كابن تيمية^(٥).

وذهب آخرون إلى الاستحباب؛ كابن حُرَيْث^(٦).

والتأشير إذا كثَرَ النَّاسُ، كان أَوْجِبَ وأكْثَرُ لأنَّهم أَقْرَبُ إلى الْفَرْقَةِ والاختلاف، وإذا قَلُّوا - كسفرِ الْاِثْنَيْنِ - كان الْأَمْرُ أَعْيَضَ وَأَهْوَنَ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠٨) (٣٦/٣). (٢) «علل الشافعي» (٣٢٧/٩).

(٣) «علل ابن أبي حاتم» (٧٦/٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٨١٣) (٣٩٠/٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٦٨/٦٥). (٦) «صحيح ابن عزيمة» (١٤٠/٤).

استفهام المأمور عن أمر الأمير:

وفي استفهام الملائكة عن جحمة الأمر: جواز سؤال المخبر والمأمور عن جحمة ما يخبر أو يؤمر به، وأن ذلك ليس من الخروج عن الأدب، ولا يُنافي تمام التسليم؛ قاله وصفت ملائكتَهُ بقولِهِ: ﴿لَا يَسْأَلُونَكَ وَالْقَوْلَ وَهُمْ بِأَمْرِهٖ يَسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

واستفهام المحكوم عن أمر الحاكم في أمرٍ يفعلُهُ فيهم؛ عن جحمةٍ وعلة أمرٍ - جائز، ويجبُ عليه أن يبيِّن فضلةً في ذلك، وهذا عامٌ في كلِّ أميرٍ إلا الله ﷻ؛ لأنه - جلَّ وعلا - لا يُسأل سؤالاً يقتضي حُثَّ الجوابِ عليه؛ لأنه المعبود سبحانه، والسؤال يلزَمُ منه إجابةٌ يعلم، وما كلُّ علم ثمرتهُ العقولُ البشرية؛ لهذا أجملَ الله القولَ لملائكِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وربما كانت هناك علومٌ لا تُدرَكُ على وجهها؛ لِضعفِ عقلِ الإنسان وإدراكِهِ وضعفِ خَلْقَتِهِ؛ فبعضُ العلوم والمعارفِ الواسعةِ لو قيلتُ للإنسان، أفسدتُهُ وخربتُهُ، والحبُّ ليس فيها؛ وإنما في تصورِ عقلِهِ عن استيعابها؛ فعقلُ الإنسان وعاءٌ لا يَحْتَوِلُ إفاضةَ البحرِ فيه، ولو أفضتُ فيه، لفسدَ وناءً وضاعَ في بحرِ الخيرةِ، كما يضيغُ الإناءُ إذا أفيضَ البحرُ عليه فيغيَرُ في أعماقه.

وهذا كما هو في العقول، فهو في بنية الإنسان ويخلقه؛ فهذا موسى ﷺ حينما سأل الله أن يراه، قال الله له: ﴿لَنْ رَآكَ وَلَكِنْ نَظَرْتُ إِلَى الْجَبَلِ وَلَمَّا انْتَهَرْتُ مَكَانَهُ قَسَمْتُ لَكَ أَنِّي لَمَّا قَرَأْتُ رَبِّيَ لَمَّا كُنْتُ جَمَلًا وَكَأَنَّ وَحَرَّ ثَوْنٍ صَوْبًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

لذا كانت الأبصارُ لا تستطيعُ استيعابَ كثيرٍ من الحقائق، فكلُّ ذلك العقول، فحجبها عنها أصلحُ لها حتى يخلقها الله على خَلْقِهِ أَقْرَبَ منها، كحالِ الأبصارِ في الجنةِ حينَ تَرى الله سبحانه.

والملائكةُ حينما سالتُ الله وهي تعلمُ عن الله ما لا يعلمُهُ أَكثَرُ

البشر، فما أوجبها الله بتعام مقصودها، فورد السؤال في أذهان البشر من باب أولى، وعدم إجابة الله للبشر من باب أولى أيضًا.

بخلاف العقول البشرية فيما بينها؛ فبعضها يدرك ما يدركه أربابها؛ لهذا وجب بيان الحكمة من أمر المأمور عند سؤاله عنه، مع أن أمثلة لأمر ولي الأمر لا يلزم منه فهمه لحكمه إذا قصر علمه عن استيعابه، ما لم يكن معصية ظاهرة؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

جواز استعمال القياس:

وعلى استخلاف الله الجبر في الأرضي قاسم الملائكة الفساد فيها في استخلاف البشر، وفي هذه الآية دليل على جواز القياس من جهة الاستدلال به، وعلى عدم الاعتبار به أحيانًا أيضًا:

أما جوازها: فحيث قاسمت الملائكة أمر بني آدم على أمر الجبر في الإفساد للعلة بينهما، وهي الاستخلاف.

وأما عدم الاعتبار به مع جوازها: فإن الله ما رد قول الملائكة في قياصهم؛ وإنما يبين عدم الاعتبار به لعلة وحكمة غائبة تليق بعلم الله، وتقتضئ منها مدارك الملائكة؛ وهي الفارق الذي يمنع اعتبار القياس.

قاعدة حرم المضاد:

وفي الآية: دليل على جواز الاستدلال بقاعدة: «قوله الضالين مقدم على جلب المضالين»، وعلى عدم الاعتبار بها في بعض المواضع؛ لعلة أقوى في المصلحة:

أما الاستدلال بها على جواز هذه القاعدة: فهو في قول الملائكة: ﴿الْجَمَلُ فِيهَا مَنْ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيَقْتُلَ الْفُتُكَ﴾، علموا من خلق الله المصلحة، فالله لا يخلق شرًا محضًا، ولا شرًا غالبًا سبحانه، وتعلمون من حال المستخلفين الفساد في الأرض، فاستشكّلوا ذلك، فاستفهموا من الله سبحانه عن تقديم المصلحة الغائية عنهم على تلك المفسدة الظاهرة لهم.

وأما عذمُ الاعتدالِ بها في هذا الموضع، فظاهر؛ وذلك إذا قويتِ المصلحة، وكانت المفسدة دونها في الأثر؛ فتكونُ المصلحةُ راجحةً. وكلُّما قويَّ العالمُ بالشريعةِ والسُنَنِ الكونيةِ إدراكًا وفهمًا، كان أدركَ للمصالحِ والمفاسدِ، وأعلمَ بأشدّها تأثيرًا، وقد يغيبُ هذا عن العاقلِ فيستشككونه؛ وكما قيل: «ليس العاقلُ من عرّف الخيرَ من الشرِّ» إنما العاقلُ من عرّف خيرَ الخيرين، وشرَّ الشرّين».

وقد تكونُ المصلحةُ بعيدةَ الوقوعِ وهي قوةُ الأثر، ويُغدّها أضغاثُها في عينِ المتأملِ، والمفسدةُ ضعيفةُ الأثرِ قريبةَ الوقوعِ، وفُرْجُها فُرْجُها في عينِ المتأملِ والناظرِ، وطبيعةُ العقولِ أنْ حدوثَ الأشياءِ بينَ يديها يغلبُ عليها عندها على غيرها الغائبِ أو الذي لم يحدثْ، ولو جكّمَ دقيقةً في خلقِهِ وحُكْمِهِ تغيبُ عن مخلوقاته ويُدركُ فيها الكونَ ويُديرُ فيها الخلائقَ؛ يُدركُ العقلاءُ بعضًا، ويغيبُ عنهم أكثرُها.

واللهُ إنما أعزَّزَ الملائكةَ بخيرِ خليفةِ الأرضِ؛ لأنهم هم من يلي شأنَ بني آدمَ؛ من النَّفْخِ، والكتابةِ، والرقابةِ، وشأنِ الموتِ، والمطرِ، والسحابِ، وغيرِ ذلك.

فضلُ التسبيحِ:

وقولُ الملائكةِ: ﴿وَمَنْ مِّنْ شَيْءٍ يَخْتَضِعُ لِحَمْدِكَ وَتُقَدِّسُ لَكَ﴾: فيه فضلُ

التسبيحِ والتعظيمِ لله، وتسبيحُ الملائكةِ هو كما جاء في «صحيح مسلم»، عن أبي ذرٍّ أن رسولَ الله ﷺ سُئل: أيُّ الكلامِ أفضلُ؟ قال: (مَا اضْطَرَقَ اللَّهُ لِبَنَائِكُمْ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ)^(١).

ودروى البيهقي، عن عبدِ الرحمنِ بنِ قُرَيْطٍ: أن رسولَ الله ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به، سَبَّحَ تسبيحًا في السمواتِ العُلا: (سُبْحَانَ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى، سُبْحَانَ وَتَعَالَى)^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٨٣١) (٢٠٩٣/٤).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٤) (٥٢/١).

وليل: المراد بذلك صلاتهم؛ فاقطع يسمي الصلاة تسيبها؛ كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (الصافات: ١٧٣).

• • •

قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْنِكَ عَنْهَا فَأَمَرْجُهَا بِنَاكَ كَانَ يَوْمَ ذَلِكَ خِطَابًا لِّمَنْ يَتَّقِيهِمْ عَذَابَ وَكَانَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ تَنْقِيهِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ أَبْصَرُوا فَحَسْبُ لَكُمْ فِي الْعِزِّ الْحَقُّ﴾ (البقرة: ٢٥٨).

يُخْبِرُنَا اللهُ سبحانه: أَنَّ إِبْلِيسَ سَوَّلَ لَأَدَمَ وَحَوَاءَ الْأَكْلَ مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي نَهَاها اللهُ عَنِ الْأَكْلِ مِنْهَا، فَأَكَلَا مِنْهَا، وَسَمَّى اللهُ مَا فَعَلَا زُلْفًا عَنِ الْجَنَّةِ، وَسَمَّيَا لِلْإِخْرَاجِ مِنْهَا، وَكَانَ حَقُّ الْإِنْسَانِ لِلْبَقَاءِ فِي مَسْكِنِهِ وَمَلِكِهِ لِلانْتِزَاعِ مِنْهُ يَرْتَفِعُ: إِنَّمَا عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ؛ كَمَا فِي اسْتِحْقَاقِهِ الْقَتْلَ؛ فَيَسْتَحِقُّ لِرَّأْيِهِ أَصْلِي النِّفَاقِ بِإِزَالَتِهِ مِنَ الْحَيَاةِ، وَإِنَّمَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْقِيبِ؛ وَذَلِكَ بِحَرَمَانِهِ وَإِزَالَتِهِ مِنْهَا لِأَمْرِ مَحْلُودٍ.

النَّظَرُ وَحُكْمُهُ:

وَفِي الْآيَةِ جَوَازُ تَأْدِيبِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ ارْتِكَابِهِ جُرْمًا يَنْفِيهِ، وَجَوَازُ تَعْلِيقِ وَجُودِهِ إِلَى حَقِّهِ بِاعْتِنَائِهِ وَعَوْدَتِهِ إِلَى رُشْدِهِ؛ فِيمَنْ يَنْفَرُ مَنْ يَوْمِنُ فَيَسْتَحِقُّ الْعَوْدَةَ مَعَ أَبِيهِ أَدَمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ فَلَا يَرْجِعُ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ نَفْيِ أَدَمَ وَحَوَاءَ مِنَ الْجَنَّةِ: ﴿فَأَنَّا بَايَعْنَاكَ فَنَبَيِّنَا أَتَيْنَكَ بِمَا عَدَّتْ رَأْسُكَ فَكَرِهْتَهُمُ وَلَا تَهْمُ بِمَرْئُونَةٍ﴾ (البقرة: ٣٨ - ٣٩).

الحسن بشرط الرجوع إلى الحق:

وقول جماهير أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة: إنه يجوز

إطلاقاً مدة السجن، وربطها برجوع النفيد عن سايه.

قال أحمد في المبتدع الداعية: يُحْبَسُ حَتَّى يَنْكُثَ عَنْهَا^(١).

وقال بهذا أبو يعلى، وابن قَرْحُون، وغيرهم.

وقال أبو عبد الله الزهيري - من أصحاب الشافعي -: تَقْلُدُ طَائِفَةُ
بِشْهَرٍ لِلْأَسْبَرَاءِ وَالْكَشْفِ، وَسِتْرٌ أَشْهَرُ لِلتَّأْدِيبِ وَالنَّقِيمِ^(٢).

وقال الماوردي: فالظاهر من ملعب الشافعي: تقديره بما دون
الحول ولو يوم واحد؛ لئلا يصير مساوياً لتعزير الحول في الزنى^(٣).

ومحال أن يعزّم رجلٌ على قتل رجلٍ أو إفساد في الأرض، ويُعْلَنَ
ذلك وهو في سجنه، ثم يقول عالمٌ معتبرٌ: يجوز إخراجُه ليقْتُلَ شخصاً
يتوَعَّدُه بلا حق.

وأما مراد من قال من العلماء بمنع إبقاء السجين في سجنه إلى
أجل غير معلوم: في حال التعزير على ذنب وجرم، لا في حال الخوف
المتعلّق من القيام بجرم، ولا حيرة بالظنّ هنا، وليس كلُّ ذنب يعزّم
الإنسان على تكرّاره يُسَجَّنُ فيه إلى أجل غير معلوم.

والسجن عقوبة عند عامة الفقهاء من السلف والخلف، ولكن
يختلفون في تقديرها.

معنى السجن والنفي:

والنفي سجنٌ موسّع، والسجن عقوبة وعلاب للنفس أولاً، ثم
للبَدَن: أَنْ نَتَعَقَّلَ قُوَّةَ مِنَ الْحَرَكَةِ فَتَضَعُفَ، وَنَتَعَقَّلَ عَقْلَهُ وَنُخْرِمَ مِنْ
مُشَاهَدَةِ آيَاتِ الْكَوْنِ فَيَضَعُفَ، وَنَقْوَ الصَّلَاةِ بَيْنَ بَعْرِثٍ مِنْ أَهْلِ وَقَرَابَةٍ
وَصَدَاقَةٍ، فَتَقْوَ حَوَائِجُ الْخَمْسِ مُتَعَتِّهَا، فَتَمْلَأَ بِذَلِكَ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى:
﴿إِنَّمَا أَنْ يَسْجَنَ أَوْ يَكُفَّ الْعَيْنَ﴾ [يوسف: ٢٥].

(١) «تقريع» (١٠/١١٥)، و«الإحصاء» (١٠/٢٤٩).

(٢) «التحاوي» (١٣/٢٢٥). (٣) المصدر السابق.

فلا يجوزُ المصيرُ إلى السجنِ إلا بِحُزْمٍ بَيْنَ غَيْبَتِكَ بِالنَّفْيِ، وَإِنْ اسْتَقَرَّ لِيَقْلَمَ حُرْمُو السَّجْنِ، سَجْنٌ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالسَّجْنِ، كَأَبْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ^(١).

وَلَا يَجُوزُ السَّجْنُ لِمَجْرُؤِ النِّيَّةِ؛ فَأَدَمَ وَحَوَاءُ نَهَائِمَا اللَّهُ عَنْ قُرْبِ الشَّجَرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا نَوَّيَا الْقُرْبَ قَبْلَ الْقُرْبِ، وَاللَّهُ يَنْطَلِعُ عَلَى السَّرِيرَةِ، كَمَا يَنْطَلِعُ عَلَى الْجَبَرَةِ، وَلَمْ يُعَاقِبْ سَبْحَانَهُ إِلَّا عَلَى الْفَعْلِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يُنْزَلِ اللَّهُ الْعُقُوبَةُ عَلَيْهِمَا بِمَجْرُؤِ الْعَزْمِ وَالْهَمِّ وَالْقَصْدِ الْحَازِمِ.

بِخِلَافِ وَجُودِ الْعَزْمِ الَّذِي لَا يَنْطَلِعُ إِلَّا بِالْحَبْسِ؛ حَيْثُ لَا يُؤْمَرُ مِنْ عَمَلِهِ، أَمَّا التَّأْدِيبُ عَلَى النِّيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ فِي الثَّمَنِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَ النَّفْيَ مِنَ الْأَرْضِ لَعْنٌ تُحْجِزُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِهِ لِهُعَاقِبُ، فَيُخْتَلَعُ مِنْ دُخُولِ بَلَدِهِ لِيُشْرَفَ، وَلَا يَرْوَنَهُ عَقُوبَةُ فِي ذَاتِهِ؛ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْخُصِّينِ، عَنْ عِجْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَحَابِرِ: إِنْ هَرَبَ وَأَعْيَزَهُمْ، فَلَيْسَ نَفْيًا^(٢)، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَوْ غَيْرِهِ؛ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَأَبَا الشَّعْثَاءِ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولَانِ: إِنَّمَا النَّفْيُ إِلَّا يُدْرَكُوا، فَإِذَا أُدْرِكُوا، فَبِهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا تَقَوَّا حَتَّى يَلْحَقُوا بِبِلَادِهِمْ^(٣). وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤).

وَالْتَوَسُّعُ فِي الْمَسْجُونِ الْيَوْمَ - وَمِنْ ذَلِكَ السَّجْنُ فِي أَمَاكِنَ طَبَقَتْ

(١) «المحلى» (٢/٩٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٤٤) (١٠/١٠٨).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨٥٤٦) (١٠/١٠٩).

(٤) «الأم» (١/١٥٧).

لا تشيع إلا للواحد معتقاً - جرم عظيم، وخطأ جسيم، وعقوبة ما نزل بها الشرع؛ قال ابن تيمية: «الحبس الشرعي: ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو تعويض الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد، أو كان يتوكل على نفسه الخضم أو وكيل الخصم عليه»^(١).

كفارة المنفي والسجين في تقيده وأعله:

وهو الله تعالى ﴿وَلَا تَرَى فِي الْأَرْضِ سَكَنًا وَتَنَجَّ﴾، تكفل الله للمنفين في قنطرة بالعيش؛ فلا ينفي السلطان أحداً في قنطرة وصحراء لا ورزق له فيها ولا مسكن بأرض إليه، فهذا القضاء إلى قتل، فيجب على السلطان التكفل برزقه ورزق عياله ومن ورثه؛ فالله أعبط آدم وزوجه ومع ذلك تكفل بالمستقر؛ وهو القنطرة والسكن فيها، وبالمتاع؛ وهو ما يستمتع به من لباس وأكل وشرب مما ينفعهم.

والمحتاج في كلام العرب: كل ما استمتع به من شيء؛ ومن معاش استمتع به، أو ريش، أو زينة، أو لقوة، أو غير ذلك؛ ذكره ابن جرير^(٢). وهؤلاء تعالى، ﴿وَتَنَجَّ إِلَى جَنَّةٍ﴾: فيه إشارة إلى أن النفي إلى أجل، والسجين هو القدر المحدود؛ روى ابن جرير في تفسيره: «من حديث عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿وَتَنَجَّ إِلَى جَنَّةٍ﴾؛ قال: إلى أجل»^(٣).

الحبس إلى أجل معلوم:

والأصل في السجن والنفي: منع وتوقيف بلا حد، وضبط مدو يعرف الجاني أقصاه، ويعرف ورثة وزوجة ومن له حق عليه من أهل العفو والمنافع ذلك، ويجوز حبس من لا يندفع شره إلا بنفسه وسجنه؛ كمن

(٢) تفسير الطبري (١/٥٧٨).

(١) مجموع الفتاوى (٣٩٨/٣٥).

(٣) تفسير الطبري (١/٥٧٨).

يَتَوَعَّدُ بِقَتْلِ الْغَيْرِ، وَالزَّانِغِي لِيَتُوبَ؛ قَالَهُ جَعَلَ بقاء الإنسان في الدنيا إلى حين، والدنيا مقامٌ وسجنٌ؛ ففي «صحيح مسلم»، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ، وَجَنَّةُ الْكَافِرِ)^(١).

وجَعَلَ اللهُ أَمَلَهُ إلى حَدٍّ وَحُدٍّ كَتَبَهُ لَهُ فِي الْحَيَاةِ لَا يَسْتَقْدِمُ عَنْهُ سَاعَةٌ وَلَا يَسْتَأْخِرُ، وَجَعَلَ لَهُ أَمَلًا يَعْرِفُ عِلَامَاتِ نَهَايَتِهِ غَالِبًا بِالْكَثَرِ وَالْمَشِيئِ وَالْمَرْضَى، وَيَعْرِفُ زَمَنَهُ بِالتَّغْرِيبِ؛ ففي «السنن»، عن أبي هريرة ؓ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (عُتِرَ أَهْلِي مِنْ سِتِّينَ سَنَةً إِلَى سِتِّينَ سَنَةً)^(٢).

الحكمة من إخفاء آجال البشر:

وإنما لم يُعْلِمِ اللهُ الإنسانَ بِعُقُوبِهِ بِالسَّاعَاتِ وَالْأَيَّامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ عَيْشُهُ وَصَفْوَةُ؛ فَهُوَ يُحِبُّ الْبَقَاءَ، وَيَتَحَرَّى الْخُرُوجَ مِنْهُ بِالْمَوْتِ، بِخِلَافِ السَّجِينِ؛ فَهُوَ يُحِبُّ الْخُرُوجَ مِنْهُ، وَيَكْرَهُ الْبَقَاءَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ خَارِجًا فَسَجِنَ، وَأَمَّا الْجَنَّةُ، فَلَمْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ فِيهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ خُرُوجَهُ إِلَيْهَا، وَلَا يَذَرِي مَصِيرَهُ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ إِلَى النَّارِ، وَلَمْ يُعْلِمِ اللهُ قَوِيَّةَ وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ مِنْ بَعِيَّةٍ لِأَنَّهُمْ فِي سَجْنٍ مَعَهُ فِي الدُّنْيَا، وَحَالَهُمْ كَحَالِهِ يَسْتَعْمِلُونَ وَيَتَفَقَّهُونَ سِوَاهُ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ حَيًّا فِي سَجْنٍ لِعُقُوبَةٍ؛ فَالْأَمْسُ يَسْتَعْمِلُونَ خَارِجًا عَنْ عُقُوبَتِهِ، وَحَالَهُمْ غَيْرُ حَالِهِ.

وَيَأْتِي مَزِيدٌ تَفْصِيلٍ فِي النَّفْيِ وَالْحَبْسِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُعَذِّبُوا بِمَا الْأَرْضِينَ﴾ [الصافات: ٢٣].

• • •

(١) أخرجه مسلم (٢٩٥٦) (١/٢٢٧٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٣١) (٤/٥٦٦)، وابن حبان (١١٣٦) (٢/١٤١٥).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَكُنْ إِبْرَاهِيمَ أَذْكَرًا مِّنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ عَلَّمْتَنِي فَرَقًا وَقَدَّمْتُكَ وَأَنَا مُتَّبِعٌ﴾
 ﴿لَوْ أَنِّي قَدَّمْتُ لَكَ الْفُلْكَ﴾ [البقرة: ١٢٠].

أمر الله سبحانه بني إسرائيل بالوفاء بالعهد، ولا وفاء بعهد إلا وقد سبق عهد بينهم وبين الله يعلمونه، وقد ساء الله ميثاقاً ثاراً، وثاراً عهداً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنِّي قَدَّمْتُ لَكَ الْفُلْكَ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ أَنِّي قَدَّمْتُ لَكَ الْفُلْكَ﴾ [النحل: ٩١]، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا فِيهِمْ أَخًا عَسَرَ لَهُمْ كَلِمَةً﴾ [المائدة: ١٢]، وقال: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَرَأَيْنَا كُلَّ بَشَرٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ٧٠]، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْبُحُونَ مَنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

عهد الله لبني إسرائيل:

وميثاقهم وعهد الله إليهم: هو حفظ الدين وعبادته، والقيام بواجبه بالبلغ والتذكير والتعليم، والإيمان بالنبى الأمي لو رأوه أو سمعوا به؛ هذا عهد الله إليهم، وعهدهم إليه سبحانه: هو إدخالهم الجنة، وإثابتهم على ذلك.

روى أبو نعيم في «الجليلة» من حديث داود بن بهزاد: قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ﴿وَلَوْ أَنِّي قَدَّمْتُ لَكَ الْفُلْكَ﴾، قال: أوفوا بما أمرتكم، أوفوا لكم بما وعدتكم^(١).

وهذا العهد نسبة الله إليهم؛ إكراماً لهم لو وفوا به، وإلا فالله جعله على نفسه بنفسي؛ روى ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث أبي رزق، عن الضحاك، عن ابن عباس: في قوله: ﴿وَلَوْ أَنِّي قَدَّمْتُ لَكَ الْفُلْكَ﴾

(١) مجلة الأديب (١٠٤/٨).

يَهْدِيكُمْ؛ يَقُولُ: أَرْفَعُوا بِمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ طَاعَتِي وَنَهَيْتُكُمْ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَتِي فِي النَّبِيِّ ﷺ وَفِي غَيْرِهِ، ﴿لَوْ يَهْدِيكُمْ﴾؛ يَقُولُ: أَرْضَنَ عَنْكُمْ، وَأَدْجَلَكُمْ الْحِجَّةَ^(١).

وَيُفَسِّرُ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٢) مِنْ حَدِيثٍ مَعَاذُ قَالَ: (حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْبَيَّاتِ: أَنْ يَتَّقُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْبَيَّاتِ عَلَى اللَّهِ: أَلَّا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا)^(٣).

وهذا نظيرُ قولِهِ تعالى فِي الْخَيْرِ الْفُقُسِيِّ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (يَا بَيَّاتِي، إِنِّي خَرَّطْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا)^(٤). فهو مَنْ يَحَرِّمُ عَلَى نَفْسِهِ، وَيَكْتُبُ وَيُوجِبُ مِباحاته، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ مِنْ طَرَفَيْنِ، أَشْبَهَ الْعَهْدَ وَالْعَقْدَ.

وَلَكِنْ بَنَى إِسْرَائِيلَ نَقَضُوا الْعَهْدَ؛ وَبَدَّلُوا وَحَرَّفُوا، وَكَتَمُوا مَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا تَحْرِيفَهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَدَلٍ يَمُنُّونَ﴾ [البقرة: ٢٧].

وَلِي الْأَيَّةِ مَسَائِلٌ مِنْ أَظْهَرِهَا:

أَوَّلًا: وَجُوبُ الْإِتِّزَامِ بِالْعَهْدِ وَالْمَوَاطِنِ وَأَدَائِهَا إِلَى أَمَلِهَا كَمَا فِي، وَأَلَّا لَا تَسْقُطَ إِلَّا بِسُخْطِهَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَثَرًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لَا يُخَالِفُهمْ وَقَعْدِهِمْ فَوْقَ﴾ [الدُّنُون: ٨، وَالْمَارِج: ٣٢].

وَلَمَّا كَانَتْ الْعَهْدُ وَالْمَوَاطِنُ بَيْنَ الْعِبَادِ مُشَابِهَةً لِعَهْدِهِمْ مَعَ الْخَالِقِ مِباحاته فِي وَجُوبِ الْوَفَاءِ وَالْإِتِّزَامِ بِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا - جَعَلَ

(١) تَفْسِيرُ الطَّرِي (١/٥٩٨)، وَتَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ (١/٩٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَارِجِي (٢٨٥٦) (٢٩/٤)، وَمُسْلِمٌ (٣٠) (٥٨/١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧) (١/١٩٩٤).

الوفاء بين العباد والعدل بينهم والتظالم مشايها لعدلو ﷺ من جهة الاشتراك المعنوي في وجوب العدل وتحريم الظلم؛ ففي «صحيح مسلم»، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ فيما روى عن الله - تبارك وتعالى - أنه قال: (يَا عِبَادِي، إِنِّي خَزَنَتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا...) الحديث^(١).

فدُلِّلَ سبحانه لعباده على تحريم التظالم بكونه مُحَرَّمًا عليه؛ فقد حَرَّمَ على نفسه أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا بِعَدَمِ إعطائه ما جعله سبحانه حقًا له، فلكذلك العباد فيما بينهم؛ فالظلم إذا حُرِّمَ الله على نفسه وله حق تام على عباده، فهو بين العباد المتساوين من باب أولى.

وقوله: (وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا): إشارة إلى العقود والعهود وشبهها التي يجب فيها الوفاء، ويدخل في ذلك حُرْمَةُ التعدي؛ لأنها داخله في أصل ما تعاهدت عليه البشرية من بَذْلِ الأمان ولو عَرَفَا، أو بالصحة التي يَنْفُلُها بعضهم لبعض: «السلام عليكم ورحمة الله».

ثانيًا: أَنَّ تفريط أحد المتعاهدين موجب لسقوط حق في وفاء الآخر له، والعقود والعهود لها شروط، ومن حيث جهاتها هي نوهان:

النوع الأول: شروط الخالي مع المخلوق، وهي كشروط العبادات التي فرضها الله معها؛ كشروط الصلاة وتحريمها؛ فمن ترك شرطًا متعمدًا بلا عذر، بطلت صلاته، ولم يستحق الأجر؛ كشر العورة، ومن ترك شرطًا بعذر؛ كعادم الماء والشراب، وعادم الثوب للمعورة، فصلاته صحيحة رحمةً من الله واطقًا.

ولا يُتَصَوَّرُ الإخلال بالشروط إلا من العبد؛ لصغوه وقصور أهليته بنسيانٍ وضعفٍ وعجزٍ وعنادٍ.

(١) سبق ترجمته قريباً (ص ١١).

النوع الثاني: شروط في العقود بين المخلقي كالعقود على البيع والتملك وشبهها؛ فهذه يجب الوفاء بها بالاتفاق؛ قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [المؤمنون: ٨، والماعز: ٢٢].

والإخلال بشروط من شروط العقد موجب لحق الفسخ إن أراد صاحب الحق نكسه، وإن أراد إجازته، فله ذلك.

فروى أبو داود في مسنده^(١) من حديث ثروان بن محمد، عن سليمان بن بلال، أو عبد العزيز بن محمد، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن زباح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ)^(٢).

ورواه البخاري في «صحيحه»، معلقاً بصيغة الجزم؛ فقال: وقال النبي ﷺ: (المُسْلِمُونَ جِنْدٌ شُرُوطُهُمْ)^(٣).

وروى الترمذي في مسنده^(٤) من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ قال: (الصُّلَحُ جَانِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ إِلَّا صُلَحًا حَرَّمَ خِلَافًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ؛ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ خِلَافًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا)^(٥).

وروى مالك في «الموطأ»؛ قال: أخبرني يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم؛ أنه سمع مكيولاً التمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العنبري، وما يقول الناس فيها؟ فقال له القاسم: ما أذكرتُك الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم، وفيما أخطأ^(٦).

(١) أبو داود (٣٥٩٤) (٣/٣٠٤). (٢) البخاري (٢/٩٢).

(٣) الترمذي (١٣٥٢) (٣/٦٢٦).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد المالك) (٤٤) (٢/٧٥٦).

لا بد أن يُقْبَلَهَا طَوْعًا بَقِيَّةَ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَيَتَحَقُّ نَوَاقِظُهَا.

وقال الله تعالى في سورة النور: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّبِعُوا الْوَسْطَ﴾ [٥٦]، فَأَمَرَ بِهِمَا مَقْرُوءَتَيْنِ بِطَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي سورة الحج قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٧٨].

وفي سورة الأحزاب قال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٣٣] إشارةً إلى وجوب الزكاة على النساء في أموالهن عَيْنًا، وَإِنْ كُنَّ مَتْرُوجَاتٍ فَوْهِنَ مَالًا أَوْ مَهْرًا أَوْ ذَهَبًا مَكْتُورًا.

وفي سورة المجادلة قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّبِعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [١٤]، فَرَفَعَهُمَا بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وفي سورة المزمل قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٢٠].
فصل الصلاة على الزكاة:

وقد جاء الأمرُ بالصلاة في الكتاب والسنة أكثر من الزكاة؛ فجاء في مواضع كثيرة الأمر بالصلاة وحدها؛ لأهميتها؛ كما في سورة الأنعام قال تعالى: ﴿وَأَن أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٧٢]، وفي سورة الأعراف قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّبِعُوا سَبِيلَ﴾ [٢٩]، وفي سورة يونس قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّبِعُوا سَبِيلَ﴾ [٨٧]، وفي سورة الروم قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣١]، مَبْنًى أَنْ مِنْ خِصَالِ الْمُشْرِكِينَ تَرْكُهَا.

والحديث عن معاني هذه الآيات نُورِقُهُ هُنَا فِيمَا يَنْعَلِقُ بِوَجُوبِ الرُّكْنَيْنِ، وَأَمَّا فَضْلُ مَوْقِعِهِمَا، فَمَوَاضِعُهُ كَثِيرَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ كِتَابِنَا.

روى ابن جرير، عن ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن قتادة؛ في قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؛ قال: فريضةً واجبتان؛ فأدوهما إلى الله^(١).

وفي آية الباب دليل على جملة من المسائل:

منها: فرضية الصلاة والزكاة، وهما الركنان الثاني والثالث بالاعتقادي؛ كما في «الصحيحين»؛ من حديث ابن عمر؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (بَيْنَ الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ...)؛ الحديث^(٢).

ولحديث أبي هريرة في «الصحيحين»؛ في قصة سؤال جبريل للنبي ﷺ، ثَمَّا سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، قَالَ: (الْإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيَمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ...)؛ الحديث^(٣).

وجوب القيام في الصلاة على القامر:

ومنها: وجوب القيام في الصلاة، وهو ركنٌ من أركانها، وجعل أداء الصلاة قيامًا؛ لأنَّ القيام أطول من غيره في الصلاة وقتًا، وهو أظهر بالبيان؛ ففي «الصحيحين»، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء؛ قال: «كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ، بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُودُ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ»^(٤).

يعني: أَنَّ الْقِيَامَ لَا يُقَارَنُ طَوْلًا بِغَيْرِهِ؛ وَإِنَّمَا غَيْرُهُ يَشَابَهُ فِيهِمَا بَيْنَهُ سَجُودًا وَرُكُوعًا، وَجُلُوسًا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَرَفْعًا مِنَ الرُّكُوعِ.

(١) التفسير الطبري (١/٦١١).

(٢) أخرجه البخاري (٨٨) (١١/١)، ومسلم (١٦) (٤٥/١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠) (١٩/١)، ومسلم (٩٠) (٣٩/١).

(٤) أخرجه البخاري (٧٩٢) (١٥٨/١)، ومسلم (٤٧١) (٤٢٣/١).

والإقامة مصدر أقام، وأصل القيام في اللغة هو الانتصاب المضاد للقمود والاضطجاع والركوع، وإنما كان قياماً لأن الأمر لا يتأى إلا به لأهميته؛ فالقائم يفعل ويتولى على ما لا يتولى عليه القاعد.

وقد جاء الأمر بالصلاة بعد الأمر بالإيمان؛ لأهمية التسليم والتسليم بالشرع؛ كما جاء في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: **«إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَعْلَى كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَقْرَأُهُمْ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ الْهُدَى، فَوَيْلٌ لِمَنْ عَزَلَهُمُ اللَّهُ، فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَزَحَزَ عَنْهُمْ خَيْرَ صَلَوَاتٍ...»** الحديث^(١).

وأما الاستدلال بقوله تعالى **«وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»** على أن المراد به تسوية الصفوف، ففي ذلك نظر؛ وذلك أن الله أمر موسى وأخاه بإقامة الصلاة؛ قال تعالى: **«وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِشَيْءٍ مِمَّا نَزَّلَ الْوَحْيَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ يُدْرِكُ الْيَوْمَ الصُّفُوفَ الَّتِي هُمْ فِيهَا وَابْتَغُوا الْوَسِيلَةَ إِلَيْهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»** (يونس: ١٨٧)، وتسوية الصفوف من خصائص هذه الأمة؛ كما روى مسلم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: (أَفْضَلُنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ...»** الحديث^(٢).

والزكاة؛ من زكا الشيء؛ إذا نما^(٣).

وسُميت بذلك؛ دليلاً لتوهم النقص الطارئ على دافئها.

قال الشاعر:

كَأَثَرُ خَسَا أَوْ زَكَا مِنْ دُونِ أَوْتَمَةٍ لَمْ يَخْلُقُوا وَجَدُّهُ النَّاسِ تَخْلُجُ^(٤)

(١) أخرجه البخاري (١١٥٨) (١١٩/٢)، ومسلم (١٩) (٥١/١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٢٢) (٣٧١/١).

(٣) ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١٨٤/١).

(٤) ينظر: «تهذيب اللغة» (١٤/٢٢٨)، و«لسان العرب» (١٤/٢٢٨).

أَرَادَ بِإِعْصَاءِ: الْفِرْدَ، وَبِهَذَا: الزَّوْجُ، فِي الْعَدُوِّ.

فَضْلُ الرُّكُوعِ:

هُوَ: ﴿وَأَنكُمَا مَعَ الْكُفَى﴾ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى فَضْلِ الرُّكُوعِ، وَأَنَّ الْخُطَابَ الْمُنَوَّجَةَ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِيهِ نَسْخٌ صَلَاتِهِمْ، فَصَلَاةُ الْيَهُودِ لَا رُكُوعَ فِيهَا، وَلِذَا قَطَعَ اللَّهُ مَا يُمَكِّنُهُمْ تَدْلِيْسُهُ أَنَّ مُحَمَّدًا أَمَرَهُمْ بِزُيُومِ عِبَادَتِهِمْ، فَقَالَ: ﴿وَأَنكُمَا مَعَ الْكُفَى﴾.

دَفْعُ اللَّبْسِ عِنْدَ الْخُطَابِ:

وَفِي هَذَا: أَنَّ دَفْعَ اللَّبْسِ وَاجِبٌ عِنْدَ احْتِمَالِهِ فِي فَهْمِ الْخُطَابِ، وَأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُ مَعَ احْتِمَالِ وَجُودِ تَدْلِيْسٍ، فَلَا يَجُوزُ لِعَالِمٍ فِي خُطَابِهِ أَنْ يَعْصِمَ فِي مَوْضِعٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَخْصِيصٍ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فَهْمٌ مَعْنَى خَاصٍّ فِي الْأَذْعَانِ يُخَالِفُ الْحَقَّ.

وَاحِبَارُ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّمَا ضَلُّوا بِقَلْبِ الْمَعْنَى وَتَحْرِيفِ الْأَلْفَاظِ، فَمَا أَمَكَّنَتْهُمْ قَلْبُ مَعْنَاهُ، فَلَبَّوْهُ مَعَ بَقَاوِ لَفْظِهِ، وَمَا لَمْ يُمَكِّنْهُمْ، فَلَبَّوْا لَفْظَهُ لِتَغْلِيْبِ مَعْنَاهُ، وَقَلْبُ الْمَعْنَى فِي الْيَهُودِ أَكْثَرُ، وَتَحْرِيفُ الْأَلْفَاظِ لِيَتَنَبَّهَ تَحْرِيفُ الْمَعْنَى فِي النَّصَارَى أَكْثَرُ، فَالْتَوَرَّأَ بَعْدَ تَحْرِيفِهَا أَكْثَرُ تَحْرِيفًا لِلْمَعْنَى وَأَكْثَرُ بَقَاً لِلْفِظِ، وَالْإِنْجِيلُ بَعْدَ تَبْدِيلِهِ أَكْثَرُ تَحْرِيفًا لِلْفِظِ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْيَهُودُ أَشَدَّ كُفْرًا، لِأَنَّ اللَّفْظَ لَدَيْهِمْ فِي الْحُجَّةِ وَمَعَ ذَلِكَ يَلُؤُونُ حُتْلَقَةً عِنَادًا وَاسْتِكْبَارًا، وَأَمَّا النَّصَارَى، فَحَرَّفَتْ أَسْلَافُهُمُ النَّصَّ وَتَبِعَتْهُ الْمَعْنَى، وَانْسَأَفُوا عَلَى مَا يَرَوْنَهُ مِنْ لَفْظٍ وَمَعْنَى.

فَضْلُ السُّجُودِ عَلَى الرُّكُوعِ:

وَالرُّكُوعُ عِبَادَةٌ تَخْصُصُ بِالصَّلَاةِ لَا تَصِحُّ مُفْرَدَةً عَنْهَا بِخِلَافِ السُّجُودِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الشَّرِيعَةِ سَجُودُ التَّلَاوُفِ وَالشُّكْرِ وَنَحْوَهُمَا بِلا صَلَاةٍ، وَأَمَّا الرُّكُوعُ فَلَمْ يَرَدْ، وَمِثْلُهُ الْقِيَامُ، لَمَّا كَانَ السُّجُودُ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ، لِتَخَفُّفِهِ

بالتعبُّد، فمن سجدَ لغيرِ الله، كفر؛ لأنه لا يُعْرَفُ السجودُ في الآثِرِ منفردًا ومنفصلاً إلا عبادةً، بخلافِ مَنْ قامَ واتحنى؛ فإن قصْدَ التعبُّدِ كفر؛ لأنَّ القيامَ بملأى بلا صلاةٍ لا يَدُلُّ دَلَالَةً ثابِتَةً على التعبُّدِ إلا بقرينة، وإنَّ قصْدَ التحية، ابتدَعَ بالركوع، وثَمَرَةُ بالقيام، على الأصحِّ، إلا لسيِّئِ مطاع، وعالمٍ، واليَدُ يَقَامُ له بلا طلبِ مه.

والعربُ كان يحْيِي بعضها بعضًا بالركوع؛ قال الأَعشى:

إِذَا مَا أَنَا أَيْوَمَ مَالِكٍ رَحِمْنَا لَهُ وَخَلَعْنَا الْوِثَامَةَ^(١)

فضلُ الجماعة:

وفي قوله: ﴿مَعَ الزَّكِيِّ﴾ فضلُ العملِ مع الناسِ عبادةً وعادةً، والأَ يَكُونُ الإنسانُ منفردًا بعملِهِ، فعملُهُ جماعةً أَرْكَى وأَفْضَلُ، ففي «المسنَدِ»، وسننِ أَبِي داودَ، عن أَنَسِ بْنِ كَعْبٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: (إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخَيْرُهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا تَكُنَّ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى)^(٢).

وفي «الصحيحين»، عن أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: (صَلَاةُ الْجُمُوعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ، حَسَنًا وَجَمِيلًا قَرَجَةً)^(٣).

والْحَثُّ على التكاثرِ بأداءِ صلاةِ الجماعةِ أَظْهَرَ في الشَّرْعِ مِنْ أَدَائِهَا فِي الْمَسَاجِدِ مَعَ تَأْخُذِهِمَا بِحُلِيِّمَا؛ لأنَّ المساجِدَ وَهَيْئَتُهَا لِلِاجْتِمَاعِ، وَمَا جُعِلَ الْاجْتِمَاعُ لِلْمَسَاجِدِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ جَمَاعَةٌ أَكْثَرُ:

(١) «ديوان الأَعشى». وينظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٢٦٥) (٥/ ١٤٠)، وأبو داود (٥٥٤) (١/ ١٥٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٧) (١/ ١٠٣)، ومسلم (٦٤٩) (١/ ١٥٠).

أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْدَمِ وَالْأَكْبَرِ جَمْعًا إِنْ كَانَتْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ أَقْلٌ؛ لِقَاعِمِ التَّصَوُّصِ، وَلِأَنَّ الشَّرِيعَةَ حَثَّتْ عَلَى الْاجْتِمَاعِ أَكْثَرَ مِنْ تَحْدِيدِ مَكَائِدِهِ، إِلَّا الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ.

وهو: ﴿مَعَ الْكَوْنِ﴾ إِذَا تَبَيَّنَتِ الْمَعِيَّةُ وَتَحَقَّقَتْ؛ بِاِكْتِمَالِ الْمَوَاقِفِ بِدَلَّتْ وَاعْتِظَافًا:

فَمَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْاجْتِمَاعُ وَشُرْعَ ذَلِكَ جَمَاعَةً، فَالْمَعِيَّةُ أَكْمَلُ بِتَحَقُّقِهَا، كَالصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَلِذَا لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ إِلَيْهِسَ بِالسُّجُودِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ لِأَدَمَ، وَلَمْ يَسْجُدْ، وَتَخَلَّفَ عَنْ مَوَاقِفِهِمْ جَمَاعَةً، جَعَلَ ذَلِكَ مَخَالَفَةً لِأَمْرِهِ، فَقَالَ: ﴿قَالَ يٰٓإِبْرٰهٖمَ مَا لَكَ اَلَّا تَكُوْنَ مَعَ الْكٰتِبِيْنَ﴾ [الحجر: ١٣٢]، وَذَكَرَ حَالَهُ: ﴿اَلَّا إِلٰهَٓسَ اِلَّا اَنۡ يَّكُوْنَ مَعَ الْكٰتِبِيْنَ﴾ [الحجر: ١٣١].

وَمَا شُرِعَ فِيهِ الْعَمَلُ مُتَفَرِّقًا وَلَمْ يُؤَمَّرَ بِهِ جَمَاعَةً، وَجَاءَ الْأَمْرُ بِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿مَعَ﴾؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اٰتُوا اللّٰهَ وَكُوْنُوْا مَعَ الْكٰتِبِيْنَ﴾ [التوبة: ١١٩]، فَيَفْعَلُهُ الرَّجُلُ فِي خَاصَّتِهِ مَعَ جَمَاعَةِ النَّاسِ الَّذِينَ يُشَارِكُوْنَهُ هَذَا الْوَصْفَ؛ فَيَكُوْنُ مَعَ الصَّادِقِيْنَ بِقَوَاهُ هُوَ، وَبِالْإِسْرَافِ فِي مَوَاضِعِ الْإِسْرَافِ، وَالْعَلَانِيَةِ فِي مَوْضِعِ الْعَلَانِيَةِ.

وجوب صلاة الجماعة:

وَاسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ أَثْقَلَ صَلَاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْيَسَاءِ، وَصَلَاةُ الْقُبْرِ، وَلَوْ يَغْلِبُونَ مَا فِيهِمَا، لَأَكْرَهْنَا وَلَوْ خَبَرْنَا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ، فَتُنْظَمَ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيَمْلِكِي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَتُطْلَقَ مَعِي بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى أَقْدَمِ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتُهُمْ بِالنَّارِ)^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٢٠) (١٢٢/٣)، ومسلم (٦٥١) (١٥١/١).

ونقل غير واحد إجماع الصحابة على ذلك؛ حكاه ابن تيمية؛ وهو كذلك^(١).

وحكى الكاساني - من الحنفية - العمل عليها جيلاً بعد جيل، وأن ذلك أمارة على وجوبها^(٢).

ويُنقل في كلام فقهاء الحنفية: أن الجماعة سنة مؤكدة؛ ومرادهم بذلك الوجوب؛ وفيهم بعض الفقهاء على أن المراد بذلك: ما يُخالفت التأكيد بالوجوب؛ وفي هذا نظر؛ قال علاء الدين السمرقندي في «تخفيف الفقهاء»: «إن الجماعة واجبة، وقد سماها بعض أصحابنا: سنة مؤكدة؛ وكلاهما واحداً»^(٣).

ويجوز أن الكاساني وغيره^(٤).

والشافعي يفتي على الوجوب في كتابه «الأم»؛ قال: «فلا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها، إلا من عذر»^(٥).

وقال النووي: «وهذا قول الثبني من كبار أصحابنا المتمسكين في الفقه والحديث؛ وهما: أبو بكر بن خزيمة، وأبو المنصور...»^(٦).

وجماهير أصحاب أحمد على الوجوب، وهو المشهور عنه، وعنه رواية أخرى بالسبب^(٧)؛ وفيها نظر.

ويظهر لي: أنه يرى سنة الجماعة في المسجد إذا لم تعطل، فتعطلها فيها حرام، وأصل الجماعة واجب عند؛ إذا لم تتحقق في البيت، ففي المسجد.

(١) ينظر: «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٢٧٠). (٢) ينظر: «مذاهب الصائغ» (١/ ١٥٥).

(٣) «مكة الفقهاء» (١/ ٢٢٧). (٤) ينظر: «مذاهب الصائغ» (١/ ١٥٥).

(٥) «الأم» للشافعي (١/ ١٨٠).

(٦) «المجموع» (٤/ ١٨٤).

(٧) ينظر: «المنها» (٢/ ٦٣٠)، و«الكافي» (١/ ٢٨٧)، و«الإيضاح» (٢/ ٦١٠).

وفي «الصحيح»: قال ابن مسعود: «قَوْلُوا أَنْتُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ مِمَّا يُصَلِّي هَذَا الْمُشْكَلُ فِي بَيْتِهِ، تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، لَضَلَلْتُمْ»^(١).

وكثير من فقهاء المتأخرين من الحنفية والشافعية والمالكية، يرون استحباب صلاة الجماعة في المسجد^(٢).

ومذهبهم - وإن كان لهم سلف فيه - إلا أنه يخالف مذهب أتباعهم وظواهر الأدلة، ولععضهم كلام في عدم إيجاب الصلاة في المسجد لمن يجد الجماعة في غيره، ويظن بعض الظلة له: أنه لا يرى وجوب الصلاة في الجماعة مطلقاً؛ حيث لا يفرقون بين المسألتين: بين وجوب إجابة النداء في المسجد للجماعة فيه، وبين وجوب الجماعة بعينها.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنَّا نَقْرُبُكُمْ لَقَرَّبْنَا إِلَيْكُمْ صَلَاتَكُمْ﴾﴾ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنَّا نَقْرُبُكُمْ لَقَرَّبْنَا إِلَيْكُمْ صَلَاتَكُمْ﴾ وَكَانَ عَذَابُكُمْ عَظِيمًا. ﴿الْأَنْزِلَ: ﴿وَلَوْ كُنَّا نَقْرُبُكُمْ لَقَرَّبْنَا إِلَيْكُمْ صَلَاتَكُمْ﴾﴾ (البقرة: ١٨٤).

كتب الله على بني إسرائيل من أصحاب موسى قتل أنفسهم؛ عقاباً لهم على اتخاذ العجل من دون الله معبوداً، وهو الظلم المقصود في الآية: «كَانَتْكُمْ أَنْتُمْ»، والشرك أعظم الظلم؛ كما في قوله تعالى: «وَلَوْ كُنَّا نَقْرُبُكُمْ لَقَرَّبْنَا إِلَيْكُمْ صَلَاتَكُمْ» لا تقرب الله إلىكم أن تكونوا كمثل الظلمة.

﴿البقرة: ١٨٤﴾.

(١) أخرجه مسلم (٦٥٤) (١/١٥٢).

(٢) ينظر: «الطَّائِب» في الجمع بين السنة والكتاب (١/٢٥٢)، والمناجاة، شرح الهداية (٢/٣٢١)، وجامع الأمهات (١/١٠٧)، ومختصر خليل (١/٤٠)، وفروضة الطالبين (١/٣٣٩)، ونهاية المحتاج (٢/١٣٣).

وروى ابن جرير الطبري، عن سعيد بن جبّير ومجاهد قالا: قام بعضهم إلى بعض بالكناجر يقتل بعضهم بعضاً، لا يجرؤ رجل على رجل قريب ولا بعيد، حتى ألقى موسى بثوبه، فطرحوا ما بأيديهم، فتكشفت عن سبعين ألف قتيل، وإن الله ألقى إلى موسى: أن تحسبي، فقد اكتشفت! فذلك حين ألقى بثوبه^(١).

إقامة الحدود بالإمام ونوابه:

وهؤلاء أفاضوا حدّ الله على أنفسهم بأمر الله وبلاغ موسى، وفي هذا إشارة إلى أن حدود الله وأحكامه يجوز أن يقيمها الناس فيما بينهم عند تحقّق العدلي وانتفاء الظلم والبيّض، وذلك بأمر الإمام ومباشرة صاحب الحقّ بنفيو يقتل قاتل ولو يافق الإمام، وهو صحيح في قول جمهور العلماء؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَقْلُومًا فَقَدْ جَسَدًا لِرَبِّهِ سُلْطَنًا فَلَا يُشْرَفُ فِي الْقَتْلِ﴾ (الأنعام: ١٣٣).

ولما روى مسلم في صحيحه: من حديث علقمة بن وائل: أن أباة حدثه قال: إنّي لقاعد مع النبي ﷺ، إذ جاء رجل بثوب آخر يشتق، فقال: يا رسول الله، هذا قتل أبي، فقال رسول الله ﷺ: (أَقْتُلْتَهُ؟) - فقال: إنّه لو لم يغرث، أقتل عليه البيّنة - قال: نعم فقتله، قال: (كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟)، قال: قتلت أنا وهو تحت شجرة، فسبي، فأغضبي، فصرخته بالقاسي على فرّيو، فقتلته، فقال له النبي ﷺ: (قل لك من شيء تؤذيو عن نفسك؟)، قال: ما لي مال إلا حسبي وقاسي، قال: (فترى قومك يشفرونك؟)، قال: أنا أفرون على قومي من ذاك، فرس إليهم يشتريو، وقال: (هولك صاحبك)، فانتظنّ به الرجل، فلما ولى، قال

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ قَتَلْتَهُ، فَهُوَ بِمِثْلِهِ)، فَرَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ
يَلْعَنِي أَنْتَ فُلَانٌ: (إِنْ قَتَلْتَهُ، فَهُوَ بِمِثْلِهِ)، وَأَخَذَتْهُ بِأَمْرِكَ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنَا تُرِيدُ أَنْ يَبْرَأَ بِإِثْمِكَ، وَلَأَنْتُمْ صَاحِبُكَ؟)، قَالَ:
يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَلَّهُ قَالَ: يَلَى - قَالَ: (لَئِنْ ذَلِكَ تَحَدَّكَ)، قَالَ: فَرَمَى بِسَهْمَيْهِ
وَعَلَى سَهْلَةٍ^(١).

ثالثي ﷺ دَفَعَهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فَوَلَّكَ صَاحِبُكَ).

وَالِي هَذَا دَفَعَ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ: كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ،
وَمُجَاهِدٌ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ حَبِيبٍ، وَقَتَادَةُ، وَجَمَاعَةٌ.

وقوله ﷺ فِي الْحَدِيثِ: (إِنْ قَتَلْتَهُ، فَهُوَ بِمِثْلِهِ)، أَيُّ: أَنَّهُ لَا فَضْلَ
وَلَا بَيِّنَةٍ لِأَحَدٍمَا عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّهُ أَخَذَ حَقَّهُ وَاسْتَوْفَاهُ، فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ،
وَلَا جَمِيلٌ وَآخَرُ.

وظاهرُ مذهبِ الحنابلة: أَنَّ حُضُورَ الْوَالِي أَوْ نَائِبِهِ وَاجِبٌ؛ خَوْفًا
مِنَ الْعَنْيِ^(٢).

ومذهبُ الشافعية: أَنَّ حُضُورَهُ مَسْنُونٌ؛ إِذَا كَانَ وَلِيُّ الدِّمِ ثَقَةً
عَدْلًا.

وَالْأَصْلُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَخِيذٍ إِذْ ذُوِ الْوَلِيِّ الْأَمْرِ فِي الْاسْتِيفَاءِ، وَمَنْ
اسْتَوْفَاهُ بِنَفْسِهِ، مَضَى اسْتِيفَاؤُهُ إِذَا كَانَ وَلَّى حُكْمَ اللَّهِ، وَلِلْوَالِي تَفْزِيرُهُ
لَا فَتَاهُ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْهُ.

رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّحْقِيقِ^(٣)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ
لِعَالِي: ﴿فَلَا يَشْرَفُ عَلَى الْقَتْلِ إِنْهُ كَانَ مَشْهُوكًا﴾ (الاسراء: ١٣٣) قَالَ:

(١) أخرجه مسلم (١٦٨٠) (١٣٠٧/٢).

(٢) «المنهي» (٣٠٦/٨).

يَنْصُرُهُ السُّلْطَانُ حَتَّى يُنْصِفَهُ مِنْ ظَالِمِيهِ وَمَنْ انْتَصَرَ لِنَفْسِهِ دُونَ السُّلْطَانِ، فَهُوَ حَاسِي مَسْرِفٍ، قَدْ عَوَّلَ بِحَوْبَةِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ اللَّهِ^(١).

استيفاء صاحب الحق حقه بنفسه:

واستيفاء صاحب الحق أو وليه دية لِمَا دُونَ النَّفْسِ: يُسَمَّعُ عَلَى الصَّحِيحِ، لِعَدَمِ الْأَمْنِ مِنَ التَّجَاوُزِ وَالْعَذِيبِ.

والشرعة أغلقت باب الثأر؛ لِأَنَّهُ يُغْضِي إِلَى تَسْلُسْلِ الْعَدَاوَةِ مِنَ الْأَفْرَادِ إِلَى قَتْلِ الْجَمَاعَاتِ انْتِفَاعًا، وَهَكَذَا كَانَ الْجَاهِلِيُّونَ؛ فَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَهْلُضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةً: مُلْجِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطْلَبٌ دَمَ شَرِيٍّ بِقَتْلِ شَرِيٍّ قَتْلًا)^(٢).

وفي «مسند أحمد» من حديث عبد الله بن عمرو: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ أَهَضَ النَّاسِ عَلَى اللَّهِ ﷻ: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ تَائِبٍ، أَوْ قَتَلَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ)^(٣).

إقامة الحدود لولي الأمر:

وأصل إقامة الحدود - كحدِّ الزاني، والسارق، والقاتل، وشارب الخمر، والقاذب، والممرتد، وغير ذلك -: لولي الأمر بالاتفاق، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَيْهِ، وَالتَّعَلَّى عَلَيْهِ فِي حَقِّهِ بِسُوءِ التَّعْزِيرِ.

وقد قال تعالى: ﴿فَلْيُقْضَىٰ كُلُّ دَيْنٍ بِنَهْجِهِ﴾ [النور: ٤٢]، وَالْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُتَوَجِّهٌ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ؛ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: «لَا خِلَافَ أَنَّ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٢٩/٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨٢) (٦/٩).

(٣) أخرجه أحمد (٦٧٥٧) (١٨٧/٢).

المخاطب بهذا الأمر بالتجديد: الإمام وَمَنْ تَابَ عَنْهُ^(١).

روى ابنُ أبي شَيْبَةَ، عن الحسن: قال: «أربعة إلى السلطان: الزكاة، والصلاة، والحدود، والقضاء»^(٢).

ورَوَى هذا عن جماعة من السلف: كَقَطَاةِ الْخُرَّاسَانِيِّ، وابنِ شَيْبَةَ^(٣).

وهذا في كُلِّ حَدٍّ أو تعزير، ولو كان الضرر ظاهراً في حقِّ إنسانٍ بعينه، روى ابنُ أبي شَيْبَةَ، عن أبي أسامة، عن محمد بن عمر بن عبد العزيز: قال: «السلطان وليٌّ مَنْ حَارَبَ الثُّمَيْنَ، وَإِنْ قَتَلَ أَخَا امْرِئٍ أو أَبَاهُ»^(٤).

لأنَّ الأمر لو وَكَّلَ إلى الإنسانِ صاحبِ الحقِّ أَنْ يَسْتَوْفِي بِنَفْسِهِ، لَظَهَرَ الْبَغْيُ في الناسِ، وَلانْتَهَمَ أَهْلُ الْجَانِيِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُقْتَصِرِ، وَلَسَلَّ الْأَمْرُ وَأَسْعَتْ دَائِرَةُ الْفِتْنَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ سَبْحَانَهُ أَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ قَدْ يَنْهِي فَعْلَهُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿فَلَا يَسْتَوْفِي فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]؛ بمعنى: لَا يَتَّخِذْ حَقَّهُ فِي إِثَامَةِ الْحَدِّ ذَرْعاً إِلَى الْبَغْيِ.

وهذا في الحدودِ والقصاصِ:

وَأَمَّا في التعزيرات:

فَلَمَّحَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا حَقٌّ لِلْإِمَامِ لَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ لَوْلَى الْأَمْرِ أَنْ يَعْزَرَ مِنَ الْمَجْرِمِ، وَأَنْ يَعْزَرَ عَنِ الْعُقُوبَةِ لِمَصْلَحَتِهِ بِرَأَاهَا، فَلَهُ إِنْزَالُ الْعُقُوبَةِ وَلَهُ عَدَمُ إِنْزَالِهَا، وَالْأَمْرُ يَتِمَلَّقُ بِالمصلحة العامة

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٣/ ٣٣٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨١٣٨) (٥٠٦/٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٣٩)، (٢٨١١٠) (٥٠٦/٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨١١١) (٥٠٦/٥).

لا المصلحة الخاصة به، وكلُّ ما للإنسان أن يفعلهُ أو يتركهُ، فهو حقُّ له وليس واجباً عليه.

وظاهرٌ مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد: أن التعزير واجبٌ على الإمام، وليس حقاً له، ويرَوْنَ أنَّ له العقو ما قامت المصلحة العامة^(١).

وهذا يتفرَّع عن كونٍ وليّ الأمر يُدرك مصالحَ العائِم، وألَّهُ بين أهل المعرفة والعدالة.

تعطيلُ الحاكم للحدود:

وفي حالٍ تعطيل إقامة الحدِّ من قِبَل الحاكم: فهل يسوِّغ قيامُ الأفراد باستيفاء الحدود من دونهِ، في حالٍ ظهور البيِّنة في الحدِّ والتعزير واكتمالِ شروطها، وكان تعطيلُ الحاكم لها تعطيلًا لأصلي الحكم بما أنزل الله، وليس لأنَّ البيِّنات لم تتوافر؟

وجوابُ هذا يُعرَف بموازنة المصلحة المتحقِّقة بالمُقصدِ المعرَّبِ، وهنا مفسلتان:

المفسدة الأولى: تعطيلُ الحدود وإقامة حكم الله:

وفي إقامة حكم الله لَقَيْنَا أمران: الحُكْمُ، والتحكُّمُ:

الأول: الحكمُ به، وهذا منوطٌ بالحاكم الذي يقيمها، وقد رَجَّه الله الخطابُ به إلى نبيِّه؛ لأنَّه خليفة في هذا الأمر؛ قال تعالى: ﴿وَلَنْ أَسْأَلَ بِيَّتِيُمْ مِمَّا أَرَزَلُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال: ﴿إِنَّا أَرْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحَقَّ بِحُكْمِ رَبِّكَ آتَيْنَا مِمَّا أَرْزَلْنَا اللَّهُ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿فَلَا تَحْكُمُ بِتَهْنَدٍ مِمَّا أَرَزَلُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَفْوَاهُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، والحكمُ بشريعة الله فريضة كلِّ الأنبياء؛ قال تعالى عن موسى ومن تبعه: ﴿إِنَّا أَرْزَلْنَا نُورِيَّةَ فِيهَا

(١) ينظر: «الفتاوى للسفدي (٦٤٦/٢)، والمبسوط للشرنخسي (٦٨/٩)، والمبدونة

(١٨٨/٤)، واللمعة للقرافي (١٢/١٢)، والمغني لابن قدامة (١٧٨/٩).

هَذِي وَرُوِّ بِحُكْمٍ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ (المائدة: ٤٤)، وقال عن عيسى وقوميه: ﴿وَلْيَحْكُمْ لَعَلَّ الْإِنْجِيلَ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ (المائدة: ٤٧)، وقال لداود: ﴿بَشِّرْهُ بِمَا بَعَثْنَا خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاصْبِرْ لِمَا آتَيْنَاكَ وَالْحَقُّ لَا يَنْجِي الْكَافِرِينَ فَبَشِّرْهُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (مر: ٢٦).

وَمَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ عَلَى أَمْرِ الْإِسْلَام، فهو خليفة لرسول الله، والأمرُ يتوجه إليه من باب أولى، ويجب عليه تحكيمُ شريعة الله، وتوجيهُ الخطابِ إلى الناس بالنزولِ على أمر الله، وقعودُهم إلى ذلك، ويجب على الناس السمع والطاعة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ (النور: ٥١)، والحكمُ بما أنزل الله عبادة: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ١٣٠).

ونشرعُ حُكْمَ غير حكم الله موصوفَ فاعلة: بالكفر، والظلم، والفسق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٧).

الثاني: التحكيم، ويكون من الناس للحاكم؛ فيبتلعون بطلبِ حقهم، وطلبِهم حكم الله واجب إن لم ينزلوا إلى العفو والصلح بما لا يخالف نصاً، وتحكيمُ شريعة الله واجب في جميع الشرائع، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَادَتْكُمْ ذِينٌ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِكُمْ فَارْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ شَهِيدُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النساء: ٥٩)، وقال: ﴿وَإِنْ يَخْتَضِعْ لِحُكْمِ الْمُلْكِ فَتَلَاؤُهُ لَا تُفْلِتُ مِنَ اللَّهِ فَاعْلَمُوا بِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ شَهِيدُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النساء: ٥٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُقْبَلُ عَلَيْهِمْ ذَنْبُهُمْ حَتَّى يُتْلَى عَلَيْهِمْ وَهُمْ يُحْكُمُونَ﴾ (المائدة: ٤٣)، وقال: ﴿وَإِنْ يَخْتَضِعْ لِحُكْمِ الْمُلْكِ فَتَلَاؤُهُ لَا تُفْلِتُ مِنَ اللَّهِ فَاعْلَمُوا بِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ شَهِيدُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النساء: ٥٩).

وتحكيمُ حكمِ الله واجبٌ مؤثَّقٌ على أئمةِ محمدٍ ﷺ، بل له أمرٌ على إيمانهم قوةٌ وضعفاً، وصحةٌ وبطلاناً؛ قال تعالى: ﴿فَلَا وَزَعَكَ لَا يُبْدِيكَ عَلَىٰ يُحْكِمُوكَ بِمَا شَكَرَ بَيْنَهُمْ لَمْ لَا يُحْدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلُّوا سُلُوكًا﴾ [النساء: ٦٤] ففرضَ الله عليهم التسليمَ والرِّضَا، فكيف بأصلِ التحاكمِ ووجوبه؟

المفسدةُ الثانيةُ: تعطيلُ التحاكمِ إلى الشريعةِ:

وإذا لم يُدِّمِ الحاكمُ الحكمَ، فنتلك مفسدةً أعظمُ من عدمِ تحاكمٍ بعضِ الناسِ إلى حكمِ الله؛ لأنَّ تحكيمَ غيرِ حكمِ الله مفسدةٌ عاتيةٌ على الناسِ كلِّهم، وأما عدمُ تحاكمٍ فردٍ أو جماعةٍ إلى حكمِ الله، فنتلك مفسدةً خاصةً بهم.

وإذا غلبَ وجودُ منكرٍ، والحاكمُ يغلبُ على الظنِّ أنه لا يحكمُ بحكمِ الله؛ فالمشهورُ من أحمدَ: عدمُ رفوهِ إليه، والاكتفاءُ برَجْرِ صاحبِ المنكرِ وإخالفته.

وإذا كان الحاكمُ يعاقِبُ صاحبَ المنكرِ عقاباً دونَ عقابِ الشرعِ، وليس أكثرَ منه، فلا يتجاوزُ وَيُظْلِمُهُ -: فالأظهرُ جوازُ رفعِ المنكرِ إليه؛ تغليباً للشرِّ على الناسِ، مع عدمِ الرِّضَا بالحكمِ الذي يخالفُ حكمَ الله.

وإذا تعلَّدَ على الناسِ إقامةُ حكمِ الله بواسطةِ الحاكمِ، فهل لهم أنْ يُؤَيِّمُوا حكمَ الله فيما بينهم دونَ الرجوعِ إليه؟

الذي يظهرُ أنَّ هذا على حالَيْنِ:

الحالُ الأولي: إذا كان هذا لا يُقضي إلى مفسدةٍ عاتيةٍ من نقاعِ إلى أخْلِ الثَّارِ مِنَ النَّاسِ جاهِلِهِمْ وعَالِيهِمْ، بالحقِّ والباطلِ، وَجَنْفُ

تفسيرُ ذلك إلى الخاصَّةِ العامَّةِ، ولا يُفْضِي إلى إفساد دينهم ودينهم مع السلطانِ المعقَّلِ لحكمِ الله بحيث يفتلهم أو يَحْيِسُهم -: فالأصلُ وجوبُ إقامتهم لحكمِ الله فيما بينهم بتوليةِ واحدٍ منهم؛ إذا انتفَت تلك المقاسدُ الكبرى.

فالشرعيةُ جاءت بالحدود لضبط حياة الناس وأمنهم وإعادة حقوقهم، فإذا أفضى حكمهم بينهم بذلك إلى مفسدةٍ أكثرَ بتسلُّط حاكمٍ ظالمٍ يُفْسِدُ من دينهم ودينهم ما يستَوْزَنُ إلى إصلاحِهِ -: فلا يجوزُ لهم فعلُهُ.

وما يَجِدُونَ فيه لُحْثَةٌ - خاصةً من المسلمين بين الأقليات في دول الكفر - فوجبَ عليهم الحكمُ بشرعِ الله كَمَقْوَرٍ زَوَّجَهُم ببنْتِهِمْ، وَمَنْ رَضِيَ وَقَبِلَ مِنْهُمْ أَنْ يَتَزَلَّوْهُ عَلَى حَكَمِ اللَّهِ فِي شَرِبِ الْخَمْرِ وَالزَّنى وَالْقَتْلِ وَعَقْدِ الْبَيْعِ، وَجَبَ عَلَيْهِمْ إِضَاؤُهَا عَلَى حَكَمِ اللَّهِ، وَلَوْ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الْحَاكِمِ الْمَعْقَلِ.

الحالُ الثانيَّةُ: إذا كان هذا يُفْضِي إلى مفسدةٍ بتسلُّط حاكمٍ ظالمٍ، يُفْسِدُ من دينهم أعظمَ ممَّا يَرْجُونَ صلاحَهُ، أو يَجْعَلُ تفسيرَ الحدودِ والقصاصِ وبيانها إلى الأفراد يَجْهَلُونَ بجهلٍ وعلمٍ، ويُفْضِي إلى الثَّأْرِ والانتقام، فهنا مفسدةُ ظاهرةٍ العموم؛ فلا يجوزُ، ومعرفةُ ذلك وضبطُهُ للعالمِ العارفِ بأحوالِ الناس وقضايا الأعيان، وليس بحكمٍ مشوبٍ بهوى، فالشرعيةُ جاءت لضبط حالِ الناس العامِّ والخاصِّ.

مسألة: في إقامة الحدود على التَّوَالِي:

أما الإمامُ والعميدُ، فنَقَبَ جمهورُ العلماء: إلى جوازِ إقامة الحدِّ على العبدِ من سيَّوَاهُ؛ فنَقَبَ إلى هذا مالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ، وهو قولُ

أكثر الصحابة والتابعين، وعليه عملهم^(١).

وجاء عن مالك استثناء حد القطع في السرق، وجعله لولي الأمر بكل حال^(٢).

ويرى أبو حنيفة: أن ذلك كله للإمام، وفي مذهب الحنفية قول: أنه لا يُقيم السيد الحد على عبده إن كان عبده زوجاً لحرٍّ، أو لأمٍّ غيره، أو كانت أمته زوجة لحرٍّ، أو لعيدٍ غيره، ففي هذه الصور لا يُقيم الحد إلا الإمام فقط^(٣).

وهذا مروى عن ابن عمر؛ كما رواه عبد الرزاق، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال في الأمه إذا كانت ليست بذات زوج، فزنت: جُلِدَتْ بِصَفِّ مَا عَلَى الْمُخَصَّنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ؛ يَجْلِدُهَا سَبْعًا، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ، رُفِعَ أَمْرُهَا إِلَى السُّلْطَانِ^(٤).
والأصل: أن الحدود على الإماء والعبيد يُقيمها أفلوهم في حال نيام اليقظة.

والبينة في حق الإماء كالبينة في حق الحرائر لا تُرقى؛ فقد روى الشيخان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا زَنَّتْ أَمَةٌ أَخَذْتُمْ، فَتَبَيَّنْ زَنَاعًا، فَلْيَجْلِدْنَهَا الْحَدَّ وَلَا يَتَرَبَّ عَلَيَّهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ، فَلْيَجْلِدْنَهَا الْحَدَّ وَلَا يَتَرَبَّ، ثُمَّ إِنْ زَنَّتِ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنْ زَنَاعًا، فَلْيَبْطِئْ وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ)^(٥).

والخطاب توجه هنا إلى سيدها، ولكنه أمر بالاستيثاق في قول:

(١) «المدينة» (٥١٩/٤)، و«البيان في فقه الشافعي» (٣٨٠/١٢)، و«المعنى» (٥١/٩)، و«الاستبصار» (٥٠٨/٧).

(٢) «المدينة» (٥١٩/٤). (٣) «المبسوط» للسرعي (١٣٩/٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣٦١٠) (٣٩٥/٧).

(٥) أخرجه البخاري (٢١٥٢) (٧١/٢)، ومسلم (١٧٠٣) (١٣٢٨/٢).

(فَتَبَيَّنَ زَقَاتُهَا)، وأمر بعدم التعدي والتعنيف في قوله: (وَلَا يَتْرُبُ)، فإن الزيادة عن الحد ظلم، وحد الأمة نصف حد الحر، كما يأتي بيانه بإذن الله.

ويظهر الخطاب متوجهًا إلى السيد فيما روى مسلم، والثريدي، وغيرهما؛ من حديث أبي عبد الرحمن السلمي؛ قال: غلب علي عليه السلام، فقال: أيها الناس، أقيموا الحدود على أركانكم؛ من أخضع منهم ومن لم يُخضع، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وآله زنت فأمرني أن أجلبعها، فإذا هي حديث عهد بالنفاس، فكشيت إن أنا جلبعتها أن تموت، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله فأخبرته، فقال: (أخسئت، فزفعتها حتى تماتل)^(١).

وهذا هو عمل الصحابة والتابعين، ومثل هذا العمل إذا وقع في زمنهم يشهر ويستفيض ويصل إلى الحاكم والمحكوم، وإذا لم يعارض صريحًا من إمام المسلمين حينها، دل على جواز وصحة وقوة.

قال ابن عبد البر: (روى عن جماعة من الصحابة: أنهم أقاموا الحدود على ما ملكك أيانهم؛ منهم ابن عمر، وابن مسعود، وأنس، ولا مخالفت لهم من الصحابة)^(٢).

فقد روى ابن أبي شيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ قال: (أدركت أشياخ الأنصار إذا زنت الأمة، يضربونها في مجالسهم)^(٣).

وروى نافع، عن ابن عمر: (أنه كان يضرب أمة إذا فبرت)^(٤).

وأخرج عبد الرزاق، ومن طريقه ابن حزم في (المحلى)، عن

(١) أخرجه مسلم (١٧٠٥/٣)، (١٣٣٠/٣)، والثريدي (١٤١١/٤) (١٧/٤).

(٢) الاستطكار، (٥٠٨/٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٢٨٤/٥) (١٩١/٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٢٨٢/٥) (١٩١/٥).

نافع: «أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَطَعَ يَدَ غُلَامٍ لَهُ سَرَقَ، وَجَلَدَ عَيْنَهُ لَهْ زَنْتِي، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْتَفِعَهُمَا»^(١).

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - كَمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ»، وَبِإِسْنَانٍ طَرِيقُهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكُبَرَى»، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكُبَرَى»، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ: «أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ مَقْرُونٍ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ، فَقَالَ: عَبْدِي سَرَقَ مِنْ هِنْدِي قَبَاءً؟ قَالَ: مَا لَكَ سَرَقَ بَعْضَهُ فِي بَعْضٍ، قَالَ: أَطْلَعْتُ فَذَكَرْتُ: أَمْنِي زَنْتُ؟ قَالَ: أَجَلِدُهَا، قَالَ: إِنَّهَا لَمْ تُحْضَنْ؟ قَالَ: إِحْصَاهَا إِسْلَامُهَا»^(٢).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ مَقْرُونٍ الْمُزَنِّيَّ جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ جَارِيَةً لِي زَنْتُ؟ فَقَالَ: أَجَلِدُهَا عَمْسِينَ، قَالَ: لَيْسَ لَهَا زَوْجٌ؟ قَالَ: إِسْلَامُهَا إِحْصَانُهَا»^(٣).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسَدِ: «أَنَّهُمَا كَانَا يُقِيمَانِ الْحُدُودَ عَلَى جَوَارِي الْحَيِّ إِذَا زَكَّيْنِ فِي الْمَجَالِسِ»^(٤). وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُفْتَوْنَ بِذَلِكَ وَيَأْمُرُونَ بِإِقَامَةِ السَّيِّدِ الْحَدَّ عَلَى أَفْتِيهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ بِإِرْجَاعِ ذَلِكَ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، كَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ: قَالَ: «جَاءَ مَعْقِلُ الْمُزَنِّيِّ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: جَارِيَتِي زَنْتُ، فَأَجَلِدُهَا؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلِدُهَا عَمْسِينَ، فَقَالَ: عَادَتْ؟ فَقَالَ: أَجَلِدُهَا»^(٥).

وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمَةَ وَالْعَبْدَ مِنْ جَمَلَةِ بَلَدِ السَّيِّدِ، فَيَمْلِكُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ،

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٩٧٩) (١٠/٢٢٩)، وابن حزم في «المحلى» (١٢/٢٧٤).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٧٧٢) (٤/١٥٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٤٣)، والطبراني في «الكبرى» (٩٦٩٢) (٩/٣٤٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/١٣٦٠) (٧/٢٩٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٢٨٥) (٥/٤٩٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٢٧٧) (٥/٤٩١).

فهيملك تأديبة من باب أولى؛ فالتأديب شيء عارض، والملك دائم، فلما جاز شرعا التملك الدائم، جاز التأديب العارض.

ولو لم يكن الأمر إذا فشا ظلم العبيد والإماء أن يكمل الأمر إليه؛ وذلك أن الشريعة جاءت بدفع المفساد، فإذا كانت تحقق المصلحة بإقامة الحد من الوالي من غير تعريض، فله ذلك، وإلا فتركه للناسي هو الأصل، وعليه عمل الصحابة والتابعين؛ فقد روى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري؛ قال: «مضت السنة أن يحد العبد والأمة أهلوهما في الفاحشة، إلا أن يرفع أمرهما إلى السلطان؛ فليس لأحد أن يقتل عبيد على السلطان»^(١).

والرفع عن أصل لا يكون إلا بتحقيق مفسدة ظاهرة من بقاء الأصل لا يمكن تلافيها ببقائه، فإذا تحققت المصلحة بالإمام، فيجوز رفعه إليه.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَنبَأُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ مِنْ خَلْقِهِمْ فَهُمْ مَنْبَأُ﴾ وَأَنبَأُوا أَنَّهُمْ خَلْقٌ مُنْجَبُونَ وَفُتِحَتْ لَكَ أَبْوَابُ أُتْرُقٍ مُجَنَّبُونَ﴾ (البقرة: ٢٠٨).

أمر الله بني إسرائيل بالسجود عند دخولي بيت المقدس، وهي القرية المذكورة في الآية، وهذا هو الأشهر؛ قاله ابن عباس^(٢)، ومجاهد^(٣)، وقتادة^(٤) والسدي^(٥) والربيع^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣٦٠/٦) (٣٩٤/٧).

(٢) ينظر: «ترايد المسيرة» (٦٨/٦)، و«البحر المحيط» (٣٥٦/١).

(٣) ينظر: «تفسير البقرى» (٩٨/١).

(٤) ينظر: «تفسير الطبرى» (٧١٢/١)، (٧١٣).

وقيل: هي أريحا، وهي قريبة من بيت المقدس؛ قاله عبد الرحمن بن زيد^(١).

والقرية: ما أشجذ قرارًا للناس مما اجتمعت فيه الأبنية؛ كالحجارة والطين والخشب، وما لا قرار فيه - كما كان البادية التي يسكنون فيها بيوت الشعر - فلا تُسمى قرى؛ لأنهم يرتجلون عنها يتبعون منافع مواشيهم.

والقرية: اسم يُطلق على المدن المعمورة المسكونة طوال العام. ثم قال: ﴿تَصَلُّوا وَمِنَ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ كُنْتُمْ تُشْكِرُونَ﴾، فلم السجود على الأكل؛ لأن النعمة تحققت بالدخول والتمكين قبل الأكل، فيبني أن يكون الشكر عند التمكين من النعمة، وفي أثناءها، وبعدها.

والباب: من أبواب بيت المقدس؛ قاله ابن عباس ومجاهد^(٢). سجود الشكر:

والسجود الذي أمروا به عند الدخول هو سجود الشكر، وقُسر السجود هنا بأنه الركوع؛ ورواه سعيد بن جبيرة والعمري عن ابن عباس^(٣)، وهو الأصح؛ لأنهم أمروا بالسجود مقترنين بالدخول؛ وهذا يتحقق في الركوع.

والسجود في اللغة يُطلق على الانحناء على سبيل التعظيم؛ سواء من الأرض أو لم يتسها؛ ومنه قول الشاعر:

يَجْمَعُ نَهْلُ الْبُلْبُلِ فِي حَجَرٍ أَوْ فَرَى الْأَقْمِ مِنْهَا سَجْدًا لِلْحَوَارِ^(٤)

(١) ينظر: تفسير الطبري (٧١٣/١).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٧١٣ - ٧١٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١١٧/١).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٧١٤/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (١١٧/١).

(٤) ينظر: المعاني الكبير (٨٩٠/٣)، والزمخشري في معاني كلمات الناس (٤٧/١).

والأَكْم: التلال المرتفعة، جمع: أَكْمَة، وقيل: أَكْم جمع: إكَام، وإكَام جمع: أَكْم، وأَكْم جمع: أَكْمَة^(١).

يقول: تخضع الأَكْم وتهبط خشوعاً بين دُفَع حوافر الخيل، وهي البُلُق، فالمراد بالسجود هنا: هو الخضوع والخشوع.

والسجود يُورث الإنسان تواضعاً للخالق، ولذا أمر الله به هنا؛ قال تعالى: ﴿يَسْجُدُوا لِرَبِّهِمْ فِي دُحُبِهِمْ يَوْمَ أَتَى السَّجُودَ﴾ (النجم: ١٦٩) صَح من منصوب، عن مجاهد؛ قال: «هو التواضع»^(٢).

وإذا رأيت متكبِّراً، فاعلم أنه قليل الصلاة أو علمها؛ لا يجتمع كِبَرٌ مع كثرة سجود.

وفي الآية إشارة إلى أنه يُشرع للمتمكِّن من الدخول إلى نعمه كِبَرٌ - كفتح بلد أو أرض فيها نعيم ورغد عيش - أن يدخلها مطرِقاً هو منكسراً، حتى لا يورثه تمكُّنه منها نظراً وأثراً وكِبَرًا؛ فإنَّ الإنسان عند تغبُّر حاله من ضعف إلى قوَّة، ومن ذلك إلى تمكُّن، ومن فقر إلى غنى، يجد في نفسه نشوة وسكرة تختلف عما يجده المستسلم على النعمة، والنعمة العظيمة الحادثة لها سكرة على النفس تُنقِطها توارثها، فإذا لم يَكْبِرْها بتواضع من أوَّل الأمر بالسجود للخالق والتضرُّع والتفلُّل له، تمكَّنَتْ منه حتى أوزنته غرورها وكِبَرًا وبغياً على الخلق، وخاصة النعمة المفاجئة للإنسان بعد بؤس وشدَّة وفقر؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَتَقَاتُ الْكُفْرُ وَرَحْمَةُ رَبِّكَ تَقَدُّ سَرَّةً سَنَّتْهُمْ إِنَّا لَهُم مُّكْرَرٌ﴾ (البقرة: ٢٦).

المبادأة عند لجأوا النعم:

والنعمة المفاجئة بلا تدبُّر: استدراج، فلا يقابلها إلا شدَّة

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/١٧٨)، والمحكم والمحيط الأعظم (٧/٩٨)، وفتح المبرور (٥ ك م).

(٢) أخرجه البخاري (٦/١٣٤)، وينظر: فتح الباري (٨/٥٨٢).

التواضع والخشوع؛ ولما كانت نعم الله على نبيه ﷺ على التلويح، ومع هذا لقد لزم ﷺ التواضع وزادة عند نزول النعم العظيمة.

ودخل النبي ﷺ مكة وهو مطايط الرأس تواضعا وخشوعا؛ وذلك لأنه خرج منها متخفيا طريفا، ورجع إليها سيقا فأنحأ، مع كثرة الأتباع، وأخرج ابن إسحاق - وعنه ابن المبارك في «الزهدي» - قال محمد بن إسحاق: «حدثني عبد الله بن أبي بكر، وابن أبي نجيح، ويحيى بن عمار؛ قالوا: أقبل رسول الله ﷺ حتى وقفت بذي طوى، وهو ممتحجر بئر جبر، فلما اجتمع عليه خيوله ورأى ما أكرهه الله به، تواضع له حتى إن عقبرته أنتمس واسطة رجليه»^(١).

وروى البيهقي؛ من حديث جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس؛ قال: «دخل رسول الله ﷺ مكة يوم الفتح ودقته على رحله متخشعا»^(٢).

ومن أول ما فعله عند دخوله مكة: صلاته في داخل الكعبة؛ كما جاء في «الصحیح»؛ من حديث نافع، عن عبد الله بن عمر؛ أن رسول الله ﷺ أقبل يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته مريفا أسامة بن زيد، ومعه بلال، ومعه عثمان بن طلحة من الحبشة، حتى أتوا في المسجد، فأمروا أن يأتوا بفتح الباب ففتح، ودخل رسول الله ﷺ ومعه أسامة وبلال وعثمان، فسكن فيها نهارا طويلا، ثم خرج، فاستبقي الناس، فكان عبد الله بن عمر أول من دخل، فوجد بلالا وراء الباب قائما، فسأله: أين صلى رسول الله ﷺ؟ فأشار له إلى المكان الذي صلى فيه، قال عبد الله: فتببت أن أسأله: كم صلى من سجدة؟^(٣).

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٢/٢).

(٢) السنن الكبرى (٧٨٨٨) (٣٥٢/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٨٨) (٥٦/٤).

وهو: ﴿وَقُولُوا حَسْبُنَا﴾ هي من الفاظ الاستغفار لبني إسرائيل؛ أمروا بها عند الدخول؛ يقال: حَسَبَ اللهُ حَسْبَكَ خَطَايَاكَ، فهو يَحْسِبُهَا حِسْبَةً روى ابن جرير وابن أبي حاتم؛ قال سعيد بن جبير، عن ابن عباس: حِسْبَةٌ: مغفرة. وبه قال: استغفروا الله^(١).

وهو قول أكثر المفسرين من السلف؛ ويؤكد هذا أنه قال بعد ذلك: ﴿شَهِدَ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ أي: استغفروا لتغفر لكم، ولكنهم خالفوا أمر الله، فزحفوا على أشتابهم؛ أي: متعاصيهم؛ كما في «الصحيحين»؛ ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَأَنذِلُوا آلَكُمْ شُكْرًا وَقُولُوا حَسْبُكُمْ﴾، قَبِلُوا؛ فَدَخَلُوا يَزْحَقُونَ عَلَى أَشْتَابِهِمْ، وَقَالُوا: حَسْبُ لِي شَعْرًا)^(٢).

وهذا التبديل من تبديل اللفظ وتبديل المعنى وتبديل العمل؛ وهو شر أنواع التحريف لأمر الله، وهو المقصود في قوله بعد ذلك: ﴿قَبِلَ أَتُوبُكُمْ عَلَىٰ ذُنُوبِكُمْ وَلَا تَعْبُدُوكُم مِّن دُونِ اللَّهِ قَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا عَلَى اللَّهِ إِنَّا نَعْتَدُ بِكَ مِن نَّجْمِكَ عَلَقَةً﴾ [البقرة: ٥٦].

الفضل أنواع التوبة وأقوالها:

وفي الآية دليل على أن أقوى أنواع التوبة: تلك التي يجنح فيها عمل القلب وعمل الجوارح وقول اللسان؛ ولذا أمرهم الله بالسجود، وأمرهم بقول: «حَسْبُكَ»، ولا بد من عمل القلب؛ لأنه أصل الامتثال بهذه الأمور، وأن هذا هو أعظم الإحسان؛ ولذا قاله رضي الله عنه في التفسير: «مع أن الإيمان بالأعمال الصالحة في ذاته مكفر للسيئات» لقوله: ﴿إِنَّ الْتَقْوَىٰ تَكُونُ أَكْبَرُ﴾ [مريم: ١١٤].

(١) تفسير الطبري (٢/٣١٦، ٣١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/١١٨).

(٢) أخرجه البيهقي (٣/٣٤٠) (١٥٦/٢)، وسلم (٣٠١٥) (٢٣١٢/٢).

والسجود في القرآن على نوعين:

النوع الأول: سجود تسخير:

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلُوبُهُمْ يَسْجُدُ لَكَ يَا أَلْهِيَّ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا﴾ [الرحمن: ٦٦]. وقوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَكَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ مِنْ عِندٍ أُخْرَى﴾ [الأنبياء: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَكَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ مِنْ عِندٍ أُخْرَى﴾ [الأنبياء: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَكَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ مِنْ عِندٍ أُخْرَى﴾ [الأنبياء: ٢٠].

وكل علامة يُبَصِّرُهَا الإنسان في الكون ويراهها ناطقة على كون الخالق هو الله، فذلك العلامة من السجود هو لأنها امتثال لتدبير الله وأمره، فدلَّت عليه بامتثالها، ولا يمثل إلا متطلِّع خاضع مخلوق.

النوع الثاني: سجود اختيار:

وذلك كما في آية الباب، وكثير من ذكر السجود في القرآن يراؤ به هذا النوع؛ قال تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَكَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ مِنْ عِندٍ أُخْرَى﴾ [الأنبياء: ٢٠]. وقال تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَكَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ مِنْ عِندٍ أُخْرَى﴾ [الأنبياء: ٢٠]. وقال تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَكَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ مِنْ عِندٍ أُخْرَى﴾ [الأنبياء: ٢٠].

وبعض آي القرآن يدخل فيه النوعان؛ كما في قوله: ﴿وَقُلُوبُهُمْ يَسْجُدُ لَكَ يَا أَلْهِيَّ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا﴾ [الرحمن: ٦٦]. والنوع الثاني أعظم عند الله؛ لأنَّ الفعل يحطُّم عند مَنْ يختاره، على مَنْ لا يجدُ غيره؛ لهذا فضل الله الإنسان الساجد على غيره من المخلوقات.

الأصل في السجود في الوحي:

وإذا أُطِّلِعَ السجود في القرآن والسنة، ونجدة من قرينة تضرُّفه، فالمراد به السجود على الأعظم السبعة، وأصبح هذا مصطلحاً عليه في كتب العلماء وأقوال السلف.

نُضِلُّ السُّجُودَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ:

والسُّجُودُ أَهَمُّ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ أَكْثَرُ تَوَاضُعًا، وَأَقْرَبُ لِلْأَرْضِ، وَالْعِبَادَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ تَخَفُّيًا أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ جَنْبِهَا مِمَّا تَكُونُ عِلَاقَتُهُ، إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ فَالسُّجُودُ أَظْهَرُ تَخَفُّيًا وَتَزَوُّلًا إِلَى الْأَرْضِ، وَأَشَدُّ انْكَسَارًا وَتَلَلًا وَاعْتِرَافًا بِالتَّقْصِيرِ، وَالصَّوْتُ فِي السُّجُودِ عِنْدَ الْمُنَاجَاةِ أَخْفَى مِنْ صَوْتِ الْقَائِمِ وَالرَّاكِعِ.

والسُّجُودُ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ تُشْرَعُ بِأَسْبَابِهَا وَلَوْ بِلَا صَلَاةٍ؛ كَسُجُودِ التَّلَاوُعِ وَالشُّكْرِ - كَمَا فِي الْآيَةِ هُنَا - وَظُهُورِ الْآيَةِ.

وَأَمَّا الرُّكُوعُ وَالْقِيَامُ، فَلَيْسَا بِعِبَادَةٍ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ؛ فَلَا يُشْرَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَرْكُعَ أَوْ يَقُومَ مَتَعَبًا لَوْ بِلَا صَلَاةٍ؛ فَالْقِيَامُ لِلْعِبَادَةِ بِلَا صَلَاةٍ وَحْدَهُ لَا يُشْرَعُ؛ بَلْ سَخَّطَتْ وَبَدَعَتْ، إِلَّا إِذَا قَامَ لِيَتَلَعَّثَ، فَيُشْرَعُ الْقِيَامُ؛ لِإِفْتِرَائِهِ بِالْإِعْدَاءِ فَقَطْ، وَالرُّكُوعُ وَحْدَهُ بِلَا صَلَاةٍ بَدْعَةٌ وَلَيْسَ بِعِبَادَةٍ، وَلَوْ مَعَ الذِّكْرِ وَالْمُعْظِمِ وَالِدَعَاءِ.

حُكْمُ الْقِيَامِ لِغَيْرِ اللَّهِ:

وَلِذَا؛ فَإِنَّ السَّاجِدَ لِغَيْرِ اللَّهِ يَكْفُرُ، وَأَمَّا الْقَائِمُ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَلَا يَكْفُرُ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَحِيَّةً وَتَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ السُّجُودَ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ يَظْهَرُ فِيهَا التَّعَبُّ وَحْدَهُ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ، وَأَمَّا الرُّكُوعُ، وَهُوَ الْإِتْحَانُ الْيَسِيرُ وَلَوْ تَحِيَّةً، فَهُوَ بَدْعٌ لَا تَجُوزُ، وَهُوَ تَحِيَّةُ الْقَبْضِ، وَلَيْسَ تَحِيَّةَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَكْفُرُ مَنْ فَقَلَهُ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِنَفْسِهِ، بَلْ لَوْ فَقَلَهُ الْإِنْسَانُ لَوْ بِلَا صَلَاةٍ، لَمُنِعَ مِنْ ذَلِكَ وَنُهِيَ عَنْهُ، فَلَيْسَ بِعِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ لَا لَوْ وَلَا لِغَيْرِهِ، وَإِذَا تَوَزَّى فَاعْلُ الرُّكُوعِ أَوْ الْقِيَامِ عِبَادَةٌ لِغَيْرِ اللَّهِ، كَفَرًا لِنَبِيِّهِ، لَا لَفِعْلِهِ.

وُسَمِيَ الْكُلُّ بِبَعْضِ أَجْزَائِهِ إِذَا كَانَ الْجُزْءُ عَظِيمًا وَرَكْعَةً جَلِيلًا فِيهِ؛
وَلِذَا تُسَمَّى الصَّلَاةُ بِالسُّجُودِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْزِلُ السُّجُودَ﴾ (١)؛
[١٠] وَالْمَرَادُ: أَدْبَارُ الصَّلَاةِ، وَتُسَمِّيَتْ أَمَاكِنُ الْعِبَادَةِ؛ فَسَاجِدٌ، وَلَمْ
تُسَمَّ: مَرَاكِبٌ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ أَعْظَمُ.

وَلَكِنْ تُسَمَّى الصَّلَاةُ رُكُوعًا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ رُكْعٌ؛ كَمَا قَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿وَتَذَكَّرَ فِي مَنَاجِرِهِ﴾ (٢) (الْعَمْرَوِيُّ: ١٤).

حَكْمُ السُّجُودِ بِلا سَبَبٍ:

وَالسُّجُودُ فِي آيَةِ الْبَابِ سَجُودُ الشُّكْرِ، وَالسُّجُودُ بِلا سَبَبٍ لَا يُشْرَعُ،
وَقَدْ رُفِعَ بِلِ خَرْمَةٍ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ؛ كَالْإِمَامِ النَّوَوِيِّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ بَدْعٌ وَاحِدٌ.
وَوَدَّ النَّعَشُ فِي أَنْوَاعِ السُّجُودِ؛ كَسَجُودِ الشُّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ وَظَهْوَرِ
الْآيَةِ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى لِلدَّعَاءِ سَجُودًا مُتَفَرِّقًا لِمَنْ أَرَادَ تَوْبَةً وَغُفْرَانًا؛
قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَلَوْ أَرَادَ الدَّعَاءُ، فَعَقَّرَ وَجْهَهُ لِلَّهِ بِالتُّرَابِ وَسَجَدَ لَهُ
لِيَتَغَوَّرَ فِيهِ، فَهَذَا سَجُودٌ لِأَجْلِ الدَّعَاءِ، وَلَا شَيْءَ يَمْتَنِعُ»^(٤).

وَبَعْضُهُمْ يَسْتَوِلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ السُّجُودِ الْمُنْفَصِلِ بِلا سَبَبٍ؛ بِمَا
رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ؛ قَالَ: كُنْتُ
أَمِيرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءِهِ وَحَاجَّتِهِ، فَقَالَ لِي: (مَسْلُ)،
فَقُلْتُ: أَشَأْنُكَ مَرَأَتُكَ فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: (لَوْ خَيْرَ ذَلِكَ؟)، قُلْتُ: هُوَ
ذَاكَ، قَالَ: (فَأَجِبْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِخَيْرِ السُّجُودِ)^(٥).

وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالسُّجُودِ هُنَا الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ
الصَّلَاةَ تُسَمَّى سَجُودًا؛ كَمَا تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَلَوْ جُوبِلَ السُّجُودُ هُنَا هُوَ

(١) ينظر: «المجموع» (١/٦٩)، و«روضة الطالبين» (١/٣٢٩).

(٢) ينظر: «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٤٠)، (٣) أخرجه مسلم (١٨٨) (١/٣٥٣).

السجود المنفصل بلا سبب، لَنَزَمَ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلُ بِمَشْرُوعِيَّةِ الرُّكُوعِ بِلا سبب؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَذَكِّرُهَا لَذِكْرِكَ وَاشْكُرُوا لِرَحْمَتِ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [الصح: ١٧٧]، وَالرُّكُوعُ هُوَ بِلا سبب عِبَادَةٌ لَمْ يَقُلْ بِهَا أَحَدٌ مَعْتَبَرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ.

سجود الشكر وصلاته:

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَأَى أَنَّ لِلشُّكْرِ صَلَاةً كَمَا أَنَّ لَهُ سَجُودًا، وَحَبَّلُوا الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى أَنَّهَا صَلَاةُ الشُّكْرِ هُوَ عَلَى فَتْحِ مَكَّةَ، وَثَبُوتُ صَلَاةِ الشُّكْرِ هُوَ عَلَى النِّعَمِ لَا بِحَتَّاجٍ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِشُكْرِهِ تَعَبُّدًا هُوَ، وَالْإِكْتِنَاءُ مِنَ التَّوَافُلِ لَهُ بِلا حَصَرٍ أَوْ قَبْلَ نِعَمٍ مَعِيْنَةٍ، وَلَكِنْ قَدْ نَظَرْنَا نِعْمَةً عَظِيمَةً فَبَصَلِّي حَيْثُمَا هُوَ شَاكِرًا، وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنْ صَلَاةُ الشُّكْرِ فِي ذَاتِهَا مَشْرُوعَةٌ بِلا دَلِيلٍ خَاصٍّ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعِبَادَاتِ إِنَّمَا هِيَ تَضَرُّعٌ وَعِبَادَةٌ وَشُكْرٌ هُوَ، وَلَوْلَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَيِّزُ مِنْ قِيَامِ الدَّلِيلِ حَتَّى تَضَعُزَ قُلُوبُهُمْ وَيَقُولُ: (أَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَاكِرًا؟) (١)، فَجَعَلَ عِبَادَتَهُ كُلَّهَا شُكْرًا هُوَ، وَالْحَدِيثُ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ عَائِشَةَ وَالْمَغِيرَةَ.

وَرَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا قُبِضَتْ مَدَائِنُ يَمَشْرَى، صَلَّى ثَمَانِي رُقْعَاتٍ (٢).

وَفِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ لَمَّا بُشِّرَ بِتَوْبَةِ اللَّهِ ﷻ عَلَيْهِ، غَرَّ سَاجِدًا (٣).

وَفِي قِسْمِ الثَّلَاثِي (٤) مِنْ حَدِيثِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ

(١) أخرجه البخاري (١٧٣٠) (١/٥٠)، ومسلم (٢٨٢٠) (٤/٢١٧٢).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (٤/٣٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٦٨) (٦/٣)، ومسلم (٢٧٦٩) (٤/٢١٢٠).

النبي ﷺ سَجَدَ فِي صِرٍّ، وَقَالَ: (سَجَدْنَا دَاوُدَ تَوْبَةً، وَنَسَجْنَا شُكْرًا)^(١).
سجود التوبة:

وفي هذا أَنَّ سَجُودَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ صَحِيحٌ، وَسَجُودُ الشُّكْرِ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْجُدْ نَبِيُّنَا ﷺ هَذِهِ السَّجْدَةَ تَوْبَةً كَدَاوُدَ، وَإِنَّمَا جَعَلَهَا شُكْرًا؛ لِأَنَّ طَلَبَ التَّوْبَةِ كَانَ بِسَبَبِ عَمَلٍ وَقَعَ مِنْ دَاوُدَ، فَكَانَتْ التَّوْبَةُ مِنْ دَاوُدَ لَا مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنَّمَا سَجَدَهَا ﷺ شُكْرًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَنَبِيِّ دَاوُدَ ذَلِكَ، وَلَقِيلَ اسْتَغْفَارُهُ، فَقَدْ قَالَ بِعَيْنِهِ: ﴿فَقَدَرْنَا لَكَ ذِكْرًا وَإِنَّ لَكَ عِنْدَنَا لَآلَيْنِ وَمَكْرًا مَكْرَبًا﴾ (إس: ٢٥)، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَهُ بِالِاقْتِسَادِ بِدَاوُدَ وَإِخْوَانِهِ وَأَبَائِهِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ فِي إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ (الأنعام: ٨٤)، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشَعَ وَلَوُحًا وَصَلَّا صَلَّا عَلَ الْكَافِرِينَ﴾ (الأنعام: ٨٦)، ثُمَّ قَالَ فِي الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَهْدِيهِمْ أَتَدْرِي﴾ (الأنعام: ٢٩٠) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مِنَ الْإِقْتِسَادِ بِهِمْ: الْعَمَلُ كَعَمَلِهِمْ، وَمِنْهُمْ دَاوُدَ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْقَصْدُ، فَيُؤَدَّى الظَّاهِرُ؛ فَذَلِكَ سَجُودُ تَوْبَةٍ، وَهَذَا سَجُودُ شُكْرِ.

وَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سَجُودَهُمْ شُكْرًا لَوْ عِنْدَ رُؤْيِهِمْ أَوْ مَسَامِحِهِمْ خَيْرًا عَظِيمًا لِلْأَمَّةِ؛ يُرَوَى هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي فَتْحِ الْبَقَاعَةِ، وَعَنْ عَلِيٍّ لَنَا أَبِي بِالشُّحُوجِ فِي قَتَالِهِ، وَوَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢).
السجود قائمًا:

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ السَّجُودَ أَنْ يَسْجُدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ قَاعًا أَنْ يَقُومَ ثُمَّ يَسْجُدَ؛ فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ تُرِيدُ الْمَدِينَةَ،

(١) أخرجه الترمذي (٩٥٧) (١٥٩/٢).

(٢) أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه (٤١١٣)، (٤١١٥)، (٤١١٦) (٢٢٨/٢).

فَلَمَّا كَثُرَ بَرِيئًا مِنْ غُرُوزِهِمْ، نَزَلَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِمْ، فَذَعَا اللَّهَ سَاعِدًا، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا، فَسَكَتَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعِدًا، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا - فَعَلَهُ ثَلَاثًا - قَالَ: (إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَخَشَعْتُ لِأَمْرِهِ، فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أَمْرٍ؛ فَخَرَزْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِرَبِّي، ثُمَّ رَكَعْتُ وَرَأْسِي سَأَلْتُ رَبِّي لِأَمْرِهِ، فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أَمْرٍ؛ فَخَرَزْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَكَعْتُ وَرَأْسِي، فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأَمْرِهِ، فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ؛ فَخَرَزْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي)^(١).

وهذا الحديث لا يصح؛ ففي إسناده موسى بن يعقوب الزمعي، وشيخه يحيى بن الحسن لا يعرف^(٢).

ولكن هذا ظاهر فعل النبي ﷺ حتى في صلاته؛ فقد صح عنه: «أَنَّهُ كَانَ أَحْيَانًا يُصَلِّي قَائِمًا، فَإِنَّا قَرَّبَ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِنَّهُ يَرْتَعِعُ وَيَسْجُدُ وَهُوَ قَائِمٌ، وَأَحْيَانًا يَرْتَعِعُ وَيَسْجُدُ وَهُوَ قَائِمٌ»^(٣).

وهذا في صلاة، وكذلك في غير الصلاة لِمَنْ أَرَادَ سَجُودًا؛ لَأَنَّ السَّجُودَ عَنْ قِيَامٍ أَظْهَرَ فِي التَّلَلُّلِ وَالتَّضَرُّعِ وَالْإِنْكَسَارِ؛ فَيَهْوِي مِنَ أَعْلَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ قَائِمًا وَرَأْسُهُ، إِلَى أَسْفَلِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ رَأْسُهُ؛ وَهُوَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ.

وبعض السلف حجة سجود الشكر، ورأوا أَنَّ الشكر يكون بصلاة تامَّة فقط؛ رَوَى هذا عن إبراهيم التَّخَمِي، فروى ابن أبي شَيْبَةَ، عن مُبِيرَةَ، عن إبراهيم: «أَنَّهُ كَانَ بِشُكْرِ سَجْدَةِ الْفَرَجِ، وَيَقُولُ: لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سَجُودٌ»^(٤).

(١) أخرجه أبو طه (٢٧٧٥) (٨٩/٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٣٦٨/١).

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢٩٢/٢).

(٤) أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ في مصنفه (٨١٢١) (٢٢٩/٣).

وكان يقول عنها: «بهجة»^(١).

وغيره مالك^(٢)؛ وهذا حديث مع سعة اطلاع على فقه أهل المدينة ومعرفته بأعمال النبي ﷺ، ومثل هذا يتفطن عمله ويشتهر.

وفي الباب أحاديث مرفوعة في سجود النبي ﷺ للشكر، وأكثرها معلول^(٣)؛ ومن ذلك ما جاء عند أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، من طريق بخاري بن عبد العزيز بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي بكره ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسْرُهُ، خَرَّ سَاجِدًا لَهُ»^(٤)، ويكرّر لئِنْ الحديث^(٥).

وكذلك ما جاء من حديث عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف؛ قال: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: (لَا جَبْرِيلَ أَتَانِي فَيُسْرِنِي، فَسَجَدْتُ لَهُ شُكْرًا)^(٦)؛ رواه أحمد وعبد الواحد لا تُعرف حاله^(٧).

وأنقل منها حديث البراء في سجود النبي ﷺ لما بلغه إسلام هُذَيل لما كتب له عليّ ﷺ بإسلامهم، فلما قرأ رسول الله ﷺ الكتاب، خَرَّ سَاجِدًا^(٨)؛ وقد رواه البيهقي، والفصّه في «صحيح البخاري» بلا ذكر

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٤٢٣) (٢٢٩/٢).

(٢) ينظر: «الموطأ» (١٩٧/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٧٧٤) (٨٩/٢)، والترمذي (١٥٧٨) (١٤١/٤)، وابن ماجه (١٣٩٤) (٤٤٦/١).

(٤) ينظر: «تاريخ ابن معين» (٨٦/٤)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/١٠٨)، و«الكامل في طبقات الرجال» لابن عدي (٢١٧/٢).

(٥) أخرجه أحمد (١٦٦٤) (١٩١/١).

(٦) ينظر: «تاريخ الكبير» للبخاري (٥٥/٦)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٢/٦).

(٧) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٦٩/٢).

السجود فيها^(١)، وقراءة غير واحد كالبيهقي وغيره^(٢) .
ولا يلزم لسجود الشكر تكبير، ولا طهارة، ولا تسليم، ولا ظهور
كذلك اشتراط الاستقبال؛ لأنه سجود، وليس صلاة.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُكُمْ لَا يُبْتَغَىٰ رِزْقُهُمْ وَلَا تَنفَعُكُمْ شَيْئًا ۖ بَلْ يَكْفُرُونَ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ۚ فَمَنِ اتَّبَعَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ۖ فَقَدْ أَخْرَجْتُمُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ ۚ وَالَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ مَالَهُمْ ثَمَرًا وَلَهُمْ شُرَكَاءُ عَلَيْهِمْ يَتْلُونَ آيَاتِهِمْ يَقُولُونَ سُورَةُ الْإِيمَانِ ۚ﴾ (البقرة: ٨٨-٨٩).

أخذ الله عهداً على بني إسرائيل ألا يتطاعوا فينتهي أحدهم على
الآخر بالقتل أو الجراحات، أو إخراجهم من ديارهم بغير حق.
الأخوة الإيمانية:

وهوالة تعالى: ﴿وَلَا تُخْرِجُوا أَفْسَافَكُمْ﴾، يعني: لا تخرجوا إخوانكم
ممن استحلوا منكم الأخوة؛ وهذا يدل على أن من لا يستحق الأخوة
الإيمانية، ليس باخ، فإذا ارتكب موجهاً لقتله أو إخراجهم، قُتل أو
أُخرج؛ فمن يجب حذراً أو خروجاً عن دينه، فليس هو من أفسافكم.

روى ابن جرير^(١) من حديث سعيد، عن قتادة؛ هوالة: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا
مَن يَتَّبِعُكُمْ وَلَا يُبْتَغَىٰ رِزْقُهُمْ وَلَا تَنفَعُكُمْ شَيْئًا ۖ بَلْ يَكْفُرُونَ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، أي: لا يتلوا بعضكم بعضاً، ﴿وَلَا تُخْرِجُوا
أَفْسَافَكُمْ﴾، وتفسد يا ابن آدم أهل بيتك^(٢).

(١) صحيح البخاري (٤٣٤٩) (١٦٣/٥).

(٢) يظفر: «السنن الكبرى للبيهقي» (٣٦٩/٢)، وصورة السنن (٣١٦/٢).

(٣) تفسير الطبري (٢٠٢/٢).

جَلَفَ الْيَهُودَ الْأَوْسَى وَالخَزْرَجَ:

وقد كان اليهود في المدينة ولا قرارًا للنصارى فيها، وكان بين اليهود والأوسى والخزرج بالمدينة جلفٌ، فكان إذا وقع بين الأوسى أو الخزرج وبين اليهود قتالٌ، ساعد كل فريق من اليهود جلفه من الأوسى والخزرج على عدوهم فقاتلهم معهم، وأخرجوهم معهم من ديارهم، وخربوا بيوتهم بمنهم، بعد أن حُرِّمَ عليهم ذلك في التوراة، وأقروا به وشهدوا بذلك؛ فافقه يخاطب يهود المدينة ويعاتبهم بتقصيرهم وتفريطهم في ميثاق الله، مع أنهم يقرؤونه في توراتهم عند نزول القرآن.

روى الطبري، عن أسباط، عن السدي: ﴿وَرَدَّ أَخَذًا مِنْكُمْ لَا تَنْبَغُكُمْ وَمَا كُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَضْتُمْ وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمْ﴾؛ قال: إن الله أخذ على بني إسرائيل في التوراة: ألا يقتل بعضهم بعضًا، وأبما عبد أو أمةً وجعلتموه من بني إسرائيل، فاستزودوا بما قام ثمنه، فأعيتوه، فكانت قرينة حلفاء الأوسى، والنضير حلفاء الخزرج؛ فكانوا يقتلون في حربٍ شتى - وهي حرب في الجاهلية بين الأوسى والخزرج - فيقاتل بنو قرينة مع حلفائهم النضير وحلفاءها، وكانت النضير تقاتل قرينة وحلفاءها، فيقتلونهم، فيخربون بيوتهم، ويخرجونهم منها، فإذا أيسر الرجل من الفريقين كليهما، جمعوا له حتى يقدروا، فتغيرهم الحرب بذلك، ويقولون: كيف تقابلونهم وتلدونهم؟ قالوا: إنا أيسرنا أن نقتلهم، وحُرِّمَ علينا قتلهم؛ قالوا: فلم تقابلونهم؟ قالوا: إنا نسخطي أن نستذل حلفائنا؛ فذلك حين غيرهم الله، فقال: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُقَاتِلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ قَرِيبًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ فَتُكَلِّفُونَ عَلَيْهِمُ الْإِلَافَ وَالسَّنَدُونَ﴾^(١).

(١) تفسير الطبري (٢/٢٠٨).

بفناءها بلا موجبٍ للقطع واجبٌ يجبُ أَنْ يُصَانَ وَيُحْفَظَ.

وعقوبة الإخراج من الأرض والبلد عقوبة شديدة يُعْرَفُ بقسوتها جميع الشرائع، المؤمنة والكافرة؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُصِلَنَّكُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ لَنَعَذِّبَنَّكُمْ إِنِّي وَلِيُّ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٣] فسَمَّى اللهُ الإخراج من الأرض عَذَابًا.

والإخراج من الأرض شَرَعَ لإبعاد المصطفى من نشر فسادهِ في بلده. وينبغي للحاكم الذي يُريدُ إخراج أحدٍ من بلده: أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَ أثر الإخراج على صاحبه؛ فهو ظلمٌ شديدٌ، ولا ينبغي أَنْ يَنْزِلَ إِلَّا فِي حَالِ الْعِزِّ عن كثِّ الأذى والردع إلا به، ولا بُدَّ من معرفة قدر الفساد اللازم من إخراجهِ عليه وعلى قَرِيبَيْهِ من بعده، ومقارنتهِ بالسبب الموجب لإخراجهِ، والحكمُ في ذلك لتقدير الله في كتابهِ وَسُنَنُ نَبِيِّهِ بِنَظَرٍ عَالِمٍ عَاقِبٍ، لا بالهوى والشهوى.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْكِنُوا عَنْهُدَا عَهْدًا بَيْنَهُمْ بَلْ أَكْثَرُكُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾﴾ [البقرة: ١٠٠].

عَهْدَ اللهِ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ - وخاصة اليهود؛ لشدة عناوهم، وتليبهم الحق بالباطل - أَنَّهُ إِنَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ، وَفَكَّرَ شَيْئًا مِنْ وَصْفِهِ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ بِعَرَفُونَهُ بِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ الذِّينَ الْأَرْسَلَ الْأَنْبِيَاءَ يَتْلُوا صُحُفَهُمْ يَسْئَلُهُمْ فِي الْوَرْدَةِ وَالْأَنْجِيلِ بِأَسْمَائِهِمْ بِالسُّورِ وَوَهَبَهُمْ مِنَ الْحِكْمِ وَيُعِزُّ لَهُمُ الْكَلِمَاتِ وَيُخَيِّرُهُمْ عَلَيْهِمُ الْخَيْرَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

عهد الله إلى بني إسرائيل بالإيمان بمحمد ﷺ:

يَبْنَ اللَّهُ لَهُمْ شَيْئًا مِنْ شِرْعَتِهِ الْقَادِمَةِ عَلَيْهِمْ، وَمَا يُجَلِّ لَهُمْ وَمَا يَحَرِّمُ، وَأَوَّلُ أَعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّوْرَةِ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذَكَرَ عِيسَى لَهُمْ اسْمَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْإِنْجِيلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ يُبْدِيَ لَكُمْ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُبْرَأَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْغُرُوثُ﴾ [البقرة: ١٠٨].

وهذا غاية في التعريف والبيان، ومع هذا الوضوح أخذ الله عليهم العهد لِيُؤْمِنُوا بِهِ وَلْيَتَّبِعُوهُ، وقد كان التشديد من الله على بني إسرائيل واليهود خاصة في أمر اتباع محمد ﷺ، لأمور منها:

أولاً: أنهم هم أقرب أمّة من أهل الكتاب لنبوة محمد، والناس من الوثنيين وغيرهم ينظرون إليهم ويتبعون بهم؛ فإن اتصرفهم عن اتباع محمد ﷺ فتنه لغيرهم يتولون بها.

ثانياً: أنهم معروفون بنقض العهد والميثاق؛ فشدة الله عليهم بوجوب الوفاء، وبين لهم بينات ودلائل على رسالة محمد ﷺ مما لم يتضح عند غيرهم.

وفي هذا: أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يُعْرِثُ بِنَقْضِ الْعَهْدِ وَالْمَكْرِ وَالْخِدْعَةِ، يَشَدُّ عَلَيْهِ فِي لُزُومِ الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ، وَيَرَاجِعُ فِي وَضُوحِ الْحُجَّةِ وَالْبَيِّنَةِ عِنْدَ التَّعَاوُدِ؛ حَتَّى تُعْلَقَ مَنَافِدُ الْعِنَادِ عَلَيْهِ، وَتَقَامَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ وَجْهِهَا.

ثالثاً: لما كانوا أعلم الناس بصفات نبوة محمد ﷺ من قومه المشركين، ولأنه كلما كانت البيّنة على الإنسان أوضح، كان العقاب عليه أشدّ: - أراد الله رحمة بهم أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةَ بِالْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ

أَنَّ عِقَابَ التَّوَكُّ شَدِيدٌ أَلَيْسَ؟ فَالْتَقِضْ وَيَا أَيُّهَا عَلَيْهِم فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،
فَالزَّمَهُمْ بِمَعْنَى فَوْقَ الْبَيِّنَاتِ؛ حَتَّى لَا يَحِلَّ عَلَيْهِمْ عِقَابُهُ سَبْحَانَهُ، وَالتَّشْدِيدُ
يُزِيلُ الْأَرْهَامَ، وَيَطْرُدُ الشَّهَوَاتِ وَلَوْ ضَمَّقْتُ، وَيَرْهَقُ فِي الشَّهَوَاتِ وَلَوْ
قُوَّتْ؛ فَلَا يَخَالِفُ حَيْثُهَا إِلَّا مَعَانِدُ مَكَابِرَ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ؛ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ
مَالِكُ بْنُ الشَّيْبِ - حِينَ بُوِّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ مَا أُجِدَّ عَلَيْهِمْ مِنَ
الْمِثَاقِ، وَمَا عَهْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمْ فِيهِ -: وَاللَّهُ مَا عَهْدَ إِلَيْنَا فِي مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا
أُخِذَ لَهُ عَلَيْنَا مِثَاقًا هَازِلًا اللَّهُ - جُلُّ ثَنَائِهِ -: ﴿وَتَصَلُّوا عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَآلِهِ
بِحَبْلٍ قَرِينٍ وَتَنْهَمُوا﴾^(١).

وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَتَمُوا رِسَالَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، بَلْ حَرَّفُوا مَوَاضِعَ
النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى رِسَالَتِهِ؛ فَلَبَّيْهَا حُرُوفًا، وَمَا لَمْ يُقَلَّبْ حَرْفًا،
فَلَبَّيْهُوَ مَعْنَى؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا الْحَقَّ وَالْأَمْرَ وَالْأَمْرَ وَالْحَقَّ وَأَنْتُمْ
تَكْتُمُونَ﴾^(٢) لِقَوْلِهِ: أَلَيْسَ: يَكْتُمُونَ نُبُوَّةَ، مَعَ عَلَيْهِم بِهَا.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي
قَوْلِ اللَّهِ -: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ﴾؛ قَالَ: يَكْتُمُ أَهْلُ الْكِتَابِ
مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُمْ يَجْعَلُونَهُ مَكْتُومًا عَنْهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ^(٣).

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ أَيْضًا؛ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾؛ يَقُولُ: لَا تَكْتُمُوا مَا عَنْكُمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ
بِرَسُولِي وَمَا جَاءَ بِهِ، وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَهُ عَنْكُمْ فِيمَا تَعْلَمُونَ مِنَ الْكِتَابِ الَّتِي
بِأَيْدِيكُمْ^(٤).

وَيَبْنِي اللَّهُ أَنَّ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَيْهِمْ قُضِيَ مِنْ قِبَلِ فَرِيقٍ مِنْهُمْ:

(٢) تفسير الطبري (٦٠٩/١).

(١) تفسير الطبري (٣٠٨/٢).

(٣) تفسير الطبري (٦٠٩/١).

﴿لَبَدُّهُمُ رَبِّهِمْ يَنْهَبُ﴾، وليس من جميعهم، ولكن البقية ساكنة حولاً أو طمعاً أي: يخافون من سطوة أحيارهم ورغبانهم فيأمرؤن بقتلهم، أو طمعاً فيما بين أيديهم من منافع الدنيا، ويخشون زواله عنهم، ولكن الله جعل الجميع ممن نقض العهد؛ لأنهم سكتوا عن قول الحق، ورأوا الباطل وسكتوا؛ فكانوا في صف الراغبين وسواهم.

ومن رأى الباطل وسكت عليه، والناس في جنال فيه يهربون من يهذبهم، وهو قادر على القول، فسكت، فهو في حكم قاتل الباطل؛ وهذا من خصالي اليهود؛ قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَكَّتُوا لِلْكَافِرِ سَكَّتُوا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٣٦].

إذا نقض طائفة العهد، فحكم الساكث منهم كالناقض:

وفي هذه الآية: دليل على أن المسلمين إذا عاهدوا غيرهم من أهل الكتاب أو المشركين على شيء، فنقض عهدهم طائفة من الكفار وليس كلهم: أن عهد الجميع يُعتبر منقوضاً؛ وذلك كاليهود التي يُبرمها المسلمون مع دول أخرى أو مع جماعات، ففادت جماعة من تلك الدول أو من تلك الجماعات بنقض العهد والميثاق، فإنَّ النقض يرجع إلى أصل العقد والعهد، وهذا ظاهر الآية؛ فإنه أخذ الساكت ماحداً الناقض.

ويخرج من حكم الناقضين من انفصل عن جماعته الناقضين للعهد، وانحاز إلى فئة ملتزمة؛ هرباً من الناقضين وبراءة منهم، ولم يُجسروا الناقضين بالرأي والمال؛ فهذا له حكم من استسلم لله، ودخل الإسلام، وانحاز إلى المسلمين، وأقر بشيئة محمودة ﷺ؛ ففي «المصحيح» و«المستدرك» من حديث نافع، عن ابن عمر: «أن يهود بني النضير وقرظة حازبوا رسول الله ﷺ، فأجلى رسول الله ﷺ بني النضير، وأقر قرظة

وَمُرٌّ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَتْ قُرَيْظَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالُهُمْ، وَقَسَمَ بَنَاتُهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَتَوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنْ يَنْقُضَهُمْ لِحِفْوِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكْتَنَهُمْ وَأَسْلَمُوا، وَأَجْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قَيْنِقَاعَ - وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ - وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ^(١).

وَكُلُّ ذِكْرِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ فِي الْمَدِينَةِ، فَالْمَقْصُودُ بِهِمُ الْيَهُودُ قَلِيلٌ فِي الْمَدِينَةِ نَصَارَى بَوْمِيَّةً وَإِنَّمَا كَانَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ وَبَنُو النَّضِيرِ، وَاتَّخَذُوا فِتْحَ الْفَتْحِ بَنُو قُرَيْظَةَ مَعَ الْأَوْسِيِّ، وَبَنُو النَّضِيرِ مَعَ الْخَزْرَجِ، وَتَعَاهَدُوا بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ.

وَإِنَّمَا يُبْطَلُ الْعَهْدُ وَالْعَقْدُ بَعْضٌ مِنَ الْفَتَنِ، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: لظَاهِرِ الْآيَةِ.

ثَانِيًا: لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ إِنَّمَا لَمْ يُغْلَقْ، كَانَ مَذْعَاةً لِلنَّبِ الْمَعَاهِدِينَ بِالْمَذْعَةِ، فَيَسْتَلُّ مِنْهُمْ فَرِيْقٌ وَيَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ تَقْفُوا الْعَهْدَ، وَلَا يُحْتَلُونَ عَهْدَنَا، فَلَا يَدْرِي الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ يَأْتِيهِمُ الشُّرُّ، وَلَا يُمَيِّزُونَ التَّافِضَ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْأَوَّلَى فِي ذَلِكَ إِطْلَالُ الْعَهْدِ كُلِّهِ.

ثَالِثًا: أَنَّ الْفَرِيقَ النَّابِذَ لِلْعَهْدِ كَانَ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمَعَاهِدَةِ وَسُئِنَ جَرَى عَلَيْهِ الْعَهْدُ، وَنَقُضُهُ لِدَلَالَةِ إِخْلَالِ جَمَاعَةِ الْمَعَاهِدِينَ الدِّينَ وَقَعَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدُ وَالْعَقْدُ، وَهَذَا كَمَا لَمْ يَشْتَرَى مَزْرَعَةً بِتَخْلِيلِهَا وَحَبْلِهَا مِنْ جَمَاعَةٍ يَمْلِكُونَهَا، فَخَرَجَ أَحَدُهُمْ مِنَ الْإِتِّزَامِ بِعَهْدِهِمْ وَحَقِيقَتِهِمْ، وَلَمْ يُؤَافِقْهُمْ عَلَى عَقْدِهِمْ، فَهَذَا يُبْطَلُ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْحَقُّ، وَيَمْلِكُ مَنْعُ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَكَفَّ يَدُو عَنْ تِمَامِ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ.

وَوَلَّى أَمْرَ الْفِتَنِ الْكَافِرَةُ قَائِمٌ عَلَى شَأْنِ رَجِيَّتِهِ، فَهُوَ كَالْوَكِيلِ عَنْهُمْ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٣٦٧/٢) (١٤٩/٢)، وَمُسْلِمٌ (١٧٦٦) (٣/٦٣٧٨).

كوكيل الشُّلَاكِ عَلَى مَزْرَعَةِ الشَّرَاكَةِ، فَأُولَئِكَ رَضَوْهُ وَلِئَا لَهُمْ، وَهَؤُلَاءِ رَضَوْهُ وَكَيْلًا عَنْهُمْ، فَيَحْضِي الْعَهْدُ، وَمَنْ تَقَضَّى الْعَهْدَ، فَنَقَضَهُ بَاطِلٌ، وَإِنَّا لَمْ نُحْكَمْ لِبَطَالٍ نَفْضِهِ لِعَهْدِهِ خَاصَّةً، وَانْفِصَالٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ، فَيُقَضَّ الْعَهْدُ كُلُّهُ.

وَفِي الْآيَةِ: جَوَازُ إِبرَامِ الْعَهْدِ وَالْعَقُودِ مَعَ مَنْ يُعْرِفُ مِنْهُ الْخُدْعَةَ وَجُرُوبَ الْكُذِبِ؛ إِذَا قَامَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ الْعَهْدَ وَالْعَقْدَ صَحِيحٌ مُلْزِمٌ، شَرِيطَةُ التَّشْدِيدِ فِي شُرُوطِهِ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ عَامِدٌ يَهُودَ وَهُوَ يَعْلَمُ نَقْضَهُمْ فِي الْقُرْآنِ؛ طَلَبًا لِأَمْنِ الْمُسْلِمِينَ زَمَنَ تَرَاجُعِهِمْ وَعَلِمَ تَمَكُّنَهُمْ؛ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، هَوَلَهُ: ﴿فَلَمَّا قَرَّبُوا بَيْتَهُمْ يَلَى أَكْفَرَهُمْ لَا يُشْمِكُمْ﴾؛ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ عَهْدٌ يُعَاهَدُونَ عَلَيْهِ إِلَّا نَقَضُوهُ، وَيُعَاهِدُونَ الْيَوْمَ، وَيَنْقَضُونَ غَدًا»^(١).

وَجَوِبُ التَّزَامِ الْحُلَفَاءِ بِعَهْدٍ بَعْضُهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ:

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَاجِزُ الْحُلَفَاءَ بِبَعْضِهِمْ بِجَرِيرَةٍ بَعْضٍ؛ لِأَسْحَابِهِمْ بِالْعَقُودِ وَالْعَهْدِ، وَالتَّزَامِ بِبَعْضِهِمْ بِعَهْدٍ بَعْضٍ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْفَتْةُ إِذَا تَقَضَّتْ، انْتَقَضَ عَهْدُ الْآخَرِ.

فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ جِهْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ قَالَ: كَانَتْ ثَلَاثُ خُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتْ ثَلَاثُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعُقْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الزَّوْثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَتَانَا، فَقَالَ: (مَا شَأْنُكَ؟)، فَقَالَ: بِمِ أَعْلَدْتَنِي، رِسْمٌ أَخَذْتُ سَابِقَةَ الْحَاجِّ ١٢؛ فَقَالَ إِنْطَمَأَنَّ إِلَيْكَ: (أَخْلَدْتُكَ

بِجَرِيرَةٍ خُلَافَتِكَ قَبِيضًا)، ثُمَّ انْصَرَفَتْ عَنْهُ، فَقَالَتْ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ،
يَا مُحَمَّدُ! وَمَا رِسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا وَقَبِيضًا، فَرَجَعَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: (مَا
شَأْنُكَ؟)، قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: (لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَمْ تَكُنْ
تَحِلُّ الْفَلَاحَ) ثُمَّ انْصَرَفَتْ، فَقَالَتْ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ! فَقَالَتْ،
فَقَالَ: (مَا شَأْنُكَ؟)، قَالَ: إِنِّي جَائِعٌ فَأَتْلُوْنِي، وَعَلِمْتُ أَنَّكَ مُسْلِمٌ، قَالَ:
(عَلَيْهِ حَاجَتُكَ)، فَلَقِيَ بِالرُّحْلَيْنِ.

قَالَ: وَأَمْرِي امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمْسَيْتِ الْعُضْبَاءَ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ
فِي الْوُثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرْسِخُونَ نَعْتَهُمْ بَيْنَ يَدَيِ يَبُوتِهِمْ، فَأَتَقَلْتُ ذَلِكَ
لَبَلَةً مِنَ الْوُثَاقِ، فَاتَّبَعَ الْإِبِلَ، فَجَعَلْتُ إِذَا فَتَتْ مِنَ الْبَحْرِ وَغَا، فَتَقَرَّرْتُ
حَتَّى تَنقُبَنِي إِلَى الْعُضْبَاءِ، فَلَمْ تَزَعْ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُتَوَلِّدَةٌ، فَفَعَدْتُ فِي
عَجْرِهَا، ثُمَّ رَجَعْتُهَا، فَأَتَقَلْتُهَا، وَتَلَوُوا بِهَا، فَكَلَبُوهَا، فَأَعَجَزَتْهُمْ، قَالَ:
وَنَدَرْتُ لَهُ إِذْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَلَمَّا قَبِضَتِ السَّيِّئَةَ، رَأَى
النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعُضْبَاءُ نَاقَةٌ رِسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَدَرْتُ إِذْ
نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا، لَتَنْحَرَّتْهَا، فَأَتُوا رِسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ:
(سُبْحَانَ اللَّهِ! بِشَيْءٍ جَزَلْتَهَا، نَدَرْتُ لَهُ إِذْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا، لَتَنْحَرَّتْهَا!؟
لَا وَفَاءَ لِنَفْسٍ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا يَمِينًا لَا يَمْلِكُ الْعَهْدُ) ^(١).

وَأَهْلُ الدُّنْيَا لَا يَجُوزُ أَخْلُفُهُمْ بِجَرِيرَةٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَلَوْ كَانُوا
عَلَى وَبَنٍ وَاحِدٍ، مَا لَمْ يَتَوَاعَلَوْا مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَيُؤَاخِذُونَ بِذَلِكَ، وَإِذَا
كَانَ يُؤَاخِذُ الْمَنَاقِقَ الْجَاسُوسَ، فَالذَّمُّ مِنْ بَابِ أُولَى، وَهَذَا بِالْأَثْقَانِ.

لَا يُؤَاخِذُ الْمُسْلِمُ بِجَرِيرَةٍ قَوِيٍّ:

وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فِي وَسْطِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُؤَاخِذُ بِجَرِيرَةٍ غَيْرِهِ مِنْ قِبَلِهِ
وَعَشِيرَتِهِ، كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ.

ففي «المستدر» من حديث أبي النضر، عن رجل كان قديماً من بني تميم: كَانَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَجُلٌ يُخِيرُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْتَبَ لِي كِتَابًا، أَلَّا أُلَاخِذَ بِجَرِيرَةِ غَيْرِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ ذَلِكَ لَكَ، وَلِكُلِّ مُسْلِمٍ)^(١).

وفي إسناده إيهام، وله شواهد كثيرة؛ من حديث أبي دُفْلَةٍ، عند أحمد بلفظ: (أَنَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ)^(٢).
وذوي عن ابن مسعود عند الزُّبَارِ^(٣).

وذوي عن عمرو بن الأحوص بلفظ: (لَا يَجْنِي جَانِي إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ؛ لَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَالِدِهِ)^(٤)؛ أخرجه أحمد أيضاً.

وذوي عن طارق المُخَارِمِيِّ، عند النسائي وابن ماجه؛ وعن الأعمش، عن مسروق، مرسلاً؛ رواه النسائي بلفظ: (لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيهِ، وَلَا بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ)^(٥).
ومعناه مستفيض مستفيض.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الشَّرْقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ يَرْسِلُ الْغَيْثَ﴾ [البقرة: ١١٠].

ذكر الله مشرق الشمس ومغربها؛ لأنه بذلك تُعرَفُ القبلة غالباً، ووثماً عُرِفَتْ بمشرق الشمس ومغربها، فالشرق والغرب جهتان يُعرَفُ بهما

(١) أخرجه أحمد (١٥٩٣٧) (١٧٩/٣)، (٢) أخرجه أحمد (٧١٠٦) (٢٢٦/٢).

(٣) أخرجه الزُّبَارِ (١٩٠٩) (٣٣٤/٥).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٠٦٤) (١٩٨/٣).

(٥) أخرجه النسائي (٤١٢٨) (١٣٧/٧)، وابن ماجه (٣٦٨٠) (٨٩٠/٢).

بليةً الجهات: الشَّمَالُ والجَنُوبُ، ولا يمكنُ معرفةَ الشمالِ والجنوبِ إلا بعدَ معرفةِ الشرقِ والغربِ غالبًا، ومطلعُ الشمسِ ومغربُها، وكذلك القمرُ: أظهرُ الدلالاتِ للبشريةِ على معرفةِ جهاتِهِم.

وقوله: ﴿وَقُلْ﴾: أي: له مُلْكُهُما وتدبيرُهُما والتصرفُ فيهما، وإجراءُ العبادِ عليهما وعلى غيرهما؛ وهذا كمالُ تصرفِ المالكِ في مُلكِهِ.

والشَّرْقُ: كَمَشْرِجٍ، وهو موضعُ طلوعِ الشمسِ، والمَغْرِبُ: مَغْرَبُ.

التوسعةُ في التوجُّه إلى القبلة:

وظاهرُ هذه الآية: التوسعةُ في شأنِ قوليةِ الوجودِ إلى القبلةِ، وقد اختلفَ العلماءُ في نسخها وإحكاومها، والحدُّ المراءى فيها؛ ومجملُ ذلك قولاني للعلماء:

القولُ الأولُ: من العلماءِ مَنْ قال بنسخها، وأنَّ القبلةَ كانتِ موسعةً، ثمَّ أُحكِمَ تحديقُها إلى الكعبةِ.

ورويَ هذا عن ابنِ عباسٍ، وأبي العالِيةِ، والحسنِ، وعطاءِ، وجثيمةَ، وغيرِهِم^(١).

روى ابنُ أبي حاتمٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ وعثمانَ بنِ عطاءِ كلاهُما عن عطاءِ، عن ابنِ عباسٍ... وذكرَ أنَّها منسوخةٌ بقوله: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَّمْتَ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]^(٢).

وعطاءٌ هذا هو: المُراساني، ولم يلقَ ابنَ عباسٍ^(٣).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢١٢/١).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢١٢/١).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (١٥٦/١)، وتهذيب الكمال (١١٠/٢٠).

وقد روي نسخ هذه الآية في كتاب «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد،
ولابن أبي داود، وغيرهما، وصريح فيها بأن عطاء هو الحراساني^(١).
وروي معناه سعيد ومقنن عن قتادة مختصراً، رواه ابن جرير^(٢).
القول الثاني: من العلماء من قال بإحكامها، وحمل معناها على
حديث معان:

أولها: أن المراد بذلك: حال الضرورة، ولو صلى الإنسان من غير
عمد أو قصد إلى غير القبلة، فإن له بعد ذلك أنه صلى إلى غير القبلة،
صحت صلاته؛ بدليل هذه الآية وكللك في حال الحرب، وتعلم
استقبال القبلة، ونحو ذلك.

وقد روى الشريفي، وابن جرير، وابن أبي حاتم، من حديث
أبي الربيع السمان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن
ربيع، عن أبيه، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة سوداء مظلمة،
فزلنا منزلاً فجعل الرجل يأخذ الأحجار فيجعل مسجداً يصلي فيه، فلما
أصبحنا، إذا نحن قد صلينا على غير القبلة، فقلنا: يا رسول الله، لقد
صلينا ليلتنا هذه لغير القبلة! هاتون الله ﷻ، ﴿وَلَوْ أَكْثَرُ النَّاسِ تَأْتِيَتَا
تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهُ رَاضٍ عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

وأبو الربيع هو: أشعث بن سعيد، لئن الحديث^(٤).
وعاصم ضعيف، قال البخاري: منكر الحديث^(٥)، وضعفه ابن معين

(١) ينظر: «الناسخ والمنسوخ» للقاسم بن سلام (١/١٨).

(٢) «تفسير الطبري» (٢/٤٥١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٥) (١٧٦/٢)، وابن جرير في «تفسيره» (٢/١٥٤)، وابن أبي حاتم
في «تفسيره» (١/٢١١).

(٤) ينظر: «الملل ومعرفة الرجال» لرواية عبد الله (٢/٥١٦)، و«تاريخ ابن معين» لرواية
(١/٨٠)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (١/٣٤٠).

(٥) «تاريخ الكبير» للبخاري (١/٤٩٣).

وغيره^(١)، وترجمه ابن جبان^(٢).

وقد ضعف الحديث الترمذي في «سننه»، وقال: ليس إسناده بذلك^(٣).

ويعني الحديث يعني إبراهيم التيمي؛ كما رواه عنه حماد ومنصور؛ أخرجه ابن جرير وغيره^(٤).

ثانيها: أن هذه الآية في التخفيف في استقبال القبلة للمسافر في صلاة التطوع خاصة؛ كما روى ابن أبي حاتم وابن جرير في «تفسيريهما» من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عمر؛ أنه قال: إنما نزلت هذه الآية: ﴿فَلْيَتَنَزَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ أن تصلي حثما توجهت بك وإحلتك في السفر تطوعا؛ كان رسول الله ﷺ إذا رجع من مكة، يصلي على راحلته تطوعا؛ يؤم برأيه نحو المدينة^(٥).

ويصح ذلك يعني عطاة بن أبي رباح؛ كما رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: أجاءكم بذلك نيت بالصلاة على الدابة مذبرا عن القبلة؟ قال: نعم، ثم قال عند ذلك: ﴿وَلِلَّهِ الشُّكْرُ وَلَلْقُرْبُ قَابِلًا تَوَلَّوْا قَوْمَ رَبِّهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، قال ابن جريج: ذكر ذلك ليحيى بن جعدة، فكاد ينكر، ثم انطلق فإذا هو مستفاض بالمدينة، فرجع إلينا وهو يعرف ذلك^(٦).

(١) «تاريخ ابن معين» (١/١٣٧).

(٢) «المعروفين» لابن حبان (١/١٣٧).

(٣) (١/١٣٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٦٣/١) (١/٣٤٤)، وابن جرير في «تفسيره» (٢/١٥٤).

(٥) «تفسير الطبري» (٢/٤٥٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/٢١٧).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١/٤٣٠) (٢/٥٣٧).

الصلاة على الراحلة:

وخص مالك الصلاة على الراحلة في النافلة بالسفر الذي تُقصر فيه الصلاة، فقال: لا يُصلي أحد في غير سفر يُقصر في مثله الصلاة على دابته للقبلة، ولا يسجد عليها سجدة تلاوة للقبلة ولا لغير القبلة^(١).

والجمهور على العموم والجواز في كل سفر؛ وهو الصواب؛ وهذا مذهب أحمد، ونسبه عليه^(٢).

وتفيد مالك فيه نظر، ولم يوافقه كثير أحد، قال الطبري: لا أصل أحدًا وافقه على ذلك.

وذنب أبو يوسف، وأبو سعيد الإسطهري^(٣)، وابن سريج، والطحاوي: إلى أن الصلاة على الراحلة تجوز حتى في القصر.

ولم يثبت هنا عن النبي ﷺ؛ وإنما استفاض هذا عنه في النافلة في السفر خاصة.

وما يُحكى عن أنس: أنه كان يصلي على الراحلة النافلة في الحضر، فليس له أصل يُعتد عليه.

قالها: أن المراد بذلك استقبال القبلة؛ فهو: «فَلْيَنْتَهِزُوا مِنْ جِهَةٍ شَرْقًا أَوْ غَرْبًا، أَوْ شِمَالًا أَوْ جَنُوبًا، فَمَلِكُمْ الْاِسْتِجَابَ لِلْقِبْلَةِ وَإِنْ اِخْتَلَفَتِ الْجِهَاتُ، وَاسْتَدَارَتْ بِكُمْ الْأَرْضُ، فَتَمَّ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مَشْرُقٌ وَأَخْرَجَ مَغْرُبٌ».

(١) ينظر: «المقدمة» (١/١٨٤).

(٢) ينظر: «المبسوط» للشيخاني (١/٢٩٥)، و«البيان للعمري» (٢/١٥٦)، و«المجموع» (٣/٢٣٣)، و«المنهاج» (١/٣١٥).

(٣) ينظر: «تحفة الفقهاء» (١/١٥٥)، و«بين الحقائق» (١/١٢٧)، و«الحاوي» (٢/٧٧).

روى ابن جرير الطبري^(١) من حديث علي، عن ابن عباس، قال: كان أول ما نَسَخَ الله من القرآن القبلة؛ وذلك أن رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة، وكان أكثر أهلها اليهود، أمره الله ﷻ أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود؛ فاستقبلها رسول الله ﷺ بضعة عشر شهراً، فكان رسول الله ﷺ يحب قبلة إبراهيم ﷺ، فكان يدعو ويحضر إلى السماء، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَدْ رَئَى نَفْلًا وَهَبَكَ فِي السَّكَنَةِ﴾، إلى قوله: ﴿تَوَلَّوْا وَبُحْبُكُم مَّكَرًا﴾ (البقرة: ١٤٤)، فارتاب من ذلك اليهود، وقالوا: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قَوْلِهِ لَيْسَ أَلَيْكَ كَلِمَاتُ هَاتَيْنِ﴾ (البقرة: ١٤٥)، فأنزل الله ﷻ: ﴿فَلْيَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَنُحْمًا وَأَلْفَافًا﴾ (البقرة: ١٤٦)، وقال: ﴿فَلْيُتْلَ الْقُرْآنُ وَالْغَفِيرُ﴾ (البقرة: ١٤٧)، وقال: ﴿فَلْيُتْلَ الْقُرْآنُ فَتَمَّ وَجْهُ الْقَوْمِ﴾^(٢).

وروى معناه ابن أبي حاتم، عن ابن أبي بكر، عن مجاهد، في قوله: ﴿فَلْيُتْلَ الْقُرْآنُ فَتَمَّ وَجْهُ الْقَوْمِ﴾: حينما كنتم، فلکم قيلة تستقبلونها؛ الكعبة؛ وجاء عن الحسن^(٣).

الحكمة من ذكر المشارق والمغارب جميعاً:

وإنما ذكر المشرق والمغرب متفرقاً، ولم يذكرهما جميعاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَمْرٌ بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ إِذْ لَقِيتُمَا﴾ (السمارج: ٤٠)، لأن المشارق والمغارب ذكرت جميعاً لإتيان ربيوبية الله وعظيم صنيعه وإتقائِهِ وتسييرهِ للأجرام، واللائق بذلك ذكر الجميع لإتيان كمال القدرة والعلم؛ فالمشارق والمغارب هي تعلق مطالع الشمس والقمر وغروبهما في الشفق، فالشمس أكثر من مطلق ندر وتراجع إليه كل عام، وغروب في جزء بقائه من اليوم نفسه، ثم تعود إليه كل عام؛ وهكذا.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٤٥٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢١٧).

وهذا بخلاف القبلة؛ فلا يُلتزمُ تعلُّدُ المشارِق والمغارِب؛ لأنَّ القبلةَ تُضبطُ بمشرِقٍ واحدٍ ومغربٍ واحدٍ، ثم ينتهي ضبطُها بذلك، فلا تتغيَّرُ الجهةُ بتغيُّرِ مشرِقِ الشمسِ والمغربِ ومغربهما بعدَ ذلك.

وأيضًا: فإنَّ القبلةَ جاء الشرعُ بالترغيبِ بالصلاةِ جهتها ولو لم يُجِبِ الإنسانُ عنها، ولو وَرَدَ ذكرُ المشارِق والمغارِبِ جمعًا في الآي، لَلزَمَ منه وجوبُ الإصابة؛ لأنَّ ضبطَ مطالعِ الشمسِ والمغربِ ومغارِبهما يلزِمُ منه ضبطُ درجاتِ ما بينهما وضبطُ صوبِ القبلةِ تحديدًا؛ لأنَّ المحدَّدَ بعلامتين ووصفتين أوسعُ منَّا يحدِّدُ بعلاماتٍ، وما يحدِّدُ بعلاماتٍ وأوصافٍ وأماكنٍ متعدِّدةٍ يهيئُ الاختيارَ؛ وهذا تشديدٌ يُنافي التيسيرَ في قوله: ﴿فَأَنبَأْنَا تَوَلَّوْا فَمَن وَجَّهَ لِنَفْسِهِ﴾.

وفي الحديثِ عن ابنِ عمرَ مرفوعًا: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)^(١). والصوابُ وقَعْدُ ثَبَتَ عن ابنِ عمرَ، من حديثِ نافعٍ، عن ابنِ عمرَ قال عمرُ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» أخرجهُ ابنُ أبي شيبةَ^(٢)؛ وقال أبو زُرْعَةَ: «رَفَعَهُ وَهَمَّ» الحديثُ حديثُ ابنِ عمرَ مرفوعًا^(٣).

ورواه مالكٌ، عن نافعٍ، عن حمزةٍ قوله: «وهو منقطع»^(٤)؛ قال أحمدٌ: «وهو عن عمرَ صحيح»^(٥)؛ وذلك أنَّ غالبَ حديثِ نافعٍ عن عمرَ هو بواسطه أبيه عبد الله فقد جاء هذا الخبرُ بواسطته؛ كما ذكره

(١) أخرجه الدارقطني في مستدركه (١٠٦٠/٢) (٥/٢)، والحاكم في المستدرک (٧٤١) (٧٤١/١) (٣٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٤٣/١) (١١٠/٢).

(٣) ينظر: حلال ابن أبي حاتم (١٧٢/٢).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٨) (١٩٦/١).

(٥) ينظر: «فتح الباري» لابن رجب (٦١/٣).

الدارقطني في «عليه»، وقال: «الصواب: عن نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عمر، قوله»^(١).

ودواء الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة وفيها ضعف^(٢).

وقد قال أحمد: «ليس له إسناده»^(٣) أي: ليس له إسناده يُعتمد به، يعني: أسانيدُه ضعيفة.

ولما يذكُر الله تعالى عند ربه يومئذ وتعتصموا الجمع في المطالع والمغرب، ويذكُر أيضًا ما بينهما مما ليس من المطالع والمغرب، قال تعالى: ﴿رَبِّ الشَّعَرِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الشَّرْقِ﴾ (الصافات: ١٥)، وقال: ﴿رَبُّ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (الشعراء: ٤٢٨)، وهو شامل لبقية المطالع والمغرب للكواكب الأخرى التي تُرى والتي لا تُرى، وزيادة من الجهات، وذكر سائر المخلوقات.

ولعل ما جاء في سورة المزمل من القيلة والتوسعة فيها، كان قبل نزول التوجه إلى القيلة، فيعلمنا أمر الله نبيه بالصلاة بقوله: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا كَوَلِيًّا ۝٦ وَأَنْتَ لَمْ يَكُنْ لَكَ وَكِيْلٌ ۝٧ ثُمَّ لِّلشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَالْهُدَىٰ لَكُمْ﴾ (المزمل: ٧-٩)، والجهات أربع، وأكثر ما يذكُر المشرق والمغرب، لتعلقيهما بالشمس والقمر، والشمال والجنوب يستدل عليهما بالمشرق والمغرب، ويدونهما لا يُعرفان، والمشرق والمغرب يُعرفان بلا معرفة سابق بالشمال والجنوب، وأول ما عرفت الإنسان بين الجهات المشرق والمغرب، ثم تلاهما غيرهما.

(١) ينظر: «علل الدارقطني» (٣٢/٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٢) (١٧١/٢)، وابن ماجه (١٠١١) (٢٢٣/١)، وابن أبي شيبة (٧٤٤٠) (١٤١/٢).

(٣) ينظر: «مسائل أحمد» رواية أبي داود (٤٠٤/١)، وفتح الباري (١٠٠/٣).

التصويب جهة القبلة:

وتنضمُّ الآيةُ التوسعةُ في استقبال القبلة حتى عند معرفة جهتها؛ فلا يُشترطُ التصويبُ لمن لم يَرها، فمن صلى إلى الجهة ولو انحرفَ درجةً أو درجتين، يُمَنُّ أو يشرَّعُ: صحَّتْ صلاتُهُ، ما دامَتْ ناحيتهُ لم تغَيَّرْ.

فمن كان في المدينة، فجهتهُ ما بينَ المشرق والمغرب يصلي نحوها، ولو تقلَّبَ بينها من غير تغَيُّرِ الجهة لا يثبُتُ عليه إذا لم يصوب؛ لظاهر الآية، ولما رواه أحمدُ في «مسندِهِ»، والقرطبيُّ؛ من حديث عبد الله بن جعفر المَخْزُومِيِّ، عن عثمان بن محمد الأَخْشَبِيِّ، عن سعيد المقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: (مَا يَهْنُ الْمَشْرُقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْنُ)^(١).

والأَخْشَبِيُّ وثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغيره، وعبدُ الله بنُ جعفر المَخْزُومِيُّ له مناكير؛ كما قاله ابنُ المَدِينِيِّ، وقال أيضًا: روى عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة أحاديثُ مناكير^(٢).

وأخرجه الترمذي وابنُ ماجه؛ من طريق أبي تغلبَرِ نَجِيجِ السُّنْدِيِّ، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ^(٣).

وقد وَهَمَ فيه أبو معشر؛ وهو ضعيفُ الحديث؛ قال النَّسَائِيُّ: «أبو معشر المدنيُّ اسمه نَجِيجٌ؛ وهو ضعيفٌ، ومع ضعفِهِ أيضًا كان قد احتلَّظَ، عنده أحاديثُ مناكيرٍ؛ منها: محمد بنُ عمرو، عن أبي سلمة،

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٤) (١٧٣/٢).

(٢) ينظر: «الشرح والتعليل» لابن أبي حاتم (١٦٦/٦)، و«علل الترمذي» (١٦١/١)، و«تهذيب الكمال» (٢٨٩/١٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٤٤) (١٧١/٢)، وابن ماجه (١٠١١) (٣١٣/١).

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)^(١).

وَنَائِمَةٌ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ؛ فَرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَمْرَةَ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ»^(٢)، وَعَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ أَيْضًا^(٣).

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَصْحَبُ بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي مَعْشَرٍ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٤).

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ - فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ؛ قَالَ: قَالَ صَمْرَةُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ؛ إِذَا وَجَّهْتَ وَجْهَكَ تَحْتَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ)^(٥)؛ وَهُوَ مَرْسَلٌ.

وَرَوَى هَذَا مَوْفُوقًا عَنْ عَمْرِو وَابْنِهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَنْ عَلِيٍّ^(٦)، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٧)، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٨)، وَغَيْرِهِمْ.

التكليف في تصويب القبلة:

وَكَانَ أَحْمَدُ يَنْهَى عَنِ التَّكْلِيفِ فِي التَّصْوِيبِ عَلَى الْكَعْبَةِ لِلْبَعِيدِ عَنْهَا بِالْإِهْتِدَاءِ بِالنَّجْمِ وَالْحَسَابِ؛ مَا دَامَ يَعْرِفُ الْجِهَةَ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ يَسْتَدِلُّ

(١) مسنن النسائي (١/ ١٧١).

(٢) ينظر: «الكمال» لابن عدي (٦/ ٣٢٠).

(٣) ينظر: «تاريخ ابن عيينة» (محرر) (١/ ٥٠)، و«المصنف» للنسائي (١/ ٧٧)، و«الجرح والمعتل» لابن أبي حاتم (١/ ١٩١)، و«المصنف» للمصلي (٣/ ٢٣٢)، و«المصنف» لأبي زهرة (٢/ ١٢٩).

(٤) ينظر: مسنن الترمذي (٣/ ١٧١).

(٥) ينظر: فتح الباري (١/ ٦١).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٤٣٥) (٢/ ١٤١).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٤٣٦) (٢/ ١٤١).

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٤٣٧) (٢/ ١٤١).

بنجم الجذري على القبلة^(١).

ويجب التصويب على من شاعذ الكعبة إماماً ومنفرداً؛ لظواهر الأدلة؛ وهو محل إجماع عند العلماء^(٢).

ومن لم يشاهد الكعبة ممن كان خارج المسجد، فصلّى منحرفاً صورتها، فإنّ أنّه انحرف عن البناء قليلاً، صحّت صلاته.

دوران الصفوف عند الكعبة:

وأما المأموم عند البيت خلف الإمام؛ إن امتدّت به الصفوف، وخرج خروجاً يسيراً عن حائط الكعبة، دون أن يُغيّر جهة القبلة، بشرط أن يكون وجهه نحوها، فصلاته صحيحة؛ فالصفوف عند الكعبة كانت زمن النبي ﷺ وغلافه جهة جدار الباب، فإن زادت الصفوف عن حدّ الكعبة، جاء صف آخر خلفهم، وأول من أدار الصفوف القسري؛ كما رواه الأزرقي في «أخبار مكة»، عن سُفيان بن عُيينة؛ قال: «أول من أدار الصفوف حول الكعبة خالد بن عبد الله القسري»^(٣).

وروى الفاكهي؛ بن حبيب ابن جريح؛ قال: أخبرني عطاء؛ قال: كان ابن الزبير رضي الله عنه إذا صلى بالناس، جمّعهم أجمعين وراء المقام، قال: فبيب ذلك عليه، فقال له إنسان: أرايت إنّ كان وراء المقام من الناس ما لو جمّعهم حول البيت، أطأوا به واحداً، ولكن فيه قرع، أي ذلك أحب إليك؟ فقال: «وَرَى الْمَلَكَةَ حَلِيقَتِ وَنَ حَوْلَ الْكُوفَةِ»^(٤)؛ لا بأس؛ يقول: صفوفهم حول البيت أحب إليّ^(٥)؛ وهذا استنباط حسن.

• • •

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٦٥).

(٢) ينظر: «الاستبصار» (٢/ ١٥٥).

(٣) «أخبار مكة للفاكهي» (١٢٢٩) (٢/ ١٠٢).

(٤) «أخبار مكة للآزرقي» (٢/ ٦٥).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْفَعُ زَيْبَةَ رَبِّهِ فَنَفَعُهَا قَالُوا إِنَّ زَيْبَ لَهَا مِنَ الرَّبِّ أَكْبَرُ﴾﴾ (البقرة: ١٧٤).

الحكمة من ابتلاء الأنبياء:

يبتلي الله من يشاء من عباده، ومنهم الأنبياء، وهم أشد الناس بلاء واختباراً؛ تنبيهاً لهم، وضيقاً من عزمهم؛ فإن النفوس لا تثبت وتغترى وتصبّر إلا بعد شدّة وابتلاء واختبار ويصحب ثمر بها؛ وهذا ما أجراه على أنبيائه حتى قبل بعثهم؛ لأنهم يستقبلون جهلاً شديداً، وجبّلاً ثيبلاً.

وبعد ابتلاء الله لأنبيائه يأتي أمر التوسّع بالشرع والدعوة ومواجهة الخصوم، وأحکم بلاء الأنبياء وورثتهم عليهم هو في البدايات، فبصبرون وتفوّزون، ثم يثمر عليهم البلاء، فلا يؤثّر فيهم ثانية الأول.

ابتلاء أصحاب الولايات:

وفي الآية: دليل على تقدير الابتلاء والامتحان لمن يحمل شيئاً من أمر الأئمة؛ لمعرفة حاله ومدى صبره وثباته؛ فالأخبار يكون قبل تحمّل الأمانة ولو قلّت؛ قال الله عن النعمان: ﴿وَلَا يَنْفَعُ عِزٌّ لَهُ كَثَرَةُ أَرْبَابِهِ﴾ (النساء: ٦٦) يعني: اختبروهم وامتحانوهم قبل تحميلهم أمر المال.

وقد ثبتت الله الأنبياء عند بلائهم وأحائهم، ولما ثبتوا وصبروا، وكفى لهم ما أراده لهم من تمام الاصطفاء؛ روى ابن جرير: من حديث داود، عن عكرمة، عن ابن عباس: في هؤلاء: ﴿وَلَا يَنْفَعُ زَيْبَةَ رَبِّهِ فَنَفَعُهَا﴾؛ قال: قال ابن عباس: لم يُبتَل أحدٌ بهذا الدين فقامته إلا إبراهيم، ابتلاء الله بكلمات، فأنتمن؛ قال: فكتب الله له البراءة، فقال: ﴿وَلَا يَنْفَعُ زَيْبَةَ رَبِّهِ فَنَفَعُهَا﴾ (النجم: ١٣٧) قال: فحضر منها في «الأحزاب»،

وعَشْرٌ مِنْهَا فِي «إِبْرَاءَةَ»، وَعَشْرٌ مِنْهَا فِي «الْمُؤْمِنُونَ»، وَسَأَلَ سَائِلٌ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْإِسْلَامَ ثَلَاثُونَ سَهْمًا^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ لَهُ؛ قَالَ عَنْ هَذِهِ الْعَشْرِ: ﴿الْكُفْرُ لِلْكُفْرَيْنِ وَالنِّسْيَانُ لِلنِّسْيَانِ﴾، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (الثَّوْبَةُ: ١١١٢)، وَعَشْرٌ فِي «الْأَحْزَابِ»: ﴿إِنَّ الشُّبُلِيَّةَ وَالنَّسِيلِيَّةَ﴾ (الْأَحْزَابِ: ١٣٥)، وَعَشْرٌ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ «الْمُؤْمِنُونَ»، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ﴾ (الْمُؤْمِنُونَ: ١٩)، وَعَشْرٌ فِي «سَأَلَ سَائِلٌ»: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ﴾ (السَّجْدَةُ: ١٣٥)^(٢).

وَرُويَ فِي مَعْنَى هَذَا الْإِسْلَامِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُ آخَرٍ؛ فَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَعَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ - مِنْ حَدِيثِ مَقْقَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَلَا يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ يَكْفُرُ﴾؛ قَالَ: ابْتِلَاءُ اللَّهِ بِالطَّهَارَةِ: خَمْسٌ فِي الرَّأْسِ، وَخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ؛ فِي الرَّأْسِ: قَمَشُ الشَّارِبِ، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالْإِسْتِنْشَاقُ، وَالسَّوَاكُ، وَلَمْرَقُ الرَّأْسِ، وَفِي الْجَسَدِ: تَغْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْيَحْتَانُ، وَتَقَتُّ الْإِطِيطِ، وَغَسْلُ أُنْثَى الْغَائِطِ وَالْيُولَى بِالْمَاءِ^(٣).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَعَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ - عَنْ مَقْقَرٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنِ النَّاسِمِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِوَسْطِهِ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ أُنْثَى الْيُولَى^(٤).

وَرُويَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: سَنَةُ فِي الْإِنْسَانِ، وَأَرْبَعَةٌ فِي الشَّعَائِرِ؛ فَالثَّلَاثُ فِي الْإِنْسَانِ: خَلْقُ الْعَانَةِ، وَالْيَحْتَانُ، وَتَقَتُّ الْإِطِيطِ، وَتَغْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَقَمَشُ الشَّارِبِ، وَالْقُشْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَرْبَعَةٌ فِي

(١) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (١٩٨/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ (١١٦) (٢٨٩/١)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (١٩٩/٢).

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٥٠٠/٢).

وفي هذه الآيات: دليلٌ على أَنَّ النِّبَاتَ على الإِهْلَاءِ مِنَ اللَّهِ يَنْوَعِيهِ الشَّرْعِيُّ وَالْكُونِيُّ: مِنْ أَعْظَمِ مَنَاقِبِ الْأَنْبِيَاءِ وَخِصَالِهِمْ، وَأَنَّ الرَّأْسَ فِي الْحَقِّ لَا يَدُّ أَنْ يُتَكَلَّى أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ؛ كَالرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ هُوَ أَكْثَرُ الْجَسَدِ بِلَاءَ وَفْتَةً وَإِصَابَةً، وَإِذَا نَبَتِ الرَّأْسُ، نَبَتَ الْجَسَدُ، وَإِذَا تَهَاوَى وَانْتَكَسَ، انْتَكَسَ مَعَهُ الْجَسَدُ؛ فَلَا يَنْتَكُسُ جَسَدٌ إِلَّا وَالرَّأْسُ يَنْتَفِعُ.

وفي سؤالي إبراهيمَ لربِّه: ﴿وَمَنْ مَرْبِّيٌّ قَالَ لَا يَتَكَلَّى عَهْدِي الْكَفَلِيُّينَ﴾: دليلٌ على عدمِ جوازِ طاعةِ الظَّالِمِ، وعلى عدمِ جوازِ تَوَلِّيِّهِ بِالْإِخْتِيَارِ؛ فَعَنْدَ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿قَالَ لَا يَتَكَلَّى عَهْدِي الْكَفَلِيُّينَ﴾؛ قَالَ: أَلَا يَكُونُ إِمَامًا ظَالِمًا؟^(١)

ورَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ جُرَيْمَةَ بَنِي هَاشِمٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ ذُرِّيَّةُ إِبْرَاهِيمَ فِيهَا الظَّالِمُ، وَامْتَنَعَ اللَّهُ عَنْ جَعْلِي ذُرِّيَّةَ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعَهُمْ أُمَّةً كَأَبْرَاهِيمَ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَضْلَ لَا يُورَثُ، فَاعْظَمُ فَضْلُ مَقَامِ النَّبِيِّ، فَلَا يُوَرِّثُهُ الْوَرَثُ، وَالصَّلَاحُ لَا يُورَثُ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي إِبْرَاهِيمَ، فَكَيْفَ بِذُرِّيَّتِهِ غَيْرِهِ؟

وَيُخْرِجُ مِنْ هَذَا مَنْ يُوَلِّي مِنَ الظُّلْمَةِ؛ لِدَفْعِ ظُلْمِ أَشَدُّ مِنْهُ، فَبِذَا دَفَعْنَا لِنَفْسِنَا بِمَا هُوَ دُونُهَا، وَكَذَلِكَ الظَّالِمُ الْمُسْتَبَدُّ الَّذِي يَتَوَلَّى قَهْرًا يُطَاغُ بِالْمَعْرُوفِ مَا دَامَ يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُطَهِّرُ الْإِسْلَامَ وَيُشْرَعُهُ، وَلَا يُطَاغُ فِي الْمَعْصِيَةِ.

وفي الآية: دليلٌ على أَنَّ إِمَامَةَ النَّاسِ وَبِقَادَتِهِمْ لَا تَكُونُ تَوْرِيثًا، وَفَدَّ سَأَلَهَا إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ، فَلَمْ يُعْطَهَا: ﴿قَالَ إِنْ جَاءَكَ الْبُكَّارُ بِكَاثَرٍ قَالَ رُبَّنْ مَرْبِّيٌّ قَالَ لَا يَتَكَلَّى عَهْدِي الْكَفَلِيُّينَ﴾.

والله متع إمامة الطاليم لوجودهم، وأن القول بتوريث الإمامة والقيادة يلزم منه عدم خروج الأمر منهم؛ وهذا لا يُعرف في دين الإسلام، وكان من قبل سنة فارسي والروم.

وروى أبو بكر بن أبي حاتم؛ من طريق إسماعيل بن أبي خالد؛ أخبرني عبد الله؛ قال: إني لفي المسجد حين خطب مروان، فقال: إن الله أرى أمير المؤمنين في يزيد وأبا حنيفة، وإن يستخلفه فقد استخلفت أبو بكر وعمر، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: أمير المؤمنين؟ إن أبا بكر والله ما جعلها في أحد من ولده، ولا أحد من أهل بيته، ولا جعلها معاوية في ولده إلا رحمة وكرامة لولده^(١).

والشواهد تورث الولايات من أظهر أسباب وجود الظلمة والمستحيلين والجهلة؛ لأنهم يعلمون أن الأمر فيهم، وأن ظهورهم لا يلزم منه العلم والصلاح والتقوى والسياسة والأمانة، فتعطلت أسباب تحصيل الولايات؛ لأنهم يزعمون أنفسهم يحصلون إليها بالنسب فقط، والنسب ثابت لا يزعم.

ومن السلف: من حمل المعنى على أمر الأخيرة؛ فقد روى ابن جرير، عن سعيد، عن قتادة: «ثَلَا لَا يَتَّالِ عَهْدِي الْفُطَيَّيْنِ»: ذلكم عند الله يوم القيامة، لا يتألف عهده طاليم، فأما في الدنيا، فقد نالوا عهد الله، فتوارثوا به المسلمين وغاؤهم ونافعوهم به، فلما كان يوم القيامة، قَصَرَ الله عهده وكرامته على أوليائه^(٢).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣٢٩).

(٢) تفسير الطبري (٢/٥١٤).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاكَ الْبَيْتَ مَذَلَّةً يَنْتَابُونَ وَلَا تَأْتُوا مِنْ تَحْتِهَا
إِبْرَاجًا مُصَلًّا وَتَعْبِدُوا إِلَهَ إِبراهيمَ الَّذِي كَانَتْ أُمَّةٌ لَكُمْ مِنْ قَبْلِهِ يُكْفِّرُ
الظَّالِمِينَ وَالْمُكَذِّبِينَ وَالْأَفْوَاحَ الْكَاذِبِينَ﴾﴾ [البقرة: ١٢٥].

جَعَلَ اللَّهُ بَيْتَهُ - وهو المسجد الحرام، والمراد به هنا: الكعبة -
مَكَانًا يُذْعَبُ إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَالْبَيْتُ اسْمُ جَنْسٍ لِكُلِّ مَكَانٍ يُبَادُ فِيهِ أَوْ
مِثْلُهُ يُبَادُ فِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ لِوَاحِدٍ أَوْ لْجَمَاعَةٍ، وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ بُنِيَ فَهُوَ
بَيْتٌ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ خَشَبٍ أَوْ طِينٍ؛ كَمَا فِي ظَاهِرِ الْآيَةِ، أَوْ كَانَ مِنْ
الشَّعْرِ وَالْعُشْبِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا
تَسْتَخِفُّونَهَا﴾ [النحل: ١٨٠]، وَالْجَامِعُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ تَكُونُ مَسْفُوفَةً، وَمَا لَيْسَ
بِمَسْفُوفٍ لَا يَسْتَوِي يَتَأَيَّ بِهَا حَافِظًا وَنَحْوَهُ.

(البَيْت) عِلْمٌ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ:

وَأَصَحُّ لَفْظُ الْبَيْتِ عِلْمًا عَلَى الْكَعْبَةِ؛ هَكَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَفِي
السُّنَنِ وَالْأَثَرِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَنَزَّلُ عَلَى الْبَيْتِ أَوْ أَعْتَمَرُوا﴾ [البقرة: ١٥٨]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكُم مِّنْ بَيْتٍ مِّنْ بَيْتِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا
عَلَى الْكَأْبِ حُجَّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْبَيْتَ
الْمُكْرَمَ﴾ [المائدة: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا
مُكَبَّاتًا وَتَقَرُّبًا﴾ [الأنفال: ٣٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزُولُ جَنَابُكُمْ
عَلَى الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسْتَبِشِرُوا رَبَّ هَكَذَا الْبَيْتُ﴾
[غفر: ٣].

وهكذا يعرفه حتى الجاهلون؛ قَالَ زَيْدُ بْنُ

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ وَجِبَالٍ بَيْنَهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرُحِهِمْ^(١)

(١) ينظر: أجمرة الشعار العربية (ص ١٦٦)، وشرح المعلقات النسخ (ص ١٩٢)، -

وقد بناء إبراهيم عليه السلام من أجل عبادته الله وتوحيده، يُلْعَبُونَ وَيَجْهَنُونَ إليه في مواسم معلومة وغير معلومة.

ولذا قال تعالى: ﴿ثَابِتْ وَجْهَكَ: إِنْ رَجَعْتَ، وَيَلْعَبُونَ بِهِ مِنْ كُلِّ مَوْجَةٍ مَا لَحِقَ بِهِمْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ.

رُوي هذا المعنى عن أبي العالبي^(١)، وسعيد بن جبيرة في إحدى روايته^(٢)، وعطاء^(٣)، ومجاهد^(٤)، والحسن^(٥)، وعطية^(٦)، والربيع بن أنس^(٧)، والثوري^(٨)، وغيرهم.

وقيل: مَجَمَعًا لِلنَّاسِ؛ رُوي هذا عن سعيد بن جبيرة، وجكرمة، وغيرهما^(٩).

مشروعة المتابعة بين الحج والعمرة:

وعلى التفسير الأول: ففي الآية دليل على مشروعية المتابعة بين الحج والعمرة؛ وهذا المعنى من قوله: ﴿ثَابِتْ وَجْهَكَ: ففي المستدرك، والسني، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (ثَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: فَإِنَّهُمَا يَنْتَوِيَانِ الْفَقْرَ وَاللُّتُوبَ، كَمَا يَنْتَوِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْخَلِيلِ وَاللَّعَبِ وَالْفُضْؤَ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ دُونَ الْحَجَّةِ)^(١٠).

ورُوي في المستدرك، عن عمر وعاصم بن ربيعة، نحوه^(١١).

= والشارح للقول (١٦/١)، ومخرجه الأديب البغدادي (٧/٣).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٥/١). (٢) تفسير الطبري (٥١٩/٢ - ٥٢٠).

(٣) تفسير الطبري (٥١٩/٢). (٤) تفسير الطبري (٥١٨/٢).

(٥) تفسير الرازي (٤١/٤). (٦) تفسير الطبري (٥١٩/٢).

(٧) تفسير الطبري (٥٢٠/٢). (٨) تفسير الطبري (٥١٨/٢).

(٩) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٥/١).

(١٠) أخرجه أحمد (٣٦٩/١) (٣٨٧/١)، وغيره.

(١١) أخرجه أحمد (١٦٧/١) (٢٥/١).

وَتَكَرَّرَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لَا حَدَّ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَّبَعِي لِلْمَعْتَمِرِ أَنْ يَحْتَسِرَ فِي كُلِّ سَفَرٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْأَيَّامُ.

وَأَنَّ حَجَّ الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ عَامٍ، فَبِذَاكَ عَمَلٌ جَلِيلٌ، وَأَنَّ حَجَّ كُلِّ خَمْسَةِ أَصْوَامٍ، فَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ بْنُ مَنْصُورٍ، وَابْنُ جَبَّانَ، وَابْنُ بَيْهَقٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: (يَقُولُ اللَّهُ ﷻ): إِنْ عَبْدًا أَصْحَحْتُ لَهُ بَدَنَهُ، وَأَوْسَعْتُ حَلِيئِهِ فِي الرِّزْقِ، لَمْ يَفِدْ إِلَيَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ أَصْوَامٍ لَنَحْرُومُ^(١).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا، وَقَالَ: (فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَصْوَامٍ)^(٢).

وَرَوَى عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣).

وَهُوَ وَقَمٌ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

ثَانِيًا: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ، وَابْنُ جَبَّانَ، وَابْنُ بَيْهَقٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ، مَرْفُوعًا^(٤)، وَجَاءَ هَذَا مَرْفُوعًا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٥).

وِثَانِيًا: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَالِيهِ» مَرْفُوعًا وَمَرْفُوعًا^(٦).

(١) أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ بْنُ مَنْصُورٍ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي مُصَحِّحِهِ (٢٧٠٣) (١/١٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٦٢/٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٨٦) (١/١٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٦٢/٥).

(٣) «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٦٢/٥). (٤) نَقَلَهُ تَخْرِيجُهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٨٨٣٦) (١/١٣).

(٦) يَنْظُرْ: عِلَالُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢/٢٦٤)، وَ(٢/٢٨٢).

وتارة: عن يونس بن حبيب، عن أبي سعيد، أخرجه الدارقطني في «العلل»، والبيهقي، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»^(١).

ودوايد يونس تارة مرفوعة، ومنهم من يقفه^(٢).

قال أبو حاتم وأبو زرعة في حديث أبي هريرة: «هذا عندنا منكسر من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أخيه»^(٣).

وأشكره البخاري وابن علقم^(٤).

والذي يرويه عن العلاء بن عبد الرحمن: صدقة بن يزيد، وهو ضعيف، تفرد به عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة^(٥).

وقال أبو حاتم: «والناس يضطربون في حديث العلاء بن المسيب»^(٦).

ووصفه مرة بالاضطراب^(٧).

وسمى أبو حاتم إلى أن الأوجح فيه: من حديث العلاء بن المسيب، عن يونس بن حبيب، عن أبي سعيد، وهو موقوف مرسل أخيه.

(١) «علل الدارقطني» (١١/٣٩٠)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٥/٢٦٢)، و«تاريخ بغداد» (٢٦٣/٩).

(٢) ينظر: «علل ابن أبي حاتم» (٢٨٢/٣).

(٣) ينظر: «علل ابن أبي حاتم» (٢٨٢/٣).

(٤) ينظر: «تاريخ الكبير» (٤/٢٩٥)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/١٢٣).

(٥) «تاريخ الكبير» للبخاري (٤/٢٩٥)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢/٢٠٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للنسائي (١/٥٨)، و«الجرح والتعديل» (٤/٤٣١)، و«المجروحين» لابن حبان (١/٣٧٤)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/١٢٢).

(٦) ينظر: «علل ابن أبي حاتم» (٢٨٢/٣).

(٧) ينظر: «علل ابن أبي حاتم» (٢٨٢/٣).

قال أبو حاتم فيه: «لم يسمع يونس من أبي سعيد»^(١).

وأخرج أبو يعلى^(٢) من طريق المسعودي، عن يونس بن خباب، عن رجل، عن خباب بن الأرت، مرفوعاً^(٣).
ولا يصح.

وأخرج الخطيب في «الموطع»^(٤) من طريق قيس بن الربيع، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وقال فيه:
(في ثلاث سنين)^(٥).
وهو منكر.

ورواه الطبراني وأبو يعلى، عن أبي الدرداء^(٦).

ولا يصح في تحديد أزمان متابع الحج والعمرة شيء، والنصوص جاءت باستحباب المتابعة بلا حد.

لمن المسجد الحرام وأنواعه:

وهو: ﴿وَأَنَّكَ﴾: لما كان البيت آمناً بتحريم الله له لإبراهيم، وكان سبباً لتحقيق الأمن لمن لاذ به -: سقى الله البيت أمناً، فكان الهارب من ظلم ظالم يلوذ به وينجو، فله قبة حتى في نفوس الظلمة والجبابرة، يخافون من الظلم فيه وسفك الدماء حوله.

روى ابن أبي حاتم، عن الربيع، عن أبي العالية، قال: ﴿وَأَنَّكَ﴾^(٧) لمن آمن من العدو، وأن يحمل فيه السلاح^(٨).

(١) المصدر السابق.

(٢) جامع المسند والسنة (٢/٦٢٥) (٢٨١٩).

(٣) مرفوع أرواه الجمع والفرق (١/٢٥٥).

(٤) مظهر: «مجمع الزوائد ومنتج الفوائد» (٥٢٥٩) (٣/٢٠٦)، والإتحافات السنية بالأحاديث القديمة (ص ٢٢).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٢٥).

وهذا الأمن هو للظلم فيه، وأما إقامة الحدود في الحرم على الْمُقْتَرِفِ لِحَرَمٍ، فهذا مَحَلٌّ خِلَافٍ بَأَنِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا نَفْسًا يَحْيَىٰ لِلدِّينِ وَلَكُمْ لَهَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ يَحْكُمُ بِهِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْبَعِيدُ وَالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ الْأَمْنُ فِي الْحَرَمِ﴾ (البقرة: ١٩٩).

وهذا الأمن المذكور في الآية مستلزم للمعنيين الكونيين والشرعي:

فالكوني: يُظْهِرُ أَنَّ هُوَ سُنَّةٌ فِي حِمَايَةِ يَبِيٍّ، وتهديد المتعدي عليه وعلى مَنْ فِيهِ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَمَحَلُّهُ اللَّهُ مَنْ يَسْتَبِيحُهُ بِقَتْلِ أَهْلَاءٍ كَمَا فِي قَدَمِ ذِي السُّوَيْفَتَيْنِ لِلْكَفْبَةِ^(١)، وكما جَعَلَ اللَّهُ - لِيَحْكُمَ بِالْعَوْدِ - مِنْ يَنْتَهِ كَحَصَارِ الْحَبَاجِ لِابْنِ الرَّيْبِ وَالنَّاسِ مَعَهُ، وَسَلَبِ الْقِرَاطَةِ لِلْحَجَرِ وَقَتْلِ النَّاسِ حِينَما تَوَلَّى ذَلِكَ أَبُو طَاهِرٍ سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَسَنِ الْجَنَابِيُّ، فَلَوْلَا مَقْدَرُ كَوْنِي مِنَ الْأَمْنِ قُدْرَةً، وَهُوَ غَالِبٌ حَالِيًا، فَتَظْهَرُ بَيِّنَةُ اللَّهِ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَيَقْدَرُ خِلَافُ ذَلِكَ لِحُكْمِهِ بِالْعَوْدِ؛ كَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ الْإِنْسَانَ عَلَى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (الإنسان: ٢)، وَفِيهِمْ نَادِرًا مَنْ يُؤَلِّدُ مَعِيًا، فَالْصُّورَةُ الْغَالِبَةُ وَالنَّادِرَةُ مِنَ قُدْرَةِ اللَّهِ، وَكُلٌّ لِيَحْكُمَ.

وأما الشرعي، فَمَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي الْحَرَمِ؛ مِنْ مَقَاتِلَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَتَغْيِيرِ الصَّيْدِ، وَقَطْعِ الشَّجَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

وهو قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَا يَنْتَهِ لِيُحْكُمَ تَحْلِيلُ﴾: فَرَأَى نَافِعَ وَابْنَ حَامِرٍ بِصِيغَةِ الْمَاضِي^(٢)، أَيْ: اتَّخَذَ النَّاسُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَصْلًى بَعْدَمَا جَعَلْنَاهُ مَنَابِتَ لَهُمْ وَأَمْنًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ حَلَفَ الْمَقَامِ مِنْذُ زَمَنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٩١) (١٤٨/٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٠٩) (٤/٢٢٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فَالتَّحْرِيرُ وَالنُّوْبَةُ (٢٩٠/١).

إبراهيم، وهي من سنن الحنفية الشافعية من أوليها، ولا تختص بهذه الأئمة.

والمراد بمقام إبراهيم: الحجر الذي كان يقف عليه عند البناء، قاله ابن عباس.

وروى البخاري ومسلم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «وافقت ربي في ثلاث: فقلت: يا رسول الله لو أنكنا من مقام إبراهيم مصلين» فنزلت: ﴿وَأَقِمُّوا مِنْ ثَقَلَيْنِ لِنُحِثُّكُمْ﴾ (١).

وهو المراد بهذه الآية: وإلا لمقام إبراهيم يشمل كل مناسك الحج.

روى ابن أبي حاتم، عن ابن جريج: قال: سألت عطاء عن: ﴿وَأَقِمُّوا مِنْ ثَقَلَيْنِ لِنُحِثُّكُمْ﴾، فقال: سمعت ابن عباس قال: أنا مقام إبراهيم الذي ذكره هنا، لمقام إبراهيم هذا الذي في المسجد، قال: ومقام إبراهيم الحج كله، ثم فسره عطاء، فقال: التعريف، وصلاتنا بعرفة، والمشعر، ومي، وومي الجمار، والطواف بين الصفا والمروة، فقلت: فسره ابن عباس؟ قال: لا، ولكن قال: مقام إبراهيم الحج كله، قلت: أسبغت ذلك لهذا أجمع؟ قال: نعم، سمعت منه (٢).

الصلوة خلف مقام إبراهيم:

ويؤكد مقام إبراهيم موضعاً للصلاة على سبيل العموم، وأكدها ركعتا الطواف: كما ثبت عن النبي في «الصحيحين» أنه كان يُصلِّيها بعد طوافه (٣)، وعلى هذا أصحابه، وإنما اختلفوا في صلاة ركعتي الطواف في وقت النهي: هل تصلى أو لا؟

(١) أخرجه البخاري (١٠٣) (٨٩/١)، ومسلم (٢٣٩٩) (١٨٦٥/٤).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٦/١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٩٥) (٨٨/١)، ومسلم (١٢٣٤) (٩٠٦/٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وقال بعض العلماء: إن معنى هؤلاء: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن ثَغْلِهِ إِبْرَاهِيمَ نَسَبًا﴾ أي: مذخر أي: مكانًا للدهاء؛ روى ابن أبي حاتم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن ثَغْلِهِ إِبْرَاهِيمَ نَسَبًا﴾؛ قال: مذخر^(١).

وهو له: ﴿وَتَعْبَهُنَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ذَاتُكَبِيرٍ أَن يَكُونَ نَسَبًا﴾: عهد الله إلى إبراهيم وإسماعيل بتطهير البيت من جميع النجاسات الجسدية والمعنوية؛ من الشرك قولًا وعملًا واعتقادًا أن يقع حوله، ومن الأقنار والأنجاس. والعهد عداة هنا به إلى، ومعناه الوصية، وإذا لم يُعَدَّ به إلى، فمعناه: عهد مؤكّد بلزوم وحنطة وقوة، وهو العهد القدري، والعهد عهدان: عهد قدرى؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يَكُنْ لَّكَ قَهْرٌ أَفْطَبِيَّةٌ﴾ البقرة: ٢١٢، وشرعي؛ وهو كما في هذه الآية.

وفي هذه الآية: دلالة على أن منع المشركين من دخول المسجد الحرام وصية الله لإبراهيم وإسماعيل؛ وهذا روي عن ابن عباس؛ رواه ابن أبي حاتم، عن ابن جبير، عنه^(٢).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الشُّرُكُوتَ لَيْسَ فَلَ يَقْرَأُوا السَّجْدَ الْحَرَامَ بَدَ عَلَيْهِمْ هَكَذَا﴾ (النسبة: ٢٢٨) والنجاسة هنا نجاسة ظهري، وهي النجاسة المعنوية، والواجب فيها: التطهير بالإيمان، أو بالإزالة وذلك بإخراج الكافر من هذا الموضع.

وفي الآية: دلالة على أن غيبة المسلمين تكون باجتماعهم بلا شرك، خاصة في مواضع العبادة.

المُكْتَبَ في المسجد، والثوم فيه:

وهو له: ﴿إِن يَكُنْ لَّكَ نَسَبًا وَنَسَبًا وَنَسَبًا وَنَسَبًا﴾: العاكف

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٧/١). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٢٧/١).

هو الملازم للنسيء؛ أي: الماكث الملازم للبيت الحرام؛ سواء كان من أهل مكة أو من غير أهلها، وسواء كان مكثه وطول بقائه بصاحبه صلاة أو طواف، أو لا، ولو كان الماكث فيه نائماً فهو من العاكفين فيه؛ إذا ظهر من بقائه قصد التعبد والقرب.

روى ابن أبي حاتم؛ من حديث حماد بن سلمة، حدثنا ثابت؛ قال: «قلت لعبد الله بن حميد بن عتبة: ما أراني إلا متكلم الأمير أن يمنع الدين ينامون في المسجد الحرام؛ فلأنهم يتجنبون ويحذرون؟ قال: لا تفعل؛ فإن ابن عمر سئل عنهم؟ فقال: هم العاكفون»^(١).

وروى عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: «إذا كان جالساً، فهو من العاكفين»^(٢).

ونحوه عن عطاء^(٣).

وأخرج عبد بن حميد، عن شريك بن حفصة؛ قال: فمن قعد في المسجد وهو طامر، فهو عاكف حتى يخرج منه»^(٤).

التفاضل بين الطواف والصلاة:

وفي الآية قدم الطواف على الاحتكاف والصلاة؛ لأن الطواف تحية البيت، وهو يقوم مقام الصلاة للداخل إليه؛ وبهذه الآية استدلل بعض فقهاء الشافعية على فضل الطواف على الصلاة^(٥).

ومن السلف من قال: إن الطواف أفضل للأقارب خاصة؛ يعني: الزائر المفترق، وأما المكي، فالصلاة في حقه أفضل؛ وبه قال

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٢٩).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٢٨).

(٣) تفسير الطبري (٢/٥٣٥).

(٤) اللب المشهور (١/٢٩٥).

(٥) «المحاري الكبير» (١/١٣٤).

ابن عباس^(١)، ومجاهد^(٢)، وعطاء، وسعيد بن جبير^(٣)، وغيرهم.
 روى عبد الرزاق، عن ابن جريج: قال: كنت أسمع عطاء يسأله
 الثوري: الطواف أفضل لنا أم الصلاة؟ فيقول: أمّا لكم، فالطواف
 أفضل؛ إنكم لا تقفون على الطواف بأرضيكم، وأنتم تقفون هناك على
 الصلاة^(٤).

وهو وجيه؛ وذلك أن الطواف لا يتحقق في كل موضع إلا في
 البيت، وهي خصيصة له، ولما كان الأتافي لا يتحقق له الطواف إلا في
 البيت إذا رُفِدَ إليه، فالطواف له أفضل؛ بخلاف المكي، فهو يُدْرِكُ
 الصلاة والطواف على السواء في مسجد بلية، وهو المسجد الحرام،
 فَيَقْبَلُ الصلاة أفضل؛ لتفصيل جنيتها، ولما تشتمل عليه من سجود وركوع
 ودعاء وتسبيح؛ وهذا تعظيم وتذلل لا يظهر في الطواف ظهوراً في
 الصلاة، ثم إن الطواف ينوب عن الصلاة في تحية البيت، والبدل
 يأتي بعد التبدل منه؛ كالوضوء مع التيمم، والأتافي الأفضل له أن
 يطوف تحية للبيت، ولو صَلَّى ركعتين، أجزأ عنه، والمكي الأفضل له
 أن يصلي ركعتين تحية للبيت، ولو طاف، أجزأ عنه، ولا ينبغي
 للفتي أن يُخْلِى ثَلَاثَةٌ مِنْ تَعَاهِدِ الْبَيْتِ بالطواف؛ كما كان السلف من
 الصحابة والتابعين المكيين يفعلون.

وإذا أطال الأتافي المقام عند البيت، فالصلاة له أفضل، ومن
 السلف من حُدِّدَ بأربعين يوماً؛ كمطاة والحسن، روى عبد الرزاق، عن
 هشام، عن الحسن وعطاء؛ قالوا: «إذا أقام الغرب بمكة أربعين يوماً،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (١٥٠٤٢) (٣٧١/٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (١٥٠٤٤) (٣٧٢/٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (١٥٠٤٦) (٣٧١/٣).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه (٩٠٢٧) (٧٠/٥).

كانت الصلاة أفضل له من الطواف^(١).

أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْحَيَّ:

وقد استنبط الميرُ بنُ عبيد السلام من حديث: «الطَّوْفُ بِالنَّبِيِّ صَلَوةٌ...»: أَنَّ الطَّوْفَ أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْحَيَّ، وَفَكَ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ مِنَ الْحَيَّ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الرُّكْنَ الثَّانِي مِنَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ^(٢).

وهذا الإطلاءُ فيه مُفْظَرٌ، إِلَّا إِنْ كَانَ يُرِيدُ طَوَافَ الْإِنْفَاصَةِ، وَلَا فَاوْفُوكَ بِفَرْقَةٍ أَفْضَلُ مِنَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَطَوَافِ الْوَدَاعِ وَطَوَافِ النُّطُوعِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ (الْحَيَّ عَزَّوَجَلَّ).

تَنْظِيفُ الْمَسَاجِدِ وَتَطْهِيرُهَا مِنَ التَّجَسُّسِ وَاللُّغُوبِ:

وفي الآية: دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِالْمَسَاجِدِ عَمُومًا تَنْظِيفًا وَتَطْهِيبًا، وَلَمَّا نَوَّجَةُ الْجُخَطَابُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَآدَمَ وَإِسْمَاعِيلَ، دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْمَالِ التَّشْرِيفِ، وَأَنَّ رُقْدَةَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْجَهْلِ، وَالْعَنَاءِ بِهَا: تَكُونُ مِنَ الْإِنْسَانِ مُبَاشَرَةً، أَوْ قَدْ يَكُونُ قَبْرًا بِهَا وَمَسْئُولًا عَنْهَا بِأَمْرٍ بِتَنْظِيفِهَا وَتَطْهِيبِهَا.

وقد روى أبو داودَ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوْرِ، وَأَنْ تَنْظَفَ وَتَطْهَبَ»^(٣).

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَرْسَلًا عَنْ عُرْوَةَ^(٤).

وهو الْأَشْبَةُ بِالصَّوَابِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩٠٣٠) (٧١/٥).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٨٢/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٥) (١٢٤/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩٤) (٤٨٩/٣).

(٤) أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٥٩٥) (٤٩٠/٣).

وصوبَ الإرسال أحمدُ والدارقطني وابنُ رجب^(١).

وهكذا كان عملُ الخلفاء والمسيبيين في الصدرِ الأولي وما بعده؛ أخرج ابنُ أبي شيبة وأبو يعلى، عن ابنِ عمرَ أنَّ عمرَ: «كان يحضرُ المسجدَ في كلِّ جمعةٍ»^(٢).

ويُستَح من دخولها من ينقلُ إليها الأذى والقلْب، ويؤمِّرُ الناسُ بالنظهِر والتجشُّلِ لها؛ فما أُمِرَ الناسُ بِتُجْلِ الجماعةِ إلا لذلك، ومُنِعَتِ الحائضُ والجُنُبُ من المَكِّ فيها؛ تعظيماً لها.

وقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ إِذْ وَقَعَتْ لَيْلٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ [النور: ٣٦]، والمرادُ أنَّ نُزْوَ من الأذى والقلْبِ والتَّجْسِ، المعنويَّ والحسيَّ.

ومن رُفِعها: أنَّ تجشَّبَ اللغوَ وساقطَ القول؛ وهذا رُوي عن جُحْرمةَ والفُحْحاك وغيرهما^(٣).

ومن اللغو: أنَّ تُرْفَعَ فيها الأصواتُ بلا دُخْرِ أو وعظ؛ ففي «صحيح البخاري»، عن السائبِ بنِ يزيدَ الكِنْدِيِّ، قال: «كنتُ قائماً في المسجدِ، فخصمتي رجلٌ، فنظرتُ، فإذا عمرُ بنُ الخطابِ، فقال: اذهبْ فالتَّي بهنَّين، فجلستُ بهما، فقال: من أشما؟ أو من أين أشما؟ فالأ: من أهلِ الطائفِ، قال: لو كنشما من أهلِ البَلَدِ لأَوْجَعْتُكما، ترفعانِ أصواتكما في مسجدِ رسولِ الله ﷺ»^(٤).

وقد كان عمرُ بنُ الخطابِ ﷺ إذا رأى جُنُباً يَلْعَبُونَ في المسجدِ، ضربَهم بالموحِقَةِ، وهي النُّزَّة^(٥).

(١) «علل الدارقطني» (١/١٠٥)، وفتح الباري لابن رجب (٣/١٧٣).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢١٤/٥) (٢/١٤١)، و«مسند أبي يعلى» (١٩٠/١) (١/١٧٠).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨/٢٦٠-٢٦١).

(٤) «صحيح البخاري» (١٧٠) (١/١٠١).

(٥) «تاريخ الكبير» للبخاري (١/٢٥١)، و«المرج والمعدل» لابن أبي حاتم (١/٣٤٠).

وكان عمرُ يفتشُ المسجدَ بعدَ العشاءِ، فلا يتركُ فيه أحداً^(١).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَرَأَى الرَّفْعُ إِذْ هُمْ الْقَرَامِدُ مِنَ الْبَهْتِ وَاسْتَكْبَلَتْ رَيْكًا تَبَلُّلٌ يَتَأْتِي إِلَيْكَ أَنْتَ الْبَيْتُ الْبَيْتُ﴾﴾ [البقرة: ١١٧].

بين معاني الرفع في القرآن:

المراء بالرفع هنا: هو البناء والتشييد، وذلك لفريقه قوله، ﴿الْقَرَامِدُ﴾، وقد يراد الرفع ويراد به التطهير والتنقية كما في قوله تعالى: ﴿يَنْتَهِزُونَ أَنْ لَمْ تَرَفْعَ وَتَقْصُرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُلُقُوتِ﴾ [النور: ٣٦] فالرفع هنا: رفع شأنها بالعبادة والدُّخْر والدُّعَاءِ، وتزيينها عن اللغو وريء القول.

عمارة المساجد وصفتها:

وفي الآية: دليلٌ على مشروعية عمارة المساجد وتشبيدها وزعيمها وإحسان بنائها، وأنَّ مثلَ هذه المهمة شرفٌ عظيمٌ خصَّ الله به إمامَ الحنيفية إبراهيمَ وابنه إسماعيلَ، وهو فيمن ثوبهم أحقُّ، وفضلُ بناءِ المساجد وتشبيدها وردت به نصوصٌ كثيرة متواترة، ففي «الصحيحين»، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَتَنَبَّأُ بِهِ رُجَّةُ الْوَرْدِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ)^(٢).

وعند أبي داود، والترمذي، عن عائشة: قالت: «أمرَ رسولُ الله ﷺ ببناءِ المساجد في الدُّورِ، وَأَنْ تَنْظِفَ وَتَقْلِبَ»^(٣).

(١) «مسند الفاروق» لابن كثير (١/١٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٠) (١/٩٧)، ومسلم (٥٣٣) (١/٣٧٨).

(٣) تقدم تخريجه.

وليس للمسجد صورة أو هيئة معينة يُبنى عليها؛ سواء بُني مستديراً أو مربعاً، أو مستطيلاً أو مثلثاً، وإنما المقصود أن يكون بناءً يَجْمَعُ النَّاسَ وَيَكْتُمُهُمْ؛ قال البخاري: «قال عمر: أَيْمَنُ النَّاسِ مِنَ الْمَطَرِ، وَإِلَّاكَ أَنْ تُحْمَرُ أَوْ تُصْفَرُ، فَتُحْيِيَ النَّاسَ»^(١).

ولذا كانت الكعبة على غير صفة معينة؛ فليست بالمربعة ولا المستطيلة المستوية ولا المستديرة، فلها زوايا من جهة اليمن، واستدارة من جهة الشام ناحية الحجر.

والذي ينبغي: أَنْ تُنْقَرَّ المساجدُ بناءً كما تُنْقَرُ البيوتُ، لَا أَنْ تُصَفَّرَ وَتُرْخَرَفَ؛ كما يصنع الناسُ في بيوتهم؛ وإنما ينبغي أَنْ يَكُونَ البناءُ مُنْقَنًا حَسَنًا كما يُجَنُّونَ بيوتهم؛ فَلَا تَكُونَ مساجدُهم دُونَ جُودَةِ بيوْتِهِمْ.

فقد أخرج أحمدُ من حديث ابن إسحاق: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصْنَعَ الْمَسَاجِدَ فِي دُورِنَا، وَأَنْ نُصَلِّحَ صَنَعَتَهَا وَنُظَاهَرَهَا»^(٢).

والمقصود بالدور في الحديث هنا: هو أماكن مجامع الناس، وهي مواضع القبائل؛ كما في الحديث: (خَيْرُ دُورٍ الْأَنْصَارُ: بَنُو النُّجَاجِ، ثُمَّ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ بَنُو الْخَلَوِثِ بْنِ خَزَّاجٍ، ثُمَّ بَنُو سَاجِدَةَ، وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارُ خَيْرٌ)؛ رواه الشيخان، عن أبي أسيدٍ^(٣).

وبهذا فسرنا سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَوَكَيْعَ، وفيه دليل على تعلو المساجد بحسب حاجة الناس، وأنَّ ذلك واجب لإقامة الصلاة.

ورفع قواعد البيت في الآية أريد به: إيراؤها تَقَرُّى فتعظم في نفس

(١) أخرجه البخاري معلقاً (٩٦/١). (٢) أخرجه أحمد (٢٣١١٦) (٣٧١/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٨٩) (٣٣/٤)، ومسلم (٢٥١١) (١٩١٩/١).

الرَّائِي، عَلَى وَصْفِ حِلَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، لَا يُزَادُ عَلَيْهِ وَلَا يُنْقُصُ، وَذَكَرَ الْقَرَاعِدُ لِيَانِ أَنَّ حِلَّةَهَا فِي الْأَرْضِ مَعْرُوفٌ لَا يُشْعَى وَلَا يَفْهَمُ لِرُغْبَةِ أَحَدٍ أَوْ لِهَوَاهُ.

الْمَنَارَةُ لِلْمَسْجِدِ:

وُصِّفَتْ رَفْعُ الْمَسَاجِدِ وَإِسْرَافُهَا لَشَرِّ وَتُعْرَفُ مِنَ الْقَاصِدِينَ، حَاضِرِينَ أَوْ سَافِرِينَ، وَأَمَّا وَضْعُ الْيُثْلُنَةِ لِلْمَسْجِدِ، وَتُسَمَّى: «الْمَنَارَةُ»، فَلَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْبَلَاذُورِيُّ فِي «فَتْوحِ الْبُلْدَانِ»: أَنَّ أَوَّلَ وَثْنَةٍ بُيِّنَتْ فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ عَلَى يَدِ زِيَادِ ابْنِ أَبِي عَامِلٍ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْبَصْرَةِ عَامَ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ^(١).

وَذَكَرَ الْمُتَفَرِّغِيُّ: أَنَّ أَوَّلَ مَذْنُونِ الْإِسْلَامِ: مَا وَضِعَ فِي جَانِبِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي مِنْ حُجَايَعٍ أَرْبَعٍ فَوْقَهُ، بَنَاهَا مَسْلَمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ وَالْيَ مَصْرَ فِي أَوَّلِ زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةَ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ عَلَامَةً لِلْمَسَاجِدِ تُعْرَفُ بِهَا^(٢).

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ فِي الضَّنْمِ الْأَوَّلِ يُوَقِّفُونَ عَلَى الشُّطُوحِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ سَطْحَ الْمَسْجِدِ: «مَنَارَةً»، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: مَا يَصْطَلِحُ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ الْمَنَارَةَ هِيَ الْبِنَاءُ وَالْأَصْلَةُ الَّتِي تُرْفَعُ طَوِيلًا.

فَفِي «الْمَصْنُوعِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ: قَالَ: «هِيَ السُّنَّةُ الْأَدَانُ فِي الْمَنَارَةِ، وَالْإِقَامَةُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُهُ»^(٣). وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ: سَطْحُ الْمَسْجِدِ.

وَمَا يُتْرَجَّمُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فِي مَصَنَّفَاتِهِمْ: كَأَمَّا دَاوُدُ فِي «سُنَنِهِ» قَالَ:

(١) «فَتْوحُ الْبُلْدَانِ» (١/٣٣٩).

(٢) يُنْظَرُ: «الْمَعْجَمُ الزَّاهِرُ»، فِي مَلِكٍ مِصْرَ وَالْقَامَرَةُ» (١/٦٨).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُوعِهِ» (٢٣٣٩) (١/٢٠٣).

«بَابُ الْأَذَانِ فَوْقَ الْمَنَارَةِ»^(١). ومعناه عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»، والبيهقي في «سننه»^(٢) - فمرادهم بذلك السطوح؛ ولذا قال في الأثر السابق: «الاذن في المنارة، والإقامة في المسجد» يعني: فوق المسجد وداعجته.

والحكمة من الاذن فوق السطوح: الإسماع، ومع حصول الأجهزة الحديثة، فلا حاجة إلى ذلك؛ فالصعود ليس شئ في ذاته، وأما صنع المآذن والمنارات في المساجد، فمستحب لكثرة الناس وتباعدهم عن المساجد في زمننا، وكثرة ما يمتنع وصول الصوت إليهم من تطوّر البناء الذي يغلّ الصوت، وكثرة العوائع من السماع بين الآلات والسيارات؛ فقد استحب صنع المنارات والمآذن لتحقيق المقصود من السماع.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ رَأَى قَلْبُكَ وَجْهَكَ فِي السَّمَوَاتِ فَتَوَلَّيْتَهُ فَلَوْلَا رَحْمَتُنَا قَوْلُ وَجْهَكَ فَتَنَظَّرَ السَّجْدَ لَعَرَّوْا وَتَنَبَّهَتْ مَا كُنْتُمْ قَوْلًا وَتَوَجَّهْتُمْ نَظَرُكُمْ وَإِلَى الَّذِينَ أَوْفُوا الْكِتَابَ لِيَتَذَكَّرَ اللَّهُ الْحَقُّ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَنِ الْفَاعِلِينَ﴾﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقال: ﴿وَمَنْ حَبَّ كَسْبَتْ حَوَاشِي قَوْلِي وَجْهَكَ شَكَرَ السَّجْدَ لَعَرَّوْا وَإِلَى الْحَقِّ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ [البقرة: ١٨٤].

كان النبي ﷺ كثير النظر إلى السماء تأملاً وتدبراً وتفكيراً؛ وهذا من العبادات التي قلّ من فعلها، وإنّ نظر النائم إلى السماء، نظرُوا إجماعاً وتثنيةً، لا تعظيماً للخالق بتأمل عظيم مخلوقه؛ فكثيراً ما يذكّر الله خلق السموات والأرض أنّه آيات لأولي الألباب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي

(١) مسنن أبي داود (١/١٨٣).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١/٢٠٣)، ومسنن الكبرى للبيهقي (١/٤٢٥).

عَلَى السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ وَالْهَرَمِ لِأَوَّلَى الْأَلْبَسِ ﴿١٦٩﴾
 (إل عمران: ١٦٩)، ويدلُّ سبحانه على ربوبيته والوحيي بخلقهما، فقال
 تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَسَمَرَ النُّسْ وَالْقَمَرِ يَقُولُ
 اللَّهُ﴾ (العنكبوت: ١٦١).

والنظر والتفكر في العظيم يُعطي الإنسان احتقارًا لما دونه خلقًا،
 فيستبدل بشيء على شيء آخر دونه بقياس الأولي؛ قال الله تعالى:
 ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَكِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنْهُ بَشَرًا مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ
 الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ (يس: ٨١)، وقال تعالى: ﴿لَخَلَقُ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ أَصْفَرُ
 مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ (الغافر: ١٥٧).

ويستبدل سبحانه على قدرته على التصرف في الناس وإنسانهم،
 وإعادة خلقهم، بالسماوات والأرض: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَكِ
 وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ بِنَاءَ بُيُوتِكُمْ وَبَيْنَ يَدَيْكُمْ جَوَارِحُ﴾ (إبراهيم: ١٦٩).

ويستبدل على تولُّب الزمن وقيام الساعة بملكوته السماوات وقودان
 الأفلاك والأرض وقودان صورة الخلق في الأرض، تبعثًا ثم تنهية؛
 وهنا كله علامة على قيام الساعة، فالمتحرك لا بُدَّ أَنْ يَسْكُنَ؛ لأنَّ
 حركته كانت بعد سكونه، وسكونه كان بعد حركته؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ
 أَنَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ السَّمَكِ وَالْأَرْضَ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ يَسْكُنَ فِيهِ
 الْقَوْمَ لَآتٍ حَتَّىٰ يَسْأَلَ بَتَّةً يَوْمَهُ﴾ (الأعراف: ١٦٨).

والله تعالى يقدِّم السماوات على الأرض غالبًا؛ لأنَّ السماوات أعظمُ
 خلقًا، وأظهر نظرًا، وأكثر جبرًا، وقد يقدِّم نادرًا الأرض على السماوات؛
 قال تعالى: ﴿تَرْبِكَ وَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَكِ﴾ (طه: ٤٤)، وقال: ﴿إِنَّ
 اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (إل عمران: ٤٥)، وقال تعالى:
 ﴿وَمَا يَخْلُقُ عَلَى الْوَهْدِ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَكِ﴾ (إبراهيم: ١٦٨)، وقال

تعالى: ﴿وَمَا يَتَرُكُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ إِفْرَاقًا وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (النور: ٦١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَشَدُّ يَتَذَكَّرُ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنبياء: ٢٢)، ولكنه ليس في سباق طلب التفكير والتدبر.

النظر إلى السماء عبادة:

ومن المقطوع به: أنَّ النظر إلى السماء تفكيرًا واعتبارًا عبادة عظيمة، وقد كان النبي ﷺ كثيرًا ما ينظر إلى السماء، ففي «صحيح مسلم»^(١) من حديث أبي موسى عليه السلام قال: صَلَّيْنَا الصُّلُوبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نَصَلِّيَ مَعَ الْعِشَاءِ، قَالَ: لَجَلَسْنَا فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: (مَا زِلْتُمْ هَهُنَا؟)، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّيْنَا مَعَكَ الصُّلُوبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نَصَلِّيَ مَعَ الْعِشَاءِ، قَالَ: (أَحْسَنْتُمْ) أَوْ: (أَصْبَحْتُمْ)، قَالَ: لَمَرَفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ - وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ - فَقَالَ: (النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ؛ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ، أَتَى السَّمَاءُ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي؛ فَإِذَا ذَهَبَتْ، أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأَهْلِهَا؛ فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي، أَتَى أَهْلُهَا مَا يُوعَدُونَ)^(٢).

وفي النظر إلى السماء جِغَمٌ جليلةٌ منها:

أولاً: التفكير والتدبر والاعتبار.

ثانيًا: إظهار الحاجة والقرى والضعف، ولو لم يتكلم الإنسان.

ثالثًا: حسن الظن بالله، وكأنَّ الإنسان يرقب نزول الخير ويثبته؛ كما لو كان يرقب قادمًا يتوقع قدومه.

ولذا كان النبي ﷺ يُغَلِّبُ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ يَنْتَظِرُ تَحْوِيلَ الْفَيْلَةِ، مَحِيثًا ظَنَّهُ بِاللَّهِ، وَمُتَعَانِيًا بِعَاجِلِ جَوَابِهِ.

وأيضا: إفراد الله في الربوبية والعبادة، فمدبر هذه الأفلاك لا يمكن أن يكون إلا واحداً، فمدبر هذه الأفلاك ومدبرها - بهذا النظام الدقيق الذي لم يخلُ بمروء آلاب السنين، بل بقي دون اضطراب أو تغيير - واحداً ولو كان أكثر من ذلك، لاختلفوا واختصموا ولو في تدبير شيء واحد: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتْ فَتَحَكَّ لَوْ رَبُّ الْقَرْنِ عَسَىٰ يَعْتَدِلُ﴾ (الأنبياء: ٢٢).

خامساً: زيادة الإيمان بمشاهدة قسوة الله وعظم خلقه، وإتقان صنيعه.

سادساً: تواضع الإنسان عند رؤيته مخلوقاً أعظم منه؛ فيضي عنه خضلة الكثير، ويهتذب النفس بمعرفته قسرتها.

سابعاً: الخوف من الله؛ فكلما ظهرت قوة السيد، زاد خوف العبد، وأطاعة وخلي من معصيته.

ثامناً: الاعتماد والاتكال عليه في تدبير الشأنة؛ فمدبر هذه الأجرام والأفلاك، ومدبر هذه المخلوقات ومسبرها بانتظام: أقدر على تدبير شأن العبد.

تاسعاً: الإيمان بجميع صفاته وأسمائه التي تُرى آثارها في هذه المخلوقات؛ من عظمته، وقوته، وورقه، وتقلبه، ولطفه، وجبروته، وكبرياءه، وعزته، وانتقامه، وعلوّه فالخالق فوق جميع المخلوقات مكاناً ومكانة.

عاشراً: هو أن من يستعظم ويستعلي على الله من متكبري الأرض من سلاطين وعلماء، وعدم الخوف منهم، وهو أن كل معبود يُعبد من دون الله في الأرض أو في السماء في غيبي العبد عند تأمل عظمته الله وقدرته.

وغير ذلك من الجحيم، التي لو أراد الإنسان استقصاعها، لتعطر ذلك عليه.

والذي يُستفاد من هذه الآية: استحباب النظر إلى السماء عند الدعاء في غير الصلاة، وهذا من السنن المهجورة، وكان النبي إذا دعا، نظر إلى السماء؛ كما هو ظاهر الآية في تقلب وجهه في السماء؛ فقد روى ابن جرير، من حديث ابن أبي عمير، عن أبيه، عن الربيع، في قوله: **﴿لَقَدْ رَأَى تَلَلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾**؛ يقول: نظر في السماء^(١).

وقيل: إن النبي إنما كان يُكثر من تقلب بصره في السماء راجيًا بقلبه تحويل القيلة وإن لم ينطق بالدعاء، وهذا الفعل لو صدر من العبد جائز، ولكن لا دليل ظاهرًا على أن النبي ﷺ فعله في القيلة، ورفع البصر إلى السماء تضرعًا مع لهج القلب، كرفع الأكتف تضرعًا مع لهج اللسان وحضور القلب، ورفع البصر والأكتف ولهج القلب واللسان بالمناجاة: أكمل أحوال الدعاء.

وقد جاء في رفع بصره إلى السماء أحاديث كثيرة عند دعائه وغيره، وكان أصحابه يقرءون دعاءه برفع بصره إلى السماء؛ ففي صحيح مسلم، عن اليقطيني، قال: أقبلت أنا وصاحبان لي، وقد فُتت أسماؤنا وأبصارنا من الجهل، فبقينا نقرض أنفسنا على أصحاب رسول الله ﷺ، فليس أحد منهم يفتينا، فأتانا النبي ﷺ، فاطلونا بنا إلى أهله، فإذا ثلاثة أغتر، فقال النبي ﷺ: **﴿اَحْتَلَبُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا﴾**، قال: فكنا نحلب لبشر كل إنسان منّا نصيبه، ورفع للنبي ﷺ نصيبه، قال: فبجيء من الليل فبُسلِم تسليمًا لا يؤفك نائمًا، ويُسمع اليقطينان، قال: ثم يأتي المسجد، فيصلي، ثم يأتي شربة فيشرب، فأتاني الشيطان ذات ليلة وقد

فَرِثْتُ نَصِيبِي، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ يَا ابْنَ الْاَنْصَارِ تَتَجَفَّوْنَهُ وَيُصِيبُ عَنْدَهُمْ، مَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى هَذِهِ الْجُرْعَةِ، فَأَتَيْتُهَا فَشَرِبْتُهَا، فَلَمَّا أَنِ وَقَعْتُ فِي بَطْنِي، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهَا سَبِيلٌ، قَالَ: تَدْعُنِي الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: وَتَحَكُّ، مَا صَنَعْتُ؟ أَشَرِيتُ شَرَابَ مُحَمَّدٍ، فَيَجِيءُ فَلَا يَجِدُهُ فَيَذْعُو عَلَيْكَ فَتَهْلِكُ فَتَذْهَبُ دُنْيَاكَ وَأَجْرُكَ؟^(١) وَعَلَيَّ سَلَمَةٌ إِذَا وَضَعْتُهَا عَلَى قَدَمِي، خَرَجَ رَاسِي، وَإِذَا وَضَعْتُهَا عَلَى رَاسِي، خَرَجَ قَدَمَايَ، وَجَنَلُ لَا يَجِيئُنِي النَّوْمُ، وَأَنَا صَاحِبَايَ فَنَانَا، وَلَمْ يَطْعَمَا مَا صَنَعْتُ، قَالَ: فَبَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَلَّمَ كَمَا كَانَ يُسَلِّمُ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى شَرَابَهُ فَكَشَفَتْ عَنْهُ، فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئًا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: الْآنَ يَذْعُو عَلَيَّ فَأَهْلِكُ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَأَسْقِ مَنْ أَسْقَانِي)^(٢).

وَفِي حَدِيثٍ عَقِيَّةٍ فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، فِي رَفْعِ النَّبِيِّ بِصُرَّةٍ إِلَى السَّمَاءِ بَعْدَ وَضْعِهِ^(٣) وَفِيهِ ضَعْفٌ^(٤).

وَفِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ قَالَتْ: مَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْتِي فَكُنْتُ إِلَّا رَفَعَ ظَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَخُوذُ بِكَ أَنْ أُنْجِلَ أَوْ أُضِلَّ، أَوْ أُرْزَلَ أَوْ أُرْزَلُ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أَظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ)^(٥).

وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا عِنْدَ الرُّكْنِ، قَالَ: فَرَفَعَ بِصُرَّةٍ إِلَى السَّمَاءِ، فَضَجَّكَ، فَقَالَ: (لَقَدْ أَلَهَ الْيَهُودَ - ثَلَاثًا - إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَايَعُوهَا، وَأَكَلُوهَا أَكْمَانَهَا)^(٦).

وَعَنْ هَاشِمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٥٤) (١/١٦٢٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٠) (١/٤٤١).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٩٤) (٤/٣٢٤).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٨٨) (٣/٢٨٠).

صحيح يقول: «إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَفْعَلَةً مِنَ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُخْبِرُهَا أَوْ يُخْبِرُهَا، فَلَمَّا اسْتَنَكَى وَخَضَعَهُ الْقَبْرُ، وَرَأَاهُ عَلَى قَوْعِهِ عَائِثَةً، عُيِّنَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَقَامَ، شَخَصَ بَصَرَهُ نَحْوَ سَفَلِ الْبَيْتِ، ثُمَّ قَالَ: (اللَّهُمَّ، فِي الرَّبِّيقِ الْأَعْلَى)»^(١)، رواه البخاري ومسلم.

وكان ينظرُ عندَ تدبُّرِ آيِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْإِعْتِبَارِ بِهِمَا؛ فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَشَّ فِي بَيْتِ تَبَيُّونَةَ لَيْلَةً، وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهُمَا؛ لَانْتِظَرَ كَيْفَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، أَوْ بَعْضُهُ، فَقَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَرَأَ: ﴿إِنَّ فِي عِلَاقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ (الْإِسْرَاءُ: ١٧٠)^(٢).

وَرُبَّمَا رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ يَتَحَدَّثُ إِلَى أَصْحَابِهِ وَيُعْظِمُهُمْ وَيُعَلِّمُهُمْ؛ فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي الْأَرْضِ، إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ عَلِمَ - وَقَالَ وَكَبَّحُ: إِلَّا قَدْ كُتِبَ - مَفْعَلَةٌ مِنَ النَّارِ، وَمَفْعَلَةٌ مِنَ الْجَنَّةِ)، قَالُوا: أَفَلَا تُكَلِّمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لَا، ائْتَمَلُوا كَلَّالٌ مُبَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ)^(٣).

وَرَفَعَ الْبَصَرَ عِنْدَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ مُسْتَحَبٌّ، وَعِنْدَ نَزُولِ الْمَصِيبَةِ وَرَجَاءِ الْإِعَانَةِ؛ فَقِي ذَلِكَ إِظْهَارُ ضَعْفٍ وَافْتِقَارٍ وَالتَّجَاوُ.

وَرَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ هُوَ سَجُودُ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ مَدَّ الْبَصَرِ بِصُورَةِ التَّعْظِيمِ لِمَا دُونَ اللَّهِ يُؤَدِّي حَقْبَةً فِي الْقَلْبِ لِلْمَخْلُوقِ وَتَعْظِيمًا لَهُ وَرَجَاءً

(١) أخرجه البخاري (٤٤٣٧) (٦٠/٦)، ومسلم (٢١٤٤) (١/١٨٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٠٢) (٩/١٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٤٩١٩) (٦/١٧١)، ومسلم (٣٦٤٧) (٤/٢٠٤٠)، والتِّرْمِذِيُّ

(٦١٣٦) (٤/٤٤٥).

لما عبده؛ وهذا قيس من العبودية لا يكاد ينلّم من أحد؛ ولما خُفّت الله فيه؛ لمشفق الاحتراز منه، وأمر بالاحتراز منه الكلّ من الجنّ كالأنبياء؛ ولما قال الله لنبيو: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَكُمْ سُبْحَانَكَ وَالْقُرْآنَ السَّيِّمَ ۖ لَا تَسْأَلُهُ عَيْبُكَ إِنَّ مَا مَنَّكَ بِهِ أَكْرَمًا يَنْهَضُ﴾ (الحجر: ٨٧ - ٨٨)، فأمره بإطلاق الفخر والعين في القرآن؛ لأنّ مدّ البصر يؤرث تعظيماً للمنظور، حتى يصل بالإنسان إلى الافتتان به والعبودية له: ﴿لَا تَسْأَلُهُ عَيْبُكَ إِنَّ مَا مَنَّكَ بِهِ أَكْرَمًا يَنْهَضُ نَفَرًا كَلْبًا لَدُنَّ يُفْتَنُّمُ بِهِ ذَلَّلَ رُكَّ حُرٌّ قَلْبًا﴾ (ط: ١٣١).

ولذا يُسمّى اللاهي بالدينار والدرهم عن حدود الله: عبداً له، وفي الحديث: «تَمَسَّ حَيْدُ الدِّينَارِ وَالْدِّرْهَمِ»^(١).

وروى ابن أبي شيبة، وأبو نعيم، عن هشام بن عروة؛ قال: كان أبي إذا رأى شيئاً من أمر الدنيا يُعجبُهُ، قال: ﴿لَا تَسْأَلُهُ عَيْبُكَ إِنَّ مَا مَنَّكَ بِهِ أَكْرَمًا يَنْهَضُ﴾^(٢).

وإدانة النظر إلى الشيء فتنبج حيوطاً تفقد القلب وتلقفه به، حتى يكفل القلب ويصبح أسيراً لما يرى، ويظنّ أنّه حُرٌّ طليقاً؛ وإنّما نهى الله نبيه عن «مدّ العين»، ولم ينع عن النظر؛ لأنّ المدّ هو إطالة التأمل، والنهي عن أصل النظر يُنافي الحكمة من خلقي العين والإبصار؛ فالأرض مليئة بالتعم والأراني الممنوحة للخلقي، فمنع النظر لها ابتداء لا يُنافي حكمة خلقي البصر.

وروي عن إبراهيم الخليل رُفِعَ بصره إلى السماء عند ضرب أصنام قومو؛ روى ابن أبي حاتم، عن الحسن؛ قال: خرج قوم إبراهيم عليه السلام إلى عبيد لهم، وأرادوا إبراهيم عليه السلام على الخروج، فاضطجع على ظهره،

(١) أخرجه البخاري (٢٨٧٧) (٣٤/٤) من حديث أبي هريرة عليه السلام.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠١١٦) (٣٧/٦).

فقال: إني مقبمٌ لا أستطيع الخروج، وجعلَ ينظرُ إلى السماء، فلما خرجوا، أَقْبَلَ على آلهتهم فكَسَرُهَا^(١).

ونظرةً إلى السماء توكلٌ وانقارٌ، وطلبُ إعانَةٍ وكفايةٍ.

وقد ذكرَ الله في هذه الآية: أَنَّ سَبَبَ تَغْيِيرِ الْقِبْلَةِ لِنَبِيِّ تَقَلُّبُ وَجْهِهِ فِي السَّمَاءِ، وَخَصَّ اللهُ نَبِيَّهٖ بِأَمْرِ الْاِسْتِجَابَةِ بِهَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَوْلُ وَجْهَكَ كُنْزُ التَّسْبِيحِ الْمَرْكُزِ﴾، إِكْرَامًا لَهُ، ثُمَّ عَسَمَ الْخَطَابَ لِلآيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي أَمْرِ تَعَالَى: ﴿وَتَبَيَّنَ مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ وَتَوَقُّعَكُمْ تَكْرُرًا.

ولم تتحوَّلِ الْقِبْلَةُ إِلَّا مَعَ طَوِيلِ سَوَالٍ وَتَضَرُّعٍ وَطَوِيلِ نَظَرٍ فِي السَّمَاءِ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَقَلُّبُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ يَعْنِي: رَلْعُهُ وَإِدَارَتُهُ مَرَاتٍ وَمَرَاتٍ.

تكرار الدعاء والإلحاح به:

وفي هذا: مَشْرُوعِيَّةُ تَكَرُّارِ السَّوَالِ وَالْإِلْحَاحِ بِالدَّعَاءِ وَعَدَمُ الْبَاسِ مِنَ الْإِجَابَةِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا لِنَبِيِّ، فَكَيْفَ لِغَيْرِهِ؟ فَلَمَّا جِئَكُمْ وَغَايَاتُ مَحْمُودَةٍ بِتَأْجِيلٍ إِبْرَاقٍ دَعْوَةٍ حَبِيَّةٍ، مِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْأَمْرِ الَّذِي دَعَا بِتَحْقِيقِهِ، فَالَّذِي يَخْتَارُ لِعَبِيدِهِ عِنْدَ الْإِجَابَةِ أَصْلَحَ الزَّمَنِ لَا أَسْرَعُهُ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَبِيدِ نَفْسِيَّةً، فَالدَّعَاءُ عَظِيمٌ وَعِبَادَةٌ جَلِيلَةٌ، وَرَبُّمَا احْتِيَاجٌ إِلَى التَضَرُّعِ؛ لِيُعْظَمَ أَجْرُهُ، وَيَزُولَ كِبَرُهُ، وَتُتَّقَى نَفْسُهُ، وَتَهْدَبَ سَرِيرَتُهُ بِطَوِيلِ الْاِنْكِسَارِ؛ فَيَتَحَقَّقُ لَهُ بِذَلِكَ أَمُورٌ عَظِيمَةٌ وَهُوَ يُرِيدُ أَمْرًا وَاحِدًا، وَرَبُّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِمُعْجَلِي غَيْرِ آخَرَ يَذْهَبُ بِهِ بِنَفْسٍ مُطْلِقَةٍ هَلْبَتُهَا دَعَاؤُهَا السَّابِقُ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُشْتَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ؛ فِي هَوْلِهِ: ﴿وَقَدْ رَكَنَ تَقَلُّبُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾؛ قَالَ: كَانَ ﴿تَقَلُّبُ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ﴾ يُجِبُّ أَنْ

(١) التفسير الميسر ج ١٠ / ٣٢٢٠.

بَصْرَةَ اللَّهِ ﷻ إِلَى الْكَفَّةِ، حَتَّى صَرَفَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا^(١).

وَقَالَ هُوَ: ﴿فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَحْمَةٌ﴾: إشارَةً إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ امْتَثَلَ أَمْرَ اللَّهِ، مَعَ أَنَّ نَفْسَ النَّبِيِّ تُجِبُّ التَّوَجُّعَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَكْثَرَ، وَأَنَّ رَغْبَةَ النَّفْسِ وَإِنَّ كَانَتْ مِنْ نَبِيٍّ يَنْبَغِي الْأَنْصِبُ إِلَى خِلَافِ مَا يَرِيدُهُ اللَّهُ، وَأَنَّ التَّفَاضُلَ بَيْنَ الْأَعْمَالِ يَحْكُمُهُ اللَّهُ وَلَيْسَ النَّفْسُ، وَكَثِيرًا مَا نَعْمِلُ النَّفْسُ إِلَى قَوْلِي فَتَلْتَفِتُ لَهُ مُؤَيَّدَاتٍ مِنَ الدَّلَائِلِ وَالْفَرَائِي حَتَّى تَنْقَلِبَ كَفَّتَهُ، وَلَوْ مَالَتْ إِلَى غَيْرِهِ، لَقَعَلْتُ وَثْلَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا يَلِدُورُ الَّذِينَ وَالرَّأْيَ فِي قَلْبِكَ الْهَوَى وَلَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ.

وَهَوْلُهُ تَحَالٍ: ﴿وَتَبَيَّنَ مَا كُنْتُمْ قَوْلًا وَيُخَوِّفُكُمْ قَوْلُهُ﴾: إشارَةً إِلَى وَجوبِ اسْتِقْبَالِ الْجَمِيعِ لِلْقِبْلَةِ؛ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمَنْفَرِدُ، قَائِمًا وَقَاعِدًا وَعَلَى جَنْبٍ، حَسَبِ الْإِسْطَاعَةِ وَالطَّاقَةِ، وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ النَّافِلَةُ فِي السَّفَرِ؛ لِقَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَيُجِبُّ عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ غَيْرَ الْقِبْلَةِ مَعَ الْإِمَامِ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا، وَجِبُّ عَلَى الْجَمِيعِ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ عِنْدَ الْبُحْدِ عَنْهَا.

وَهَوْلُهُ: ﴿شَكْرُهُ﴾: يَعْنِي: تَحْوَةً وَجَهَنَةً؛ ثَبَّتَ هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، وَابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ، عَنْ مِجَاهِدٍ^(٣)؛ رَوَاهُ أَبُو جَرِيرٍ عَنْهُمْ، وَهَذَا أَتَمُّ^(٤).

وَأَمَّا كَانَ النَّبِيُّ يُجِبُّ اسْتِقْبَالَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ الْبَهْرَةَ قَرِّحُوا بِاسْتِقْبَالِ النَّبِيِّ لِقَوْلِهِمْ وَتَحْتَبُونَ مِنْ اسْتِقْبَالِهَا، مَعَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُمْ؛ رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)، وَمِجَاهِدٍ^(٦)، وَغَيْرِهِمَا؛ وَلِذَا

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٦٦١).

(٣) تفسير الطبري (٢/ ٦٦٠ - ٦٦١).

(٤) تفسير الطبري (٢/ ٦٥٧).

(١) تفسير الطبري (٢/ ٦٥٦).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٦٦٠).

(٣) تفسير الطبري (٢/ ٦٥٠).

قال سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ أُولَٰئِكَ الْكَافِرُ الْيَكْفُرُوا أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا﴾.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْثَرَكُمْ ظَالِمُونَ﴾ من شعائر الله خمس حج البيت أو اقتصر فلا جناح عليه أن يتوكل بهما ومن طلق حوا فلا لله شكر كثير [البقرة: ١٧٨].

الشعائر والمشروعات جبلان متقابلان شرقي الكعبة، وعلى طرفي الباب.

والصفا: جمع «صفاء»، وهي: الصخرة المسماة^(١).

والمروة: الحصة الصغيرة^(٢).

والشعائر: المعالم الظاهرة البارزة؛ ولما يسمى الشعائر فيغاروا لكونه علامة ورواية لما يراود إظهاره.

وقيل: إن العراف بالشعائر: الأخبار؛ ومن «أشعر فلان» بكذا: إذا أخبر به؛ يعني: من أخبار الله التي بينتها وقصتها لكم؛ ثبت هذا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ قال: من الخبر الذي أخبركم عنه؛ رواه ابن جرير، وسنده صحيح^(٣).

وقوله: ﴿لَنْ يَحْمِلَ أَحَدٌ عِمَالَةً مِّنْ أَحَدٍ وَلَا يَتَخَذَ عَلَيْهِ مَتَدًا﴾.

الحج: القصص، وكل قاصد للبيت حاج، وغلب هذا الاصطلاح على قاصد المسجد الحرام، وغلب أيضا على نُسك الحج، لا العمرة، وربما أطلقه بعض السلف على العمرة؛ كما جاء عن ابن عمر أنه ذكر

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/١٧٥)، ولسان العرب (١٤/١٦٤).

(٢) تفسير الطبري (٢/٧٠٩)، (٣) تفسير الطبري (٢/٧١٠).

عمرة الحُدُوثِيَّة، وقال: «حَجُّ النَّبِيِّ الْبَيْتِ»^(١)، يعني: فَيَضَعُهُ مُتَعَبِّدًا بِعَمْرٍ،
وَبِالْإِجْمَاعِ: أَنَّ النَّبِيَّ أَرَادَ الْعَمْرَةَ، وَلَمْ يَكُنِ الْحَجُّ لِرِضَى ذَلِكَ الْعَامِ.
وَأَمَّا سُمِّيَ الذَّهَابُ إِلَى الْبَيْتِ حَجًّا؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ كُلَّ عَامٍ لِلْحَجِّ،
وَدَوَّمَ فِي الْعَمْرَةِ لَمَّا أَرَادَ، وَالْحَاجُّ: هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ الذَّهَابُ وَالْمَجِيءُ
إِلَى شَيْءٍ يَرِيدُهُ.

قَالَ الْمُحْكِلُ السَّخَوِيُّ:

وَأَشْهَدُ بِنِ عَوِيٍّ خُلُوعًا كَثِيرَةً يَحْجُونَ بَيْتَ الرَّبِّ قَانَ الْمُزَفَّرَا^(٢)
أَيُّ: يَقْصِدُونَهُ دَوْمًا لِسَادَتِهِ وَرِيَاسِهِ.
وَالْعُمْرَةُ: الزِّيَارَةُ.

السَّمِي بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ:

وَأَمَّا هَـذَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا حُكْمَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ بِهِنَّ﴾؛ لِأَنَّ النَّاسَ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ نَصَبُوا صَنْتَيْنِ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْ دَخَلَ
الْإِسْلَامَ، وَكَانَ يَطُوفُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ مُشْرِكًا مِنْ قَبْلُ، فَوَجَدُوا حَرَجًا
مِنْ ذَلِكَ، لَمَّا قَدَّمَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ،
نَفْيًا لِلْحَرَجِ، وَالتَّرْخِصَ بَعْدَ الْحَظَرِ: لِرَفْعِ الْحَظَرِ وَإِطْلَاقِهِ، لَا لِلتَّشْرِيعِ،
فَمَحَلُّهُ دَفْعُ الْحَرَجِ وَالْإِثْمِ لَا غَيْرُ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الثَّعْلَبِيِّ: أَنَّ وَثْقَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
عَلَى الصُّفَا يُسَمَّى «إِسَاقًا»، وَوَثْقَا عَلَى الْمَرْوَةِ يُسَمَّى «نَابِلَةً»، فَكَانَ أَهْلُ
الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ، تَسَحَّرُوا الْوَتْنَيْنِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ، وَكُفِّرَتِ
الْأَوْثَانُ، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ إِنَّمَا كَانَ يُطَافُ بِهِمَا مِنْ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥٣٣٢) (٦٥/٢).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٢٥٠/٣)، ولسان العرب (١٠٧/٦)، وفتاح العروس (٣/٣٦).

أجل الوثنيين، وليس الطوائف بهما من الشعائر: قال: **هَازِلَ اللَّهُ، إِنِّهَما مِنِ الشَّعَائِرِ: ﴿كَمْ سَجَّ إِلَيْكَ أَوْ ائْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ أَنْ يَطْلُوكَ بِهِمَا﴾^(١)**.

الأمر بعد الحظر:

والإلغاء بعد الحظر أو الاستثناء من المنع تأتي بصيغة الترخيص والإذن، ويؤخذ الحكم على الحال بعد رفع الحظر من دليل آخر كما لو قلت لمن خشى الموت جوعاً: **«لَا بَأْسَ عَلَيْكَ أَنْ تَأْكُلَ الْمَيْتَةَ»**، وأنت تريد رفع الحظر، وإلا فالأكل منها لإبقاء الحياة واجب، ولذا قال تعالى: **﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا عَافٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾** [البقرة: ١٧٣]، وقال: **﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي عَيْتِهِ غَيْرَ مَكْنُوفٍ لِّقَوْلِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾** [المائدة: ١٣].

والمعنى من الآية أن الحرج الذي في نفوسكم يجب أن يرفع، والائتمار يجب أن يزول بزوال سببه، وأن الله جعل حُكْمًا جديدًا لهذه الشعيرة، أخيراً ما يُلْغِي الجاهليين من وضع الأوثان عليهما، وأعاد الشعيرة، كما كانت زمن إبراهيم الخليل ومن بعده من الأنبياء.

روى البخاري ومسلم: من حديث عاصم الأحول: قال: قلت لأنس بن مالك **﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾**: **«كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ؟»** قال: نعم؛ لأنها كانت من شعائر الجاهلية، حتى أنزل الله: **﴿إِنَّ أَشْيَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ سَجَّ إِلَيْكَ أَوْ ائْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ أَنْ يَطْلُوكَ بِهِمَا﴾**^(٢).

وروى ابن جرير، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: **«قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ أَشْيَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾: ذَلِكَ أَنَّ نَاسًا كَانُوا يَسْتَحْرِجُونَ أَنْ**

(١) التفسير الطبري (٧١٤/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٤٨) (١٠٩/٣)، ومسلم (١٣٧٨) (٩٣٠/٣).

يَطُوفُوا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُمَا مِنْ شَعَائِرِهِ، وَالطَّوَافُ بَيْنَهُمَا أَحَبُّ إِلَيْهِ، فَمَضَى السُّنَّةَ بِالطَّوَافِ بَيْنَهُمَا^(١).

وفي صحيح البخاري ومسلم، وغيرهما، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ هَؤُلَاءِ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِهِ لَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ لَفَحَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ إِلَّا يَطُوفُ بِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَتْ: بَشَى مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَّيْتُهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفُ بِهِمَا، وَلَكِنَّمَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَافَةِ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّي، فَكَانَ مَنْ أَقْبَلَ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا اسْتَلَمُوا، سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَهَنَزَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِهِ لَمَنْ﴾ الْآيَةُ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا^(٢).

وهو في الآية: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ فَسَرَّةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ بَدَلًا لِشَمٍّ قَالَهُ السُّنْدِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣).

والمعنى الظاهرُ لِلآيَةِ لَمَنْ لَا يَعْلَمُ الْحَالَ قَبْلَ التَّشْرِيعِ؛ يَعْنِي: لَا حَرَجَ وَلَا إِمْتِ لَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَغَايَةُ ذَلِكَ: الْإِبَاحَةُ أَوْ الِاسْتِحَابُّ، وَهَذَا غَيْرُ مَرَادٍ لِمَا تَقَدَّمَ.

حُكْمُ السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ:

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، وَهِيَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ:

(١) تفسير الطبري (٧١٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٤٣) (١١٤٧/٢)، ومسلم (١٢٧٧) (٩٢٩/٢).

(٣) تفسير الطبري (٧١٤/٢).

القول الأول: قالوا: إنه رُفِئ، وعدم صحة الحج والعمرة إلا بالسمي، وهو ظاهر قول عائشة، وقول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول الشافعي وابن جرير^(١).

واحتجوا بالأية، وأن كَوْنَهَا من شعائر الله علامة على رُفْيَها. والتحقق: أن كَوْنَ الشيء شعيرة لا يلزم منه كَوْنُهُ رُفْيًا، فائدة سُمي البُذْن من الشعائر، ولا يقول أحد من السلف برُفْيَها: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَا لَكَ مِنْ شَعَائِرِهِمْ أَقْوَامًا﴾ [الص: ٢٦]، ولم يكن السلف يجعلون كل شعيرة من شعائر الله رُفْيًا، بل ذلك ركن لا يصح العمل إلا بها.

وروى ابن أبي شيبة، عن داود بن أبي هند، عن محمد بن أبي موسى، قال في قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الص: ٢٢]، قال: «الوقوف بعرفة من شعائر الله، وجَمْع من شعائر الله، والبُذْن من شعائر الله، والحلق من شعائر الله، والرمي من شعائر الله، فمن يُعَظِّمُها، فإنها من تَقْوَى الْقُلُوبِ»^(٢).

وهذه سَمَوُها كلها من شعائر الله، وتختلف حكمًا بين رُفْيٍ وواجب.

وروى مسلم في صحيحه، عن عروة، عن عائشة، قال: قلت لها: إني لأعزُّ رجلاً لو لم يَظَلَّ بين الضفا والمروة ما ضره، قالت: لِمَ؟ قلت: لأن هاتين تعال بهن، ﴿إِنَّ الشَّكَا وَالْمَرْوَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ...﴾، فقالت: «ما أنتم إلا حجاج امرئ ولا عُمُرَتُهُ لم يَظَلَّ بين الضفا والمروة، ولو كان كما تقول، لكان: فلا جُنَاحَ عليه ألا يَظُولَ بهما»^(٣).

(١) ينظر: «المبدية» (١/٤٢٧)، و«الاستبصار» (١/٢٢٠)، و«المجموع» (٨/٧٧)، و«الفتاوى» (٣/٢٥١)، و«تفسير الطبري» (٢/٢١١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤١٥٢) (٣/٢٧٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٧٧) (٢/٩٢٨).

وفي «صحيح مسلم»: قال رسول الله ﷺ لعائشة: (يُخْرِئُ عَنْكَ طَوَافُكَ بِالضُّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرِكَ)^(١).

وفي «الصحيحين»: من حديث أبي موسى: قال: قُيِّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو بِالْبَيْطِ، فَقَالَ: (أَحْبَبْتُ؟) قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (بِمَا أَفْلَلْتُ؟) قُلْتُ: لَيْتَكَ بِإِعْلَالِي كإِعْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (أَحْسَنْتَ، أَطْلُقُ، فَطُفْ بِالنِّتِ، وَبِالضُّفَا وَالْمَرْوَةِ)^(٢).

وروى الترمذي، عن نافع، عن ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أَلْحَزَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، أَتَزَكَّ طَوَافً وَاحِدَةً وَسَعْيً وَاحِدًا)^(٣).

وروى ابن جرير، عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي: قال: «عَلَى مَنْ تَزَكَّى السَّعْيَ بَيْنَ الضُّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ، الْعُمَةُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَهُمَا؛ لَا يُتَزَكَّى غَيْرَ ذَلِكَ»^(٤).

وزعم ابن العربي الإجماع على زَكَاةٍ فِي الْعُمْرَةِ فَحَسْبُ، وَأَنَّ الْحَجَّ فِيهِ غُلَافٌ.

وفي حكاية الإجماع في العمرة نظر^(٥).

القول الثاني: قالوا: إِنَّهُ وَاجِبٌ يُجْبَرُ بِهِ؛ وَهُوَ قَوْلُ سُليَانَ التَّوْرِيِّ وَابْنِ حَنِيْفَةَ وَصَاحِبِيهِ^(٦).

وترجم البخاري في «صحيحه»: «بَابُ وَجوبِ الضُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجَوْلِ بْنِ شَعْبَانَ»^(٧).

(١) أخرجه مسلم (١٧١١) (٢/ ٨٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٢٤) (٢/ ١٧٣)، ومسلم (١٧٢١) (٢/ ٨٩٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٩٤٨) (٣/ ٢٧٤)، (١) «تفسير الطبري» (٢/ ٧٢٢).

(٤) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ٤٩٩).

(٥) ينظر: «المبسوط» للسرعي (١/ ٥٠)، و«مفتاح الصالح» (٢/ ١٧٣)، والمجموع (٨/ ٧٧).

(٦) «صحيح البخاري» (٢/ ١٥٧).

وقال بالوجوب ابنُ المنذر^(١).

وقد روى أحمد^(٢) من حديث عبد الله بن المؤملي، عن حمزة بن عبد الرحمن، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي ثجرأة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «اسْمَعُوا لِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ الشَّقِي»^(٣)، وعبد الله بن المؤملي لا يُحْتَجُّ به^(٤).

والحديث وجوه أخرى لا تَخْلُو من مقال.

وجزء إسناده غير واحد؛ كالشافعي وأبي نُعيم، كما نقله ابن عبد البر في الاستذكار^(٥).

واستدلَّهم بقوله ﷺ: «فَاعْلَمُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» فيه نظراً؛ وذلك أن المراد بالأخذ في الحديث هو الاقتصار بأخذ التشريع عنه لا عن غيره؛ لأن بقاء أفعال الجاهلية في المناسك كانت ما زالت حاضرة في أذهان المسلمين، ومن ذلك حُرْجُهُمْ مِنَ الطَّافَا وَالْمَرَوَةِ، وَخَشْيَةُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَنْ يَحْمِلُ بِحُشْنٍ قَصْدٍ بِمَا بَقِيَ لَنَبِيِّهِ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي التَّسْكِ، فَالْعَرَبُ بَدَّلُوا أَعْمَالَهُ الْحَيَّ.

ويؤيد هذا المعنى أنَّا لو حَقَّقْنَا قَوْلَهُ: «فَاعْلَمُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» على الوجوب، لَلَرَّيْمُ أَنْ نَقُولَ بِوَجوبِ أَعْمَالِ وَأَقْوَالِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ كَتَقْبِيلِ الْحَجَرِ، وَالرَّمْلِ، وَالْإِصْطِبَاعِ، وَالذُّكْرِ بَيْنَ الْيَمَانِيِّينَ، وَاسْتِلَامِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، وَالشَّرَبِ مِنْ زَمْرَمَ، وَالدَّعَاءِ عَلَى الصُّفَا، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِيهِ، وَالشَّدَّ بَيْنَ الْعَلَمَيْنِ، وَالتَّكْبِيرِ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ، وَالتَّطْيِيبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ،

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤/٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٣٧٧) (١٢١/٥).

(٣) ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» فرواية عبد الله (١/٥٦٧)، و«تاريخ ابن معين» شعوري (١/١١١)، و«تكملة» لابن حدي (٥/٢٢١).

(٤) «الاستذكار» لابن عبد البر (١٢/٢٠٣).

والدعاء في عَزَّة، والجمع فيها تقديمًا، وفي مزدلفة تأخيرًا، وغير ذلك، وأكثر أعمال الحج وأقواله سُنَنٌ، والأمر إذا جاء عامًا ينبغي أن يكون غالبًا ليحقق عموم معناه.

ثم إن الأخذ في الوحي يُراد به أخذ الشريعة كما في «الصحیح» في حدِّ الرئي، من حديث عبادة بن الصامت: قال: قال رسول الله ﷺ: (خَلُّوا عَنِّي، خَلُّوا عَنِّي، فَدَجَمَلُ اللَّهِ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْخُرُ بِالْخِ جَلْدٌ وَثَقٌ وَتَفْسٌ سَنَةٌ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدٌ وَثَقٌ وَالرُّجْمُ^(١))، وهذا الحديث رفع لحكم الآية ببيان إبدال تشريع بشريع جديد في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٥).

ومن ذلك: ما جاء في «الصحیحين»، عن عبد الله بن عمرو: قال: قال رسول الله ﷺ: (خَلُّوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - بُدَأَ بِهِ - وَمَسْلَمٍ مَوْلَى أَبِي حَلَيْفَةَ، وَثَعْلَبِ بْنِ جَبَلٍ، وَأُمِّ بِنْتِ كَعْبٍ^(٢)).
يعني: يُقدِّمون على غيرهم بالأخذ، لا أن كلَّ الأخذ عنهم واجب في ذاته.

وبعض الفقهاء الذين يقولون بوجوب السعي يفتكرون بالذاكر، وعلى المتعمد للترك دم، وأما الناسي والجاهل، فلا شيء عليهما، وهذا قول الثوري، وقول لمطاع^(٣).

والحنفية يُوجبون أكثر السعي، وهو أربعة، ويُعبدون التارك لباقي^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٠) (١٣١٦/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٠٨) (٢٦/٥)، ومسلم (١٩١٣/٤) (٢٤٦٤).

(٣) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤٩٩/٣).

(٤) «المبسوط» للشيخاني (٤٠٧/٢).

القول الثالث: أن السمي شئاً صح هنا عن ابن عباس، وأنس، وابن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد^(١).

وجاء في مصحف ابن مسعود: «أَلَا يَطْلُوتُ بِهِمَا»، ولابن مسعود قراءات في التفسير هي من لفه ورأيه، ولو كانت القراءة في مصطلح الأئمة قراءة شاذة، يعني: أنها لا تثبت مشاورة عن غيره، فهذا لا يُخرجها عن كونها بطلها له.

وغني عائدة للفظ ما ورد في قراءة ابن مسعود هو نفي أن يكون من المصحف قرأنا بطل.

روى ابن جرير، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: ﴿وَإِنْ أَنتُمَا وَالْتَمَزْتُمَا مِنْ شَعِيرِ آتُونِ﴾ الآية: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَلَا يَطْلُوتُ بِهِمَا»^(٢).

ورواه ابن جرير وغيره، عن طريف، عن عاصم الأحول، عن أنس؛ قال: «هما طلوع»^(٣).

وروى ابن جرير، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَإِنْ أَنتُمَا وَالْتَمَزْتُمَا مِنْ شَعِيرِ آتُونِ حَتَّى الْبَيْتِ أَوْ ائْتَمَرْتُمَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَطْلُوتَ بِهِمَا»؛ قال: «فلم يخرج من لم يطلت بهما»^(٤).

روى ابن جرير، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: لو أن حاجبا أفاض بعدما رمى جمره القليلة، فطاف بالبيت، ولم يمش، فأصابها - يعني: امرأة - لم يكن عليه شيء، لا حج ولا عُمْرة؛ من أجل قول الله في مصحف ابن مسعود: «فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ ائْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَلَا

(١) تفسير الطبري (٧٧٢/٢).

(١) ينظر: «المجموع» (٧٧٢/٨).

(٢) تفسير الطبري (٧٧٢/٢).

(٣) تفسير الطبري (٧٧٢/٢).

(٤) تفسير الطبري (٧٧٢/٢).

يَكُونُ بِهِمَا، فَمُؤَدَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ قَدْ بَرَّكَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ،
قَالَ: أَلَا تَسْمَعُهُ يَقُولُ: ﴿وَمَنْ تَكَلَّمَ خَيْرًا﴾ (البقرة: ١٨٤)؟ فَأَبَى أَنْ يَجْمَعَ
عَلَيْهِ شَيْئًا^(١).

وقراءه: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ أَلَّا يَكُونُ بِهِمَا»، حَتَّى بَعَثَ الْأَنْبِيَاءُ
عَلَى أَنَّ «أَلَا» الَّتِي بَعْدَ «أَنَّ» صِلَةٌ فِي الْكَلَامِ، حَيْثُ سَبَقَهَا جَحْدٌ فِي
الْكَلَامِ، وَهُوَ هُوْلُهُ، «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ»؛ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «قَالَ مَا تَشْكُ
أَلَّا تَسْجُدَ لِأَنْتَ لِقَاءِ رَبِّكَ» (الأعراف: ١٢)، وَالْمُرَادُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ.
قَالَ جَرِيرٌ:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ وَفَعَلَهُمَا وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
قَالَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الْقُتَيْبِيُّ^(٢).

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ تَكَلَّمَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ خَيْرًا﴾؛ الْمُرَادُ:
التَّلَوُّنُ بِهِمَا فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ السَّمْعُ تَطَوُّعًا، كَمَا يَتَطَوَّعُ
الطَّائِفُ بِلا تُشْكُ، فَإِنَّ التَّلَوُّنَ بَدْعٌ فِي قَوْلِ الْجَمَاهِيرِ.
قِرَاءَةُ الْآيَةِ عِنْدَ بَدْوِ السَّمْعِ:

وَالنَّبِيُّ ﷺ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ الْفِتْنَةَ وَالسَّرَّوَةَ بَيْنَ شَعْبَرِ لَقْوٍ﴾، عِنْدَ
صُعُوبِهِ عَلَى الضُّفَاءِ، وَتَلَاوُثِهَا لَيْسَتْ بَيْنَ الشُّكْلِ؛ وَإِنَّمَا لِلْإِسْتِدْلَالِ بِهَا
عَلَى الْبِدَاعَةِ بِالضُّفَاءِ، وَلَوْ تَلَاهَا الْإِنْسَانُ كَمَلِكٍ، فَلَا بَأْسَ؛ عَلَى هَذَا
الْمَعْنَى؛ وَهِيَ كَقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْجُنْدُ مِنْ تَمْلَاقِ وَبِضْرٍ تَمَلَّقَ»
(البقرة: ١٢٥) عِنْدَ التَّمْلَاقِ^(٣)؛ فَبِهَذَا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ وَادِّاءٌ مُسَلَّمٌ وَغَيْرُهُ.

الْبَدْعُ بِالضُّفَاءِ عِنْدَ السَّمْعِ:

وَإِنَّمَا بَدَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالضُّفَاءِ لِبِدَاعَةِ الْقُرْآنِ بِهَا؛ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٧٧٧/٢).

(١) «تفسير الطبري» (٧٧٧/٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨) (٧٧٧/٢).

في «الصحيح»^(١).

وهذا يدل على أن تقديم القرآن وتأخيرها له مقاصد، وحكى بعض العلماء: أن حروف العطف تُوجب الترتيب إلا الواو؛ فقد وقع فيها الخلاف، وألحقها غير واحد بأخواتها، ولكن قد يُشكّل على هذا بعض مواضع العطف بالواو في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصُّ أَهْلُ بَيْتِكَ فَأَتُجْزَى فَآتُكِي مَعَ أَهْلِكَ﴾ (آل عمران: ٤٣)، إلا إن قيل: إن الركوع في شريعتهم يكون بعد السجود.

والأظهر: أن العطف في القرآن له مقصد الترتيب، ولكن يُختلف في الترتيب بحسب موضوعه وبحسب دلالة النصوص الأخرى من الكتاب والسنة على الوجوب أو الاستحباب وإلا فأصله معتبر على الترتيب؛ كما في قوله: ﴿رَتَّبْنَا وَاللَّيْلُ وَالنَّجْمُ﴾ (الصبح: ١٧٧) فقد أجمعوا على أن السجود بعد الركوع، وكما في عطف أعضاء الوضوء في آية الوضوء.

وقد بدأ النبي ﷺ بالصفا أيضاً؛ لكونها عن يمينه، ولأنها أقرب من المزوة، والبداءة منها واجبة عند جمهور الفقهاء؛ مالم يرد الشافعي وأحمد، وجزم به الثوري في «سنينه»، وهو إجماع عمل الصحابة والتابعين؛ قال الشافعي في «الأم»: «ولم أعلم خلافاً أنه لو بدأ بالمزوة، لغير طوافاً حتى يكون بدؤه بالصفا»^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي عن رجل بدأ بالمزوة قبل الصفا حتى حتم الطواف؟ قال: يتوب؛ إذا رجع إلى الصفا، يلغي ذلك الشوط ويستأنف بسبع تأم من الصفا»^(٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) الأم (٤٥/١) ونظر: «المقدمة» (٤٢٧/١)، و«المهمل» (٧٩/٢)، و«المجروح» (٨).

(٧٨)، و«المنهاج» (٣٥١/٢)، و«من الرمي» (٨٩٢) (٢٠٧/٣).

(٣) نظر: مسائل أحمد بن حنبل رواية عبد الله (٢١٧/١).

وذلك لفعل النبي ﷺ وعدم مخالفته له في عمره وحجته، وإن بدأ
 من المروة، لم يفتأ بالشوط الأول، ويحسب من أول وقوفه على الصفا.
 وقال ابن المنذر: «أجمع كل من نحفظ عليه من أهل العلم: أن
 من فرغ من طوافه وبين صلاتيه، بدأ عند عروجه من المسجد بالصفا،
 وأنه ختم بالمروة، وأن من فعل ذلك، فهو مصيب للشئ، واختلفوا فيما
 بدأ بالمروة قبل الصفا»^(١).

وروى الطحاوي، عن عطاء بن أبي رباح، قال: «من بدأ بالمروة
 قبل الصفا، لم يضره ذلك»^(٢).

وقال به بعض الفقهاء من الحنفية، وهو رواية عن أبي حنيفة،
 والحنفية يستأخرون في الترتيب في العبادات؛ كالطواف والسعي
 والجمار^(٣).

وروي عن عطاء خلافة؛ رواه ابن عبد البر في «المهذب»، وابن
 المنذر، ولعل ترخيصة إنما هو للجاهل والناسي، وقد روي عنه: أنه
 قيده بذلك؛ روى الوجهين عنه ابن عبد البر^(٤).

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَقُوا يَوْمَ الْآخِرَةِ كُلَّ مَا تَعْبَدُونَ﴾﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَقُوا يَوْمَ الْآخِرَةِ كُلَّ مَا تَعْبَدُونَ﴾﴾ (البقرة: ١٧٨).

الأصل في الأشياء والجل:

هذا خطاب من الله للناس كافة؛ لبيان أن الأصل فيما أوجده الله

(١) «الإشراف» لابن المنذر (٣/ ٢٩٢ - ٢٩٤).

(٢) «مختصر اختلاف العلماء للطحاوي» (٢/ ١٨٢).

(٣) «مختصر» (٢/ ١٣٤).

(٤) «مختصر» (٢/ ٨٨).

في الأرض من مأكولات: الجبل، ويظهر العموم في قوله: ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ بلا تخصيص أو تقييد، ومن في الآية: لتبعض المأكول المقدور على أكله، لا لتبعض الأكل المباح كله؛ فالإنسان لا يستطيع أكل كل ما في الأرض.

والإباحة أعني من قوله: ﴿كُلُوا﴾؛ لأن الأمر لا يكون إلا على شيء مباح ومشروع، ولا يأمر الشارع بشيء يخرج عن هذا، ولكنه أخذ الإباحة بمؤقتات؛ منها قوله: ﴿كُلُوا﴾، وهو إفصاح لسبب الأمر بالأكل؛ أي: لكونه حلالاً.

وزاد في بيان الجبل بوصفه بالطيب، والطيب ما تستطيبه النفوس المستقيمة المعتدلة، وليس الشاذة، وبعض النفوس قد يطرأ عليها تبدل للفطرة، وهذه غير معتبرة.

ووصف الطيب للمأكول المباح علم يعرف به، ويكتفى به عند إرادة بيانه؛ قال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَّا يُلَاقِيَ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّهِ أَفَكُنَّ﴾ (المائدة: ١)، وقال: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الْكَيْبُ﴾ (المائدة: ١٥).

والنفوس بجميع يلها مؤمنة وكافرة، مفطورة على استجابة الطيب واستحياء الخيب؛ ولهذا جاء الخطاب لبني آدم كاملاً: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْوَعْدِ وَنَخْلَعُهُمْ رَبَّنَا الْكَيْبُ﴾ (الإسراء: ٧٠)، وكل أمية يخاطبها الله بالأكل يكتفي بوصفه بالطيب؛ قال تعالى عن بني إسرائيل: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (البقرة: ١٧).

إلا أنه يطرأ على بعض نفوس بني آدم تبدل؛ كما يطرأ عليها تبدل في معبودها؛ كما في الحديث في «الصحيحين»؛ من حديث أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ؛ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجِ الْبَيْهَةُ بَيْهَةً جُمُعَةً، هَلْ

تُجَسَّدُونَ فِيهَا مِنْ جَدِّهٖ (١٢)، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿وَقَدَّرْتَ لِقَوْمٍ أَتَى فِكْرَ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِمْ﴾ [الروم: ٢٠] الآية^(١).

وقد وَجَّهَ اللهُ عَطَابَةَ النَّاسِ كَافَّةً بِإِبَاحِهِ كُلِّ مَا فِي الْأَرْضِ وَاصْفَاءَ
إِنْيَاءِ بِالطَّيِّبِ + إِدْرَاجِهِمْ جَمِيعًا لِمَعْنَاهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهَا إِذَا كَانَ
حَالُكُمْ خَيْرًا﴾، وَالنَّفُوسُ هِيَ الَّتِي يَفْعُ مِنْهَا التَّيْدِيلُ + لِهَوَى أَوْ مَسْخٍ؛ قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَنَآثِرَاتُ الْبَلَدِ أَفْرَاقُهُمْ وَلَا تَنَبَّأُوا لِلْكُفَّاتِ بِالِغَيْبِ﴾ [النساء: ٤٢].

وَالِاسْتَوَاءُ النَّفُوسِ فِي إِدْرَاجِ الطَّيِّبِ مِنَ الْمَأْكُلِ؛ وَجَّهَ سِيحَانَهُ
الْمُخْطَاطُ بِالصَّغِيرَةِ نَفْسِهَا حَتَّى لِلْمُرْسَلِ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾
[المؤمنون: ٤١].

وَالْوَصْفُ بِالطَّيِّبِ ذَلِيلُ اسْتِنَادٍ، وَالِاسْتِنَادُ مِنْ قَرَائِنِ الْإِبَاحَةِ،
وَالْفَرِيقَةُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ قَوْلِ النَّصِّ الصَّرِيحِ، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهَا هُنَا +
إِشْعَارًا بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ هُنَا لَيْسَتْ لِمَبَاحٍ تَسْتَوِي جِهَاتُهُ فَنُوسَطُ بَيْنِ التَّحْرِيمِ
وَالْوَجُوبِ، وَلَكِنَّهُ لِمَبَاحٍ فَوْقَ ذَلِكَ يَسْتَوْجِبُ شُكْرًا لهُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ آيَةُ: أَنَّ مِنْ هَلَامَاتٍ مَا لَمْ يُسْتَشَنَّ مِنْ أَصْلِ
الْجَلِّ: مَا عَرَفْتُهُ النَّفْسُ بِالطَّيِّبِ، وَلَمْ يُسْتَحَبَّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَيُحِبُّ لَهُمُ الْغُيُوبَاتِ وَيُخَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْغُيُوبَاتِ﴾ [الأنعام: ١١٧].

وَإِذَا اخْتَلَفَ عَلَى النَّفْسِ مَعْرِفَةُ الطَّيِّبِ مِنَ الْخَبِيثِ لَانْتِكَاسَةِ الْوُفْقِ،
فَيَرْجِعُ إِلَى عَمُومِ النَّصِّ؛ لِأَنَّ الْعَمُومَ هُنَا أَقْوَى؛ فَمُضْمَنُونَ الْعَمُومِ
الْإِبَاحَةُ، وَأَمَّا الْأَسْتِخْبَاطُ، فَمُخْصَصٌ لِلْعَمُومِ، وَإِذَا ضَلَّتْ إِعْمَالُ
الْمُخْصَصِ، بَقِيَ اللَّفْظُ عَلَى عَمُومِهِ.

فَالْإِبَاحَةُ ذُلُّ عَلَيْهَا بِالنَّوَاءِ لِعَمُومِ النَّاسِ، وَيَقُولُهُ: ﴿كُلُوا﴾، وَيَقُولُهُ:
﴿عَلَّكُمُ خَيْرًا﴾، وَبِالِاسْتِنَادِ مِنَ الْعَامِّ: ﴿وَلَا تَنَبَّأُوا بِالْغُيُوبِ الْغُيُوبَاتِ﴾ +

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٩) (٩٥/٢)، ومسلم (٢٦٥٨) (٢٠٤٧/٤).

وذلك أَنَّ الاستثناء يُفيدُ العمومَ للمستثنى منه؛ لأنَّ المستثنى عادةً يكونُ أَكْثَرَ مِنَ المستثنى منه.

فصلُ نعمةِ الأكلِ على غيرها من النعم:

وفي الآية: إشارةٌ إلى أَنَّ الأصلَ في كُلِّ مسكونٍ ومطعمٍ وملبسٍ: الجِلُّ، وإِنَّمَا غُضِّ الأكلُ بالذكرَ؛ لأنَّه أظهرُ النعمِ وأوَّلُ أسبابِ البقاءِ في الأرضِ، وكُلُّ نعمةٍ تأتي بعده، وهو أوَّلُ الوَسْئِ التي يَبْتَئِها اللهُ لأدمَ، فقال: ﴿إِنَّ لَكَ الْآخِرَ فِيهَا وَلَا تَزْكُ﴾ (طه: ٤١٨)، وأوَّلُ واجباتٍ على السلطانِ لرعيِّه: كفايتُهم الطعامَ، وكفايتُهم اللباسَ.

والإنسانُ لا يستطيعُ العيشَ أَيَّامًا متتابعةً بلا أكلٍ، بينما يعيشُ مريضٌ بلا مَلْبَسٍ ولا مَسْكَنٍ ولا مَتَكِّحٍ؛ ولذا يَرْقُدُ الإنسانُ بمسكنِهِ وملبِسِهِ ليأْكُلَ، فَمَا لَزَوَالِهِ، فَإِذَا غَطَّتِ الأرضُ وَأَجْدَبَتْ، وَحَسَّ الْفَقْرُ، ارْتَحَلَ وَتَرَكَ دَارَهُ وَمَسْكَنَهُ لِيَسْكُنَ فِي بَلَدٍ يَأْكُلُ فِيهَا وَيَسْرُبُ؛ ولذا فَالِقَ وَضَعَتِ الأكلَ بالطَّيِّبِ في القرآنِ أَكْثَرَ مِنَ اللَّبَاسِ وَالْمَسْكَنِ وَالْمَتَكِّحِ.

وَبَيَّنَ اللهُ أَنَّ الأصلَ في المأكولِ الجِلُّ؛ حتى لا تُهَيِّقَ نَفْسُهُ بِالْمَحْرَمِ المَعْدُودِ؛ فَإِنَّ حَدَّ المَحْرَمَاتِ مِنْ غيرِ بيانِ الأصلِ يُدْجِلُ في النفسِ التَشَوُّقَ إِلَيْهَا وَالتَفَكُّرَ فِيهَا؛ حتى يَنْشَوِلَ الإنسانُ بِهَا فَيَطْلَعُ فِي أَكْلِهَا؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَجَلْتُ لَهُ الْجَنَّةَ كُلَّهَا شَجَرًا وَنَهْرًا وَلَحْمًا إِلَّا شَجَرَةً وَاحِدَةً، فَأَتَفَّرَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ التَّفَكُّرَ فِيهَا؛ حتى تَشَوَّقَتْ النَفْسُ فَأَكَلَ، فَضَاعَتْ عَلَى أَدَمَ الْجَنَّةَ مَعَ سَعَتِهَا، وَأُتْسَعَتْ الشَّجَرَةُ مَعَ ضَيْقِهَا؛ فَكَيْفَ بِالْإِنْسَانِ فِي دُنْيَا ضَيْقٍ، وَمَحْرَمَاتٍ جَنَّةٍ؟

وَإِذَا كَانَتْ نِعْمَةُ الأكلِ هِيَ أعظمُ نِعَمِ البقاءِ للإنسانِ، والأصلُ فِيهَا الجِلُّ، فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى مَا كَانَ قَوْلُهَا مِنْ مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ، إِلَّا مَا خَصَّه الدَّلِيلُ بِتَحْرِيمٍ؛ لِعَظَمِ الوقوعِ فِيهِ بِلَا اسْتِباحَةٍ؛ كَالْمَتَكِّحِ.

الأصل في النكاح الجِلُّ:

وقد يقال: إِنَّ الأصلَ في النكاح: الجِلُّ عند توافُر شروطه وانتفاء موانعه، فالمحرّمات على التأييد على الإنسان قليلة، والمباحات له على الدوام أكثر، ولكنّ الشريعة صَبَطَت الإباحة وفَيَّدَتْها؛ ولذا قال الله تعالى: ﴿فَالْكَيْحُلُ مَا كَذَبَ لَكُمْ بَيْنَ الْأَيْمَنِ وَالْغَيْظِ﴾ (النساء: ٥٣)، فأُطْلِقَ الجِلُّ ووضَعَه بالطَّيِّب، ثُمَّ بَيَّنَّ قِيوده.

وكما أَنَّ الله أَباحَ للإنسانَ لحمَ الحيوان، وفَيَّدَ إباحته بأنَّ يكونَ ذُبْحٌ هو لا لغيره، كذلك النكاحُ الأصلُ فيه الجِلُّ، ويُشترَطُ أَنْ يكونَ على حُكْمِ الله وشروطِهِ التي وضَعَ، وكذلك فيجوزُ له وَطءُ الإماءِ بلا عِدِّ وحَصْرِ.

هذا وجهٌ لمن قال: إِنَّ الأصلَ في القُرُوجِ الإباحةُ.

والأشهرُ القولُ بالتحريم؛ لأنَّ ما غَصَصَه الشارعُ له أَقْلٌ مِمَّا مَنَعَهُ منه، ففَيَّدَ له الجَمْعَ بأربعةِ شروطٍ، ومنَعَهُ من الزيادةِ.

وذكرَ جماعةٌ من الفقهاءِ من المالكيَّةِ والشافعيَّةِ وغيرهم: أَنَّ الأصلَ في الحيوانِ التحريمُ؛ قالوا: لأنَّه لا يَجِلُّ إِلَّا بالدُّكَاوِ والصَّيدِ، ويُضَيِّطُونَ القاعدةَ بقولهم: «الأصلُ في الذبائحِ والصَّيدِ: التحريمُ» وهذا صحيحٌ، ولكنَّ ذُبْحَهُ وصَيْدَهُ لا يُخْرِجُهُ عن أصلِ إباحته.

والأصلُ المقرَّرُ عند الشافعيِّ: جِلُّ الأشياءِ، إِلَّا ما نُضَلَّ تحريمُهُ بتأليهِ.

وإنَّما ذَكَرَ الله الأرضَ؛ للدُّخُولِ بجميعِ أجزائها فيها؛ كالبحرِ والنهرِ والبرِّ، سهلاً وجبلاً؛ فالأرضُ اسمٌ لعمومِ ما كان تحتَ قدمِ الإنسانِ.

سَعَةُ الْحَلَالِ، وَضِيقُ الْحَرَامِ:

وَنَهْيُهُ سَبْحَانَهُ عَنْ اتِّبَاعِ غَطَاوَاتِ الشَّيْطَانِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾: إشارَةً إِلَى أَنَّ هُنَاكَ مَحْرُمَاتٍ مُسْتَنَاءٌ مِنَ الْأَصْلِ الْمُبَاحِ، وَلَكِنَّهَا بِسَبَبِهَا، فَوَضَّعَهَا بِالْغَطَاوَاتِ مِنْ سَعَةِ الْأَرْضِ؛ قَالَهُ سَبْحَانَهُ أَبَاحَ الْأَرْضَ بِأَمْثَالِهَا سَهُولًا وَجِبَالًا، وَحَارًا وَأَنْهَارًا، وَحَرَّمَ غَطَاوَاتِ بِسَبَبِهَا لِلشَّيْطَانِ، وَإِنَّا انْتَقَلْنَا مِنْ عَقْلِ الْإِنْسَانِ بِغَطَاوَاتِ الشَّيْطَانِ، أَحَبَّهَا وَرَأَى أَنَّهَا تَعَاوَلُ سَعَةَ الْأَرْضِ، وَأَنَّ حَرَّتَهُ ضَلِيلَتْ.

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَشَغِلِينَ بِمَبَادِيِ الْحَرَامَاتِ فِي عَصْرِنَا يُدِيرُ النَّظَرَ فِي الْمَمْنُوعِ الضَّيِّقِ، وَيَعْطَلُ نَظَرَهُ عَنِ الْمُبَاحِ الْوَاسِعِ؛ فَيَرَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ أَعْظَمَ وَأَوْسَعُ، فَيَرَى أَنَّهُ سَلَبَ حُرِّيَّةَ الْإِخْتِيَارِ، وَاللَّهُ أَخْلَى الْأَرْضَ كُلَّهَا، وَحَرَّمَ غَطَاوَاتِ بِسَبَبِهَا، وَالْحُرِّيَّةُ أَنْ تَعِيشَ فِي سَعَةِ الْأَرْضِ، لَا فِي ضَيْقِ الْغَطَاوَاتِ، وَمَنْ عَاشَ فِي ضَيْقِ غَطَاوَاتِ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُ لَا يُبْصِرُ أَنَّ الشَّيْطَانَ سَلَبَ حَرَّتَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْوَاسِعَةِ؛ لِيَقْبِذَ حَقَّتَهُ فِي غَطَاوَاتِهَا.

وَاللَّهُ تَعَالَى وَصَفَ الشَّيْطَانَ بِالْعَدَاوَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَالْعَدَاوَةُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى مَرَاتِبٍ؛ أَعْلَاهَا وَأَبْنَاهَا وَضَوْحًا: الْعَدَاوَةُ الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ مِنْهَا الْمَعْتَدِي، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهَا كَيْدًا وَمَكْرًا بِالْعَدُوِّ، وَهَذِهِ عَدَاوَةُ إِبْلِيسَ، فَلَيْسَ لَهُ انْتِفَاعٌ مِنَ عَدَاوَةِ الْإِنْسَانِ؛ وَلِذَا وَصَفَ اللَّهُ عَدَاوَتَهُ بِالشُّبُهَةِ: ﴿إِنَّهُ لَكُمُّ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.

وَعَدَاوَةُ إِبْلِيسَ وَاضِحَةٌ؛ فَلَيْسَتْ انْتِفَاعًا نَشَبَتْ بِطَلَبِ حَقٍّ، أَوْ انْتِفَاعًا مِنْ تَقْلِيدَةٍ، وَهَذِهِ الْعَدَاوَةُ الشُّبُهَةُ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى إِضَاحٍ وَتَحْلِيلٍ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَمَعَ ذَلِكَ: حَقَّرَ اللَّهُ عِبَادَتَهُ مِنَ عَدَاوَةِ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَأْتِي لِلْإِنْسَانِ بِصِفَتِهِ الشَّيْطَانِيَّةِ الْإِبِلِسِيَّةِ، وَلَكِنْ يَأْتِيهِ مَسْئُولًا لَهُ أَنَّ هَذَا فِي صَالِحِهِ وَمُضَعِفِهِ؛ وَلِذَا التَّبَسَّطَ عَدَاوَتَهُ؛ قَالَهُ بَيِّنٌ

جَبَلَةٌ وَمَكَايِدَةٌ وَتَلْبِيسَةٌ أَكْثَرُ مِنْ بَيَانِ حَالِهِ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى.
وَإِنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ اتِّبَاعِ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ؛ تَنْبِيْهًا إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ
يُوقِعُوه فِي الْمَحْرُومِ بِتَّبَعِ طَرِيقِ الشَّيْطَانِ وَفِعْلُهُ؛ فَالتَّبَتُّعُ هُوَ تَقْضِي الْأَثَرِ
لَطَرِيقِ سُبُلِكَ مِنْ قَبْلُ.

وَيُظْهِرُ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّهُ مَا مِنْ مَحْرُومٍ عَلَى الْإِنْسَانِ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ
يَفْعَلُهُ؛ إِذَا كَانَ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَى فَعْلِهِ لَطَبِيعَتِهِ الْخَلْقِيَّةُ، وَيُظْهِرُ هَذَا: أَنَّ
الْشَّارِعَ كَثِيرًا مَا يَنْهَى عَنِ أَشْيَاءَ، وَيَعْلَلُ النَّهْيَ عَنْ فِعْلِهَا بِكَوْنِ الشَّيْطَانِ
يَفْعَلُهَا؛ كَالْأَكْلِ بِالشَّمَالِ، وَالْمَشْيِ بِتَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَفِي الْآيَةِ: قَرِينَةٌ لِمَنْ مَالَ إِلَى تَحْرِيمِ الْأَفْعَالِ الَّتِي دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى
أَنَّ الشَّيْطَانُ يَفْعَلُهَا، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنْهَا عَلَى التَّحْرِيمِ لَا عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ فَالَّذِي
جَعَلَ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ بِمَقَامِ أَعْمَالِهِ، فَخَطَوَاتُهُ: أَعْمَالُهُ؛ هَكَذَا فَسَّرَهُ
السَّلَفُ؛ فَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ: مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ
أَبِي قَلْحَةَ، عَنْ أَبِي عِبَاسٍ؛ **هُوَ**، **«خَطَايَا الشَّيْطَانِ»**؛ يَقُولُ: **«عَمَلُهُ»**،
وَصَحَّ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَتَفَادَى: أَنَّهَا عَطَايَاهُ^(١).

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَهَا مَوَاضِعٌ لِبَسْطِهَا.

وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ السَّلَفِ: أَنَّ مَا يَحْرُمُهُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ مِمَّا
يُخَالِفُ أَصْلَ الْجَعْلِ مِمَّا لَا نَهْيَ فِيهِ: مِنْ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ؛ فَسَّرَهُ بِذَلِكَ
أَبْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ؛ فَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الطُّسَيْمِ،
عَنْ مَسْرُوقٍ؛ قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِضَرْعٍ، فَأَخَذَ بِأَكْلِهِ مِنْهُ، فَقَالَ لِلْقَوْمِ:
اأْكُلُوا، فَلَمَّا الْقَوْمُ، وَتَخَسَّى رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ:
إِنِّي خَرَّمْتُ الضَّرْعَ، قَالَ: هَذَا مِنْ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ، اأْكُلْ، وَكُلُّ، وَكُفِّرْ

(١) تفسير الطبري (٣/٣٨٨).

(٢) تفسير الطبري (٣/٣٨٨).

يَسْمِعُكَ، ثُمَّ تَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْوا عَلَيْهِمْ وَلَا بَلَوا أَنْ يَكُونَ مِمَّا قُلْتُمْ﴾ (المائدة: ٥١).^(١)

وقد روى سعيد بن منصور وابن جرير، عن سليمان، عن أبي بشار، في قوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا عُتُوبَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: «هي الذود في المعاصي»^(٢).

ويظهر هذا التأويل في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَمْثَلِ حَمُولَةً وَرِدْكَ صَكْرًا﴾ و﴿وَلَكُمْ اللَّهُ وَلَا تَلْمِزُوا عُتُوبَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَمَلُهُمْ خَيْرٌ﴾ (٥١) فَتَكِيدَ الْوَدَّ مِمَّنْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ آمَنُوا وَلَكِنْ لَمْ يَكُونُوا حَرَمَ آيَةِ الْكُفَّةِ﴾ (الآيات ١٤٢- ١٤٣) فذكر الأصل، وهو الجمل، ثم حذر من عتوبات الشيطان، وفصل بين الجمل وتحريم الشيطان.

والله تعالى وجه الخطاب للعموم الناس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وتوجيه الخطاب للعموم، دليل أن مضمون الخطاب عام؛ إما في التحليل أو التحريم، وكلما اتسعت دائرة المخاطبين، اتسع مضمون خطابهم.

ويدخل في عموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ عموم البشر المسلم والكافر، والخطاب إذا توجه إلى أهل بلدين أو على عمومهم، ولا يدخله التقييد إلا في النادر.

وقد اختلف العلماء في دخول الكفار في خطاب العموم في هذه الآية، وهل يحاسبون في الآخرة على الأكل من الأرض مما يباح للمؤمنين؟ وهذا يأتي تفصيلاً إن شاء الله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَتُوا﴾ (المائدة: ٩٣)، وقولوا:

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٩٠٨) (١٨١/٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٥١/٧).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (٢٤٢) (٦٤٣/٢)، وابن جرير في «تفسيره» (٣٩/٣).

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ مِنْ فَلَانٍ كَانُوا فِي الْحَرَمِ النَّبِيُّ خَالِصًا يَوْمَ الْبَيْتَةِ﴾ (٧٠: مريم: ٣٢).

ونصوص القرآن الأصل فيها أنها غائبة؛ أي: يُراد بإطلاقها أقصى ما يدخل فيها في اللُّغَةِ والعَرَفِ، ولا يخرج من ذلك إلا ما دلّ الدليل عليه؛ ولذا يُفاد: «إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَأْكُولَاتِ الْحِلُّ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ» وذلك أَنَّ اللَّهَ تعالى يقول: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (٧٠: مريم: ١١٩)، وما لم يدخل تحت التفصيل والبيان، فهو يرجع إلى الأصل.

وقد دلت الأدلة - منطوقاً ومفهوماً - في مواضع متعددة: على أَنَّ الأصل في الأشياءِ الحِلُّ، وأنَّ عدم تفصيل الشيء بالتحريم أو الكراهة دليل على إباحته.

وقد روى الحاكم، عن أبي الدرداء: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: (مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ حَالِلٌ) ^(١).

هل لاستصحاب النَّفْسِ الزَّيِّ في التحريم؟

وإذا عاقبت النَّفْسُ شيئاً، ليس لها أَنْ تُطْلَقَ عليه تحريماً؛ لأنَّ التحريم لا يكون مرتباً برغبة النفس، وقد عاقب النبي ﷺ الضَّبَّ ولم يحرمه؛ واستدل بهذا عمرُ رضي الله عنه؛ فقد ذهب إلى جواز أكل الضَّبِّ، لأنَّ النبي ﷺ لم يحرمه؛ كما أخرجه مسلم عنه في «صحيحه» ^(٢).

وإذا كان هذا في نفس النبي ﷺ، فغيرها من النفوس من باب أولى ألا تحرم ما تُعاقب.

صَوَّرَ بَيَانَ الْحَلَالِ:

وفي الشريعة يأتي بيانُ حِلِّ الشيء في صَوَرِ شَيْءٍ منها: النصُّ

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٤١٩) (٤٠٦/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٠) (١٥٤٥/٢).

على الجمل والقطيب؛ كما في الآية هنا: ﴿كَفَلًا بَيْنَهُمَا﴾، والنخيل بين الأكل وتريه، والأمر بعد الحظر، ونفي الجحاح والخرج والإثم والانتكار على من حرّم الشيء، والإخبار أنه من نعم الله على الأمم السابقة، وإظهار الامتنان بخلقهم وجعلهم للناس، وبأنه كذلك بالإقرار على فعله في زمن النبي ﷺ: ﴿كَأَكْلِ الْغُبِّ﴾.

وتنهم عموم التحريم بعكس ذلك، إلا ما استثناء الله بقلبه، وهذا يكون مثلاً لعل الله تحريمه.

حكم المسكوت عنه في الشريعة:

وظاهر نصوص الشريعة: أن ما سكّت عنه فهو حلال؛ لأنه عفو، ولو لم يرد دليل بإطلاق جملته، وقبّ أبو حنيفة: إلى أن الأصل فيما سكّت عنه: التحريم؛ حتى يأتي دليل على العموم أو على الخصوص^(١).

وهذا بين الخلاف الذي ثمرته قليلة؛ وذلك لأنه ما بين شيء من الأصول إلا جاء فيه نص خاص بجمله أو حرّمه، أو نص عام يبيّن جملته، أو يبيّن تحريمه؛ وإنما الخلاف يقع في دخول الشيء في أي العمومين؛ كبيع صيد الحيوان للمحرم، وكذا الميتة: هل تبيح البحر جلاً، أو البر حرمة؟

ونص أحمد: على أن الأصل فيما سكّت عنه في الشريعة: الجمل.

والقولان وجهان في مذهب الشافعي، والأصح عنه الجمل.

والجمل: أن ما سكّت عنه في الشريعة، فإنه حلال؛ لعموم قوله

تعالى: ﴿مَنْ أَلْزَمَ خَلْقَ كَلِمَةٍ تَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ولما روى الثوري وابن ماجه: من حديث سلمان: قال: سئل

رسول الله ﷺ عن الثمن والجني والفيراء؟ فقال: (الخلل ما أحل الله في

يُكَابِدُ، وَالْحَزَامُ مَا حَزَمَ اللَّهُ فِي يَكَابِدٍ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ لَهْوٌ وَمَا عَقَا عَنْهُ^(١).
وقد وثق الله وشرع من يجعل الأصل التحريم^١ بقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ﴾
رَبَّنَا أَلَمْ نَكُنْ لَكَ قَبْلَ هَٰذَا عَٰقِلِينَ وَالْكَلْبَتِ وَيَنْزِلُ^(٢) (الأعراف: ١٧٣).
وفي «الصحيحين»^٣ من حديث سمعوا قال ﷺ: (إِنْ أَنْظَمَ
السُّلَيْمِيُّ جُزْأً، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، لَمْ يُحَرِّمْ مِنْ أَجْلِ
سَأَلِهِ)^(٤).

• • •

ﷻ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَآلَهَا وَنَحْوَهَا وَفِيهَا ذَرْبًا مَعْدِيًّا﴾ (البقرة: ١٧٣).
أَيْلَ بِهِ يَغْتَرِ أَوْ قَدْ أَهْطَرَ غَيْرَ مَكْلَ وَلَا عَارَ وَلَا إِيْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ
عَلِيمٌ ذَكِيٌّ^(٥) (البقرة: ١٧٣).

«إِنَّمَا»: أداة حصر عند أكثر العلماء، وهو قصر الحكم على
الشيء، أو قصر الشيء على الحكم، والمعنى: أَنَّ اللَّهَ قَصَرَ المحرمات
على المؤمنين في هذه المذكورات عند نزول النص، ثم بين غيرها في
مواضع أخرى، أو لأن المذكورة قريبة التناول منهم، فأضمرت نفوسهم
الحاجة إلى بيان ما يثبتون منهم، فجاء النص ببيانها، فما كان مستقراً في
الذهن لديهم تحريمه مما كان خارجاً عن هذه الأربعة، لم يذكره.
و«إِنَّمَا»: أداة تنفي وثبت، فهي تنفي أن يكون هناك في ذلك
الوقت محرّم غيرها، وثبت هذه المحرمات.

وهذه الآية جاءت بعد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْإِثْمِ﴾
(البقرة: ١٧٨) أو ما بعدها، ثم قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْإِثْمِ﴾

(١) أخرجه الترمذي (١٧٣٠/١) (٢٢٠/١)، وابن ماجه (٣٣١٧/٢) (١١١٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٨٩/٢) (٩٥/٩)، ومسلم (٢٣٥٨/١) (١٨٣١/١).

وَنَحْنُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَائِدُونَ ﴿١٧٢﴾ وَالْخَطَابُ كَانَ عَامًّا لِلنَّاسِ كَافَّةً، ثُمَّ جَاءَ الْخَطَابُ لِلَّذِينَ آمَنُوا عَاشَةً، وَخَطَابُ اللَّهِ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿حَسْبُكُم مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ١٧٢)؛ فَجَعَلَ طَيْبَ الْمُؤْمِنِينَ رِزْقًا بِحَبِّ شُكْرِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافِرَ بِأَكْلِ الطَّعَامِ كَمَا تَأْكُلُ الْبَيْهِيَّةُ الطَّعَامَ؛ لِأَنَّ شُكْرَهُ لِمَخَالِقِهِ فَرَّغَ عَنْ إِقْرَارِهِ بِأَنَّ الرِّزْقَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْخَالِقَ مُسْتَجِبٌ لِلْعِبَادَةِ وَحَقُّهُ، وَهَذَا يَتَحَقَّقُ فِي الْمُؤْمِنِ لَا فِي الْكَافِرِ؛ وَهَذَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿إِنْ صُكِّرْتُمْ لَا يَهِنُ فَعَلُكُمْ﴾ (البقرة: ١٧٢).

بيان الشيء بضده

وحيثما ذَكَرَ اللَّهُ الطَّيِّبَاتِ عَمُومًا فِي الْآيَتَيْنِ، فَضَّلَ الطَّيِّبَاتِ بَيَانِ ضِدِّهَا، وَهِيَ الْمَحْرُمَاتُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّيِّبَاتِ لَا يَتَحَقَّقُ وَصْفُهَا فِي ذَاتِهَا؛ لَكَثَرَتِهَا، فَبَيَّنَ اللَّهُ الْمَحْرُمَاتِ، وَهَذَا مِنْ بَيَانِ الشَّيْءِ بَيَانِ ضِدِّهِ، وَلِأَنَّ الْمَحْرُمَاتِ قَلِيلَةٌ وَذَكَرَهَا أَضْيَقَ لِلْسَامِعِ، وَلِبَيَانِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَخْلَى كُلَّ شَيْءٍ، وَذَكَرَ الْحَلَالِ مُعْجِزٌ لِلْسَامِعِ اسْتِعْبَادَهُ وَحَصْرَهُ عَدًّا، وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ سِبْغَانَهُ.

وهذه الآية وما قبلها شبيهة بآتي النحل: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ لَا تَجْزِئُكُمْ فِيهَا شَيْءٌ مِّنَ عِشْوَانٍ لَا تَكُونُوا فِيهَا عِشْيَانِيَّةً فَتَتَحَكَّمُوا فِيهَا لَمَنِ غَفُوتَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنْهُ إِنَّهُ كَانَ كَافِرًا﴾ (النحل: ١١٤ - ١١٥).

حكم الميتة

وَالْمَيْتَةُ: مَا لَمْ يُنْذَرْ مِنَ الْحَيَوَانِ الْحَلَالِ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الذَّكَاةُ، وَيَخْرُجُ مِنْ هَذَا: مَيْتَةُ الْبَحْرِ، وَالْمَجْرَاةُ، وَالصَّيْدُ الَّذِي يَمُوتُ بَحَادًا وَلَمْ يُلْزَمْ حَيًّا.

وَالْمَيْتَةُ بِسُكُونِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِهَا: بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْمَيْتَةُ غُرِفَتْ بِلَامٍ

الجنسي، لبيان عموم تحريم أكلها؛ فإِنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿صَلُّوا مِنْ عَلَيْكُمْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (البقرة: ١٧٢)، ثُمَّ اسْتَشْنَى مِنَ الْمَأْكُولِ مَا فِي هَوَاهُ، ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، يعني: مِمَّا يُؤْكَلُ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْإِتْفَاعِ بِغَيْرِ الْأَكْلِ مِنَ الْمَيْتَةِ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ نَحْصِ الْآيَةِ وَصَرِيحِهَا.

وَيَبَيِّنُ اللَّهُ بَعْضَ أَحْوَالِ الْمَيْتَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّسْبُغَةُ وَالْمُتْرَبَةُ وَالْمُتَرَبُّصَةُ وَأَنْثَى النَّحْلِ وَمَا أَكَلَ الشَّجَرُ إِلَّا مَا دَلَّكُمْ﴾ (٥٣)، وَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَقَدْ أَجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ مِنْ لَحْمٍ وَشَحْمٍ وَغَضَبٍ؛ حِكَاةً ابْنَ الْمَنْفَرِ وَغَيْرَهُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ جُلْدِهَا^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا أُوجِلُ بِهِ لِتَقْرِ كَقَوْلِهِ﴾؛ يعني: مَا دُفِعَ لِغَيْرِ اللَّهِ مِنْ حَتَمٍ أَوْ وَثَنٍ، وَالْمُرَادُ بِالْإِهْلَالِ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْكَلَامِ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الذَّبْحِ بِاسْمِ الْمَلْبُوحِ لَهُ، وَغَلَبَ إِطْلَاقُ اسْمِ «الْمُهْل» عَلَى الذَّبْحِ فِي كُلِّ حَالٍ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَا أُوجِلُ بِهِ لِتَقْرِ كَقَوْلِهِ﴾؛ يعني: مَا أُوجِلُ لِلْمُكَاوِغَةِ كُلِّهَا^(٢)، وَبَنِيهِ قَالَ مُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ، وَتَادَةُ وَالضَّمَالُ^(٣).

الاضطرار وحكمته:

وَقَوْلُهُ: ﴿لَنْ أَشْكُرَ﴾: الْاضْطِرَارُّ؛ مَا لَا مِجَالَ لِلِاخْتِيَارِ فِيهِ، وَهُوَ خِلَافُ الْاِكْتِسَابِ الَّذِي يَكُونُ مَعَ الْاِخْتِيَارِ؛ وَلِذَا يُقَالُ لِلْعَارِفِ: بِاضْطِرَارٍّ عَرَفْتَ هَذَا أَمْ بِاِكْتِسَابٍ؟

(١) ينظر: «الإفحاح» لابن المنذر (١/٢١٧)، و«المصباح» (٩/٢٣٠).

(٢) تفسير الطبري (٣/٥٧).

(٣) تفسير الطبري (٣/٥٦).

والاضطرار: ما لا يتغير الإنسان على الامتناع منه بسبب موجب لذلك، وإن كان بحسب ذاته قادراً على الامتناع.

حكم أكل الميتة للمضطر:

وُسِّنَ مِن الْأَكْلِ الْمَحْرَمِ أَكْلُ مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ بِلا بَلْغٍ وَلَا عُدْوَانٍ، وَأَنْ تَكُونَ الْضُرُورَةُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً لَا تَوْفُّقًا، وَأَنْ يَكُونَ الْأَخْذُ مِنْهَا بِمَا يَكْسِرُ الْجُوعَ، وَمَرَدُّ ذَلِكَ وَضَبْطُهُ إِلَى تَقْدِيرِ الشَّخْصِ فِي حَالِهِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا، وَيُمَثِّلُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ فِي أَعْمَالٍ عَامَّةٍ، وَفِي مُوَافَقَاتٍ بِصُغْبٍ عَلَى أَيِّ أَحَدٍ تَمَيُّزُهَا إِلَّا صَاحِبُهَا، وَكُلُّ حَالٍ تَخْتَلِفُ عَنْ الْأُخْرَى، وَالضَّرُورَةُ إِذَا تَحَقَّقَتْ، وَلَمْ يَجِدِ الْإِنْسَانُ خِيَارًا مِائِةً، جَازَ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَالْدَمِ وَالْمَخْزِيِّ.

وإذا كان يتلذذ أنه إذا انتظر وقتاً وصل إليه طعام، وانظاره لا يُضِرُّ به، حُرِّمَ عَلَيْهِ الْأَكْلُ.

قال قتادة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ مَلَأَ وَلَا عَدْوَانٍ﴾؛ قال: «غَيْرَ» بِالْجَمْعِ فِي أَكْلِهِ، وَلَا عَدْوَانٍ: أَنْ يَتَعَدَّى حِلَالًا إِلَى حَرَامٍ، وَهُوَ يَجِدُ عَنْهُ مَتَدَوِّحَةً^(١)؛ وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ^(٢).

وَرُويَ ضَبْطُ جَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ؛ مِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ؛ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ تُصَيِّبُنَا بِهَا مَخْمَصَةٌ، فَمَا يَجِزُّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ؟ قَالَ: ﴿إِذَا لَمْ تَضْطَرُّوهُمْ، وَلَمْ تَحْتَاجُوا، وَلَمْ تَحْتَاجُوا بَقْلًا، لَفَنَّاكُمْ بِهَا﴾^(٣)؛ رُويَ مِنْ طَرَفٍ عَنِّي، وَفِي آسَانِيهِ ضَعْفٌ وَاضْطِرَابٌ.

(١) «تفسير الطبري» (٦١/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٨٥/٦).

(٢) «تفسير الطبري» (٦١/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٨٩٨) (٢١٨/٥)، والدارمي في سننه (٢٠٣٩).

وروى معناه أبو عبيدٍ والبيهقيُّ من حديث الحسن عن سَمُرَةَ^(١).
وَمَنْ وَجَدَ نَبَاتًا فِي الْأَرْضِ - وَلَوْ كَانَ مِمَّا لَا تَنْهِيهِ النَّفْسُ، وَلَا
يَضُرُّ أَكْلَهُ - فَإِنَّهُ يَأْكُلُهُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ الْمَيْتَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْ وَجَدَ
حَشْرَاتٍ فِي الْأَرْضِ الَّتِي لَا تُسْتَحَبُّ كَالْجَرَادِ وَشِبْهِهِ.
وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، سُلَّ: مَنْ تَجَلَّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟
فَقَالَ عَمْرُو: إِذَا وَجَدْتُمْ قِرْفَ الْأَرْضِ فَلَا تَقْرِئْهَا، قَالَ: فَإِنِّي أَجِدُ قِرْفَ
الْأَرْضِ وَأَجِدُ حَشْرَاتِهَا؟ قَالَ: كَفَّاكَ كَفَّاكَ^(٢).
وَقِرْفُ الْأَرْضِ: الْفِي: مَا يُقْتَلُ مِنَ الْبَقْلِ وَالْعُرُوقِ.
وَمِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ قَيَّدَ جَوَازَ الْاضْطِرَارِ بِأَنْ يَكُونَ سَبَبٌ حَصُولِهِ أَمْرًا
مُبَاحًا، وَأَلَّا يَكُونَ الْإِنْسَانُ اضْطُرَّ بِسَبَبٍ قَطَعَ السَّبِيلَ وَالْمَخْرُجَ عَلَى
سُلْطَانٍ عَادِلٍ.
رَوَى الطَّبْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ: «فَإِنِّي لَأُضْطَرُّ عِزَّ
كَأَجْ وَلَا عَادِيٍّ» يَقُولُ: «لَا قَاطِعًا لِلسَّبِيلِ، وَلَا مُفَارِقًا لِلْأَمْنَةِ، وَلَا خَارِجًا
فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ فَلَهُ الرِّخَصَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِأَهْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ،
فَلَا رِخَصَةَ لَهُ وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ»^(٣). وَرَوَى هَذَا عَنْ سَعِيدٍ^(٤).
وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمُشْرِمَ يَحُجُّ أَوْ
عَمَرَهُ إِذَا أَذْرَكَ الْجُرُوحَ فَاضْطُرَّ إِلَى الصَّيْدِ وَالْمَيْتَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَلَا
يَصِيدُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَحَلَّ الْمَيْتَةَ^(٥).
وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ لَا يَعْنِي تَحْرِيمَ الصَّيْدِ لِلْمُضْطَرِّ، وَإِنَّمَا هُوَ احْتِيَاظٌ،

(١) أخرجه البيهقي في «الطبري» (٢٥٦/٩). وينظر: «غريب الحديث» للفاطم بن سلام (٦١/١).

(٢) أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٦٨/٢).

(٣) «تفسير الطبري» (٥٩/٣).

(٤) «تفسير الطبري» (٥٩/٣).

(٥) مسائل ابن حاتم (١٢٤/٢)، وجمد الله (٢٣٤).

وذكر صيد المُنْهَرَمِ مع الضرورات لا يناسب السياق؛ لأنه يتعلق بحال مخصوصة وهي الإحرام. وقد اجتمع في الصيد للمحرم وأكل الميتة النهي، واختصت الميتة بالضرورة على الأكل في بدنه، وإنما رخص الشارع بها لدفع الموت.

حُكْمُ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ:

والآية دليلٌ على عَقْمِ النَّفْسِ ووجوبِ عَوْنِهَا، وَأَنْ أَكَلَ الْحَرَامَ دُونَ قَتْلِ النَّفْسِ تَحْرِيمًا.

وفي مثلِ حالِ الاضطرابِ والخوفِ على النفسِ هل يُقَالُ بوجوبِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، أم أَنَّ الْأَمْرَ على التَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ، وَمَنْ اخْتَارَ الْمَوْتَ فَلَهُ ذَلِكَ؟
أَمَّا التَّخْيِيرُ، فليس مقصودًا في الآية؛ وإنما السياقُ جاء لبيانِ الإباحَةِ بَعْدَ الْحَظَرِ، وإذا جاء السياقُ بالإباحَةِ بَعْدَ الْحَظَرِ، فإنه يكونُ للتَّخْيِصِ، وَتَرْجُحِ الْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَى الْحَالِ كَمَا لَمْ يَكُنْ حَظَرٌ أَصْلًا، وَهُوَ إِذَا خَافَ الْإِنْسَانُ الْهَلَكَ وَهَنَةً طَعَامَ مَبَاحٍ كَالشَّمْرِ، هل يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ؟ نَعَمْ، يَجِبُ بِلَا خِلَافٍ.

وَلَحْمُ الْمَيْتَةِ وَشَحْمُهَا وَعَظْمُهَا: نَجِسٌ، وَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِحَالٍ؛ لِنَجَاسِهِ، وَاسْتَشَى بَعْضُ السَّلَفِ الْإِنْتِفَاعَ الَّذِي لَا يَنْسُئُ الْإِنْسَانُ.

روى عبدُ الرزاقِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، قال: أَخْبَرَنِي عطاءٌ، قال: دَعَاؤُهُ أَنَّهُ يُسْتَنْقَبُ بِشَحْمِ الْمَيْتَةِ، وَيُدْفَنُ بِهَا الشُّقْنُ، وَلَا يُسَرُّ، قال: يُلَوِّحُ بِمَرُوءٍ، قلتُ: أَيْدْفَنُ بِهَا غَيْرَ الشُّقْنِ أَوْ شَيْءٍ يَسَرُّ؟ قال: لَمْ أَعْلَمْ، قلتُ: وَأَيْنَ يُدْفَنُ مِنَ الشُّقْنِ؟ قال: ظَهْرُهَا، وَلَا يُدْفَنُ بِطَوْنِهَا، قلتُ: وَلَا بَلَدٌ أَنْ يَسَرُّ وَدَفَنُهَا يَبْلُغُ فِي الْوَضَاحِ؟ قال: فَلْيَلْجُلْ بِدَفْنِهَا إِذَا مَسَّ^(١)؛ وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٨) (٧/١).

حكم الانتفاع بالمتيعة:

والآية دالة بنصها على تحريم أكل المتيعة؛ لقوله في الآية قبلها: ﴿حَتَّىٰ تَأْكُلُوا مِنَّا﴾، فاستثنى هنا المتيعة وغيرها من المأكولات؛ ولذا وقع خلافات عند العلماء في حكم الانتفاع بشيء مما في المتيعة لغير الأكل؛ كالجلود والأظفار والأغلاف والقرُون، واللفظ «المتيعة» ليس من صيغ العموم، وليس من الألفاظ الكلية.

والعلماء يتفقون على وجوب الأخذ بأوائل الأسماء، ويختلفون في الأخذ بأواخرها؛ كما في اسم «المتيعة» هنا؛ فالأول ما ينزل عليه الاسم شيء، ولا يخبر شيء يدخل في عموم الاسم؛ كشمع المتيعة وشموعها؛ هل يدخل في لفظ «المتيعة» في الآية أوائل ما يطلق عليه اسم المتيعة، أم يدخل فيه آخر شيء يدخل في معناه؟ وبعض العلماء يُعويل دليل الاحتياط هنا وبغلبة، والخلاف في ذلك على عدة أقوال:

القول الأول: بجواز الانتفاع بكل ما لا يتصل بلحمها مما كان يُتَزَع منها وهي خبث؛ كالصوف والشعر؛ وهذا قول مالك^(١).

ورخص في شعر المتيعة وشموعها وريشها: ابن سيرين، وعمر بن دينار، وخماد^(٢).

بل رأى عمرو: أنه لا فرق بين المتيعة والخبث في ذلك، وقد صح عنه ذلك؛ كما رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن عمرو بن دينار؛ قال: «ليس لصوف المتيعة ذكاة؛ اضيلة فانتفع به»، وقال الثوري: «ألم تر أننا نزعها وهي حية؟»^(٣).

(١) ينظر: «الموطأ» (١/ ١٤٣).

(٢) ينظر: «نصف عبد الرزاق» (٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦) (١/ ٢٦٦)، و«الأوسط لابن المنذر» (٢٧٢/ ٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٤) (١/ ١٦٦).

وعلى هذا القول؛ فلا يجوز الانتفاع بالقرن والثاب، والأطلاق
وربما الطيور؛ لأنه يتصل بها وله حياة؛ وذلك لأن ظاهر الآية خُيِّتَ
للحم وتحريمه، ويلحق به حكمًا ما اتصل به.

القول الثاني: بحرّم الانتفاع بكلّ أجزاء الميتة؛ وهذا قول
الشافعي، وشذّه أبو حنيفة، ومنع من الانتفاع بها من جميع الوجوه،
حتى بإطعامها الكلاب والطيور ونحوها^(١).

وروى عبد الرزاق، عن ابن جريج: سأل إنسان عطاء عن صوف
الميتة، فخرجه، وقال: «إني لم أسمع أنه يرخص إلا في إهابها إذا
ذُبِحَ»^(٢)، وهو صحيح.

والحجة في ذلك: عموم التحريم في الآية في قوله: ﴿حَرَّمَ﴾
عَلَيْكُمْ، وعموم التحريم في الآية منصرفت إلى محلّ التحريم؛ وهو
الأكل قليله وكثيره، وتظهر ذلك فيما قبلها في الآية، قال: ﴿كُلُوا مِنَّا فِي
الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١٦٨)، ثُمَّ يَنْبِئُ المحرّم ممّا يُؤْكَلُ، والآيات في سياق بيان
المطعومات، لا عموم المنافع، والمنائل لها يرى هنا ظاهراً في قوله:
﴿يَأْتِيهِمُ النَّاسُ كُلُّوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ كُلَّكَ حَيًّا﴾ (البقرة: ١٦٨)، ثُمَّ قال:
﴿يَأْتِيهِمُ الزُّبُرُ كَانُوا حَقْلًا أَوْ بَيْنَ يَدَيْكَ مَا رَزَقْنَاهُمْ﴾ (البقرة: ١٧٢)، ثُمَّ قال:
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾.

حكم جلد الميتة إذا ذُبِحَ وإذا لم يُذْبَح:

وأما جلد الميتة: فعائنه العلماء على عدم طهارته بلا دُبَاح، وما جاء
عن الزهري فيما رواه عبد الرزاق، عن ميمون: كان الزهري يُنْكِرُ الدُّبَاحَ،
ويقول: «يُسْتَمْتَعُ به على كلّ حال»^(٣)، فلمعه أراد دُبَاح جلود الحيّة لا الميتة.

(١) ينظر: «الفتاوى الهندية» (٣٤٤/٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٠٧) (٦٧/١).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥) (٦٧/١).

ولكن يُشكّل على هذا: أنَّ عبدَ الرزّاقٍ وضعَ قولَه هذا في بابِ
جلودِ المَيْتَةِ إذا فُيئتْ، وقد يؤيّدُ أنَّ مُرادَه جلودُ المَيْتَةِ لا الحيّة؛ ما
رواهُ ابنُ المنذرِ؛ من حديثِ الوليدِ بنِ الوليدِ التَّمَشَقِيّ، عن الأوزاعي،
عن الزُّهري؛ قال: «يَبَاغُهَا - يعني: الجلودُ - عُلُوقُهَا»^(١).

وأما إذا فُيغَ جِلْدُ المَيْتَةِ، فقد اختلفتِ العلماءُ في طهارته وجوازِ
استعماله على أقوالٍ:

الأولُ: لا يجوزُ؛ وهو قولُ أحمدَ.

وكبرهت عائشةُ جلودَ المَيْتَةِ ولو فُيغت؛ روى عبدُ الرزّاقِ، عن نافعٍ،
عن القاسمِ بنِ محمدٍ بنِ أبي بكرٍ؛ أنَّ محمدَ بنَ الأشعثِ كلّمَ عائشةَ في
أنَّ يُلْبَسَ لها لِخَالِكًا مِنَ الْوَرَاثَةِ، فقالت: إِنَّهُ مَيْتَةٌ، وَلَسْتُ بِلَايِسٍ شَيْئًا مِنْ
الْمَيْتَةِ، قال: فَحَرُّ نَصْنَعُ لَكَ لِخَالِكًا يُلْبَسُ، وكبرهت أنَّ تَلْبَسَ مِنَ المَيْتَةِ^(٢).

وروى ابنُ المنذرِ، عن الأشعثِ، عن محمدٍ؛ قال: «كَانَ مَنْ
يُكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الْجِلْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَكِيًّا: عَمْرُو، وَابْنُهُ، وَهَانِشَةُ،
وَعِمْرَانُ بْنُ حُضَيْنٍ، وَابْنُ جَابِرٍ»^(٣).

واختصرَ أحمدُ القولَ في المسألة، فلم يجعلْ للجِلْدِ حُكْمًا
مستقلًّا؛ فقال: «حُكْمُهُ حُكْمُ اللَّحْمِ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلَحْمُ المَيْتَةِ لَا يُبَاحُ أَكْلُهُ
وَإِنْ شَوَّيَ بِكُلِّ عِلَاجٍ وَطَبَّ، فَكَذَلِكَ جِلْدُ المَيْتَةِ لَا يُصَلِّحُهُ بَيَاطُهُ».

واحتجَّ أحمدُ على مَنْ قال بجوازِ جِلْدِ المَيْتَةِ؛ بأنَّ جِلْدَ بهيمَةِ
الأنعامِ رُبَّمَا أَكَلَهُ النَّاسُ، فَإِنَّا كَانُوا لَا يُجِيزُونَ أَكْلَ جِلْدِ المَيْتَةِ لِأَنَّهَا
مَيْتَةٌ، فَكَيْفَ يُجِيزُونَ الْإِنْتِزَاعَ بِهِ وَهُوَ أَخَذَ حُكْمَ اللَّحْمِ أَكْلًا؟ فَوَجِبَ أَنْ
يَأْخُذَ حُكْمَهُ انْتِزَاعًا^(٤).

(١) أخرجه ابنُ المنذر في الأوسط (٣٦٨/٢).

(٢) أخرجه عبدُ الرزّاق في مصنفه (١٩٩) (٦٥/١).

(٣) أخرجه ابنُ المنذر في الأوسط (٨٥٠) (٣٦٥/٢).

(٤) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله (١٧/١).

وقد جاء النهي عن الانتفاع بجميع المَيِّتِ، كما في «السُّنَنِ» من حديث ابن عُكَيْمٍ: «أَنَا كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ وَقَايِهِ بِشَهْرٍ: «أَنْ لَا تَتَّقَمُوا مِنَ الْمَيِّتِ بِإِقَابٍ وَلَا عَصَبَةٍ»^(١).

والحديث معلون، وفي إسناده ومنه اضطراب واختلاف.
وابن عُكَيْمٍ لم يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شيئاً، قال البخاري في «تاريخه الكبير»: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ أَدْرَكَ زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يُعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ صَحِيحٌ».

وقال بهذا أبو حاتم وأبو زُرْعَةَ وغيرهما^(٢).
ووصف الحازمي الحديث بالاضطراب في كتابه «الاعتبار»^(٣).
وعمل الناس به قليل، ولو كان النص ثابتاً في كتاب النبي ﷺ بهذا اللفظ والمعنى، الذي أخذ منه منع الانتفاع مطلقاً، لَعَمِلَ به الناس واستغاضوا.

قال الترمذي، في حديث ابن عُكَيْمٍ: «وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم»^(٤).

وكان أحمد بن حنبل يَحْتَجُّ بهذا الحديث ثم تركه، قال الترمذي: «وسمعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، لَمَّا ذُكِرَ فِيهِ: «قَبْلَ وَقَايِهِ بِشَهْرَيْنِ»، وَكَانَ يَقُولُ: كَانَ آخِرُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ، لَمَّا اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ، حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاحٍ

(١) أخرجه أبو داود (١١٢٧/١) (١٧/١)، والترمذي (٣٧٩٠) (١٧٢/١)، والنسائي (١٢١٩) (١٧٢/٧)، وغيرهم.

(٢) ينظر: «تاريخ الكبير» البخاري (٣٩/٥)، و«معلل ابن أبي حاتم» (٥٩٢/١).

(٣) ينظر: «الاعتبار» في النسخ والنسخ من الآثار (٥٩/١).

(٤) ينظر: «سنن الترمذي» (٢٢٢/٤).

لهم من جهنم^(١).

الثاني: بجور؛ وهو قول أبي عتيقة، والشافعي، والأوزاعي، والليث، والثوري، وابن المبارك، وإسحاق، وهو قول فقهاء السلف؛ كعطاء بن أبي رباح، والثوري، والحسن، وقناة، والزكري، والثوري؛ صح القول عنهم جميعاً.

وذلك لما روى أحمد والبخاري ومسلم، عن ميمونة: أنه نُصِفَ على مولاة يَمِينُونَ بشاة، فماتت، فمرَّ بها رسول الله ﷺ، فقال: (هَلَا أَخَذْتُمْ إِبْرَاقَهَا، فَلَتَبْتُمُوهُ، فَاسْتَفَعْتُمْ بِهِ)، فقالوا: إِنَّهَا تَيْبَةٌ! فقال: (إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا)^(٢)، واللفظ لمسلم.

وما في الموطأ، والمسندين، والسنن - إلا الترمذي - عن عائشة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ)^(٣).

وما في موطأ مالك، وصحيح مسلم، وغيرهما؛ من حديث ابن عباس: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِذَا دُبِغَ الْإِبْرَاقُ، فَكَذَّبَ طَهْرُ)^(٤).

وروى عبد الرزاق، عن ابن جريج: قَالَ: قَالَ عطاء: «مَا نَسْتَمِعُ مِنَ الْمَيْتَةِ إِلَّا بِجُلُودِهَا إِذَا دُبِغَتْ» فَإِنَّ بَيَاقَهَا طَهْرَةٌ وَذَكَائَةٌ^(٥).

وكبر عطاء، والحسن، والثوري؛ ببيع جلود الميتة ولو دُبِغَتْ، وجوزوا الانتفاع بها^(٦).

(١) الصغير السابق.

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٧٩٤) (٢٦٩/٦)، والبخاري (١٤٩٢) (١٢٨/٢)، ومسلم (٣٦٣) (٢٧٦/١).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (عبد الباقي) (١٨) (٤٩٨/٢)، وأحمد (٢٤٧٣٠) (٦/٦) (١٠٤)، وأبو داود (٤١٢٨) (٦٦/١)، والنسائي (٤٢٥٢) (١٧٦/٧)، وابن ماجه (٣٩١٢) (١٩٤/٢).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (عبد الباقي) (١٧) (٤٩٨/٢)، ومسلم (٣٦٦) (٢٧٧/١).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠١) (٦٥/١).

(٦) ينظر: مصنف عبد الرزاق (١٩٤، ١٩٦، ١٩٧) (٦٤/١).

أَوَانِيِ الْمُشْرِكِينَ وَجُلُودَهُمْ:

وَقَدْ جَاءَتْ أَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ بِجَوَائِزِ الْأَكْلِ فِي أَوَانِيِ الْمُشْرِكِينَ وَالشَّرْبِ مِنْهَا، وَكَثِيرٌ مِنْهَا جُلُودٌ، وَذَبَائِحُ الْمُشْرِكِينَ مَيْتَةٌ إِلَّا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَنْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ إِذَا سَافَرُوا إِلَى بِلَادِهِمْ أَنْ يَحْتَذِرُوا مِنْ أَوَانِيِهِمْ، وَلَمْ يَأْتِ تَحْلِيلٌ مِنْ لَيْسَ الْخُفَافِ الَّتِي لَا تُعَرَّفُ حَالُهَا، وَهِيَ مِنَ الْجُلُودِ، وَالْحَاجَةُ مَائَةً لِيَانِ ذَلِكَ.

وَقَدْ دَخَلَ النَّبِيُّ مَكَّةَ وَأَهْلُهَا مُشْرِكُونَ، وَأَصْحَابُهُ تَفَرَّقُوا فِي النَّاسِ، وَلِلْمُهَاجِرِينَ أَرْحَامٌ وَأَقْرَابٌ دَخَلُوا بِيُوتَهُمْ، وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَوْ كَانَ، لَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْقَوْلُ عَلَى مَيْتَةٍ أَوْ فِي مَشْهُدٍ لِأَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَيُتَلَى بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ لَيْسًا أَوْ قَرَشًا أَوْ أَكْثَلًا أَوْ شَرًّا.

الثَّالِثُ: يَطْهَرُ ظَاهِرُ الْجُلُودِ بِالنَّبِيغِ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَلَّبُ وَلَا يَتَحَلَّلُ فِيهِ مَا يَجَاوِزُهُ، وَأَمَّا بَاطِنُهُ، فَلَا يَطْهَرُ بِالنَّبِيغِ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ: وَلِذَا مَنَعَ بِهَذَا التَّحْلِيلِ اسْتِعْمَالَ جُلُودِ الْمَيْتَةِ الْمَذْبُوحَةِ فِي شَرْبِ الْعَاءِ، وَمَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ حَكَى إِبْرَاهِيمُ وَقَيْدٌ، عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ يَصَلِّي فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ؟ فَقَالَ: لَا، وَقَالَ: إِنَّمَا أَقْدَنَ فِي الْاسْتِمْتَاعِ بِهِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَصَلِّي فِيهِ^(١).

حُكْمُ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ:

وَالْخَنْزِيرُ مُحَرَّمٌ بِذَاتِهِ، وَيَجُوزُ بِغَيْبِهِ؛ وَلِذَا غَايَبَ عَنْهُ ذِكْرُهُ بِهَوْلِهِ، ﴿وَلَكُمْ مِنَ الْخَنْزِيرِ﴾، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّحْمَ فِي الْمَيْتَةِ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْمُحَرَّمَ فِي الْخَنْزِيرِ لَحْمُهُ وَلَوْ كَانَ مَذْبُوحًا، وَأَنَّ الْحَيَوَانَ قُصِيْدَ وَصْفُهُ بِالْمَيْتَةِ؛ لِيَذَّلَ عَلَى أَنَّ أَضْلَهُ الْجِلْدُ، إِلَّا مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، وَهُوَ الْمَيْتَةُ.

إلى مكة، ضاق ذلك عليهم، وعلى اليهود خاصة، ورأوا أنهم كانوا على شيء من الحق والبر، فاحتزروا عنه.

والبر: هو شدة الإحسان، والصفق في إصابة الحق^(١).

وهذه الآية خطاب لأهل الكتاب وللمسلمين أمتوا: أن الجهة التي يوجه الله إليها ليست برا لمن لا يؤمن بالله واليوم الآخر، ويقوم بأعمال البر والعبادة، وقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَتُؤْمِنُوا بِمَا تَشْرِقُونَ وَالتَّغْيِيبُ﴾ أي: ليس البر بالجهاب، فهذا فرع عن الإيمان بالله واليوم الآخر وعلائقه وتثبيته والتبيين، ومن تمسك بالجهة فقط وجعلها علما على البر ولو كفر الإنسان، فهذا مخطئ.

روى ابن جرير، عن حجاج، عن ابن جريج، عن ابن عباس: قال: هذه الآية نزلت بالمدينة: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَتُؤْمِنُوا بِمَا تَشْرِقُونَ وَالتَّغْيِيبُ﴾، يعني: الصلاة؛ يقول: ليس البر أن تفضلوا ولا تعملوا غير ذلك^(٢).

روى ابن جرير، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَتُؤْمِنُوا بِمَا تَشْرِقُونَ وَالتَّغْيِيبُ﴾، ولكن البر ما ثبت في القلوب من طاعة الله^(٣).

قال تعالى أراد بالتوجه إلى الكعبة بدلا من بيت المقدس المنظر في الامتثال لأمره ومقتضى الإيمان به؛ وهذا نظير قوله تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُوفُهَا وَلَا يَمْلَأُهَا كَلْبُهَا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُنَازِلُ بِرُسُلِهِ إِلَهُكُمْ وَأَنْتُمْ بِالْأَشْخَرِ لَهُ، وَالْمَرَادُ مِنْ ذَلِكَ: ظهور القلوب والامتثال.

وإنما ذكر الله المشرق والمغرب؛ لأنهما أشهر الجهاب وغرا، وأراد بذلك: عموم الجهاب.

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/١٣٨). (٢) تفسير الطبري (٣/٧٤).

(٣) تفسير الطبري (٣/٧٤).

وقال بعضُ المفسرينَ - كالحسن، وأبي العالِيَّة، وقنَادَة، والرَّبِيع بن أنس -: «إنَّ المرادَ بذلكَ المَشْرِقُ قِبْلَةُ النَّصَارَى، والمَغْرِبُ قِبْلَةُ الْيَهُودِ»؛ قال أبو العالِيَّة: «كَانَتِ الْيَهُودُ تُقْبِلُ قِبَلَ الْمَغْرِبِ، وَكَانَتِ النَّصَارَى تُقْبِلُ قِبَلَ الْمَشْرِقِ»^(١).

وروى عبدُ الرَّزَّاقِ - وعنه ابنُ جريرٍ - عن مُقَتِرٍ، عن قنَادَة؛ قال: كَانَتِ الْيَهُودُ تَصَلِّي قِبَلَ الْمَغْرِبِ، وَالنَّصَارَى تَصَلِّي قِبَلَ الْمَشْرِقِ، فَهَؤُلَاءِ ﴿وَلَيْسَ إِلَهُهُمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ يُؤْتِكُمْ إِلَهُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٢).

ونفي البرُّ عن استقبالِ الجهاتِ كُلِّهَا ومنها الكُفْبَةُ، إمَّا هو نفيُ لاسْتِقْبَالِ غيرِ مَقَرِّينَ بِأَسْبَابِ التَّوْحِيدِ مِنَ اللَّهِ؛ كَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، فَذَلِكَ الِاسْتِقْبَالُ مُتَجَرِّدًا عَنِ الْإِيمَانِ لَيْسَ بِرَأٍ.

وقد جُمِعَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْبِرِّ فِي الْعِبَادَاتِ: الْعِبَادَةُ الْقَلْبِيَّةُ، وَهِيَ الْإِيمَانُ: قَوْلُ الْقَلْبِ وَحَمْلُهُ، وَالْعِبَادَةُ اللَّسَانِيَّةُ، وَهِيَ فِعْلُ اللَّسَانِ، وَهِيَ لِازْمُ الْأَوَّلِ، وَالْعِبَادَةُ الْيَدْنِيَّةُ؛ كَالصَّلَاةِ، وَالْعِبَادَةُ الْمَالِيَّةُ، وَهِيَ الزَّكَاةُ.

مِنْ ضَلَالِ الْأَسْمِ جَهْلُ الْأَوَلِيَّاتِ:

وَأَمَّا ضَلُّ أَمَلِ الْكِتَابِ بِجَهْلِهِمْ بِالْأَوَلِيَّاتِ فِي الدِّينِ، وَهَكَذَا تُقْبَلُ الْأَسْمُ إِذَا كَانَ لَهَا بَرٌّ أَوْ قَانُونٌ، فَتَضَعُ الْأَصُولُ مَكَانَ الْفُرُوعِ، وَالْعَكْسُ؛ وَتَقْدِّمُ وَتَوَخَّرُ بِالْهَوَى، وَالنَّفْسِ إِذَا أَحْيَتْ شَيْئًا، عَطَلَتْهُ وَالتَّعَسَّتْ مَا يَعْصِدُهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ؛ حَتَّى يَتَضَمَّنَ عَمَلُهَا فِي نَفْسِهَا فَتَرَى أَنَّهَا أَرْكَبَتْ كُلَّ الْخَيْرِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهَا لَمْ تَنْجَاوِزْ قُدْرَةَ الْمُعْتَبَرِ إِلَّا وَهَمًا فِي نَفْسِهَا.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٢٨٧).

(٢) تفسير الطبري (٢/٧٥ - ٧٦).

وحينما تضيغ الأئمة الأصول، تنشبت بالفروع، تشليةً لنفسها أنها باقية على شأنيها.

ومن أعظم مهتات العالم: إعادة المراتب إلى وضوئها الصحيح، وتصحيح الخلط فيها، وقطع الطريق على شهوة السلطان وقوى النفس.

وكثير من الناس يجعلون مراتب الشرائع حسب أهوائهم؛ فما أحببت النفس وسهل عليها تحقيقه، زعموه، وما شق عليها، بحثوا عن أسباب تجاهلها وضوئها من مرتبها؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النَّاسَ يَفْعَلُونَ مِمَّا قَالُوا وَلَمْ يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِمْ فَأَبْهَتْهُمْ فِي أَسْوَاقِهِمْ﴾ (النسبة: ١٦٩) فريش ثوب سفاقة الحاج وجماعة المسجد الحرام؛ لأن لها به جماعة، ولأنه يحفظ مكانتها بين الناس، فقلعة وبالقوت فيه، وفركت في توحيد الله وعبادته.

وهو الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُبْذِرُوا مَالَهُمْ هَاتِفًا﴾ (يعني: أعطى المال وهو يجب له محتاج إليه، وهذا يأن لتعني حب المال، وكثير ما يأتي في الشرع بيان منزلة الصنف، وأنها تتباين بحسب منزلتها وقبيلها عند صاحبها).

ومثل هذه الآية قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النَّاسَ يَفْعَلُونَ مِمَّا قَالُوا وَلَمْ يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِمْ فَأَبْهَتْهُمْ فِي أَسْوَاقِهِمْ﴾ (النسبة: ١٦٩)، وقوله: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَهْلَ سَبْعًا تَتَّبِعُوا وَكَا تَتَّبِعُوا﴾ (ال عمران: ١٦٢).

روى وكيع، عن الأعمش، وسليمان الثوري، عن زبيد، كلاهما عن مرة، عن ابن مسعود؛ قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُبْذِرُوا مَالَهُمْ هَاتِفًا﴾ (أن ثوبه وأنت صحيح صحيح، تأمل العين، وتخشى الفقرة^(١)).

وذوي مرفوعها؛ من حديث شعبة والثوري، عن منصور، عن زبيد، عن مرة، به^(٢)، والوقت أشبه بالصواب.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٨٨).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٠٧٨) (٢/٢٧٢).

والذي يُقْبَلُ الْعَالَمَ وَهُوَ يُجِبُّهُ لَيْسَ كَمَنْ يُخْفِيهِ وَهُوَ زَاهِدٌ فِيهِ، وَيَقْبَلُ حُبَّ النَّفْسِ لَهُ يَعْطُمُ أَجْرُهُ.

وفي «الصحيحين»، وغيرهما؛ من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ: سُنِّلَ: أَيُ الصَّدَقَةُ أَكْثَرُ أَجْراً؟ قَالَ: (أَنْ تُصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْخٍ تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْتِلُ الْوَيْسَ)^(١).

أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ وَحُكْمُ إِعْطَاءِ السَّائِلِ:

وَأَفْضَلُ أَنْوَاعِ الصَّدَقَةِ: الصَّدَقَةُ الَّتِي تُخْرِجُهَا الْإِنْسَانُ وَهُوَ مُضْطَرٌّ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الْإِثَارُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُونَ عَلَى آلِهِمْ كُنْزَ هَٰؤُلَاءِ﴾ (الحشر: ٩)، وَالْخَصَاصَةُ: الْحَاجَّةُ.

وَذَكَرَ اللَّهُ مَنْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ، وَقَدَّمَ أَفْضَلَهُمْ وَأَوْلَاهُمْ بِعَالِي الْإِنْسَانِ، وَهُمْ قَرَابَتُهُ؛ لِأَنَّ الْغَفَّةَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَصِيْلَةٌ، فَيَصِلُنِي وَيَجِلُّ رَجَتُهُ، وَيُوَلِّتُ قَلْبَهُ، وَيَسْلُ شَجِيئَتَهُ.

وَيَسِّنُ اللَّهُ مَرَاتِبَهُمْ فِي مَوَاضِعَ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يَتَذَكَّرُ لَكَ مَلَكٌ مُسْتَقِيمٌ فَلْيَتَا أَتْلُفْهُ مِنْ خَيْرٍ مِمَّا يَكْتَسِبُونَ وَالْأَزْوَاجُ وَالْبَنُونَ وَالْكَفَى وَالنَّسَبُ﴾ (البقرة: ١٢١).

وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْ إِبْرَادِ الْآيَةِ: وَذَكَرَ اللَّهُ لِلْسَّائِلِينَ فِيهَا، وَهُوَ مَنْ يَسْأَلُ لِنَفْسِهِ، وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِعْطَاءَ السَّائِلِ مِنْ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ طَلِبٍ يَنْبَغِي، مُبْرَعٌ لِلذَّمِّ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ وَيَنْحَرِي مِنَ النَّاسِ مَا دَامَ أَنَّ الْأَصْلَ بِرَأَايِهِ، وَلَا قَرِينَةً عَلَى كَلْبِهِ، فَيُعْطَى لِمَجْرُؤِ سَوَالِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ تَحْتَهُ نَفْسُهُ مِنْ مَدِّ يَدِهِ وَالسَّوَالِ بِلَا حَاجَةٍ؛ فَسَوَالُهُ بِلَا حَاجَةٍ: لَهُ تَبَخُّعٌ عَلَى شَخْصِهِ، وَهَذَا مِمَّا يَصُونُ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ عَنْهُ، وَالنَّفْسُ حَيَّةٌ تَسْتَحْيِي مِنْ أَنْ يَظْهَرَ ضَعْفُهَا وَحَاجَتُهَا، خَاضِعَةٌ عِنْدَ مَنْ تُعْرِفُ.

(١) أخرجه البخاري (١٤١٩) (١١٠/٢)، ومسلم (١٠٣٢) (٧١٦/٢).

ولو كان السائل لا يُعقل حتى يُحرى عنه، لَمَّا اكْتَفَى اللهُ بوصفِهِ: ﴿وَالْكَافِرِينَ﴾، فذَكَرَ اللهُ الْيَتَامَى وَالْمَساكِينَ، وهذه أوصافٌ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَحَقِّقَ مِنْهَا عِنْدَ دَقِّعِهَا، فَلَيْسَ الْفَقْرُ بِالْعُقْرِ، وَأَمَّا السَّائِلُ، فَالْكَتْفَى الشَّارِعُ بِذِكْرِ سَوَالِهِ، عَنْ تَتَبُعِ حَالِهِ، وَلَوْ كَانَ سَوَالُهُ وَحْدَهُ لَا تَبْرَأَ الذَّمُّ بِإِعْطَائِهِ، لَاكْتَفَى بِذِكْرِ الْيَتَامَى وَالْمَساكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ وَفِي الرِّقَابِ، لِأَنَّ السَّائِلَ غَالِبًا مِنْهُمْ، فَجَعَلَ اللهُ ابْتِدَاءَ الْإِنْفَاقِ لَا بَدْءَ فِيهِ مِنَ السَّوَالِ، حَتَّى يَحَالِيَ الْحَالُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ، وَأَمَّا السَّوَالُ، فَيَكْفِي وَجُودُهُ دَلَالَةً عَلَى الْإِنْفَاقِ، لِأَنَّ السَّائِلَ يَأْخُذُ بِوَصْفِ نَفْسِهِ، وَغَيْرُهُ يَحْتَاجُ إِلَى سَوَالٍ عَنْهُ.

وفي «المسنية»، وروى أبي داود، وغيرهما؛ مِنْ حَدِيثِ يَنْكُلَى بْنِ أَبِي يَخْيَى، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَيْنٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى قَرْصٍ)^(١)، وَيُعْلَى لَا يُعْرِفُ^(٢)، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ.

وأخرج أحمد، عن منصور بن حازم الأسدي، عن ابن نجادة، عن جَدِّهِ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (رَوْثُ السَّائِلِ وَلَوْ بِظُلْمٍ مُخْتَرَفٍ؛ أَرَى: مُخْتَرَفٍ)^(٣).

إعطاء الزكاة مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ بِغَيْرِ عِلْمٍ:

ولو عَلِمَ الْمُتَقَرِّقُ أَنَّ الزَّكَاةَ وَقَعَتْ فِي يَدِ غَيْرِ مُسْتَحِقِّ لَهَا، وَأَصْبَحَ كَافِرًا، أَجْزَأُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَاهَا عَلَى وَجْهِهَا الشَّرْعِيِّ الَّذِي أَمَرَهُ اللهُ بِهِ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ يَدِهِ بِوَجْهِ مَشْرُوعٍ، وَقَدْ خَرَجَتْ كَذَلِكَ، وَمَا تَجَاوَزَ يَدَهُ؛ أَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، وَالْفَوْلُ بِعَدَمِ الْإِجْرَاءِ يَتَنَالَى مَعَ ظَاهِرِ الْأَيُّ

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٠/١) (٢٠١/١)، وأبو داود (١٦٦٨) (١٢٦/٢)، وابن أبي شيبة (٩٨٢٣) (٣٥٣/١).

(٢) ينظر: «الشرح والمفصل» لابن أبي حاتم (٣٠٣/٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٦٨٨) (٦٧٠/٤).

وأصل التكليف، فالتكليف يعلم المكلف، لا يعلم غيره.

ولو قيل بعدم الأجزاء، لَكُنْزِمَ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ فَيَسَّرَ أَنْفَقَ عَلَى فَفِيهِ،
فاسْتَعْمَلَهَا فِي غَيْرِ وَجْهٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّكَاةِ سَدُّ حَاجَةِ الْفَقِيرِ،
وَلَمْ تَحْتَقِظْ كَمَا لَمْ تَحْتَقِظْ الزَّكَاةُ إِلَى مَدْحِ الْفَقْرِ كَاذِبٍ وَهُوَ غَنِيٌّ، وَيُؤَيِّدُ
الْأَجْزَاءُ: مَا بَكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تُصَدِّقُنَّ بِصَدَقَتِي، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِي، فَوَضَعَهَا فِي بَدَنِي
سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ! لَا تُصَدِّقُنَّ بِصَدَقَتِي، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِي، فَوَضَعَهَا فِي بَدَنِي وَابْنَةٍ، فَأَصْبَحُوا
يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ الْبَنَةَ عَلَى وَابْنَةٍ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ! عَلَى وَابْنَةٍ
لَا تُصَدِّقُنَّ بِصَدَقَتِي، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِي، فَوَضَعَهَا فِي بَدَنِي غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا
يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ! عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى
وَابْنَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ! فَأَمَّا، فَيَقِيلُ لَهُ: إِنَّمَا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ، فَلَعَلَّهُ أَنْ
يُسْتَوْفَى عَنْ سَرِقَتِهِ، وَإِنَّمَا الْوَابْنَةُ، فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَوْفَى عَنْ زَنَاحَتِهَا، وَإِنَّمَا الْغَنِيُّ،
فَلَعَلَّهُ يَتَغَيَّرَ تَبَعُهُ بِمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ»^(١).

وهوالة تعالى: «وَالْمُؤْمِنُونَ يَتَّبِعُونَ مَا أَوَّاهُوا وَالنَّبِيُّ فِي الْبَنَاتِ وَالْمَرْءِ
وَبَيْنَ الْبَنَاتِ» مَدَحَ اللَّهُ أَهْلَ الْوَفَاءِ بِعَهْدِهِ، وَمَنْ صَبَرَ عَلَى بَأْسِ الْفَقْرِ
وَالْعَوْرِ، وَهَرَّ الْمَرَضِ وَالْأَذَى؟ قَالَ تَعَالَى عَنْ مَرْضَى أَيُّوبَ عَلَى لِسَانِهِ:
«إِنِّي مُسِيءٌ كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَرْجُوكَ الْكَرِيمَ»^(٢) ١٥: ١٢٧.

وفي الآية: مَدَحَ لِلصَّابِرِ عَلَى الْبِاسِ وَالضَّرَارِ، وَهِيَ شِدَائِدُ
الْأَسْرِ، وَهَذِهِ مَوَاضِعُ الْفَضْلِ فِي النَّاسِ.

وفيها: إِشَارَةٌ إِلَى فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الْفَقْرِ، وَالتَّعَلُّقِ عَنِ السُّؤَالِ،
مَا دَامَتِ النَّفْسُ تَقْوَى عَلَى كَفَايَةِ نَفْسِهَا.

(١) أخرجه البخاري (١٤٢١) (١١٠/٢)، ومسلم (١٠٢٢) (٢٠٩/٢).

وفيها: تنبيه على الصبر على شدة الدنيا وبلائها، والصبر على أوامر الله السابقة ما قلَّرت الإنسان، وأن الصابر الذي يجد مشقة في عمله، فهو أفضل من غيره.

وقوله: ﴿وَيَبْقَى الثَّابِتُ﴾: هو الجهاد وقتال العدو، والبُعدُ عن المال والزوجة والولَد والبلَد؛ فشره بهذا ابن مسعود، ومجاهد، وقتادة، والسُّدِّي، وغيرهم^(١).

وجعل هذه الأعمال علامات صلي، تُبعد الإنسان عن مجرؤ الذَّغْوَى، وهي النقوى الحقيقية، ويبقى الإيمان دهمى حتى يصدق العمل.

حكمُ النفقة من غير الزكاة:

استدل بعض العلماء بهذه الآية على وجوب الإنفاق من المال من غير الزكاة؛ وهذه المسألة على حالين:

الحال الأول: عند نزول حاجته بالأمّة تستوجب النفقة؛ فتجب بلا خلاف بين العلماء ولو من غير الزكاة، ونفقة توجب بحسب الحاجة التي تُحل بالناس، وقد يجب على صاحب المال أن يُنفق من ماله ولو افتقر؛ إذا كانت الحاجة ماسة؛ كإنقاذ الناس من الموت والهلاك، وكل حال لها صورة يُعَدُّ فيها قلر وجوب النفقة وقلر استحبابها.

والحال الثاني: من غير نزول نازل بالأمّة، فهل يجب على صاحب المال أن يُخرج من ماله نفقة أخرى غير الزكاة؟ على قولين؛ والأرجح: الوجوب عند وجود أحد الأصناف الثمانية ولو واحداً، فينفق عليه ولو بالقليل.

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٢/٩١ - ٩٢).

الْقَتْلَى، وَأَعَادَ اللَّهُ نَدَاءَهُ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ مَعَ تَقْلُيبِهِ قَرِيبًا: لِأَهْمِيَّةِ مَضْمُونِ
الخطاب.

إقامة الحدود وفضلها:

وهذه الآية مَقْبِيَّةٌ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ مَا نَزَلَ فِي
الْمَدِينَةِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى عِظَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْحَكَمِ بِحُدُودِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ أَوَّلُ
الْمَعَادَرَاتِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يُبَايِزَ بِهَا الْحَاكِمُ لِنِظَامِ دَوْلِهِ وَشُكُوبِهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّى
أَمْرَ الْعَامَّةِ وَنِظَامَهَا، وَلَا يَسْتَعْنَى إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِحَكَمِ اللَّهِ الَّذِي ارْتِضَاءُ فِي
الْأَرْضِ.

ضبط الشريعة للإنسان وحملها لأخطائه:

والشريعة جَاءَتْ بِضَبْطِ حَيَاةِ الْفَرْدِ وَحَيَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى أَيِّ حَالٍ؛
كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ: «مَنْ حَدَّثَ أَبِي ذَرَّةً أَنْ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (لَقَدْ أَلَّفَ اللَّهُ خَيْفَتَنَا كُنْتُ...)»^(١)، فَالْتَقَوَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ،
وَحَيَاةُ الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ تُجَعَلُ خَاصَّةً لَهُ، فَهُوَ رَقِيبٌ عَلَيْهَا غَالِبًا؛ وَلِذَا
مَنَعَ اللَّهُ مِنَ التَّجَسُّسِ عَلَيْهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ (المحرمات: ١٢).

لَأَنَّ بَعْضَ مَا يَفْعَلُهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ غَيْرُ مَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ النَّاسِ، فَوُكِّلَ
الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ رَقِيبًا، وَلَوْ نُصِبَ إِلَيْهِ فَعْلٌ مُحَرَّمٌ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِلَا
مُجَاهَرَةٍ وَكَانَ يَسْتَرُّ بِهِ، لَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ عَلَيْهِ لِيُحَقِّقَ بَيْنَ ثُبُوتِ الْمُحَرَّمِ
عَلَيْهِ، فَإِنَّ جَعْلَهُ رَقِيبًا عَلَى نَفْسِهِ.

وَقَدْ جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ»: «مِنْ حَدِيثِ الثَّوَامِيِّ بْنِ سَيْفَانَ، مَرْفُوعًا:
(وَالْإِسْلَامُ: مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَتَحَرَّيْتَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ النَّاسُ)»^(٢).

لَأَنَّ رِقَابَةَ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ أَعْظَمُ أَثَرًا مِنْ جَعْلِ غَيْرِهِ رَقِيبًا عَلَيْهِ؛

(١) أخرجه أحمد (٢١٢٣٠٤) (١٥٢/٥)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٨٧) (٣٥٥/٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٥٣) (١٩٨٠/٤).

لأنه يخلو بنفسه أكثر من مخالطيه للناس غالباً، فجاءت التصورُ وافرةً في تعظيم ذُنُوبِ الحُلُواتِ، وتعظيم التقوى وخشية الله في القلب، حتى يتوازن جِلْفُ النفس في السرِّ والعلني؛ لأنَّ الإنسانَ في خاصِّه يهْضَفُ وازِغُ الطبعِ هنْدَه؛ لأنَّ الحياءَ من الناس يزول بزوالِ عنهم.

وإذا انْسَقَتْ دائرةُ عملِ الفردِ، انْسَقَتْ دائرةُ ضبطِ الشريعةِ له والمراقبةِ والحسابِ عليه، وبدأً بفعلِهِ الذي يفعلُهُ بنفسِهِ وبراءِ الناسِ عليه، فهو الفاعلُ والناسُ يَرَوْنَ، وهذا نوعُ مشاركةٍ وتأثيرٍ على الرائي، فجاء بابُ الإنكارِ للأفرادِ بحرائقِهِ وضوابطِهِ المعروفةِ، وإذا كان الأمرُ مرتبطاً بأكثرَ من واحدٍ عملاً؛ كأفعالِ البيعِ والإجارةِ والنكاحِ، أضافَ الضبطُ بحسبِ الحالِ؛ حتى يكونَ أمرُ الأُمّةِ أكثرَ اتِّساعاً؛ كما في الحدودِ والعقوباتِ، والسياسةِ والمُحكَمِ.

وقد كان التزولُ في المدينة؛ لأنَّ حالَ المسلمينَ قبلَها في عدمِ استقرارِهِ، ولم يكنْ لدى النبي ﷺ نظامُ عامٌّ ودولةٌ؛ لعدمِ وجودِ أسبابِها؛ لأنه محاربٌ لم يقرَّ له قرارٌ، ولا يَتَّبِعُهُ كثيرٌ أحدٌ؛ فكيف يُقيمُ نظاماً ولم تكنْ له منظومةٌ وتلذُّدٌ؟

ثمَّ إنَّ تعذِّي المشرِّدِ الطريدِ على أخيه الذي معه نادرٌ أو معدومٌ؛ لأنَّ هُتَمَهم عدوانٌ أكبرٌ، وهو عداوةُ الكافرينَ، فيضْمَتُ النظرُ إلى الدُّنيا في يثُلِ هذه المواضعِ، ويزَقَّدُ في الدُّنيا، وَيَقِلُّ التنافُسُ عليها أو يُعَدَمُ، فلنْ يَعْنِيَهُمْ بعضُها على بعضٍ غالباً.

مَنْعَةُ الْمَسَاكِينِ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالْحِكْمَةِ مِنْ ذَلِكَ:

ولمَّا كانتِ الحدودُ إنما تُقامُ على محرِّماتٍ تُرتكَبُ، وأقامَ تَفَرُّقُ، ناسبَ تأخيرُ فرضِ الحدودِ؛ حتى يُقَرَّرَ الناسُ بتلكِ المحرِّماتِ والآثامِ، وأثَّه لا يجوزُ الوقوعُ فيها، فلا تُنْصِبُ العقوبةُ على أحدٍ لا يَعْلَمُ بِجُرْمِ

فَقِيلَ، وَلَمْ يَسْبِقْ قَوْلُهُ عِلْمٌ؛ كَشْرَبِ الْخَمْرِ وَالزَّوْنِ وَالْقَذْفِ وَنَحْوِهَا، فَتَنَاسَبَ دَعْوَةُ النَّاسِ إِلَى الْإِقْرَارِ بِهَا قَبْلَ إِزَالِ الْحُدِّ عَلَى الْمُتَجَاوِزِ لَهَا وَعَقُوبَتِهِ عَلَى جُرْزِهِ، وَبَيِّنَةُ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بَيِّنَةٌ طَوَّسَتْ لَهَا مَعَالِمُ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ، فَجَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِالتَّنْدِجِ بِالْبَيِّنَاتِ أَوَّلًا - حَتَّى يَسْتَقَرَّ فِي الْقَوْمِ - ثُمَّ بِالْعَقُوبَةِ.

وَلَمَّا اسْتَقَرَّتِ الشَّرِيعَةُ، وَاحْتَكَمَ اللَّهُ تَنْزِيلَهُ، وَاكْتَمَلَ الْقَهْرُ لِلْأَقْبَرِ، أَوْجِبَتْ عَلَى الْأَمْرِ الْعَمَلُ بِكُتَابِهِ كُلِّهِ مَا امْكُنَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يُعْمِ الْحُدَّ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَلَوْ أُبْرِزَ بِهِ لَأَقَامَهُ، وَلَا يَسْغُو إِلَّا ذَلِكَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ فِي تَشْرِيعِهِ، لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ؛ حَيْثُ أَجَّلَ إِزَالَ الْحُدُودِ وَتَدْرُجَ سَبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِي حَالٍ كَحَالِ النَّبِيِّ فِي مَكَّةَ فِي بَيْتِهِ يَكُونُ فِيهَا مَغْتَرِبًا فِي دِينِهِ، وَلَا يُوَاقِفُهُ عَلَى عَقِيدَتِهِ كَثِيرٌ أَحَدٌ، فَلْيَنْدَعْ النَّاسَ إِلَى الْإِقْرَارِ بِالْحَقِّ قَبْلَ الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَى صَاحِبِ الْجُرْمِ؛ لِأَنَّ الْعَقُوبَةَ عَلَى ذَنْبٍ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَنْبًا: تَغْيِيرٌ مِنَ التَّصَدِيقِ بِهِ.

حَكْمٌ مَنْ كَانَتْ حَالُهُ كَحَالِ النَّبِيِّ فِي مَكَّةَ:

وَالْحَاكِمُ الَّذِي يَسْتَوْلِي عَلَى بِلَدٍ غَيْرِ مُسْلِمٍ، أَوْ انْتَشَرَتْ مَعَالِمُ الْإِسْلَامِ بِهِ، يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُمْ أُمُورَ الدِّينِ تَدْرُجًا كَمَا تَدْرُجُ فِي تَعْلِيمِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُشْرِكِينَ، وَالْأَ يَعْلَمُهُمُ الْإِسْلَامَ جَمْلَةً أَصُولًا وَفُرُوعًا؛ حَتَّى لَا يَخْطِئُوا مَتَى؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَيَتَرَتَّبُ تَطْيِيقَ دِينِهِ كَمَا يُرِيدُهُ اللَّهُ، لَا كَمَا تُهَوِّاهُ النَّفْسُ يَتَخَلَّقُ أَوْ تَهَاوُنُ.

أَحْوَالُ الْمُسْلِمِينَ، وَحَكْمُ تَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ فِي كُلِّ حَالٍ:

وَجَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ غَائِبًا عَلَى حَالَتَيْنِ:

الْحَالُ الْأَوَّلَى: حَالَةُ انْتِظَامِ الدَّوْلَةِ، وَثَبَاتِ الْأَمْرِ، وَاسْتِقْرَارِ النِّظَامِ:

فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ: لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ إِذَا

كَانَ مَنْ يَتَوَلَّى عَلَيْهِمْ أَهْلَ إِسْلَامٍ، وَإِنَّا كَانِ مَنْ يَتَوَلَّى عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُسْلِمِينَ، فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ يَأْتِي مِنَ التَّنْذِيرِ.

وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمَحْكُومِينَ أَلَّا يَتَحَاكَمُوا إِلَّا إِلَى دِينِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، وَمَنْ فَضَّلَ التَّحَاكُمَ إِلَى الْأَنْظُمَةِ الْوَضْعِيَّةِ عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَرَأَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تَصْلُحُ لِلْإِنْصَافِ، أَوْ لَا ثَنَابَ عَصَرَةٍ، وَلَا إِقَامَةَ الْعَدْلِ فِي بَلَدِهِ :-
فَهَذَا الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَحَدٌ.

الْحَالُ الثَّانِي: حَالَةُ حَرْبٍ وَعَدَمِ اسْتِقْرَارٍ:

وَذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ مَجْتَمَعٌ يُؤَيِّدُهُمْ وَيَنْضَبِطُ فِيهِ نِظَامُهُمْ، وَيُثَبِّتُ لَهُمْ فِيهِ قَرَارٌ؛ فَهَلَهُ الْحَالُ إِنْ قَامَتْ مُصْلَحَةٌ فِي تَرْكِ الْحُدُ وَعَدَمِ إِقَامَتِهِ، فَلَهُمْ ذَلِكَ؛ تَرْكًا لِعَيْنِ النَّازِلَةِ، لَا إِسْفَاحًا لِلْحُكْمِ بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ تَشْرِيعًا لِنِظَامٍ بَدِيلٍ يَحُلُّ مَحَلَّ حُكْمِ اللَّهِ وَحُجُوبِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ ثَابِتٌ فِي الْفَرَائِ وَالسُّنَنِ، وَثَبُوتُهُ قَطْعِيٌّ، وَاسْتِحْلَالُ تَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ مُطْلَقًا تُفَرِّ لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، وَتَقْنِينُ عَقُوبَةٍ بَدِيلًا - وَلَوْ لِحُدٍّ وَاحِدٍ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ -
عَلَامَةً عَلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ مَا تَرُكْتَ إِلَّا وَغَبَةً عَنْهَا، وَاسْتِحْلَالًا لِتَرْكِهَا.

وَكُلَّمَا اسْتَقَرَّ أَمْرُ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ وَتَمَّ نِظَامُهَا، شُدَّتْ فِي الْعَمَلِ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَنِظَامِهِ.

وَإِنَّا كَانِ لِلْمُسْلِمِينَ قَوْلُهُ مُسْتَقَرَّةً، وَبَعْضُ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ؛ لِهَاجَاتِهِمْ وَنَحْوِهِ، وَأَصَابَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ حَقًّا :- فَلَا يَخْلُو الْحُدُ بَيْنَ أَحَدٍ نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْحُدُ حَقًّا لِعَبْدٍ كَمَنْ سَرَقَ مَالًا، أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ؛ فَيَجِبُ إِقَامَتُهُ إِنْ لَمْ يَخُفْ صَاحِبَ الْحَقِّ وَإِنْ كَانُوا فِي حَرْبٍ؛ كَمَا فَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَقَدْ أَخَذَ الْقِيَاصَ وَهُوَ غَارٍ فِي سَبِيلِهِ إِلَى الطَّائِفِ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ:

قال ابن إسحاق: «سلك رسول الله ﷺ على شَحْلَةَ الْبَحَايَةِ، ثُمَّ عَلَى قَرْزٍ، ثُمَّ عَلَى الْمُلَاحِجِ، ثُمَّ عَلَى بَحْرَةِ الرَّهَاءِ مِنْ لَيْثٍ، فَأَبْتَنَى بِهَا مَسْجِدًا، فَصَلَّى فِيهِ»^(١)، وقال ابن إسحاق: «فَحَقَّقْنِي عَمْرُو بْنُ شُعْبَةَ أَنَّهُ أَقَادَ يَوْمَئِذٍ بِبَحْرَةِ الرَّهَاءِ حِينَ نَزَلَهَا بَدَمٌ، وَهُوَ أَوَّلُ ذِمٍّ أُقِيدَ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ؛ وَجَلَّ مِنْ بَنِي لَيْثٍ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ هَذِلَيْ، فَقَتَلَهُ بِهِ»^(٢).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ؛ وَهُوَ مُعْضَلٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْوَاقدِيُّ فِي «مَغَازِيهِ»، قَالَ: «حَلَّيْنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيذٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو؛ قَالَ: حَقَّقْنِي مَنْ رَأَى...»، فَذَكَرَهُ^(٣).

وَلَا مِيرَ الْجَيْشِ أَنْ يَسْعَى فِي طَلَبِ الْعَقْرِ عَنِ الْقَاتِلِ إِذَا غَشِيَ عَلَى الْقَاتِلِ الْفِرَارَ وَاللِّحَاقَ بِأَهْلِ الْحَرْبِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِسْفَاةُ أَنْ أَتَوْا إِلَّا الْقُوَّةُ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا إِقْرَارًا لِلْمُظْلَمِ، وَجَلَبًا لِلْمُفْتَنَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَدَفْعًا لِلْمُظْلُومِ أَنْ يَتَصَيَّرَ لِنَفْسِهِ؛ فَتَكُونُ فَتَنَةٌ عَامَّةٌ بَدَلًا مِنْ فَتَنَةٍ خَاصَّةٍ.

الثَّانِي: فِي الْحُدُودِ الَّتِي لَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِيهَا، وَهِيَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَحَدِّ شَرْبِ الْخَمْرِ وَالزُّنَى وَنَحْوَهُمَا؛ فَهَذِهِ بِحَسَبِ الْحَالِ الَّتِي تَرْتَبُ عَلَى فَاعِلِهَا، وَيُغْلِبُ عَلَى ظَنِّ أَمِيرِ الْجَيْشِ وَأَهْلِ الْخَلِّ وَالْقُلُوبِ مِنَ أَهْلِ مَشُورَتِهِ حَدِيثُهُ مِنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ يُخْشَى مِنْهُ الْفِرَارُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَاللِّحَاقُ بِأَهْلِ الْحَرْبِ، أَوْ رَجُوعُهُ عَنِ الْقِتَالِ، وَرَجُوعُهُ بِؤْمُرٍ عَلَى عَزْمِهِ النَّاسِ وَفُؤَادِهِمْ - فَالْأَوَّلَى عِنْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ، وَإِرجَاءُ ذَلِكَ إِلَى عَوْدَتِهِمْ إِنْ امْتَنَعَتْهُمْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَصْلُحَ حَالُهُ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْحَدِّ لِمَصْلُحَةِ الْإِسْلَامِ أَوَّلَى مِنْ تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَلَى الْحَامِلِ وَالشَّرِيعِ، لِمَصْلَحَتِهِمَا أَوْ مَصْلَحَةِ

(١). أَخْرَجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ» (٢/٤٨٢).

(٢). الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، وَتَارِيخُ الطَّبْرِيِّ (٣/٨٢).

(٣). «مَغَازِي الْوَاقدِيِّ» (٣/٩٢٤).

وليعلماء كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ^(١).

وذلك لأن الترتيب لا يقدّر تعطيلًا للحكم الثابت؛ وإنما هو ترك في نازلة معينة لمصلحة واحدة؛ فتلحق بحال النبي ﷺ قبل هجرته؛ فانه آخر الحدود على أثره لمصلحة الحال، ثم أنزلها وأثبتها، وليس لأحد أن يرفع الحكم العام بحال.

وحينئذٍ فيكون تأخير الحكم النازل على معين إلى حال القدوم إلى بلد المسلمين في حال عدم صلاح المقرّب للحد؛ أصلح وأنسب، وما حصل إنما هو تأجيل، لا إسقاط وإلغاء.

ولو تأخرت إقامة الحد زمنًا طويلًا وبقي الناس في الحرب وصلح الذي أصاب حدًا، فلا يُنابض إقامة حدّ الخمر عليه بعدّ بينين صلح فيها واستقام أمره، وربما كان قنوة للناس؛ وذلك لأن المصلحة من إقامة الحد تحققت مع طول الزمن؛ وهذا في حال من صلح زهبة وامتد صلاحه حتى شهد الناس له بذلك، لا من صلح خوفًا من الحد فقامت الزينة فيه.

إقامة الحدود في دار الحرب:

وإقامة الحد في دار الحرب مما يختلف فيه أهل العلم على قولين:

القول الأول: أن الحدود لا تُقام في دار الحرب؛ وقال بهذا عمر بن الخطاب، وصح عن حذيفة بن اليمان، وأبي مسعود، وسعيد بن أبي وقاص، وهو قول الأوزاعي، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، وأحمد وإسحاق؛ على خلافه علقم في إقامته بعد الرجوع إلى بلد الإسلام^(٢).

وقال أبو حنيفة: لا حد ولا قضاء في دار الحرب، ولا إذا

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٥) (٣/١٣٢٣)، وأبو داود (٤٤٤٠) (٤/١٥١)، والترمذي (١١٣٥) (٤/١٢٢).

(٢) ينظر: «المعنى» لابن قدامة (٣٠٨/٩).

رَجَعَ، إِلَّا إِنْ غَزَا مَنْ لَهُ وَلَايَةُ الْإِقَامَةِ بِتَفْهِيمِهِ؛ كَالْخَلِيفَةِ وَأَمِيرِ الْبَيْتِ
يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى مَرْتَكِبِهِ؛ لِأَنَّهُ تَحْتَ يَدِهِ، بِخِلَافِ أَمِيرِ الْعَسْكَرِ وَالسَّيْفِ؛
لَأَنَّهُ لَمْ تَفُوضْ إِلَيْهِمَا الْإِقَامَةُ، وَلَا تُقَامُ الْحُدُودُ بَعْدَ الرَّجُوعِ إِلَى بِلَادِ
الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَمَا ارْتَكَبَ الْحَدَّ فِي دَارِ الْحَرْبِ، لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ
قُدْرَةٌ، فَلَمْ تَعْقِدْ مُوجِبَةً، فَلَا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْ دَارِ
الْحَرْبِ^(١).

وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ يُقِيمُ الْحُدُودَ هُوَ أَمِيرُ الْبَيْتِ، وَلَيْسَ
لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُبْنُوا أَحْقًا مِنْهُمْ وَهُمْ فِي سَفَرٍ أَوْ حَرْبٍ، فَيُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى
مَنْ أَصَابَ الْحَدَّ مِنْهُمْ.

وظَاهِرُ مَذْهَبِ الْحَنَابِلِ، وَقَوْلُ إِسْحَاقَ: أَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ فِي
الْحَرْبِ، لَكِنْ تُقَامُ عِنْدَ الرَّجُوعِ^(٢).

وَيُسْتَقَلُّ عَلَى عِلْمِ إِقَامَةِ الْحَدِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
- وَعنه ابنُ المنذرِ في «الْأَوْسَطِ» - مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ؛ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ
السَّكَمِيِّ، عَنْ عُلُقَمَةَ؛ قَالَ: «أَصَابَ أَمِيرُ الْجَيْشِ - وَهُوَ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ -
شُرَابًا مُسَكَّرًا، فَقَالَ النَّاسُ لِأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ - أَوْ ابْنِ مَسْعُودٍ -
وَحَدِّقْهُ بِنِ الْيَمَانِ؛ أَقِيمَا عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَقَالَا: لَا تَقْلُقْ، نَحْنُ بِإِزَاءِ الْقُدُورِ،
وَنَحْنُ أَنْ يَغْلِبُوا بِذَلِكَ، فَتَكُونُ جُرْأَةً مِنْهُمْ عَلَيْنَا وَصَفَتْ بِنَا»^(٣)، وَهُوَ
صَحِيحُ الْإِسْنَادِ مِنْ عِلْقَمَةَ.

(١) ينظر: «البحر الرائق» (١٨/٥).

(٢) تقدم تحريره. وينظر: «المبني» لابن قدامة (٣٠٨/٩).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩٣٧٣) (١٩٧/٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه
(٢٨٨٧٣) (٥٤٩/٥)، وسعيد بن منصور في مسنده (٢٥٠١) (٢٣٥/٦)، وابن المنذر
في الأوسط (٦٦٧) (٢٧٨/١١).

واحدٌ أيضًا: بما رواه أبو يوسف - وعنه الشافعي، وعنه البيهقي في «سننه» - قال أبو يوسف: «حدثنا بعضُ أشياخنا، عن مكحول، عن زيد بن ثابت؛ أنه قال: لا تُقام الحدودُ في دارِ الحرب؛ مخافةً أن يُلحقَ أهلُها بالعدوِّ»^(١).

ومكحول لم يسمَعْ من زيد بن ثابت؛ قاله أحمدُ بن حنبل^(٢)، وشيخُ أبي يوسف لا يُعرف.

ودروى سعيدُ بن منصور، عن الأحوص بن حكيم، عن أبيه؛ أن عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه كتبَ إلى الناس: «أن لا يُجِلِّدُوا أميرَ جيشي ولا سُرَّةَ رجلٍ من المسلمين حيا وهو غارٍ حتى يقطعَ العربُ قاطلا؛ لئلا تُلحقَه حميةُ الشيطان، فيلحقَ بالكفار»^(٣).

والأحوصُ ضعيفُ الحفظ^(٤)، ولكن قد تابعه ثور؛ كما رواه أبو يوسف، عن ثور بن يزيد، عن حكيم بن عُمير؛ أن عمرَ كتبَ إلى عُقَير بن سعد الأنصاري وإلى عُمَّالِه: «أن لا تُقْبِلُوا حيا على أحدٍ من المسلمين في أرضِ الحرب، حتى يخرُجوا إلى أرضِ المصالح»^(٥).

ورواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنَّفه»، عن ابنِ المبارك، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن حكيم بن عُقَير، به، بنحوه^(٦).

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٥/٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٨/٩)، و«معركة السنن والآثار» (٢٧٢/١٣) ويظهر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٢١١).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٠٠/٢) (٢٣٥/٢).

(٤) يظهر: «المصنف» للنسائي (٢٠/١)، و«الضعفاء الكبرى للحقيلي» (١٢٠/١)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٢٨/٢).

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٥/٩)، و«معركة السنن والآثار» (١٨١٥٥) (٢٧٢/١٣).

(٦) أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ في «مصنَّفه» (٢٨٨٦١) (٥٤٩/٥).

ورواه البخاري في «التاريخ»، والحسن بن موسى الأشيب في «جزءه» من طريق حسن بن زاهر؛ أن حُصَيْنَ بن حُنَيْنٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَمَرَ بنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: «لَا تُقَطِّعُ الْيَدَ فِي الْغَزْوِ وَلَا عَامَ سَنَةِ»^(١). وَعَسَّانُ وَحُصَيْنٌ فِيهِمَا جِهَالَةٌ؛ ذَكَرَهُمَا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِمَا جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا^(٢).

ورواه عبدُ الرَّزَّاقِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: «أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَمَرَ بنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ...»، فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ^(٣). وَهِيَ طَرِيقٌ يَزِيدُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي ثَبُوتِ ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ. وَدُرِّيٌّ عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خِلَافُهُ، وَمَأْنِي بَيَانُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا - يَأْذَنُ اللَّهُ - لَوْ صَحَّ الْخِلَافُ.

وروى سعيدُ بنُ منصورٍ، عن إسماعيلَ بنِ عِيَّاشٍ؛ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارِكِ؛ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي مَرْثَمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ رُوَمَانَ: «لَأَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ نَهَى أَنْ يُقَامَ عَلَى أَحَدٍ حَدٌّ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ»^(٤)؛ وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

ودُرِّيٌّ عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ، عَنْهُ^(٥)، وَفِي إِسْنَادِهِ جِهَالَةٌ، وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ^(٦).

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٣)، والحسن بن موسى الأشيب في «جزءه» (٣٤١/١).

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٣) و(٣٣/٣)، و«المرجع والتعديل» لابن أبي حاتم (١٩٢/٢)، و(١٣٦/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٣٧٠) (١٩٧/٥).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في «مسننه» (٢١٩٩) (٢٣٤/٢)، وابن أبي شيبة (٢٨٨٧٢) (٥٤٩/٥).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٣٧٣) (١٩٨/٥).

(٦) ينظر: «جامع التحصيل» (ص ١٦٣).

وَأَسْتَبِيلٌ بِحَدِيثِ بُشَيْرِ بْنِ أَبِي أَرْطَاةَ؛ أَنَّهُ أَتَى بِسَارِقٍ وَقَدْ سَرَقَ بُحَيْرِيَّةً، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا تُقَطِّعُ الْأَيْدِي فِي النَّفَرِ)^(١).

وهذا الحديث منكرٌ، ونُفَرَةٌ به الشاميونَ، ولا يُعَرَفُ عن النبي ﷺ من غير هذا الوجوه.

قال البيهقي: «هذا إنما يُروى بإسنادٍ شاميٍّ عن بُشَيْرٍ، وكان أهلُ المدينة يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ بُشَيْرٌ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ»^(٢).

وقال الواقدي: «بُشَيْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ أَمَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ صَغِيرًا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا»^(٣).

وقال بعدم سماعه أيضًا أحمدٌ وابنُ مَعِينٍ وغيرُهما^(٤).

وَبُشَيْرٌ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْمُحَفَّاظِ؛ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «بُشَيْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ وَجَلُّ سَوْءٍ»^(٥).

قال أحمدٌ: «وَفَظُّكَ لِمَا قَدْ ائْتَشَرَ مِنْ سُوءٍ فَيُغْلِبُهُ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْخُرَّةِ»^(٦).

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ هُوَ الْأَرْجَحُ وَالْأَقْرَبُ لِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ، وَالْأَشْهُرُ فِي الْمَنْقُولِ عَنِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ مِنْهُ إِسْفَاظُ الْحُدُودِ وَلَا تَبْدِيلُهُ؛ وَإِنَّمَا تَأْخِيرُهُ؛ إِلَّا إِنْ طَالَ الْأَمَدُ وَصَلَحَتْ

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٧٧/٤) (١٨١/٤)، وأبو حازم (٤٤٠٨/٤) (١٨٢/٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠٤/٩).

(٢) «السنن الكبرى» (١٠٤/٩)، وصورة السنن (٢٧٢/١٣).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٩/٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣٠٩/١).

(٤) ينظر: «تاريخ ابن معين» فتاوى (١٤٢/٣).

(٥) ينظر: «تاريخ ابن معين» فتاوى (٤٤٨/٤).

(٦) ينظر: «صورة السنن والآثار» (٢٧٢/١٣).

حائل من أصاب حلاً واشتهر صلاحه؛ فلا حرج من ذرع الحد عنه.

الفصل الثاني: وجوب إقامة الحدود في كل حال؛ وهو قول مالك، والشافعي، والليث، وأبي ثوبان^(١).

قال الشافعي: «فإن لحق بالمشرِك من أقيم عليه الحد، فهو أشقى له، ومن ترك الحد خوف أن يُلحق المحدث ببلاد المشرِكين، نَرَقَه في سواحل المسلمين وسالِجهم التي تُصل ببلاد الحرب»^(٢).

وقال الليث بن سعد: «ما رأيك أحق ولا سيعت أنك يَرُدُّ حلاً أن يُقيمه في أرض العدو قديماً ولا حديثاً إذا وجب على صاحبه»^(٣).

وقال أيضاً في الأسارى: «يجعلون عليهم وجلاً منهم يُقيم الحدود فيهم إذا خلَّي بينهم وبين ذلك»^(٤).

وفي نفي الليث نظر، وقد عُلِمَ صحته عن خليفة، وأبي مسعود، وذوي عن عمر بن طرقي متعلقو يثد بعضها بعضاً^(٥).

وأما ما رواه أبو داود في «المراسيل»، عن مكحول، عن عبادة بن الصامت: أن نبي الله ﷺ قال: «(أَيُّمُوا الْخُلُودَ فِي السَّيْرِ وَالْحَضَرِ، عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَلَا تَبَاكُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا يَمُوتُ)»^(٦) - فمكحول لم يسمع من عبادة^(٧).

وروى البيهقي في «سننه»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» من

(١) ينظر: «المدرسة» (٤/٥٤٦)، و«الأم» للشافعي (٧/٣٧٤).

(٢) ينظر: «الأم» للشافعي (٧/٣٧٥) و«المجيب» (١٩/٣٣٩).

(٣) ينظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/٣٧٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٤١) (١/٢٠٣).

(٧) ينظر: «تحفة التحصيل» (١/٣١٤).

حديث سلمة بن الفضل الأنصاري، حدثني محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة، عن عبد الله بن عروة بن الزبير، ويحيى بن عروة بن الزبير، كلاهما عن عروة بن الزبير، عن أبي عبيدة بن الجراح: «أنه كتب إلى عمر في إقامة الحد على عبد بن الأزور، وخيرازي بن الخطاب، وأبي جندل، وكانوا قد شربوا، وكان ذلك بحضرة العدو، فسأله عبد بن الأزور أن يؤخر ذلك حتى يرجع الكتاب، وعلل الله أن يؤخرهم بالشهادة، فقبل عبد بن الأزور حين التقى الناس قبل أن يرجع الكتاب، فلما رجع، حدثهما^(١)».

وسلمة بن الفضل الأزرق الأنصاري، أبو عبد الله الأزرق الرازي، قاضي الري، متكلم فيه، تكلم فيه أهل بلده؛ نقله أبو زرعة وضعفه ابن زريق والسائي، وقال البخاري: عنه منكر، وفيه نظر^(٢).

قال علي بن المديني: «ما خرجنا من الري حتى رأينا بحديث سلمة^(٣)».

وقال أبو حاتم: «محملة الصدق، في حديثه إنكار، يكتسب حديثه، ولا يحتج به^(٤)».

وقال ابن عدي: «عنه غرائب وإفرادات، ولم أجده في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتالة^(٥)».

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١٠٥)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٢٥/٢٠٣).

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٨٤)، و«الضعفاء والمتركون للسائي» (١/٤٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢/١٩٢).

(٣) ينظر: «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٢٦٣)، و«الضعفاء للمقبلي» (٢/١٥٠).

(٤) ينظر: «الجرح والتمثيل» لابن أبي حاتم (١/١٦٩).

(٥) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٤/٣٢٠).

وقال البيهقي: «غير قوي»^(١).

وبعض العلماء يؤثرون: «قد وثقه يحيى بن معين» وابن سعد^(٢).

وحديثه عن ابن إسحاق أمثل حديثه؛ فهو من أهل السير والمغازي، ورواية لبيد بن إسحاق؛ قال ابن معين: «سمعت جريراً يقول: ليس بينك وبيننا إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل»^(٣).

وعبد الرحمن بن الحارث متكلم فيه؛ ضعفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»^(٤).

وقال أحمد: «متروك»؛ كما نقله أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «التحقيق»^(٥).

وفرى حديثه ووثقه بعضهم؛ كابن سعد، وابن حبان، وصححه له الترمذي وابن خزيمة شيخاً^(٦).

وأخرج عبد الرزاق، عن ابن جريج؛ قال: «أخبرنا أن أبا عبيدة...» فذكر معناه^(٧)؛ وهو مرسل.

وهذا الخبر لو صح، ففي كتابه أبي عبيدة بن الجراح لعمز دليل على أن تأجيل الحدود في الغزو محل اجتهاؤ، وأبو عبيدة فلية لا يستشير في القضي من الدين، وفتوى عمر له بالحد؛ لتلك الحال التي ظهر معها

(١) ينظر: «سيرة النبي والآثار» (٣٤٣/١٤).

(٢) ينظر: «تاريخ ابن معين» (ص ٨٢/١).

(٣) ينظر: «الشرح والمفصل» لابن أبي حاتم (١٦٩/٤).

(٤) ينظر: «الشرح والمفصل» (٢٢٤/٥)، وميزان الاعتدال (٥٥٤/٢).

(٥) ينظر: «موسوعة أقوال أحمد» (٣٢٢/٢).

(٦) ينظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣٩٤/٥).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٧٠٧٨) (٢٤٤/٩).

التشديد على الشارب؛ لأن أبا جندب أظهر استدلاله على شربه؛ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ يَمُوتُوا وَهُمْ عَلَى الْكَافِرِينَ جُنَاحٌ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وهذه شبهة لو سرت في الناس وترك أبو جندب لأجلها، لاستحل الناس الخمر؛ وهذه فتنة؛ ولذا كتب عمر لأبي عبيدة: «إن الذي زين لأبي جندب الخطيئة، زين له الخصومة؛ فاحذهم»^(١).

وهو الله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ﴾ أي: لمرض وألزم.

والكُتُب: هو الجمع؛ في اللغة.

والقصاص: هو عقوبة الجاني بمثل ما جنى، والقصاص من «نَص» أي: اتبع، والعراء: تتبع أثر الشيء ومطابقة اللاحق للسابق؛ أي: العقوبة بمثل العقوبة السابقة.

وَقَصَصْتُ أَمْرَهُ وَقَصَصْتُهُ: اتَّبَعْتُهُ قَصَصًا؛ قال تعالى: ﴿وَكَاذِبٌ كَذِبٌ﴾ [النصر: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَقَدْ كَذَّبْنَا عَنْكَ كَذِبًا فَكَبَا﴾ [الكهف: ٦٤].

والقصاص يكون في النفس وفي الجروح؛ وذلك لقوله في سورة المائدة: ﴿وَالْحَرْجُ يُكَاثَرُ﴾ [١٥].

المساواة في القصاص:

وفي الآية: دليل على مساواة المؤمنين في الدعاء: الوضيع والرفيع، والذكر والأنثى، ولا خلافت عند العلماء أن القصاص يتساوى بين الذكر والأنثى، والعبد والعبد.

الخلافت في القصاص بين الحر والعبد:

واختلفوا في القصاص بين الحر والعبد:

فَنُفِخَ بِجَمْهَوْرِ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّ الْحُرَّ لَا يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ؛ قَالَ بِهِ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدٌ، وَإِسْحَاقُ^(١)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمَرٌ؛ فَهَذَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالنَّارِقُطَنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ كَانَا لَا يَقْتُلَانِ الْحُرَّ بِقَتْلِ الْعَبْدِ»^(٢)، وَقَالَ بِهِ أَكْثَرُ فَقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ كَعَطَاءٍ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَجُحَيْمَةَ، وَالزُّهْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ^(٣).

وَقَبْلَهُ الشَّافِعِيُّ بِمَشِيئَةِ الْحُرِّ أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُ.

وَعَلَّلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ قَالِ بِعَدَمِ التَّكَافُوفِ فِي الْعَمَاءِ، بِأَنَّ الْحُرَّ كَامِلُ الْأَمْرِ فِي أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَالْعَبْدُ نَاقِصٌ فِي أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ.

وَرَوَى فِي الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عِيَّاسٍ عَنْ عَمَرَ، مَرْفُوعًا: (لَا يُقَادُ مَقْتُلُكَ مِنْ مَالِكِيٍّ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِيٍّ)^(٤)؛ وَلَا يَصَحُّ.

وَذَهَبَ أَهْلُ الْكُوفَةِ - كَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُوهُ - إِلَى تَسَاوِي الْفُضَايِي بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ؛ وَقَالَ بِهِ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالتَّحَوِيُّ.

وَصَحَّ الْقَوْلُ بِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ؛ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ؛ قَالَ: «يُقْتَلُ بِهِ، لَوْ كَانُوا

(١) ينظر: «الأمم للثعالبى» (٢٩/٦)، و«مسائل أحمد وإسحاق بن راهويه» (٣٣٣٩/٧)، و«المنهاج» (٢٧٨/٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (٢٧٥١٥/٥) (٤١٣/٥)، والنارقطني في «مسنده» (٣٢٥٥/٤) (١٥٥/٤)، والبيهقي في «مسنه الكبرى» (٣٤/٨)، وغيرهم.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٨١٣٦، ١٨١٣٨) (٤٩٠/٩)، و(١٨١٤٠)، و(١٨١٤١) (٤٩١/٩)، و(١٨١٤٨) (٦/١٠).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢٨٥٦) (٢٢٤/٢)، والبيهقي في «مسنه الكبرى» (٨/٣٦)، وغيرهما.

وَيْدٌ، لَقَلَّظْتُهُمْ بِهِ^(١).

وفي حديث الحسن، عن سُرَّةَ بْنِ جَنْدَبٍ، مَرْفُوعًا: (مَنْ قَتَلَ عَيْنَةً قَتَلْنَا، وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعْنَا)^(٢)، رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما، ولا يصح؛ فقد أنكر شُعْبَةُ وَابْنُ مَوْبِينَ وغيرهما سماع الحسن من سُرَّةَ، والحسن البصري - راوي الحديث عن سُرَّةَ - قال بخلافه^(٣).

ولا يصح في الباب شيء في السُّنَّةِ، وإنما هو قول لبعض السلف من الصحابة والتابعين.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ قَوْلَانِ فِي الْبَابِ، وَلَا يَصَحُّ.

وَالْأَصَحُّ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ، وَلَا يَتَّبَعِي أَنْ يَجْتَمِعَا عَلَى قَوْلٍ، وَيَكُونُ الصَّوَابُ فِي قَوْلِي غَيْرِهِمَا، وَلَا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ وَسُنَّةٍ، وَلِأَجْلِ هَذَا مَا لَمْ أَتِمُّهُ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِمَا؛ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدٌ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ تَقْتُلُونَ﴾؛ التَّخْفِيفُ بِالْقِيَّةِ، وَلَمْ تَكُنِ الدِّيَةُ حُكْمًا لَدَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ وَإِنَّمَا الْقِصَاصُ فِي الْعَمَلِ، وَلَكِنْ اللَّهُ خَفَّفَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ بِجَوَازِ عَقْرِ أَوْلِيَائِهِ الدِّمَ وَقَبُولِ الدِّيَةِ أَوْ الْعَفْوِ عَنْهَا أَيْضًا؛ وَهَذَا مِنْ تِمَامِ رَحْمَةِ اللَّهِ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ وَتَخْفِيفِهِ عَلَيْهَا.

رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ، وَلَمْ تُكُنْ

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (18132) (189/4).

(٢) أخرجه أحمد (20122) (11/8)، وأبو داود (1818) (1/176)، وغيرهما.

(٣) تاريخ ابن معين: صفحته (224/E).

فِيهِمُ النَّبِيُّ، هَذَا هَلَاكَ لِهَذَا الْأَمْرِ: ﴿كَتَبَ عَلَيْكَ الْبَصَافُ فِي الْقَتْلِ﴾^(١).

روى ابن أبي حاتم في تفسيره^(٢) من حديث علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: «يُقَالُ: ﴿وَالْأَمْنُ وَالْأَمْنُ﴾: «وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَفْتَلُونَ الرَّجُلَ بِالْمَرْأَةِ، وَلَكِنْ كَانُوا يَفْتَلُونَ الرَّجُلَ بِالرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةَ بِالْمَرْأَةِ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْمَرْءُ بِالْمَرْءِ﴾ (المائدة: ١٥)، فَجَعَلَ الْأَخْرَافَ فِي الْبَصَافِ سَوَاءً فِيمَا يَبْتَغُهُمْ فِي الْعَمْدِ، سَوَاءً رَجَالُهُمْ وَيَسْأَلُوهُمْ، فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَ النَّفْسِ، وَجَعَلَ الْعَبِيدَ مُسْتَوِينَ فِيمَا يَبْتَغُهُمْ فِي الْعَمْدِ، وَفِي النَّفْسِ وَفِيمَا دُونَ النَّفْسِ، وَجَعَلَهُمْ وَيَسْأَلُوهُمْ»^(٣).

والعفو: قبول الدية، ومن عفي عنه، فليؤد الدية بالمعروف، شكراً لفضل أهل الفضل، روى ابن أبي حاتم، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس: «قَالَ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْ أَيْمُونَةٍ﴾: «فَالْعَفْوُ فِي أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَةُ فِي الْعَمْدِ».

وروي عن جابر بن زيد، وأبي العالية، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، ومقاتل، والحسن - نحو ذلك^(٤).

وعن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو: «وَأَمَّا إِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةٍ» قَالَ: «ذَلِكَ فِي الدِّيَةِ»^(٥).

والعدوان بعد الدية من أولياء المقتول ظلم وعفوان جديد، فالدية تجب ما قبلها، ونزع أصل الحق كله، فلا يجوز لمن قبل الدية أن تأخذ الحصة فيعتدي؛ فذلك متوعد بالعلاب الاليم، وهو الموجع المولم.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢٩٣/١). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢٩١/١).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢٩٣/١). (٤) تفسير ابن أبي حاتم (٢٩٦/١).

وَالْقِصَاصُ حَيَاةٌ لِلْبَشَرِ الَّتِي: حَافِظُ وَضَائِكُ لِأَمْنِ أَنْفُسِهِمْ، فَإِذَا أَقْبَضَ مِنْ أَحَدٍ، اعْتَبَرَ غَيْرُهُ وَخَلَفَاتِهِ، وَحَبِثَتْ نَفُوسٌ بِالنَّفْسِ الْمُقَادَّةِ بِالْقِصَاصِ، وَلَا يُدْرِكُ أَيْعَادَ هَذِهِ الْحُكْمِ إِلَّا صَاحِبُ عَقْلٍ وَأَلْبٍ، وَأَمَّا مَنْ نَظَرَ إِلَى الْحُكْمِ بِالنَّظَرِ إِلَى حَالِهِ فَرَدَّ أَوْ أَمْرًا، فَقَدْ ظَلَمَ فِي حُكْمِهِ؛ لِعَدَمِ انْتِزَاعِهِ بَيْنَهُ وَعَقْلِهِ.

❏ قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا ضَرَأْتُمْ الثَّوْبَ أَنْ تَزِنُوا أَلْفَ مِثْقَالٍ فِيهِ زِينَةُ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ لِيَكُونُنَّ أَهْلَ عِلْمٍ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 180).

أصل الوصية معروف في الجاهلية، وإنما دخلها تبدل وتغييراً بتقديم قريب على قريب، وإزمان مستحق بالهوى والشعصبة، والأمور حقوق، والتغيير فيها والتعطيل والتبدل لها: ظلم، وهذا الظلم يحتاج إلى بيان حكيم، وإلى ضبط الوصية حتى يعلم التومني والموصى له: ما له وما عليه؛ فيبين الله شريعته العادلة بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ

وقد تقدم سابقاً الكلام على معنى: «كُتِبَ».

وَأَمَّا قَالَ تَعَالَى: «كُتِبَ»، وَلَمْ يَقُلْ: «كُتِبَتْ»، مَعَ أَنَّ الْمَكْتُوبَ هُوَ الْوَصِيَّةُ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، لِأَنَّ التَّائِيثَ لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِأَنَّهُ مُعْجَلٌ بَيْنَ الْمَكْتُوبِ وَبَيْنَهُ «كُتِبَ» بِفَاعِلٍ.

وذكر الله حضور الموت، والمراد بحضوره: ظهور علاماته كالمرض الخوف، والكبر بمقاربة الهرم، أو قرب إقامة حد القتل، أو مراجعة عدو يعلب على الظن معه عند السلام.

وَمِنْ أَسْرَارِهَا أَنَّهَا تَقْطُرُ مِنْهَا خُفَاةً مُبْهِمَةً لِكُنْهَاتِهَا

ليست سبيًا غالبًا له، كركوب البحر، أو قصد السفر في متاهة برية، ونحو ذلك.

والعرب تسمي علامات الموت وأسبابه: مَوْتًا، قال وَتَشِدُّ مِنْ عُثْمَرِ الْقَتَايَ:

وَقُلْ لَهُمْ يَأْذُوا بِالْمَلِكِ وَالْقَتَايَ فَوَلَا يُبْرَثُكُمْ إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ^(١)
فجعل غشة هو الموت، لكونه سبيًا في حصوله.

ومعنى قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكْتُمْ﴾ أي: قارب أن يدع ماله وتتركته لمن بعده، وهذا الترك يفرضه ما في سورة النساء: قال تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ الْيَسِيرَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ يُفَكِّكُوا عُنُقًا﴾ (النساء: ١٩).

وقوله: ﴿حَيْرًا﴾: الخير؛ هو المال؛ من النفقين، وبهائم الأنعام، والزروع، والدور، وغيرها، ويقول الناس: أعطني فلانَ حَيْرًا، يعني: مالا، وسمي حيرًا؛ باعتبار أن المقصود من رزق الخالي له هو الانتفاع وكسب الخير، ولكن قد يجعله الإنسان في شر، فيكون فعل الإنسان ونصرفه فيه هو الشر، وليس أصل المال.

روى ابن أبي حاتم في تفسيره، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: قوله: ﴿إِنْ تَرَكْتُمْ حَيْرًا﴾، يعني: مالا^(٢).

وروى عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد في قول الله: ﴿إِنْ تَرَكْتُمْ حَيْرًا﴾، قال: مالا^(٣).

ويطلق الناس كلمة الخير على المال الكثير لا القليل الذي لا يكفي الإنسان وفريقه؛ روى ابن أبي حاتم في تفسيره، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن عليًا دخل على رجل من قومه يموت، فقال له:

(١) «غريب الحديث» للخطابي (٧٢/٢). (٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٩٩/١).

(٣) أخرجه مجاهد في تفسيره (٢٢٠/١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٩٩/١).

أُوصِي؟ فقال له علي: **«إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ، ﴿إِنْ تَرَكْتَ حَيًّا أَوْصِيَةً﴾، وَأَنْتَ إِنَّمَا تَرَكْتَ شَيْئًا بَسِيرًا، فَاتْرُكْهُ لِرَبِّكَ^(١)»**.

وَدُرِّي مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ أَبِي عُبَّاسٍ: **«إِنْ تَرَكْتَ حَيًّا»**؛ قَالَ ابْنُ عُبَّاسٍ: «مَنْ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا وَبَنَارًا، لَمْ يَتْرُكْ خَيْرًا»، وَقَالَ الْحَكَمُ: «لَمْ يَتْرُكْ خَيْرًا مَنْ لَمْ يَتْرُكْ ثَمَانِينَ وَبَنَارًا^(٢)».

وبعضُ العلماء لم يفرّق بين المالي القليل والكثير، إلا أنها تتأخّذ في المالي الكثير؛ ليعظم الأمانة فيه، وأنّ من ترك ما لا كثيراً يُخشى من فسادِهِ أو فسادِ الناسِ به، ربّما أُنِمْ في عدمِ وصيّوِهِ به، فالوصيّةُ تضبط الأمرَ وتسلّطُ الحالَ على هَلَكَةِ في الحقِّ.

والوصيّةُ هي الأمرُ بفعلِ شيءٍ في حالِ غيابِ الأميرِ أو وفاته، وغلبَ استعمالُها بعدَ الموتِ، واستقرَّ الاصطلاحُ الشرعيُّ على ما يأمرُ بفعله الإنسانُ غيرهَ عندَ قُرْبِ أجلِهِ؛ ومن ذلك: ما في حديثِ العِزْبَاضِيِّ بْنِ سَابِيَةَ: قَالَ: «وَعَطَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَكُرِفَتْ مِنْهَا الْعَبُودُ؛ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهُمْ مَوْعِظَةُ مُؤَدِّجٍ فَأَوْصِنَا...»؛ الْحَدِيثُ؛ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣).

وهذا ما ينبغي للعاقل أنْ يُوصِيَ غيرهَ بالحقِّ، فهو عندَ حضورِ الأجلِ أشدُّ وقفاً، وأصدقُ معنى؛ لخلوصِهِ مِنْ كُلِّ مَطْمَعٍ دُرَجِيٍّ، وهكذا كان يُوصِي الألبَاءُ؛ قَالَ تَعَالَى: **«إِنَّمَا كُنْتُمْ كُفَّاتًا إِذْ حَضَرَ بِقُلُوبِ الْمُتَوَكِّلِينَ إِذْ قَالَ لِلنَّبِيِّ مَا تَقُولُونَ مِنْ قَوْلِي»** (البقرة: ١٧٣)، وَقَالَ تَعَالَى: **«وَوَكَّلْنَا بِمَا يُدْعَى بِيَدِهِ وَيَتَلَوَّنُ بِحُجَّتِهِ إِذْ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُمْ لِكُلِّ تَوَكِّلٍ إِلَّا وَكَّلْنَا لِلْمُتَوَكِّلِينَ»** (البقرة: ١٧٣).

(١) تفسير ابن أبي حاتم، (١/٢٩٨). (٢) تفسير ابن أبي حاتم، (١/٢٩٩). (٣) أخرجه أحمد (١٧٧٤٤/١)، وأبو داود (٤٦٠٧/٤)، وأبو حنيفة (٢٠٠/٤)، والترمذي (٢٦٧٦/٤)، وغيرهم.

وخطبة الوداع هي في معنى الوصية من الرسول ﷺ لأبيه، لأنها من آخر خطبه المشهورة بقرب أجله.

وثاني الوصية في القرآن والسنة بمعنى التأديب والدلالة والإرشاد، منها ما يأتي بلفظ الوصية، ومنها ما يأتي بغير هذا اللفظ:

فمن لفظ الوصية: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا إِلَيْنَ أَخُولَهُ كَيْفَ يَكُونُ خَلْفًا إِنْ أَقْرَبُوا أَنْ نَبْنِيَهُمْ أَزْوَاجًا﴾ (النساء: ١٣١)، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِسْرَافِيَّةَ كَيْفَ تَمْسُكُ مَالَهَا﴾ (الشعراء: ١٨)، وقوله: ﴿ثُمَّ قَالُوا تِلْكَ مَا كُنْمْ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَقْرِبُوهَا وَنُحَنَّا وَالَّذِينَ يُكْسِبُ إِلَّا ظَنًّا أَنْ يَخْلُتْ أَمَّا رَبُّكُمْ فَلَا يَذَّكَّرُ عَنْ أَمْرِهُ وَأُولَئِكَ أَطَاعُوا اللَّهَ لَا تَقْرِبُوهَا فَمَا كَانَ مِنْكُمْ عَلَيْهِمْ وَمَا يَكُنْ إِلَّا قَوْلُهُمْ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا عَنْهُمْ آيَاتِنَا سَأَلُوا أَيُّ خَلْقٍ لَا يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِيمَانِ أَتَأْمُرُهُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا الْفَرَاسَ مَا قَالُوا بِهَا وَلَا تَتْلُو الْقُرْآنَ وَالْغَفْلَةَ﴾ (الأنعام: ١١٩).

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾، ففهم الوالدان في الآية لمنزلتهما؛ وذلك أن العرب كانوا في الجاهلية يقيمون الأبناء في وصيتهم، وكان بعض العرب يوصي للأبغضين مفاخرة وطلباً للمصير بالكرم، ويتركون الأبناء ولما يشتهرون: «العرب يؤصون للأبغض طلباً للفخر، ويتركون الأقربين في الفقر»^(١).

حكم الوصية:

وجعل الله الوصية بالمعروف: ﴿وَالَّتِزُونَ حَقًّا﴾؛ وهو العدل، وهو ما ينفي الضرر والظلم، الذي يجلب التحاشد والتباغض وقطعة الأرواح.

وبهذه الآية استدلل من قال بوجوب الوصية؛ وذلك أن الله تعالى أوحيها بقوله: ﴿كُتِبَ﴾، وأخذها بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.

وفي ذلك إشارة إلى أنَّ من تركها، فقد ترك التقوى، وربما وقع في المعصية، وهي ضد التقوى.

واستدلَّ بما ثبت في «الصححين»^(١) من حديث ابن عمر، مرفوعاً: (مَا حَقَّ لِشَرِيٍّ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ يُوصِي فِيهِ نَيْبٌ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ جَنَّةً)^(٢).

ويُشْكَلُ على الاستدلال بهذا الحديث: أنَّ ابنَ عمرَ - راويَ الخبر - لم يُوصي بشيء من ماله، وهو أعلمُ الناسِ بتزويده، وأعرفُ الناسِ بمعنى قوله ﷺ في الحق: (مَا حَقَّ لِشَرِيٍّ)، وراوي الحديث المرفوع وراوي عذم وصية ابن عمر: واحد، وهو نافع مؤلف.

فقد روى ابنُ جرير الطبري^(٣) من حديث أبيه، عن نافع: أنَّ ابنَ عمرَ لم يُوصي، وقال: «أَمَّا مَالِي، فَالَّذِي أَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِيهِ فِي الْحَيَاةِ، وَأَمَّا بِنَاصِي، فَمَا أُجِبُ أَنْ يَتَرَكَ وَلَدِي فِيهَا أَحَدًا»^(٤).

ويظهر أنَّ المراد بقوله - عليه الصلاة والسلام -: (مَا حَقَّ لِشَرِيٍّ): مَا حَزَنُهُ وَحِيَاةُهُ، وذلك لأنها إبرة للثَغَةِ، ويؤكدُ هذا أنَّ الحديث جاء مقبلاً بمن يَخَافُ على وَفَقِ الشَّيْخَةِ وفواتِ حقِّ غيره، وجاء في بعض ألفاظ الحديث في «الصحاح»: (وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ)^(٥)، وفي لفظ آخر: (يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ)^(٦).

فقد الوصية بشئٍ ما، وهو إرادة إبراء الذمِّ، أو وجود ما يُوجب الوصية، وتعليلُ الأمر بإرادة الفاعل ومشيتِهِ: ممَّا يَصْرِفُ الأمرَ من

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣٨) (٢/٤)، ومسلم (١٦٦٧) (٣/١٦١٩).

(٢) «تفسير الطبري» (٣/١٣٣).

(٣) أخرجه أحمد (٥٥١٣) (٢/٨٠)، ومسلم (١٦٦٧) (٣/١٦١٩)، والترمذي (٩٧١) (٣/٢٩٥).

(٤) أخرجه أحمد (٥١١٨) (٢/٥٠).

الوجوب إلى الاستحباب والتأكيد غير المُلْزم، وهذا ما يميل إليه الشافعي، قال رحمه الله: «معنى الحديث: ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصية مكتوبة عنده، فاستحب تسجيلها، وأن يكتبها في صحفه، ويُسَهِّلَ عليه فيها، ويكتب فيها ما يحتاج إليه»^(١).

وأما ما جاء في «الصحیح» من حديث ابن شهاب، عن نافع قال: قال عبد الله بن عمر: «ما مررت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك، إلا وعندي وصيتي»^(٢).

فظاهره: أن الوصية كانت أول الأمر منه، فيظهر أنه أنفق ماله الذي أوصى به بعد ذلك، ثم لم يوص بعداً لأنه قال في رواية أيوب، عن نافع: «أنا مالي، فأله أعلم ما كنت أصنع فيه في الحياة»^(٣).
حكم الوصية للورثة:

وقد اتفق العلماء أن الوصية لا تكون لوارث، ولا تكون في حرام.

وقد منع من ذلك النبي ﷺ في آخر حياته في حجة الوداع، لما رواه أصحاب «السنن»، عن عمرو بن خارجة، وما رواه أبو داود والترمذي، عن أبي أمامة كلاًهما يقول: سمعت النبي قال: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ فِئَةٍ حَقَّهُ، أَلَا لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ)^(٤).

الخلافاً في وجوب الوصية:

وقد اختلف العلماء في الأصل في الوصية: هل هو على الوجوب، أو على الاستحباب؟ على قولين:

(١) ينظر: «المجموع» للثوري (١٥/١٠٨)، وشرح النووي على مسلم (١١/٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٢٧/٣) (١٢٥٠/٣). (٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٨٧٠/٣) (١١٤/٣)، والترمذي (٢١٢٠/٤) (١٣٣/٤)، وغيرهما.

القول الأول: الاستحياء؛ وهو قول أكثر العلماء؛ بل عاشتهم، وهو قول الحسن، وقتادة، والثعلبي، والشَّعْبِي، ومالك، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وجابر بن زيد^(١).

وهذا هو الأرجح؛ لأن الآية منسوخة، وحكى بعض العلماء عدم معرفه الخلاف في نسخها، وإنما اعتُِّلِفَ في مقدار ما نسخ منها؛ منهم من قال: كلها، ومنهم من قال: بعضها.

وقد كان الحكم في الآية في ابتداء الأمر لما كان المشركون على ظلم في الوصية، وعدم عدل مع القرابة، وعدم الوفاء بالحق؛ وكان هذا قبل البزاة، وبقي هذا المعنى عند من أسلم منهم.

ودليل هذا: ما رواه البخاري في «صحيحه»، عن جابر بن عبد الله قال: عافني النبي ﷺ وأبو بكر في بني سلمة مائتين، فوجعتني النبي لا أخبل، فذاعا بعا، فتوخأ منه، ثم رثن علي، فأقلت، فقلت: ما تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي الْأَمْوَالِ﴾ [النساء: ١١]^(٢).

ولا خلاف أن آية الموارث نزلت بعد آية الوصية.

ونص على نسخ آية الوصية من السلف: ابن عباس، وابن عمر، وأبو موسى الأشعري، وابن المسيب، ومسروق، وزيد بن أسلم، وشريك، ومجاهد، وعطاء، وابن سيرين، ومسلم بن يسار، والعلاء بن زياد، والزهري، وقتادة، وغيرهم؛ أخرجه عنهم وعن بعضهم ابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن المنذر في «التفسير».

(١) ينظر: «البحر الرائق» (٤٥٩/٨)، و«المعجم» (٢٩٢/١٨)، و«المجمع» (١٥٠١/١٥)، و«المعنى» (١٣٧/٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٧٧) (١٣/٦).

وروى البخاري، عن ابن عباس؛ قال: «كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ
الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ؛ فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ»^(١).

وَنَسَخَ اللَّهُ الْوَجُوبَ، وَلَمْ يَنْسَخِ الْفَضْلَ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ وَإِنَّمَا نَسَخَ اللَّهُ
الْثَاكِدَ وَالْإِلْتِمَامَ فِي هَوَاهُ تَعَالَى ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ﴾.

وَأَيُّ الْمَوَارِثِ لَا تَذُلُّ عَلَى مَا يُخَالِفُ آيَةَ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ
تَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَالِ، وَالْإِرْثُ فِي بَاقِيهِ؛ وَفَكَانَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَآ يَتَذَكَّرُ
الْإِنْسَانُ﴾ (النساء: ١٢).

القول الثاني: وجوب الوصية وإحكام الآية، وعدم نسخها
بكمالها، وَأَنَّ مَا نُسِخَ هُوَ فَرْضُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ فَحَسَبَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَسَمَ لَهُ
حَقَّهُ وَبَيَّنَّهُ لَهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَالضَّحَّاكِ، وَطَاوُسِ بْنِ كَثِيرَانَ، وَقَالَ
بِهِ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢).

وقد روى البخاري ومسلم؛ من حديث ظَلْحَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ؛ قَالَ:
«سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى؟ لَقَالَ:
لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةُ أَوْ أُبْرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ:
أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ»^(٣).

يُرِيدُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا كَانَ لَا يُورَثُ، فَكَذَلِكَ لَا يُوصِي بِمَالِهِ،
وَلَكِنَّهُ أَوْصَى بِمَا يَعُودُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالتَّمَسُّكِ بِكِتَابِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ كَانَ
مِنْ عَادَةِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقُولُوا لِلْمَرِيضِ إِذَا غَيَّبَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ: «أَوْصِ».

وَالْقَوْلُ بِبَقَاءِ حُكْمِ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِينَ غَيْرِ الْوَارِثِينَ رَوَايَةٌ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرْثُودٍ، وَمُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ، وَالْعَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ، وَغَيْرِهِمْ؛
رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ جَعْفَرَةَ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (٢٧١٧) (٤/٤)، (٢) تفسير الطبري (٣/١٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧١٠) (٤/٤)، ومسلم (١٧٣٤) (٣/١٢٦).

ابن عباس، **هو**، **﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾** قال: **«نسخ من يرث، ولم ينسخ الأقربين الذين لا يرثون»**^(١).

ودرى عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس **هو**، **﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾**: **«نسخ من الوصية الوالديتين، وأثبت الوصية للأقربين الذين لا يرثون»**^(٢).

ودرى عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: **«كانت الوصية قبل الميراث للوالدين والأقربين، فلما نزل الميراث، نسخ الميراث من يرث، وبقي من لا يرث، فمن أوصى لذي قرابته، لم تجز وصيته، فانزل الله بعد هذا: ﴿وَلَا تَوْصِيهِمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَكَلَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكَلَّ وَوَرَّثَهُ أَخَاهُ فَخَالُوهُ ثُمَّ نِسَاءُ﴾** النساء: ١١، **فبين الله سبحانه ميراث الوالدين، وأقر وصية الأقربين في ثلث مال الميت»**^(٣).

وبعض من قال بالنسخ قيد مشروعية أصل الوصية بقربات الموصي، وأنه لو أوصى لغيرهم، بطلت؛ قال به جابر بن زيد، والشعمي، وإسحاق بن راهوية، والحسن البصري^(٤).

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَدَّ بِذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ فَإِنَّهُ لَبِئْسَ عَلَى الْبَرِّ يَتَوَلَّى﴾﴾
﴿إِنَّ اللَّهَ يَجِبُ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨١].

وتبديل الوصية من الكبار، وتغيير وجه المال التي صرفها

(١) تفسير الطبري (٣/ ١٢٨).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ١٢٩ - ١٣٠).

(٣) تفسير الطبري (٣/ ١٢٨ - ١٣٣)، وتفسير ابن المنذر (٢/ ٥٧٦)، والتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٩٩).

صاحبها إليها محرّم لو كان حياً، والأمر بعد وفاته أعظم؛ لانعدام عليه، فضلاً عن قدرته، وأن أجر الموصي يقع، لأن المتصلّق والمنفصّل بالحقّ يكتسب له الأجر بحسب نيّته وتحرّيه ولو لم يُصلّ لمراده، ولكنّ الضرر الذي يلحق من أوّس له باقي؛ لتبدّل الوصيّة عن وجهها الذي جعلها صاحبها له.

والوصيّة نافذة، ويجب العمل بها، ولفظ الوصيّة من ألفاظ الوجوب؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أُمُورِكُمْ﴾ (النساء: ٥١)، وهذا حكمٌ وحدّ من حدود الله تعالى يجب التّزامه.

روى ابن جرير في التفسير، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿قَدْ بَدَلَهُ بَدَلًا نَجَسًا﴾ قال: «الوصيّة»^(١).

وروى عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: في قوله: ﴿قَدْ بَدَلَهُ بَدَلًا نَجَسًا﴾ إِنَّهُ عَلَى الَّذِينَ بَدَّلُوهُ: «وقد وقع أجر الموصي على الله، وترى من إنبه»^(٢).

وختم الله الآية بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ أي: يستع ويعلم ما كانت عليه الوصيّة، ويعلم تبدّل المبدّل ومقداره، وأقرّه على الموصي والموصى له، وفي هذا تذكير وترهيب لمن عزّم على التبدّل ولمن بدّل أن يفلّح وأن يُعيد الحقّ إلى أهله، والوصيّة إلى ما كانت عليه.

بطلان الوصيّة بالحرام:

ومن أوّس في غير إر، أو قطيعه رجم، أو شيء محرّم: لا يجوز إنقاذ وصيّته، ويجب تبدّلها إلى أفضل الحقّ وأنقعه، ومن لم يبدّلها - والحالة هذه - وهو قادرٌ على ذلك، فهو أكثم، وقد روى ابن جرير عن عليّ، عن ابن عباس: قال: «إن كان أوّس في غير إر، لم تُجز وصيّته»

(١) تفسير الطبري (٣/ ١٣٩ - ١٤٠). (٢) تفسير الطبري (٣/ ١٤٠).

كما قال الله: ﴿عَبْرَ مُصَكَّرٍ﴾ (النساء: ١٢)^(١).

وروى سعيد بن منصور، عن داود بن أبي هند، عن جهممة، عن ابن عباس، قال: «الْحَقُّ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْإِضْرَارُ فِيهَا مِنَ الْغَبَائِرِ»^(٢).
مقدّر الوصية:

والجمهور على أن الوصية بائنة من الثلث باطلّة؛ للحديث المشهور الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ وَأَنَا مَرِيضٌ بِثَغَةٍ، قُلْتُ: لِي قَالَ، أَوْصِي بِمَا لِي غُلُو؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: فَالْقُلْتُ؟ قَالَ: (الْثُلُثُ)، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَهْلِيَاءَ غَيْرَ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ حَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٣).

وروى أحمد في «المسند»، عن ابن عباس، قال: «وَوَدِدْتُ أَنَّ النَّاسَ خُفُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ فِي الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (الْثُلُثُ كَثِيرٌ - أَوْ: كَثِيرٌ)»^(٤).

وروى سعيد بن منصور، من حديث مغيرة عن إبراهيم، قال: «كَانَ الْخُفُّ فِي الْوَصِيَّةِ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الرَّبْعِ، وَالرَّبْعُ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الثُّلُثِ، وَكَانَ يُقَالُ: هُمَا الْمُرْتَانُ مِنَ الْأَمْرِ: الْإِمْسَاكُ فِي الْحَيَاةِ، وَالْتَبْلِيغُ فِي الْمَنَابِتِ»^(٥).

إمضاء الوصية للوارث بإجازة الورثة:

واختلف في إمضاء الوصية للوارث؛ إذا أجازها بقية الورثة:

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣٤٣) (١/١٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٤٧) (٤/٣)، ومسلم (١٦٢٨) (٣/١٢٥٠).

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٧٦) (١/٣٣٣).

(٥) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣٣٧) (١/١٧١).

والأصح - وهو قول عائدة العلماء -: أنها إذا أجازها الوزنة في حياة الموصي وبعد وفاته، منعت.

وأكثر السلف: على أن الوزنة لو رجعوا عن إجازة الوصية بأكثر من الثلث بعد موت موصيهم: أن رجوعهم حق لهم؛ وذلك لأنهم ربما أجازوا إرضاء للموصي، وحياة منه؛ روى ابن أبي شيبة، عن الشَّعْبِيِّ، عن شُرَيْحٍ، قال: «إذا استأذن الرجل وزنته في الوصية، فأوصى بأكثر من الثلث، فكتبوا له، فإذا نفقوا أيديهم من قبرة، فنهض على راسي أمهم: إن شأوا أجازوا، وإن شأوا لم يُجيزوا»^(١).

وقال بهذا عطاء وطاوس والحكم وغيرهم^(٢).

ومنع رجوعهم بعض السلف.

والأصح: أن لهم الرجوع؛ لأن الوصية قُبِلَتْ بالثلث بالنص، والزيادة على الثلث مَرَّةً إلى الوزنة، ولما كان إثنهم له في حياته كان حياة وشقة، فالعلماء يَتَّقُونَ على أن ما أُجِزَ يَسْتَقْبِلُ الحياة غير جائز، والمحال استقر حقاً لهم بعد وفاته، ثم هم أولى به من غيره، وكان الإذن بغير طيب نفس منهم.

وإذا أوصى الموصي بوصيتين، فَيُعْمَلُ بأشْرَاهما؛ فقد روى ابن أبي شيبة، عن يونس، عن الحسن قال: «إذا أوصى بوصيتين، ثم أوصى بأخرى بعدها، قال: يُؤْخَذُ بالأخرى منهما»^(٣).

وقال بهذا عطاء وطاوس وأبو الشَّعْبَاءِ^(٤).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧٢٣) (٢٠٨/١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧٢٥، ٣٠٧٢٧، ٣٠٧٢٩) (٢٠٩/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧٢٣) (٢٠٩/١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧٢٤) (٢٠٩/١).

يُروى هذا عن حمز بن الخطاب^(١).

وإذا أمكن الجمع بينهما ما لم يتجاوزا الثلث، فجمع بينهما، وإلا فالأخيرة منهما.

روى ابن أبي شيبة، عن مَعْنِي، عن الزُّهْرِيِّ، قال: «إذا أوصى الرجلُ بوصيٍّ، ثمَّ تَقَضَّها، فهي الأخيرة، وإنَّ لم يَتَقَضَّها، فإنَّهما تُجَوِّزانِ جميعاً في ثلثيها بالخصص^(٢)».

وقال أبو حنيفة: «إنَّ لم يكن للموصي ورثة - ولو عَصَبَةً - دُونَ بيت المال، جاز للموصي أن يوصي بجميع ماله، وتَقَضَّى ذلك، اخذاً بالإسماء إلى العلوة في قولوه: (إِنَّكَ لَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَهْلِيَاءَ خَيْرٌ)... الحلي^(٣)».

وقال: «إنَّ بيت المال جامع لا عاصب».

ويُروى أيضاً عن عليّ وابن عباسٍ ومسروقٍ وإسحاق بن عمارٍ.
موتُ الفجاءة وعدمُ الوصية:

ومن مات من غير وصيٍّ، كَمَنْ أُجِدَّ كُجَاءً، وله مالٌ -: استُجِبَ التَّصَدُّقُ عنه من ماله، بما لا يُجِيفُ بِحَقِّ الْوَرَثَةِ، ولا يزيدُ عن ثُلثِ المالِ، فقد روى البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ وغيرُهم، من حديثِ عُرْوَةَ، عن عائشةَ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي اتَّيَلَّثَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ لَا ذَلِكَ، لَتَصَدَّقْتُ وَأَعْطَيْتُ، أَفِيحْزَنِي أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧٣٧) (١/٢١٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٧٣٦) (١/٢١٠).

(٣) سبق تخريجه.

(نعم، كَصَلَّى عَلَيْهَا)^(١).

وروى أبو داود في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن
 جده: «أَنَّ النَّاصِرَ بْنَ وَائِلٍ أَوْسَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ يَتَّى رَقَبَتِهِ، فَأَعْتَقَ ابْنَهُ
 إِسْمَاعِيلَ خَنَيْسِرَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابْنَهُ عَشْرُونَ أَوْ ثَمَانِينَ عَنْهُ الْخَنَيْسِرُ الْبَاقِيَةُ،
 فَقَالَ: عَسَى أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَوْسَى بِعَتَقِي يَتَّى رَقَبَتِهِ، وَإِنْ إِسْمَاعِيلًا أَعْتَقَ عَنْهُ
 خَنَيْسِرٌ، وَبَيَّعْتَ عَلَيْهِ عَشْرُونَ رَقَبَةً، فَأَعْتَقْتُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 (إِنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْلِمًا، فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ، أَوْ تَصَلَّيْتُمْ عَنْهُ، أَوْ عَجَّجْتُمْ عَنْهُ -
 بَلَّغْتُمْ ذَلِكَ)» (١).

قال الشافعي في القليم: «وهذا تأخذ، وقد اعتقت عائشة من أخيه، ومات من غير وجه»^(٢٧).

[illegible]

يبدأ الله الآية بخطاب المؤمنين، لأنَّ السُّورَةَ منثنية، والخطاب

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٠) (٨/٤)، ومسلم (١٠٠٤) (٦/٦)، وابن ماجه (٢٨٨١) (١١٨/٦)، وغيرهم.

(T) آخرجه آبه جازم (TAAT) (TAAT/T) ، و غیره.

(3) ينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (1/494).

يَتَضَرَّعُ حُكْمًا يَتَوَجَّعُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَفَّارَ لَا يُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ لِلْعَمَلِ بِهَا فِي الثَّنَاءِ، وَأَمَّا يُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ لِلْعِقَابِ عَلَيْهَا فِي الْإِجْرَاءِ.

وهو: ﴿ثُمَّ يَتَكَلَّمُ النَّبِيُّ﴾ أَصْلُ الْكُتْبِ: الْجَمْعُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: تَوَثُّقُ الشَّيْءِ بِجَمْعِهِ وَتَدْوٍ وَتَغْلِيظُ أَمْرِهِ.

وَالصَّيَّامُ فِي اللُّغَةِ: الْإِسَاءُ، وَالصَّائِمُ: الْقَائِمُ السَّائِكُ، وَالْمُصْبِحُ الَّذِي لَا يَنْقُصُ شَيْئًا.

يَقَالُ: صَامَ الْفَرَسُ عَلَى آوِيهِ: إِذَا لَمْ يَتَغَيَّفَ.

وَصِيَامُ الرِّيحِ: رُكُودُهَا.

قَالَ أَبُو غَيْثٍ: كُلُّ مُصْبِحٍ عَنْ طَعَامٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ مَتَرٍ، فَهُوَ صَائِمٌ.

قَالَ نَعَالِي: ﴿فَنُفِّرْكَ إِلَى غَدَتِكَ لِإِحْسَانِ صَوْمِكَ فَكَانَ أَكْثَرُ أَيَّامٍ إِيَّاهُ﴾ (مزم: ١٢٦) أَيُّ: إِسَاءَتًا عَنِ الْكَلَامِ.

وَصَوْمُ النَّهَارِ: وَقُوفُ الشَّمْسِ فِي الظُّهْرِ.

قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

لَدَغَهَا وَنَلَّ الْهَمَّ عَنْكَ بِجَسَرٍ ذَمُّوهُ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَرَا

وَصَوْمُ الْخَيْلِ: إِسَاءَتُهَا عَنِ الضَّوِيلِ.

وَمِمَّا يُسَبِّحُ لِلنَّاهِيَةِ النَّبِيَّ:

حَبَلِي صَبَّامٌ وَحَبَلِي غَيْرُ صَائِمٍ تَحْتَ التَّجَاعِ وَأُخْرَى تَمْلِكُ اللَّجْمَا

وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ الشَّارِعِ، فَالْمُرَادُ بِالصَّيَّامِ: «إِسَاءَةُ مَخْصُوصٍ،

فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ، مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ، بِشَيْءٍ مَخْصُوصٍ».

الصَّيَّامُ فِي الْأَمْرِ السَّابِقَةِ:

وَذَكَرَ أَنَّهُ أَنَّ الصَّيَّامَ قَدْ شَرَعَ عَلَى مَنْ سَبَقْنَا لِأَمْرِ، مِنْهَا:

أَوَّلًا: التَّغْرِيبَةُ بِأَنَّ هَذَا التَّكْلِيفَ لَمْ يَرْضَ عَلَى غَيْرِكُمْ وَقَامُوا بِهِ؛

فالإنسان الذي يكلف بما يكلف به غيره يسأل ويتعزى، بخلاف ما لو أُمِرَ بتكليف وحده من دون الناس.

ثانيًا: فيه حثٌ وحضٌ على العمل؛ فأتمه محمّد ﷺ خير الأنام؛ قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُتْرِفَتْ لِلنَّاسِ﴾ (المائدة: ٨١)، وفي الحديث: ﴿إِن كُنْتُمْ تُولُونَ سَبِيحِينَ أَمَةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَفْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ ﷻ﴾ أخرجه أحمدًا من حديث يهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده^(١).
فلذا فقل من دونهم ما أُمروا به وهم خير الأمم، فهم من باب أولى أن يقوموا بأمر الله.

ثالثًا: لبيان منزلة شريعة الصيام؛ فالأمر الذي يُحيكه الله في كل شريعة دليلٌ على فضله على غيره من الأعمال، وأن صلاح دين الأمم جميعًا لا يستقيم إلا به، وإن اختلفوا في غيره، والعبادة التي تُقرض في كل شريعة أشدّ تمكّنًا في فطرة الإنسان من غيرها، وإن كانت جميع العبادات على فطرة الإنسان التي طبع عليها، لكنها تختلف تمكّنًا منها.

والله لطيفٌ بعباده ورحيمٌ بهم، وهو بأتمّ محمّدٍ أرحمهم، وإذا جعل العبادة التي رَجِمَ بها الأمم سببًا لرحمة أمةٍ محمّدٍ، فهذا دليلٌ على أن الله اختار من شرائع الأمم أشدّ أعمالها رَحمةً ونُصرةً.

رابعًا: لبيان خطورة مخالفة أمر الله في الصيام؛ فبيان الله أن فريضة الصيام فريضةٌ للأمم السابقة ولهذه الأمة؛ إشارةً إلى أن ترك الإنسان الفاضل للعمل أعظمّ حنّةً من ترك الإنسان المفضول، فالفاضل أولى بالعمل؛ لقربه.

ثم إن الشريعة المفروضة على الأمم السابقة أظهر في الأحكام من غيرها، فلا تُذكرها النفوس؛ لكونها حادثةً عليها، بل تلقاها النفوس

وَقَبْلُهَا؛ لِهَذَا كُلُّمَا كَانَ الْأَمْرُ أَظْهَرَ إِحْكَامًا وَأَصْرَحَ بَيَانًا، كَانَتْ الْمَخَالَفَةُ لَهُ أَعْظَمَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِي الصِّيَامِ الْمَفْرُوضِ عَلَى الْأَسْمِ السَّابِقَةِ عِنْدًا وَزَمَانًا، وَالْمَقْطُوعُ بِهِ: أَنَّهُ إِسَاءَةٌ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ أَصْلُ فِي تَحْقِيقِ اسْمِ الصِّيَامِ، وَأَمَّا مَا عِنْدَهُ - كَالْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ - فَيَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ يَبِينُ؛ وَقَدْ رَوَى أَشْبَاهُ، عَنِ السُّنَنِ: «أَنَّ الْجِمَاعَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِمْ، وَهَكَذَا كَانَ النَّصَارَى يَشْهَوْنَ فِي الْمَدِينَةِ؛ يَذْهَبُونَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالْجِمَاعَ»^(١).

وَحَتَلْ بَعْضُهُمُ النَّشْبَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ كُتِبَ عَلَى الْبَرِّ﴾^(٢) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْوَقْتِ؛ فَوَقْتُهُمْ كَوَقْتِنَا، وَمِنْهُمْ مَنْ حَتَلْ التَّشْبِيَةَ عَلَى جَمِيعِ الوجودِ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَطَاءُ وَقَتَادَةُ: أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْأَسْمِ السَّابِقَةِ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٣).

وَالْأَسْمُ السَّابِقَةُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهَا الصِّيَامَ لَمْ يَبَيِّنْ أَوَّلُهَا، وَلَعَلَّ الصِّيَامَ كَانَ فِي كُلِّ شَرِيعَةٍ؛ لظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْآيَةِ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ مِنَ الْفَرَاقِ: أَنَّهُ فِي شَرِيعَةِ بَنِي إِسْرَآئِيلَ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ عُبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ: «كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أُمَّةٍ قَبْلُنَا كَمَا كَتَبَهُ عَلَيْنَا»^(٤).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ ثَعْلَبِ بْنِ مُشَاوِسٍ، عَنِ الضُّحَّاكِ: «أَنَّ أَوَّلَ مَنْ صَامَ نُوْحٌ»^(٥).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، عَنْ

(١) «تفسير الطبري» (١٥١/٣).

(٢) «تفسير الطبري» (١٥٧/٣ - ١٥٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٠٤/١).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٠٥/١). (٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٠٤/١).

ابن عمر، عن النبي ﷺ: (أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ صِيَامَ رَمَضَانَ عَلَى الْأَنْفُسِ قَبْلَكُمْ)^(١).
وقال به الثَّغَنِي^(٢) وقاده في قوله^(٣).

وظاهر القرآن والسنة: أَنَّ مَنْ كَانَ يَعُدُّ إِبْرَاهِيمَ مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِ وَلِيِّهِ،
وَكُلُّ شِرْعَةٍ فِي الْأَصُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَهِيَ مِنْ شِرْعَةِ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ جَاءَ
بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

مراحل تشريع الصيام:

وقد شَرَعَ اللَّهُ الصِّيَامَ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَرَحِلٍ، وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ
فِي الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا شَرَعَ الصِّيَامَ شَرَعَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ؛
كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَفِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ وَابْنِ
عَبَّاسٍ.

ففي «الصَّحِيحَيْنِ»: مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ،
عَلَيْهَا رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى.

وجاء أيضًا بِتَفْصِيلِهِ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ بْنِ جَبَلٍ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ مِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ مُعَاذٌ بْنُ جَبَلٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا
قَدِمَ الْمَدِينَةَ، كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَيَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ،
فَشَرَعَ اللَّهُ ﷻ صِيَامَ رَمَضَانَ؛ مَنْ أَرَادَ صَوْمَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ
يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ، ثُمَّ فَرَضَ اللَّهُ ﷻ صِيَامَهُ وَنَسَخَ صِيَامَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنْ
الْوَجُوبِ إِلَى الْاسْتِحْبَابِ»^(٤).

وقد فَرَضَ اللَّهُ الصِّيَامَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ مَعْرَكَةِ بَدْرٍ؛ كَمَا حَكَاهُ

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٠٤/١).

(٢) «تفسير المطري» (١٥٣/٣).

(٣) «تفسير المطري» (١٥٥/٣).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢١٢٤) (٢٤٦/٥).

ابن جرير الطبري، وهذا محل اتفاق عند العلماء، لكن منهم من قال: إنه قرأه في شعبان، ومنهم من قال: إنه قرأه قبل ذلك.

وهو له تعالى: ﴿لَكُمْ تَنُكُّرٌ﴾ أي: تَنُكُّرٌ مَا أَسْرَكُمُ اللَّهُ بِشَرِكُو مِنْ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ.

قوله تعالى: ﴿لَكُمْ تَنُكُّرٌ﴾:

المراء بالمعدودات: التعدادات الشخصيات بعدد معين معروف، وهو شهر رمضان، وشهر رمضان محدود: بطلوع الهلال بين رمضان، وطلوعه من سؤال، والصوم في النهار بين الهلالين؛ قال النبي ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَا، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَا)^(١).

وذكر العدد إشارة إلى التيسير؛ فائدة تعالى لم يقرض صيام النحر، بل نهى عنه، ولم يَأْذَنْ لِلأَمْرِ بِتَرْكِ الصَّيَامِ، بل جعله مفروضاً عليها بأيام معدودة، يحرِّق أدنى المكلفين بالتشريع.

ضبط الشهر بروية الهلال، لا بالحساب، والحكمة من ذلك:

وفيه نية على أن التيسير في ضبط عدد الأيام مقصود؛ لذا علّق معرفة الأيام بدايةً ونهايةً بروية الهلال، وتعلّق ذلك بالحساب تكلفاً وتشديداً يُنافي المقصود من التيسير، فالروية تكليف يستطيعه البادي والحاضر، ركب التبرّ وركب البحر، القرد والجماعة.

والتيسير في ضبط دخوله الشهر وخروجه شية بضبط القبلة؛ ولما جاء في الحديث مرفوعاً وموقوفاً: (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)^(٢)، وقد كان أحمد ينتهي عن التكلف في تحديد القبلة بالجدي ونحوه من النجوم^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٩) (٢٧/٣)، ومسلم (١٠٨٨) (١/٢٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٢) (٢/١٧١)، والنسائي (٢٢٤٣) (١/١٧١)، وابن ماجه (١٠١١) (٣/١).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن رجب (٦٥/٣).

وَحَقْلَ بَعْضِ السَّلَفِ «الْمَعْلُودَاتُ» عَلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، جَمَعًا كَانَتْ فَرْضًا قَبْلَ صِيَامِ رَمَضَانَ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ^(١).

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ^(٢).

وَرَوَاهُ بَسْطٌ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

وَالْأَرْجَحُ: أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْلُودَاتِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ، لِقَاطَعِ السَّيَاقِ فِي الْأَيَّامِ، ثُمَّ إِنَّ شَرِيعَةَ الصِّيَامِ قَبْلَ رَمَضَانَ لَا خِلَافَ أَنَّهَا كَانَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصِيَامَ عَاشُورَاءَ، وَلَكِنْ كَوْنُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ مَكْتُوبًا عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ قَبْلَ رَمَضَانَ: يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يُثَبِّتُ.

وَقَوْلُهُ: «لَنْ تَكُنْ مِنْكُمْ قَبِيصًا أَوْ عَقَى سَقَرًا قَبِيصَةً مِنْ أَكْبَادِ الْغَرِّ وَنَحْوِ الْأَوَّلِ يُطْبِقُونَهُ بِذِمَّةٍ كَقَتَامٍ يَشْكُونُ»:

أَيْ: مَنْ كَانَ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَعْلَانِ بِسَقَرٍ أَوْ مَرَضٍ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي الْفِطْرِ، وَجِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَكَانَهَا أَيَّامًا أُخَرَ.

وَقَوْلُهُ: «لَنْ تَكُنْ مِنْكُمْ قَبِيصًا أَوْ عَقَى سَقَرًا»، الْمَرَادُ بِالْمَرَضِ: الَّذِي يَعْزِزُ الْمُكَلَّفَ مَعَهُ عَنِ الصِّيَامِ، أَوْ يَقْدِرُ وَلَكِنْ بِمَحْضٍ تَضَرُّعٍ، أَوْ تَوَحُّرٍ بَرٍّ مَرِيضٍ.

مَعْنَى السَقَرِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ فِي حَذِّ الْعَرَفِ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: وَالسَقَرُ: هُوَ مَا سُمِّيَ سَقَرًا عَرَفًا، وَقَدْ تَبَيَّنَتْ أَقْوَالُ السَّلَفِ فِي حَذِّهِ، لِتَبَائِهِمْ فِي حَذِّ الْعَرَفِ، وَهَذَا مِنَ السَّقَرِ وَالرَّخْمَةِ.

وَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ يَجْعَلُ الْمَنْقُولَ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَقْوَالَ مُتَضَادَّةً، يُبَيِّنُ أَحَدُهَا الْأَعْرَ، وَالْأُخَرُ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّبَاطُؤِ مِنْهُمْ وَهُمْ عَرَبٌ يُدْرِكُونَ مَعْنَى السَّقَرِ لَوْ حُذِيَ بِشَيْءٍ مِنَ الْوَحْيِ، لَا اسْتَفْرَ

(٢) تفسير الطبري (١٥٨/٣).

(١) تفسير الطبري (١٥٧/٣).

(٣) تفسير الطبري (١٥٧/٣).

واستفاض، والسفر مما نُعم به البلوى لكل أحد، وعدم تقديم ذلك بالنص وعدم حُدِّثنا بالنص المستفيض مع الحاجة إليه: دليل على أنه أجيَل إلى عُرف الناس وعاداتهم، وهم يختلفون زماناً ومكاناً وطبيعة.

والسفر به تسقط أركان الإسلام: كالصلاة والصيام؛ فيذهب شطر الصلاة، ويُجَمَع وقتُ التَّسْتَنِينَ وقتاً واحداً، ويُتْرَكُ صِيَامُ رمضانَ وهو ركُنٌ، ويثُلُ هذا حقّه بياناً حله بياناً يُلَيِّقُ بمشركة الأركان؛ فكما نزل النص بيَّنا بحاطتها والإتيان بها، يجب أن يأتي النص برفعها وتركها بحُدِّ مشابه، وهذا مقتضى إحكام الشريعة.

ومع ذلك: فإنَّ الشريعة أراقت الإحالة إلى العُرف قصداً؛ تيسيراً ورحمةً ورفقاً للمرج.

وكثير من فقهاء السلف ربَّما افترَّوا في نازلة أنها سفرٌ، ولا يعني أن ما دُونها ليس كذلك، فيُثَقِّلُ قول الواحدٍ منهم في تلك النازلة على أنه حدٌّ ضابطٌ لأدنى السفر، ويُثَقِّلُ على أنه قولٌ بضادٍّ غيرهُ، وربَّما أُلْغِيَ الواحدُ منهم بما يوافق عُرفهُ وعُرف أهل بلده؛ حيثُ أجيَل الأمرُ إليه، فيُجْعَلُ قولاً واحداً بضادٍّ غيرهُ.

ولهذا تجد من فقهاء السلف من يختلف قولهُ في حدٍّ ما يوصف به السفر، فيُروى عنه في ذلك قولان وثلاثة، ويُثَقِّلُ على أنها أقوالٌ مختلفة، وما هي إلَّا قولٌ واحدٌ إمَّا في نوازل مختلفة لا تعني أدنى مسافة السفر، فحُبِّلَتْ على أنها أقوالٌ متعدِّدة، وإمَّا أن العرفَ تباينَ؛ لاختلاف الجهة المقصودة في السفر، فبعض السلف يفرِّق بين ما يسافرُ إليه الناس ويرجعون من بيوهم، وبين ما يسافرون إليه ويُسْكَنُونَ فيه ألباناً، ولو كان الأخير أقلَّ مسافةً، والأوَّل أطولَ، فيجعلون الأوَّل ليس بسفرٍ، والثاني يجعلونه سفرًا وإنَّ كان أقصرَ مسافةً، وكلُّها ترجع إلى العُرف.

التأني في قضاء الصوم:

وهو: **«تَيْسِدُ يَوْمَ أَيَّامٍ لَكُمْ»** دليل على عدم وجوب التأني في القضاء وبهذه الآية استدل أحمد على ذلك^(١)؛ فأنه تعالى أمر بالإتيان بالعَدْو، ولم يأمر بالزيادة عليه، وكما أنه لم يأمر بالتعجيل بالقضاء، قل على أن في الأمر سعة، ولكننا نقول بتفضيل التعجيل، وكذلك بتفضيل التأني؛ لأن التأني يقتضي تعجيل الأيام التالية لأول يوم بقضيه، والتعجيل يقتضي تأنيب الأيام كلها مع أول استطاعة بعد رمضان.

والتعجيل مستحب، والقول بوجوب التأني مرجوح، ولا تفضيذه الأدلة ولا القياس؛ فالإنسان ربما يعطّر أياماً من أول رمضان وأياماً من أوسطه وآخره، والإلزام بجعل القضاء متتابعاً؛ لأن القضاء يحكي الأداء؛ لا يتحقق هنا؛ فكيف يؤمّر بالتتابع بين أيام ليست متتابعة في الأداء؟ ثم إن الدليل دل على تفاضليها فيما بينها؛ فلا أول رمضان فضل يختلِف عن أوسطه وعن آخره؛ كما جاء في بعض الأخبار، وإليه تفاضل وكذلك أيامه، وأكثر المفسرين والفقهاء من السكف على عدم وجوب التأني في القضاء.

روى ابن أبي حاتم، عن داود بن أبي هند، عن جثيمة، عن ابن عباس: **«إن شاء تأني، وإن شاء قرأ؛ لأن الله يقول: «تَيْسِدُ يَوْمَ أَيَّامٍ لَكُمْ»»**^(٢).

وقد صح هذا المعنى عن غير واحد من الصحابة؛ أن المقصود هو إحصاء أيام القضاء عتقاً، وليس الإتيان بها سرّاً؛ فقد صح عن عطاء، عن ابن عباس وأبي هريرة؛ قالوا في قضاء رمضان: **«قرءة إن شئت، حبيبك إذا أحسبته»**^(٣).

(١) مسائل ابن عاتق (١/١٣٤)، ومسائل صالح (٢٦٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٠٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٦٦٤) (٢/٢٤٢).

وذلك أن الله أمر بالتقوى، ولم يأمر بصفوة يكون عليها العبد.
وهذا قول أكثر العلماء؛ فقد روي عن أبي عبيدة عامر بن الجراح،
ومعاذ، وعمر بن العاص، وأنس، وأبي هريرة.
وروي أيضا عن عبيدة السلماني وعبيد بن عمير وابن المسيب
وسالم وعطاء وعكرمة وسعيد بن جبير والثوري وقادة وطاوس.
وقال به مالك والشافعي وأحمد وجماعة من فقهاء الكوفة؛ كأبي
حنيفة والثوري، ومن أهل الشام؛ كالأوزاعي^(١).
وروي عن بعض السلف القول بالقضاء متابعا كعلي، وابن عمر،
وعروة، والشعبي، وابن سيرين^(٢).
ولكن القول المروي عنهم ليس صريحا في الوجوب، كالمروي عن
ابن عمر؛ فيما رواه نافع؛ أنه كان يتابع في قضاء رمضان^(٣).
وهذا إنما هو فعل مجرد بقول باستحبابه غيره من الصحابة،
والمروي عن علي يزويه عنه الحارث الأصم^(٤).
واستحباب التابع هو فرع عن استحباب التعجيل، والسلف لا
يختلفون في فضل التعجيل.
وتعجيل القضاء ولو متفرقا أفضل من تأخيره متابعا؛ لأن المقصود
إبراء اللب، وإبراء اللب أولى من تحقق التابع المتأخر.
والأمر بالتتابع كان ثم نسخ؛ فقد روى عروة، عن عائشة؛ قالت:
نزلت: «مِنَ الْيَمِّ أَخَّرَ مُتَابَعَاتِهِ»، ثم سقطت «مُتَابَعَاتِهِ»^(٥).

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٠٦/١). (٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٠٧/١).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٠/١).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٦٦٠) (٢٤٧/١).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٦٥٧) (٢٤١/١).

ومعنى «سَقَطَتْ» يعني: نُسِيَتْ؛ إِمَّا أَنَّهُ قَدْ نَزَلَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى،
فَلْيُسَكِّتْ جَمِيعًا، أَوْ أَنَّهُ نَزَلَتْ مَفْسُورَةٌ بِالتَّائِيحِ، ثُمَّ نُسِيَتْ الْأَمْرُ بِهَا، وَالْأَمْرُ
فَإِنَّ الْأَمْرَ الْمَجْرُودَ فِي هَوَاهُ، «قَبْلَهُ يَنْ أَكْبَارُ أَكْبَرًا» لَا يُفْقَهُ مِنْهُ صِرَاحَةٌ
الْأَمْرُ بِالتَّائِيحِ وَحْدَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِحْصَاءُ.

وبعض آي القرآن يَنْزِلُ وَيَتَّبِعُهُ تَفْسِيرُهُ وَبَيَانُهُ، وَذَلِكَ فِي الْمَوَاضِعِ
الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ عَلَى الْحَكْمِ الظَّاهِرِ، وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ قَوْلُكَ
فَاتِحَ قُرْآنِكَ ۝ ثُمَّ إِنَّا مَكِّنَّا بِكَ الْقُبُورَ ۝﴾ (الغاشية: ١٨ - ١٩)، وَبَيَانُ الْقُرْآنِ بِنَزُولِهِ
أَصْلًا عَلَى لُغَةٍ قَرِيبَةٍ، وَأَفْضَحُ مَنْ يَفْقَهُهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَمَا احْتَمَلَ
مَعْنَيْنِ صَحِيحَيْنِ لَفْظًا وَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَحَدِهِمَا يَبَيِّنُ اللَّهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِحْكَامًا
وَبَيَانًا، وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ مَوَاضِعِ السَّعَةِ وَالرَّحْمَةِ بِالْأَمْرِ.

تأخير قضاء الصوم:

وَأَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ، فَإِنَّهُ يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُضِ وَهُوَ
مُسْتَطِيعٌ لِلْقَضَاءِ، حَتَّى آتَى عَلَيْهِ رَمَضَانُ الْقَادِمُ، فَهَلْ يَأْتُمُّ أَمْ لَا؟
أَتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الْعِبَادَةُ وَالْحَسَابَةُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا
يَعْلَمُ مَا يَحْرُسُ لَهُ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْإِثْمِ، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ
قَبْلَ إِنْيَانِ رَمَضَانَ الْقَادِمِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ:

ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ الْأَرْبَعِيِّ: إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ
الْقَضَاءُ قَبْلَ رَمَضَانَ الْقَادِمِ؛ وَذَهَبَ إِلَى هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ، وَغَيْرُهُمَا.

وَذَهَبَ إِبْنُ مَسْعُودٍ، وَالتَّخَمُغِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَطَاوُسٌ، وَحِمَادُ بْنُ
أَبِي سَلِيمَانَ، وَالبَخَارِيُّ، وَابْنُ خَزْمٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَبِي حَنِيفَةَ: إِلَى أَنَّهُ لَا
يَأْتُمُّ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَلَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ رَمَضَانُ الْقَادِمُ،

والاستحباب بالتعجيل لا خلاف فيه، والأصل: البراءة من الإثم، فإذا رُخص له بالفطر في رمضان، ووُضِعَ له في ذلك، فإن الشارع أولى بأن يَرُخَّصَ له ويُوَضَّعَ في القضاء؛ فإنَّ رمضانَ محدَّدٌ بأيامٍ، ومن الزَّمَّ قبلَ رمضانَ الآتي، حدَّ القضاءَ بأيامٍ معلومةً، وهذا يقتضي إلى دليلٍ خاصٍّ.

والتَّفَقُّدُ العلماءَ على أنَّ المريضَ والمسافرَ لا يُقْضِيَانِ ولا يُقْلِعَمَانِ؛ إذا لم يَحْكُ قضاؤهما بعدَ رمضانَ الآتي، وإذا كان بعدَ الآتي ولكن كان المرضُ مستورًا أو السَّفَرُ مُتَعَيِّلًا، فيجبُ القضاءُ بلا إطعام.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ ذِيئَهُمْ حَكْمًا وَشَيْئًا﴾:

روى عن ابن عباسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهَا: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ»^(١)، والقراءةُ الأولى متواترةٌ، وهي الأشهرُ.

مرحلٌ تشريع صوم رمضان:

كان صِيَامُ رمضانَ في ابتداءِ الأمرِ على التَّخْيِيرِ؛ فَمَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَأَطْعَمَ؛ جاءَ هذا في حديثِ ابنِ أبي ليلَى، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^(٢).

ونسخَ اللهُ تعالى التَّخْيِيرَ بِالْآيَةِ التَّالِيَةِ: ﴿تَهَرَّ رَمَضَانَ الْقِيَمَةُ أَنْزَلَ بِهِ الْقُرْآنَ﴾ (البقرة: ١٨٥) روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن يَزِيدَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْجَرِ، عن سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْجَرِ؛ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَافْتَدَى بِطَعَامٍ وَشَيْئَيْنِ، حَتَّى أَنْزَلَ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِنُكْحَانِكُمْ فَانْكِحُوا آلَهُنَّ قُلُوبُهُنَّ﴾» (البقرة: ١٨٥)^(٣).

ورويَ هذا عن علقمةَ وعطاءٍ وعكرمةَ والحسنِ والشَّعْبِيِّ والزُّهْرِيِّ وغيرهم.

(١) أخرجه البخاري (١٥٠٥) (٢٥/٦)، (٢) سبق تفريجه.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٠٧) (٢٥/٦)، ومسلم (١١٤٥) (١٠/٢) (٨٠٢/٢).

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ بْنِ لُثَيْنٍ،
وَقَدْ نَسَخَ اللَّهُ التَّخْيِيرَ وَأَبْقَى أَهْلَ الْأَعْلَانِ؛ كَالْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ.
الْمَعْلُورُونَ يَتْرَكُ الصَّوْمَ مَعَ الطَّائِلَةِ:

وَحَتَمَ بَعْضُهُمْ هَوْلَةَ تَعَالَى ﴿وَقُلِ الَّذِينَ يُطِيقُونَ ذَٰلِكَ كَسَامُ
وَشَيْكَوْهُمْ﴾ عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرَأَةِ الْعَجُوزِ، وَهَمَّ مَنْ يُطِيقُ الصَّوْمَ،
فَرُخِّصَ اللَّهُ لَهَا بِالْفِطْرِ، وَلَيْسَ فِي حُكْمِهِمَا؛ كَالْحَامِلِ وَالْمَرِيضِ
وَشَيْئُهُمَا، ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ ﷻ التَّخْيِيرَ لَهَا، وَرُخِّصَ لَهَا عِنْدَ الْمَشَقَّةِ
وَالْخَوْفِ عَلَى الصُّحَّةِ وَالنَّفْسِ أَوْ الْوَلَدِ.

فَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:
«كَانَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ وَهِيَ يُطِيقَانِ الصَّوْمَ، وَرُخِّصَ لَهَا أَنْ
يُفْطِرَا إِنْ شَاءَا وَيُطْعِمَا لِكُلِّ يَوْمٍ شَيْئًا، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿فَمَنْ
شَهِدَ مِنْكُمُ النَّهْرَ فَلاَ يَسْتَيْسِرْهُ وَفَرَّحَ بِمَنَاسِكَتِهِ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَمَا يَقْنِصْ مِنْ لَحْمٍ
أَوْ خُبْرٍ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وَتَبَيَّنَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْعَجُوزِ الْكَبِيرَةِ إِذَا كَانَا لَا
يُطِيقَانِ الصَّوْمَ، وَالْحَامِلِ وَالْمَرِيضِ إِذَا خَافَا»^(١).

وَمِنَ السَّلَفِ مَنْ يَرَى التَّخْيِيرَ لِلْحَامِلِ وَالْمَرِيضِ بَاقِيًا وَلَوْ بَلَا مَشَقَّةً
رَوَى هَذَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جُرَيْمٍ، قَالَ: «نُسخَتِ الرُّخْصَةُ مِنَ الشَّيْخِ
وَالْعَجُوزِ إِذَا كَانَا يُطِيقَانِ الصَّوْمَ، وَتَبَيَّنَ الْحَامِلُ وَالْمَرِيضُ أَنْ يُفْطِرَا
وَيُطْعِمَا»^(٢).

وَالْأَظْهَرُ: اشْتِرَاكَ الشَّيْخِ وَالْعَجُوزِ فِي حُكْمِ الْحَامِلِ وَالْمَرِيضِ، وَأَمَّا
التَّفْرِيقُ بَيْنَهُم مَعَ اشْتِرَاكِهِمْ فِي التَّخْيِيرِ وَهَمَّ مَنْ يُطِيقُ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُم بَعْدَ
النَّسْخِ بَعْدُ؛ فَيَكُونُ حُكْمُهُمْ جَمِيعًا قَبْلَ النَّسْخِ التَّخْيِيرُ، وَبَعْدَ النَّسْخِ عِنْدَ
الْمَشَقَّةِ وَالْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْوَلَدِ، فَمَنْ وَجَدَتْ، جَازَ الْفِطْرُ.

(٢) «تفسير الطبري» (١٦٨/٣).

(١) «تفسير الطبري» (١٦٧/٣).

وَرَوَى عَنْ مجاهدٍ القولَ بِمَنْ نَسَخَ الآيةَ، وهو قولُ لابنِ عباسٍ رضي الله عنه، وَجَعَلَ معناها على المشقة في الصيام مع القدرة عليه؛ فرَوَى ابنُ أبي حاتمٍ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ يُطِلُّونَهُ ذُنُوبَهُ قُلْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ بِمُتَشَوِّعَةٍ﴾ لا يُرْخَصُ هَذَا إِلَّا لِلْكَبِيرِ الَّذِي لَا يُطِلُّ، أَوْ مَرِيضٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشْفَى^(١).

وهو المعنى الذي يقول به مَنْ قال بالنسخ، ولكنَّ مجاهدًا يفرق بين الشيخ الكبير والحامل والمرضع في القضاء، فيُلْزِمُهُ على الحامل والمرضع، ويرْفَعُهُ عن الشيخ الكبير، وَيَجْعَلُ عليه الإطعام فقط، ومراعاة أنَّ الشيخَ الكبيرَ إنما أَفْطَرَ لِكَبَرِهِ، والكَبِيرُ لا يَرْفَعُ بل يَزِيدُ، بخلافِ الحاملِ والرَّضَاعِ، فهو عارضٌ ويَزُولُ.

فَطَرُ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ:

والعلماء يَخْتَلِفُونَ في أمرِ الحاملِ والمرضع؛ هل يجبُ عليهما القضاء والإطعامُ جميعًا، أو يجبُ عليهما أحدهما؟

وإنَّما وَقَعَ عِنْدَهُمُ الْخِلَافُ: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْحَمْلَ وَالرَّضَاعَ عِلَّةً وَعَنْزًا عَارِضًا كَالسَّغْرِ، فلا يجبُ على الإنسانِ إِلَّا القضاء، وَأَنَّ الْحَامِلَ وَالْمُرْضِعَ يَخْتَلِفَانِ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عُدَّتَهُ دَائِمٌ أَوْ غَالِبٌ، وهما كحالِ المسافرِ المطبقِ للصوم، وَلَكِنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَوْ يَشُقُّ عَلَى رَفِيقِهِ لو صَامَ فَيُطِيطُ وَيَقْضِي فقط، قالوا: وهكذا الحاملُ والمرضعُ.

ومنهم مَنْ جَعَلَ حُكْمَهُمَا مَقْصُودًا فِي الآيةِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْقِيَاسِ؛ فَأَوْحَبَ الإطْعَامَ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَعَ الْقَضَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ مَعَ الْقَضَاءِ، وَالْخِلَافُ عِنْدَهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القولُ الأوَّلُ: ذَعَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِلَى أَنَّ

(١) «تفسير الطبري» (٣/١٧٤)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣٠٨).

المرضيح والحامِل عليهما أن يُطلعتا عن كلِّ يوم مسكِتا، ولا يجب عليهما القضاء؛ سواء خافتا على نفسيهما، أو خافتا على ولديهما، وهذا روي عنهما؛ كما رواه البيهقي في «سننه»، وكذا عبد الرزاق بإسناد صحيح صحيحها الدارقطني وغيره.

روى الدارقطني عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «أن امرأة سائتة وهي حُبلى، فقال: أفطري، وأطعمي عن كلِّ يوم مسكِتا، ولا تلطي»^(١).

وينحوه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٢).

ولابن عباس قراءة في قوله: ﴿وَعَلَى الْمَرْءِ يُطِيقُ﴾؛ قال: «يُطِيقُ قَوْلُهُ: مِنَ التَّقْوَى الَّذِي يَحَاطُّ بِالْعَتَى أَي: يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ مَعَ الْمَشَقَّةِ؛ كَأَنَّهُ قَدْ أَحَاطَ بِعَقْوِهِ، فَيَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ مَعَ الْكُلْفَةِ؛ كَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْمَرْأَةِ الْعَجُوزِ، وَالْحَامِلِ، وَالْمَرْضِيحِ؛ فَعَلَا عَلَيْهِ أَنْ يُطِيعَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وقد قرأ بها حفصة، وسعيد بن المسيب، وعكرمة مولى عبد الله بن عباس، وسعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، وغيرهم، ولم يقرأ بها أحد من القشرة؛ لمخالفتها الرُّسْمَ.

وعلى بعضهم ترجيح هذا القول: أن فيه دفعا لمشقة كبيرة على المرأة الحامِل والمرضيح، قالوا: يحصل كثيرا أن تُنجب المرأة خمسة أولاد مثلا على التتابع؛ فتكون المرأة سنة حاملة وستين مرضيحا في كلِّ ولدٍ من أولادها، فهذه خمس عشرة سنة بين حملٍ وإرضاع، فلهذا جاب القضاء عليها أن تصوم خمسة عشر شهرا في حرج بالغ وشديد، فكيف إذا زادت المرأة على خمسة أولاد؟

(١) أخرجه الدارقطني في مسنده (٢٣٨٨) (١٩٨/٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في مسنده (٢٣٨٢) (١٩٦/٣).

وروي عن أبي حنيس وأبي عمر خلافة.

القول الثاني: ذهب أحمد والشافعي، ومالك وأبو حنيفة؛ إلى أن المريض والحامل يجب عليهما أن يلقيا، واختلقت في الإطعام، والحامل والمريض في ذلك على حالين:

أولاً: إذا خافنا على نفسيهما؛ فهما يُقاسان على المريض باتفاق الأئمة الأربعة.

ثانياً: إذا خافنا على ولديهما؛ كأن تكون المريض قد جفت حليها، وتخشى أنها إن لم تظلم، قلَّ قُرُها وتضرَّ صبيها، أو تكون حاملاً وتناول علاجاً لصبيها في بطئها:

فذهب أحمد وهو المشهور من مذهبه، وهو قول الشافعي في رواية المزني: إلى أنها تُفطر وتطعم وتقتضي، واستدل بقول الله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ الدُّنْيَا وَالْآٰلِهَٰتِ عَنْهُ لَفَسَدَتِ السَّمٰوٰتُ وَالْأَرْضُ وَالْأَشْيَاءُ فِي سَرَدٍ ۚ عَسَىٰ تَعْلَمُونَ﴾.

وهذا القول لم يصحَّ القول به عن أحد من السلف - فيما أعلم - إلا مجاهد بن جبر، وحكاة ابن أبي حاتم عن بعض المراقبين؛ كالحسن والسَّخَيِّ في قوله له.

روى ابن أبي حاتم، عن عثمان بن الأسود؛ قال: سألت مجاهداً عن امرأتين، وكانتا حابلاً، فوافق ناسعهما شهر رمضان في حرٍّ شديد، فسُحَّت إلي الصوم، فدسَّ عليهما، قال: «مُرغاً، فلتفطر وتطعم وشيئاً كل يوم، فإذا سحَّت فلتطعم»^(١).

قال أبو عبد الله المروزي: «لا نعلم أحداً صحَّ عنه أنه جعَّ عليهما الأمرين: القضاء والإطعام، إلا مجاهداً».

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٠٨).

وَرُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ وَابْنِ عَمْرٍَا وَلَا يَصُحُّ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَئَاحٍ، وَالضُّحَّاكُ، وَالشَّكْعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَيْثُ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَالطَّبْرِيُّ: إِلَى أَنَّ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ بِلَا إِطْعَامٍ.

وَهُوَ الْأَوْجَهُ؛ فَإِنَّ مَا فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ مِنْهَا كَمَعْصُومٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، غَيْرُ مُتَفَصِّلٍ عَنْهَا، وَقَدْ تَوَثَّرَ مَسْحُهَا عَلَيْهِ وَصَحَّتْ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ الْمَرْغُوبُ؛ فَعَلَيْهَا إِطْعَامُهُ، وَهُوَ جَهْدٌ تَبْلُغُهُ لِحَقِّ غَيْرِهَا، كَالْجَهْدِ الَّذِي تَبْلُغُهُ لِكَفَايَةِ أَهْلِ بَيْتِهَا مِنْ طَبِخٍ وَخَسَلٍ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا صَاغَتْ تَعْمِيزُ عَنْ الطَّبِخِ لِأَهْلِ بَيْتِهَا بِسَبَبِ ضَعْفٍ فِي بَلَدِهَا، جَازَ لَهَا الْفِطْرُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْمَرْغُوبُ.

وَهَذَا الَّذِي يَمْضِيهِ ظَاهِرُ الدَّلِيلِ وَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ.

وَلَا يَنْبَغِي عِبَاسِي وَابْنُ عَمْرٍَا قَوْلُ بوجوب القضاء فقط في الحائِضِ:

رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عِبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ بِالْقَضَاءِ^(١).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍَا بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ وَثَلَّةَ.

رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْكُفَيْيُّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: (لَا تَكُلْ)، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ: (إِذَا أَحَدُكَ عَنْ الصَّوْمِ، أَوْ الصَّيَّامِ؛ إِذَا لَمْ تَعَالَى وَخَسَّ عَنْ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ، وَشَطَرَ الصَّلَاةَ، وَعَنِ الْحَامِلِ أَوْ الْمَرْغُوبِ الصَّوْمَ، أَوْ الصَّيَّامِ)؛ وَرَأَى أَحْمَدُ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مسنده» (٧٨٦٤) (٢١٨/٤).

والترمذي والنسائي وابن ماجه؛ وصححه ابن حزمه^(١).

وقد قرأ النبي ﷺ الحامل والمرضع بالمسافر في وضع الصيام، ويجب على المسافر القضاء، وكذلك المريض والحامل، وفي حديث أنس اختلاف.

وقول الله تعالى: ﴿فَصِيئَةٌ مِّنْ أَنكَارٍ أُخْرَىٰ﴾ (البقرة: ١٨٥) دليل على أنه لا يُعَدُّ بالقطر من غير بدل، إلا العاجز عجزاً دائماً.

وقد روى البيهقي عن الشافعي ذلك، أن الحامل لا إطعام عليها، وهي كالمريض تقضي عدة من الأيام أحر.

مقدار الإطعام من رمضان:

وهو: ﴿وَذِيَّةٌ كَعَمَامٍ وَشَكِيئَةٍ﴾: الذبيحة: الجزاء؛ فَنَبَتْ هذا بهذا؛ أي: جرثومة به، وأعطيت بدلاً منه.

وأكثر منسري السلف يجعلون الطعام مقدار نصف صاع؛ لأنه هو الغالب في حد الكفاية لطعام الواحد، وليس المراد به هو عدم جواز ما دونه حتى لو كفى المسكين، فلا أحد من السلف ينفي اعتبار الكفاية، فلو كفى المد للجامع، جاز.

ولم يأت تقدير الإطعام عن رسول الله ﷺ بشيء.

وهو: ﴿وَذِيَّةٌ كَعَمَامٍ﴾، فأحال الأمر إلى القضاء، وهو الجزاء المساوي، وهذا إحالة إلى الرُّب؛ فكما أنه لم يُلْزَم أمر الإطعام بجنس أو نوع، فهو لم يحد مقداراً، فلا اعتبار إنما هو بما جرث عليه العادة، يُطعمون بين أوسط ما يُطعمون أخفهم.

ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿مِنَ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتَهُمْ﴾

(١) أخرجه أحمد (١٩٠٤٧) (٣٢٧/٤)، والترمذي (٧١٥) (٨٥/٣)، والنسائي (٢٢٧٥) (١٨٠/٤)، وابن ماجه (١٦٦٧) (٥٣٣/١).

(المائدة: ٨٩) وهذا في كفارة الأيمان، وعامة المفسرين من السلف في هذه الآية: ﴿بَيْنَ أَوْسَطِ مَا تُطِيبُونَهُ﴾ (المائدة: ٨٩) يذكرون نوع الطعام ويفضلون فيه، وكلّ يفسره بنوع بحسب عُرف بلده؛ لأنّ المقدار عندهم لم يَحُلْهُ الشارح كركاة القطر؛ فأرجعوه إلى العُرف.

ويذكر أكثرهم نصف الصاع من غير الطعام المطبوخ؛ للتغليب، وما دونه فيه شك.

وأما إذا كان الطعام طيبكنا، فلا يَحُلْهُ أحدٌ منهم بشيء إلا بما يتحقق منه الإطعام، وهو الشَّعْء.

ولد بتجوّز بعضهم بالمقدار دون نصف الصاع؛ لما قال ابن عمر بالمُدّ في إطعام الحائِل والمرغِب، وقال ابن المسيّب بالمُدّ من الجعقة، وهذا الذي يجري عليه عمل أهل المدينة:

فروى إسماعيل بن إسحاق: أنّ المُدّ يُجزئ بالمدينة.

ويشئ مالك: أنّ الأمر إلى العُرف بقوله: «وأما الثُّلُثَانُ، فإنّ لهم عَيْشًا غير عَيْشِنَا؛ فأرى أنّ يَكْفُرُوا بالوسط من عَيْشِهِمْ»^(١).

وجاء عن غير واحد من السلف من المفسرين عموم الإفطار؛ كابن عباس وغيره.

وأكثر الفقهاء من الصحابة والتابعين على هذا، وبعضهم يذكّر مقادير وأتاعها متباينة؛ لتباين العرف وتنوع الأصناف التي يستعملها الناس في البلد الواحد، واختلاف الزمّن له أثر أيضًا.

والإطعام في سائر الأبواب - في الصيام أو الكفارات - مقداره واحد سواء عند العلماء.

قال ابن عبد البر في الاستذكار: «الفقهاء في الإطعام في هذا الباب، وفي سائر أبواب الصيام وسائر الكفارات، على أصولهم؛ كلٌّ على أصله، والإطعام عند الحجازيين مُدًّا بِمُدِّ النِّسَاءِ، وعند العراقيين نصف صاع»^(١).

وتفسر بعضهم الفُدَّةَ في كفارة الصيام بنصف صاع؛ كمجاهيد وغيره؛ للاحتياط، وأنَّ الأغلب أنَّ في نصف الصاع كفاية، وهذا ما يظهر من النص في قوله: «فَكَفَّرَ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَيْتٍ»؛ يعني: من زاد في الإطعام لاحتياط، فهو خير.

كلُّ ما لم يفتِّره الشارع، مرثته إلى العرف:

وهكذا كلُّ ما لم يفتِّره الشارع بشيء معيَّن، فمرثته إلى العرف؛ كطعام المرأة والولد، والمملوك والأجير بولٍ بطنه، وهكذا الكسوة، وحقُّ الضيف، وحقُّ الضيافة المشروطة على أهل الفُدَّة.

ولهذا: فمن جمَعَ مساكين على وليعة، فأكلوا منها بلا مقدار حتى شبعوا، أجزاءً يتعدَّدهم، ولو كان من الأرز أو الخبز أو المأكولات الحديثة من (السُنْدُوتْشات) وغيرها؛ وهذا الذي يجري عليه قول مالك وأبي حنيفة، وقول أحمد في رواية.

ثم إنَّ الله أمر بالإطعام، ولم يأمر بالتملك؛ لا كحال زكاة الفطر؛ فزكاة الفطر تملك للمستكين، ولا يلزم من ذلك أكله، وأما الكفارة فهي إطعام، ويكفي في ذلك تحقُّقه بأي نوع وبأي مقدار؛ ما اشبع الجائع.

ولا حرج على من عليه فُدَّةٌ منعقدة إخراجها مرة واحدة؛ فقد روى الدارقطني؛ من حديث سعيد بن أبي عروبة وهشام، عن قتادة، عن أنس بن مالك: «أنَّه كُفِّرَ؛ فَأَمَرَ أَنْ يُطْعَمَ عَنْهُ؛ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، فَأُطْعِمَ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»^(٢).

(١) الاستذكار (١٠٠/٢٢٤).

(٢) أخرجه الدارقطني في مسنده (٢٣٩١) (١٩٩/٢).

وهو له: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾:

التطوع: هو التثقل والزيادة على الفرض، والمراد به هنا: الزيادة على القدر الواجب من الإطعام، فمن زاد على الأكل الذي يكفي الواحد - كمن تصدق بصاع - فهو خير وأفضل.

روى هذا عن ابن عباس ومجاهد، وطاوس وعطاء والحسن، وغيرهم^(١).

• • •

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَكَأَنُمِّلُوا الْكُفْرَ لَكُمُ الْيُسْرَ فَلْيَصْطِلُوا الْيَوْمَ وَلْيَصْطِلُوا الْيَوْمَ عَلَىٰ مَا هَدَيْنَاكُمْ وَلَكُمْ فِي هَٰذَا يَسْرٌ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٥].

الشَّهْرُ: من ارتفاع الشَّيْء وظهوره؛ يقال: اشهر الرجلُ شَيْئَهُ: انشأه وروَّعته على الناس.

أصل تسمية رمضان:

ورمضان هو الشَّهْرُ القَمَرِيُّ التاسع، واختُلِفَ في سبب تسميته بـرمضان؛ على أقوال:

فقال: لأنَّ وقتَ فرضه كان وقتَ حرٍّ شديدٍ.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٣٠٩/١).

قال ابن قُتَيْبَةَ: «لَمَّا تَقَلَّبُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللُّغَةِ الْعَدِيمَةِ، أَسَمَوْهَا بِالْأَرْمَنِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا، فَوَاقَتْ رَمَضَانُ أَيَّامَ رَمَضِ الْحَرِّ وَبَدَلَتْهُ، فَسَمِي بِهِ»^(١)، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْأَهْلِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ تُوَافِقْ ذَلِكَ الزَّمَانَ.

وَيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَمَّاها بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ كِلَابُ بْنُ مُرَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْمُ رَمَضَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: الثَّائِي أَوْ الثَّائِلُ؛ مِنَ النَّاقَةِ الثَّانِيَةِ؛ أَيْ: كَثِيرَةِ الْوِلَادَةِ، أَوْ مِنَ النَّاطِلِ وَهُوَ: كَيْلُ السَّوَالِي.

وَيَذْكُرُ الْفَلَكَائِيُّونَ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ الْجَدِيدَةَ لِلشُّهُورِ وَقَعَتْ فِي الْخَرِيفِ، وَهُوَ لَيْسَ شَدِيدَ الْحَرِّ، وَهَذَا يُمْكِرُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِتَسْمِيَةِ إِسْبَاقِ الْحَرِّ كَمَا قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ.

وقيل: مَأْخُودٌ مِنْ رَمَضِ الصَّائِمِ، وَهُوَ حَرٌّ يَجُوزُ مِنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ. وقيل: لِأَنَّهُ يَرْمَضُ الذُّنُوبَ وَيَحْرِقُهَا بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ الَّتِي تَنْزُلُ فِيهِ؛ فَرَمَضَانُ مِنْ أَعْظَمِ مَكْرَمَاتِ الذُّنُوبِ لَمَّا احْتَسَبَ صِيَامُهُ وَتَقَاتَاهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مَرْفُوعًا: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَلَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)^(٢)، فَالصَّوْمُ يَرْمَضُ الذُّنُوبَ وَيَحْرِقُهَا، كَمَا أَنَّ الصَّوْمَ يَرْمَضُ النَّفْسَ؛ فَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْمَعْلَى.

وقيل: هُوَ مِنْ: رَمَضْتُ النَّفْسَ أَرْمِضُهُ رَمَضًا: إِذَا دَقَّقْتُه بَيْنَ حَجَرَيْنِ لِيَبْرُقَ؛ سُمِّيَ بِهَذَا لِأَنَّهُ شَهْرٌ مُشَقُّ وَمُكَابِدٌ، وَعُسْرٌ وَجُرْعٌ، يَذْكُرُ الصَّائِمِينَ بِمَا يَفْقِدُونَهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فِيهَا.

وقيل: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرْمِضُونَ أَسْلِحَتَهُمْ فِيهِ - أَيْ: يَرْفُقُونَهَا - لِيُحَارِبُوا بِهَا فِي شَوَالٍ قَبْلَ دُخُولِ الْأَشْهُرِ الْحَرُمِ.

(١) «جوهرة اللغة» لابن خلدون (٢/ ٧٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨) (١/ ١٦٦)، ومسلم (٧٦٠) (١/ ٨٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وروي عن بعض السلف: كمجاهد بن جبر: أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى.

رواه شفيان عنه: أخرجه ابن جرير^(١).

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، عن سفيان بن داود، نا وكيع، عن طلحة بن عمرو، عن مجاهد: قال: «لا تقولوا: رمضان، ولكن قولوا: شهر رمضان» لعله اسم من أسماء الله تعالى^(٢).

وقد حجة من قال بأن رمضان من أسماء الله: أن يطلق رمضان على الشهر دون أن يجعل مضافاً إليه، فلا يجوز أن يقال: رمضان، وإنما تقول شهر رمضان؛ لأنه شهر الله، وليس هو الله.

وهذا القول لا دليل عليه، ولا يثبت شيء في الوحي أن رمضان من أسماء الله، وأسماء الله وصفاته توقيفية.

وأما ما روى ابن أبي حاتم: قال: حدثنا محمد بن بكار بن الرئان، حدثنا أبو مقشر، عن محمد بن كعب القرظي، وسعيد - هو الشافعي - عن أبي هريرة، قال: «لا تقولوا: رمضان؛ فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: شهر رمضان»^(٣).

فنذكر لا يصح؛ فأبو مقشر: هو نجيع بن حبيد الرحمن المدني إمام المغازي والسيرة، وفيه ضعف، وقد رواه ابنه محمد عنه، عند البيهقي في «سننه»؛ فجعله مرفوعاً عن أبي هريرة^(٤).

قال ابن كثير كظمًا لنا ساقه في «تفسيره»: «وقد أنكره عليه الحافظ

(١) «تفسير الطبري» (١/١٨٧).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٦/٢٤٠).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣٦٠).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٠٦).

ابن عدي، وهو جدير بالإنكار؛ فإنه متروك، وقد وهم في رفع هذا الحديث^(١).

وروي عن أبي معشر من قول محمّد بن كعب، وهو أشبه؛ قاله البيهقي^(٢).

وقد روى ابن النجار في «كتابه»، وأبو طاهر بن أبي الطغر في «مشيخته» خبراً منكراً؛ من حديث أحمد بن علي بن خلف، حدثنا موسى بن إبراهيم الأنصاري، حدثنا أبو معاوية الشيرازي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت: قلت: يا رسول الله، ما معنى رمضان؟ فقال رسول الله ﷺ: (يَا حُمَيْرَةُ، لَا تَقُولِي: رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَلَكِنْ قُولِي: شَهْرُ رَمَضَانَ، يعني: رَمَضَانَ أَرَمَضَ فِيهِ ذُنُوبُ عِبَادِهِ، فَفَقَرَهَا)، قالت عائشة: فقلنا: شَوَّالٌ يا رسول الله؟ فقال: (فَالَتْ لَهُمْ ذُنُوبُهُمْ، فَلَمَعَتْ)^(٣). وهو خبرٌ منكراً أيضاً^(٤).

وقد أعلّ البخاري الأحاديث الواردة في الباب موقوفة ومرفوعة؛ حيث ترجم، فقال: «باب: هل يقال: رمضان، أو شهر رمضان؟ ومن رأى كله واسعاً»^(٥).

وساق أحاديث في ذلك، منها: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)^(٦)، ونحو ذلك.

وقد ترجم الشافعي في «سننه» نحو ذلك، فقال: «باب الرخصة في

(١) «تفسير ابن كثير» (١/٥٠٢).

(٢) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١/٢٠١).

(٣) أخرجه أبو طاهر بن أبي الطغر في «مشيخته» (ص ١٢٦).

(٤) ينظر: «الذخائر المصنوعة» في الأحاديث المرفوعة (٢/٨٣).

(٥) «صحيح البخاري» (٢/٢٥٠). (٦) أخرجه البخاري (١٩٠١) (٢/٢٦٦).

أَنْ يُخَالَ شَهْرَ رَمَضَانَ: رَمَضَانُ^(١).

ثُمَّ أَرَادَ حَدِيثَ أَبِي بَكْرَةَ مَرْفُوعًا: (لَا يَقُولُونَ أَحَدًاكُمْ: شَهْرُ رَمَضَانَ، وَلَا لَيْلَةُ كَلَّةٍ)^(٢)، وَغَيْرَهُ.

وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا يُكْتَرُ رَمَضَانُ مَجْرُوكًا تَبْلُغُ الْبَيِّنَ، لَكِنْ الْغَرَضُ بِحُصْلُ حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ عَمِرَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنْ يُجَمَّعَ رَمَضَانُ؛ إِذْ يُجَمَّعُ فِي الْعَرَبِيِّ عَلَى وَزْنِ جَمْعِ الْمَرْثِيَّاتِ السَّالِمِ، وَعَلَى أَوْزَانِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ؛ فَيُقَالُ: رَمَضَانَاتٌ، وَرَمَاضِيٌّ، وَأَرْمِضَةٌ، وَأَرْمِضَاءٌ... إِلَى آخِرِهِ.

فَوَلَدَ: «الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُنَاكَ لِكُلِّ لَيْلَةٍ وَيَتَنَزَّلُ مِنَ الْمَلَكِ وَالْفَرَكَيْنِ»:

أُنْزِلَ الْقُرْآنُ فِي رَمَضَانَ بِلا خِلَافٍ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْمَرَادِ بِالْآيَةِ؛ هَلْ هُوَ نَزُولُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، أَوْ نَزُولُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَ مَا نَزَلَ بِمَكَّةَ؟

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي رَمَضَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَانَ اللَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْيِيَ فِي الْأَرْضِ شَيْئًا أَنْزَلَ مِنْهُ، حَتَّى جَمَعَهُ»^(٣).

وَرَوَى هَذَا بِالْفَاضِلِ مُخْتَلِفُونَ؛ رَوَاهُ عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُ وَيُقَسَّمُ^(٤).

وَهُوَ الْأَشْهُرُ مِنْ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٠٩) (١/ ١٣٠).

(١) مسند النسائي (١/ ١٣٠).

(٣) تفسير الطبري (٣/ ١٩٠).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٣/ ١٩٠ - ١٩١).

والقول الثاني: رُوِيَ عن الشَّعْبِيِّ أيضًا وابنِ إِسْحَاقَ في «السِّيرة» وغيرهما: والأوَّلُ أصحُّ عن الشَّعْبِيِّ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عن داوُدَ، عن الشَّعْبِيِّ: قال: «بَلَّغْنَا أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ جَمْلَةً وَاحِدَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(١).

ولم يَحْمِلْهُ تَعَالَى: ﴿عَذَابٌ لِكُلِّ شَيْءٍ وَتَقْوَى مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ﴾ وَإِشَارَةٌ إِلَى نَزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِيهَا، وَهَذَا مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ نَزَلَ مُحْتَمَلًا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَنَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ فِيهَا أَيْضًا: فَهَدَايَةُ النَّاسِ وَانْتِفَاعُهُمْ بَيِّنَاتُهُ، وَكَوْنُهُ قَبْضًا وَلَفْظًا لِلْحَقِّ الْمَلْتَمِسِ فِي حَقُولِهِمْ مِنَ الْبَاطِلِ، لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ نَزُولِهِ عَلَى النَّاسِ ﷺ فِي الْأَرْضِ.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وَإِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴿الدَّجَان: ١٣﴾ فَإِلَّا لِنَزَلِ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ: إِنَّا وَعَدَ بِكَوْنِهِ نَفِيرًا لِلنَّاسِ عِنْدَ نَزُولِهِ: كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَعَمَّا كُنَّا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠١) فَيُحْتَمَلُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، وَإِنَّا إِنْجَارٌ بِأَقْرَبِهِ فِي النَّاسِ عِنْدَ نَزُولِهِ: فَيُحْتَمَلُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

وَلَا يَخْتَلِفُ الْقَوْلُ الثَّانِي عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: إِنَّا قَبِلَ بِأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ جَمْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَنْزَلَهُ فِيهَا عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ:

فَمَنْ قَالَ يَنْزُولُ الْقُرْآنُ إِلَى الْأَرْضِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، لَا يَنْفِي قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ نَزَلَ جَمْلَةً إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَكِنَّهُ يُثَبِّتُ مَعْنَى زَائِدًا بَعْدَ الْإِنْزَالِ مُحْتَمَلًا.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَقْصُودَ إِتْرَاقَهُ جَمْلَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، يَسْكُتُ وَلَا يَنْفِي نَزُولَهُ إِلَى الْأَرْضِ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: وَهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمَرْوُودَةِ

(١) «تفسير الطبري» (١٩١/٢).

عن ابن عباس في هذا الباب، مما رواه ابن جرير والنسائي والبيهقي والحاكم والقرطبي.

والقرآن في اللوح المحفوظ قبل نزوله: ﴿وَلَوْ كُنَّا نُبَشِّرُ ۝﴾ في لُوحٍ مُّخْتَلَفٍ (البروج: ٦١ - ٦٢)، وقد أنزله الله إلى السماء الدنيا جملة كما سبق.

أصل تسمية القرآن:

واختلفوا في «القرآن» هل هو مشتق أو لا؟

وقيل: هو اسم لكلامه يجري مجرى الأعلام في أسماء غيره.
قال الشافعي: «القرآن اسم» وليس بمعوز، ولم يؤخذ من قرأت، ولكنه اسم لكتاب الله تعالى، يثل التوراة والإنجيل؛ رواه البيهقي عنه كما في «المناقب».

وقيل: إنه مشتق، واختلف في اشتقاقه؛ فقيل: مأخوذ من قرئت الشيء بالشيء: إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر؛ فسُمي به؛ لافتقار السور والآيات والحروف؛ ولذا يقال للجمع بين الثمنتين: إقرآن، ويقال للجمع بين الحج والعقرة: قرآن.

والقرآن هدى للناس إلى صراطهم، وهو بينات من الهدى والفرقان، يفصل الحلال من الحرام، ويبينه ويذعوه إليه؛ كل بقدره وقيمته؛ فمعه الحلال ومنه الحرام، والحرام منه الكبير ومنه الصغير، والحلال منه المأكول ومنه المشروب، ومنه المركوب ومنه الملبوس.

وبين الله فيه الحدود وتفصيلها وأحوالها، وأحوال فاعليها في الدنيا والآخرة.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَرَأَهُ يَكُنْ أَكْثَرُ فَكْرًا﴾:

من كان حاضراً رمضان وليس هو من أهل الاعتناء، فيجب عليه

صومۃ؟ وهذا هو الظاهر من الآية، وفي حديث سلمة بن الأكوع في أن الصيام كان أول أمره على التحجير، من شاء صام رمضان، ومن شاء أفطره وأطعم، ثم أوجبه الله بهذه الآية، فالمقصود من شهور الشهر هو طلوع هلاله على المكلف بلا غلر.

السفر بعد رؤية هلال رمضان:

وروي عن بعض السلف: أن المراد به: من رأى الهلال مقيمًا، وجب عليه الصوم، ولا يُعذر بسفره بعد ذلك للشهر كله، ومن باب أولى من أصبح صائمًا، ثم أراد السفر نهارًا: أنه لا يُفطر؛ روي هذا عن علي بن أبي طالب؛ رواه ابن أبي حاتم، عن عبيدة السلماني، عن علي؛ قال: «من أدركه رمضان وهو مقيم، ثم سافر بعده، لزومه الصوم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَمَن كُتِبَ عَلَيْكُمُ التَّهَرُّ فَليَصُمْ﴾»^(۱).

وروي عن عبيدة السلماني؛ رواه ابن جرير، عن محمد، عن عبيدة - في الرجل يُدركه رمضان، ثم يسافر - قال: «إذا شهدت أوله، فصم آخره؛ ألا تراهم يقولون: ﴿لَمَن كُتِبَ عَلَيْكُمُ التَّهَرُّ فَليَصُمْ﴾»^(۲).

روى عبد الرزاق في «المصنف» من حديث ابن سيرين، عن عبيدة السلماني؛ أنه قال: «من سافر في رمضان، وقد كان صام أوله مقيمًا، فَلْيَصُمْ آخِرَهُ؛ أَلَا تَسْمَعُ أَنَّ هَلَّةً يَقُولُونَ: ﴿لَمَن كُتِبَ عَلَيْكُمُ التَّهَرُّ فَليَصُمْ﴾»^(۳).

وروي هذا عن غير واحد من الصحابة بأسانيد لا تخلو من غلر؛ روي عن ابن عباس، وجاء عنه خلافه؛ وهو أصح.

وما جاء عن عائشة لا يُفيد الأمر بالصوم لمن رأى الهلال مقيمًا

(۱) تفسير ابن أبي حاتم؛ (۱/۳۱۶). (۲) تفسير الطبري؛ (۲/۱۹۳).

(۳) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۷۷۵۹) (۱/۳۱۶).

أَنْ يَصُومَ فِي الشَّعْرِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ شَهِدَ الْهَلَالَ: أَلَا يَسَافِرُ وَهُوَ لَيْسَ عَلَى الْإِزَامِ؟ فَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أُمِّ دُرَّةَ، قَالَتْ: «أَتَيْتُ عَائِشَةَ فِي رَمَضَانَ، قَالَتْ: مِنْ أَيْنَ جِئْتِ؟ قُلْتُ: مِنْ عِنْدِ أَخِي حُثَيْبٍ، قَالَتْ: مَا شَأْنُهُ؟ قَالَتْ: وَدَعْنِي يُرِيدُ بِرَتَحُلٍ، قَالَتْ: فَأَلْمَرِّيهِو السَّلَامَ، وَفَرِيهِو فَلْيَقُمْ، فَلَوْ أَدْرَكْتِي رَمَضَانُ وَأَنَا بَعْضُ الظُّرَيْيِ لَأَقْنُتُ لَهُ»^(١).

وهذا ظاهرٌ في قولها: «لَأَقْنُتُ لَهُ»، لأنها تَكْرَهُ أَنْ يَرْتَكِبَ الْإِنْسَانُ سَبِيحًا يُوجِبُ فِقْرَةً وَقَدْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ حَاضِرًا.

ولعلَّها تريدُ دَفْعَ التَّسَاهُلِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ، وَالتَّنَاقُلِ عَنْ سَاعَاتِهِ وَلِيَالِيهِ الْفَاضِلَةِ بِسَفَرٍ مُبَاحٍ أَوْ طَاعَةٍ مَرْجُوحَةٍ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَ السَّلَفِ: أَنَّ الْإِقَامَةَ فِي رَمَضَانَ لِلصُّومِ وَالْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنَ الشَّعْرِ الْمُبَاحِ وَلَوْ صَامَ فِيهِ الْإِنْسَانُ؛ لِأَنَّهُ وَلَوْ صَامَ يَتَشَقَّلُ وَيَعْجُزُ عَنْ بَقَايَا الطَّاعَاتِ؛ فَكَيْفَ يَسَافِرُ وَيُطْعِرُ؟

والمسافرُ له التَّخَفُّصُ بِالْفِطْرِ عِنْدَ عَائِةِ السَّلَفِ، وَأَنْ الصِّيَامَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ وَهُوَ حَافِيزٌ؛ رَوَيْنَا هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحُسَيْنِ وَالتَّحَفِي، وَالْحَكِيمِ وَحَمَّادٍ.

فالمرادُ بالشَّهْرِ هُنَا: شَهْرُهُ وَحُضُورُهُ هَلَالِهِ مَعَ التَّكْلِيفِ بِلَا عِلَرٍ، وَجِبَ عَلَى شَاهِدِهِ صِيَامُهُ.

وقد قال أبو حنيفة وأصحابه: مَنْ شَهِدَ رَمَضَانَ وَهُوَ صَحِيحٌ عَاقِلٌ بَالِغٌ، فَعَلِيهِ صَوْمُهُ، فَإِنْ جُنَّ بَعْدَ دُخُولِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ بِالصَّفَةِ الَّتِي وَصَلْنَا، ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ، لَزِمَتْهُ فِضَاءُ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ شَهِدَهُ وَهُوَ مِمَّنْ عَلَيْهِ قُرْهٌ.

قالوا: ومثلُه مَنْ شَهِدَ رَمَضَانَ وَهُوَ مَكْلُوفٌ كَتَمَ بِهِ جُنُونََ حَتَّى يَهَيَّ مِنَ الشَّهْرِ يَوْمٌ، قالوا: يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ.

قالوا: وَمَنْ خَرَجَ الشَّهْرُ وَهُوَ مَجْنُونٌ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ أَفَاقَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْهُ.

فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ رَمَضَانَ، ثُمَّ جُنَّ فِي رَمَضَانَ، وَأَفَاقَ بَعْدَهُ، يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ بِكُلِّ حَالٍ؛ وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ قُبَا السَّلَفِ، وَقَدْ حَكَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ (إِجْمَاعًا)^(١).

فَالتَّكْلِيفُ لَا يَرْتَبِقُ بِشَهَادَةِ شَيْءٍ مِنَ الشَّهْرِ؛ أَوَّلُهُ أَوْ آخِرُهُ؛ فَالْأَيُّ تَقْصُدُ الْخُطَابَ بِالتَّكْلِيفِ أَهَاءَ لَا قِضَاءً، وَالْأَيُّ نَاسِخَةً لِلتَّخْيِيرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ الصَّوْمِ قَبْلَ ذَلِكَ، لَا أَنَّهَا مُشْرَعَةٌ تَشْرِيعًا ابْتِدَائِيًّا بَلَا عِلْمٍ سَابِقٍ، فَالْمُصْحَابَةُ يَمْلِكُونَ تَشْرِيعَ الصَّوْمِ وَحَالَهُ، وَالْخُطَابُ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِلْزَامِ بِهِ لِمَنْ شَهِدَهُ، وَرُفِضَ لِأَهْلِ الْعَدْرِ بِفِطْرِهِ.

صَوْمُ الْمَرِيضِ:

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ قَوْلُهُ يَنْ أَسْكَنُوا أَخَرُ»:
وَالْمَرِيضُ الَّذِي يَعْجِزُ مَعَ الْإِنْسَانِ عَنِ الصَّوْمِ، أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ تُؤَلِّفُهُ، أَوْ تُرْجِي عَنِ الشِّفَاءِ، فَضِلًّا هُنَ الْمَرِيضُ الَّذِي يَخَافُ مَعَ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِكُلِّ ذَلِكَ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْطِرَ لِأَجَلِهِ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ.

حَدُودُ الْمَرِيضِ الْمَجْزِي لِلْفِطْرِ:

وَلِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي حَدِّ الْمَرِيضِ وَوَصْفِهِ الَّذِي يُوجِبُ الْفِطْرَ؛ قَالَ الْحَسَنُ وَالثَّوْمِينِيُّ: «إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ أَنْ يَصِلَ قَائِمًا، أَفْطَرَ»^(٢).

وَقَدْ قَبِلَهُ أَحْمَدُ بِعَدَمِ الْإِسْطَاعَةِ، فَخِيلَ لَهُ: مِثْلُ الْحَمَى؟ قَالَ: أَوَيَّ

(١) يَنْظُرُ: التَّحْقِيقُ الطَّبِيعِيُّ (١٩٨/٣ - ١٩٩).

(٢) التَّحْقِيقُ الطَّبِيعِيُّ (٢٠٢/٣).

مرض أشد من الحمى؟ قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾^(١).

روى الربيع، عن الشافعي: «أنه كلُّ مرض كان الأغلب من أمر صاحبه بالصوم الزيادة في جلوه زيادة غير مُحتلِّق»^(٢).

ومرافقة: المرض الذي يُصيب صومًا بغيره، فبُعْثَرُهُ عن القيام، ولا يدخل في هذا مرض القدم اللازم الذي لا يؤدي بنية البدن، من كسر أو بتر دائم إقْدَمَ يستطيع معه الإنسان الصوم؛ فهذا مرض للقدم، لا مرض للبدن يتغير في الجسم أثناء.

حكم صوم المسافرين:

وعامة السلف - وهو قول الأئمة الأربعة -: أنَّ من صام وهو مسافرًا، انعقد صيامه.

وروي عن بعض السلف: عدَمَ جواز الصيام في السفر وعدم انعقاده، وهذا يخالف ظاهر القرآن والسنة.

وخالف في هذا قلَّة من الصحابة، وفي صحبه وصراحته عن مجموعهم نكراً.

ومن غلب على قلته الأدنى وشفقة المشفق، حُرْمَ أو حرَمَ عليه الصوم؛ قال أبو سعيد مولى المهري: «فَقِيلَتْ مِنِ الْعَمْرَةِ وَمَعِيَ ضَحْبٌ لِي، فَتَزَلْنَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ - عَلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى - بِأَرْضِهِ، فَأَصْبَحْنَا مُفْطِرِينَ إِلَّا صَاحِبًا لَنَا، فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ - عَلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى - فِي نَصْفِ النَّهَارِ، وَرَأَى صَاحِبَنَا يَلْتَمِسُ بَرْدَ الثَّخْلِ، فَقَالَ: مَا بَالُ صَاحِبِكُمْ؟ قُلْنَا: إِنَّهُ صَائِمٌ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ - عَلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى -: «أَنَا نَعْلَمُ أَنَّهَا رِخَصَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ لَوْ مَاتَ، مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ»^(٣).

(١) مسائل صالح (٢٧٤)، ومائل أبي طرد (١٣٦).

(٢) تفسير الطبري (٢/٢٠٦).

(٣) أخرجه البوصيري في إتحاف الخيرة (٢٣٢٢) (١١٤/٣)، وابن حجر في المطلب المالية (١٠٣٨) (١٠٨/٦).

وهو صحيح عنه.

ولا يُؤخذُ منه وجوبُ الفِطْرِ، لأنَّ أبا هريرة قاله في حقِّ مَنْ قَتَلَ
نَفْسَهُ مِنَ الْجُوعِ.

قال ابنُ المنذر - عليه رحمةُ الله -: «وَرَوَى هذا عن عبدِ الله بنِ
عمرَ أنه قال: «مَنْ صَامَ فِي السَّفَرِ، قَضَاهُ»، وَرَوَى نحوهُ عن عبدِ الله بنِ
عباسٍ، وَرَوَى عن عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، عليه رِضْوَانُ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ
قال: «الْمُصُومُ فِي السَّفَرِ كَالْفِطْرِ فِي الْحَضَرِ»، وَرَوَى هذا عن سعيدِ بنِ
جبْرِ وابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ وغيرهما^(١).

ومتَّعَ غيرُ واحدٍ من الظَّاهِرِيَّةِ مِنَ الصُّومِ فِي السَّفَرِ.
وَاخْتَلَفَتِ الْأَقْوَامُ الْأَرْبَعَةُ فِي التَّفَاضُلِ بَيْنَ الصُّومِ وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ
عَلَى ثَلَاثَةِ اقْوَالٍ:

١ - وَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ:
إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّرَخُّصُ بِالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ، إِلَّا أَنَّ الصُّومَ أَفْضَلُ.

٢ - وَهَبَ أَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ: إِلَى أَنَّ الرُّخْصَةَ لِلصَّائِمِ أَنْ
يُفِطَرَ فِي السَّفَرِ إِلَّا أَنَّ الْفِطْرَ أَفْضَلُ؛ وَهَذَا مَرُورٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍاءَ
فَقَدْ رَوَى نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍاءَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي أُجِبُّ أَنْ أَفِطَرَ فِي
السَّفَرِ، وَالْأَصْوَمُ»^(٢).

٣ - وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى، وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ،
وَقَالَ بِهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَنَّ الْأَمْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى الشَّعْوَةِ وَالْقُدْرَةِ؛ فَإِنْ اسْتَطَاعَ
الْإِنْسَانُ أَنْ يَصُومَ بِلَا مَشَقَّةٍ، كَانَ الصَّيَامُ الْمُفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ ثَمَّةُ مَشَقَّةٍ،

(١) ينظر: «الإسراف على ملأها» لابن المنذر (١٤٢/٣).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (عيد الباقي) (٢٥) (٢٩٥/١)، والبيهقي في «السنن
الكبرى» (١١٣/١) (رقم ٨١٧٢١).

فالقَطْرُ أَفْضَلُ، وَالرَّخْصَةُ لَهُ فِي الْحَالَتَيْنِ بِالصَّوْمِ أَوْ الْقَطْرِ مَا لَمْ يُؤْذِ نَفْسَهُ
بِالصَّوْمِ.

وَهَذَا أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ، وَبِهِ تَجْتَمِعُ النُّصُوصُ، وَعَلَيْهِ تُحْتَمَلُ أَحْوَالُ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَتَبَاهَتْهُمْ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ.

وَقَدْ جَاءَتْ الرِّوَايَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَابِعَةً بِالنَّهْيِ وَالْإِفْرَاقِ
بِالنَّهْيِ عَنِ الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، وَبِالْإِفْرَاقِ الصَّحَابَةُ عَلَى ضَرْبِهِمْ وَبِقَطْرِهِمْ
فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «عَزَّوَجَلَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
لَيْسَتْ عَشْرَةٌ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَمِنَّا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَلْطَرَ، فَلَمْ يَجِبِ
الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ»^(١).

وَأَضَعْتُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: الْقَوْلَ بِعَدَمِ انْقِطَاعِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، وَأَنَّهُ
مَحْرُومٌ بِكُلِّ حَالٍ؛ فَإِنَّهُ قَدْ رُخِّصَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْقَطْرِ، وَالرَّخْصَةُ لَا تَلْزَمُ
صَاحِبَيْهَا؛ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»؛ مِنْ حَدِيثِ
عُمَارَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخْصَتُهُ، فَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»^(٢).

وَرَوَيْتُ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجِدُ
بِي لُؤْءًا عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«هِيَ رَخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ؛ فَصُنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ، فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِ»^(٣).

قَوْلُهُ: «يُرِيدُ اللَّهُ بِصَوْمِ أَيْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِصَوْمِ أَيْسَرَ»:

جَعَلَ اللَّهُ الصِّيَامَ يُسْرًا فِي أَصْلِهِ تَشْرِيعِيًّا، فَكَانَ مُسْتَحَبًّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١١٦) (٧٨٦/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٨٦٦) (١٠٨/٢)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٢٧).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٢١) (٧٩٠/٢).

من كل شهر، مفرقة لا متتابعة، وفرضنا على قوله؛ وذلك ترويضاً للنفس وتعريفاً لها.

ثم شرع الله الصيام لمرطبان اختياراً، ثم جعله الله فرضاً، بصائم شهراً واحداً في السنة، وهو الشهر التاسع من السنة القمرية، وجعل لأهل الأعداء الفطر رخصة، بل رأينا وجب إذا كان يخشى معه على نفسه الهلاك.

والإرادة في الآية هي إرادة التشريع، وهو معنى التيسير في الحكم، وهذا أيضاً معنى التوسط في قوله: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ (البقرة: ٢١٦) يعني: غذلاً، والعدل هو إنصاف المكلفين وأهل الحق بما يعملون ويستحقون، والوسطية شريعة ثابتة، لا حكم يبحث عنه؛ فائدة يقول: ﴿فَعَبُدُونِي﴾ (البقرة: ٢١٦) فائدة جعل وأراد وقضى الأمر؛ فكل أمر ونهي وسط وشئ ورحمة، والخروج عنه ظلم ونشد وتغريب والمراط.

ومن بشر الله وعدله: الترخيص لأهل الأعداء - كالمسافرين والمرضى، والحامل والمرضع، والشيخ الكبير وشبههم - بالفطر.

روى ابن جرير، وابن أبي حاتم، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَحْكُمَ الْقِسْرَ وَلَا يُرِيدُ يَحْكُمَ الْقِسْرَ﴾ قال: «القِسْرُ الإطْطَارُ فِي السَّقَرِ»^(١).

ودوي عن عمر بن عبد العزيز والضحاك نحوه^(٢).

قوله: ﴿رَضَعْنَاهُ أَيْدِيَّاهُ وَشَفَّاهُ اللَّهُ عَلَيَّ مَا هَدَيْتُمْ وَلَمْ أَحْكَمْ لَكُمْ﴾:

(١) «تفسير الطبري» (٢/٢١٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٦٣).

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣٦٣).

أي: إن الله يُريدُ من عباده إكمالَ العبادة بالأداء ولعن استطاع الأداء، أو بقضاء أئام آخرَ لمن كان معذوراً، أو بالإطعام بدلاً عن الصيام لمن صَبَرَ وصبره دائمٌ كالشيخ الكبير.

فالمَعْلُومُ في عبادة رمضان: قاله الربيع^(١).

التكبير ليلة العيد:

وفي الآية: دليلٌ على مشروعية التكبير ليلة العيد، ويبدأ من بعد غروب الشمس من أيَّام يوم من رمضان، حتى دخول الإمام للصلاة العيد وشروعه في خطبته؛ تعظيماً لله وشكراً له على إتمام النعمة والهداية إلى الخير؛ قال ابن زبيد: «كان ابن عباس يقول: حقٌّ على المسلمين إذا نظروا إلى هلالِ شَوَّالٍ أن يَكْبَرُوا الله حتى يَغْرُقُوا مِنْ جِوَدِهِ» لأنَّ الله - تعالى ذكره - يقول: ﴿وَلْيُحْسِبُوا الْوَيْلَةَ وَالْحَسْبُ لِلَّهِ خَلَقَ مَا يَخْتَلِكُمْ﴾»^(٢) رواه ابن جرير^(٣).

وصحَّ عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا إلى المصلَّى يومَ العيد، كَبَّرَ ورفَّعَ صوته بالتكبير.

وروي مرفوعاً ولا يصح.

والذي عليه عملُ الفقهاء في المدينة: التكبير حتى يبلغ صلاة العيد؛ روى ابن جرير، عن ابن وهب: «قال عبد الرحمن بن زبيد: والجماعة عندنا على أن يَتَلَوُوا بالتكبير إلى المصلَّى»^(٤).

وهذا الذي عليه عملُ الفقهاء في البلدان؛ قال الشافعي: «وأجِبْ أن يَكْبُرَ الإمامُ ثَلَاثَ صَلَاةٍ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ وَبَيْنَ ذَلِكَ، وَخَاتَمًا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَصَلَّى»^(٥).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٦٤). (٢) تفسير الطبري (٣/٢٢٢).

(٣) تفسير الطبري (٣/٢٢٢).

(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٥/٥١).

وجاء عن غير واحد من السلف تكبيرهم من المسجد من ليلة العيد بعد المغرب؛ جاء عن سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن عبد الرحمن: «كانوا يكبرون ليلة الفطر في المسجد، يجهرون بالتكبير».

ولا يختلف الأئمة الأربعة في استحباب التكبير، وما روي عن أبي حنيفة من عدم مشروعيته، فخطأ، فمراعاة عدم الجهر بالتكبير، لا أصل التكبير. وعن أبي حنيفة رواية بالجهر بالتكبير، اختارها الطحاوي وغيره.

التكبير في عيد الفطر أشد من الأضحي:

وكانوا يكبرون في الفطر أشد من تكبيرهم في الأضحي، وبهذه الآية استدل أحمد على ذلك، فإنه سئل عن التكبير في الفطر والأضحي، فقال: هو في الفطر أوجب لقول الله تعالى: ﴿وَتَذَكَّرُوا أَلَيَّ رَاسِكُمْ﴾ عَنِ مَا هَدَيْتَكُمْ، ونقل ابنه عبد الله عنه قوله: «يوم الفطر أشد»^(١)، لأن الفطر يعقب عملاً يشهد به كل الناس، وهو صوم رمضان، بخلاف الأضحي فهو يصاحب عملاً يشهد به الحجاج، مع فضل تلك الأيام العشر للحاج وغيره، إلا أن شهوة الناس وإدراكهم للعمل الذي يكلف به كل قادر وهو الصيام - أظهر من أيام العشر التي لا يجب الحج إلا على من لم يؤده، وعلى من دخل فيه - والعمل في العشر مستحب لا واجب كصوم رمضان.

وقد روي عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «كانوا في التكبير في الفطر أشد منهم في الأضحي»^(٢).

وهو: ﴿عَنِ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ يُحْتَلُّ عَلَى الْمُعْتَبَرِينَ لِلْهَدَايَةِ؛ هَدَايَةِ التَّوْفِيقِ، وَهَدَايَةِ الدَّلَالَةِ وَالْإِشَادَةِ؛ هَدَايَةُ هَلَالِ فِي أَوَّلِ آيَةِ: ﴿هَذَا

(١) مسائل ابن عاتق (١/٩٤)، ومسائل عبد الله (١/٢٨).

(٢) أخرجه الدرر المنقذ في مسنده (١/١٧١٣) (٢/٣٨٠)، والحاكم في المستدرک (١/١٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٧٩).

لِكُلِّ شَيْءٍ وَتَبَيَّنَ بَيْنَ الْهُدَى وَالضَّلَالَةِ»؛ يعني: القرآن فيما تضمنته من أحكام، ومنها أحكام الصيام، فالمكبر يعظم الله ويحسده على تلك الهداية التي دله الله إليها بكتابه، ويُعطيه ويحسده في غنام الشهر على أن هداه هداية توفيق للصيام وإكمال العتقة، وهذا كقول أهل الجنت: ﴿لَسَدُكُمْ إِلَهُي هَذَا لَهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَذَا اللَّهُ﴾ ٧٠ — مراد: ١١٣. فالحمد والتعظيم في خاتمة الأعمال يكون للهداية بتوحيها. وأنتم أنواع الشكر: شكر المنعم قبل العبادات ومنها وبعد تمامها، وعدم نفي الشكر بعد ذلك بكفر.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا سَأَلْتَهُمْ بِكُلِّ فَرْسَخٍ أَجْرًا وَلَا نُفَسٍ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ لُحَّةٌ وَلَا لُحَّةٌ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ لُحَّةٌ وَلَا لُحَّةٌ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِ لُحَّةٌ﴾﴾

الْبَقَرَةُ: ١٨٦.

بعد أن ذكر الله أحكام الصيام للناس، عطف عليها بالواجب خطابا خاصا للنبي ﷺ من باب تعظيم المُرسل للرسول، وأن العمل بالأحكام السابقة له جزاء بتحراء كل عامل، فأجاب الله عن السؤال الذي يرد في ذهن العاملين، وأن الله يطلع على العمل من قريب، ويخصيه قليلة وكثيرة، ويجازي عليه. والإجابة مقابلة للدعاء في الآية، والدعاء محمود على التوحيين:

الأول: دعاء العباد، والمراد به: الصيام وما يتعلّق به من أعمال ير من قراءة القرآن والصلاة، والصدق والدخّر، والإجابة هنا القبول للمخلص الصادق المُنيع بالتوابع العظيم عند الله سبحانه.

وشرط القبول والإثابة على العمل الصالح: هو العمل بأمر الله كما أراد الله، وذلك لقوله: ﴿وَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾، والاستجابة لله طاعة، بامتنال

أو أسره، واجتناب نواحيه؛ قاله مجاهد والربيع، وابن جرير وابن
البارقي^(١).

الثاني: دعاء المسألة، وهو الذي تُختم به الأعمال غالبًا بطلب
القبول والاستغفار من النقص، وما يسبق العبادَة ويصاحبها من دعاء هو
بطلب القَوْن والتسديد يدخل في هذا النوع.

وقد جعل الله السؤال في الآية بمعنى الدعاء، فقال: ﴿لَا سَأَلَكَ
يَكُونُ﴾، ثم قال: ﴿دَعْوَةُ الْمَرْجُوعِ﴾.

استحياب الدعاء عند ختام الأعمال:

وقد أخذ بعض الأئمة من الآية استحباب الدعاء عند ختام العمل
الصالح، وخاصة الصيام، وهذا يؤيده الأحاديث الواردة في الباب في
دعاء الصائم عند فطره، وهي - مع شغلها - بقرن بعضها ببعض؛ فيؤخذ
بعضها بعضًا، والأصول دالة على استحباب الدعاء بالقبول عقب العمل
ميرًا؛ وذلك لأن الأصل في الدعاء السر؛ لقوله تعالى: ﴿وَدْعُوا وَقَلُّكُمْ
عَنَّا وَطَلَبُوا﴾ [الأمراء: ٥٥]، ولقوله في الآية: ﴿فَلْيَنَادُوا بِكُرْبٍ﴾ قرينة على
استحباب دعاء السر، فالسر والعلن عند الله سواء، والإسراء أقرب إلى
الإخلاص؛ طاعة بحسب دعاء الخلق؛ لأنه لا يتنجس منفردًا إلا من هو
موفق بقربه.

والدُّعَاءُ العام والدعاء بعد العبادات مستحب؛ شرَّعه الله في كثير من
العبادات؛ كالصلاة - وكذلك الصيام هنا - والحج؛ كما في قوله: ﴿وَلَا
تَقْسِرُوا عَنْكُم مَّا ذَرَضْتُمْ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وفي الآية: دليل على أن إجابة الله للداعي العابد المشيخ أقرب من
العاصي المخالف؛ ولذا قال: ﴿لَقَسْتُمْ لَبِيًّا﴾ أي: فإن استجابوا

(١) تفسير الطبري (٢/٢٢٦)، وتفسير ابن أبي ساتم (١/٣٩٥).

بالطاعة، أجبهم، وكلما كان الإنسان هو أقرب، كان أخرى بإجابة الدعاء.

وحصل بعض السلف قوله تعالى ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ على الدعاء: أي: فليدعوني؛ قاله أنس بن مالك^(١).

وإجابة الله لعبده كما يراء الله صالحا لعبده في عاجله وآجله، لا كما يراء العبد؛ فانه لا يحفل للناس الشر لو سألوه إياه: ﴿وَلَوْ يَسْتَجِيبُ اللَّهُ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لَهُمْ وَالْخَيْرَ لَفِيهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ لربس: ١٤١ فكيف لو سأل الإنسان غيرا وهو يؤول إلى شر؟

قانه يعلم ما لا يعلمه العبد، فقد يحجب الإنسان إجابة شيء بغيره يريد أنه لا يدري حاله معه، فيعوضه الله بلفظه ورحمته بغيره، وأما الاستجابة عند توافر شروطها، فهي قطعية بهذا المعنى، وليست قطعية بالإجابة بما يريد العبد بغيره؛ وذلك بيته قوله تعالى: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ مَا قَدَّمْتُمْ إِلَيْنَا مِنْ ذُنُوبٍ﴾ الأنعام: ١٤١ فقيده الكشف بمشيئته التي تكون فوق مشيئة العبد، ومشيتة سبحانه تتج حكمة وحكمة.

وروي عن غير وجو: أن سب نزول قوله ﴿وَلَا سَأَلَكَ بِكَوِي﴾ على قائل قريب؛ أن سائلا سأل النبي ﷺ، فقال: يا محمد، أقرب رؤيا فتناجيه، أم بعيد فتناجيه؟ فلذلك الله ﴿وَلَا سَأَلَكَ بِكَوِي﴾ على قائل قريب؛ الآية؛ أخرجه ابن جرير الطبري؛ من حديث جرير، عن عبدة السجستاني، عن الثعلبي بن حكيم، عن أبيه، عن جده، به^(٢).

وروي عن مفضل الحنفي وعطاء؛ وهي ضعيفة.

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣١٥/١).

(٢) تفسير الطبري (٢٢٢/٣ - ٢٢٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٤/١).

مشروعية دعاء الصائم عند فطره:

وأخذ بعضهم من هذه الآية: مشروعية الدعاء عند الفطر؛ لأن الله تعالى ذكر الدعاء بعد ذكر أحكام الصيام والفطر، والدعاء عند الفطر مستفيض مشتهر في عمل السلف، وقد جاءت فيه أحاديث مرفوعة لا يخلو أكثرها من ضعف.

روى الطبراني في حديث داود بن الزبير، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ كان يقول: (اللَّهُمَّ، لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ)^(١)، وداود متروك الحديث.

ورواه الطبراني والدارقطني في حديث عبد الملك بن هارون بن عتبة، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن عباس، قال: كان النبي ﷺ: (إِنَّا أَفْطَرْنَا، قَالَ: (اللَّهُمَّ، لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا، تَقْبَلُ بِنَاءً إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)^(٢).

وعبد الملك بن هارون بن عتبة متكرر الحديث.

وجاء عند أبي داود في «المراسيل»، و«السنن»، ورواه البيهقي أيضاً في حديث الحسين، عن معاوية بن وهرة، وهو من التابعين، مراسلاً، عن رسول الله ﷺ، وهو مرسل صحيح^(٣).

وأما ما رواه أبو داود في «السنن» في حديث الحسين بن الوليد، عن مروان بن سالم الملقب، عن عبد الله بن عمر، مرفوعاً: (فَقَبْ

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٥١٩) (٢٩٨/٧)، و«المعجم الصغير» (٩١٢) (١٢٢/٢).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٧٢٠) (١١٦/١٢)، والدارقطني في «سننه» (٢٢٨٠) (١٥٦/٣).

(٣) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٩٩) (١٢١)، و«السنن» (٢٣٨٨) (٣٠٦/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢٩/٤).

الْعُظْمَا، وَاجْتَلِبِ الْعُرُوقُ، وَكَتِ الْأَجْرُ، إِذْ شَاءَ اللَّهُ^(١).

وصح عن الربيع بن خثيم، وهو تابعي - كما رواه ابن فضال في كتابه (الدعاء) -: أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ عِنْدَ بَطْنِهِ^(١٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي لَعَنُوكُمْ لَكُمُ الْيَهُودَ لَأَكُونَ إِتِيكُمْ مِنْ يَمِينٍ
لَكُمْ وَأَنْتُمْ يَأْتِيَنِ عَنْهُمُ اللَّهُ الْعَظِيمُ كُنتُمْ تَقْتُلُونَ الرِّسَالَاتِ
عَلَيْكُمْ وَمَعَكُمْ عِمَّتُمْ وَأَنْتُمْ يَكْفُرُونَ وَتَقُولُونَ مَا نَعْبُدُ إِلَّا
الْعِزَّ لِلَّهِ الْعَظِيمُ مِنَ الْبَطْلِ الْأَمْرُ مِنَ الْحَقِّ ثُمَّ لَكُمُ الْيَهُودُ
إِنِّي لَا أَتَّبِعُكُمْ وَأَنْتُمْ عَنِ الْيَهُودِ فِي الْكُفْرِ أَهْلُ فَلَا تَقْرَبُوا
كَتَابَهُمْ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ إِنَّاسٍ لَعَنَهُمْ تَعَالَى﴾﴾ [114: 1-4]

الأصل في وظن الرُّجُوع: الجُلُّ، والبراءة الأصلية ليست حُكْمًا شرعيًا تنصُّ على أنواعه الأدلَّة، بل هي اليقَاز على عدم التكليف الذي كان الناسُ عليه قبلَ ورودِ الشرع.

الأحوال التي تقع على حيل المباحات فيها:

الروح لا يتعرض للنقص على إباحة أعيان المباحات؛ لأنّ هذا هو الأصل، إلا عند تقيّد اعتقاد التحريم في نفوس السامعين، وذلك كتقويله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَتْلًا مِنْ رِيقِهِمْ﴾ (البقرة: ١٧٨) عند قلّب بعض الناس تحريم التجارة مع الحمّ.

وَنُصِّ الشَّرْعُ عَلَى إِباحَةِ الْمباحاتِ فِي مَوْضِعٍ ثَانٍ، وَهُوَ: فِي مَوْضِعِ حَصْرِ الْمَحْرَماتِ أَوْ الْواجِباتِ؛ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَيْلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ

(٦) آخرجه نام دارد: $(T=6/5)$ $(T=4)$.

(2) **الدعم:** لمحمد بن فيصل الفيصل (TV) (TTA).

الصَّيَامِ لَزُكَّتْ إِلَيَّ صِيَامُكُمْ؟» لمحصر الإلزام بالإمساك في النهار، وإخراج الليل منه، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ ثَوَابُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النساء: ١٢٤) بعد أن ذكر الله النساء المحرمات، أخرج منهن غيرهن ونص على جلوسهن.

وعادة ما يأتي بعد فرضي الحكم بيان حدوده وضوابطه ومنهياته، فبعد أن ذكر فرض الصيام ووجوبه وأهل الأعداء فيه، ذكر ما يجعل ويحرم يفعله، ضبطاً لحدوده، وإحكاماً لتشريعوه، فلا يتسلل الاجتهاد في الحكم حتى يفسده، والنص يقطع الاجتهاد، فلا اجتهاد مع النص.

وكلما جاءت الضوابط والشروط للحكم أكثر وأقرب في الكتاب والسنة، دل على أهميته على غيره، لأن الضوابط والأوامر والشروط والأركان والمبطلات الواردة في الحكم المنزلي: تدل على الاهتمام به، والاحتراز من دخول غيره فيه، فبشيء، فتصغف صفته وهيبته، وذلك كالمالي: كلما وضعت جزراً عليه، دل على أهميته عندك.

الحكمة من نسخ تحريم جماع الصائم ليلاً:

وهذه الآية ناسخة لنهي الصائم عن الجماع ليلة الصيام، وكان ذلك أول الأمر، فشق ذلك على الصحابة عليهم رضوان الله، والحكمة الإلهية في النهي غير منصوصة في النهي عن ذلك ليلة الصيام.

وتحتول أن يكون ذلك تربيةً وتيسيراً على النفس، أن يؤتى بالحكم الشديد، ثم يعمل به الناس وفقاً يسيراً، فتظهر المشقة عليهم، ثم ينسخه الله، ويخفف الحكم على الحال التي أوقفها الله أن تكون عليه، فلو فرض الله الصيام ابتداءً، ونهى عن مباشرة النساء نهاراً فقط، لكان ذلك أشق على النفوس مما لو فرض الله الصيام ونهى عن المباشرة ليلاً ونهاراً، ثم أباح مباشرة الليل تخفيفاً، فيقرض الأشد حتى تأنس النفوس بما دونه، وهذا من السياسة الدقيقة في التشريع لو ضح هذا الاحتمال.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ سِيَاسَةُ الْحَاكِمِ لِنَفْسِهِ الرَّجِيَّةُ عِنْدَ إِرَادَةِ أَمْرِ لِنَصَالِحِ الْأُمَّةِ وَهُوَ شَدِيدٌ؛ أَنْ يُظْهِرَ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ، فَإِذَا جَرَّ ثَوْبُهُ، خُفَّفَ، وَبُقِيَ الْأَخْفَفُ، فَيُظْهِرُ الشَّدِيدُ بِصُورَةِ الْيُسْرِ.

وَقِيلَ: قَطَعَ لِلنَّفُوسِ الْمَرِيضَةِ الَّتِي تَتَرَفَّضُ بِالْأَحْكَامِ، وَتُصَبِّحُهَا بِالشَّدِيدِ؛ فَالنَّفْسُ تُنْفِرُ مِنَ الْمَاءِ الْعَالِيِّ، وَلَا تَسْرِعُهُ إِلَّا إِذَا ذَاقَتْ مَا هُوَ أَشَدُّ حَرَارَةً مِنْهُ، فَتَسْتَلِذُّ مَا دُونَهُ؛ خَاصَّةً أَنْ فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ جَاءَ بَعْدَ صِيَامِ يَوْمٍ فِي السَّنَةِ، ثُمَّ تَلَوَّجَ، فَشَرَعَ صِيَامَ رَمَضَانَ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِطْعَامِ، ثُمَّ فَرَضَهُ بَعِيْنَهُ، وَهَذَا انْتِقَالٌ كَبِيرٌ، فَاحْتَاجَ مِثْلَهُ إِلَى إِظْهَارِ قُوَّةِ النَّاسِ عَلَيْهِ لَوْ رَأَوْا مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ.

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الشَّرْعِ نَهْيٌ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لَيْلًا، وَلَكِنْ بَيَانٌ جَلُّ الْمُبَاشَرَةِ جَاءَ هُنَا دَقُّهَا لِنُفُوسِهِمْ عَزْلٌ، وَبَيِّنَا نَسْخًا لِمَا بَقِيَ مِنْ شَرِيعَةِ الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقَةِ، فَقَدْ ائْتَمَرَ أَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا نَسْخًا لِشَيْءٍ تَقَرَّرَ فِي شَرْعِنَا، وَقَالَ: هُوَ نَسْخٌ لِمَا كَانَ فِي شَرِيعَةِ النَّصَارَى.

وَالرُّكْتُ: هُوَ حَدِيثُ الرَّجُلِ مَعَ الْمَرْأَةِ فِي شَأْنِ اللَّذَّةِ، وَأُطْلِقَ عَلَى الْجِمَاعِ أَيْضًا كَنَاءً.

وَأَصْلُ إِطْلَاقِ الرُّكْتِ عِنْدَ الْعَرَبِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَلَامِ الْفَاجِشِ؛ قَالَ الْقُجَّاجُ:

وَدَبَ أَسْرَابَ حَسِيحٍ عَظِيمٍ حَنِ اللَّفَا وَرَكْتِ التُّخْلُمِ^(١)

وَيَرَادُ بِالرُّكْتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْجِمَاعُ؛ وَدَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الرُّكْتُ: الْجِمَاعُ»^(٢).

(١) ينظر: أدبوان القُجَّاجِ (١/٤٥٦)، والصَّحاحُ (١/٢٨٣)، واللسان العرب (٢/١٥٣)، وفتاح المبرور (٥/٢٦٤)، ملنا: رُكْتُ.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣١٥).

وروى ابن جرير، عن بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّرَفِيِّ، عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قال: «الرُّفْتُ: الجِمَاعُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ كَرِهَ يَتَّخِي»^(١).

وروي هذا عن عائدة المفسرين من السلف.

حكمُ الجماع ليل رمضان:

وقد بين الله إباحة الرُّفْتِ إلى النساء، وأن المراد به الجِمَاعُ في هوله، «مَنْ يَأْتِ لَكُمْ وَأَنْتُمْ بِأَشْ لَهْنٍ»، وهو شبهة الالتصاق، وذلك أن تحریم قُرْبِ النساء ليلًا بالمباشرة شاق؛ لأنه وقت ضيق وقرب، وفي النهار يسير؛ لأنه وقت يفتق عن النساء بالكسب وتقلب العيش، وتظهر أثر المشقة في هوله تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِتْنَةٌ تَكُنُونَ أَفْسَحًا» أي: تُقَدِّمُونَ وَيُتَبَيَّنُونَ في نفوسكم القرب من النساء، وتخرجون مرةً وتُقدِّمُونَ أخرى؛ كحال الخائف المتربص المنهوب.

وسمى الله النساء ليلًا للرجل، والرجل ليلًا للمرأة؛ كناية عن ستر ما يبدي الإنسان من رغبة أحدهما في الجنسي الآخر، وظنوا في قضاء وظنوا، فالمرأة تقضي حاجة الرجل فتستر نزوة، والرجل يقضي حاجة المرأة وتستر نزوةها؛ فوقع الجنسين بعضهما ببعض يسر أو رقت أو جِمَاعٍ محرّم، وهذه الأفعال يسترها أحدهما عند زواجه بالآخر.

وقوله: «وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ» أي: جازت لكم المباشرة بظهور المحكم من الله المزيل لما تجدونه من مشقة التحريم.

وقوله: «وَالَّذِينَ مَا حَثَّ اللَّهُ لَكُمْ» أي: الزلّة وقضاء الوطء.

وفي هوله تعالى: «وَالَّذِينَ مَا حَثَّ اللَّهُ لَكُمْ لِكُلِّ الْفِتْنَةِ الْأَيْسَرِ مِنَ الْخَطِّ

الْأَخِيرَ مِنَ الْفَجْرِ ﴿ قَطَعَ لِلنَّوْمِ بِأَنَّ الْأَكْلَ فِي اللَّيْلِ إِنَّمَا هُوَ جِنْدُ الْغُرُوبِ إِلَى الْعِشَاءِ لِلْفِطْرِ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ لِلشُّحُورِ، وَمَا بَيْنَهُمَا حَرْمٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنَامُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَقِيَامِهَا، فَإِذَا صَلُّوا، لَمْ يَأْكُلُوا إِلَّا أَكْلَةَ الشُّحُورِ، فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّ وَقْتَ الْإِنْفَاطِ هُوَ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْفَجْرِ.

وَقْتُ فِطْرِ الصَّائِمِ:

وَفِي الْآيَةِ: إِنْشَاءً إِلَى أَنَّ الْمُحْتَزَّ فِي الْفِطْرِ: تَحَقُّقُ الْغُرُوبِ وَثُبُوتُهُ، وَأَنَّ مَنْ تَبَيَّنَ عِنْتَهُ ذَلِكَ، تَأَكَّدَ فِي حَقِّهِ التَّعَجُّلُ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ الْأَذَانَ، لِأَنَّ الْأَذَانَ عَلَامَةٌ عَلَى ثُبُوتِ الْغُرُوبِ، فَالْمُؤَدَّنُ وَالصَّائِمُ كُلُّ مَنِ مَرَّبَعٌ بِالْأَذَانِ عَلَى السَّوَاءِ، وَلَا يُشْرَعُ لِمَنْ تَبَيَّنَ عِنْتَهُ الْغُرُوبُ تَأْخِيرُ الْفِطْرِ حَتَّى يَسْمَعَ الْأَذَانَ.

وَأَمَّا أَمْرٌ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بَعْدَ بَيَانِ حُكْمِ الْجِمَاعِ، مَعَ أَنَّ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ أَكْثَرُ فِي إِسَادِ الصِّيَامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَمْرَ الْجِمَاعِ أَشَدُّ إِشْكَالًا فِي نَفْسِهِمْ، فَازَالَهُ أَوَّلًا قَبْلَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

وَهُوَ: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ﴾: لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ، فَيُسَبِّكُ بِعَلَمٍ كَمَا بَقِيَ عَلَى جِلْمٍ، وَهَذَا فِي التَّبَيُّنِ فِي حَالِ الْبَقَاءِ عَلَى اللَّيْلِ، فَإِنَّ التَّبَيُّنَ فِي الْبَقَاءِ عَلَى الْأَمْسَالِ أَوَّلَى، فَلَا يُعْطَرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْغُرُوبُ، وَمَنْ أَنْظَرَ بِالظَّنِّ، أَعَادَ، وَمَنْ أَنْظَرَ بِالْيَقِينِ فَإِنَّ اللَّهَ فِي نَهَائِهِ، صَحَّ صِيَامُهُ، وَلِذَا هَذَا ﴿فَإِنْ لَبِثُوا فِي الْيَمِّ﴾: أَيُّ: عَلَى ذَلِكَ التَّحَرُّيِ وَالتَّبَيُّنِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِثْمَامُ.

النِّبَةِ فِي الصَّوْمِ:

وَأَمَّا فِي غَطْفِ الْجُمْلِ لِلتَّرَاخِي فِي التَّرْتِيبِ، وَقَدْ تَكَلَّفَتْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ كَأَبِي جَعْفَرٍ الْحَكَّازِ السَّمَرَقَنْدِيِّ، فَاسْتَقَدَّ بِهِذِهِ الْآيَةُ

على صحته تأخير النية عن الفجر إلى الضحى، تقليلاً على صحته مذهب الحنفية، وليس هذا من معاني «ثم» في التراخي في عطف الجمل.

والخطب الأبيض والأسود المراد به سواد الليل وبياض النهار، وقد ظنَّ غريباً أنه الحبْلُ من الطوبى ونحوه، وهو تفسيرٌ صحيحٌ في اللغة، ولكنه ليس بصحيح في اصطلاح الشارع والشرع، صحيح لغةً، لأنه نزل بلغة العرب، ولكن اللغة عامة فيترادف الفرقان كثيراً على بعض أفرادها، ويُعرف باصطلاح الشارع المعاني الخارجة في اللغة منه.

وفي الآية: إشارة إلى النية، فنقسم الحكم والزمن ونفصلهما لا بتحقق إدراكه في الإنسان إلا بحضور قلب؛ فقد ذكر محرمات يتخللها مباحات، فالأصل الصيام، ثم يتخلله ليلٌ يُفطر فيه، وفي الليل يؤكل ويشرب ويُرقئ، وينتهي ذلك إلى الفجر؛ لأنه قال: ﴿عَنْ يَكِينٍ لَكُمْ الْفَيْضُ الْأَيْمَنُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَمْرِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

ووضوح الخيطين إنما يكون في لحظة يسيرة لفحائق معدودة لا يميزها إلا متحرراً وراصدٌ مستحضر، وهذا معنى النية المقصود في الآية، فكما أنه يجب استحضار النية للإمساك إلى الليل، فيجب استحضار النية بالفطر إلى الصبح.

وروى أهل السنن، عن ابن عمر، عن حفصة، عن النبي ﷺ قال: (مَنْ لَمْ يَبْتَغِ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَّامَ لَهُ)^(١).

وقد روي عن تابع، عن ابن عمر، قوله موقوفاً وهو أصح. صواب الوقت البخاري والترمذي^(٢) وأبو حاتم والنسائي وغيرهم.

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٥٤) (٣٢٩/٢)، والترمذي (٧٣٠) (٩٩/٢)، والنسائي (٢٣٣٩) (١٩٩/٤).

(٢) مسنن الترمذي (٩٩/٢).

ويكفي في إيجاب النية في الأعمال قوله ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)^(١) أي: إِنَّمَا قِيَرُ الْأَعْمَالِ أَوْ رَدُّهَا بِكَوْنِهَا بِالنِّيَّةِ.

وقد اختلفوا في صوم النافلة، والصواب: جواز نية من النهار لحديث عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ مُتَمَيِّضًا لَمَّا لَمْ يَجِدْ طَعَامًا،^(٢)

واختلفوا في النية هل هي واجبة لكل ليلة من رمضان، أم تكفي نية واحدة له كله؟ وهما روايتان في ملهب أحمد:

أولاهما: يُجْزَى لَصِيَامِ رَمَضَانَ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وهذا هو المشهور عند المالكية، وعليه جماعة من السلف.

ثانيهما: وجوب النية لكل ليلة.

ويكفي المسلم أن يَقْلَمَ أَنْ غَدًا رَمَضَانٌ، ويريد صومته، والأصل صيامه له، فيعلم ويراد به يكون قد تَوَيَّ.

وهو قوله: ﴿وَلَا تَبْزُوهَا وَتَأْتِرَ عَنْكُمْ فِي التَّكْوِينِ ذَلِكَ خُذُوا ثِقَالًا تَقْرَأُ كَذَلِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ لَئَلَّامُ يَتُوبُ﴾:

ذَكَرَ الْعَتَكَاتِ بَعْدَ حُكْمِ الصِّيَامِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الْعَتَكَاتِ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، فِي عَشْرِهِ أَوْ عِشْرِينَ الْأَخِيرِ؛ حَتَّى لَا يَكُنْ عَالِمًا أَنَّ إِطْلَاقَ جُلِّ إِنْيَانِ النِّسَاءِ فِي لَيْلِ الصِّيَامِ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَعْتَكِفُ، فَالْمَعْتَكِفُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَبَاشَرَةُ الْمَرْأَةِ مَا دَامَ مَعْتَكِفًا، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ كَانَ غَيْرَ صَائِمًا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ الْعَتَكَاتُ، وَلِذَا هَذَا: ﴿وَأَتَرَ عَنْكُمْ﴾، يعني: حال اعتكافكم.

رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ

(١) أخرجه البخاري (١) (٦/١)، ومسلم (١٩٠٧) (٣/١٥١٥).

(٢) أخرجه مسلم (١١٥٤) (٢/٨٠٨).

ابن عباس في قوله: «وَلَا تَتَّبِعُوا» وَأَنْتُمْ عَنِكَوْنُ فِي الْمَسْجِدِ: «هَذَا فِي الرَّجُلِ يَتَكَبَّرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَفْضَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَكَبَّرَ النِّسَاءُ كَلًّا وَهَذَا حَتَّى يَنْقُضِي احْتِكَافَهُ»^(١).

وقال ابن مسعود وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة^(٢):

والمرأة بالاحتكاف هو لزوم الشيء وخس النفس عن غيره، يقال: احتكفت فلان على كذا أي: لزمته، واحتكفت فلان في المسجد: إذا لزمته.

قال القرطبي بن حكيم:

قَبِلَتْ بَنَاتُ اللَّيْلِ حَوْلِي عَكْفًا عَكُوفُ الْبَوَاكِي يَمْنَعُهُنَّ ضَرْبُ

والمرأة بالمباشرة: الجماع.

صَحَّ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وصح عن عطاء ومجاهد والشَّاذلي^(٣).

وروى عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: كان ابن عباس يقول: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَلَا يَقْرُبُ النِّسَاءَ»^(٤).

مباشرة المعتكف لزوجته:

والذي عليه العمل والفُتيا عند السلف: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ لَا يَقْرُبُ زَوْجَتَهُ بِحَالٍ، وَأَمَّا مَسْئَلُهَا وَالْأَخْذُ بِبَيْدِهَا وَتَقْبِيلُهَا بِلَا شَبْهَةٍ، كَقَبْلَةِ الرَّحْمَةِ وَالْعَقْلِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِمَا قَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ

(١) تفسير الطبري (٢٦٨/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣١٩/١).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣١٩/١).

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٦٨/٣ - ٢٧٠).

(٤) ينظر: «تفسير الطبري» (٢٧٠/٣).

رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف، يُلْثِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجُلُهُ^(١).

وأما ما كان يَلْفُو، فَيُنْهَى عَنْهُ؛ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا يَنْسُ الْمَعْتَكِفُ امْرَأَتَهُ، وَلَا يَبَايِرُهَا، وَلَا يَتَلَفَّذُ مِنْهَا بِشَيْءٍ؛ قُبْلَةً وَلَا غَيْرَهَا^(٢).

وذلك لَأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَفَرُّغٍ وَتَعْظِيمٍ لِلَّهِ، وَانْقِطَاعٍ عَنِ اللَّذَائِلِ، وَحِسِّ لِلنَّفْسِ عَنْهَا؛ فَإِنَّ الْإِنْصِرَافَ إِلَى الْجَنَاحِ يَصْرِفُ النَّفْسَ إِلَى التَّرَفُّفِ وَالْإِنْشَاغِ بِالْإِسْتِمَاعِ.

وفي ذلك: تَرْبِيَةٌ لِلنَّفْسِ عَلَى الْمَجَاهِدَةِ، وَابْتِلَاءٌ لِلنَّفْسِ؛ لِتَعْرِفَ يُعِمْ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ؛ مِنْ مَعْرِفَةِ حَرَمَيْهِ فِي خُرُوجِهِ وَدُخُولِهِ، وَضَرْبِهِ فِي الْأَرْضِ، وَاسْتِمَاعِهِ بِمَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ مِنْهَا؛ فَيَعِمْ اللَّهُ لَا تُحْصَى، وَمَا يُعْرِفُ مِنْهَا يُنْسَى، وَالْعَبْدُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَذْكِيرٍ، وَحِرْمَانَةٍ مِنْهَا بِإِخْبَارٍ وَبِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ بِذِكْرَةِ عَظِيمِ النِّعْمَةِ الَّتِي تُنِيعُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا.

وليه: شُغْلٌ لِلنَّفْسِ بِالْعِبَادَةِ؛ حَتَّى تَسْتَكْبِرَ مِنَ الْأَجْوَدِ، فَتَغْتَنِمَ شَيْئًا مِمَّا فَاتَ؛ فَالْنَفْسُ إِذَا خَلَتْ، أَكْثَرَتْ الظُّكُورَ وَالنَّأْمُلَ وَالْمَحَاسِنَ، فَتَتَذَكَّرُ مِنَ التَّضْمِيرِ مَا لَا تَتَذَكَّرُ فِي سَكْرَةِ مُقْتَبِهَا.

لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ:

وهو له: ﴿وَلَا تُجْبَرُونَ وَأَنْتُمْ عَنِكَمُونَ فِي الشَّعْبِ﴾ دليلٌ عَلَى أَنَّ لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَمَّا اِعْتِكَافُ الْأَسْوَاقِ وَالْمَصَلِّيَّاتِ، وَالْعِرَاءِ تَشْهُدُ لَهَا مَكَانًا تَعْتَزِلُ فِيهِ فِي بَيْتِهَا -: فَلَا أَصْلَ لَهُ؛ وَبَعْضُ مَنْ أَخْرَجَ الْمَالِكِيَّةَ بِجَوِّزِ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ لَا يَحُولُ عَلَيْهِ.

وهو له: ﴿يَذَكِّرُ عَبْدُ اللَّهِ ذَاكَ تَرْغُوعًا كَذَلِكَ يَمُوتُ اللَّهُ كَالْيَبِ، يَلْبِاسٍ لَمَّا يَنْتَوِيكُ﴾:

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧/١) (٢٤٤/١). (٢) تفسير الطبري (٢/٣٧١).

نبيه على أن تلك الأحكام - تحريمًا وتحليلًا - حدودٌ وضعها الله وخدعها لعباده، يجب أن تُمتثل، ويظهر التشديد في قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهَا﴾، والقرب هو مرحلة قبل التصرف، وتصاحبه العزم على التغيير والتبديل لها، وهو محرم، والتبديل لها والتحريف لتلك الحدود محرمٌ يُوجب العقاب؛ فهي آياتٌ بَيِّنَاتٌ واضحةٌ حتى ينحط العمل بها، فتتسبب محارم الله وتجتنب، وتؤخذ رخص الله وتستباح؛ وهذه حفيظة التلوي والطاعة لله.

• • •

﴿قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُذِلُّوا بِهَا إِلَى الْمُضْطَرِّ إِنْ سَأَلْتُمْ قَرِيبًا بَيْنَ أَمْوَالِ الذَّاهِبِ بِالْأَثَرِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾﴾ (البقرة: ٢٨٨).

بين الله حرمة الأموال؛ لأن بها صلاح الدنيا، كما بين حرمة الدين؛ لأن به صلاح الآخرة، فالعالم والدين حقٌ لا يُتصرف فيهما بغير إفتيه؛ ولذا نسبهما الله إليه تعظيمًا لحرمتيهما؛ فقال النبي ﷺ في المال: (إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمْ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(١)، وقال الله في دينه: ﴿وَلَا تَكُنَ مِنَ الْيَائِسِينَ فِي مَقَامِكُمْ فَتَمُنُّ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يُمِيتُكُمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَلَا تَمْنُوا بِهِ﴾ (البقرة: ٢١٧)، فسمى الله التعدي على ماله وآيائه غشًا.

أحوال تعدي الإنسان على المال:

والتعدي على المال إما أن يكون بيد صاحبه الذي ملكه الله إياه، وهو الإنسان، أو بيد غيره؛ فليس للإنسان تمام التصرف في ماله ولو ملكه؛ لأنه وماله ملكٌ لله؛ فإفساد الإنسان لماله حرام كأخذه لماله غيره.

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٨) (١/٨٥).

بغير حق، ولنا قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَالبَاطِلِ﴾، فجعل الله أكل مال أجنبي بالباطل، كالأكل مال نقيض الباطل، فالأول أسند على أخيه، والثاني أسند على نفسه، وحرمة المال في حقيقته واحدة.

وفي الآية: إشارة إلى أن الشُّحَّ والطَّمَعَّ وعدم الإِثَارِ هو الذي يدفع النفوس إلى التجاوز على حقوق الناس بغير حق، فالنفوس التي ترى حق أخيهما كحقها في الحرمة تعظم مال غيرها كتعظيمها لمال نفسها، ولنا قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾، أي: فإنت تأكل مال نفسك، وهذا كقولهم: ﴿وَلَا تَلْبِزُوا أُنْسَكُمْ﴾ [الحجرات: ٤٦]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]؛ فحرمة المال بالأكل، والجرس باللعن، والنفس بالقتل؛ واحدة كحرمة أنفسهم.

وقد بين الله في هذه الآية التعدي على المال بالعدوان من غير صاحبه بأخيه بالباطل، سواء بقضب أو سرق أو ربا أو غرر ونحوها، وأعظم من ذلك أن يؤخذ المال الحلال بصورة تشريعه، وتسقط حق صاحبه؛ إننا لعدم يتبين فيه بعد أخيه منه، أو لتشريع أخيه وسلبه بالباطل. روى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس؛ أنه قال في هذه الآية: اعتدا في الرجل يكون عليه مال وليس عليه فيه ينة، فينهبه المال ويخاصم إلى الحكام، وهو يعرف أن الحق عليه، وهو يعلم أنه أكل الحرام^(١). وينحو هذا ومثله قال مجاهد وسعيد بن جبير وجحرمة والحسن وغيرهم.

وروى ابن أبي نجيح، عن مجاهد: قال: لا تُخاصم وأنت تعلم أنك ظالم؛ أخرجه سعيد بن منصور في تفسيره^(٢).

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٢١).

(٢) التفسير من أمثال سعيد بن منصور (٢٤٨) (٢/ ٢٠٦)، وتفسير الطبري (٢/ ٢٧٧).

وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٢١).

وفي هذه الآية: دليلٌ على أَنَّ حُكْمَ الحاكم وقضاء القاضي لا يغيّر في الحقِّ الباطني شيئاً؛ إذا عَلِمَ آيِدُ المالِ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ ظُلْماً، فمضاء القاضي يفصلُ في النزاع الظاهري ويدفعُ الخصومات، ولكنه لا يغيّر قضاءً في الأموالِ من الحقِّ الباطني شيئاً بإجماع العلماء؛ فالقاضي مجتهدٌ مأجورٌ، وآيِدُ المالِ ظالمٌ مأزورٌ.

وهو له تعالى: ﴿وَيُؤْتِلُوا بِهَا إِلَى الْمَصْلُوحِ إِذْ أَهْضَلُوا قَرْيَةً وَبَيْنَ اثْنَيْنِ إِلَى اللَّهِ فَإِشْرَكَ فَكَذَّبُوا بِآيَاتِهِ﴾؛ أي: وأنتم تعلمون الحقَّ فتكتمونه عن أهله، وتستجلبون أخذه بالقضاء والحكم؛ لِعَقَمِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ؛ وفي «الصحيحين»، عن أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ بِالْبَيِّنَاتِ الْخَفِيَّاتِ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ لَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبْ آلَهُ صِدْقًا، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنْ الثَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لْيَبْشُرْهَا)^(١).

حكمُ القاضي بخلافِ الحقِّ في الحقوقِ:

وعلى هذا يتوقّف العلماء أَنَّ القاضي إذا قَضَى في الأموالِ والدعوى على خلافِ الحقِّ الباطني أَنَّ قضاءه لا يغيّر من الحقوقِ الباطنة شيئاً؛ وإنما يفصلُ النزاعَ والخصومةَ الظاهرةَ فيحسبُ، واعتلّفوا في التكاثر على قولين:

الأوّل: أَنَّ قضاءه في التكاثر كقضاياه في الأموالِ؛ لا يغيّر حقايقِ الحقِّ عليه في الظاهرِ من الحقِّ الباطني؛ وبهذا قال أكثر العلماء.

الثاني: أَنَّ قضاءه في التكاثر يفصلُ في الحقِّ ظاهراً وباطناً، ولو عَلِمَ الخصمانِ أو أحدهما موضعَ الحقِّ الباطني، وأَنَّ على خلافِ قضاياه، وبهذا قال أبو حنيفة؛ وذلك كَمَنْ شَهِدَ على طلاقٍ شاهداً زوراً، فطلقَ

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٨) (١٣١/٣)، ومسلم (١٧١٣) (١٣٧/٣).

القاضي زوجته منه، أنها فجعل للزوج الجديد ولو علم شهادة الزور، قياساً من أبي حنيفة على اللعان؛ وذلك أن القاضي يفصل بين الزوجين، وأحد المتلاعنين كاذب، ولا يتم فصل الزوجة عن زوجها إلا بذلك، ولو علم الحاكم كذب أحدهما، لأقام عليه الحد ولم يفرق بينهما؛ لكونه قلعاً، ولكنه فرق بينهما مع علمه بالكذب، وجاز للزوج أن تزوج، ولزوجها الجديد أن يعقد عليها مع علمه بلعانها.

وفي الآية: تحریم دفع الرشوة للحاكم وتحریم أخبط لها، والرشوة بين الكبار، وهي شبهة الرأيا أو أعظم منه؛ لأن الرأيا فيه فساد العامة فيما بينهم، والرشوة فيها فساد العامة والخاصة؛ الحاكم والمحكوم، والرأيا فيه فساد الأموال، والرشوة فيها فساد الأموال والسياسة، وكلما علا أجد الرشوة وارتفع منزلة في الناس، كانت الرشوة أعظم فساداً في الأمة.

وإن الحاكم والقاضي قد يحكم بالخطأ لعدم ظهور حجاج الصواب لديه، فيعقر، وقد يحكم بالباطل عمداً مع ظهور حجاج الحق عنده، فهولاء، وحكمته بالباطل إما لصلته بالظالم الذي يقضي له، بنسب أو حسب، وإما لأخذه المال منه رشوة، وكلامنا هلاك، والأولى أعظم بين الثانية؛ لأنه باع دينه وديناء بنيها غيره.

وأكل المال الحرام - ولو رُبّع درهم - فاسق باتفاق العلماء، خلافاً للمعتزلة الذين لا يفسقون إلا من أكل من الحرام عشرة دراهم فما فوق، وهذا قول الجبائي.

وبعضهم يقول: يفسق من أكل وثنيتين درهم فما فوق؛ وهذا قول بشر بن المعتز.

وبعضهم يقول: يفسق من أخذ خمسة دراهم فما فوق؛ وهو قول أبي الهيثم القلاف.

﴿قَالَ نَعَالِي: ﴿يَتَقَرَّنَ عَنِ الْأَوَّلَةِ عَلَى بَيْنِ مَوَاقِفَ إِثْنَيْنِ وَالْحَجُّ وَلَيْسَ الْيَوْمُ بِأَنَّ تَكَلُّوا الْبُيُوتَ مِنْ مَكْهُدِيكُمْ وَلَكِنَّ الْيَوْمَ مِنَ الْغَدِ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَيْمَانِكُمْ وَأَتُوا اللَّهَ لِكُلِّكُمْ تَقَرُّنًا﴾﴾ [البقرة: ١٨٩].

الأهْلَةُ: واحدُها هِلَالٌ، وهو أيضًا مَفَرَّةٌ وجمعُ، وهو مَقْبُوسٌ في «فَعَالِي» المضَعَّب؛ نحو: جِنَانٍ وَأَجْنَدٌ، والأهْلَةُ جمعُ لَمَسْتَى وفَاتِي واحِدَةٍ، وهو الْقَمَرُ في أوَّلِ خُرُوجِهِ كُلِّ شَهْرٍ قَمَرِيٌّ في اللَّيْلَةِ الْأُولَى والثَّانِيَةِ، وَبِهِمْ مَنْ يَسْتَبِيهِ هَلَالًا حَتَّى اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ.

وقال الأصمعي: «هو هِلَالٌ حَتَّى يَحْتَجِرَ وَيَسْتَقْبِرَ لَهُ كَالْخَبِيطِ الرَّفِيقِ».

والغالبُ تسميةُ الهَلَالِ في أوَّلِ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْهُ، رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ إِبْهَارًا عَنهُ، وَكُلُّ رَافِعٍ لَصَوْتِهِ مُهْلٌ، وَلِذَا قَالَ نَعَالِي: ﴿وَبِمَا أَوَّلُ يَتَمُّ اللَّهُ بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]؛ يَعْنِي: مَا دُبِجَ وَذَكِرَ غَيْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وقد يُطْلَقُ الهَلَالُ عَلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً بَيْنَ وَعَشْرَيْنِ، وَمَا بَعْدَهَا؛ لِمِثَابِهِمْ الهَلَالُ عِنْدَ خُرُوجِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تُهَلُّ لِرُؤْيَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ، وَإِنَّمَا تُهَلُّ لِرُؤْيَيْهِ عِنْدَ طُلُوعِهِ.

والهَلَالُ يَكُونُ أوَّلَ الشَّهْرِ، وَالْمُحَاقُّ (يَكْسِرُ الْعِمَامِ وَضَمُّهَا) مِنَ الشَّهْرِ: ثَلَاثُ أَيَّامٍ بَيْنَ آخِرِهِ، إِذَا اشْتَقَّ الْهَلَالُ فَلَمْ يَتَّخِذْ بَرِيًّا؛ قَالَ: أَتَوَفَّى بِهَا قَبْلَ الْمُحَاقِّ بِلَيْلَةٍ لَنَحْنُ مُحَاقًا مُخْلَةً ذَلِكَ الشَّهْرُ وَالسَّرَارُ (بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ): حِينَ يَسْتَبِيرُ الْهَلَالُ فِي آخِرِ الشَّهْرِ.

سَبَبُ سَوَالِ النَّاسِ عَنِ الْهَلَالِ:

وَمِمَّا يَحْتَجِرُ النَّاسُ: الْأَهْلَةَ طُلُوعًا وَغِيَابًا، وَزِيَادَةً وَنَقْصَانًا؛

لاختلافها عن الشمس، فالشمس تطلع وتغرب على صفة واحدة بلا نقصان ولا زيادة، وأما الأهلّة، فبدو دقيقة، ثم تكبر حتى تستدير يذرا، فيبين الله لتبنيو وللناس الحكمة من ذلك، أنّ أعمال الناس لا بدّ لانضباطها بين زمن تدور عليه؛ سواء كان ذلك في أمور العبادات، أو المعاملات، أو العادات، فتنبّه مواجيد الناس في العمل، والبيع والشراء، والمأكلي والمشرب، والشكاج والطلاقي، والوليد والحمل، والإيلاء والنذور، وغير ذلك؛ ولذلك قال تعالى: ﴿مَوْجِدٌ لِّنَّاسٍ﴾.

الحكمة من اختلاف الأهلة:

وهذا المعنى في القرآن في مواضع؛ كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ نَجْمًا وَاقْتَرَرُوا وَقَدْ كُنْتُمْ أَفْكَارًا وَقَلِيلًا لَّعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ وَالْحَسْبُ لَكُم بَدِيعُ رَبِّكَ يُضَلِّكُمُ اللَّيْلُ عَلَى النَّجْمِ فَهُمْ عَلِيمٌ وَالْحَسْبُ لَكُم بَدِيعُ رَبِّكَ يُضَلِّكُمُ اللَّيْلُ عَلَى النَّجْمِ فَهُمْ عَلِيمٌ﴾ (يونس: ٥).

وقوله: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّجْمَ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ وَالْحَسْبُ لَكُم بَدِيعُ رَبِّكَ يُضَلِّكُمُ اللَّيْلُ عَلَى النَّجْمِ فَهُمْ عَلِيمٌ﴾ (الاسراء: ١٢).

والمعروف: أنّ إحصاء الأهلة أيسر من إحصاء أيام الشهر؛ لأنّ الأيام تُنسى ما لم تُضبط بالكتاية والوثائق، فيعرف منزلة اليوم من الشهر، فإذا احتل حساب الأيام، جاء هلال الشهر الآتي، وصحح على الناس وقتهم في حساب الأيام السابقة، وهكذا كلما نَسُوا، جاءت الأهلة ضابطة.

وقد جعل الله الأهلة على صفات متعدّدة منضبطة، تدور عليها بلا تحلل ولا اضطراب، وتقوّم الناس بضبط ما تُحيثّه وتصنعه من ضوابط زمنيّة؛ كالساعات على الأفلاك، كالشمس والقمر طلوعها وغروبها ونقصانها، وتخلّل الأثيم وتعيدون ضبطها على ما خلقه الله، وأنقر ضبطه.

هذا هو الإنسان يُضَيِّطُ سَاعَتَهُ الزَّمَنِيَّةَ وسَاعَتَهُ الْإِلَهِيَّةَ كُلَّمَا اخْتَلَّتْ على ضبط الله لَسَبْرُ الشمس والقمر المنضبط منذُ أَوَّلِ الْخَلْقِ، ثُمَّ هو يُفَاخِرُ وَيَكْبُرُ على الله بِدَقْوِهِ: ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ أَتَى الْفِرَّةَ﴾ (عبس: ٢٧).

وأَوَّلُ الْإِنْسَانِ لَا يَعْرِفُ مَعْنَى الْأَوَّلَةِ، وَالْجَنَمَةُ مِنْ إِجَابِهَا وَتَنْوِجِهَا، وَأَعْرَضَ يُفَاخِرُ وَيُكَابِرُ على الله بِدَقْوِهِ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ ثَبِيرٌ﴾ (الزخرف: ١٥).

روى ابن جرير: بن حديث سعيد، عن قتادة: هو الله، ﴿يَتَذَكَّرُ فِي الْأَوَّلَةِ قُلٌّ مِنْ مَوْجِبٍ لِلنَّاسِ﴾، قال قتادة: سألوا نبي الله ﷺ عن ذلك: لِمَ جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَوَّلَةُ؟ فَاجَابَهُ اللهُ فِيهَا مَا تَسْتَعْمُونَ: ﴿بِمَنْ مَوْجِبٍ لِلنَّاسِ﴾، فَجَعَلَهَا لِضَرْمِ الْمَسْلُوبِينَ وَالْإِفْطَارِجِمْ، وَلِمَنَاسِكِهِمْ وَحُكْمِهِمْ، وَلِجَعْلِ نَسَائِهِمْ، وَغَلَّ قَتْلَهُمْ، فِي أَشْيَاءَ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُ خَلْقَهُ^(١).
ودواء عن العوفي عن ابن عباس^(٢).

وعبادات الخَلْقِ مَرْغَبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَزَمَنِ، وَلِهَذَا جَاءَتْ الشَّرَائِعُ بِضَبِطِ الْقَلْبِ بِصَفَةِ، وَتَحْلِيلِ الزَّمَنِ بِوَقْتِهِ مِنْهُ.

واللهُ إِنَّمَا أَعْلَمَ النَّاسَ بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ مِنَ الْأَوَّلَةِ، وَيُبَيِّنُونَ حِكْمَتَهُ لَوْ تَأَثَّلُوا بِأَدْنَى تَأَثُّلٍ، وَتَرَكَ مَا دُونَ ذَلِكَ مِمَّا دَقَّ مِنْ مَنَافِعِ الْأَوَّلَةِ الَّذِي رُبَّمَا لَا تُدْرِكُهُ عَقُولُهُمْ حِينَهَا، وَيَسْتَعْيِي عَلَيْهِمْ فَهْمُهُ، وَرُبَّمَا شَكَّكُوا فِي صِدْقِهِ.

وبهذا الْمَتْنَجِ يَتَأَسَّى الْعَالِمُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ وَنَفْهِهِمْ، يُزِيلُ الْإِسْكَالَ، وَيَغْرِسُ الْإِيمَانَ، وَلَا يَخْرُصُ فِيهَا بِسَبَبٍ فِي عَكْسِ مَقْصُودِهِ مِنْ غَرَسِ الشَّكِّ وَالْجَمُودِ.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٨٠).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٢٨٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٢٢).

وفي الآية: دليلٌ على قيمة الزمن، وأن الله خلقَ التَّيَرَيْنِ الشمسِ والقمرِ، وهما أعطكم أجرامَ النَجْمَةِ نفعاً؛ جعلَهُما لمنافع، من أهمها ضبطُ الوقتِ، ولما خلقَهُما الله لأجلِ زمنِ الناسِ، دلَّ على إكرامِ الله لبني آدمَ، وأنه فضَّلهم على المخلوقاتِ؛ بأن سَخَّرَ المخلوقاتِ لهم، ولم يسَخِّرْهم للمخلوقاتِ كالشمسِ والقمرِ، ولما سَخَّرَ الله الناسَ له وحده، فأوجبَ عبادةَ عليهم، ولكنَّ الإنسانَ كفورٌ مبيرٌ.

وكُلُّما كان الإنسانُ يُزَيِّنُ اضْطِيقَ، كان لَمَعْلُو أَتَقَنَ، واضْطِيقَ الناسِ لحسابِ زَمَنِهِ اضْطِيقَهُمْ لَعَمَلِهِ؛ لأنَّ أَفْضَلَ الأَعْمَالِ وأجودُها ما اضْطِيقَ بالزمنِ، وأقلُّها ما أُنْجِزَ على التراجيحِ.

وفي الآية: دليلٌ على وجوبِ معرفةِ الآجالِ للبيعِ والمساواةِ والمواجزةِ عندَ عاتقِ العلماءِ.

ثم ذَكَرَ الله الحَجَّ بِهَوْلِهِ ﴿قَدْ مِنْ مَوَاقِيتِ لِلَّذِينَ ذَكَرْنَا﴾؛ وهذا من بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ للاهتمامِ به؛ وذلك لبيانِ أنَّ الأَجَلَةَ مَوَاقِيتُ للناسِ في سائرِ أعمالِهِم، ولضبطِ مَوَاقِيتِ الحَجِّ.

وهذا لا يعني تقديمَ الحَجِّ على ما يَسْبِقُهُ من أركانِ الإسلامِ؛ كما في حديثِ ابنِ عُمرَ في «الصَّحِيحَيْنِ»: (بَيَّنَّ الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ...)؛ الحديث^(١)، وما في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ في قصَّةِ جبريلَ حينما سُئِلَ عن الإسلامِ، قال: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتَقِيْمَ الصَّلَاةَ...» الحديث^(٢)؛ وذلك لأنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا تُعْرِفُ مَوَاقِيتُهَا بالشمسِ، لا بالأولَى؛ ثُمَّ إِنَّ الاهتمامَ بالحَجِّ لكونِهِ يحتاجُ إلى ضبطٍ وتحريٍّ فالناسُ يَتَجَهَّلُونَ أَقْرَبَهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ كالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ الَّتِي تَدُورُ

(١) أخرجه البخاري (٨) (١١/١)، ومسلم (١٦) (١٥/١).

(٢) أخرجه مسلم (٨) (٣٦/١).

عليهم كلُّ حَوْلٍ، ولكنَّ الْحَجَّ بِجِبِّ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً، وَهُوَ أَقْرَبُ لِنَسْيَانِ
الْأَفْرَادِ؛ عَامَّةُ النَّاسِ عَنْ مَنَكَّةَ لِمَعْرِفَةِ مَوَاقِيْتِهِ، وَأَمَّا مَا يُرَدُّ عَلَى النَّاسِ
كُلُّ يَوْمٍ كَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ، فَإِنَّهُمْ يَضِلُّونَ وَقْتَهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُنْصَحُ عَلَيْهِمْ كُلُّ
سَنَةٍ كَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَزَكَاةِ الْمَالِ، وَمَا بِجِبِّ عَلَيْهِمْ كُلُّ سَنَةٍ أَضْيَقُ مِمَّا
بِجِبِّ عَلَيْهِمْ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً كَالْحَجِّ؛ وَلِذَا تُجَدُّ عَامَّةُ النَّاسِ بِغَفْلَتِهِمْ
أَحْكَامَ الصَّلَاةِ أَكْثَرَ مِنْ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ، وَمَسَائِلَ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ أَكْثَرَ مِنْ
الْحَجِّ.

وَالْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ الْحَكِيمُ يُفَوِّكُ قَلْبَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فِي دِينِهِمْ؛
فِيهِمْ بَهٌ وَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ أَوْلَى مِنْهُ؛ إِنْ كَانَ وَاضِحًا لَهُمْ
وَمُسْتَفْهِرًا، فَيُخَصِّصُ مَا يَجْهَلُونَهُ بِمَزِيدٍ بَيَانًا، وَلَا يَتْرُكُ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ
وَيُهْمِلُهُ، بَلْ يَنْتَبِهُ عَلَيْهِ تَنْبِيهاً حَتَّى لَا يَضَعُفَ فِي الْقُلُوبِ.

أَشْهُرُ الْحَجِّ:

وَفِي الْآيَةِ: تَنْبِيهُ إِلَى مَوَاقِيْتِ الْحَجِّ وَالزَّمَنِ الَّذِي يُعَقَّدُ فِيهِ، وَأَشْهُرُ
الْحَجِّ: سُورَةُ بَقَرَةُ الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ؛ قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: كَمَا رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ حَدِيثِ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْهُ (١).

وَيَنْحَوِيهِ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ مِنْ حَدِيثِ خُصَيْفٍ، عَنْ وَقَّاسٍ، عَنْهُ (٢).

وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: أَنَّ ذَا الْحِجَّةِ كَامِلًا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وَالْقَوْلُ بِتِمَامِ ذِي الْحِجَّةِ لَا قِيَمَةَ لَهُ فِي صَحَّةِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ
عَرَفَةٌ؛ وَأَمَّا تَمَرُّكُهُ فِي الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَفَضْلِهَا، وَالطَّاعَاتِ
وَالْقُرْبَاتِ، وَالْمَعْتَبَرُ بَعْدَ عَرَفَةَ لَا يُعَدُّ مَنَمَّتًا حَتَّى عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ ذَا
الْحِجَّةِ كَامِلًا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُتُبِيَّةِ» (٣٤٢/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُتُبِيَّةِ» (٣٤٢/١).

وَأَتَّفَقَ الْأُتَمَّةُ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ لِلْحَجِّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي أَشْهُرِهِ؛ وَهَذَا هُوَ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ الْإِحْرَامِ وَالْعَقَادِ:
فَلَقَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدًا: إِلَى صِحَّةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْإِحْرَامُ لِلْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ لَا يَصَحُّ؛ وَإِنَّمَا يَنْقَلِبُ عُمْرَةً.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «مِنَ السُّنَّةِ أَلَّا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ مَجْزُومًا بِهِ ^(١)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢).

وَصَحَّحَ عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ» ^(٣).
تَقَدَّمَ مَشْرُوعِيَّةُ الْحَجِّ:

وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمْ ^(٤).

وَهَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَ فِي الْمَدِينَةِ، وَالْحَجُّ إِنَّمَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ ذَلِكَ بَزْمًا؛ ذَلَالَةً عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَأَهْمِيَّةٍ حَفِظَ حَدِيثِهِ وَمَعْرِفَتِهَا، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنَّ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَدَائِهِ؛ لَقُوَّةُ شَوْكَةِ الْمُشْرِكِينَ.

وَقِيلَ: أَنَّ أَحْكَامَ التَّيْنِ الَّتِي لَا يَتِمُّ كُنَّ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَدَائِهَا يَحِبُّ أَلَّا تُغَيَّبَ عَنِ النَّاسِ، بَلْ تُعَلِّمُ وَيُفَقِّهُ النَّاسُ فِيهَا؛ وَذَلِكَ كَالْجِهَادِ فِي

(١) صحيح البخاري (١٤١/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٦١٧) (٣/٣١٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٦١٨) (٣/٣١٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٦١٩) (٣/٣١٣).

سبيل الله رزق ضعيف المسلمين وعدم قوتهم؛ فإغفال أحكامه وإخفاؤها بحجة عدم مناسبة وقتها خطأ؛ لأن حفظ الدين وتقريره شيء، وترك العمل به شيء؛ فإن الناس إذا تركوا بعض الدين للعجز عن إقامته لبضعهم، توارث أجيال الترك، ثم ظنوا عدماً، وعدم العمل بالعلم ينفي ألا يصح العلم نفسه.

أحوال حج العرب في الجاهلية:

وكانت العرب في الجاهلية - ومنهم الأنصار في المدينة - إذا أحرموا للحج والعمره عاقبون لها من بيوتهم، لم يُجيزوا لأنفسهم دخول البيوت من الأبواب، ويرون ذلك من المحظورات عليهم، وكذلك الاستقلال تحت أسقف بيوتهم، وكانوا يشهدون على أنفسهم في ذلك، فإذا احتاجوا إلى بيوتهم، دخلوها من الأسوار ومن ظهورها، ورعاً دخلوها من غير أبوابها كالتوافد ونحوها.

روى ابن جرير، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ في قول الله - تعالى ذكراً -: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾؛ يقول: ليس البر بأن تأتوا البيوت من أبوابها في ظهور البيوت، وأبواب في جُزئها، تجعلها أهل الجاهلية، فتُها أن يدخلوا منها، وأمرُوا أن يدخلوا من أبوابها^(١).

وروى نحوه عبد الرزاق^(٢)، وعنه ابن جرير، عن مخنف، عن الزهري^(٣).

ورواه ابن جرير، عن عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع^(٤).

(١) في تفسيره (١/٢٦٢ - ٢٦٣).

(٢) تفسير الطبري (٣/٢٨٨).

(٣) تفسير الطبري (٣/٢٨٦).

(٤) الربيع.

وَأَمَّا سُكَّانُ مَكَّةَ وَالْمَدِينِ يَسْكُنُونَ حَرَمَهَا الطَّيْنِ يُسْمَوْنَ أَنْفُسَهُمْ «الْحُمْس» جَمْعُ أَحْمَسٍ، فَلَمْ يَكُونُوا يَتَقَلَّبُونَ ذَلِكَ، وَهُمْ قُرَيْشٌ وَفُضَيْلٌ، وَغَزَاةٌ وَكِنَانَةٌ، وَجُشْمٌ وَمُدَلِجٌ، وَبَنُو نَضْرٍ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ، وَعَدْوَانَ وَعَظْلٍ، وَبَنُو الْحَارِثِ بَيْنَ عَبْدِ شَمْسٍ.

وَقَدْ تَحَسَّنَ بَنُو حَامِرٍ بَيْنَ صَفْصَعَةَ، وَهُمْ كِلَابٌ وَغُلَبٌ وَهَامِرٌ وَغُلَبٌ، وَلَبَسُوا بَيْنَ سَابِئِي الْحَرَمِ، فَتَقَلَّبُوا أَنْفُسَهُمْ فِي حُكْمِ سُكَّانِ مَكَّةَ لِأَنَّ أَهْلَهُمُ ثَرِيَّةٌ، وَهِيَ تَجِدُ بَنْتَ تَيْمٍ بِنَ غَالِبٍ بِنِ فَيْهٍ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بِنِ هَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا حَجُّوا فَجَاءُوا، لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ قِبَلِ أَبْوَابِ يَهُودِيَّتِهِمْ، وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَخَلَ مِنْ قِبَلِ بَابِهِ، فَكَانَتْ غَيْرُ يَدْرِيكَ، فَتَرَأَتْ هَذِهِ الْآيَةَ»^(١).

وَقَدْ نَقَى اللَّهُ مَا يَتَوَقَّعُونَهُ مِنَ الْبِرِّ بِتَرْكِ أَبْوَابِ الْبُيُوتِ، وَالدَّخُولِ مِنْ ظُهُورِهَا، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْبِرَّ الْحَقِيقِيَّ هُوَ تَقْوَى اللَّهِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، **﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِمَّنْ أَتَى اللَّهَ أَنْ يَبْعِدَ الْعَبْدَ عَنْ أَسْبَابِ عَذَابِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ﴾** وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِثْرَةَ بِالمَوَافَقَةِ لِهَدْيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَيْسَ لِمَجْرُؤِ الْإِنْسَانِ فِي احْتِسَابِهِ.

وَتَقْدِيمُهُ لِلتَّقْوَى عَلَى دُخُولِ الْبُيُوتِ مِنَ الْأَبْوَابِ لِأَنَّ دُخُولَ الْبُيُوتِ مِنَ الْأَبْوَابِ وَمِنْ ظُهُورِهَا لَيْسَ دِينًا وَلَا بِرًّا؛ وَأَمَّا الْبِرُّ هُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَجَّحَ إِلَيْهِ، فَيُقْبَلُ إِلَهُ بِهِ، وَأَنْ اعْتِقَادَ أَنَّ دُخُولَ الْبُيُوتِ مِنْ ظُهُورِهَا دِينٌ وَبِرٌّ جَعَلَ الدَّخُولَ مِنَ الْأَبْوَابِ مِنَ الْبِرِّ لِمُخَالَفَةِ الْبِدْعَةِ فِي الدِّينِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِظْهَارَ الْعَادَاتِ الَّتِي تُخَالِفُ مَا يَتَوَقَّعُهُ النَّاسُ دِينًا مِنَ الْبِرِّ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي ذَاتِهِ عَادَةً إِلَّا أَنَّهُ يُظْهَرُ مُخَالَفَةُ الْإِحْدَادِ.

(١) أخرجه البخاري (١٨٠٣) (٨/٣)، ومسلم (٣٠٣٦) (٤/١٣١٩).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَكِبِينَ﴾﴾ (البقرة: ١٩٠).

المقاتلة تكون بين طرفين، وهي بين المفاعلة؛ فكل طرف حرص على قتل الآخر، وأما القتل فيكون من واحد لآخر، ولا يلزم منه حرص الآخر على قتله.

أول تشريع الجهاد:

وهذه الآية أول آية نزلت في القتال في المدينة، وقد كان المسلمون يهيمون للشهاب إلى مكة لضمرة القضاء سنة بيت، وظن المسلمون غدر المشركين بالمعهد، ويخشون من مباغتتهم لهم بالقتال، ولم يكن إذن لهم بالقتال في مثل هذه الحال؛ فانزل الله الآية بيانا لذلك.

روى ابن جرير الطبري؛ من حديث أبي جعفر، عن الربيع؛ في قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَكِبِينَ؛ قال: هذه أول آية نزلت في القتال بالمدينة، فلما نزلت، كان رسول الله ﷺ يُقاتِلُ مَنْ يُقَاتِلُهُ، وَيُكَفِّ عَمَّنْ كَفَّتْ عَنْهُ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿بَرَاءةٌ﴾، ولم يذكر عبد الرحمن: «المدينة»^(١).

ولما كانت الآية مفيدة بالمقاتلة عند بدء العدو بالقتال، مع النهي عن العدوان، حمل بعض المفسرين من السلف ما جاء من آيات آتت بالجهاد بالإطلاقي على أنها ناسخة لهذه الآية؛ فقد روى ابن جرير، عن ابن وهب؛ قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ﴾

(١) تفسير الطبري (٢٨٩/٣ - ٢٩٠).

يُتَيَلَّوْكُمْ»، إلى آخر الآية؛ قال: قد نُسخَ هذا؛ وقرأ قول الله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَالْفَةِ حَتَّىٰ حُكِمَ بِمَنَاسِكَكُمْ﴾ (النسبة: ٣٦)، وهذه النسخة، وقرأ: ﴿بَرَزْتُ يَوْمَ اللَّهِ وَرَسُولِي﴾ (النسبة: ١١)، حتى بلغ: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَالْفَةِ حَتَّىٰ حُكِمَ بِمَنَاسِكَكُمْ﴾ (النسبة: ٣٦)، إلى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَالْفَةِ حَتَّىٰ حُكِمَ بِمَنَاسِكَكُمْ﴾ (النسبة: ٣٦).

ومعنى المفسرين جعل الآية مُحْكَمَةً لم تُنسخ، وأنَّ المُتَوَلَّيْنَ المَفْصُولَ هو النهي عن قتال الضَّيَّانِ والنِّسَاءِ والشُّرُخِ، وأنَّ الحَكْمَ باقي في مثل تلك الحالات التي كان عليها المسلمون؛ فعن معاوية، عن علي، عن ابن عباس: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُتَيَلَّوْكُمْ وَلَا تَقَاتِلُوا إِيَّاهُمْ﴾ (النسبة: ٣٦)، يقول: «لا تقتلوا النساء ولا الضَّيَّانَ ولا الشيخَ الكبير، ولا مَنْ ألقى إليكم السَّلَامَ وكَفَّ يَدَهُ؛ فإن فعلتم هذا، فقد اعتدبتم» (١).

وعن يحيى بن يحيى الغساني، قال: كَتَبْتُ إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن هؤلاء، ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُتَيَلَّوْكُمْ وَلَا تَقَاتِلُوا إِيَّاهُمْ﴾ (النسبة: ٣٦)، قال: كَتَبْتُ إِلَيْ: «إِنَّ ذَلِكَ فِي النِّسَاءِ وَالْمُرُؤَةِ وَمَنْ لَمْ يَنْصِبْ لَكَ الْحَرْبَ مِنْهُمْ»؛ ورواه ابن جرير (٢)، وجاء هذا القول عن مجاهد أيضاً (٣).

وهذا الأثر بالصواب، صَوَّهَ أَبُو جَعْفَرٍ الثَّعَالِبِيُّ.

حَكْمُ قِتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ:

والمفارقة تكونُ من طَرَفَيْنِ، والنِّسَاءُ والصِّبْيَانُ والشُّرُخُ لَا يُقَاتِلُونَ، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يُقَاتِلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْآيَةِ؛ وهذا هو الأصل.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩١).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٢٩١).

(٣) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٠).

(٤) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٠).

وحكى ابن عبد البر الإجماع على تحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقتلوا^(١).

وروى ابن أبي شيبة، وابن عبد البر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: «كتب عمر إلى أمراء الأجناد: لا تقتلوا امرأة ولا صبياً، واقتلوا من جرث عليه النواصي»^(٢).

وروى شيبه، عن أبي بكر بن عياش، عن عمرو بن ميمون، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى جفونة وكان امرأة على الأدراب: «أن لا تقتل امرأة، ولا شيخاً، ولا صغيراً، ولا راهباً»^(٣).

ولكن إذا دخل النساء في صفوف القتال، وشارك الشيوخ معهم في القتال، فدخلوا في حكم المقاتلين في قوله: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ» عند أكثر العلماء، وهو قول الأئمة الأربعة والليث وإسحاق.

ويدخل في هذا الحكم إذا كانت تشارك في الحرب في غير قتال؛ كالإمداد بالمعدة والعقاد، والتحريض بالشعر والتليب، وأما إذا كانت تصنع الطعام والشراب وتداوي الجرحى، فلا يرى أن هذا يدخل في باب المقاتلة لأن الطعام والشراب وعلاج المريض لعملة النساء في كل حين عادة غالبية لها، وأما خدمة الحرب والندب إلى القتال، فهذه ليس من شأن النساء، فدخلوها فيه دخول في حكم القتال.

وروى ابن أبي شيبة، عن هشام، عن الحسن، قال: «إذا خرجت المرأة من المسلمين قتلت، فقتل»^(٤).

(١) «المطالع» لابن عبد البر (٦٠/٦١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣١٢٩) (٦٠/٤٨٤)، وابن عبد البر في «المطالع» (٦٤/١٤).

(٣) «المطالع» لابن عبد البر (٦١/٦٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣١٤١) (٦٠/٤٨٥).

حَكْمُ قَتْلِ الرَّاهِبِ وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ:

وَيَدْخُلُ فِي الْآيَةِ الرَّاهِبُ وَالشُّبَّانُ مِنْ بَابِ أُولَى، لاعتزاله عن الناس، ما لم يُقَاتِلْ أو يُحَرِّضَ وَيَنْدُبِ النَّاسَ.

وَلَا يَدْخُلُ الرَّاهِبُ فِي الْأَسْتِرْقَاقِ، بَلْ يَفِي عَلَى حَالِهِ، وَيُتْرَكُ لَهُ مِنْ طَعَامِهِ مَا يَكْفِيهِ.

وَجَمْعُهُمُ الْعُلَمَاءُ عَلَى عَدَمِ قَتْلِ الشَّيْخِ الْقَدِيمِ الَّذِي لَا يُتَمَنَّى بِهِ فِي قِتَالٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ لِيَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ حِينَمَا يَعْتَهُ لِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَاةٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَالشَّافِعِيُّ قَوْلُ آخَرٍ؛ قَالَ: «يُقْتَلُ الْفَلَاحُونَ وَالْأَجْرَاءُ وَالشُّيُوعُ الْكِبَارُ، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يَدْفَعُوا الْجِزْيَةَ».

وَالشَّافِعِيُّ يَفَرِّقُ بَيْنَ قَصْدِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ بِالْقَتْلِ، وَبَيْنَ كَوْنِهِمْ فِي الدُّورِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْمُشْرِكُونَ؛ فَيَأْخُذُ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ وَالشُّيُوعَ خُكْمَ الْمُقَاتِلِينَ، وَيَسْتَوِيهِ بِحَدِيثِ الصَّغْبِ بْنِ جَثَّانَةَ رضي الله عنه؛ قَالَ: «أَمَرُ بِنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِالْأَنْبِيَاءِ - أَوْ بِوَقْدَانٍ - وَسُيِّلَ عَنْ أَهْلِ الدُّنْيَا يُبَيِّشُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَضَابُ مِنْ يَسَائِهِمْ وَفَرَائِهِمْ، قَالَ: (هَمْ مِنْهُمْ)، وَسَيَفَعُهُ يَقُولُ: (لَا جَمْعَ إِلَّا هُوَ وَلِرَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم)»؛ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ ^(١).

وَرَضِيَ الْمُشْرِكِينَ فِي حَصُونِهِمْ، وَقَتْلُ الْأَطْفَالِ وَالنِّسَاءِ وَآسَرَى الْمُسْلِمِينَ تَبَعًا لَلَّذِكْ، دُونَ أَنْ يُفْضَلُوا عَيْنًا؛ جَوَّزَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ؛ قَالَ بِهِ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «إِذَا تَتَرَّمَسَ الْكُفَّارُ بِأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُرْمَوْا»

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠١٢) (٤/٦٦)، وَمُسْلِمٌ (١٧٨٤) (٣/١٣٦٤).

لَقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَوْلَا بَقَاؤُ قَوْمِي﴾ [النح: ٢٥] (١).

وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَتَلَكَّوْنَ فَكْ أَشْرَاهُمْ، وَلَا يَمْلِكُونَ تَقَاتِيهِمْ، وَلَا تَقَاتِي نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا صِبْيَانَهُمْ وَلَا قَتَائِيَهُمْ عِنْدَ الْقِتَالِ الَّذِي بِتَعْجِيلِهِ نُصْرَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَأْخِيرُهُ ضَعْفٌ وَمَوَانٌ وَهَزِيمَةٌ لَهُمْ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ وَلَوْ لُقِيَ أَشْرَى الْمُسْلِمِينَ وَصِبْيَانُ الْمُشْرِكِينَ وَنِسَاؤُهُمْ، مَعَ أَنَّ الْحَالَاتِ فِي ذَلِكَ تَبَاهُنٌ بِحَسَبِ كَثْرَةِ الْأَسْرَى وَالْحَاجَةِ لِلْقِتَالِ، وَتَأْخِيرِ الْقِتَالِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

فهذه اعتبارات لا بُدَّ مِنْ أَخِيذِهَا عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَى مَسْأَلَةِ بَعِيْثِهَا.

حَكْمُ قَتْلِ الْفَلَاحِينَ وَالْعُمَالِ:

وَالْفَلَاحُ وَالْعَامِلُ وَالْأَجِيرُ لغيرِ الْحَرْبِ، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَقَاتِلْ أَوْ لَمْ يُجِنَّ عَلَى عُدُوِّ الْحَرْبِ وَعَقَاتِيْعِهَا، أَوْ لَمْ يَحْرُضْ عَلَى قِتَالٍ: فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ؛ فَصَحَّ فِي الْمَسْئَلَةِ: مِنْ حَدِيثِ الرَّقْعِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ جَدِّهِ رَبَاحِ بْنِ الرِّبِيعِ، أَعْبَى حَنْظَلَةَ الْكَلَابِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ عَمْرَأَةَ، وَعَلَى مُقَدَّمَتِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَتَمَرَّ رَبَاحٌ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مُقْتُولَةٍ، وَمِنَ أَصْحَابِ الْمُقَدَّمَةِ، فَوَقَفُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا، وَيَتَحَفَّيُونَ مِنْ خَلْفِهَا، حَتَّى لَجِفَتْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاجِلَيْهِ، فَاتَمَرَّجُوا عَلَيْهَا، فَوَقَفَتْ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَقَال: (مَا كُنْتُ عَلَيْهِ لِيُقَاتِلَ)، لَقَال لِأَحَدِهِمْ: (الْحَقُّ خَالِدًا)، فَقُلَّ لَهُ: لَا تَقْلُقُوا قُوَّةً، وَلَا عَصِيَّةً، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (٢).

(١) «الاستبصار» لابن عبد البر (٦٦/١٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٩٩٢/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٤٢/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٢٦٦٩/٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٥٧١/٨)، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٢٧/٨).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَتْلِ لَا تُقْبِلُوا بِهِ لَتَسِيرَ لَكُمْ إِلَى الْقَتْلِ﴾ فَإِنْ عَقَلْتُمْ بِمَعْصِيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَتَقْبِلُوا بِهِ لَتَسِيرَ لَكُمْ إِلَى الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١ - ١٩٢).

بعد أن كان أمر الله بالقتال مقتصرًا على من قاتل واعتدى، واعتز من المسلمين ومالههم - وهو جهاد الدفاع - أمر سبحانه بجهاد الطلب؛ فاستحدث دائرة القتال.

وهذه الآية معطوفة على الآية السابقة بحرف العطف الواو، وجعل بعض العلماء هذا قرينة على أن هذه الآيات نزلت منتظمة في سياق واحد، ولم يمسح بعضها بعضًا؛ فإن عقلت بعضها على بعض ينبع من دعوى التسخ، وتأخر بعضها عن بعض بحيث يكون بينهما زمن وحوادث توجب تغير الحكم.

وقول ابن خزيمة من المالكية بأن قوله: ﴿وَلَا تُقْبِلُوا بِهِ لَتَسِيرَ لَكُمْ إِلَى الْقَتْلِ﴾ منسوخ بقوله: ﴿وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَتْلِ لَا تُقْبِلُوا بِهِ﴾ (البقرة: ١٩٣) فيه نظر؛ لما تقدم.

وعطف الله الأمر بالقتل هنا: ﴿وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَتْلِ﴾، بعد قولوه: ﴿وَلَا تُقْبِلُوا بِهِ﴾ (البقرة: ١٩٣) للاتصال بالمعنى الذي في الآية السابقة؛ وذلك أنهم خارجون للمقاتلة، وسيفابلون المشركين؛ وبهم من يقابل، وبهم من لا يقابل؛ لعجز أو خوف، أو لكونه عرج تحرصًا وتشجيعًا فقط، فاحتاجوا لبيان أن حكم من عرج للقتال حكم المقاتل ولو لم يقابل؛ ولذا قال: ﴿وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَتْلِ﴾، يعني: ولو بدون مقاتلة.

وهو تعالى: ﴿تَقْبِلُوا﴾ أي: تقبضوهم؛ أي: على كل حال؛ سواء كانوا في حالة تنقل أو راحة أو تطلع وتحسس؛ وذلك ما داموا

فأصليهنّ الاعتداء، وقد يَبْشُرُهُ: ١ احتمال مُبَادَرَتِهِمْ ومُبَاغَتَتِهِمْ للمُسلِمِيْنَ بالعُدُوَانِ، فكان الواجب عدمُ التفرُّقِ بين أحوالِهِمْ ٢ صيانةً للمُسلِمِيْنَ وحفظاً لِمَعَاهِدِهِمْ.

وهو له: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي مَتَلَكُمُ الَّذِينَ﴾: أي: أخرجوهم من بلدوهم مَنَعَةً كما أخرجوكم منها، وفيه المعاقبةُ باليُؤْتَلِ، وفيه أنَّ بَلَدَ المُسلِمِيْنَ الذي يُخْرِجُونُ منها لا تَسْلُطُ عَنْ كَوْنِهَا حَقًّا لَهُمْ وَلَوْ تَبَاعَدَ الزَّمَنُ، وَأَنَّ الوَعْدَ بِإِعَادِهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا مَتَى مَا تَهَيَّأَتِ الْأَسْبَابُ لِلْأَمْرِ.

وهو له تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْثَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾:

الفتنةُ هي الاضطرابُ وتغيُّرُ الحال؛ هذا أصلُ معناها، ثُمَّ إِنِّهَا تُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ أَثَرِي إِلَى الاضطرابِ فِي حَالِ الْفَرْدِ أَوْ الْأُمَّةِ؛ فَالْمَالُ وَالزَّوْجُ وَالْجَاهُ، وَالْكَذِبُ وَالْقِيَّةُ وَالنَّوْبَةُ وَالْخَرْبُ: فِتْنَةٌ تُوْدِي إِلَى الاضطرابِ، وَالفِتْنَةُ تَكُونُ دَقِيقَةً، وَتَكُونُ عَظِيمَةً.

أعظم أنواع الفتنة:

والفتنةُ المقصودةُ في الآية «الكُفْرُ»، وهي أعظمُ أنواعِ الفتنِ، وَكُلُّ فِتْنَةٍ فِيهِ دُونُهَا؛ فَسَرَّةُ يَهْدَا عَائِدَةُ السَّلَافِ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَجَرَمَةَ وَالْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَالضَّمَّالِكَ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ^(١).

وقد جاءتِ «الْفِتْنَةُ» في الآية بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وهي لِلْجِنْسِ، فَتُذَلُّ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ؛ أي: أَنَّ الفِتْنَةَ المقصودةُ في الآيةُ أعظمُ الفتنِ؛ وذلك أَنَّ المُسلِمِيْنَ يَطْلُونُ أَنَّ الْقِتَالَ فِي مَنَعَةٍ وَخَرَبِهَا مِنَ الْفِتْنَةِ، فَيَبْشُرُ اللَّهُ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهَا، وَهُوَ كُفْرٌ مَنْ يُقَاتِلُونَهُمْ، وَالْكَفْرُ فِتْنَةٌ أَعْظَمُ مِنْ فِتْنَةِ قِتَالِهِمْ، بَلْ لَوْ لُزُّوا بِسَبَبِ فِتْنَةِ الْقِتَالِ، لَكَانَ ذَلِكَ إِقْرَارًا لَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَالحَقُّ أَنَّ الْفِتْنَةَ الْعُلْيَا، وهي الكُفْرُ، تُدْفَعُ بِالْفِتْنَةِ الدُّنْيَا، وهي القِتْلُ.

(١) ينظر: التفسير الطبري (٢/٢٩٣ - ٢٩٥)، والتفسير ابن أبي حاتم (١/٣٢٦).

استجار بها، فيجوز قتالُه وقتلُه؛ لِمَا روى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ حَامِ النَّحْلِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْوَلَعُورُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ، جَاءَ أَبُو بَرْزَةَ، فَقَالَ: ابْنُ عَطَلٍ مَتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (افْتُلُوهُ)^(١)، وَابْنُ عَطَلٍ هَذَا هُوَ عَبْدُ الْمُزَيِّ - أَوْ: عَبْدُ اللَّهِ - ابْنُ عَطَلٍ النَّبِيُّ كَانَ مُسْلِمًا فَأَرْتَدَّ، فَأَخَذَ فِي سَبِّ النَّبِيِّ وَالطَّغْيِ فِيهِ وَالتَّطَلُّصِ مِنْهُ، وَحَدَّثَ النَّاسَ عَنْهُ، فَأَعَزَّ النَّبِيُّ دَمَهُ.

وظاهرُ حديثِ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ قَتَلَ لَمَّا وَضَعَ ﷺ الْوَلَعُورَ عَنْ رَأْسِهِ، وَفِي الْقَضِيَّةِ السَّاعَةِ الَّتِي أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ فِيهَا مَكَّةَ، وَانْتَهَبَ الْحَرْبَ، فَكَانَ قَتْلُهُ خِلْفًا لِرَدِّيهِ، لَا مُحَارَبَةً؛ كَمَا قَاتَلَ الْمُشْرِكِينَ فِي قِتَالِ الْمَوَاجِهَةِ، فَحُكْمُهُ كَمَنْ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُسْلِمِينَ وَارْتَدَّ؛ فَذَلِكَ عَلَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي مَكَّةَ.

وبهذا قال غيرُ واحدٍ مِنَ السَّلَفِ.

وقد روى ابْنُ الْمُثَنِّ، عَنْ طَاوِصٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ نَكِلًا» (١) ص ٩٧؛ قَالَ: «قَتَلَ قَتْلًا، أَوْ سَرَقَ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالِسُ، وَلَا يُحْكَمُ، وَلَا يُلَاوَى، وَلَكِنَّهُ يُنَاقِضُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُؤَخَذَ لِنِقَامِ عَلَيْهِ مَا جَرَّ، فَإِنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ فِي الْجِلِّ، فَأَدْخِلَ الْحَرَمَ، فَأَرَادُوا أَنْ يَقْبِضُوا عَلَيْهِ مَا أَصَابَ، أَخْرَجُوهُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ، فَأُيْقِمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ سَرَقَ، أُيْقِمَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ»^(٢).

وبهذا قال عطاءٌ ومجاهدٌ وقنادةٌ.

وقال مالكٌ: بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ مطلقًا.

(١) أخرجه البخاري (١٨٤٦) (١٧/٣)، ومسلم (١٣٥٧) (٢/٩٨٩).

(٢) تفسير ابن المنذر (٣٠٥/١).

وقال الشافعي: «إذا التجأ المجرم المسلم إلى المسجد الحرام يضيئ عليه حتى يخرج، فإن لم يخرج، جاز قتله»^(١).

وقال قتادة: «إن سرق فيه أحد قطيع، وإن قتل فيه أحد قتل، ولو قُور على المشركين فيه قُتلوا»^(٢).

ومن دُوي عنه من السلف عدم إقامة الحد في الحرم، فلا يظهر أن مرادة إسقاط الحدود على من لاذ بمكة؛ وإنما مرادة أن من أصاب حداً في غيرها ولأدبها: يُخرج من الحرم؛ ليقام الحد عليه في خارجه.

والقول بعدم إقامة الحدود في الحرم بحال، وتحريم اللأدب ولو أصاب حداً فلا يُخرج منه ليقام عليه الحد في غيره: قول لا يعول عليه؛ لأن الحقوق إنما هي لحفظ حرمة الناس ودمايهم، ودماؤهم أعظم من حرمة البيت؛ فلا يُسقط الأدنى الأعلى.

وقال أبو حنيفة: «لا يقتل الكافر إذا التجأ إلى الحرم، إلا إذا قاتل فيه»^(٣).

• • •

❦ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْفَقْنَا عَلَىٰ تَلْوِئِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

بعد أن كان قتال المشركين إنما هو إذا خشي عدوانهم؛ ولما لم يَصُولَ إليهم، وعند صلحهم من المسجد الحرام، بين سبحانه أن للمؤمنين

(١) تفسير التيسابوري (١/ ٣٩١ - ٣٩٢)، وتفسير الأكوامي (١/ ٣٧٨)، والتحرير والتنوير (٢/ ٢٠٥).

(٢) تفسير الطبري (٥/ ٦٠١ - ٦٠٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧١٢).

(٣) التحرير والتنوير (٢/ ٢٠٥).

بعد ذلك فقالهم: لإلحاق الضعيف بهم، وهذا سبب للقتال أوسع من الأسباب الأولى.

وقد جعل بعض السلف هذه الآية ناسخة للآيات السابقة فقد روى ابن جرير، عن سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا مَعَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ كَثْرَةً عَلَىٰ يَدَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩١]: «كثأوا لا يُقاتلون فيه حتى يُبدؤوا بالقتال، ثم نسيح بعد ذلك، فقال: ﴿وَتَقُولُوا عَلَىٰ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ حتى لا يكون شركاً، ﴿وَتَكُونُ الْآيَةُ يَوْمَ﴾ أن يقال: لا إله إلا الله، عليها قاتل نبي الله، وإليها دعا»^(١).

فتنة الكفر أشد من فتنة القتل:

أمر الله بقتال المشركين حتى لا تكون فتنة، والفتنة هنا الكفر، وهذا دليل على أن نشر أسباب الكفر من أقوال وكتب، وإذاعتها، والتهاون مع أصحابها: أعظم من انتشار أسباب القتل، لأن الكفر أكثر من القتل وأشد.

وفي الآية: وجوب دفع أسباب فتنة الكفر عن المسلمين ولو بالقتل، وفتنة الكفار هي كفرهم، فإذا قويت شوكتهم، تبعهم المؤمنون.

روى ابن جرير الطبري، من حديث ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قول الله: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] قال: «ارتداد المؤمن إلى الوثني أشد عليه من القتل»^(٢).

وقد أمرنا الله بمقاتلتهم حتى تندفع فتشهم عن المسلمين، لا أن تندفع فتشهم كلها عن أنفسهم، لأن هذا محال، فالكفار يأتون إلى قيام الساعة، وفتشهم تدفع بثلاثة أمور:

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٩٤).

أَوَّلًا: أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَيَأْمَنُوا مِنْ عِقَابِ اللَّهِ، وَيَأْمَنَ
الْمُؤْمِنُونَ مِنْ تُقْرِهِمْ.

ثَانِيًا: أَنْ يُفَكَّلُوا وَيُكْفَى الْمُؤْمِنُونَ شَرَّ تُقْرِهِمْ.

ثَالِثًا: أَنْ يُذَلَّوا بِالْجِزْيَةِ، فَلَا تُكُونُ لَهُمْ شُرُكَةً أَوْ قُوَّةً يَنْشَوْنَ
الْمُؤْمِنَ بِسَبِيلِهَا إِلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ وَالنَّاسِي بِحَالِهِمْ؛ فَإِنَّ الْجِزْيَةَ قُرِضَتْ
صَغَارًا لَهُمْ، وَالذَّلِيلُ لَا يَتَأَثَّرُ النَّاسُ بِقَوْلِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّفْسَ حَبِلَتْ عَلَى
حُبِّ الْعَظِيمِ الْقَوِيِّ وَالنَّاسِي بِهِ؛ فَجَعَلَ اللَّهُ الْجِزْيَةَ صَغَارًا عَلَيْهِمْ: ﴿حَتَّى
يُطْغُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٩).

وَذَلِكَ حَتَّى تُحْمَى بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ تَسْلُلِ رَأْيِ الْكُفْرِ وَقَالَتِ
وَاعْتَفَاوْا إِلَيْهِمْ بِإِذْلَالِ أَصْحَابِ الْكُفْرِ، وَيَضَعُفَ أَمْرُهُمْ عَنِ التَّرْبِصِ
بِالْمُؤْمِنِينَ بِمَحَاوَلَةِ الْعُدَاوَةِ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ.

وَهَذَا فِي أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَمَّا الْمَشْرِكُونَ
الْوَثَنِيُّونَ، فَلَا يُتَقَبَّلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ الْقَتْلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ
أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ...»
الْحَدِيثُ^(١)، وَهَذَا فِي الْمَشْرِكِينَ.

وَلِذَا لَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ مِنْ مُشْرِكِي حِزْبَةٍ، وَأَمَّا أَخَذَهَا مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ، وَيَأْتِي بَيَانُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَحَمَلَ بَعْضُ السَّلَفِ كَاتِبِ عَمَرِ الْآيَةِ: «وَلْيُؤْثِرَكُمْ عَلَى لَا تُكْفَرُ» وَتَكْفَرُ
عَلَى خَوْفِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ فِتْنَةِ الْكُفَّارِ؛ لِقَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ وَكَثْرَةِ الْكُفَّارِ، وَأَنَّ
الْآيَةَ لَا تُؤْخَذُ عَلَى عُمُومِهَا وَإِطْلَاقِهَا فِي كُلِّ حَالٍ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ،
عَنْ نَافِعٍ؛ قَالَ: «جَاءَ رَجُلَانِ إِلَى ابْنِ عُمَرَ أَيْامَ فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَا:
إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا مَا نَرَى وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَمَا يَمْنَعُكَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٠/١) (١٤٠/١)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٢/١) (٥٣/١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

أَن تَخْرُجَ؟ فقال: يَشْتَعْنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَحْيٍ، فقالوا: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ بَرَكَةً﴾؟ فقال ابنُ عمر: «فَاتَّلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى لَمْ نَكُنْ فِتْنَةً وَكَانَ الدِّينُ هُوَ، وَأَنْشُرُ تُرِيدُونَ أَن تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةً، وَيَكُونَ الدِّينُ لَعِينًا لِلْكَافِرِ»^(١)، قال ابنُ عمر: «كَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ إِمَّا قَتْلُهُ، وَإِمَّا عُلْبُهُ، حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ، فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً».

وهو له: ﴿لَنْ نَنْتَهِيَ عَنْ عُدُوِّهِ إِلَّا عَلَى أَكْثَرِيَّةٍ﴾، أي: فَإِذَا انْتَهَى عَنْ نَفْسِ الطَّلَحِ، أَوْ فَإِذَا انْتَهَى عَنِ الشَّرْكِ بِأَن أَكْثَرُوا، فَلَا حُدُودَ عَلَيْهِمْ. **الْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْجِهَادِ:**

وفي الآية: دليلٌ على أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْجِهَادِ هُوَ إِبْلَاحُ الدِّينِ، وَتَقْوِيَةُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِضَاعَةُ الْكُفْرِ وَالْكَافِرِينَ؛ وَفَلِذَا أَنَّ هُوَ: ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ هُوَ إِزَالَةُ الْكُفْرِ وَأَهْلِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فِي سَابِقِ جُلُودِهِ وَتَقْدِيرِهِ بَقَاءُ الْكُفْرِ وَالْكَافِرِ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ لِحِكْمَةِ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ هُوَ إِضَاعَةُ شَوْكِهِمْ وَتَقْيِيهِمْ؛ حَتَّى لَا يُزْهِبُوا الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا تَشَوَّقَ نَفُوسُ ضِعْفَاءِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى تَقْلِيدِهِمْ لِقَوْنِهِمْ، وَلَا يَجِدَ الْمُنَافِقُونَ عَشِيدًا قَوِيًّا خَارِجًا لَهُمْ.

وعلى هذا: فأعلى مصالح الجهاد: نُشْرُ الْحَقِّ، وَإِضَاعَةُ الْكُفْرِ وَتَقْوِيَةُ الْإِسْلَامِ وَحِمَايَتُهُ، ثُمَّ بِلَهْيَا الْمَصَالِحِ النَّاتِجَةِ لِلذَّكَ؛ كَأَعْلَى الْمَالِ غَنِيمَةً وَقَبْلاً وَجَزَاءً.

وقد جاء في الشُّعْرُ نصوصٌ كثيرةٌ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجِهَادِ الرُّقْعَةُ وَالْعُدُوُّ، وَأَنَّ تَرْكُهُ يُؤَدِّي ذَلَّةً وَضَعْفًا؛ ففي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه البخاري (٤٥١٣) (٢٧/٢). (٢) أخرجه البخاري (٤٥١٤) (٢٧/٢).

يَقُولُ: «إِذَا كَانَتْكُمْ بِالْمَيْمَةِ، وَأَغْلَقْتُمْ أَكْتَابَ الْبَكْرِ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّوْجِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذَلَالًا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى وَدَيْكُمْ»^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿كَثُرَ لَكُمْ يُكْثِرُ لَكُمْ يُكْثِرُ لَكُمْ وَالْمَوْتُ يَمَسُّكُمْ فَمَا أَفْسَدَ عَلَيْكُمْ مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ يَسْتَلِ مَا أَفْسَدَ عَلَيْكُمْ وَتَلَوْنَا اللَّهُ وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْكَاذِبِينَ﴾﴾ [آية: ١٧٤].

سُيِّحَ النَّبِيُّ ﷺ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةً سِتًّا مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ، لَمَّا دَعَبَ إِلَيْهَا فَاصِلًا الْمُحَرَّمَةَ، وَتَصَالَحَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى دُخُولِهَا الْعَامَ الْقَابِلَ، وَأَنْ يُقِيمَ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَكَانَ لَهُمْ ذَلِكَ بَعْدَمَا أَعَدَّ الْمُسْلِمُونَ الْعُدَّةَ تَحْصِيًا لَمَنْعِ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ وَتَقْضِيهِمُ الْعَهْدَ، فَأَبْدَلَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِشَهْرِ الصُّدِّ سَنَةً سِتًّا شَهْرَ دُخُولِ سَنَةٍ سَبْعَ، وَهُوَ شَهْرُ ذِي الْقَعْدَةِ الشَّهْرُ الْحَرَامُ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَسْمِيهِ ذَا الْقَعْدَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْعُدُونَ فِيهِ عَنِ الْقِتَالِ، فَسَمَّاهُ اللَّهُ بِمَا يَعْرِفُونَهُ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: فِي هَوْلِ اللَّهِ - جَلَّ ثَنَاهُ -: «كَثُرَ لَكُمْ يُكْثِرُ لَكُمْ وَالْمَوْتُ يَمَسُّكُمْ»، قَالَ: «فَفَكَّرْتُ قَرِيشَ يَرْثُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحَدِيثِ سَحَرًا فِي ذِي الْقَعْدَةِ مِنَ الْبَلَدِ الْحَرَامِ، فَادْخَلَهُ اللَّهُ مَكَّةَ فِي الْعَامِ الْمُتَّبَعِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، فَفَضَى حُمْرَةً، وَأَفْضَهُ بِمَا جِئَ بِهِ وَبَيْنَهَا يَوْمَ الْحَدِيثِ»^(٢).

وَرَوَى آخَرًا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، هُوَ: «كَثُرَ لَكُمْ يُكْثِرُ لَكُمْ وَالْمَوْتُ يَمَسُّكُمْ»: «أَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَاعْتَمَرُوا فِي ذِي

(١) أخرجه أبو داود (٣٤١٧) (٣٧٤/٣). (٢) قصص الطبري (٣/٣٠٥).

الْقَعْدَةُ وَمَعَهُمُ الْهَذْيُ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْحَقِيقَةِ، صَدَّعَهُمُ الْمَشْرِكُونَ، لِمَصَالِحِهِمْ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ مِنْ عَابِدِ ذَلِكَ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، لِيَكُونَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِسِلَاحٍ رَاكِبٍ وَمُخْرَجٍ، وَلَا يُخْرَجُ بِأَعْدٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَتَحَرَّوْا الْهَذْيَ بِالْحَقِيقَةِ، وَخَلَّفُوا وَتَضَرَّوْا.

حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، أَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى دَخَلُوا مَكَّةَ، فَاعْتَمَرُوا فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَقَامُوا بِهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، لَكَانَ الْمَشْرِكُونَ قَدْ فَكَّرُوا عَلَيْهِ جِبْنَ رَدُّهُ يَوْمَ الْحَقِيقَةِ، فَأَقْبَضَهُ اللَّهُ مِنْهُمْ، فَأَدَخَلَهُ مَكَّةَ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ الَّذِي كَانُوا رَدُّهُ فِيهِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ؛ فَهَذَا اللَّهُ، ﴿الْقَهْرُ الْقَرَمُ وَالْقَهْرُ الْقَرَمُ﴾ (١).

وَرَوَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِمَطَاوٍ: وَسَالَتْهُ عَنْ هَوْدَةَ، ﴿الْقَهْرُ الْقَرَمُ وَالْقَهْرُ الْقَرَمُ﴾ (٢)، قَالَ: أَنْزَلَتْ فِي الْحَقِيقَةِ، مُنِمُوا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَتَرَأَيْتُ، ﴿الْقَهْرُ الْقَرَمُ وَالْقَهْرُ الْقَرَمُ﴾: عُقْرَةٌ فِي شَهْرِ حَرَامٍ، بِعُقْرَةٍ فِي شَهْرِ حَرَامٍ (٣).

الْحِكْمَةُ مِنْ تَأْخِيرِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ:

وَمِمَّا نَافِعٌ دُخُولُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَكَّةَ لِحُجَّتِهِمْ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: أَنْ يَعْنَاذَ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى الطَّبَرِ، وَمِنْهَا: أَنْ اللَّهُ جَعَلَ دُخُولَهُمُ الْعَامَ السَّابِقَ أَظْهَرَ فِي الْقُوَّةِ وَالْكَثْرَةِ؛ فَقَدْ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي السَّنَةِ السَّابِقَةِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا، فَكَانُوا أَغْيَبَ فِي نَفُوسِ الْمَشْرِكِينَ، وَلِذَا قَدَّرَ اللَّهُ لَهُمْ دُخُولَ مَكَّةَ فِي الْعَامِ التَّاسِعِ الثَّامِنِ بِلَا كَيْفٍ قَتَالَهُ، لِلْهَيْبَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ فِي نَفُوسِ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهَا: أَنَّ رُؤْيَا قُرَيْشٍ لِلْمُسْلِمِينَ مَرَّتَيْنِ سَنَةً سِتٌّ وَسَنَةٌ سَبْعٌ

(١) تفسير الطبري (٣/٣٠٦) و(٢٩٤/٢٩٤).

(٢) تفسير الطبري (٣/٣٠٦).

أشدُّ وقعاً في قلوبهم، وعلامة على ثبات المسلمين وضيقهم وإصرارهم.
والأشهر الحرم المذكورة في الآية أربعة، وهي المذكورة في الآية:
﴿يَنْهَايَنَّ أَزْهَقَهُ حَرَمٌ﴾ (النوبة: ١٣٦)، وهي: ثلاثة سُرُدٍّ، وواحد فُرْدٍّ، فأما
السُرُدُّ المتتابع، فهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم؛ وذلك لأنَّ الحجَّ
واقع فيها فكانها ورجوعها وأداء.

وأما الشهر الفُرْدُّ، فهو شهر رَجَبٍ، وكان أهل الجاهلية يسمونه
شهر العُتْرَةِ، وقد حرَّمته مُضَرُّ كلها، ولذلك يقال له: رَجَبٌ مُضَرٌّ.

وقد جاء في «الصحيحين»، عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ،
قال: (إِنَّ الرَّمَانَ لَوِ اسْتَقْدَرَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ
أَتَا عَشَرَ شَهْرًا، يَنْهَايُ أَزْهَقَهُ حَرَمٌ، ثَلَاثَ مَتَوَالِيَّاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ،
وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ مُضَرٌّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ^(١)).

وأما سماء النبي رَجَبٌ مُضَرٌّ؛ لأنَّ ربيعة تسمي رَجَبًا ما بين شعبان
وشَوَّالٍ، وهو رمضان؛ تسميه رَجَبًا.

ولو لم يحرم الله القتال في الأشهر الحرم، لتعطل الحجُّ والعُتْرَةُ،
ولم يصبح لحرم الله عتيةً، وانقضى أمانه وانقضى.

العمرة في أشهر الحج:

واعتمر النبي أربعَ عُمَرٍ؛ كُلُّهُنَّ في أشهر الحجِّ، وهُنَّ أشهرُ حَرَمٍ؛
وهذا دليل على أنَّ العُمرة في أشهر الحجِّ أفضلُ من العُمرة في غيرها،
حتى رمضان.

وأما حديث: (عُمَرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقَعِدُ حَبْلَةً)^(٢)، فهذا فضل، لا
تفضيل، ونتائج يقل النبي ﷺ على الاعتدال في أشهر الحجِّ دليل القصد،

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٦) (١٧٧/٤)، ومسلم (١٦٧٩) (١٣٠٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٨٢) (٣/٣)، ومسلم (١٦٥٦) (١٧١٧/٣).

وهذا لا يحدث مصادفةً، والفعل المتكرر أقوى من الحث بالقول بلا فعل، والفعل مع القول أقوى من أحدهما بدون الآخر.

وكان السلف يعنونون في أشهر الحج أكثر من غيرها.

والباء في قول الله تعالى: ﴿كَثُرَ لَكُمْ يُكْرَهٌ لَّكُمْ﴾ للتنوع في كقولهم: صاعاً بصاع؛ أي: إن الحشم واحد للقرنين يتقابلان به؛ روى ابن أبي حاتم، عن أيوب، عن جرمة؛ قال: قال ابن عباس: أرضي الله بالقصاصي من جنادوه، ونأخذ منكم المذناب؛ قال الله: ﴿كَثُرَ لَكُمْ﴾ والكثير للكره والمكره يقاس، فحجة بحقه، وعمره بمكرهه^(١).

ولذا قال تعالى: ﴿وَالْكَرْبُ قَسْرٌ﴾؛ أي: مماثلة ومقابلة في المجازاة والانتصاف، وكما تكون المحرمات على أحد، فتنهكها، فيسقط التحريم عن يقابله، فله أن يجازته بمثل عدوانه عليه؛ كالسحر، بالسحر، والعين بالعين، والأذن بالأذن، فاصل العدوان حرام، لكن لو وقع للمعتدى عليه، أخذ القصاص، وكذلك فيمن اخترق حشم الأشهر الحرم بالقتال، فله مقابلته بالوشل، وهذا شية بما سبق في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُ لَهُمْ عِنْدَ التَّكْرِيرِ كَيْفَ يَغْتَابُكُمُ بَيْنَهُ﴾ [البقرة: ١٩١].

حرمة النفس أعظم من حرمة المكان والزمان:

وفي الآيات: دليل على أن حرمة النفس أعظم من حرمة الأزمنة والمكانة، فأباح الله في الحرم وفي الشهر الحرام القتال لخصم العدوان على النفس؛ لأن الأزمنة لا تعظم إلا بأفعال، والأفعال لا تقوم إلا بفاعلين؛ فصيانة الفاعلين - وهم النفوس المعصومة - أولى.

وهناك ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ كَانَتْكُمْ كَانَتْكُمْ عَلَيْهِ يَمِثُّ مَا كُنْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: بالمماثلة كما فعلوا في شهر حرام، فقابلوه بمماثلته في شهر حرام.

(١) تفسير ابن أبي حاتم، (٣٢٩/١).

وقد ذكر الله سبحانه حُكْمَ القتالي والحاجة إليه، وبين حُكْمَ القتالي في حَرَمِ اللّو، وهو المكان الذي كان يقصده المسلمون للمُعَرَّة، فحُشُوا من لرُئسِ المشركين وغياباتهم لهم، فأُنْزِلَ الله ما سَبَقَ من حُكْمِ القتالي في البلد الحرام، ولَمَّا كَانَ دَعَابُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى سَجَّةٍ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، نَاسَبَ ذَلِكَ بَيَانُ اللَّهِ حُكْمَ مَا يَجِدُونَهُ مِنْ حَرَجٍ فِي الْقِتَالِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ.

وفي الآية: إشارة إلى أَمْتِيَّةِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ قَبْلَ الْعَمَلِ؛ حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَى عَقْدٍ مُسْتَقَرٍّ سَابِقٍ؛ فَإِنَّ مَسَائِلَ الْخِلَافِ فِي الْأَحْوَالِ الْخَارِجَةِ يَنْفَسِمُ فِيهَا النَّاسُ، وَرُبَّمَا يَتَفَانَتُونَ عَلَيْهَا لِتَأْثُرِ النُّفُوسِ، فَكَانَ اسْتِقْرَارُ الْعِلْمِ وَالْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ - عَاصِدَةً فِي الْمَهْمَاتِ كَالْقِتَالِ - مِنْ الْوَاجِبَاتِ؛ لِهَذَا جَاءَ الْحُكْمُ الْإِلَهِيُّ بَيَانِ الْقِتَالِ وَحُدُودِ مَكَانَاتِهِ وَزَمَانَاتِهِ.

روى ابن جرير، عن أبيه، عن جريرة، عن ابن عباس، في هذه الآية: ﴿الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ﴾؛ قَالَ: «أَمَرَكُمْ اللَّهُ بِالْقَضَائِي، وَيَأْخُذُ مِنْكُمْ الْقُدُونَ»^(١).

وروى عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿لَمْ يَلْحَقُوا بِاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ﴾؛ قَالَ: «أَمَرَكُمْ اللَّهُ بِالْقَضَائِي، وَيَأْخُذُ مِنْكُمْ الْقُدُونَ»؛ وَكَانَ الْمَشْرُكُونَ يَتَعَاظَرُونَ بِالشُّجْمِ وَالْأَفْسِ؛ فَأَمَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ يُجَازِي مِنْهُمْ أَنْ يُجَازِيَ بِمِثْلِ مَا أَتَى إِلَيْهِ، أَوْ يَصِيرَ أَوْ يَحْفَظَ؛ فَهُوَ أَمْلٌ، فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَعَزَّ اللَّهُ سُلْطَانَهُ، أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْتَهَوْا فِي مَطَالِبِهِمْ إِلَى سُلْطَانِهِمْ، وَالْأَيْدِيُ يَنْتَهَوْا بِعُضْمِهِمْ عَلَى بَعْضِ كَامَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»^(٢).

(١) تفسير الطبري (٣/٣٠٨).

(٢) تفسير الطبري (٣/٣١٠)، وقصير ابن أبي حاتم (١/٣٢٩).

حكم أخذ المسلم حقه من دون الحاكم:

وإذا لم يجد المسلم حاكمًا يُصِفُهُ، فهل له أن يأخذ حقه بنفسه في غير الحدود من غير مَقْسُودٍ؟ في المسألة قولان، وجمهور السلف وأكثر الفقهاء على الجواز، روى أبو نُعَيْم في «الجليّة»، عن ثُمَامَةَ بْنِ الْهَيْثَمِ، قال: «سَأَلْتُ عطاءَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْخُرَّاسانيّ، فقلتُ له: لي على رجل حقٌّ، وقد جَعَدَنِي به، وقد أَخْبَأَ عَلَيَّ الْبَيْتَ، أَفَأَقْضِي مِنْ مَالِهِ؟ قال: أَرَأَيْتَ لو وَقَعَ بِجَارِيَتِكَ، فَعَلَيْتَ، ما كُنْتَ صَانِعًا؟»^(١)

ولصاحب الحق أن يأخذ حقه إذا ظَفَرَ به، ولو لم يَعْلَمْ من أحدٍ به، قال ﷺ: لَهْفَةٌ بِنْتُ عُثْمَةَ امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ، لَمَّا قَالَتْ له: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لا يُعْطِيَنِي مِنَ الثَّقَفِ ما يَكْفِيَنِي وَيَكْفِيَنِيَّ إِلَّا ما أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: (خُلِّيَ مِنْ مَالِهِ بِالتَّخَوُّفِ ما يَخْشِيكَ وَيَكْفِيَنِيَّ) ^(٢).

روى عبدُ الرزّاق، وابنُ جرير، وابنُ حاتم، عن خالدٍ، عن ابنِ سِيرِينَ: «إِنَّ عَاقِبَةَ فَعْلَانِيًا يَمِثُّ ما حَوَّشَتْ بِهِ» [المنحل: ١٦٦] يقول: «إِنْ أَخَذَ مِنْكَ رَجُلٌ شَيْئًا، فَخُذْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ»^(٣).

وعند عبد الرزّاق وابن جرير عن منصور، عن إبراهيم، قال: «إِنْ أَخَذَ مِنْكَ شَيْئًا، فَخُذْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ»^(٤).

وجواز أخذ الحق عند الظفر به يقول أكثر العلماء، وهو قول مالك والشافعي وأحمد والثوري وغيرهم.

(١) حلية الأولياء (١٩٧/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١١/٣)، ومسلم (١٧١٤/٣)، وأحمد (١٧٣٨/٣).

(٣) تفسير عبد الرزّاق (٣٦١/١)، وتفسير الطبري (١٤/١٠٥ - ١٠٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٣٠٨/٧).

(٤) تفسير عبد الرزّاق (٣٦١/١)، وتفسير الطبري (١٤/١٠٦).

وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ مَالًا غَيْرَ مَالِهِ، وَلَكِنَّهُ يُسَاوِيهِ أَوْ هُوَ أَقْلُ مِنْهُ، هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ حَقِّهِ أَوْ يَعْصِيهِ؟ هَذَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَالصَّوَابُ جَوَازُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ هَذَا لَا يُنْضِيهِ إِلَى تَفْسُدِهِ عَلَيْهِ أَشَدُّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَمَرَ اللَّهُ بِتَقْوَاهُ، مُحَلِّيًا مِنَ الْبَغْيِ فِي الْقِتَالِ، وَأَنْ يَكُونَ الْقِتَالُ بِالْقُدْرِ الَّذِي يُدْفَعُ بِهِ عُذُوهُمْ وَيُسْرُهُمْ، وَيُلْتَقَى بِكَوْنِ الْعَبْدِ مَعَ اللَّهِ بِحِفْظِهِ وَرِعَايَتِهِ وَتَسْلِيْمِهِ وَالتَّطَرُّفِ إِلَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَعِيَّةَ اللَّهِ لِعَبْدِهِ بِقُدْرِ تَمَسُّكِهِ بِتَقْوَاهُ وَقُرْبِهِ مِنْهُ، وَلَا يُصَابُ عَبْدٌ إِلَّا بِسَبَبٍ ذَنْبٍ ائْتَرَفَهُ؛ لِهَذَا فَأُخْرِجَ مَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي أَرْصَةِ الْفِتَنِ وَالشَّدَائِدِ إِلَى التَّقْوَى وَالِاسْتِغْفَارِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ حَتَّى يَزُولَ الذَّنْبُ، فَتَزُولَ آثَارُهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ الْأَمْرَ بِتَقْوَاهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقِتَالَ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْيُوسْرَةَ بِتَقْوَى الْإِنْسَانِ هِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْيُوسْرَةِ بِالْعُدُوِّ وَالْمَالِ؛ فَالْأَبْدَانُ وَالْعُلُوقُ لَا تَكْفِي مَا دَامَتِ الْعِزَائِمُ ضَعِيفَةً لَا تُقَاتِلُ عَقِيدَةً، وَأَمَّا تَقَاتِلُ حَيَّةً وَعَصِيَّةً يُنْسَبُ أَوْ تُلَاقِي.

وَلَا تَكُونُ مَعِيَّةَ اللَّهِ وَعِنَايَةً وَتَأْيِيدَةً لِلْمُقَاتِلِ حَتَّى يَكُونَ بِتَقْوَى؛ وَلَمَّا هَذَا: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، فَإِذَا ضَعُفَتْ مَعِيَّةُ اللَّهِ لِعَبْدٍ، ضَعُفَتْ انْتِصَارُهُ، وَوَكَّلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَكُلَّمَا زَادَتْ التَّقْوَى وَالْعِبَادَةُ، زَادَتْ كِفَايَةُ اللَّهِ لِعَبْدِهِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿إِلَيْنَ اللَّهِ يَكْفِي حَسْبُهُ﴾ (الزمر: ٣٦).

وَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَمِيَّةِ وَصِيَّةِ الْمَجَاهِدِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَتَذَكُّرِهِ بِوَجُوبِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ؛ لِيَتَقَرَّبَ اللَّهُ مِنْهُ، حَتَّى لَا يَتَكَلَّفَ عَلَى نَفْسِهِ وَقُرْبِهِ، فَيَكَلِّهَ اللَّهُ إِلَيْهَا.

حَكْمُ الْقِتَالِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ:

وَنَحَرُمُ الْقِتَالَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ مَنْسُوحًا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ - إِلَّا شَيْئًا

قاله عطاء - حكى الاتفاق جماعة من العلماء؛ وقد كانت العلة التي منع الله لأجلها القتال في الأشهر الحرم هي أن نتجها كانت بلاد يربك قبل الفتح، فإبقاء حكم التحريم كان لحفظ طريق الحاج والمعتمر إلى البيت الحرام من القطاع، ولما لم يفتح نتجها، ولم تكن بعد ذلك بلدًا للكفر، وحرم الله على المشركين دخولها: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَدَنَهُمْ هَكَذَا﴾ (التوبة: ٢٨)، بل أمر الله بإخراجهم من جزيرة العرب؛ كما في الحديث في «المصنفين»: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»^(١) - كان الحجاج في مأمن.

وأما المشركون، فهم بحاجة إلى تتبع وقصد وملاحقة؛ لدفع شرهم، ولتفوية شوكة المسلمين؛ لذا نسخ الله تحريم القتال في الأشهر الحرم بزوال سببه، بل لتعام الحاجة إلى القتال فيها، وهي حفظ بلاد المسلمين وطريق الحاج من ترديهم، وكلما اتسعت دائرة بلاد الإسلام، كانت الحاجة ماسة لحماية الأطراف، ومع اتساعها شيع الحاجة للقتال، فكان واجب القتال الاتساع وهدم الضيق.

مراحل القتال في الأشهر الحرم:

ولذا فإن الجهاد في الأشهر الحرم مرّ بمراحل:

أولها التحريم المطلق؛ كما سبق.

ثم خصصة الله بقوله: ﴿وَلَا تَقِيلُوهُمْ عَنِ الْجُنْدِ لِلزَّكَاةِ عَنِ يَدَيْكُمْ﴾ (البقرة: ١٩١)، إلى قوله: ﴿كَثُرَ لِلزَّكَاةِ وَالزَّكَاةُ يَصَاحُ﴾.

ثم نسخة الله بقوله: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ١ - ٢)، إلى قوله:

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٣) (١٩/٤)، ومسلم (١٦٣٧) (١٢٥٧/٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

﴿هَذَا اشْهَرُ الشُّهُرِ لِحُرْمَةِ مَا أَكَلُوا فِيهِ﴾ (التوبة: ٥)، فانه ضرب لهم أجلاً، وهو انقضاء الأشهر الحرم من العام التاسع للهجرة في زمن حبيب أبي بكر الصديق عليه السلام بالناس، ثم جعل الله نهاية الأجل هو نهاية محرم من العام العاشر من السنة التالية، وهي العاشرة، ثم أحل القتال في كل زمن.

وهو منسوخ بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُرِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الْغَيْبُ الْقَرِيبُ فَلَا تَفْعَلُوا فِيهَا قِتْلَةً لَكُمْ فِيهَا كِتَابٌ وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاعْلَمُوا أَنَّهَا حُرُمٌ وَلَكُمْ فِي الْقُرْآنِ حُكْمٌ عَالَمٌ﴾ (التوبة: ٣٦).

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال في الأشهر الحرم بعد ذلك: فقد عزا حوازن بختين، وثقيفا بالطائف في شهر ذي القعدة كما في ثقب الصحيح.

وأعزى أبا عامر إلى أوطاس في الشهر الحرام.

وعزوة ذات الرقاع لثمان خلون من شهر المحرم، وعزا بني لمرقة لسبع بقين من ذي القعدة، وعزا عزوة في ثوبك لثمان خلون من رجب.

وقد تابع النبي ﷺ على قتال قرشي تبعة الرضوان في ذي القعدة، لما بلغه أن قرشاً قتل رسولاً عثمان بن عفان حينما أرسله إليهم، ففقدوا به، فباتهم على القتال، فيأن أن عثمان لم يقتل فصالحهم.

والإجماع منعقد على جواز القتال في جميع أيام السنة ولياليها، ولعمارة بن أبي رباح قول بعدم الشئخ: فقد روى ابن جرير، عن ابن جريج قال: قلت لعمارة: «بتقولك عن كثير التواريخ يقال فيه قل يقال فيه كبر» (البصرة: ٢١٧)، قلت: ما لهم؛ وإذ ذاك لا يجعل لهم أن يقرؤوا أهل الشرك في الشهر الحرام، ثم عزوهم بعد فيه ١٢ فحلفت لي

عطاء بالله، ما يجعل للناس أن يقرؤوا في الشهر الحرام، ولا أن يقاتلوا فيه، وما يستحب.

قال: ولا يذبحون إلى الإسلام قبل أن يقاتلوا، ولا إلى الجزية تركوا ذلك^(١).

وقال أبو إسحاق الفزاري: سألت سفيان الثوري عن القتال في الشهر الحرام؟ فقال: هذا منسوخ، فلا بأس بالقتال فيه ولي غيره^(٢). والإجماع انعقد، والعمل مضى على خلافه.

روى عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم، عن عثمة، عن الزهري قال: «كان النبي ﷺ فيما بلغنا يحرم القتال في الشهر الحرام، ثم أجل بعده»^(٣).

وقال بالنسخ من مفسري السلف: ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وعطاء بن ميسرة، والضحاك، وحبيب بن أبي ثابت، وعبد الرحمن بن زيد.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَلْفُوا بِهِمْ إِلَى أَنْفُسِكُمْ وَأَتَّخِذُوا مِنْ اللَّهِ حِجْبَ الْفِتَنِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

الخطاب يتوجه إلى عموم من ملك مالا، أن يباور بالنفقة في سبيل الله، وخص سبيل الله، وهو صراط المستقيم أي: الطريق البين الذي لا لبس فيه، فيجب التحليص من النفقة للرأباج الجاهلية، والحمية النفسية المجردة من الدفاع عن حرمة، وبين الذب عن دين الله.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٦٦٣). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٥). (٣) تفسير عبد الرزاق (١/ ٨٨)، وتفسير الطبري (٢/ ٦٦٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٤).

معنى «سبيل الله» في القرآن:

وأغلب استعمالي الكتاب والسُّنَّة سبيل الله يرادُّ به الجهاد؛ تعظيماً له، وبياناً لكبير مصلحة الذين بالقيام به؛ فيه يقوّى المسلمون ويضعُفُ عدوُّهم، وما ترعّت أئمة الإسلام الجهاد إلا ذلك، فتركوا الجهاد إضعافاً لسبيل الله، وتقطيعاً له، وزيادةً خيرةً للمسلمين له؛ فالخلافتُ شُئٌّ في البشر في حياتهم، فالأئمة تتخاصم فيما بينهم إن لم تجد تحضماً خارجها؛ لهذا شرع الله الجهاد للانشغال بالخصم الأكبر عن الخصومات الفرعية بين المسلمين، وإذا انصرفَت الأئمة عن قتال عدوِّها الأكبر وتحضُّمها الأعلى، انشغلت فيما بينها بخصومات أدنى، وكلّما تركت الخصومات ومواضع الخلاف الأولى، نزلت إلى الأدنى؛ حتّى تشغل الأئمة بجزئيات وعصبيات اللّون والنسب والبلد، حتّى يكون الخلاف في أهل الحي الواحد؛ شرقيةً يُخاصِمُ غربيةً.

وعند شغل النفوس بعدوِّها الأعلى يلهوها للانشغال بما دونه، ثم تضعُفُ ويصيبها الشقاق والتفاق، ثم تنفُت؛ ولهذا وجب الانشغال بالغزو ولو بحدث النفس؛ لتشغل النفوس بعضها عن بعض، ولتغمر قلوب المسلمين ولو فكراً بالعدوِّ الأكبر؛ ففي الحديث: (مَنْ لَمْ يَغْزُ، أَوْ يُجَاهِدْ غَايَةً، أَوْ يَخْلُقْ غَايَةً فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ، أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)؛ رواه أبو داود وابن ماجه^(١).

قال تعالى: ﴿إِلَّا تَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَسَبِّحْ عَلَاقَ الْهَمِّ وَتَسْكُنْ قَوْمًا يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُعْتَدِلُونَ فَلَا تَحْشُرْهُمْ شَيْئًا إِنَّكَ عَلَىٰ حَسْبٍ قَوْمٍ قَوِيٍّ﴾ (النجم: ٣٩).

وفي الحديث السابق: ما يروى الآية؛ أن ترك الجهاد والانتفاع عليه هلاك للأئمة؛ ففي قوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾، وهما أصابه الله بقارعة؛ إشارةً إلى أن الأئمة إن لم تجاهد عدوِّها، أو لم تُعين المجاهد

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٠٣) (٢٥/١)، وابن ماجه (٢٧٨٢) (٢٢/٢).

وتركت، أهلكها الله وأصابها بقارعة، فسلط الله عليها سبباً يهلكها به؛
إما فتنة من داخلها، أو عدواً من خارجها.

روى ابن أبي حاتم^(١) من حديث منصور قال: سمعت أبا صالح
مولى أم هانئ؛ أنه سمع ابن عباس يقول في قول الله: ﴿وَلْيَتْلُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ وَلَا يُلْقُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قال: «أنفق في سبيل الله، وإن لم تجد
إلا يشقها»^(٢).

وروى عن الأغشش، عن أبي واثل، عن حذيفة، في قول الله:
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، قال: «يتضي في ترك التقى في سبيل الله»^(٣).
وعامة المفسرين على هذا التأويل؛ كابن عباس، وجكرمة،
والحسن، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وأبي صالح، والضحاك،
والسدي، ومقاتل بن حيان، وقناة، وغيرهم.

ويزعم بعض الناس: أن الآية في عدم الإضرار بالنفس في أسباب
المرض أو الموت؛ كالعرض لعدو، أو ترك التطب، ونحو ذلك.
وهذا التفسير بمعنى الآية خطأ، وإن كان هذا المعنى يدخل فيها،
لكنه ليس مراداً من نزول الآية؛ فقد روى أبو إسحاق، عن البراء؛ قال:
سأله رجل: أخجل على المشركين وأخجل فيقتلونني؛ أكنث ألقبت بيدي
إلى التهلكة؟ فقال: لا، إنما التهلكة في التقى؛ بعث الله رسوله، فقال:
﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾^(٤) الآية.

وقد صح عن عبيدة السلماني؛ قال: «هو الرجل يلبس الذنب
يستسلم، يقول: لا قوة لي أفلقي بيده»^(٥).

وذلك أنه استدل بمعجم الآية، وهذا صحيح، ولكن أول ما يدخل في
معانيها ما نزلت الآية لأجله، وهو التقى في سبيل الله، والتحليل من تركها.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٣١).

(٤) تفسير الطبري (٣/٣٦١).

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٣٠).

(٣) تفسير الطبري (٣/٣١٩).

وَالْآيَةُ تَنْصَحُنَّ وَحِيدًا مِنْ اللَّهِ بِإِعْلَاقِ مَعْطَلِ الْجِهَادِ وَتَارِكِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ.

فَضْلُ الْجِهَادِ بِالْمَالِ:

وَالْتَفَتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِالْمَالِ قُدِّمَتْ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْجِهَادِ بِالنَّفْسِ؛ لِأَنَّ التَّفَقُّعَ بِالْمَالِ يُبِينُ كَثِيرًا مِنَ الْمَجَاهِدِينَ، بَيْنَمَا الْجِهَادُ بِالنَّفْسِ يَكُونُ بَعِيدًا فَقَطْ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ:

قَالَ نَعَالِي: ﴿الْمُتَزَوِّجُونَ جُنَاكًا وَنِسَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَنْفُسُكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذِكْرُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (النساء: ١٤١).

وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيَّ أَكْثَرُ عَلَى يَدَيْكُمْ شَيْءٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (النساء: ١٠٠-١١١).

فَالْجِهَادُ بِالْمَالِ مَقْدَّمٌ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْجِهَادِ بِالنَّفْسِ، إِلَّا فِي قَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُكْفِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (النساء: ١١١).

وَتَجَهُّزُ الْغَازِي كَالغَزْوِ بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَمَنْ جَهَّزَ غَزَاةً، فَلَهُ الْأَجْرُ بِمَنْدَمِهِمْ، وَمَنْ جَهَّزَهُ بِسِلَاحٍ، فَلَهُ أَجْرُ الرُّمِيِّ بِهِ وَمَا يُصِيبُ فِيهِ؛ فَفِي «الْمُسْنَدِ» وَ«السُّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ عُلْبَةَ؛ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الرَّاجِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَاحِبَهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّائِي بِهِ، وَتُسَبِّلُهُ...) (الحدث^(١)).

وَقَالَ ﷺ: (مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَّفَ غَازِيًا

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٢١) (١٤٦/٤)، وأبو طه (٢٥١٣) (١٣/٣)، والترمذي (١٧٣٧).

فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُحْيِي، فَقَدْ حَيَّرَ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ

وفيمعة الصدقة يأثروها في نفوسها، ويقيمونها عند حاجتها؛ وإنما عظمّت نفعة الجهاد لعظمته الجهاد في الدين.

وهو لله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَكُونُونَ﴾ إلى الله يحث المؤمنين:

أَمَرَ اللهُ بِالْإِحْسَانِ، وَيَنْبَغِي أَنَّهُ مَعَ الْمُحْسِنِينَ فِي إِحْسَانِهِ، يَتَخَيَّرُونَ وَيُؤَيِّدُونَ
وَيُسَلِّطُونَ، وَالْمُرَادُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْمُتَّقِينَ مَعًا مَسَلَّةٌ، يَحْكُمُ إِحْسَانُهُ
بِإِتِّفَاقِهِ، وَهُوَ يَضْمُرُ اسْتِحْبَابَ الْمَسَانِقَةِ وَالْمَنَاسِقَةِ فِي الْإِتِّفَاقِ.

[illegible]

ذَكَرَ اللهُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ بِعَدِّ ذِكْرِ الْجِهَادِ وَالْفِتَالِ وَغُرَابِطِهِمْ لَاذًا
الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَحُولُونَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَبَيْنَ مَنَاجِئِهِمْ، فَاجْتَابُوا الْمَعْرِفَةَ سُبُلِ
الرَّصُولِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَحَكَمَ مُقَاتِلُهُ مَنْ كَانَ عَقَبَةً فِي طَرَفِهِمْ .
وهذه الآية نَزَلَتْ سَنَةً بَلَا خِلَافٍ، وَقَدْ نَزَلَتْ فِي الْحُدُودِ بَلَا
خِلَافٍ، قَالَه الشَّافِعِيُّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْحَجَّ وَلَمْ يَذْكُرْ قُرْبُصَ يَغْدُو، لِئَعْلَمَ
النَّاسُ مَشْرُوعَتَهُ، وَأَنَّهُ مِنَ الْحَنِيفِيَّةِ السَّخِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ

(١) أخرجوه الطاري (TAST) (TV/٤)، واصلهم (١٨٩٥) (١٥٠٦/٣).

الجاهليَّة، فالتَّيُّ كَانَ قَدْ خَجَّ قَبْلَ هِجْرَتِهِ، وَعَرِفَ مَا يَدُلُّهُ الْمَشْرُوعُونَ مِنْ أَصَالِ الْحَقِّ مِمَّا يَكُونُ مِنْ شَرِيعَةِ الْحَقِيقَةِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ شَطِيمٍ، قَالَ: أَضَلَّكَ بَيْمَرًا لِي، فَذَمَّكَ أَطْلَبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: هَذَا وَآلُهُ مِنَ الْخَنَسِ، لَمَّا شَأْنُهُ هَاهُنَا^(١)

معنى إتمام الحجِّ والمعرة:

والمعرة بالإتمام في الآية: ﴿وَلْيَبْشِرُوا الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ﴾ ضدَّ الإنفاص؛ أي: اشترى بها كما شرعها الله؛ كقوله: ﴿فَرَّ أَهْلُوا الْيَوْمَ إِلَى الْبَيْتِ﴾^(٢) البقرة: ١٤٨٧ أي: لا يمتثلها شيء من القصص، بل يتبني الإتمام.

وقد تحلَّ الآية على جميع معاني الإتمام ووجوهه؛ لعموم مقاصد القرآن وغاياته؛ وهذا ما يظهر من تفسير السلف للإتمام، وأوَّل معاني الإتمام وأوَّلاها: هو ضدُّ التَّيَّة وإخلاصها من الشَّوْب؛ ولما قال بعد الأمر بالإتمام: ﴿يَوْمَ﴾ أي: لا يغيره.

وقد روى ابنُ جرير، عن إبراهيم، عن علقمة: ﴿وَلْيَبْشِرُوا الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ﴾ قال: هو في فراقه عبد الله: ﴿وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ إِلَى النَّبِيِّ﴾، قال: «لا تُجَاوِزُوا بِالْمَعْرَةِ الْيَمَّةَ» قال إبراهيم: «فَلَمَّا كُنْتُ ذَلِكَ لَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ»^(٣).

والمعنى: أَنْ يَحُجَّ وَيَعْتَمِرَ قَاصِدًا لِلتَّسْلُكِ إِلَى مَكَّةَ لَا إِلَى غَيْرِهَا، وَهُوَ لَا لغيره، وَلَا يَتَسَرَّعُ لَهَا نَقْصَانُ الْعَمَلِ، وَلَا نَقْصَانُ الْقَضَاءِ وَالنَّيِّ، وَكُلُّ مَا أَمَرَ الْإِنْسَانُ بِفِعْلِهِ فِي التَّسْلُكِ، فَالْإِتْيَانُ بِهِ مِنْ تَعَامِيهِ؛ وَلَمَّا قَالَ مُجَاهِدٌ فِي هَوَاهُ: ﴿وَلْيَبْشِرُوا الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ﴾ قال: «مَا أَمَرُوا فِيهِمَا»^(٤).

وروى ابنُ جرير، عن عليِّ بنِ أبي طلحة، عن ابنِ عباس: ﴿وَلْيَبْشِرُوا

(١) أخرجه البخاري (١٦٦٤) (١٦٦٢/٢)، ومسلم (١٢٢٠) (٨٩٤/٢).

(٢) تفسير الطبري (٣٢٨/٢). (٣) تفسير الطبري (٣٢٩/٢).

لِلْحَجِّ وَالْعُتْرَةِ يُلَاقِي^(١)، يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ بِعُتْرَةٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ حَتَّى يُبَيِّتَهَا، تَمَامَ الْحَجِّ: يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، وَزَارَ الْبَيْتَ، فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ كُلِّهِ، وَتَمَامَ الْعُتْرَةِ: إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَالطُّعُفَا وَالْمَرَّةِ فَقَدْ حَلَّ^(٢)».

ودوى ابنُ أبي شَيْبَةَ، وابنُ جرير، والبيهقي، عن عبد الله بن سَلَمَةَ، عن عليٍّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ لَهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّةِ: ﴿وَأَيُّهَا النَّحْيُ وَالْعُتْرَةُ يُلَاقِي^(٣)﴾: «إِنْ تُحْرِمَ مِنْ ذُوْتَرَةٍ أَهْلِكَ^(٤)».

ودوى ابنُ جرير، عن سعيد بن جُبَيْرٍ، قَالَ: «مِنْ تَمَامِ الْعُتْرَةِ: أَنْ تُحْرِمَ مِنْ ذُوْتَرَةٍ أَهْلِكَ^(٥)».

وعن طائفةٍ، قَالَ: «تَمَامُهُمَا: إِفْرَاقُهُمَا مُؤْتَفَقَتَيْنِ مِنْ أَهْلِكَ^(٦)».

والمرادُ: أَنْ يَقُومَ الْإِنْسَانُ بِإِنْشَاءِ الْقَصْدِ وَالْعَزْمِ لِلْحَجِّ وَالْعُتْرَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِسَفَرٍ مِنْ بَلَدِهِ الَّذِي يَسْكُنُهُ، الْحَجُّ بِسَفَرٍ مُتَفَرِّدٍ، وَالْعُتْرَةُ بِسَفَرٍ مُتَفَرِّدٍ، وَيَبْدَأُ الْقَصْدَ مِنْ ذُوْتَرَةٍ أَهْلِهِ، قَالَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ.

وليس المرادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَالْعُتْرَةِ مِنْ بَيْتِهِ، وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْمَوَاقِبِ، فَيُحْرِمُ مِنْ بَيْتِهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ، فَبِهَذَا خِلَافُ الشُّوْءِ لِأَنَّ إِنْشَاءَ الْإِحْرَامِ شَيْءٌ، وَقَضَاؤُهُ شَيْءٌ آخَرُ؛ فَمَنْ عَرَّجَ مِنْ وَطَنِهِ أَوْ يُقَدِّدُ أَوْ مِنْ تَجْدِيدِ قَاصِدًا لِلْحَجِّ أَوْ الْعُتْرَةِ، فَقَدْ أَتَمَّ الْقَصْدَ.

وقوله في الآخر عن عليٍّ وسعيد بن جُبَيْرٍ: «إِنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ ذُوْتَرَةٍ

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢١٨٩) (٣/ ١٢٥)، والطبري في تفسيره (٣/ ٢٢٩).

(٣) «البيهقي في السنن الكبرى» (٥/ ٣٠).

(٤) «تفسير الطبري» (٣/ ٣٢٠).

(٥) «تفسير الطبري» (٣/ ٣٢٠).

(٦)

أعْلَيْهِ؛ أَيُّ: أَنْ تَقْصِدَ الْإِحْرَامَ لِلْحَيْضِ، لَا أَنْ تُحْرِمَ، وَالْمَرَادُ: الْإِ
يُخْرِجُهُ لِمَنْعَةٍ مُصْلِحَةٍ دُنْيَا يَخْلُقُهَا بَيْنَ، أَوْ تِجَارَةً مَعَ نُسْكَ، فَعَلَا - وَإِنْ
كَانَ جَائِزًا وَصَحِيحًا - إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ إِتِمَامًا؛ فَالْصَّحَابَةُ كَتَلَفُوا، وَالتَّابِعُونَ
كَتَبُوا: يُعَلِّمُونَ هَذَيْنِ النَّبِيَّ وَنُسْتَهُ فِي هَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُحْرِمَ مِنْ بَيْتِهِ؛ وَإِنَّمَا
مِنْ بَيْتَانِي، وَهُوَ قُرْبَى مِنَ الْمَدِينَةِ، مَعَ أَنَّ الْأَسْبَحَ لَهُ أَنْ يَنْتَهِيَ مِنْ بَيْتِهِ،
وَيُخْتَلِلَ وَيُصَلِّيَ، ثُمَّ يَشُدُّ رَحْلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى مَكَّةَ، وَلَكِنَّهُ قَصَدَ الْمِيقَاتَ
بِالْإِحْرَامِ؛ لِتَأْكِيدِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ:

وَأَمَّا مَبْعَةُ الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ، فَصَحِّحَ عِنْدَ هَامِثِ الْفُقَهَاءِ؛
أَحْرَمَ عِمْرَانُ بْنُ يَسْرٍ، وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِ عُمَرُ.

وَأَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ بَيْتِ الْمَطْلَبِ.

وَقَدْ أَحْرَمَ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِيهِمْ؛ كَالْأَسْوَدُ وَعَلْقَمَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
وَأَبِي إِسْحَاقَ.

وَأَحْرَمَ وَكِيعٌ مِنْ بَيْتِ الْمَطْلَبِ.

وَأَمَّا قُلْنَا قِيَمًا سَبَقَ: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ فَرْغِ الْحَيْضِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ:
﴿وَلْيَتَزَوَّجَا الْمَلِكُ وَالْمَلِكَةُ﴾؛ لِتَبَيُّنِ أَنَّ الْإِتِمَامَ بِالْإِتِمَامِ لَا يَنْزِلُ عَلَى أَصْلِ
النَّشْرِ، وَهُوَ الْحَيْضُ؛ وَأَمَّا عَلَى مَنْ يَذَّاءُ أَنْ يَقْطَعَهُ، وَلَبَّيْ أَنَّ الْحَيْضَ إِذَا
لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا جَبَّتْهَا، فَبَيْنَ بَابِ أَوَّلَى أَنَّ إِشَاءَةَ الْقَصْدِ مِنَ الْبُيُوتِ لِلْحَيْضِ
وَالْعُمُرَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَلَوْ سَاقَرُ لِمَصْلَحَةِ دُنْيَا وَأَنْتَبَهَا بِمَصْلَحَةِ دِينٍ،
صَحَّ؛ كَالنَّاجِي، وَاجْزَأَ عَنْهُ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَوَاقِفَ الْمَكَائِيَّةَ لَمْ تَكُنْ حُقِّقَتْ عِنْدَ نَزُولِ آيَةِ الْإِتِمَامِ؛ وَهَذَا
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِتِمَامَ، لَا سَبْقَ الْمِيقَاتِ بِالْإِحْرَامِ؛ وَإِنَّمَا عَقَّدَ
الْعَزْمَ وَإِشَاءَةَ الشُّعْرِ لِأَجْلِ هَذَا الْعَمَلِ أَعْظَمَ أَجْرًا، وَأَنْتُمْ تَوَابًا، وَأكْبَرُ بَرَكَةً.

طائفة قرَّنت العُمْرة بالحجِّ في وجوب الإتمام، لا في الابتداء؛ لأنَّ الابتداء لم يترسَّ بعد.

ولما تعدَّدت تفسيرات المفسِّرين بين السلب لـ «الإتمام» في الآية بما يحقُّ معنى إنشاء قصد السفر الخاصِّ للشُّك، وإنَّ تغايَّر التفسير مع غيرهم من المفسِّرين لفظاً، ولكنَّه يؤيِّد المعنى الواحد السالف؛ فقد روى ابن جرير، عن طارق بن شهاب؛ قال: سألت ابن مسعود عن امرأةٍ بيَّنا أراذلت أن تصنع مع حجَّها عُمْرة؟ فقال: استمع الله يقول: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّقْلُوبَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٧)؛ ما أراها إلاَّ أشهر الحجِّ^(١).

وروى ابن أبي حزم الططري، قال: سمعتُ محمد بن سيبين يقول: «ما أحدٌ من أهل العلم شكَّ أنَّ عُمْرةً في غير أشهر الحجِّ أفضلُ من عُمْرةٍ في أشهر الحجِّ»^(٢).

وروى عن سعيد، عن قتادة هوالف: ﴿تَلَبَّسُوا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يَوْمَ﴾؛ قال: «وتَمَامُ العُمْرة: ما كان في غير أشهر الحجِّ»^(٣).

ومُراده: ألاَّ تجعلَّ العُمْرة متصلةً بنفسِ قصد الحجِّ وسفره، بل تُنجز لها سفرًا منفردًا عن الحجِّ.

وروى عن ابن عوَّن؛ قال: سمعتُ القاسم بن محمد يقول: «إنَّ العُمْرة في أشهر الحجِّ ليست بتمام، قال: فليل له: العُمْرة في المحرم؟ قال: كانوا يروونها تامَّة»^(٤).

وفلذلك لأنَّ المحرمَّ ليس من أشهر الحجِّ التي هي تَقِلُّهُ اشتراكُ القاصِد لِمَكَّةَ الجميع بين الحجِّ والعمرة.

(١) تفسير الطبري، (٣/ ٤٥٠ - ٤٥١). (٢) تفسير الطبري، (٣/ ٤٥١).

(٣) تفسير الطبري، (٣/ ٣٣٠).

(٤) تفسير الطبري، (٣/ ٣٣١) و(٣/ ٤٥٠).

فَطَعْنُ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ:

وَيَتَوَجَّهُ الْأَمْرُ بِالْإِتِمَامِ فِي الْآيَةِ أَيْضًا إِلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ النِّيَّةِ بِلا سَبَبٍ إِلَّا الْمَانِعُ الْفَاحِشُ كَالْإِحْصَارِ بَعْدَهُ؛ وَلِلَّهِ هَذَا تَعَالَى بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْإِتِمَامِ: ﴿وَإِنْ أُنْصِرْتُمْ﴾ (١) أَيُّ: طَرَأَ مَا يَمْنَعُكُمْ مِنَ الْإِتِمَامِ، جَازَ فُسْخُهُ وَعَدَمُ إِتِمَامِهِ.

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ: «لَيْسَتْ الْعِمْرَةُ وَاجِبَةً عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَيُّهَا الْمَنْعُ وَالْفَحْشَاءُ﴾ (٢) قَالَ: لَيْسَ مِنَ الْخَلْقِ أَحَدٌ يَمْنَعُنِي لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي أَمْرٍ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَهُ، فَإِنَّا دَخَلْنَا فِيهَا، لَمْ يَنْتَفِعْ لَهُ أَنْ يُهْلَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعَ، كَمَا لَوْ صَامَ يَوْمًا، لَمْ يَنْتَفِعْ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ فِي نَتْفَةِ الْفَحْشَاءِ» (٣).

وَمِنَ الْمُفْسِّرِينَ مَنْ يَحْوِلُ الْأَمْرَ هُنَا عَلَى الْإِجَابِ بِفَرْضِي الْحَجِّ؛ وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمَا.

مَعْنَى إِحْصَارِ الْمُحْرَمِ:

وَهَوَاقُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أُنْصِرْتُمْ فَكَأَنْتُمْ مِنْ الْمُفْتَنَةِ﴾، الْمُرَادُ بِالْإِحْصَارِ: الْحَبْسُ وَالْمَنْعُ؛ فَكُلُّ مَنْعٍ مِنْ إِرَادَتِهِ، فَهُوَ مُحْضَرٌ، وَقِيلَ: إِنَّ الْإِحْصَارَ هُوَ الْمَنْعُ بِلا حَبْسٍ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: «مَا كَانَ مِنْ مَرْضَى أَوْ دُخَابٍ نَفَقَةٍ قِيلَ فِيهِ: أُحْصِرَ، وَمَا كَانَ مِنْ سَخْنٍ أَوْ خَبْسٍ، قِيلَ فِيهِ: حُصِرَ، فَهُوَ مُحْضَرٌ» (٤). وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْحَضَرِ وَالْإِحْصَارِ، وَأَنَّ الْمَرْدَ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْمَنْعُ قَهْرًا؛ وَلِلَّهِ قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «وَالْكَلَامُ فِي (حَضَرَةٍ) وَ(أَحْضَرَةٍ) مُشْتَبِهٌ عِنْدِي غَايَةُ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ نَاسًا يَجْتَمِعُونَ بَيْنَهُمَا،

(١) تفسیر الطبري (٣/ ٣٣١ - ٣٣٢).

(٢) «المعروف بالفتنة» لأبي حلال العسكري (ص ١١٥).

وَأَخْرُوجُونَ بِفَرْقَتَيْنِ، وَلَيْسَ فَرْقٌ مِّنْ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَلَا جَمْعٌ مِّنْ جَمْعٍ نَافِضًا
الْقِيَاسُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، بَلِ الْأَمْرُ كُلُّهُ دَالٌّ عَلَى الْحَبْسِ^(١).

والمراد في الآية: إِنَّ حَيْثُكُمْ شَيْءٌ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَمَا تَيْسَّرَ
وُجِدَ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْهَدْيِ الَّذِي سَلَّطْتُمُوهُ إِلَى مَكَّةَ، أَنْ يُلَبَّخَ فِي
المَوْضِعِ الَّذِي تُمُّ الْحَصْرُ فِيهِ.

وهو: ﴿لَا تَيْسَّرَ﴾؛ أي: وَجِدَ وَسَهَّلَ عَلَى الْإِنْسَانِ؛ رَوَى
ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَيْسَّرَ مِنَ
الْهَدْيِ﴾، قَالَ: «كُلُّ بَقْلٍ يَسَارِيهِ»^(٢).

وأدناه مِنَ الْعَلَمِ: خَاةٌ أَوْ تَغْرَةٌ، قَالَ بِهِمَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ
وَالْحَسَنُ وَعَلْقَمَةُ^(٣)، وَبِهِمَا فُسْرُ أَحْمَدَ^(٤).

وفُسْرَةُ ابْنُ عُمَرَ بِالْجَزْوَءِ أَوْ الْبَقْرَةِ؛ وَبِهِمَا قَالَ عَزُوزٌ بْنُ الرَّبِيعِ
وغيره^(٥).

وَيُتَّفِقُ الْفُقَهَاءُ مِنَ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِحْصَارُ هُوَ
إِحْصَارُ الْعَدُوِّ، وَاحْتَلَفُوا فِيمَا يَحِبُّ الْإِنْسَانُ مِنَ الْحَرَمِ مِنْ غَيْرِ الْعَدُوِّ
كَالتَّرَضِي وَضِيَاعِ الْمَالِ، وَالْبَحْثُ عَنْهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ السَّلَفِ مَنْ رَأَى
كُلَّ حَابِسٍ لِلْإِنْسَانِ يَمْنَعُهُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَرَمِ، فَهُوَ إِحْصَارٌ، لَهُ أَنْ
يَتَحَلَّلَ بِهِ؛ وَذَلِكَ لِلْإِشْتِرَاكِ فِي الْعِلَّةِ، وَهِيَ الْحَبْسُ، وَالْحُكْمُ يَدْرُسُ مَعَ
الْعِلَّةِ وَجُودًا وَعَدَمًا، ثُمَّ إِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَرِيبِطِ الْإِحْصَارَ بِعَدْوٍ وَإِنَّمَا
أُطْلِفَتْ، كَمَا فِي الْآيَةِ، هَذَانِ: ﴿إِنْ تُصِغِرُمْ﴾، ثُمَّ إِنَّ غَالِبَ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ
تَوَحَّدَ عَلَى عُمُومِهَا مَا لَمْ تُقَيِّدْ.

(١) «منايس التلوة» (٢/ ٧٢). (٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣٣٧).

(٣) ينظر: «التفسير الطبري» (٣/ ٣٤٨ - ٣٥٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣٣٦).

(٤) «مسائل ابن منصور» (١/ ٥٤٥).

(٥) ينظر: «التفسير الطبري» (٣/ ٣٥٤ - ٣٥٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣٣٦).

وقد روى ابن جرير، عن علي، عن ابن عباس، قوله: «وَأَنْ تُنْزِلَ
لَا تُنْزِلَنَّ بَيْنَ لَتَيْنِ» يقول: «مَنْ أَحْرَمَ بَيْتَهُ أَوْ بَيْتَهُمَا، ثُمَّ حَبَسَ عَنْ
الْبَيْتِ بِمَرْحٍ يُجَاهِدُهُ، أَوْ عَلِيٍّ يَحْبِسُهُ، فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا»^(١).

وروى عن ابن جريج، عن عطاء، قال: «الْإِحْصَارُ كُلُّ شَيْءٍ
يَحْبِسُهُ»^(٢).

وروى عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أنه كان يقول: «الْحَبَسُ:
الْحَبْسُ كُلُّهُ»^(٣).

وقال به قتادة، وعروة بن الزبير^(٤)، وهو الصحيح.

ونُحِىَ عَنِ التَّدْلِيلِ عَلَى عُمُومِ الْإِحْصَارِ مَا جَاءَ فِي «الْمُسْتَدِ» وَ«الْمُسْتَدِ»
عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ حُدَيْثٍ الْحُجَّاجِ بْنِ عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَبَسَ أَوْ عَرَجَ، فَلَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَبْلُ أُخْرَى»،
قَالَ عِكْرَمَةُ: فَلَا تَكُنْ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَا: صَدَقَ^(٥).

وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِلَاقَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَأَنْ لَا إِحْصَارَ إِلَّا
إِحْصَارَ الْعَدُوِّ؛ رَوَاهُ طَائِفَةٌ، وَغَمَزُوا مِنْ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٦).

وَحَلَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ سَبَبَ نَزُولِ
الْآيَةِ، يَعْنِي: أَنَّهَا لَمْ تَنْزَلْ فِي حَبْسِ مَرْحٍ، وَلَمْ يُرِدْ ابْنُ عَبَّاسٍ حَبْسَ
الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ حَبْسَ سَبَبِ النِّزُولِ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ
وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ - الْعُلُوُّ بِحَبْسِ غَيْرِ الْعَدُوِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْإِحْصَارِ بِغَيْرِ الْعَدُوِّ: ابْنُ عُمَرَ، وَثَبَتَ عَنْهُ أَيْضًا

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٤٤). (٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٤٦ - ٢٤٧).

(٣) تفسير الطبري (٢/ ٣٤٤). (٤) تفسير الطبري (٢/ ٣٤٤).

(٥) أخرجه أحمد (١٥٧٣١) (٢/ ٤٥٠)، وأبو داود (١٨١٧) (٣/ ١٧٣)، والترمذي (٩٤٠).

(٦) (٢/ ١٦٨)، والسنائي (٢٨٦١) (٥/ ١٩٨)، وابن حبان (٣٠٧٧) (٢/ ١٠٢٨).

(٧) تفسير الطبري (٢/ ٣٤٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٦).

القول بالإحصار بالمرضى؛ فقد روى مالك، عن سليمان بن يسار: «أَنَّ ابْنَ عُصْرٍ وَمَرْوَانَ وَابْنَ الزُّبَيْرِ أَقْبَتُوا ابْنَ حُرَّانَةَ الْمَخْزُومِيَّ، وَقَدْ شَرَعَ بِبَعْضِ طَرِيقِي مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ: أَنَّ يَتَدَاوَى بِمَا لَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ، وَيُغْتَدِي، فَمَا ضَحَّ، اعْتَمَرَ؛ فَحُلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ عَامَ قَابِلٍ، وَيُهْدِي»^(١).

ولعله أراد منع قبُولِ الإحصار من أيِّ مَرَضٍ إِلَّا الْمَرَضَ الَّذِي يَحْبِسُ الْإِنْسَانَ حَبْسًا يُشَاهِدُ حَبْسَ الْعَدُوِّ؛ فَالْعَدُوُّ يُخْشَى مِنْهُ الْهَلَكَةُ، وَأَمَّا الْمَرَضُ الَّذِي يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْمُحْرِمُ الْوُصُولَ وَلَوْ مَحْمُولًا عَلَى دَائِيٍّ بَلَا كُفْلَةٍ كَبِيرَةٍ وَلَا خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا يُشَاهِدُهُ.

وهذا هو الأليقُّ بجميع الأقوال التي ظاهرها التعارض في هذه المسألة عن الصحابة.

وفي هذا دفعٌ للتساهل الذي يعرض للناسي بقطع الشك عند كلِّ عارضٍ من العواضي الضَّحِيَّةِ أو الضَّيِّقَةِ أو المَالِيَّةِ.

والهَدْْيُ هو ما ساقه أو بعته أو قضد الإنسان ذَبْحَهُ بِمَكَّةَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؛ مِنَ الْإِبِلِ - وَهِيَ أَحَقُّهَا - ثُمَّ الْبَقَرِ، ثُمَّ الْغَنَمِ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَعْقِلُهَا حَتَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُقَسِّمُ بِهَا مِنْ ذَوْنِ اللَّهِ تَعْلِيمًا لَهَا.

قال قيس بن ذريح:

وَلَوْ نَفَلْتُمِنِ الْغَنَمِ أَتَيْتُ أَنْتِي لَكُمْ وَالْهَدَايَا الْمُشْتَرَاةَ صَدِيقُ

وقال الآخر:

حَلَفْتُ بِرَبِّ مَكَّةَ وَالْهَدَايَا وَأَيْدِي السَّابِحَاتِ عَذَاءُ جَمِيعِ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (١/٣٦٢).

وهولته، ﴿وَلَا تَحِلُّوا أَنْ تُدْخِلُوا الْحَرَمَ﴾ جعل بعض المفسرين
 النهي عن الحلّي معطوفاً على هولو، ﴿وَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، لا
 على هولو تعالى، ﴿وَأَنْتُمْ لِلَّهِ وَالنَّبِيِّ بَاقُونَ﴾ فقط، أي: لا تتحلّلوا ممّا كان قد
 حرّم عليكم حتّى يبلغ الهديّ محله ممّا كتبه الله أن يُلْبِخ فيه زماناً
 ومكاناً:

وقت تحلّي الحجاج:

أما الزمان: فبوم النحر وما بعده من أيام التشريق، وأما المكان:
 ففي منى أو غيرها من الحرم لِمَنْ قَدَرَ على بغيه أن يتغفّه، ومن لم يقدر
 على بغيه هناك، فنحره في موضعه، كما فعله النبي ﷺ حيث نحر هديّه
 بالحديبية؛ لأنّه أُحْصِرَ فيها، ولم ينتظر النبي يوم النحر؛ لأنّه لم يبعث
 بهذيه إلى مكّة، فسقط عنه انتظار النحر يوم النحر، وهذا قول ابن جرير.

ودفع بعض المفسرين إلى أنّ هولته، ﴿وَلَا تَحِلُّوا أَنْ تُدْخِلُوا الْحَرَمَ﴾ جعل المنة
 معطوف على هولو، ﴿وَأَنْتُمْ لِلَّهِ وَالنَّبِيِّ بَاقُونَ﴾، وليس معطوفاً على
 هولو، ﴿وَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾؛ وذلك أنّ النبي ﷺ نحر هديّه
 في مكانه، فيجوز نحر الهدي في أي موضع للمُحَصِّر؛ وهو قول مالك
 والشافعي وغيرهما.

مكان ذبح هدي المحصر:

والذي يظنّه: أنّ المُحَصِّر الذي ساق الهدي وقدر على بغيه إلى
 مكّة، أنّه يبعثه إلى من ينحره هناك بمنى، وقيل النبي يوم الحديبية كان
 لعجزه عن الوصول إلى منى، وقد كان يبعث بهذيه إلى مكّة وهو غير
 حرام؛ لِشَحْرِ يوم النحر بمنى، والمُحَصِّر القابض على بغيه يذبحه في باب
 أولى؛ قال بهذا علي بن أبي طالب، وابن عباس، ومجاهد، وابن
 جبرين، وقادة، ومقاتل بن حيان، وحماد، وأبو حنيفة، وغيرهم.

روى ابن جرير، عن عبد الله بن سلمة، قال: سئل علي عليه السلام عن
هول الهدي، **«إِنْ أُشِيرَ بِكَ فَاسْتَشِرْ مِنَ الْقَدَى»**: «فإذا أحسرت الحاج،
بعت بالهدي، فإذا نحر عنه، خل، ولا يجل حتى ينحر هديه»^(١).

وروى إسحاق بن زاهر في «تفسيره»، والبخاري معلقاً في
«صحيحه»، عن مجاهد، عن ابن عباس عليه السلام: «إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ
حُجَّهُ بِالْقُدُّوسِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ هُدًى أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ، وَلَا يَزُجُّ،
وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُخَضَّرٌ، نَحَرَهُ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْتَكَ بِهِ،
وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْتَكَ بِهِ، لَمْ يَجِلْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَوْلَهُ»^(٢).

ومن العلماء من قال: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر هديه في الحرم يوم
الحديبية، وهو قول عطاء، ومحمد بن إسحاق؛ وفيه نظر؛ فالحديبية
ليست كلها من الحرم على الصحيح، بل منها من الحرم، ومنها من
غيره، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر خارجة، قاله الشافعي، وقريش أراقت ضلّة عن
حدود الحرم، وهي تعرف حدوده، وروى في أحاديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعت
بهديه إلى حدود الحرم، وروى أن الله أمر رسلاً، فأخلفت شعور الهدي،
فادخلته الحرم، وفيها نظر، ولو كان ذلك لاشتهر.

ولو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بعت في الحرم من الحديبية، ما جعل الله الضد
ضداً عن الحرم، حيث قال: **«وَمَنْ دَخَلَ مِنَ السَّبِيلِ الْحَرَمَ وَالَّذِي تَكُونُوا
لَهُ يَبْتَغِ عَيْلَهُ»** [الفتح: ٢٥]، وتجلّ الهدي الحرم، ولما كان في غير
مَوْلَاهُ، فهو في غير الحرم.

وروى عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: **«وَإِنْ أُشِيرَ بِكَ»**:
**«يُفْرَضُ إِنْسَانٌ أَوْ يُنَحَّرُ، أَوْ يَحْبَسَ أَمْرٌ، فَعَلَيْهِ كَاتِبٌ مَا كَانَ، فَلْيُرْسِلْ بِمَا
اسْتَشَرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَلَا يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَلَا يَجِلُّ، حَتَّى يَوْمَ النُّحْرِ»**^(٣).

(٢) صحيح البخاري (٩/٣).

(١) تفسير الطبري (٣/٣١٧).

(٣) تفسير الطبري (٣/٣٤٦).

وهو له، ﴿مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾: مَجْلُ الْهَدْيِ الْحَرَمُ كُلُّهُ، وَأَفْضَلُهُ
بَنِي.

وَالْمُحَضَّرُ لَهُ أَجْرُ التُّشْكِ تَائِبًا، لَكِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مَرَّةً أُخْرَى
إِذَا كَانَ لَمْ يُؤَذِّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ.

حُجُّ الْمُحَضَّرِ مِنْ قَابِلٍ:

وَأُخْتِلِفَ فِي الْمُحَضَّرِ: هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ أَمْ لَا؟ عَلَى
فَوَاحِشٍ لِلْعُلَمَاءِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ لَمْ يُؤَذِّ حُجَّةَ
الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَى الْفَوْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
طَلَبَ مَنْ كَانَ مَعَهُ فِي الْحَدِيثِ جَمِيعًا أَنْ يَخُجُّوا مِنْ قَابِلٍ؛ وَهَذَا ظَاهِرُ
قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الرَّجُوعَ مِنْ قَابِلٍ وَاجِبًا إِلَّا عَلَى مَنْ أَسَفَ
حُجَّتَهُ بِالتَّلَافُوتِ، وَهُوَ الْجَمَاعُ.

فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ مَعْلُقًا، وَابْنُ رَافِعٍ مَوْصُولًا، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حُجَّتَهُ بِالتَّلَافُوتِ، فَأَمَّا مَنْ
خَبَسَ عِلْمَهُ أَوْ غَيَّرَ ذَلِكَ، فَلَوْهُ يَجِلُّ، وَلَا يَرْجَعُ»^(١).

وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
بِنَحْوِ^(٢).

وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَدْ رَوَى الْوَاقِدِيُّ فِي «الْمَغَازِي»، عَنِ الزُّهْرِيِّ وَأَبِي تَعْمُرٍ مُرْسَلًا:
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَتَعَمَّرُوا، وَالْأَ يَتَخَلَّفُ أَحَدٌ مِّنْ شَهِدِ
الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَتَخَلَّفْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ قُتِلَ بِكَفَرٍ أَوْ مَاتَ، وَخَرَجَ مَعَهُ
جَمَاعَةٌ مُّتَعَمِّرِينَ مَن لَمْ يَشْهَدْ الْحَدِيثَ، وَكَانَتْ جِدَّتُهُمْ أَلْفَيْنِ»^(٣).

(١) «صحيح البخاري» (٩/٢).

(٢) «مفسر الطبري» (٣/٣٦٦).

(٣) «مغازي الواقدي» (٢/٧٢٦).

وهذه مراسيل.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَرْبَابُكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْكُدُّ عُقْدَهُ﴾: إنما ذكرَ
الْحَلْقُ؛ لأنه أعمُّ من التقصير، فكلُّ محلٍّ مَقْصَرٌ، وليس كلُّ مَقْصَرٍ
محلًّا، والْحَلْقُ أَفْضَلُ وَاكْتَمَلُ.

وذكرَ الرَّاسَ؛ لأنَّ اللَّحْيَةَ لَا تُحَلَّقُ، بل لَا يَجُوزُ حَلْقُهَا بِالْأَثْفَاقِ،
وإنَّما تَقْصَرُ فِي النَّسكِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَقَدْ
كَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولَانِ بِالْأَخِي مِنْهَا عِنْدَ التَّحْلِيقِ، وَيُنَازِلَانِ
قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لْيَقْصُوا تَقْصَتَهُمْ وَلْيُؤْثِرُوا مَكْرَهُهُمْ﴾ [الحج: ١٢٩].

ورواه ابْنُ جَرِيرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿لَمْ
يَقْصُوا تَقْصَتَهُمْ﴾ [الحج: ١٢٩] قَالَ: «حَلَّقَ الرَّاسَ، وَحَلَّقَ الْعَانِقَ، وَقَصَّ
الْأَثْفَاقَ، وَقَصَّ الشَّارِبَ، وَزَمَنَ الْجِنَارَ، وَقَصَّ اللَّحْيَةَ»^(١).

مشروعية استيعاب حلق الراس:

وذكرَ الْحَلْقَ فِي الْآيَةِ تَنْوِيهً بِمَا هُوَ أَوْلَى بِالنَّسكِ، وَهُوَ الْحَلْقُ،
وَأَنْ أَخَذَ شَعْرَاتٍ بِسِرَاتٍ لَا يَسْمَى حَلْقًا وَلَا تَقْصِيرًا، حَتَّى يَسْتَوْجِبَ
شَعْرَ الرَّاسِ أَوْ أَكْثَرَهُ؛ أَمَّا أَوْ تَقْصِيرًا؛ وَلِلَّا ذَكَرَ الرَّاسَ، وَلَمْ يَذْكُرِ
الشَّعْرَ فَهَلَا: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَرْبَابُكُمْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «وَلَا تَحْلِقُوا الشَّعْرَ» تَنْبِيْهًا
عَلَى تَأْكِيدِ اسْتِيعَابِ الرَّاسِ، وَأَنْ مَنْ أَخَذَ مِنْ نَاصِيئِهِ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ
رَأْسِهِ؛ وَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ مِنْ نَاصِيئِهِ.

والمرأة تَأْخُذُ مِنْ رَأْسِهَا قَدْرَ الْأَثْفَاقِ، فَتَجْعَلُهُ بَيْنَ يَدَيْهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ مِنْهُ،
وَيُحْزِلُهَا ذَلِكَ.

وَالْأَخْلَعُ يُؤَرِّقُ الشَّوْشَى عَلَى رَأْسِهِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ.

وفي الآية: دليل على أَنَّ النَّبِيَّ قَبْلَ الْخَلْقِ ﴿وَلَا تَحِلُّوا تَأْوِيلَهُ﴾. واعْتَلَقُوا فِي وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ بِالْوَجُوبِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَخَلْقُهُ، وَصَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالشَّعْبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَلْقِهِ: ﴿وَلَا تَحِلُّوا تَأْوِيلَهُ﴾. وَابْنُ عَبَّاسٍ: «فَإِنْ عَجَّلَ فَخَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَجْلَةً، فَعَلَيْهِ قِذْبَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٌ، أَوْ نُسُكٌ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَذَكَرْتُهُ لِصَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَخَلْقُهُ يَكُونُ ثَلَاثِينَ»^(١).

قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرْبِيًّا أَوْ يَدًا أَوْ نَاصِيَةً فَمِنْ يَدِهِ أَوْ مَنِصَّةً أَوْ سُلْبًا﴾:

المراد بالمرءى: أي مربي يهبط الإنسان منه إلى ارتكاب محظور بين محظورات الإحرام؛ وذلك كمرءى الرأس بالقرح والجحفة الشديدة، والأذى: كالشملة الذي يؤذي؛ لكثرة ما يحتاج الإنسان لأجل ذلك إلى خلع شعر رأسه.

رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرْبِيًّا﴾: «يَعْنِي بِالْمَرْبِيِّ: أَنْ يَكُونَ بِرَأْيِهِ أَدَى أَوْ قَرْحٌ»^(٢).
كثارة الأذى:

والكثارة في ذلك على التخيير بين ثلاثة أشياء:

أولها: القِذْبَةُ؛ وهو الدَّمُ مِمَّا يَبْلُغُ مِثْلَهُ هَذِيًا، أَدْنَاهُ مِنَ الْغَنَمِ، وَأَعْلَاهُ مِنَ الْإِبِلِ.

ثانيها: الصَّيَامُ.

ثالثها: الإطعام.

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣٣٧). (٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣٣٨).

قال ابن عباس: «بأنها أخذت أجزأك» رَوَاهُ ثَيْبٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْهُ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

وقال به مجاهدٌ وعكرمةٌ وعطاءٌ، وطائفةٌ والحسنُ والضحى وغيرهم.

والصباُم ثلاثة أيام، والإطعام يُتَوَسَّعُ مساكين، والنفقة أدناها شاء؛ لما ثبت في «الصحيحين»، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَلَّكَ أَذَاكَ هَوَاتِكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ اطْعَمْ مِئَةَ مَسَاكِينٍ، أَوْ اسْكُ بِشَاةٍ»^(٢).
هَوَلَهُ: ﴿لَوْلَا لَيْتُمْ قَدْ تَنَجَّ بِالنَّعَةِ إِلَى النَّجِّ مَا اسْتَصْرَمَ مِنَ الْمَقَاتِلِ﴾:

المراء إذا أَمِنَ الإنسان مَنًا يمتنع من الإتيان بِشُكُوكِهِ كما أمره الله به؛ سواءً مَنَعًا تَأَمَّنًا، وهو الإحصارُ بحدودٍ أو مَرَحَلَةٍ حَابِسٍ، أو كان الإنسان صحيحًا لَيْتًا مِنْ كُلِّ أَذَى فِي رَأْيِهِ أَوْ نَفْسِهِ يُلْزِمُهُ اِوْتِكَابُ الْمُحْظُورَاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّمَتُّعِ إِلَّا هَذِي وَاحِدٌ مَنًا يَبْشُرُ.

ومن المنسوسين: مَنْ كَسَّرَهُ بِالْأَمَانِ مِنَ الْإِحْصَارِ؛ وهو قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ؛ رَوَاهُ عَنْهُ عَطَاءٌ.

وَالْأَرَجَحُ عَمُومُ الْأَمَانِ؛ وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ؛ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: «أَتَلَّكَ لِعَطَاءٍ؛ وَأَكَاكَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: ﴿لَوْلَا لَيْتُمْ﴾؛ أَيُّنْتَ أَلَيْهَا الْمُخَضَّرُ، وَأَمِنَ النَّاسُ، وَتَنَجَّ؟» فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَفْسِّرُهَا كَذَا، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: تَجَمُّعٌ عَلَيْهِ الْآيَةُ - آيَةُ الْمُتَنَعَةِ - كُلُّ ذَلِكَ؛ الْمُخَضَّرُ وَالْمُحَلَّى سَبِيلُهُ^(٣).

(١) تفسير ابن أبي حاتم: (٣٣٩/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٨١١) (١٠/٣)، ومسلم (١٢٠١) (٢/٨٥٩).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم: (٣٤٠/١).

وهو محمودٌ على كلِّ مانعٍ من الوصولِ إلى البيتِ ولو مرَّحاً، وكلِّ مانعٍ من إتمامِ الحجِّ كما شرَّعَ اللهُ ممَّا قوَّدَ الخَبيسَ والإحصارَ.

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمَةَ؛ في قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا لَمْ تَجِدُوا فِيهَا غِلًّا فَاعْبُدُوا فِيهَا لَهُ﴾، يقولُ: «إِذَا بَرَأَ قَمَضُ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ التَّيْبَ، حَلٌّ مِنْ حَجِّهِ بِشَرْطٍ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، فَإِنْ هُوَ رَجَعَ وَلَمْ يُمْ إِلَى التَّيْبِ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ، كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ وَغُسْرَةٌ، إِنَّا نَجِيرُ الْغُسْرَةَ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَمْ تَكُنْ ذَلِكَ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ حَبِشٍ، فَقَالَ: هَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي هَذَا قَوْلِهِ»^(١).

وذكرَ التَّمَتُّعُ في الآيةِ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾؛ لَأَنَّهُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ عَمَلُهُمْ، فغالبُ عَمَلِ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ إِذَا كَانُوا قَارِنَيْنِ أَوْ مُتَمَتِّعَيْنِ، وكلُّ ذلكِ يَسْتَلِمْ مُتَعَةً؛ لَأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي الشَّهْرِ الْحَجِّ.

ثمَّ إِنَّ ذَلِكَ هُوَ التُّشْكُّ (التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ) الَّذِي يَجِبُ مَعَهُ الْهَدْيُ، بخلافِ الإِفْرَادِ؛ فَالْهَدْيُ فِيهِ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ.

وقد استدلَّ أحمدٌ بهذه الآيةِ على أَنَّ السَّفَرَ يَطْعَمُ التَّمَتُّعَ، فقد سئلَ من الرَّجُلِ يَدْخُلُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا ثُمَّ يَخْرُجُ لِسَفَرٍ؟ قَالَ: إِنَّمَا التَّمَتُّعُ الَّذِي يَقِيمُ لِلْحَجِّ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ لِلْحَجِّ فَلَيْسَ بِتَمَتُّعٍ هَلْ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾^(٢).

حَكْمُ الْعَاجِزِ عَنِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ:

قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيهِمْ غِلًّا فَاعْبُدُوا فِيهَا لَهُ﴾ وَتَمَتُّعًا إِذَا رَجَعْتُمْ مِنْ غَرَارٍ كَوَيْلَةٍ كَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاجِبِي السَّجْدِ الْخَرَّاجِ:

وَمَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ دَمِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ عَلَى التَّمَتُّعِ، أَوْ الْوَاجِبِ عَلَى مَنْ أُصِيبَ بِأَذَى مَرَّنٍ وَقَعَ فِي مَحْظُورٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ بَدَلًا عَنْ الْهَدْيِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي حَجِّهِ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ وَمَجْمُوعُهَا عَشْرَةٌ كَابِلَةٌ.

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢٤٠/١). ويُنظر: «تفسير الطبري» (٤١٣/٢).

(٢) مساليل ابن عثيمين (١٥١/١)، ومساليل ابن منصور (٥٢٦/١).

فَلَمَّا صِيَامُ الْآيَّامِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ: غَرَفَتُهَا مِنْهُ بِدَائِيهِ بِالْإِهْلَالِ إِلَى يَوْمِ غَرَفَةٍ، بِصَوْمِ أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ، مَجْتُمِعًا أَوْ مُفْرَقًا، وَمَنْ عَجَزَ أَوْ نَسِيَ صِيَامَهَا قَبْلَ يَوْمِ غَرَفَةٍ، جَازَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

رَوَى مَالِكٌ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «الصِّيَامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، لِمَنْ لَمْ يَجِدْهَا مَا بَيْنَ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ غَرَفَةٍ، قَتَمَ لَمْ يَصُمْهُ، صَامَ أَيَّامَ وَتَى»^(١).

وَرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَبُخَيْرَةَ وَالحَسَنِ وَعَطَاءُ وَطَاوُسٍ.

وَلِطَاوُسٍ وَعَطَاءُ قَوْلُ آخَرُ: أَنَّهُ يَصُومُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَخْبَرَهَا عَرَفَةُ^(٢).

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ بْنِ عُثْمَرَ وَخُرَّةَ بْنِ الرُّمَيْثِ صِيَامَهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(٣).

وَلَا بَأْسَ بِتَفْرِيقِهَا وَصِيَامِ شَيْءٍ مِنْهَا فِي شَوَّالٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَطَاوُسٍ^(٤)، لِأَنَّهُ شَوَّالٌ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِيهِ يَبْدَأُ إِحْرَامُهُ لِلْحَجِّ إِنْ تَعَجَّلَ.

وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ صَامَهَا قَبْلَ غَرَفَةٍ، فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ التُّسْلُكَ بِحَاجِزٍ إِلَى قُوَّةٍ وَجَلَدٍ لِأَدَاءِ الشَّعَائِرِ، وَاجْتِهَادٍ فِي الدَّعَاءِ؛ وَلِذَا لَمْ يُصَمِّ النَّبِيُّ ﷺ وَهَاتَهُ أَصْحَابُهُ فِي الْحَجِّ فِي يَوْمِ غَرَفَةٍ مَعَ فَضْلِ صِيَامِهِ، وَأَنَّهُ يَكْفُرُ سَنَةً مَاخِذَةً وَسَنَةً مُسْتَقْبَلَةً؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ فِي غَرَفَةٍ وَالْاجْتِهَادَ فِيهِ كَمَا اجْتَهَدَ النَّبِيُّ ﷺ: أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ غَرَفَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْجُوَّ الْمَغْفِرَةَ، وَأَسَاسُهَا بِالْدَّعَاءِ فِي هَذَا الْيَوْمِ أَقْوَى مِنَ الصِّيَامِ، فَرُبَّمَا صَامَ الْحَاجُّ وَلَمْ يَجِدْ قُوَّةً عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي الدَّعَاءِ وَطَوَّلَ الْوُقُوفَ يَوْمَ غَرَفَةٍ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ؛ فَيَفُوتُهُ فَضْلُ كَبِيرٍ.

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٤٢/١). (٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٤٢/١).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٤٢/١). (٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٤٢/١).

ومِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ جَعَلَ الْإِتِمَامَ الثَّلَاثَةَ: الْيَوْمَ السَّابِقَ، وَالْيَوْمَ الثَّانِيَ، وَهُوَ يَوْمُ الثَّرْوِيَّةِ، وَالْيَوْمَ الثَّاسِعَ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ كَانَ يَهْوَى ﴿فَتَبَيَّنَ تَحْتَهُ الْكَمَرُ لِلْحَقِّ﴾: «فَبَلَ الثَّرْوِيَّةَ يَتَوَمَّ، وَيَتَوَمَّ الثَّرْوِيَّةَ، وَيَتَوَمَّ عَرَفَةَ»^(١).

وَرَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالشَّعْمِيِّ وَالْحَكَمِيِّ وَخُثَالٍ.

وَلَمَّا صَيَّامُ السَّيِّئَةِ إِذَا رَجَعَ: فَيَجُوزُ صِيَامُهَا فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْهُ رَجُوعُهُ وَاسْتِقْرَارُهُ، فَهُوَ الْفَضْلُ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ لَيْسَ سَجَلًا لَصِيَامِ الْفَرْضِيِّ الْمَطْلُوقِ، وَلَا صِيَامِ النَّافِلَةِ.

وَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ صِيَامَهَا عِنْدَ الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدِهِمْ رُخْصَةً وَرُخْصَةً بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِصِيَامِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَقِّ، وَجَعَلَتْ أَقْرَبَ شَيْءٍ لِعَرَفَةَ فِي كَلَامِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَضَعَ إِلَى مَكَّةَ، وَفِي حَالِهِ رَاحَةً، لَا فِي حَالِهِ سَيْرٍ غَالِبًا، وَجَعَلَ السَّيِّئَةَ فِي حَالِهِ رَجُوعِهِ وَقَرَارِهِ، وَلَوْ صَامَهَا مَسِيرًا فِي عَوْدَتِهِ، جَازًا، رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَسَكَ إِذَا تَبَيَّنَ﴾، قَالَ: «إِنْ شَاءَ صَامَهَا فِي الطَّرِيقِ؛ إِنَّمَا هِيَ رُخْصَةٌ»^(٢).

الْمَعْرُوفَةُ لِلْمَكِّيِّينَ:

وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى ﴿ذَلِكَ لِئِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْلَهُ حَاجِيهِ التَّسْبِيحُ الْفَرْدِي﴾؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَكُونُ عَلَى الْمَكِّيِّينَ، فَتُسَبِّحُ الْحَقُّ لِأَهْلِ الْأَقَاقِي، لَا لِلْمَكِّيِّينَ.

رَوَى هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُسْرٍ وَعَقْلَاءَ وَمُطَاوِسِيٍّ وَمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَالزُّهْرِيَّ^(٣)، وَهَذِهِ الْآيَةُ اسْتَدَلَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَدْيٌ وَلَا لِمَنْ كَانَ بِأَطْرَافِ مَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ^(٤).

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣١٢).

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣١٢).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣١٢).

(٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/٣١٢).

المراء به «حاضري المسجد الحرام»:

ونزع تفسير: «حاضري المسجد الحرام» في كلام السلف:

فيهم من قال: «هم من سكن حدود الحرم»^(١)، قاله مجاهد^(٢).

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: «من كان أهله على مسيرة يوم»^(٣).

ويظهر من الآية ومن قول جمهور السلف: أنهم لا يختلفون فيمن كان في حدود الحرم؛ وإنما يختلفون فيمن هو خارجها، ومكة اليوم غير مكة في الصدر الأول؛ فقد أُنشئت وتغيّرت معالمها، حتى بلغ البنيان متصلاً إلى مواضع يقصر فيها بعض السلف الصلاة؛ فيظهر أن من كان دون القصر من مكة، فهو من أهلها وبهذا قبله أحمد، وترد ذلك إلى الغراب.

التحذير من التسافل في المنابك:

هو: «وَالْتَقُوا اللَّهَ وَانْتَرُوا اللَّهَ كَيْدَ الْيَقِيبِ»، أمر بتقواه، بعد أن بين حدوده في الحج؛ حتى لا تُخرم تلك الحدود، وللتأكيد على أهمية الإتيان بها.

ثم جاء تحذير ووعيد من التفريط في تلك الحدود، وبیان لحظر تغييرها والتسافل بها، وأن ما وَصَحَتْ معالمه من حدود الله في منابك الحج، لا ينبغي لأحد أن يتسافل فيه؛ متلوحاً بعموم قوله ﷺ: (افْعَلْ وَلَا حَرَجَ)^(٤)؛ فإن ذلك كان في أعمال يوم النحر، لا في كل مناسك الحج.

(١) تفسير الطبري (١٣٨/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٤٤/١).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣٤٤/١).

(٣) أخرجه البخاري (٨٣/١)، ومسلم (١٣٠٦) (٩٤٨/٢)، من حديث عبد الله بن عمرو.

عمره.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ رَزَقَ مِنْهُمْ حَجًّا فَلَا يَحُجَّ وَلَا شُرَكَ وَلَا يَمْنَعُ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ غَيْرِ يَتَلَقَّ اللَّهُ وَكَرَّوْهُمَا فَمَنْ لَمْ يُحِجْ فَلْيَنْحِرْ﴾﴾ (البقرة: ١٩٧).

جعل الله للحجَّ زمانًا يُعْمَلُ فيه، ويسمى أشهر الحج، وهي: شَوَّالٌ، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، على قول جمهور العلماء كأحمد وأبي حنيفة والشافعي.

وجعل الشافعي ليلة النحر فقط من أشهر الحج، لا يومًا.

روى ابن أبي شَيْبَةَ، عن عبد الله بن وهب، ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ قال: «شَوَّالٌ، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة»^(١).

وقال به ابن عباس وابن عمر، ومجاهد والثوري والنخعي^(٢).

وظاهر الآية: جعل الأشهر أكثر من اثنين، وهو أقل الجمع على قول؛ وذلك لأنه جعل بعض الشهر بمنزلة الشهر؛ تقول: رأيتك شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا، والمقصود: رأيتك فيه أي: في أيام منه لا كله. وقد جعل مالك ذا الحجة كاملاً، وليس مراد مالك: أن الحج يصح بعد ليلة النحر، ولا أن المعتبر بعدها يُعتبر شتمًا وإنما المراد بقاء فضل الأيام والشدة في أعمالها، وأن العمرة في باقي ذي الحجة مفضولة.

وقد كان غير واحد من السلف يَحْرُمُ أداتها في أشهر الحج لغير المتنجس؛ روي هذا عن ابن مسعود، وابن سيرين، والقاسم بن محمد؛ روى ابن أبي حاتم، عن طارق بن شهاب؛ قال: قال عبد الله:

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٣٧٣٦) (٣/ ٢٢٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٢١/٣ - ٢٢٢).

«الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ؛ لَيْسَ فِيهَا عُقْرَةٌ»^(١)؛ وَهُوَ صَحِيحٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ: «أَمَّا أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ يُشَكُّ فِي أَنَّ عِمْرَةَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ عِمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ»^(٢).

وَلَيْسَ الْمُرَادُ فِي ذَلِكَ تَفْضِيلَ الْإِنْفِرَادِ عَلَى التَّمَتُّعِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ فَضْلَ الْعِمْرَةِ بِسَفَرٍ قَاصِدٍ وَخُذَهَا اعْظَمَ مِنْ قَصْدِ حُجَّتِهِ وَعِمْرَتِهِ بِسَفَرَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَنْ قَصَدَ مَكَّةَ بِعِمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَنَّهُ يُتِمُّهَا بِحُجٍّ مِنْ غَايِهِ.

وَقَدْ كَانَ عِمْرٌ بْنُ الْخَطَّابِ يَرَى فَضْلَ التَّمَتُّعِ وَلَوْ اعْتَمَرَ بِسَفَرٍ خَاصٍّ مِنْ غَايِهِ؛ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ اعْتَمَرْتُ ثُمَّ اعْتَمَرْتُ ثُمَّ حَجَجْتُ، لَكُنْتُ مُتَمَتِّعٌ»^(٣).

وَلِهَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْعِمْرَةَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنَ الْعِمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَمُرَاتِعُهُمْ: قَصْدُ التُّسَكُّينِ بِسَفَرَيْنِ؛ وَإِلَّا فَعِمْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، كَانَ يَقْصِدُ الْعِمْرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَيَرْجِعُ، إِلَّا لَمَّا حَجَّ، قَرَنَ عِمْرَتَهُ بِحُجَّتِهِ.

وَرَوَى أَبُو بَرٍّ، عَنْ نَافِعٍ؛ قَالَ: قَالَ ابْنُ عِمْرٍ: «أَنْ تَقْصِلُوا بَيْنَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ، فَتَجْعَلُوا الْعِمْرَةَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ: أَنْتُمْ لِحَجِّ أَحَدِكُمْ، وَأَنْتُمْ لِعِمْرَتِهِ»^(٤).

فَهُمْ يَرَوْنَ اتِّعَانَهُ لِلنَّسِكَ بِالْعَمَلِ النَّامٍ مِنْ دَارِ الرَّجُلِ، قَاصِدًا إِلَى دَارِهِ وَاجْتِمَاعًا، لِحُجَّتِهِ وَعِمْرَتِهِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مَفْرَدَةٍ.

لِذَا ذَكَرَ مَالِكٌ أَنَّ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ذَا الْحِجَّةِ كَامِلًا؛ لِأَنَّ الْعِمْرَةَ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٤٥). (٢) تفسير الطبري (٣/٤٥١).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٣٧٠٠) (٣/٢٢٨).

(٤) تفسير الطبري (٣/٤٤٩).

عنده بعد الحج في ذي الحجة كالعمرة قبله في التفاضل مع غير أشهر الحج، لأن الحاج ما زال في سفرة حتى لم يرجع إلى أهله.

وقد روي عن جماعة من السلف: كعطاء وطاوسي وابن شهاب: إطلاق ذي الحجة أنه من أشهر الحج، ولعلهم أطلقوه كما أطلقه القرآن؛ للعلم بكونه إلى العشر لأداء التلبية، أو أرادوا إطلاقه ومرادهم كالمعنى الذي ذهب إليه بعضهم مالم.

ويؤيد هذا: أن بعض المفسرين يطلق ذا الحجة تارة، ويؤيد به العشر منها؛ ومن ذلك: أن مجازاً أطلقها مرة، وفيها أخرى.

و«تَلَوْنَهُ» صفة لـ «أَشْهُرُ» أي: إنها بيئة معروفة مستفيضة بين الناس؛ وهذا دليل على أن المشهور المستفيض الثابت الذي لم يطرأ عليه لبس: لا تقلل المسامح بذكره، وقد كانت هذه الأشهر معلومة في الجاهلية والإسلام.

والضد في قوله تعالى «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مُتَلَوْنَةٌ»: يعني ما شرعه الله لعباده لا يكون إلا في هذه الأشهر، وما عداه لا يكون حجة مقصوداً مشروعاً، وإن أطلق اسم الحج على العمرة من جهة اللغو، فمعناه الفصد، ولكن الحج في الآية بمعنى الضيق، لا بمعنى الواسع.

التأكد على المواقيت الزمانية:

وفي الآية دليل على أن المواقيت الزمانية آتت من المواقيت المكانية، وذلك أن الله لم يذكر المواقيت المكانية في كتابه.

وكنك: فإن المواقيت الزمانية موقوتة للأمم قبل الإسلام وبعدة منذ شرع الله الحج، بخلاف المواقيت المكانية؛ فإنها شريعة لأمة محمد ﷺ خاصة.

وكنك: فإن الحج لا يصح إلا في موقوتيه الزمانية، فلو وقع

الوقوف بقرّة والمبيت والنحر وأيام ونى وغيرها ممّا عُرِفَ، في غير أشهر الحجّ، فهو باطلٌ بلا خلاف؛ بل مَنْ قال بِصِحِّهَا في غير أُنْيَابِهَا، فهو كافرٌ إنكاراً معلوماً من الدين بالضرورة، وأمّا الإهلال بالحجّ من غير المواقيت المكانية، فلا يُبطلُ الحجّ؛ وإنّما يأنمّ حاجته بلا خلاف؛ وإنّما الخلاف في وجوب الدم عليه.

ثمّ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْجُكُمُ النَّاسُ﴾ أي: مَنْ أوجِبَتْ على نفسه ودخلَ فيه، وجبَ عليه اجتنابُ ما نهى الله عنه، ويقولُ ما أمرَ الله به، وله الترخّصُ برخص الله فيه.

حكم عقد نية الحجّ من أشهر الحجّ:

وفيه أهمية عقْد نية الحجّ في أشهره؛ وهذا ظاهرٌ من قوله: ﴿وَمَنْ يَهْجُكُمُ النَّاسُ﴾، واختلَفَ العلماءُ في عقْد النية قبل أشهر الحجّ وانتظار الحجّ:

القول الأول: ما ذهبَ إليه جمهورُ العلماء؛ وهو أنّ الإحرامَ صحيحٌ، وهو خلافُ الأولى؛ وهو قولُ مالك وأبي حنيفة وأحمد.

وأنّ الله إنّما ذكّرَ أفضلَ الأحوال، ولم يقرضها، فمن أحرَمَ من بيت المقدس أو من الضبي أو من الأندلس في رمضان أو قبله وسارَ، فحجّه صحيحٌ ولو أحرَمَ قبل الميقات المكاني والزمني جميعاً؛ فقد رخصَ الله بالإهلال في جميع الأشهر؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ فِي الْأَوَّلَةِ مَنْ يَنْتَهِكُ هَيْأَتَهُ وَالْحَجَّ﴾ (البقرة: 1٩٩).

القول الثاني - وهو قولُ الشافعي -: أنّ الإهلال للحجّ لا يصحّ إلا في أشهره؛ لظاهرِ التقييد في الآية، وعندّه: أنّ مَنْ أخلَّ قبل أشهر الحجّ، لم ينعقد إحرامه، وعنه قولان في انقلاؤه إلى عمره؛ ويرى هذا القولُ من جماعة من السلف من الصحابة والتابعين.

قال به جابرٌ وابنُ عباسٍ وأصحابُهم كعطاءٍ وطاوسٍ ومجاهدٍ^(١).

وقولُ ابنِ عباسٍ فيه: «مِنَ السَّنَةِ أَلَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَجِّ»؛ رواه ابنُ مَرَّةٍ قَوِيًّا.

وفي لفظٍ عنه: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَجِّ»^(٢).

وسئل جابرٌ: «أَيُّ حَرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهَرِ الْحَجِّ؟» قال: «لَا». ورواهما الشافعيُّ^(٣).

والجَوْرُ في فرضي الحجِّ بِمَقْدَرِ النَّيَّةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ فِي أَشْهُرِهِ، وَمَنْ عَقَدَ نِيَّةَ الْحَجِّ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لَمْ يَفْرُضْهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ وَهَذَا قَوْلُ جَابِرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالَفَتَ لَهُ، وَيُسْتَلْ هَذَا مَنْ عَقَدَ النِّيَّةَ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ لِلْعُمُرَةِ؛ لَمْ تَكُنْ عُمُرَةً فِي رَمَضَانَ وَلَوْ كَانَ عَقَلَهَا فِيهِ.

وقوله: ﴿فَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾ دليلٌ على وجوبِ إتمامِ الحجِّ بِمَجْرَدِ الدَّخُولِ فِيهِ؛ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَبَّيْكَ الْحَجَّ وَالْقَمَرَةَ بِذِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فَسُمِّيَ الدَّخُولُ فِي الْحَجِّ فَرَضًا.

والمرادُ بالفرضي عَقْدُ نِيَّةِ التُّسْلُكِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلَفِ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَإِبْرَاهِيمَ، وَزَيْدٍ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ أَنَّ الْفَرَضَ هُنَا التَّلْبِيَةُ؛ وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَالتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَعَلَامَةُ ظَاهِرَةِ لِفَرْضِي التُّسْلُكِ، وَلَيْسَتْ هِيَ فَرَضُهُ، فَيَدْخُلُ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَلْبُ، وَلَا يَدْخُلُ بِالتَّلْبِيَةِ إِذَا لَمْ يَنْتَوِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٦١٧) و(١٤٦١٨) و(١٤٦١٩) (٣/ ٣٢٢).

(٢) التفسير لابن كثير (٦/ ٥٤١).

(٣) الأمام الشافعي (٣/ ٢٨٧ ط. رقت فوزية).

السلف بلبي وهو غير مُحَرَّم، كإبن مسعود، ولم يكن داخلًا في النسك، ولا طارحًا على نقيبه شيئًا من لوازمه.

ثم لما ذكر الله أزمان الحج، ذكر المحظورات على الحاج بعد دخوله في الحج: ﴿فَمَنْ وَجَّهَ لِحَجِّهِ فَلَا رَفْعَ وَلَا شُوكَ وَلَا جُنْدًا فِي الْحَجِّ﴾.

حكم مباشرة المحرم لزوجته:

والمراد بالرفق: الجماع، كما في قول الله تعالى: ﴿أَيُّدٍ لَّصْنَمُ لَيْلَةَ الْحَيْضِ لَرَفَعُ إِنْ سَأَلْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ويسئ في القرآن: لَمَسًا ومَسًا، ورفقًا وغشيانًا، وعزًّا ونكاحًا، وظنًا ودُخُولًا وإنشاء.

وكما يحرم للجماع تحريم دواحيه من المباشرة والتقبيل لشهوة، وقد روى نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: «الرَّفْعُ إِيَّانُ النِّسَاءِ، وَالتَّكَلُّمُ بِذَلِكَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا ذَكَرُوا ذَلِكَ بِأَفْوَاهِهِمْ»^(١).

ودوي هذا المعنى عن جماعة: كإبن عباسي وطاوسي، وعطاء وغيرهم^(٢).

ونص بعض السلف على الفرق بين الكلام بدواحي الجماع بحضرة المرأة وبغايها، فمتنع منه بحضرتها، ويُجيزه في غايها، وهذا مروي عن إبن عباسي^(٣)، وأبي العالية^(٤)، وحكاه إبن جرير إجماعًا^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا شُوكَ﴾: كل مُحَرَّم من الأقوال والأفعال في غير الحج، فهو في الحج أكْد، وهو المراد هنا، وأكثر ما يدخل فيه: الأقوال، لعموم التلوي بها، كما في قوله ﷺ: «يَسِيَّبُ الْمُسْلِمُ شُوكَ».

(١) تفسير الطبري (١/٣١٩).

(٢) تفسير الطبري (٣/٤٦١).

(٣) تفسير الطبري (٣/٤٥٩).

(٤) تفسير الطبري (٣/٤٥٩).

(٥) تفسير الطبري (٣/٤٦٩).

وَقَاتِلْهُ كُفْرًا^(١).

وهو لغة: ﴿وَلَا جُنَاحَ فِي الْحَجِّ﴾: الجدال يراء به: المجادلة والمفاولة والملاحاة، ويُقصد به هنا: ما يؤدي إلى محرم: كغضب وخصومة وسب، وأصله يُطلق على كل ملاحاة ومفاولة بفائدة أو بغير فائدة؛ يُطلق على ما يفتح: كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُ فِي دِينِهَا﴾ [المجادلة: ١١]، وقولوا: ﴿وَيُحَذِّثُهُمُ الْإِنْسَانُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وعلى ما لا يفتح: كما في هذه الآية.

معنى الجدال في الحج:

وَحُجِّلَ النَّهْيُ عَنِ الْجِدَالِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى اِمْرَيْنِ:

الأول: النهي عن الجراء في الحج؛ وصح هذا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وكثير من السلف^(٢).

الثاني: النهي عن الجدال في أحكام الحج بعد بيانها؛ وجاء هذا عن مجاهد والسدي والثوري والناسم بن محمد ومالك بن أنس.

والأول أعم، وكلا المَحْتَمَلَيْنِ صحيح؛ فالاختلاف هنا اختلاف تنوع لا تضاد؛ ولكن بعض السلف يُخَصِّصُهُ بمسائل الحج، وبعضهم يجعله فيها وفي غيرها، وظاهر الخلاف عندهم إنما هو في سبب النزول ومفصله، لا في دخول الحكم وشموله للأمرين جميعًا.

وفي الآية تخصيص المَحْرَمِ بالنهي عن الفسق والجراء مع عموم النهي لغيره؛ تأكيدًا على أَنَّ الْحَجَّ يَتَأَثَّرُ بِالْفُسُوقِ، وَرُبَّمَا تَنْقُضُهُ أَوْ تُذْهِبُ أَجْرَهُ إِنْ كَثُرَتْ، وَأَنَّ عِظْمَةَ الْأَجْرِ تَكُونُ لِلْعِبَادَةِ النَّاتِجَةِ السَّالِمَةِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري (٤٨٨) (١٩/١)، ومسلم (٦٤) (١/٨١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) "تفسير الطبري" (٤٨١ - ٤٧٨/٢).

المَحْرُمَاتِ، كما في «الصَّحِيحَيْنِ»؛ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (مَنْ حَجَّ هُوَ فَلَمْ يَزِفَتْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)^(١)، فجعل السلامة بين الرِّفْقِ والفسوقِ شرطًا لتكفير الذنوب؛ فإن المعاصي من الرِّفْقِ والفسوقِ تخففت الحُجَّ فلا يَقْوَى على مغالبة الذنوب وتكفيرها عند الميزان.

وفي الآية والحديث: إشارة إلى أَنَّ الذنوبَ تَنْقُصُ الحسنات وتَمْحُوها، كما تَنْقُصُ الحسناتُ الذنوبَ وتَمْحُوها، وفيها أَنَّ الذنوبَ التي تَفْتَرِدُ بِعَمَلٍ صَالِحٍ أَعْظَمُ مِنَ الذنوبِ الْمَجْرُودَةِ؛ فالذنوبُ لِلْمَحْرَمِ والصائم والمجاهد والمراپِ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهَا؛ لاقترانها بعبادة، فَكُفِّرَ اللهُ الْحَجَّ بِالذَّكْرِ والتَّأْكِيدِ؛ لطول آيائه، بخلاف الصلاة وإن كانت أَعْظَمُ إِلَّا أَنَّ وَقْتها قَصِيرٌ؛ فلا يَفْتَرِدُ معها مَحْرَمٌ غَالِبٌ؛ لحاليها وَلِقْصَرِ زَمَانِهَا.

دَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ:

وفي الآية: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دَلَالَةَ الْاِقْتِرَانِ تَدُلُّ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ بِأَدْنَى مَعْنَى الْحُكْمِ، لَا بِأَقْصَاهُ، ففَرَّقَ اللهُ الرِّفْقَ والفسوقَ والجِدَالَ بِنَهْيٍ وَاحِدٍ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي مَرْكَبَتَيْهِ؛ فدَلَالَةُ الْاِقْتِرَانِ تَدُلُّ عَلَى اِشْتِرَاكِ الْمُقَرُونَاتِ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ، لَا فِي مَقْدَارِهِ؛ فَضِلًّا عَنْ لَوَازِيهِ؛ كَاشْتِرَاكِ هَذِهِ الْمَنْهَيَّاتِ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ.

وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى الْاِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ كُلِّهِ، فَلَا يَصُحُّ فِي قَوْلِ جَمْهَوِي الْعُلَمَاءِ، وَظَوَاهِرُ الْأَدِلَّةِ تَوَقُّدُهُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَكُّنُوا بَيْنَ نَفْسِهِ إِذَا ائْتَرَّ وَكَاثُرًا حَلْمُهُ يَوْمَ حَسَكَاوِيَّةٍ﴾ [الْأَسْمَاءُ: ١١١]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَكُونُوا مِنْ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ كُنْتُمْ بِإِيمَانٍ خَيْرًا مِنْ نَفْسِكُمْ فَتَنْفَرُوا مِنْهَا﴾ [النور: ٢٢].

وَالِاِشْتِرَاكُ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ غَالِبٌ لَا مُعْكَرَةٌ لَهُ؛ وَهَذَا خِلَافًا

لقول المزنبي صاحب الشافعي، وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وأهل اللغة يفرقون بين واو العطف وواو النظم.

واستدلال بعض الفقهاء بالاقتران في بعض المواضع: لا يعني أنه يجعلها قاعدة؛ فربما جعلها قرينة تقوى في موضع، ولا تقوى في موضع آخر، ولا يلزم فقيه بما لم يلتزمه ويخص عليه.

وفي قوله تعالى ﴿وَمَا تَنبَغُوا مِنْ حَقِّ رَبِّكُمُ اللَّهُ وَكَرَّهْتُمْ فَمَا تَصَدَّقُونَ﴾: تنبيه إلى عبارة الوقت بالعمل الصالح، وكما نهى عن الرقت والفوق والجدال، فقد أمر بضيق العزم وقت الحاج؛ فلا يهتد خالها فيعثره شيطانها بالوساوس المحرم وعظرات السود؛ فإن الإثم يبدأ وسواساً قبل أن يكون عملاً، وكذلك فإن السبحة تراحم بالحسنة.

وفي الآية: تنبيه إلى طلب الإخلاص واستدعاؤه: ﴿وَمَا تَنبَغُوا مِنْ حَقِّ رَبِّكُمُ اللَّهُ﴾؛ فإن الله أعلم وأشد اطلاعاً على حالكم، فراقبوا علم الله بعلمكم، لا يعلم غيره بكم.

ثم أمر الله بالأخذ بالأسباب الحادية والشرعية: ﴿وَتَذَكَّرُوا فَمَا تَصَدَّقُونَ﴾، تذكروا بما يصلح أنفسكم ودياركم، وغير من ذلك زاد الدين، وهو التقوى بالعمل الصالح وترك المحرم، وفي الآية: نهى عن التواكل، وإلحاح للأخذ بالأسباب؛ فهي من صنيع الله وحسن تدبيره في كونه.

قال عكرمة: «كان أناس ينجون بلا زاد؛ فأنزل الله هذه الآية»^(١).

وفي الآية: إشارة إلى أن أغفل الناس أكثرهم عبادة وتقوى؛ فإن العقول تدل على الله، وتهدي إليه إلا من عطلها بالهوى والشهوات.

(١) تفسير الطبري (٣/ ٤٩٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٥٠).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ كَذَلِكَ أَنْتُمْ مِنْ عَرَفَكُمُ فَلَا طَرَفَ لَكُمْ بِهِ وَاللَّهُ الْقَدِيرُ﴾ وَالْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ كَمَا هُنَّ عَلَيْكُمْ وَإِنْ حَضَرْتُمْ مِنْ قِبَلِهِ لَوْنُ الْحَكَايَةِ ﴿لَمْ يَأْمُرُوا مِنْ حَيْثُ لَكَ مِنَ الْكَأْسِ وَاسْتَقْبَلُوا اللَّهَ بِكَ اللَّهُ حَقُّهُ رَبُّهُ ﴿فَكَذَلِكَ فَضَّلْتُمْ تَكْبِيرَكُمْ بِالْأَسْرَاءِ وَاللَّهُ كَذَلِكَ يُبَارِكُكُمْ أَوْ لَكُمْ وَحَقًّا مِنْهُ الْكَأْسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا عَلَيْنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَكَ فِي الْآخِرَةِ مِنْ غَلَقٍ ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا مَا لَكَ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَدْ عَلِمْتُمُ الْكِبَارَ ﴿لَوْلَيْتُمْ لَهْتُمْ نَبِيًّا وَمَا كُنْتُمْ بِالْمُرْسَلِينَ﴾﴾ [البقرة: 198 - 202].

وَسَمِعَ اللَّهُ لِأَمْرِهِ إِذْ جَعَلَ مَوْسِمَ الْحَجِّ واجتماع الناس فيه مَغْنَمًا لِرَاغِبِ الْفَضْلِ بِتِجَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَقَدْ امْتَنَّنَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ بِهَذَا فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ؛ مِنْهَا فِي دَعَا إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَأَنذَرْتُ أَفْئِدَتَهُ مِنْ أَلْتَرَابِ﴾ [البقرة: 126]، وَمَكَةَ لِبَيْتِ بِلَادِ رَوْحٍ؛ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [البقرة: 127]، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِدَعَائِهِ جَبَابَةُ التَّمَرَاتِ مِنْ مَنَاجِبِهَا حَوْلَ أُمِّ الْقُرَى وَمِنْ عَمُومِ الْأَرْضِ، وَهَذَا مَا امْتَنَّنَ بِهِ اللَّهُ عَلَى قُرَيْشٍ فِي سُورَةِ الْفَصْرِ، لِقَالَ: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ حَرَمًا حَبِيبًا يُنَادِي إِلَيْهِمْ فَهُمْ يَكُنُوا رِزْقًا مِنْ رَبِّكَ﴾ [الفصل: 107]، وَهَذَا رِزْقٌ يَأْتِي هَذَا الْبَلَدَ الْمُبَارَكَ وَلَا يَقْطَعُ.

التجارة في الحج:

وَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَجْتَمِعُونَ خَرَجًا لَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَنْ يَتَّخِذُوا الْحَجَّ مَوْسِمًا لِلتِّجَارَةِ، فَرَضَ اللَّهُ فِيهِ بِهَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ».

رواه البخاري^(١).

وروى أبو داود^(٢) من حديث عُثَيْبِ بْنِ عُثَيْرٍ، عن عبد الله بن عباس: أَنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بَيْتِي وَغُرْفَةَ وَسُوقَ ذِي الشَّجَارِ وَمَوَاسِمَ الْحَجِّ، فَنَافَلُوا الْبَيْعَ وَهُمْ حُرَمٌ، فَاتَّزَلَّ اللَّهُ سَبْحَتَهُ، ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَتْلًا مِنْ رِيحِكُمْ﴾، لَيْسَ مَوَاسِمَ الْحَجِّ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي عُثَيْبُ بْنُ عُثَيْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَوُهَا فِي الْمَصْحَفِ^(٣).
وروى عليُّ بْنُ أَبِي قَلْحَةَ، عن ابن عباس: قَالَ: «لَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهُ»^(٤).

وسبب نزول هذه الآية رفع الحرج عن الأئمة بالاستفاح في قضاها من مُجْتَمَعِ النَّاسِ لِلْحَجِّ حَيْثَمَا يَأْتُونَ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، فَيَتَّبِعُونَ فِيمَا يَبْتَغِي كُلُّ بَيْعٍ يَتَّاجَ بِلَادِهِ مِنْ رَزَعٍ وَتَمَرٍ، وَمَصْنَعَةٍ وَنَسِيجٍ وَجَدَادَةٍ؛ فَيُهْلِكُ فِيهَا أَهْلُ مَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا، وَيَتَفَتَّحُ الْحُجَّاجُ كُلُّهُمْ يَتَّبِعُهُمْ فِيمَا يَبْتَغِيهِمْ، فَيَرْجِعُونَ بِأَجْرِ وَغَنِيمَةٍ مِنَ الدُّنْيَا تُكْفِيهِمْ مَوْلَاةَ الْحَجِّ وَنَفَقَةَ الطَّرِيقِ وَقَدْ تَرَبَّدَ، فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ التَّيْمِيِّ: قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَمَرَ: إِنَّمَا تُكْفَرِي، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٍّ؟ قَالَ: أَلَيْسَ تَطْلُقُونَ بِالْبَيْتِ، وَتَأْتُونَ الْمُعَرَّفَ، وَتَرْجِعُونَ الْجَمَارَ، وَتَحْرِيقُونَ زُلُومَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَلَى! فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الَّذِي سَأَلْتَنِي، فَلَمْ يُجِبْنِي حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ ﷺ، بِهِذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَتْلًا مِنْ رِيحِكُمْ﴾، فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: (أَنْتُمْ حُجَّاجٌ)^(٥).

ومن الأئمة من يرى أن ترك التجارة في الحج أخلص للعمل مع جوارها، وقد مثل أحمد عن التجارة في الحج؟ فقال: من الناس من يتأول

(١) أخرجه البخاري (١٧٧٠/٢) (١٨٢/٢). (٢) أخرجه أبو داود (١٧٣٤) (١٤٢/٢).

(٣) «تفسير الطبري» (٢/٥٠٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/٢٥٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٧٣٤) (١٥٥/٢).

هذه الآية في مواسم الحج، ولكن لو لم يكن معه تجارة كان أخلص^(١).
وهو قال تعالى: ﴿لَمَّا أَفْتَضَلْتُمْ بَيْنَ عَرَفَاتٍ فَلَا تُضَيُّوا اللَّهَ يَصَدَّ النَّفْسَ
الْعَاصِيَةَ وَالْأَفْطِرَ كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتَلَّوْا لَيَنَّ الْمَسْكِينَ﴾.
الإضافة: الانصراف من عرفات، وقد حُرِّرَ زمانها أهل الجاهلية،
فكانوا يُبَيِّضُونَ قبل غروب الشمس إذا كانت الشمس على الجبال كأنها
العمائم، فجعل الله الإضافة بعد غروب الشمس أن ينصرف الناس إلى
مُزْدَلِجَةٍ، وهي (النَّشْرُ الْحَرَامُ).

حكم الوقوف بعرفة وزمانه ومكانه:

والوقوف بعرفة ركن الحج بلا خلاف، ويُستحب النزول بعرفة قبيل
عرفة بعد ارتفاع الشمس، كما فعل النبي ﷺ، وليست عرفة من عرفات،
وإنما يبقَى فيها ويُصَلَّى الظهر والعصر جمع تلقبهم، ثم يدخل عرفات،
ويخطب الإمام الناس قبل جمع الصلوتين.

ومن ثلثة الوقوف بعرفة وكو ساعة من الليل أو النهار، فليس له حَجٌّ،
ويبدأ الوقوف بها من زوال الشمس يوم التاسع من ذي الحجة إلى طلوع الفجر
من يوم النحر، وهذا وقت الوقوف العام فاضلة ومفضولة، وأفضل الوقوف
وقوف النبي ﷺ حيث دخل عرفة بعد الزوال، ودفع منها بعد غروب الشمس.

وصحَّح أحمد في رواية الوقوف أي ساعة من النهار ولو قبل
الزوال، وليلا ولو قبيل فجر يوم النحر، لقول النبي ﷺ في حديث
عُرْوَةَ بْنِ مَسْرُومٍ، وهو بمُزْدَلِجَةٍ: (مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَلَوُ الصَّلَاةِ فِي هَذَا
الْمَكَانِ، ثُمَّ وَلَّى مَعَنَا هَذَا السَّوْقَ حَتَّى يُبَيِّنَ الْإِمَامُ، أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ
مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَلَهُ ثَمَّ حَجَّةٌ، وَقَضَى تَقَّةً)^(٢).

وحكى بعضهم الإجماع على عدم صحة الوقوف قبل الزوال
وحدة، من غير وقوف بعده ليلا أو نهارا.

(١) مسائل أبي داود (١٧٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٣٠١) (١/٢٦٦).

وفي الإجماع نظراً، وأحمد قولاً بصحة، لظاهر حديث عروة بن مَرْثَدٍ، ولكنَّ عَمَلَ النَّبِيِّ ﷺ وخلفائه من بعده وعَمَلَ الصحابة: أنهم لم يكونوا يَتَقَوَّنَ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ بِعَرَفَةَ، ولا يُحَفِّظُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ وَقَفَ قَبْلَ الزَّوَالِ، أو أَمَرَ بِهِ.

واخْتَلَفَ فِيمَنْ دَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ:

وجمهورُ العلماء على صحَّةِ وقوفِهِ وحُجَّتِهِ.

وذهب مالكٌ: إلى وجوب الوقوف ليلاً ولو قليلاً بعد غروب الشمس، ورأى على مَنْ أَقَامَ قَبْلَ الْغُرُوبِ الرَّجْعَ إِلَى عَرَفَةَ، أو إعادة الحجِّ مِنْ قَابِلٍ، مع الدَّمِ عَلَيْهِ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ.

ومَنْ ضَحَّحُوا الْحَجَّ اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ؛ فَأُزْجِيَهُ جَمْعُهُمْ؛ وهو مرويٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَمُفِيَّانَ.

واخْتَلَفَ مَوْلَاهُ فِيهِ إِذَا رَجَعَ إِلَى عَرَفَةَ لَيْلاً وَقَفَتْ فِيهَا؛ فَأُزْجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ أَبُو حَنِيفَةَ، ولم يَرَهُ عَلَيْهِ الْبَاقُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ وَقُوفَهُ بَعْدَ رَجْعِهِ صَحِيحاً؛ كما لو كان باقياً فِيهَا لم يَخْرُجْ مِنْهَا.

ولا يجب للوقوف طهارة أو يقظة، فمن وَقَفَ مُخْلِطاً أو مَرَبَّها نَاماً كُلَّ الْوَقُوفِ، صحَّ وقوفُهُ عِنْدَ السَّلَفِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ؛ وهو قولُ الْأَثَمِ الْأَرْبَعَةِ.

فصل الدعاء والدُّخْرِ بِعَرَفَةَ وَمَزَقَلَفَةَ:

وليس في الآية تفضيلُ الدُّخْرِ عِنْدَ التَّشَعُّرِ الْحَرَامِ عَلَى الدُّخْرِ بِعَرَفَةَ؛ فَإِنَّ الدُّخْرَ والدَّعَاءَ بِعَرَفَةَ الْفَضْلُ، ولكنَّ اللهَ أَرَادَ بَيَاناً مَشْرُوعِيَّوِ الْإِفَاعِيَّوِ إِلَى مَزَقَلَفَةَ وَالْوُقُوفِ عَنْهَا وَالْمَيْبِيتِ فِيهَا فَالَّذِينَ اللهُ، لا كما يفعلُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَبْدِيلِ؛ فَإِنَّ قَرِيباً لَا تَقِفُ بِعَرَفَةَ، فكانت تَشُدُّ عَلَى نَفْسِهَا، ولا تَخْرُجُ مِنْ حُجَّتِهَا مِنْ حِلْوِ الْحَرَمِ، فتَقِفُ بِمَزَقَلَفَةَ ثُمَّ تَنْصَرِفُ إِلَى بَيْتِ، وكانوا يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمُ الْحُتَمَ مِنْ دُونِ الْعَرَبِ، إلا مَنْ تَحَسَّنَ

معها وهم قليل، وكانت بقية العرب تفتت بقرعة وتنصرف قبل غروب
الشمسي، فَيَبُرُّ الله قَلْبُهُ وَمَنَاسِكَ الْحَجِّ لِلنَّاسِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْخَلِيلُ
إِبْرَاهِيمُ؛ وَلِلَّهِ هَٰذَا اللهُ، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنَ عَرَفَنَاهُ﴾، لا بين مزدلفة
كما بَدَلْتُ قَرِيضَ حَيْثُ كَانَتْ تُقْبَضُ مِنْهَا، وَلَمَّا ذَكَرَ اللهُ الْإِضَافَةَ مِنْ
مزدلفة بعد عرفة، هَلَاكُ ﴿كُلُّهُ أَلْبَيْسُوا مِنْ حَيْثُ أَكَامَرُ الْكَاسُ﴾؛ يعني:
العرب وقريش وغيرهم، فكانوا كلهم يجتمعون في مزدلفة يُقْبَضُونَ مِنْهَا
لأنهم لم يكونوا يختلفون في الإضافة من مزدلفة، وإنما يختلفون في
الإضافة من عرفة.

ولا خلاف أن المشعر الحرام هو مزدلفة؛ صحَّ هذا عن عبد الله بن
عمرو، وابن عباس، وابن عمر، وسعيد بن جبلة، وعكرمة،
والحسن^(١).

وفي سويله، ﴿وَلَا تُحْزِنُوا كَمَا هَكَذَا﴾، وَإِنْ حُشِنَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِ لَمِنْ
الْعَكَاةِ: بَيَانُ فَضْلِ الذُّكْرِ عِنْدَ تَذَكُّرِ النِّعَمِ، فَمِنْ شُكْرِ النِّعَمِ ذَكَرَ اللهُ
عِنْدَ تَذَكُّرِهَا؛ كَمَا أَنَّ تَذَكُّرَ الضَّلَالِ بَعْدَ الْهَدَايَةِ، وَالْجَهْلِ بَعْدَ الْعِلْمِ؛
يُكْثِرُ النَّفْسَ لِلخَالِي، وَأَنَّ مَنْ هَدَاهَا قَادِرٌ عَلَى إِزَاجَتِهَا، وَمَنْ عَلَّمَهَا قَادِرٌ
عَلَى أَنْ يُثَبِّتَهَا.

والمراد بالضلال في الآية: الجهل وعدم العلم؛ كقولنا تعالى:
﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَا﴾ (النصر: ١٧).

وبعدنا أمر الله بالإضافة من مزدلفة، أَمَرَ بالاستغفار: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا
اللهُ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ وفي استحباب الاستغفار عند الانصراف
من مزدلفة، والاستغفار في هذا الوقت الفضلُ الأذكى؛ لأنه يُسْتَحَبُّ
إظهارُ الافتقار بالاستغفار عند تمام الأعمال؛ حتى لا يُورث تمام

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١/١٦ - ١٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢/٣٠٢).

الأعمال في النفوس نواكلاً؛ فَيَقَعُ الإنسانُ في الأمنِ والاعتكالي على عمله؛ فَيَقْطَعُ وَيُسِرُّ على نفسه.

جَمْعُ الصَّلَاتَيْنِ بِمَرْقَلَةٍ:

وَقُسِّرَ بعضُ السلفِ وَكُتِرَ اللهُ بعدَ الإفاسَةِ من عَرَافَاتِ فِي الْآيَةِ بِأَنَّهُ جَمْعُ صَلَاتَيْ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَرْقَلَةٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ سَعْيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ^(١).

وَقَالَ بِهِ ابْنُ جَرِيرٍ، وَرَوَاهُ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: «أَنَّهَا الصَّلَاةُ بِمَرْقَلَةٍ»^(٢).

وَكُلُّ ذَلِكَ: مَفْصُودٌ عَمُومِ الدُّكْرِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ فِيهَا؛ فَيُفْعَلُ النَّبِيُّ يُرْجَمُ عَمُومَ الْقُرْآنِ، وَكُنَّا أَصْحَابَهُ مِنْ بَقِيَّةِ.

وَجَمْعُ الصَّلَاتَيْنِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، تَجَمُّعَانِ جَمْعٌ تَأْخِيرٍ بِمَرْقَلَةٍ.

وَدَفَعَتْ قَلَّةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِلَى وَجوبِ الْجَمْعِ.

وَكَانَتْهُمْ جَعَلُوهُ مِنَ الشُّكِّ، أَوْ جَعَلُوا ذَلِكَ الْجَمْعَ الْمَوْخَرَّ بِعَرَفَةَ وَفَقًا لِلصَّلَاةِ كَمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، وَمَنْ أَقَامَهَا قَبْلَهُ كَمَنْ أَذَى الصَّلَاةَ قَبْلَ وَلَيْتِهَا، وَلَا قَائِلَ بِذَلِكَ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ؛ وَهُوَ قَوْلُ لَأَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ بِهِ ابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ؛ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: (الصَّلَاةُ أَمَانُكَ)^(٣)، فَأَمَرُوا مَنْ جَمَعَ بِغَيْرِ مَرْقَلَةٍ وَجَاءَهَا قَبْلَ الْقَجْرِ أَنْ يُبَيِّدَ.

وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَرَى إِعَادَةَ الْعِشَاءِ إِنْ صَلَّاهَا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَقَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ.

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٥٢/١). (٢) «تفسير الطبري» (٥١٦/٢).

(٣) أخرجه البيهقي (١٣٩) (٤٠/١)، ومسلم (١٢٨٠) (٩٣١/٢).

والصحيح: أَنَّ جَمْعَ الصَّلَاتَيْنِ بِمَزْدَلِفَةَ، كَالْجَمْعِ بِعَرَفَةَ وَيَتَى لغير أهل مكة: جَمْعُ سَفَرٍ، لَا جَمْعُ نُسُكٍ، وَلَكِنْ يُقْتَضَى بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي تَقْدِيمِ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ، وَتَأْخِيرِ الصَّلَاتَيْنِ بِمَزْدَلِفَةَ لِلاِنْتِفَالِ بِالذَّهَابِ، وَلِأَنَّهُ أَمَرُ الْمُتَقِيضِ مِنْ عَرَفَةَ.

المبيت بمزدلفة وحكم التعجل:

ومزدلفة كلها مَيْبِتٌ وَمَوْقِفٌ، لَا يُفْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِاتِّفَاقِ السَّلَفِ؛ وَإِنَّمَا وَقِفَتِ النَّبِيُّ فِي مَكَانٍ مِنْهَا اتِّفَاقًا، لَا اخْتِيَارًا وَتَفْضِيلًا عَنْ بَقِيَّةِ الْمَشْرِقِ الْحَرَامِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْوُقُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِمَزْدَلِفَةَ قَلِيلًا، ثُمَّ يُفِيضُ الْحَاجُّ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى يَتَى لِتَزِيْمَةِ الْجَمْرَةِ، وَالْمَيْبِتِ وَاجِبٌ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَالْوُقُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ سُنَّةٌ.

وَيَجُوزُ الدَّفْعُ لِلضَّعْفَةِ مِنَ الْمَرَضَى وَكِبَارِ السِّنِّ وَالْأَطْفَالِ، وَكَذَلِكَ الصَّحِيحُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لضعيفٍ أَنْ يَدْفَعَ مَعَهُ مِنتَصَفَ اللَّيْلِ، أَوْ بَعْدَ مُغِيبِ الْقَمَرِ، وَالْقَوِيُّ الْحَارِمُ لِلضَّعْفَةِ وَالْقَائِدُ لَهُمْ وَخَادِمُهُمْ بِأَخْذِ حُكْمِهِمْ، وَيَنْتَلَهُمْ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رُقُوعَهُ مِنَ الضَّعْفَةِ يَدْفَعُ مَعَهُمْ مُتَعَجِّلًا وَلَوْ كَانَ فِي نَفْسِهِ قُوَّةً، فَقَدْ كَانَ مَوْلى أَسْمَاءَ يَدْفَعُ مَعَهَا؛ وَهِيَ مِنَ الضَّعْفَةِ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

وهوئة تعالى: ﴿لَمَّا قَضَيْتُمْ نُسُكَكُمْ فَاصْطَرُوا اللَّهَ﴾، الْمُرَادُ بِفَضَاءِ الْمَنَاسِكِ: هِيَ أَعْمَالُ يَوْمِ النُّحْرِ؛ قَالَ مُجَاهِدٌ^(١).
قَالَ عطاء: قَضَيْتُمْ حُجَّكُمْ^(٢).

وبهذه الآية يُسْتَدَلُّ لَمَنْ قَالَ بِرُكُوبِ الْوُقُوفِ بِمَزْدَلِفَةَ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ

(١) تفسير الطبري (٣/٥٣٥).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٣٥٥).

فِي الْآخِرَةِ سَكَنًا وَقَدْ عَذَّبَ الْكَاثِرَ ﴿٢٠٠﴾ أُولَئِكَ لَهُمْ فِيهِمْ كِتَابٌ وَاللَّهُ
سَرِيعُ الْحِسَابِ.

كانت العرب شديدة الفخافة بالنسبة إلى أصحابها، وصنائع آباءها وأجدادها،
والتحدث من تجاوبها في الحج في الجاهلية مواضع لذلك تذكروا آباءها وتفاخروا
بهم؛ روي هذا المعنى عن ابن عباس، وأنس، وابن الزبير، ومحمد بن كعب^(١).

وروي سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «كان أهل الجاهلية يفتخرون
في التواضع، فيقول الرجل منهم: كان أبي يظلم ويخيل الخيالات،
ويخيل الديارات، ليس لهم ذكر غير فخالي آباءهم، فلنزل الله على
محمد ﷺ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَنْكُرُكُمْ﴾^(٢).

وذكر الله عبادة بأمر الآخرة، لا كما يفعل العرب في الجاهلية من
استغلال المناصب للدعاء بالرخاء في الدنيا والسعة فيها؛ فمن سعيد بن
جبير، عن ابن عباس: «كان قوم من الأعراب يجيئون إلى المؤفف،
فيقولون: اللهم، اجعل عامي غني، وعامي غني، وعامي غني، ولا تحسن؛ لا
يذكرون من أمر الآخرة شيئا؛ فنزل الله فيهم: ﴿لَيْسَ الْكَاثِرِينَ مِنْ يَنْقُولُ
رَبَّنَا عَلَيْنَا فِي آلِهَاتِنَا وَمَا لَنَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَقٍّ﴾^(٣).

ثم ذكر الله الحال الصالحة، فمدحها في قوله: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَنْقُولُ
رَبَّنَا عَلَيْنَا فِي آلِهَاتِنَا سَكَنًا فِي الْآخِرَةِ سَكَنًا وَقَدْ عَذَّبَ الْكَاثِرَ﴾^(٤)
أُولَئِكَ لَهُمْ فِيهِمْ كِتَابٌ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ.

وهي حال قوم من الحاج سألوا الله دنيا وآخرة؛ فحفل الله لهم
نصيحا مما سألوا، ولم يلقهم على سؤال الدنيا مع الآخرة، ولا في تقديم
الدنيا في الدعاء على الآخرة؛ رحمة منه وسعة على عباده.

وفي الآية: استحباب الإجمال في الدعاء، وسؤال الله من عموم

(١) ينظر: تفسير الطبري (٣/٥٢٥ - ٥٢٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٣٥٥ - ٣٥٦).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٣٥٥). (٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٣٥٧).

فَقِيلَ: فَإِنَّ سَوَالَ اللَّهِ حَسَنَةُ الْعُنْيَا: كَأَنِّي فِي قَضَائِهِ لَأُفْضِلُ لِمَطْلُوبِ الْعَبِيدِ؛
لَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِمَا يُصْلِحُهُ وَمَا يَنْفَعُهُ، وَبِشَأْنِ سَوَالَ اللَّهِ حَسَنَةَ الْآخِرَةِ، لِيَهِيَ
تَسْلِيمُ أَمْرِ الْعَبْدِ لَهُ، وَلِيَكُنَّ ذَلِكَ إِلَى كَرَمِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ وَإِحْسَانِهِ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ: سَعَةً عَلَى الْأُمَمِ فِي الْعَمَلِ لِلدُّنْيَا فِي الْحَقِّ بِمَا
لَا يَفُوتُ مَنَافِعُهُ، وَيُفْلَحُ فِي نَيْبِهِ، بَيْنَ التَّجَارَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ، وَلَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى كُلِّ انْتِفَاعٍ دُنْيَوِيٍّ يَحْتَاجُ
إِلَيْهِ الْعَبْدُ فِي مَنَافِعِهِ وَلَوْ وَجَدَهُ فِي غَيْرِهِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ،
وَالْحَاكِمُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ:
إِنِّي أَجْرَزْتُ نَفْسِي مِنْ قَوْمٍ عَلَى أَنْ يَتَحَمَّلُونِي، وَوَضَعْتُ لَهُمْ مِنْ أَجْرِي
عَلَى أَنْ يَدْعُونِي أَخُجَّ مَعَهُمْ، أَفِيُجْزِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَنْتَ مِنَ الَّذِينَ
هَلَّ اللَّهُ، ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عِيبٌ إِنَّكَ كَنُيُوءٌ وَاللَّهُ سَبِيحٌ لِلْحَمْدِ﴾^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْحَسْبُ لِلَّهِ فِي أَنْ يَكْفُرَ تَقْلُوبُكُمْ كَمَنْ تَهَكَّلَ فِي يَوْمَيْنِ
فَكَذَّبَ عَنْكُمْ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مَلَائِكَةً لَكُمْ عِلْمُ إِلَهِنَ أَنْتُمْ وَاللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ
أَعْلَمُ بِالَّذِينَ تَقْتَرُونَ﴾﴾ (البقرة: ١٠٣).

فِي الْآيَةِ: اسْتِحْبَابُ ذِكْرِ اللَّهِ فِي الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ، وَفِيَّ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ؛ أَيَّامٌ بَيِّنَةٌ رُويَ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ حُمَرَ^(٢).

وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ: عَلَى أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْدُودَاتِ أَرْبَعَةٌ، وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ
أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ: يَوْمُ الْأَحْسَنِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ^(٣)، وَلَعَلَّهُ قَصَدَ حَالِ الْمُتَعَجِّلِ؛

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٥٩/٢)، والحاكم في المستدرک (٢٧٧/٢).

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٥١٩/٣ - ٥٥٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٦١/٢).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٣٦٠/٢).

لأن الآية ظاهرة في أنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر، فلا خلاف عند العلماء أن التعجيل يكون في اليوم الثاني عشر، وهو ثاني أيام التشريق بعد يوم النحر، وأن التأخر إنما هو في اليوم الثالث.

والمعلومات من المعلومات التي ذكرها الله في سورة الحج: ﴿وَلْيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَثَرِ كُلِّ صَلَاةٍ لِّئَلَّا يُكُونُوا لَآئِمِينَ﴾ (الحج: ٢٨)، وذكر الله شكرهم لئلا يكونوا لئيمين، ومنها بهيمة الأنعام المنحورة والمطعومة في مثل هذه الأيام؛ لهذا كانت أيام التشريق أيام أكل وشرب، وجاء النهي عن صومها للحاج وغيره، إلا لمن لم يجد الهدي من المشيع والقارن، وفاته الصوم قبل عرفة، فيصومها أيام التشريق ثلاثة أيام، وسبعة إذا رجع إلى أهله.

وأفضل الذكر أيام التشريق هو التكبير، يكثر الناس مطلقاً في كل حين، وخاصة أديار الصلوات، بدءاً من صلاة الفجر يوم عرفة حتى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وهو الثالث عشر من ذي الحجة.

ويستحب التكبير في مواضع الصلاة في المساجد كما رواه عمرو بن دينار، عن ابن عباس، ورواه الحكم، عن عكرمة، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره^(١).

ويكثر الحاج وغير الحاج فيها كذلك في المساجد والأسواق؛ صح هذا عن عمر، وابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم من السلف؛ فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكثر في قبة، فيكثر أهل السوق بتكبيره؛ حتى ترنح وتكبيراً^(٢).

وهو له تعالى: ﴿مَنْ تَنَجَّدَ فِي يَوْمَيْهِ فَلَا يَمُتْ عَلَيْهِ وَمَنْ كَثُرَ فَلَا يَمُتْ

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٥٦٠).

(٢) ينظر: «أخبار مكة للفاكهي» (٤/ ٢٥٩)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٥٦١).

عَنْهُ، يعني: لا تَنْب عليه؛ صَحَّ هذا عن ابن عباس^(١).
وروى علقمة، عن ابن مسعود، قال: «لَقَدْ حَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذَنْبَهُ»^(٢).
ومُرَّادُ ابنِ مسعود: يعني: بتمامِ حَجْوِ كُفْرِهِ وَبَسْتِحْقِ تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ
وَبِلُغَةِ الْفَرِيضَةِ؛ وَلِنَا قِيْدَ رَفْعِ الْإِتِمِ بِقَوْلِهِ «لَقَدْ حَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذَنْبَهُ» يعني: ترك
المحظورات، وفعلَ المأمورات، فلم يفرط في تُسْكِيهِ، ولنا قال
أبو العالية، والربيع بن أنس: «ذَنَبَ إِثْمُهُ كُلُّهُ إِنْ أَتَى اللَّهَ فِيمَا بَقِيَ»^(٣).
وفي هذا: تنبيهٌ إلى أَنَّ الذُّنُوبَ تَوَثَّرَ فِي تَكْفِيرِ الْحُجِّ لِلذُّنُوبِ، كما
في الحديث الذي في «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: (مَنْ
حَجَّ لَوْ قَلَّمَ يَزُقُّهُ وَلَمْ يَسْأَلْ، رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ)^(٤).
حُكْمُ التَّعَجُّلِ ثَانِي أَمَامَ الشَّرِيقِ:
وفي هذه الآية: أَنَّ مَنْ أَرَادَ التَّكْفَرَ يَوْمَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ
قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَغْرُبْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَهُوَ فِي
رَحْلِهِ بَاقِيًا يَمِينًا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّيَسُّتُ إِلَى الْغَدِ.
قال هذا عمر، وابنه ابنُ عُمر، وعطاء، وطاوس، والشَّخَمِيُّ،
وغيرهم^(٥).

وَالْأَفْضَلُ التَّأَخُّرُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:
وَالْتَّعَجُّلُ يَكُونُ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ أَنَّى: بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَقَبْلَ غُرُوبِ
الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ.
ورخصَ بعضُ العلماءِ للمتَّعَجِّلِ الْخُرُوجَ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ كَأَحْمَدَ،
وَدُوَيْيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَعْفَرَةَ.

(١) ينظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٦١/٢).

(٢) ينظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٦١/٢).

(٣) ينظر: «تفسير الطبري» (٥٦٣/٣)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣٦٣/٢).

(٤) سبق تخريجه. (٥) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣٦٢/٢).

حَكْمُ الْمَيْتِ بِمَنَى:

وفي الآية: دليلٌ على وجوب المبيت إياناً ومَنَى؛ لأنَّ الله رخصَ للمتعمِّل، ورفعَ الإثمَ عنه، ولاؤفةً؛ وقولُ الخرجِ والإثمَ على تاركِ المَيْتِ كُلِّهِ.

ويرخصُ لمنْ يقومُ بشأنِ الحاجِّ مِنَ الرُّعَاةِ والسُّقَاةِ والسَّائِقِينَ والخَدَمِ والعُمَّالِ والخُرَّاسِ بتركِ المبيتِ؛ كما رخصَ النبي ﷺ للرعاةِ والسقاةِ بتركِ المبيتِ لمصالحِ الناسِ لا لمصلحتهم.

ومنْ لم يَجِدْ موضعاً يبيتُ فيه، باتَ في أيِّ موضعٍ مِنْ مَنَّةٍ على الصحيح، ولا يجبُ محاذاةُ مَنْى والقربُ منها؛ إذْ لا دليلَ عليه.

والمَيْتُ الذي يَفْقَدُ به الواجبُ هو المَيْتُ لَيْلاً؛ فلا يصدقُ على البقاءِ نهاراً: مَيْتٌ؛ لا في لغةِ العربِ، ولا في اصطلاحِ الشرعِ، وأكثرُ الليالي أو شظُرُهُ يتحقَّقُ به المَيْتُ، ولا يُلزَمُ مِنَ المبيتِ النومُ ولا الاصطجاعُ.

ولا يُلزَمُ المَيْتُ مَنْ لا يَجِدُ إلا سَكَنًا عَالِيًا، أو لا سَكَنَ له إلا الطُّرُقَاتُ؛ فليستْ موضعًا يجوزُ البقاءُ فيه؛ لِكراهةِ ذلك؛ فالشارعُ نَهَى عن الجلوسِ في الطُّرُقَاتِ إلَّا مِنْ بُدٍّ؛ فلا يُعمَّدُ لذلك.

ولا يفتدُّ وجوبُ المَيْتِ بأنْ يصلَحَ المكانُ ليلَئِهِ؛ وهذا شرطُه لا وجبةٌ له؛ فإنَّ مَنْ سَنَّ منذُ تاريخِ الإسلامِ، وهي مُتَأَخِّرٌ مَنْ سَبَقَ إليها بسَلَفِها وجَبَلِها، وليسَ يَتَلَّها مَيْتًا لأحدٍ عادةً، وكانَ الأمراءُ والعلماءُ والمُؤجَّهَاءُ والأغنياءُ يَبِيتُونَ في موضعٍ واحدٍ معَ المأمورينَ والمُجَّهَالِ والضعفاءِ والفُقَرَاءِ؛ ومَنْ وَجَدَ مكانًا يَبِيتُ فيه غيرَ الطَّرِيقِ وما فيه مَصَالِحُ الناسِ مِنَ الميادينِ العائِقَةِ، وَجَبَ عليه ولو كانَ وَزِيرًا أو أميرًا أو مُلْكًا.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخِذُوا فِي كَيْسِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا حُكْمًا وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يُغْنُوا عَنْهُمْ وَاللَّهُ يُغْنِي عَنْهُمْ وَاللَّهُ يُغْنِي عَنْهُمْ وَاللَّهُ يُغْنِي عَنْهُمْ﴾﴾ (البقرة: ٢٠٨).

ذَكَرَ اللَّهُ صِفَاتِ النَّاسِ وَمَزَاتِهِمْ؛ مِنْهُمْ: مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا، وَمِنْهُمْ: مَنْ يُرِيدُ عَسْنَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ: مَنْ يُضَيِّرُ النُّجَى لِلنَّاسِ وَالْإِفْسَادَ لَهُمْ، وَيُقَسِّمُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، ثُمَّ خَاطَبَ اللَّهُ بَنِيَّاهُ أَهْلَ الْإِيمَانِ أَنْ يَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً، وَالسَّلَامُ: بِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِهَا، مَعَ سُكُونِ اللَّامِ، فَرَأَى نَافِعَ وَابْنَ كَثِيرٍ وَالْكَسَائِيَّ وَأَبُو جَعْفَرٍ: يَفْتَحُ السِّينَ، وَالْبَاقُونَ مِنَ الْعَشْرَةِ: يَفَرِّقُونَهَا بِكَسْرِ السِّينِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ السَّلَامَةِ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ وَالْإِقْيَادُ لِمَا أَمَرَ بِهِ الْإِنْسَانُ أَوْ أَلْزَمَ بِهِ نَفْسُهُ.

وَالسَّلَامُ فِي كَلَامِ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مُحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى: جَنَاحُهَا مَعْنَيَانِ:

أَوَّلُهُمَا: الْإِسْلَامُ اللَّهُ وَالْإِقْيَادُ لَهُ؛ بِالدَّخُولِ فِي بَيْتِهِ وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ:

وَيُطْلَقُ السَّلَامُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَيُرَادُ بِهِ: الْإِقْيَادُ لِلَّهِ وَالْإِسْلَامُ لَهُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ؛ قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ بْنُ عَبَّاسٍ الْكِنْدِيُّ، حِينَما ارْتَدَّ قَوْمُهُ عَنْ الْإِسْلَامِ:

دَعَوْتُ عَشِيرَتِي إِلَى السَّلَامِ لَنَا وَأَلْبَسْتُهُمْ قَوْلُوا مُذْهِبَنَا
لَسْتُ مُبْدِلًا بِأَلْوَرَّاءٍ وَلَا مُسْتَقْبِلًا بِالسَّلَامِ وَهَنَا

وَهَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْمُفَسِّرُونَ مِنَ السَّلَفِ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: «السَّلَامُ: الْإِسْلَامُ»^(١).

وَرَوَاهُ الْقَوْفِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ٥٩٥).

وجاء عن قتادة والسُّدِّيِّ والضَّحَّاكِ والربيع^(١).

وروى ابنُ جرير، عن ابنِ جريج، عن جُرَيْج، عن جُرَيْمَةَ؛ هُوَلَةُ؛ ﴿أَنْعَلُوا فِي
الْبَيْتِ كَعَلَّةٍ﴾؛ قال: نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَابْنِ
بَابِيْن، وَأَسَدُ وَأَسَدِ بْنِ كَعْبٍ، وَسَعْدَةُ بْنُ عَمْرِو، وَقَيْسُ بْنُ زَيْدٍ - كُلُّهُمْ
مِنْ يَهُودَ - قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَوْمَ السَّبْتِ يَوْمٌ كُنَّا نَعْبُدُهُ، فَدَعَا
فَلَنَسَبَتْ فِيهِ؛ وَإِنَّ الثُّورَةَ كَتَابَ اللَّهِ، فَدَعَا فَلَنَقُتُمْ بِهَا بِاللَّيْلِ؛ هَذَا،
﴿بِمَا كُنَّا نَعْبُدُ﴾؛ أَنْعَلُوا فِي الْبَيْتِ كَعَلَّةٍ وَلَا تَنْهَمُوا خُطُوتَ
الْبَيْتِ﴾^(٢).

وهذا المعنى في الآية هو كمعنى الآيات الدالة على وجوب دخول
الناس في الإسلام وحقة لا سواها؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ
يَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾؛ قال عمران: ١٨٥؛ وقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا
كَتَابَةً لِّلَّذِينَ يَنبُؤُونَ وَكِتَابًا﴾؛ [سبا: ١٢٨]، وما في البخاري؛ قال النبي ﷺ:
﴿وَنَحْنُ النَّبِيُّ نُبْعَثُ إِلَى قَوْمِي خَاسَةً، وَنُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَمَلَّةً، وَأَعْطِيتُ
الْمُخَافَةَ﴾^(٣).

وما في صحيح مسلم، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال:
﴿وَالَّذِي نَفْسِي مَحْضُودٌ بَيْنَهُ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَلْبِ الْأُمَمِ؛ يَهُودِيٌّ
وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ أُرْسِلَتْ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ
النَّارِ﴾^(٤).

ومعنى الآية هنا: هو الصحيح، والذي عليه المفسرون من
السلف؛ وهو الأرجح.

(١) تفسير الطبري (٢/ ٥٩٥ - ٥٩٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٧٠).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ٥٩٩ - ٦٠٠)، (٣) أخرجه البخاري (٢٣٨) (١/ ٩٥).

(٤) أخرجه مسلم (١/ ١٥٣) (١/ ١٣٤).

وَأَمَّا هُوَ فَمَا فِي الْغِطَابِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فالمراد: مَنْ كُنَّ بَيْنَ قَبْلَةٍ مِنْ إِخْوَانِهِ وَأَبَاؤِهِ الْأَنْبِيَاءُ.

وقيل: أُرِيَدَ بِاللَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ أَظْهَرُوا الْإِيمَانَ نَفَاقًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْآيَةَ جَاءَتْ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ الْأَثَمِ مَنْ يُضِلُّكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وَهُمْ مُنَافِقُونَ، وَهُوَ نَوْحٌ تَهْكُمُ بِإِسْمَانِيهِمُ الظَّاهِرِ الَّذِي يَكْتُمُونَ بِهِ بَاطِنًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا يَكُونُ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ الْإِكْرَامُ إِنَّهُ لَسَاجِدٌ﴾ [العبس: ٢٦]، وَهَذَا تَهْكُمُ بَاطِلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَنِي اللَّهِ ﷺ.

فَانْتَبِهْ: السَّلَامُ بِمَعْنَى تَرْكِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، قَالَ زُجَيْرٌ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ:

وَقَدْ فَلَتْنَا إِذْ تَذَرِكُ السَّلَامَ وَاسْتَعَا بِحَالٍ وَمَعْرُوفٍ مِنَ الْأَمْرِ نَسْلَمَ
الْفَرْقُ بَيْنَ السَّلَامِ وَالسَّلَمِ:

وَفَرْقٌ بَعْضُهُمْ بَيْنَ السَّلَامِ بِفَتْحِ السِّينِ، وَالسَّلَمِ بِكَسْرِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: فَجَعَلَ السَّلَامَ بِكَسْرِ السِّينِ: الْإِسْلَامَ، وَالسَّلَمَ بِالْفَتْحِ: الْمَسَالَمَةَ؛ وَلِلَّذَلِكَ قَرَأَ الْآيَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِكَسْرِ السِّينِ: ﴿ادْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ فَقَطَّ، وَقَرَأَ الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ، وَالَّتِي فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ: بِفَتْحِ السِّينِ، وَفَتْحُ السِّينِ عِنْدَهُ مِنَ السَّلَامَةِ، وَهِيَ تَرْكُ الْحَرْبِ.

وَالْمَعْنَى فِي الْإِسْلَامِ صَحِيحَانِ، وَلَكِنْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: فَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْضِعٍ بِالْإِسْلَامِ فِي الْمَسَالِمَةِ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ بِإِطْلَاقٍ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَسَالِمَةِ بِإِطْلَاقٍ بِلَا تَقْرِيبٍ بَيْنَ قَوْمٍ وَشُعْبَةٍ، وَمَصْلُوحٍ وَمُفْسِدٍ؛ يَفْتَضِي الْمَحَافِظَةَ عَلَى نَهْيَةِ الْكَفْرِ لِلْإِسْلَامِ، وَتَسَاوِيِ الْهَيْمَنَةِ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا يُخَالِفُ الْأَصُولَ وَالْمَقْصِدَ مِنَ دَعْوَى التَّوْحِيدِ وَأَحْكَامِ الدِّينِ وَحُدُودِهِ وَفَرِيضَةِ الْجِهَادِ.

ولما قال ابن جرير: «أَمَّا دَعَاؤُهُمْ إِلَى الصَّلَاحِ ابْتِدَاءً، فَعَبْرٌ مُوجِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ»^(١).

وقد نُهِىَ النَّبِيُّ ﷺ عن الدعوة إلى الصلح في بعض الأحوال؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُهَيِّئُوا لِلْكَافِرِينَ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِالْآيَةِ فِي الْقُرْآنِ﴾ (سجدة: ٢٥)، وهذا يُناسي إطلاق الآية في قوله: ﴿أَنزَلُوا فِي الْقُرْآنِ﴾.

وَحُذِرَ الآية على معنى المصالحة والمسالمة في الحرب: لا أهدم من قاله بين الصحابة والتابعين، وإنما هو قول لبعض من جاء بعدهم؛ فقد أشار إليه ابن جرير، ولم يُنسب إلى أحد، وقال به بعض المتأخرين. مهادنة العدو ومسالمة:

وعلى هذا المعنى - لو صحَّ -: فليس المراد به الإطلاق قطعاً، فقد كان بين المؤمنين والمشركين عهدٌ سلام في الحَقَنِيَّةِ، والله أمر بقتالهم عند عدم وفائهم وعند نقضهم للعهد وترتيبهم بالمؤمنين، ولكن لما دخل المؤمنون مكة مُعْتَمِرِينَ، بَقِيَ عهدُ الحَقَنِيَّةِ على ما هو عليه، فوجب على المؤمنين الالتزام به والدخول فيه كافةً عائشهم وعاصئهم؛ لأنهم بدَّ واحدًا على من يَؤَاهُم.

وعلى هذا المعنى أيضًا - «السلام» أي: المسالمة -: ففي الأمر بالمعهد للجميع خاصةً وعامةً: ﴿أَنزَلُوا فِي الْقُرْآنِ﴾ أي: كل مؤمن - دليلٌ على أنَّ العهد يُنقَضُ ولو من فئة قليلة من الطرفين ولو لم يَنْقُضْ من جميعهم، وَيَنْقُضُ من الواحد منهم النقص لو سَكَتَ الباقيون، أو ظَهَرَ ما يبدو معه رضائهم عليه أو إعاضتهم له، أو نقص وهو بين ظَهْرَانِيهِمْ وتركوهُ وآووه أو مدحوه أو لم يُعَاقِبُوهُ مع القُتُوْة على ذلك.

لِلزُّومِ عَهْدُ الْحَلِيفِ يُلْزَمُ جَمِيعُ حُلَفَاؤِهِ :

وَإِذَا انْتَفَضَ عَهْدُ جَمَاعَةٍ، انْتَفَضَ عَهْدُ حُلَفَائِهِمْ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَلَفَاءِ عَهْدٌ خَاصٌّ لَمْ يَنْقُضُوهُ؛ قَدْ تَبَيَّنَ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ جُثْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ قَالَ: «كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ بَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْمَضْجَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الْوَفَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! نَأْتَاكَ فَقَالَ: (مَا شَأْنُكَ؟)، فَقَالَ: بِمِ أَعْدَتْنِي وَبِمِ أَعْدَتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ إِسْطَخَامًا لِنَفْسِكَ: (أَعْدَتَكَ بِحَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ)، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُمْ، فَتَأَدَّاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا وَبَقِيًّا؛ فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ: (مَا شَأْنُكَ؟)، قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: (لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَقْلَحْتُ حُلَّ الْفَلَاحِ)، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَأَدَّاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ...»، الْحَدِيثُ^(١).

وَأَتَّخَذَ اللَّهُ لَزُومَ الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ وَالسَّلَامِ بِهَوْلِهِ، ﴿أَتَّخَلَّوْا﴾؛ لِأَنَّ الدَّخُولَ انْفِعَاسًا دَاخِلَ الشَّيْءِ، لَا مَجَاوِزَةً لَهُ.

أَحْوَالُ طَلِبِ الْمَسَالِمَةِ:

وَطَلِبُ السَّلَامِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَلَى حَالَتَيْنِ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: فِي حَالِ ضَعْفِ الْمُؤْمِنِينَ وَقِلَّتِهِمْ، وَقُوَّةِ الْكَافِرِينَ قُوَّةً ظَاهِرَةً غَالِبَةً؛ فَهَذَا: يَتَخَرَّجُ الْمُؤْمِنُونَ لِلسَّلَامِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ لِمَنْ كَانَ حُرًّا فَلْيُتْرِكْ لَهَا، وَكَمَا فِي هَوْلِهِ، ﴿أَتَّخَلَّوْا فِي السَّلَامِ حَقَائِقَهُ﴾ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمَتَأَخَّرِ لَهَا، فَهِيَ سَأَلُوا الْمُشْرِكِينَ لِمَصْلَحَةِ دَعْوَاهُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَا سَلَامًا يَدْفَعُونَهُ بِهِ شَرًّا عَامًّا، وَلَكِنْ لِمَا أَرَادَ الْمُسْلِمُونَ الْقُرْبَ مِنْ دَارِهِمْ وَقَرَابِهِمْ، وَدَخُولَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٤١) (٣/١٢٦٢).

بلدِهِمْ مَكَّةَ، كَاتِبِ الْمَصْلَحَةَ قَائِمَةً بِالْمَسَالِمَةِ؛ لِيُحْمِتُوا سَلَامَةَ أَنْفُسِهِمْ.

ولم يأمر الله نبيه أَنْ يَطْلُبَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمَسَالِمَةِ ابْتِدَاءً؛ لِأَنْ طَلَبَهَا نَوْعٌ ضَعِيفٌ، وَيُورِثُ الْمُسْلِمِينَ رُكُوتًا وَقَعَةً وَجَدَلَانًا، وَهَذِهِ الْآيَةُ عَلَى ضَعْفِ كَوْنِهَا فِي سِلْمِ الْحَرْبِ، فَهِيَ وَفَعَتْ ابْتِدَاءً مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْحَذَرِيَّةِ.

وَبَقَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي حَالِ حَرْبٍ مَعَ عَدُوِّهِمْ بِجَعْلِهِمْ يُؤَدُّونَ الْعُدَّةَ وَيَتَقَوَّنُونَ وَيَتَّيْسِرُونَ عَدُوَّهُمْ وَيَرْفُقُونَ مِنْهُ سُرْعَةً؛ وَهَذَا يَزِيدُ مِنْ لُحْمَتِهِمْ فِي دَاخِلِهِمْ وَتَأْلِفِهِمْ عَلَى بَيْنِهِمْ؛ فُوجُودُ الْعَدُوِّ الْخَارِجِيِّ يَحْضِرُ الْأُمَّةَ مِنْ دَاخِلِهَا، وَإِنْ غُطِّلَ الْجِهَادُ، انْتَفَلَ الْمُسْلِمُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالْخِلَافِ عَلَى الْجَزَائِثِ، وَافْتَكَلُوا عَلَى الضَّاعَاتِ.

وَلَأَنْ إطالة السِّلْمِ عَنِ شِدَّةِ الْمُخَالَطَةِ لِلْمُشْرِكِينَ وَدَوَانِعِهَا؛ فَتَلُوبُ الْفِتْنَةُ، وَتُعْجِبُ الْمُؤْمِنَ بِالْكَافِرِ، وَيَجْسُرُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَسَاكِنَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي بُلْدَانِهِمْ، وَتُظْهِرُ الرُّتَّةَ وَيُظْهِرُ التَّفَاقُّ، وَفِي كُلِّ زَمَنِ يَغِيبُ فِيهِ الْجِهَادُ بِضَعْفِ الْإِيمَانِ، وَتُظْهِرُ الرَّدَّةَ، وَيَكْثُرُ الْوَهْنُ وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ وَالْجَزَائِثِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ جُحِلَ عَلَى الْجَنَابِ وَالْمَنَازِعَةِ ﴿وَإِنَّ آيَاتِنَا لَظَهْرًا مُبْدِيًا﴾ (الكهف: ٥٤)، فَلِذَا غَابَ الْجِدَلُ فِي الْأَصُولِ، انْتَفَلُوا بِمَا دُونَهُ.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: فِي حَالِ قُوَّةِ الْمُؤْمِنِينَ قُوَّةً تُمْكِنُهُمْ مِنْ تَحْصِينِ أَنْفُسِهِمْ وَمِنَافَقَةِ الْمُشْرِكِينَ وَضَلَعِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَخْلُوْهُمْ؛ فَهَذَا سِلْمٌ لَا يَجُوزُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ يَنْقَضَى إِلَيْنَا الشَّرُّ وَالْأَعْلَى وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٢٥].

وَحَدَّرَ اللَّهُ مِنَ مَخَالَفَةِ أَمْرِهِ، وَأَنْ كُلَّ خَطَايَا تَخَالِفُ دِينَهُ؛ فَهِيَ مِنْ مَسَابِلِكِ الشَّيْطَانِ وَمَنَازِلِجِهِ، وَسَمَّاهَا اللَّهُ: حُطُوتَاتٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ

يُتْرَجُّ بِخَطَاةٍ فِي الْإِغْوَاءِ فَلَا يَجْرِي وَلَا يُسْرَعُ بَلْ يَحْكُمُ بِطَبِئَةٍ؛ وَلِلَّهِ **﴿عُظُمَتِ﴾** تَقْلِيلًا لَهَا؛ لِأَنَّ حُكْمًا إِبِلَيْسَ مُنْفَرَّةً وَمُخَالِفَةً لِلْقُرْءَةِ، فَحْتَاجُ إِلَى تَدْرِجٍ وَإِنْسَانٍ كَوْنِنَاسِي الْخَائِفَةِ النَّافِرِ بِإِدْعَائِهِ إِلَى مَا يَخَافُهُ، وَكُفْلًا الدَّاعِلِ مِنَ الظُّلُمَةِ إِلَى النُّورِ فَيَتَدْرِجُ بِالدَّخُولِ، وَلَا يَتَعَجَّلُ حَتَّى يَأْتِيَ بِطَبِئِهِ.

وَاللهُ وَصَفَ الشَّيْطَانَ بِالْعِدَاوَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَالْعِدَاوَةُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى مَرَاتِبٍ، أَعْلَاهَا وَأَتْيَاهَا وَضَوْحًا الْعِدَاوَةُ الَّتِي لَا يَتَضَعُ مِنْهَا الْمَعْتَدِي؛ وَإِنَّمَا بِفِعْلِهَا كَيْفًا وَتَعَرُّيًا بِالْعَدُوِّ، وَهَذِهِ عِدَاوَةُ إِبِلَيْسَ، فَلَيْسَ لَهُ انْتِزَاعٌ مِنْ عِدَاوَةِ الْإِنْسَانِ؛ وَلِلَّهِ وَصَفَ اللهُ عِدَاوَتَهُ بِالْمُيَةِ: **﴿إِنَّهُ لَكُفْلٌ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾**.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى عِدَاوَةِ إِبِلَيْسَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿يَكْفُرُ الْأَنَامُ كُلُّهُمْ فِي الْأَنْفُسِ عَلَى كَيْفٍ وَلَا تَقْلِبُوا حُكْمِي فَتَكْفُرُوا﴾** إِنَّهُ لَكُفْلٌ عَدُوٌّ مُبِينٌ **﴿الْبُورَةُ: ١٦٨﴾**.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوكَ سَآءُ مُتَوَلِّينَ﴾ قُلْ مَا أَفَعَيْتُمْ مِنْ خَيْرٍ قَوْلًا يَتَقُونَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ قَوْلًا تَعَالَى بِهِ خَيْرٌ﴾﴾ **﴿الْبُورَةُ: ٢١٥﴾**.

قَالَ بَعْضُهُمْ كَالشَّدِيدِ: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ الزَّكَاةِ، ثُمَّ نَسَخَهَا آيَاتُ الزَّكَاةِ^(١)، وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَوْ قِيلَ بِذَلِكَ، لَكَانَتْ آيَاتُ الزَّكَاةِ نَاسِخَةً لِكُلِّ حَيْثُ عَلَى التَّفَقُّقِ وَالصَّدَقَةِ؛ وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ قَائِلٌ.

الْصَّدَقَةُ وَالْفَضْلُ:

وَالْآيَةُ فِي فَضْلِ التَّفَقُّقِ عَلَى الْأَقْرَبِينَ وَالصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ، وَلَا خِلَافَ

أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، بَلْ ذَلِكَ الدَّلِيلُ أَنَّ الْهَدْيَةَ عَلَى الْأَقْرَبِينَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مِنْ غَيْرِ سَرَقٍ فِي قَرَبٍ، وَلَا تَشْتَبَهُ فِي بَعِيدٍ. وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ التَّفَقُّةَ عَلَى النَّفْسِ، لِطَوْلَمِ بَهَا، فَالنَّفْسُ أَحَقُّ بِمَا لِي صَاحِبِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَالْمَرَادُ: الْكِفَايَةُ، وَسَدُّ الْحَاجَةِ، وَفَرَامُ الْبَدَنِ، وَسَقَرُ الْحَوْرَةِ، وَسَقَرُ النَّفْسِ مِنَ السَّوَالِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ جَابِرٍ قَالَ ﷺ: (إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ، فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ، فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ، فَلِإِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ، فَهَكَذَا وَهَكَذَا) يَقُولُ: فَبَيْنَ نَفْسِكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ^(١).

ثُمَّ بَعْدَ سَدِّ ضُرُورَةِ النَّفْسِ يُنْفِقُ عَلَى الْأَقْرَبِينَ، وَأَعْظَمُهُمُ الْوَالِدَانِ بِلَا خِلَافٍ، ثُمَّ أَحَقُّهُمْ فِي ذَلِكَ، وَهُمُ الْأَوْلَادُ وَالرُّؤُوسَةُ، فَمَالِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَالْأَعْمَامُ وَالْأَخَوَانِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» قَالَ ﷺ: (إِبْدَأْ بِمَنْ تَقُولُ)^(٢).

وَرَوَى التَّنَائِي: مِنْ حَدِيثِ طَارِقِ الشَّحَارِيِّ: قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: (إِبْدَأْ الشُّعْطِي الْمُنْتَبِ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَقُولُ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخُوتَكَ وَأَخَوَاتِكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ)^(٣).

وَفِي «الْمُسْنَدِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَمْثَةَ بِنَحْوِهِ^(٤).

إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ لِلْأَقْرَبِينَ:

وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي التَّفَقُّةِ عَامَّةٌ، فَلَيْسَتْ فِي أَحْكَامِ الزَّكَاةِ وَمَصَارِفِهَا،

(١) أخرجه مسلم (٩٩٧) (٦٩٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٣٧) (١١١٢/٢)، ومسلم (١٠٣٤٤) (٧٧٧/٢).

(٣) أخرجه التَّنَائِي (٢٥٣٢) (٦١/٥). (٤) أخرجه أحمد (٧١٠٥) (٢١٢٦/٢).

وليس فيها دليل على إعطاء من تجب نفقته من الزكاة كالوالدين والأولاد؛ فهذه الآية نزلت قبل نزول سورة التوبة التي بها تعيين مصارف الزكاة وأهلها، ومن تجب على الإنسان نفقته لا يجوز أن يعطيه نفقته من زكاة ماله بالأنفاني، ومن لا تجب عليه نفقته ولا يرتد إليه نفع زكاته كاستنطاق الزوجة بزكاة مالها لزوجها، فائتقوا أن من لم تكن حاله كذلك، فإنه يجوز أن يعطى من الزكاة.

وأما يختلف العلماء في منح الزكاة؛ لاختلافهم فيما تجب النفقة عليهم مع القدرة عليها؛ فهذه المسألة فرغ عن تلك غالباً، وبخلاصة ذلك: أن ما اتفق العلماء على أنه تجب نفقته على الإنسان؛ أنه لا يعطى نفقته من زكاة ماله، وائتقوا على الوالدَيْن والأولاد في أمر النفقة؛ كما حكى إجماعهم ابن المطير، وأبو حنيفة القاسم بن سلام.

وهذا الذي عليه الصحابة؛ كعليّ وابن عباس، ولا مخالفت لهما من الصحابة.

فقد روى البيهقي في «سنينه»، عن عبد الله بن المختار، عن عليّ؛ قال: «لَيْسَ لِوَلَدٍ وَلَا لِوَالِدٍ حَقٌّ فِي صَدَقَةِ مَفْرُوضَةٍ، وَمَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَالِدٌ فَلَمْ يَعْطِهِ، فَهُوَ غَافٍ»^(١).

وروى أبو حنيفة وعبد الرزاق، عن عطاء، عن ابن عباس: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تُصْعَ زَكَاةُكَ فِي مَوْضِعِهَا، إِنْ لَمْ تُعْطَ مِنْهَا أَحَدًا تُعْمَلُ أَثَرُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^(٢).

واختلفوا في غير النفقة على من تجب نفقته؛ كأن يكون أحد

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٨/٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٧١٦٣) (١١٢/٤)، وأبو حنيفة في «الأموال» (ص ٦٨٣).

الوالدين أو الأولاد مجاهدًا في سبيل الله أو غارمًا، فهل يُعطى الوالد من زكاة ابنه، ويُعطى الابن من زكاة والديه؟ لكونهم من أهلي ﴿وَلِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٠] أو ﴿وَالْكَافِرِينَ﴾ [النساء: ٦٠]؟ فليس هذا من نفقته؟ فهذا من مواهب الخلاف عندكم على قولين:

الأول: ذهب جماعة من العلماء: إلى جواز إعطاء من تجب نفقته ولو كان والدًا أو ولدًا من غير سهم الفقراء والمساكين؛ لأنَّ هذين السهتين نفقة وحق، ويجوز إعطاؤهم في المكاتب والمُزَّم وفي سبيل الله من الزكاة؛ وهذا قول المالكية والشافعية، ورجحه ابن تيمية.

والثاني: ذهب الحنابلة والحنفية؛ فمتنوا إعطاء الزكاة لمن تجب نفقته في جميع أسهم الزكاة وأصنافها، وأنَّ من احتاج منهم فيُعطى من أصل المال حقًا بما بقضي حاجته.

وبعد اتفاقهم في منح الزكاة نفقة للوالدين والأولاد، اختلفوا فيمن علا بين الوالدين؛ كالجد والجدة، ومن نزل بين الأولاد كولد الولد، على قولين:

الأول: قالوا: إنَّ حُكْمَ الأجداد كحُكْمِ الآباء، وحُكْمُ الأحفاد كحُكْمِ الأولاد؛ وهذا قول الحنابلة والحنفية وجماعة من فقهاء الشافعية.

الثاني: قالوا: إنَّ النفقة تجب للوالدين دون الجدتين، وللأولاد دون الأحفاد؛ فيجوز دفع الزكاة للجدَّة وولد الولد.

واختلفوا في غير الوالدين والأولاد في النفقة عليهم من الزكاة؛ وعامة السلف: على جوازها، وفي غير النفقة من باب أولى؛ كالجهاد والمُزَّم والمُكاتب: أنها تُعطى المخواتين - وهم الإخوة والأعمام والأخوال - من الزكاة؛ وذلك لقوله ﷺ: (الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ

صَدَقَهُ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرِّجْمِ ثِنْتَانِ: صَدَقَهُ، وَصَلَتْ؟ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ.

وَقَدْ رَخَّصَ أَبُو مَسْعُودٍ لَأَمْرَائِهِ أَنْ يُعْطِيَ زَكَةَ خُلَيْفَتِهَا لِبَنِي أُجَيْبِهَا، كَمَا رَوَاهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢).

وَرَخَّصَ الْحَسَنُ فِي إِعْطَاءِ الْأَخِ، وَإِبْرَاهِيمُ فِي إِعْطَاءِ الْأَخِي، رَوَاهُ عَنْهُمَا أَبُو حَتِيْبٍ^(٣).

وَقَدْ سَعِدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِعْطَاءَ الْخَالَةِ مِنَ الزَّكَاةِ بِكَوْنِهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ الْمَرْغَمِ يُنْفِقُ عَلَيْهَا؛ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ؛ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي خَلْصَةَ؛ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أُعْطِيَ الْخَالَةَ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ مَا لَمْ تُعْطَ عَلَيْهَا بَنَاتًا يُنْفِقُ: مَا لَمْ تُكُنْ فِي بَيْتِكَ^(٤).

وَمَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ، وَلَكِنْ صَاحِبَ الْمَالِ عَاجِزٌ عَنْ النِّفْقَةِ، وَعَلَيْهِ زَكَةٌ، فَجُزَّ بِمَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَلَى مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا وَلَوْ كَانَ وَالِدًا أَوْ وَلَدًا، وَهُوَ قَوْلُ لَأَحْمَدَ وَرَجَسَةَ أَبُو نَيْمَةَ.

وَأَمَّا بِمَنْعِ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ مِنْ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ ذَوِي الْقَرَابَةِ الَّذِينَ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ؛ لِاجْتِمَاعِ وَاجِبَيْهِ عَلَيْهِ: وَاجِبُ النِّفْقَةِ، وَوَاجِبُ الزَّكَاةِ؛ فَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ؛ حَتَّى لَا يَلْقَى مَالَهُ وَيَحْفَظَهُ مِنَ النِّفْقَةِ عَلَيْهِمْ بِزَكَائِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٥٨/٣) (٣٨/٣)، وَالتَّسَانِي (٢٥٨٢/٥) (٩٢/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٤٤/١) (٥٩١/١).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُصَنَّفَةِ (٧٠٥٤) (٨٣/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُصَنَّفَةِ (١٠٥٣٣) (٤١٢/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (ص ٦٩٤).

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُصَنَّفَةِ (٧١٦٤) (١١٢/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُصَنَّفَةِ (١٠٥٣٤) (٤١٢/٢).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكُونُوا شَتَّىٰ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾﴾ [البقرة: ٢١٦].

الْكُتِبَ: هو الجُمُع على ما تقدّم برزاً، والمراد به هنا: جُمِع الأمر وتدرجته شريعة من الله على أمة محمّد ﷺ وهكذا كل معاني قوله: (كُتِبَ) أو (كُتِبَتْ) في القرآن.

وذكر الله هنا القتال ولم يذكر الجهاد؛ مبالغة في إيضاح المقصود؛ لأن لفظ القتال أصرّح من لفظ الجهاد؛ فالجهاد يُطلَق في القرآن قيل فرض القتال: على المجاهدين باللسان، والصبر على الأذى؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُكُمْ فِيهَا مِنْكُمْ حَكِيمٌ﴾ [الفرقان: ٥٢]، وذلك في منجاة والمراد به الفرار.

الجهاد شريعة أكثر الأنبياء:

ولم يكن القتال من خصائص الأمة المحمّدية؛ وإنما كان شريعة لكثير من الأنبياء وأصوبهم؛ قال تعالى: ﴿وَكُنْ مِنْ أُولَئِكَ مَعَهُ يَرْفُؤُهُ﴾ [فصل: ١٢٦].

وما من نبي كانت له والأمة شوكة إلا وشرع الله له الجهاد لينتج كابر وعائد؛ فقد فرض الله على موسى ﷺ ومن معه من بني إسرائيل قتال الكنعانيين، وفرض الله كذلك على بني إسرائيل القتال مع عماليق وهو شاول مع نبي الله داود ﷺ.

ومن لم تكن له شوكة، لم يأمره الله بقتال مخالفيه والمعاندين له، بل كان الله يأخذهم بقدرته وإعجازه، كقوم نوح ولوط؛ فلم تكن لهم شوكة وقوة يأخذون بأسبابها؛ فنوح ما ﴿مَنْ تَعْلَمُ إِلَّا قِيلٌ﴾ [نوح: ١٠]، ولوط بين عدم قدرته على قومه وعجزه عن اتخاذ أسباب القوة؛ فقال:

﴿لَوْ أَنَّ لَكُمْ قُوَّةٌ أَوْ كَافَّةٌ إِنَّ رَبِّي مُكَذِّبُكُمْ﴾ (عزود: ۸۰)، قال قتادة: يعني: الغلبة، وقال السُّدِّيُّ: آوَى إِلَى جُنُودٍ شَدِيدٍ، لِقَائِلَتِكُمْ^(۱).

وقبه: أَنَّ الْقِتَالَ يَسْقُطُ مَعَ الضَّعِيفِ وَالْمَجْزُوعِ، وَجِبُّ مَعَ الْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ؛ وَلِذَا قَالَ ﷺ فِي قَوْلِي لَوْط: ﴿لَوْ أَنَّ لَكُمْ قُوَّةٌ أَوْ كَافَّةٌ إِنَّ رَبِّي مُكَذِّبُكُمْ﴾: (كَأَنَّ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ إِلَى رَبِّهِ ﷻ) لَمَّا بُعِثَ بَشَرُهُ نَبِيٌّ إِلَّا فِي تَرْفَعٍ مِنْ قُوَّتِهِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ^(۲)، وَالْمَرَادُ بِالْقُوَّةِ: الْكثْرَةُ وَالْمَنْعَةُ وَالْقُوَّةُ.

فَالجِهَادُ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ، وَلَكِنْ تَضَعُفُ أَسْبَابُهُ فَلَا يَقُومُ، وَإِذَا قُوَّتْ أَقْبَمَ، وَكُلُّ نَبِيٍّ وَأَمْرٍ بِحَسْبِهَا.

وقد روى ابنُ أبي حاتم، عن ابنِ شهاب: قال: «الجهادُ مكتوبٌ على كُلِّ أَحَدٍ، غَزَا أَوْ قَعَدَ؛ فَالْقَاعِدُ إِنْ اسْتَوَيْتَ بِهِ أَعَانَ، وَإِنْ اسْتَعَيْتَ بِهِ أَعَانَ، وَإِنْ اسْتَعْنَيْتَ عَنْهُ فَقَعَدَ»^(۳).

وهو شريعةٌ لكلِّ الْأُمَمِ، لَا كُلُّ فَرْدٍ مِنْهَا، وَفِي هَذِهِ الْأَمْرِ شَرِيعَةٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الرِّجَالِ؛ وَأَعْلَاةُ الْقِتَالِ بِالنَّفْسِ، وَأَدْنَاةُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ، يَسْقُطُ الرُّجُوبُ الْأَعْلَى بِغِيَامٍ مَنْ يَكْفِي، وَلَا يَسْقُطُ أَدْنَاهُ عَنْ أَحَدٍ مَكْلُفٍ مِنَ الرِّجَالِ؛ فَقِي «الصَّحِيحُ» قَالَ ﷺ: (مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزَ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِوَقْفِهِ، مَاتَ عَلَى شِعْبَةٍ مِنْ بَقَائِي)^(۴).

وحكى ابنُ جرير: أَنَّ عَامَّةَ السَّيْلِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْأَفْرَادِ عَمَلًا حَتَّى يَسْقُطَ بِمَنْ فِيهِ كِفَايَةٌ، وَغَلَّةٌ كَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ،

(۱) تفسير الطبري (۵۰۹/۱۲).

(۲) أخرجه أحمد (۸۹۸۷/۲)، والتِّرْمِذِيُّ (۳۱۱۶/۴)، والبيهقي (۲۹۳/۴).

(۳) تفسير ابن أبي حاتم (۲/۲۸۳).

(۴) أخرجه مسلم (۱۹۱۰/۳)، والبيهقي (۱۵۱۷/۳) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَسْبِيَ النَّوَى، وَفَقَهُم^(١).

ويعطى السلف كعطاء: يجعل الآية على أعيان الصحابة في زمن النبي ﷺ؛ لحاجة النبي إليهم في ذلك الزمان، ثم كان على الكفاية في غيرهم.

ولا يظهر من قول عطاء وقدهو: أن يُخرج الآية من العموم، بل كل من شابهت حاله حال النبي ﷺ، أخذ الحكم في الآية.

على من يجب الجهل:

وهو واجب على الحكام والأمرام بأعيانهم أن يُقيموا ما قدرُوا عليه، ويأثمون إن توافرت شروطه وانتفت موانعه، ولا خلاف عند العلماء في هذا؛ فعن أبي إسحاق الفزاري، قال: سألت الأوزاعي عن هو الملو ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾: أوجب الغزو على الناس كلهم؟ قال: لا أعلمه، ولكن لا ينبغي للأئمة والعامة تركه، فأما الرجل في خاصه فليس، فلا^(٢).

خصصة الغنائم للأئمة:

وقد جعل الله من خصائص هذه الأمة الغنائم؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿تَكُونُوا مِمَّا قَسِمْنَاهُ لَكُم بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (الأنفال: ٦٩)، وفي الحديث: «وَأَجَلْتُ لِيِ الْغَنَائِمَ، وَلَمْ تَجُلْ لِأَخِي قَبِيْلِي»^(٣)، وتخصيص الأمة بالغنائم قرينة على أن القتال مشروع للجميع بأسبابه؛ لأنه لو لم يكن مشروعاً، لَمَا كَانَ لتخصيص الغنائم بأئمة محمد جكمة ظاهرة؛ لعدم قيام سبب الغنائم على جميع الأمم، وهو مشروعية الجهاد؛ فالغنيمة من ثمرة الجهاد ونيفاته.

(١) التفسير الطبري (٣/ ٦١٤ - ٦١٥). (٢) التفسير الطبري (٢/ ٦١٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٥) (١/ ٧٤)، ومسلم (٥٢١) (١/ ٣٧٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

الحكمة من تحريم الغنائم على السابقين:

وإنما كانت الغنائم محرمة على السابقين؛ لوجوبها منها الابتلاء والاختبار، والرحمة بهم؛ فحقا لطبع النفس من أن تسوِّق لأهلها قتالا في ظاهروا أنه هو، وفي باطنه للغنيمه، وظاهره حرمان دُنْيَا، ولكن حرمة الله ليُحفظ دين العبد، وتؤمن له العاقبة؛ وذلك أن إيمان أتباع الأنبياء السابقين يختلف عن إيمان أتباع أمّو محمد ﷺ، وكما فُضِّل نبي الأمّة على الأنبياء، فأتمّة مفضّلة على أتباع الأنبياء، ولا خلاف في فضل صحابة النبي ﷺ على صحابة الأنبياء السابقين؛ وهذا على سبيل الإجمالي، لا كلّ صحابي من أمّو يفضل على كلّ صحابي من صحابة جميع الأنبياء، ولكن الفضل لجمهورهم ولأحاد أفرادهم خصوصًا كما يكرّ وعمر، والله أعلم.

ولما جاء الدليل: أن الغنائم تُنقص أجر العقابِل في سبيل الله بمقدار تعلّق به؛ كما ثبت في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: (مَا مِنْ عَاثِرَةٍ تَغْرُوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَجَّلُوا فُلُكُنِ أَجْرَهُمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَتَلَقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، فَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً، ثُمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ^(١))، وهذا غالب لا مُعْزِدٌ بمقدار تعلّق القلب بالغنيمه، وهذا في الناس كثير، وربما لا يكاد يُسلّم منه إلا القليل، فالغنائم مالٌ وسَبِي نساء، وَفَرٌ وَلِئَامٌ، وهذا لا بدّ أن يَتَلَقَى مِنَ الْقَلْبِ مِنْهُ عَائِقَةٌ وَلَوْ قَلِيلًا، وبمقدار ما عُلِقَ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الْآخِرَةِ، ولكن لا يَأْتِمُّ بِهِ صَاحِبُهُ مَا دَامَ قَاصِدًا إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ مَا أَحَلَّ الْغَنِيمَةَ وَهُمْ يَأْتُونُ بِهَا.

ولما كانت منزلة أصحاب الأنبياء أَقْلٌ مِنْ مَنْزِلَةِ أَصْحَابِ نَبِيِّنَا

محمّد ﷺ، ومنزلة أتباعهم أقل من منزلة أتباع أصحاب محمد ﷺ :-
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِتَحْرِيمِ الْغَنِيمَةِ عَلَيْهِمْ، وابتلائهم بذلك؛ فهو ابتلاء عاجل،
 ورحمة آجلة.

الحكمة من تأخير القتال:

ولم يكن القتال مآذوناً به في أول الأمر؛ ليضرب المؤمنين وتورّ
 المشركين؛ فإنّ قرضه أول الأمر يُخالِفُ الأخذ بالأسباب الحسيّة، ثم
 أُذِنَ بالقتال بقوله تعالى: ﴿لَيْدٌ لِلَّذِينَ يُنْفَتِلُونَ مِنْهُمْ خِلَافٌ﴾ [الفتح: ١٣٩]،
 ثم نزلت آية قتال المؤمنين بقتال المسلمين، كما تقدّم في سورة البقرة في
 قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم﴾ [البقرة: ١٩٠].

وهذه الآية في ظاهر أمرها أنّها نزلت من الله بعد آيات الفرائض
 المكتوبة؛ كالصوم والفيصاي والوصيّة.

ثم أُذِنَ الله بالقتال ابتداءً، ولم يقرضه ولم يأمر به، ثم قرضه في
 هذه الآية، ويبيّن حكمة، ودفع ما يجلّه الإنسان في نفسه من الكراهية لفقد
 النفس والمال والأهل، وأنّ ذلك يعلمه الله، ويجب ألا يؤثّر على حكم الله
 ونشرجه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَتْلُمُ وَأَنْشَرُ لَا تَلْتَمِذُونَ﴾؛ إشارة إلى
 الأمر الغيبي من المصلحة التي تظهر للإنسان بما يدركه بحواسه.

وهو الله تعالى، ﴿وَتَرَى كَرّاً لَكُمْ﴾؛ بمعنى: لأجل خوف فقد النفس
 والمال، وهجر الأهل والأوطان.

والكرّة بضم الكاف هو: الكراهية وتنفور الطبع من الشيء حساً أو
 معنى، وكذلك الكرّة بفتح الكاف: هو أيضاً تنفور الطبع على الأصح؛
 لأنّه جاء هنا بقرائن الوجهين: الفتح والضم.

وقيل: الكرّة بالضم: المشقة وتنفور الطبع، وبالفتح: هو الإكراه
 من غيره جبراً وقسراً.

أنواع الكُرْه والمحبة:

والكُرْه والمحبة كلاهما على نوعين: كُرْه ومحبّة طبيعيّة، وكُرْه ومحبّة شرعيّة:

الأول: الكُرْه الطبيعيّ، والمحبة الطبيعيّة؛ وذلك كما في الآيَةُ، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَحَلَلْتُمْ أَنْفُسَكُمْ كُرْهًا وَبَغْتَةً كُرْهًا﴾ (الأحزاب: ١٥)، وهذا النوع لو وجبهُ العبدُ في أمرٍ شرعيٍّ، ككراهةِ النفسِ للقتلِ ولو كان في سبيلِ اللهِ لِحُبِّ النفسِ للحياةِ، وشدةِ إخراجِ المالِ على النفسِ ولو كان زكاةً ونفقةً، وكراهةِ الوضوءِ في اليومِ الباردِ، وكراهةِ المرأةِ أَنْ يَتَزَوَّجَ عليها وَزَوْجُهَا -: فلا يَقَعُ فيه تَكْلِيفٌ، ما لم يُؤْزَلْ الإنسانُ على التشريعِ وحُكْمِ اللهِ، فيَكْرَهُ التشريعَ وحُكْمَ اللهِ بعينه، لا آثارُهُ عليه؛ وإلا فالأصلُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمٌ تَخَطَّرَاتِ النفسِ وحديثها.

وعلامَةُ ذلك: أَنَّ المؤمنَ قد يَجِدُ في نفسه كُرْهًا لِأَثَرِ الحُكْمِ، لا لِذاتِ الحُكْمِ، فلو عَلِمَ أَنَّهُ لَنْ يُقْتَلَ، لَزَالَ عنه ما يَجِدُ، ولو لم يَجِدْ شدةَ الِتَرَدِّ، لَزَالَ عنه ما يَجِدُ من كُرْهِ الوضوءِ في الشتاءِ، والمرأةُ تَجِدُ في نفسها في زواجِ زوجها عليها، ولا تَجِدُ في نفسها عندَ زواجِ غيرِ زوجها على زوجها؛ فهذا الكُرْهُ طَبْعِيٌّ، لا يُؤَاخِذُ الإنسانَ عليه؛ بل يُؤَجِّرُ على مجاهدتِهِ والصبرِ عليه.

فالغورُ بينَ الشيءِ في نفسه يَخْتَلِفُ عن الغورِ من آثارِهِ؛ فَمَنْ كُرْهَ الجهادَ ولو كان يقومُ به غيرهُ، والنفقةُ ولو كانت من مالِ غيره، فهذا كُرْهُ التشريعِ، وكُرْهُهُ ليس كُرْهَ طَبْعٍ، وتغورُهُ ليس تغورُ نفسٍ.

وهذا هو الكُرْهُ الطبيعيُّ، فكذلك المحبةُ الطبيعيّةُ؛ وذلك كحُبِّ النفسِ إلى حُبِّ المالِ والتكثيرِ منه ولو كان حَقًّا للغيرِ، مع كرهِ السرقةِ ونحوها واعتقادِ تحريمها وكفيلِ النفسِ الأثارةِ بالسوءِ إلى شهوةِ الفرجِ

الحرام مع كُفْرِهِ الزَّيْنِي واعتقاده تحريمه؛ فهذا لا يَأْتِيهِ به ما لم يَقْتُلْ أو يَعْتَقِدْ؛ فَإِنْ قِيلَ بِلَا اعتقاد، أَتَيْتُمْ، وَإِنْ اعتقد ولو لم يَقْتُلْ، كَفَرًا وَلَكِنْ ما يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ ومحبته؛ فَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ، بَلْ يُؤْجَرُ عَلَى مجاهدة النفس بطرده واليعد عن أسبابه؛ لَأَنَّ اللَّهَ ابْتَلَى بِهِ النُّفُوسَ اختِيارًا وامْتِحَانًا، وَلِئَوْجَرَ عَلَى مجاهدته وبعظْمِ لها الأجرُ بذلك، ولو كانت النُّفُوسُ لَا تَشْتَهِي الحرامَ مَالًا ونساءً وطعامًا وشرابًا وليأسًا بطبيعتها، ما كان للأجرِ على التَّوَكُّلِ معنى؛ لهذا يُؤْجَرُ الْإِنْسَانُ عَلَى تَرْكِ ما يُحِبُّهُ وبشبهه مِنَ الحرامِ؛ كَلْبَسِ الحريرِ وَشَرَبِ الخمرِ وَأَكْلِ ما لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَلَا يُؤْجَرُ عَلَى تَرْكِ ما لَا يَشْتَهُوهُ وما تَعَاثَرَتِ النَّفْسُ بِطبيعتها كَشَرَبِ الجاسِ كَالْيُولِ، وَأَكْلِهَا كَالْعَلِيَّةِ.

الثاني: الكُفْرُ الشرعي، والمحبَّةُ الشرعيَّةُ؛ وهي ما يَعْتَقِدُهُ الْإِنْسَانُ وَبِتَدْيُنُهُ مِنَ محبةِ العقائد والأقوال والأعمال التي أَمَرَ بِهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ ومحبَّةِ أهلها، وَكُفْرُهُ ما نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَكُفْرُهُ مَنْ وَقَعَ فِي النَّهْيِ.

وهي المحبَّةُ والكراهيَّةُ الخارجَةُ عن الطبع، وهي المكتسبة، فيفْعُ عليها التَّكْلِيفُ؛ كَحُبِّ أَمْرِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَحُبِّ أَهْلِهَا، وَلَوْ وَجَدَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ كَرَاهًا وَتَنَافُلًا عَنْهَا لَحَقَّ بِنَفْسِهِ وَلَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ هَذَا الشَّيْءَ لَحَقَّ غَيْرُهُ بَلْ يُحِبُّهَا، فَتَمَّ كُفْرُهُ إِقَامَةً حَذِّ السَّرْفَةِ لَكُونِهِ سَارِقًا لَخَوْبِهِ الْفُطْحَ، وَلَمْ يَجِدْهُ فِي نَفْسِهِ لَوْ كَانَ الْحَدُّ عَلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ مُؤَاخَذًا، أَوْ وَجِدْهُ مِنْ رَحْمَةِ عَلَيْهِ لَا تَوَثَّرَ عَلَى اعتقاده وقوله، فَلَا يُؤْثَرُ هَذَا عَلَى إِيْمَانِهِ.

وعكسُ هذا كراهَةُ ما نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الخمرِ والميسرِ والقِمَارِ والزَّيْنِي وَالرَّيْبَا وَغَيْرِهَا.

وَيُحَرِّمُ اللَّهُ كِرَاهَةَ الْقَتَالِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾: دليل على أنَّ أحكامَ الله لا تُؤخذ بما تهوَّى النفوسُ أو تُنفرُ منه؛ فإنَّ النفوسَ قد تُحبُّ ما تُسلمُ العقولُ بشرواً؛ فلا يكونُ حلالاً لأجلِ حبِّ النفسِ وقد تُكرهُ النفوسُ ما تُسلمُ العقولُ بكبرواً؛ فلا يكونُ حراماً لأجلِ كراهةِ النفسِ؛ وهذا فيما بينَ النفسِ وعقلِها، مع ضعفِ العقلِ وقصوره عن علمِ الله وإحاطته بأحوالِ الأحكامِ ومآلاتِها وآثارِها؛ فكيف يعلمُ مَنْ لا يُنفَى عليه شيءٌ، والسرُّ والجهرُ، والغفاء والعَلَنُ، والعاجِلُ والأجلُ، والحاضرُ والغائبُ: عتقهُ في العلمِ سواها؟

وهو له تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُهُمَا فَتَمَازَا وَتَوَارَا لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾: «عسى» في القرآنِ للتحقيقِ والوقوعِ، والمرادُ: ما تكرهونه من أحكامِ الله، فيه الخيرُ الكثيرُ، ولكنَّ حالَ دونِ إدراكِ ذلك النفسُ وقصورُ العلمِ.

ومثله هو له، ﴿وَمَنْ كَانَ شَيْئاً غَيْباً وَتَوَارَا لَكُمْ﴾: «يعني» ما تُوجِبُهُ نفوسُكم مما ينهى الله عنه ففيه شرٌّ لكم غالبٌ، وبينَ العلةِ من ذلك بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَتْلُمُ وَأَشْرَ لَا تَسْلُوكُ﴾.

والمرادُ بما يكرهون هنا: هو الجهادُ، وما يُجِبُون: هو الفعوةُ عنه؛ قاله سعيدُ بنُ جبْرِ وغيره من السلفِ^(١).

وجعلَ البشرَ بسمَ علمِ الله وقصورِ علمِهِم: هو سببُ ضلالِهِم ومخالفَتِهِم لأمرِ الله؛ لأنَّهم يُدْرِكُونَ ما يَعْلَمُونَ وَيُظَنُّونَهُ كُلَّ العِلْمِ، ولو عَلِمُوا ما غابَ عنهم، لاحتَقَرُوا جِلَّتْهُمْ وَسَلَّمُوا لِحُكْمِ الله، ولكنِ ابتلاهم الله بإدراكِ ما يَعْلَمُونَ، فطَبَّحُوا فيه، وَجَعَلُوا غيرَهُ.

وفي الآية: إنباتٌ من الله لمشيتَةِ العبدِ، ولكنها بعدَ مشيتِهِ تعالى، فهم قد يُجِبُون ما يكرهه الله، وقد يكرهون ما يُحبُّ الله؛ فَيَقْعَلُونَ ما يكرهه، وَيَتْرَكُونَ ما يُحبُّه، مُخَالِفِينَ أَمْرَ الله؛ لِضَعْفِهِمْ وَجَهْلِيَّتِهِمْ.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنَّا أَثَرُ الْحَرَامِ﴾ بِقَالَ يَوْمَ قُلْ إِنَّمَا هِيَ كَيْبَرٌ وَمَسَدٌ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَتَعَفُّرٌ بِهِ، وَالتَّسْبِيحُ الْحَرَامُ وَالْإِسْرَافُ أَفْلَحُ، إِنَّهُ أَكْبَرُ مِنْهُ اللَّهُ وَالْهَيْئَةُ أَصْفَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُ يُحَوِّلُكُمْ حَتَّى يَرْضَاكُمْ عَن وَبِيحَتِّمْ فِي السُّتُورِ وَمَنْ يَزَكِدْهُ مِنْكُمْ عَن وَبِيحِهِ قَسَتْ وَفَرَّ حَكَاةً فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الْأَيَّامِ وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

سؤال النبي ﷺ عن الشهر الحرام، وفتح من الصحابة ومن المشركين؛ من المشركين تعثت، ومن بعض الصحابة استعلا ما واستشكالاً.

وهو، ﴿بِقَالَ يَوْمَ﴾ على تقدير البذل من «الشهر الحرام» أي: عن قتال فيه.

والأشهر الحرم معظمة عند العرب حتى في الجاهلية؛ حتى إن الرجل يجد قاتل أبيه، فلا يقول على رقع يلو عليه: من تعظيم الشهر الحرام.

والآية نزلت في قتلي ابن الحضرمي وقاتلوه عند المفسرين؛ كما روى ابن أبي حاتم، وابن جرير؛ من حديث جندب بن عبد الله أن رسول الله ﷺ بعث رفقاً، وبعث عليهم عبد الله بن جحشي، وكتب له كتاباً، وأمره ألا يقرأ الكتاب حتى يبلغ مكاناً كذا وكذا، وقال: «لَا تُكْرِهَنَّ أَحَدًا عَلَى السَّيْرِ مَعَكَ مِنْ أَصْحَابِكَ»، فلما قرأ الكتاب، استرجع، وقال: سمعنا وطاعة لله ولرسوله، فخيرتم الخيز، وقرأ عليهم الكتاب، فرجع رجلاً، وبقي بيئتهم، فلقوا ابن الحضرمي، فقتلوه، ولم يدعوا أن ذلك اليوم من رجب أو من جمادى، فقال المشركون للمسلمين: قتلتم في الشهر الحرام! فأنزل الله ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنَّا أَثَرُ الْحَرَامِ﴾

قَالَ يَهُدَى قُلْ قَاتِلْ يَهُدَى كَيْفَ؟ (الآية ١٦).

وجاء عن أبي مالك، عن ابن عباس.

وعن مرة عن ابن مسعود، بنحوه.

استغلال المشركين لأخطاء المسلمين:

والله يرد على المشركين استنكاؤهم قتال الصحابة في الشهر الحرام، مع أنهم يصدون عن المسجد الحرام، فأخرجوا النبي ﷺ وضحية من مكة، بل توعدوهم إن أقروهم بالقتل، والله إنما حرّم القتال في الأشهر الحرم؛ حتى لا يقطع سيل السائرين إلى البيت، فما عظم في الأشهر الحرم لذاتها، ولكن لتعظيم المسجد الحرام، فحرمتها تابعة لا ذاتية، وحرمة المسجد الحرام ذاتية، والحرمة اللاتية أقوى وأعظم؛ لأنها لا ترتفع بحال، والحرمة التابعة تُرفع وتوضع بحسب تحقق المقصد منها.

والمشركون صدّوا النبي وصحابته عن المسجد الحرام بينين عددا متواليّة، واستنكروا قتال الصحابة يوما في آخر جمادى وأوّل رجب.

والمراد بالصّد هنا في قوله: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، يعني: عن قاصد البيت الحرام للعبادة؛ صلاة وطوافا، واعتكافا ومجاورة، وضدّة ونسكا، والصد عن المسجد الحرام؛ بالقتال وغيره، في الأشهر الحرم وغيرها؛ يقطع عن البيت الحرام السبيل والزوّق، وينفي عنه الأمن، فيجبر ويؤخذ الناس فيه، وهو أعظم البقاع عند الله، وأحبها إليه؛ وهذه الآية أصل في صدّ الذرائع.

وأما عظم استهزاء بنيها؛ لأنّ رجبا موضع سنير الحاج من الأفاقي

إلى الحج، وذا القعدة وذا الحجة ومحرمنا موضع الحج وعودة الحاج إلى أهله.

وهو القلبي، **﴿وَمَسَدٌ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾**، قيل: رُفِعَ **﴿وَمَسَدٌ﴾**؛ للعطب على **﴿كَيْدٌ﴾**، وقيل: رُفِعَ مبتدأ خبره هوثة، **﴿أَكْثَرُ مِنْ كُفْرٍ﴾**، وهذا الأرجح، ولو غُطِلَتِ الصَّدُّ على **﴿كَيْدٍ﴾** لكانَ هوثة، **﴿وَصَغَرُ بِهِ﴾** معطوفاً عليه، والقتال في الأشهر الحرم ليس كُفْراً بالله يُخرج من الملة، إلا لمن جحد تحريمه وقت التحريم، فهو مكذب لله.

ولو كان الصَّدُّ كُفْراً، لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ إخراج أهل الحرم منه أكثر من الكفر؛ وهذا لا يقول به أحد.

ويظهر الترفُّض عند المعاصجة والمجادلة في كفار قريش، وترك ما عليهم، وأخذ الذي لهم؛ وهذه عادة أهل الأهواء؛ كما قال تعالى: **﴿وَلَنْ يَكُنَّ لَهُمْ لَكُمْ يَتَرَاتُبًا لِمَنْ يَكْفُرُ﴾** (٥) **﴿لِيَقْرَأُوا الْقُرْآنَ﴾** (النور: ١٩ - ١٥٠).

وربما كان الحق الذي عليهم أعظم، وهو مُسَيِّطٌ للحق الذي لهم، والجهل بهذه الأشياء سبب لاستمرار كثير من أهل الأهواء في الضلال.

بين أنواع الجهل:

والجهل على نوعين:

الأول: جهل حقيقة الشيء بعينه، وعدم معرفة حكمه.

الثاني: جهل مرتبته بين مراتب غيره، مع المعرفة به بعينه متفرداً.

وهذان اجتماعاً في كفار قريش كثيراً، وإذا جهل الإنسان مراتب الأشياء، انشغل بالأدنى عن الأعلى، ووجد الهوى من ذلك مدخلاً؛ ليرتب الحقائق كما تهوى النفس.

وكفار قريش أخرجوا النبي ﷺ وأصحابه من مكة، وضدوهم عن

دخوله الحرم، وهذا من جنس ما حُرِّمَ القتال في الأشهر الحرم لأجله، ثم هم المرتكوا مع الله غيرته، وهو أعظم عند الله من القتل الذي يستكره على محض.

والهوى يشمل النفوس ويسلبها بتعظيم الأدنى عن الأعلى؛ لأن النفس تلوم صاحبها على ترك الحق ولو كانت مُعَانِدَةً، فَيَشْقُهَا بِالْأَدْنَى لِتَتَغَافَلَ عَنْ غَيْرِهِ وَتَرْفُضَ وَتَسْكُنَ، وَالنَّفْسُ لَا تَقْوَى عَلَى تَكْلِيفِ الْفِطْرَةِ وَتَغْيِيهَا؛ فَتَجْعَلُهُ بِجَاهِلِ الْحَقِّ كُلِّهِ، وَلَكِنَّهَا تَغَيَّبُ الْأَعْلَى وَتُظْهِرُ الْأَدْنَى وَتُعْظِمُهُ، فَيُضْمَتُ لَوْمُ النَّفْسِ الْفِطْرِيُّ عَلَى صَاحِبِهِ.

وهذا كسكون نفوس المشركين وانشغالها ببقاية الحاج وعبادة المسجد الحرام، وتعظيم ذلك من تحويل الشيطان لهم؛ هَوْنٌ وَحُطْرٌ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ، فَوَقَّعُوا فِي الشُّرْكِ غَيْرَ مُبَالِغِينَ.

وصد كفاير قريش للنبي عن المسجد الحرام، وإخراج أهله منه؛ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قَتْلِ ابْنِ الْحَضْرَمِيِّ، وَكَفَرْتُمْ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

واعتُذِلَتْ فِي نَسْخِ هَذِهِ الْآيَةِ:

فَقَالَ قَوْمٌ يَنْسُخُهَا؛ وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ يَسْرِةَ، وَالرُّهْرِيِّ وَصَوْنَةُ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ.

رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسْرِةَ: أَحَلَّ الْقِتَالُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ فِي «بَرَاءَةِ» قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَقْلِيلُوا فِيهِمْ لَنَفْسِكُمْ وَتَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلَّهُ﴾ (التوبة: ١٢٦) يَقُولُ: فِيهِمْ وَفِي غَيْرِهِمْ (١).

وقال عطاء بن أبي رباح بعثم الشيخ، وكان يحلف عليه كما رواه
ابن جريج عنه: أخرجه ابن جرير بسنده صحيح^(١).
وقد نقلتم الكلام على هذه المسألة.

وَمِنْ اللَّهِ سَبَّ قَتَالَ الْمُشْرِكِينَ لِلْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَرْأَوْنَ يُمُوتُوا لَكُمْ
حَتَّى يَرْأَوْكُمْ عَنْ وَجْهِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ لِيُفْتِنُوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ لِيَرْتَدُّوا طَمَعًا
فِي الْأَمْنِ، وَتَرْهِيًا لِمَنْ يُرِيدُ اللَّحَاقَ بِهِمْ.
معنى الرِّقَّة:

والرِّقَّة هي الرجوع عن الحق إلى ما كان عليه من الباطل، وغلب
استعمالها على ذلك الأمرين:

أَوَّلًا: لَمَّا كَانَ كَثِيرٌ قَرِيبٌ يُرِيدُونَ رَدَّ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى مَا
كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الشُّرْكِ، سُمِّيَتْ رِقَّةً، يَعْنِي: رَجُوعًا إِلَى الْأَمْرِ السَّابِقِ.

ثَانِيًا: أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِيمَنْ نَشَأَ عَلَى الْإِيمَانِ الْحَقُّ وَوُجِدَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا
يَخْرُجُ مِنْهُ، وَيُقَدَّرُ مَنْ يَرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ النِّشَاطِ عَلَيْهِ أَفْلُ مَنْ يَرْتَدُّ
عَنِ الْإِسْلَامِ مَنْ كَانَ عَلَى الشُّرْكِ قَبْلَ ذَلِكَ بِالنَّشِيطِ لِلْأُمَّةِ الَّتِي خَرَجُوا
مِنْهَا؛ وَلَمَّا يَخَافُ عَلَى حَدِيثِ الْعَهْدِ بِالْكَفْرِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الْإِسْلَامِ أَكْثَرَ
مَنْ نَشَأَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَعْرِفُ الْكَفْرَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ امْتَزَجَ بِقُوَّةِ الْفِطْرَةِ،
فَتَمَسَّكَ الْحَقُّ مِنْهَا وَدَسَخَ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَعَلَى فِطْرَةٍ مَبْلُوءَةٍ، مَعَ ذَلِكَ صَحِيحٌ
طَارِعٌ.

فَأَصْبَحَتْ الرِّقَّةُ تَطْلُقُ عَلَى كُلِّ خَارِجٍ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكَفْرِ، وَلَوْ
لَمْ يَكُنْ عَلَى الْكَفْرِ مِنْ قَبْلُ.

وَفِي الْأَيْدِ: قُوَّةٌ بِأَسْفَلِ الْبَاطِلِ عَلَى بَاطِلِهِمْ مَعَ جَلَالِهِ وَوُضُوحِهِ،

واختيار الموت عليه، والكثير إذا استحکم في القلب، غيبي العقل عن الاختيار.

وهو عليه: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ بِنَفْسِهِ عَنْ دِينِهِ كَفَرَ مَكْرَهًا أَوْ تَهْوًى فَهُوَ جَاحِلٌ بِمَا يُكْفِرُ﴾ (البقرة: ٢١٧) وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْفُسِ الَّتِي أُفْرِجَتْ عَنْهَا وَمِنْهُمْ مَن رَّجَعْنَا إِلَى الْإِسْلَامِ فَمَا يَكُنْ جَاحِلًا بِمَا كَفَرَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ.

إحباط العمل بالردة:

والردة تُحبط العمل السابق بلا خلاف؛ وإنما الخلاف في صوديه عند العودة للإسلام بعد الرد، وفي المسألة قولان مشهوران:

الأول: أَنَّ الرِّدَّةَ لَا تُحِطُّ الْعَمَلُ السَّابِقَ لِمَنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَنَابَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فُيِّدَ الْإِحْبَاطَ فِي آيَةِ بَهْلِهِ: ﴿فَبِمَا كَفَرُوا﴾، فَمَنْ ارْتَدَّ وَلَمْ يُعْثَ عَلَى الرِّدَّةِ، عَاقَبَتْ حَسَنَاتُهُ الَّتِي فَعَلَهَا؛ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَمَا تَرَى الطَّاعَاتِ، وَلَوْ كَانَ قَدْ أَتَى الْحُجَّ، سَقَطَ عَنْهُ؛ وَهَذَا هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ مِنْ أَحْمَدَ، وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ.

الثاني: أَنَّ الرِّدَّةَ تُحِطُّ الْعَمَلُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يَرْجِعُ عَمَلٌ مِنْهَا إِلَى صَاحِبِهِ، وَلَوْ كَانَ قَدْ أَتَى الْحُجَّ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ؛ قَالَ بِهَذَا مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ؛ وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَحْمَدَ.

وقد أجزى مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ عَصَمَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِسْلَامِ فَقَدْ كَفَرَ﴾ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْكُفْرَانِ (المائدة: ٥) عَلَى عَصَمِهِ، وَلَمْ يَخْصُصْهُ بِآيَةِ الْبَابِ.

وفي حتم الآية على عَصَمِهَا نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَعَوَّذُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْكُفْرَانِ﴾ (المائدة: ٥)، وَمَنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ رَدِّهِ، فَلَيْسَ مِنَ الْخَاسِرِينَ؛ وَأَمَّا الْمَرَادُ: مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا.

وتوسَّطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ؛ فَظَالُوا: إِنَّ الْإِحْبَاطَ

وَالْعَمَلُ فِي إِجْرَائِهِ لَيْسَ بِحَاطٍ؛ فَتَمَّ حُجٌّ، لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُعِيدَهُ إِذَا ارْتَدَّ بَعْدَهُ ثُمَّ عَادَ.

والْحَقُّ: أَنَّ الْأَجَرَ ثَابِتٌ لِلْمَرْغُوبِ الثَّانِي، فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا أُنْتَلِمَ الْعَيْدُ فَحَسْرٌ إِسْلَامُهُ، تَحْتَ لَوْ لَا تَحُلَّ حَسْرَةٌ تَحْتَ لَوْ لَقَعَهَا)، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي سَمِيٍّ^(١)، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ^(٢).

وفي «الصحيحين»، عن عروة بن الرُّبَيْع، أنَّ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ رَسُولٍ أَلُو، أَرَأَيْتَ أَمْوَرًا كُنْتُ أَتَحَلَّى بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ مِنْ صَلَافَةٍ أَوْ عَفَافَةٍ أَوْ مِلَّةٍ رَجِمَ، أَوْ بَهَا أَجْرٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَتَلَمَّتَ عَلَى مَا أَتَلَمَّتَ مِنْ غَيْرِ) ^(٢٧).

فهذا عملٌ عميلةٌ حال الجاهلية، ولكنْ أَخْلَصَ فِيهِ شَيْءٌ وَلَمْ يَصْرِفْ مِنْهُ لغيرِ اللَّهِ شَيْئاً، فَاحْتَسَبَهُ اللَّهُ لَهُ بِعَدِّ إِسْلَامِهِ؛ فَالْجَاهِلِيُّونَ مَعَ كُفْرِهِمْ يُخْلِصُونَ فِي بَعْضِ أَعْمَالِهِمْ، فَيُخْصَوْنَ بِهَا اللَّهُ وَحْدَهُ؛ فَهَذَا نُكْتَبُ لَهُمْ، فَيُفْضِلُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَهُمْ كُفَّارٌ؛ فَكَيْفَ بِمَا فَعَلَهُ الْمُسْلِمُ حَالِ إِسْلَامِهِ، ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ رَجَعَ؟ ١٢ فَتَقْبُولُ عَمَلُهُ حَالِ إِسْلَامِهِ أَوَّلَى مِنْ قَبُولِ عَمَلِهِ حَالِ إِشْرَاكِهِ.

ولو قيل يفتول عمل المشرك حال شريكه ما أخلصه، ولا يفتل
عمل المسلم حال إسلامه، لأنهم من ذلك قيون عمل المرتد حال ردت
ما خلصه. فيه.

فالمسلم المرتدُّ النَّابِ لَهُ أَرْبَعُ ثَلَاثٍ: إِسْلَامٌ ثُمَّ كُفْرٌ ثُمَّ إِسْلَامٌ ۖ

(١) أخرجوه النصارى (١٩٩٨) (١٠/٦).

[illegible]

(٢) أخرج الطحاوي (١٤٣٦) (١١٤/٢)، ورواه (١٤٣٧) (١١٤/٢).

فعلى هذا يُقْبَلُ منه عَمَلُهُ حَالِ الرَّدَّةِ وهو مشرِّكٌ مما يُخْلِصُهُ فهو، ولا يُقْبَلُ عَمَلُهُ حَالِ إِسْلَامِهِ قَبْلَ الرَّدَّةِ؛ وهذا بعيدٌ.

أحوال أهل الميزان في الآخرة:

ولا يُحِيطُ الْعَمَلُ كُلُّهُ إِلَّا الشَّرْكَ بَاطِلٌ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ لَهُ كِفَّةٌ فِي الْمِيزَانِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَأَهْلُ الْمِيزَانِ عَلَى ثَلَاثِ أَحوَالٍ:

الحالة الأولى: مَنْ يُوزَنُ لَهُ عَمَلُهُ بِكَفَّتَيْنِ: كِفَّةُ الْحَسَنَاتِ، وَكِفَّةُ السَّيِّئَاتِ؛ وَهُمُ عُمُومُ أَهْلِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَحَدٌ مِنْ ذُنُوبٍ، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ.

وَوُزِنَتْهُمْ لِيَعْرِفُوا هَمَّ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ، وَتَقَوَّمَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، فَلَا يُجَادِلُوا رَبَّهُمْ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ عَلَى الْعِبَادِ رَقِيبًا وَعَتِيدًا يُحْصِي عَلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ؛ لِيَزَوَّجَهَا وَيَذَكِّرُهَا إِذَا قُسُومًا، فَإِنَّهُ لَا يُحْصِي لِيَعْلَمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، بَلْ يُحْصِي لِيَعْلَمَ الْعِبَادَ، وَتُقَطَّعَ الْحُجَجُ عَنْهُمْ؛ فَجَعَلَ عَلَيْهِمْ شُهَدَاءَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَمِنَ النَّاسِ وَمِنَ أَنْفُسِهِمْ.

الحالة الثانية: مَنْ لَا يُوزَنُ لَهُ إِلَّا عَمَلُهُ السَّيِّئُ، وَهُمُ الْمُشْرِكُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى مِنْ عَمَلِهِمُ الصَّالِحِ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْبَبُوا بِالْشَّرْكِ، وَجَعَلَ لَهُمُ الْجَزَاءَ بِهِ فِي الدُّنْيَا: ﴿وَيَوْمَ يَبْرَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَنِ أَلْفِهِمْ أَنْفَعَتُمْ عَلَيْهِمْ فِي سَيِّئِهِمْ أَلْفًا وَتَسْتَغْفِرُ لَهَا﴾ (الاحقاف: ٢٠).

وَيُوزَنُ سَيِّئَاتُهُمْ؛ لِأَنَّ الْكَفَرَ يَتَبَيَّنُ كَمَا يَتَبَيَّنُ الْإِيمَانُ؛ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الْيَوْمَ بِكَافِرٍ﴾ (الشُّعُرَى: ٢٧)، فَالْكَفَرُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ كَمَا يَزِيدُ الْإِيمَانُ وَيَنْقُصُ، وَلَكِنَّ الْكَفَرَ الْأَكْبَرَ يَخْلُدُ صَاحِبُهُ فِي النَّارِ، وَيُعَذَّبُ الْكَفَّارُ بِحَسَبِ قُفُورِهِمْ، كَمَا يَنْقُمُ الْمُؤْمِنُونَ بِحَسَبِ إِيْمَانِهِمْ.

الحالة الثالثة: مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا كِفَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ كِفَّةُ الْحَسَنَاتِ،

وهم من غفر لهم الله كل ذنب؛ ما تقدم وما تأخر؛ كالنبي ﷺ: ﴿وَلْيَغْفِرَ
لَهُ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (التغ: ٤٢).

ولنحسب بهذه الحالة الشهيد الذي لا حقوق للأتقيين عليه، ويدخل
أيضاً في هذا السبعون ألفاً الذين لا حساب عليهم ولا عذاب.
والحسنات تذهب السيئات بلا خلاف، والسيئات تذهب الحسنات
على الأرجح، والإذعاب يكون بمقدار السيئة ويعطيهها ومقدار الحسنات
فلا يذهب الله حسنة عظيمة بسيئة من المحقرات أو الصغائر، والد تنكأثر
المحقرات حتى تتعاطف فتقتل فتذهب الحسنة العظيمة.

• • •

قال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُكَ عَنِ الْخَيْرِ وَالْخَيْرِ قُلْ فِيهِمَا أَنْتُمْ حَكِيمُونَ
وَمَنْ لَيْسَ بِأَخِيٍّ وَإِشْتَهَاكُمْ أَكْثَرُ مِنْ قُوَّتِهِمْ وَيَتَذَكَّرُكَ مَا يُجِيبُونَ فِي الْمَقَرَّةِ
كَذَلِكَ يَنْبَغِي اللَّهُ لَكُمْ الْأَمْرَ لِلْحَكْمِ تَتَذَكَّرُونَ﴾ (البقرة: ٢١٩).

وهذا من أسئلة الصحابة للنبي ﷺ، وهي نحو ثلاثة عشر سؤالا،
وهذا المذكور في القرآن، والأسئلة كثيرة، والسنة مليئة بذلك.

وأخرج الدارمي، وأبو يعلى، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس؛
قال: «ما رأيت قوما كانوا خيرا من أصحاب رسول الله ﷺ ما سألوهُ
إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قيل: كلُّهُنَّ في القرآن»^(١).

وكان النبي ﷺ ينهى عن كثرة السؤال؛ خشية أن يتزل بحريته،
فيشق ذلك على الناس؛ ولذا كانوا يجيبون أن يأتي الرجل من الأعراب
أو من الغزاة، فيسألوا النبي عن شيء من الدين فيستفيدوا، ويأمنوا من
الحرَج الذي لا يُريدُهُ النبي ﷺ عليهم؛ رحمة بهم وشفقة بالمؤمنين من

(١) أخرجه الترمذي في مسنده (١٢٧).

بعدهم، واليوم وبعد انقطاع الوحي أصبح رفع الجهل بالسؤال مؤثماً.
والسؤال هنا عن الخمر والتبشير، ويحتل أن السؤال عنهما جميعاً
مرة واحدة، ويحتل تفرق السؤال عنهما، واجتماع الجواب للمصلحة
في ذلك.

افتراق الخمر والتبشير:

وذلك أن الخمر والتبشير من الأمور التي تمس حياتهما كل يوم
غالباً، وربما كانا متلازمين؛ فمن شرب الخمر، فهو من أهل التبشير،
ومن تعامل بالتبشير، فهو من أهل الخمر، واجتماع بيان الحكمين
الشرعيين المتلازمين وقوعاً ولو غالباً واجب؛ ولذا تلازم الكلام عنهما
هنا، وتلازم في الآية الأخرى المبينة لقطعية التحريم: ﴿إِنَّمَا كُفِّرُ وَالتَّبِيرُ
وَالْأَسْبُ كَلَامٌ وَبَشَرٌ مِنْ حَيْثُ كَلِمَتُهُ تَابِعَتُهُ﴾ (المائدة: ٩٠).

والتلازم بينهما ظاهر وباطن؛ فالظاهر من جهة العمل؛ فمن بلى
بالخمر يملئ بالقمار غالباً، وفي الباطن فيكلاًهما من التوقيات الموجبة
للإفساد وضيق الإيمان ضعفاً شديداً؛ فمن ترك التبشير ظاهراً، وهو
بشرب الخمر، فهو يترك التبشير بلا تسليم باطن غالباً، بل مع حب
وشهوة له، وكذلك من تعامل بالتبشير، وترك الخمر ظاهراً، فهو يتركه
بلا تسليم باطن غالباً، بل مع حب وشهوة له؛ فجاءت الشريعة بإصلاح
الظاهر والباطن جميعاً؛ بالنهي عن العملين المتلازمين.

وقد أنزل الله في تلازم الإثنين الخمر والتبشير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ
عَلَى الَّذِينَ هُمْ وَأَنزِلُوا كُفِّرُ بَشَرٌ﴾ (المائدة: ٩٣).

روى ابن جرير، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قالوا:
يا رسول الله، ما نقول لإخواننا الذين مضوا؟ كانوا يشربون الخمر،
ويأكلون التبشير؟ فانزل الله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ هُمْ وَأَنزِلُوا كُفِّرُ بَشَرٌ﴾

يَسَا طَوِيرًا ﴿١﴾ [المائدة: ١٧٣].

وهما بيتا عثت بهما البلوى، فاحتاجا إلى التدرُّج بالتفكير منهما، والعنق الذي نُمُّ به البلوى يَشُقُّ على الناس الإقلاخ عنه مرة واحدة، فجاء الخُمرُ مبيِّنا غلبة شرِّه على غيره.

ولمَّا كان الميسير والخمر يَتَلَبَّسُ بهما العائنة والخاصة؛ جاء تحريمُهما على سبيل التدرُّج؛ حتَّى لا يَنْفَرَّ ضعيفُ الإيمانِ من تحريمِهما.

وكانت عملاً مشهوراً في أسواقهم؛ تشرِّبُهُ قلوبُهُم حتَّى يَلْغَ أنهم يَتَفَاتَرُونَ على أسوالِهم وأولادِهم وأهليهم؛ فقد روى ابن جرير، عن عليٍّ، عن ابن عباسٍ؛ قال: الميسرُ: القمارُ؛ كان الرَّجُلُ في الجاهلية يُخَاطِرُ على أهله وماله، فألهمها قَمَرٌ صَاحِبَةٌ، فَعَبَ بأهله وماله^(١).

وكثيراً ما يُفَامِرُونَ مع حضورِ الخمرِ؛ قال سيرةُ بن عمرو الفُقَيسِي:

نَحَابِي بِهَا أَكْفَاءَنَا وَلَهِيَّتُهَا وَتَشْرَبُ فِي أَسَانِيهَا وَنُقَامِرُ
والخمرُ أكثرُ شيوَعاً - في الأعيانِ والفقراءِ - في الجاهليَّةِ، وهي من غاية اللذاتِ بِنَدَمٍ؛ قال طرفةُ بن العبد:

وَلَوْلَا ثَلَاثُ هُنَّ مِنْ عَيْشَةِ الْفَقْرِ وَجَدْتُكَ لَمْ أَخْفِلْ مَتَى قَامَ حُرُودِي
فَمِثْنُهُنَّ سَبَّحِي الْمَقَالَاتِ بِشَرِّبِي كَمَتَّ مَتَى مَا ثَقُلَ بِالنَّامِ قُرْبُدِي

التدرُّج بتحريمِ الخمرِ والميسرِ:

ولمَّا كان التدرُّج بتحريمِ الخمرِ والميسرِ؛ حتَّى يَخْرُجَ قويُّ الإيمانِ منها بالتلميحِ ويَتَجَنَّبُهَا، فَيَكْثُرُ مَوَادُّ التَّارِكِينَ لَهَا؛ لَأَنَّ قويَّ الإيمانِ يَتَرَكُ

(١) التفسير الطبري (٨/٦٦٨).

(٢) التفسير الطبري (٣/٦٧٤).

المتشابهات وَزَمَّهَا، وَضَعِيفَ الْإِيمَانِ يَفْعُ فِيهَا وَلَا يُبَالِي، ثُمَّ يَقُولُ الْعَامِلُ بِهَا فَيَتَزَوَّنَ عَلَيْهِمُ النَّصْرُ، فَيَسْتَقْبِلُوا الْبَقَاءَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْرُمِ، وَلَا يَجِدُوا مِنْ يَأْتَسُونَ بِهِ مِنَ الثَّقَاتِ عَلَى الْبَقَاءِ عَلَيْهَا، فَيَزَوِّجُهُمْ قَدْ سَكَّرَهُمُ بِالْثَرَكِ، فَإِنَّ لَهُمْ يَتَرَكُونَهَا إِمَانًا، تَرَكُّوْهَا حَيَاءً وَمَسَافَرَةً، وَالتَّوَكُّلَ فِي الْإِسْلَامِ يَهْتُمُّ الشَّارِعُ بِتَرْكِهَا وَلَوْ بَلَا نَبِيٌّ؛ بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ.

وَلَمَّا الْآيَةُ: أَنَّهُ عِنْدَ اسْتِهْوَاجِ الشَّرِّ، وَتَلَبُّسِ النَّاسِ بِهِ: تُدْعَرُ الْمَوَازِنَةُ فِيمَا عَقَلَمُ شَرِّهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَتَقْرَبُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ قَطْعِيَّ التَّحْرِيمِ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا تُوْغِلُ فِي عَمَلٍ مَحْرُمٍ إِلَّا وَهِيَ تَرَى نَفْعَهُ فِي دُنْيَاهَا خَالِيًا، فَتُكْفَرُ الْمَوَازِنَةُ الْفَرَاؤُ بِصِحَّةِ عَقُولِهِمْ مَعَ قِصْرِ نَظَرِهِمْ، فَإِلْغَاءُ النَّفْعِ الَّذِي يَزَوِّجُهُ إِلْغَاءُ نَاسًا يَحْمِلُهُمْ عَلَى إِزْدِرَاءِ الْمَخَالِيفِ وَأَتِهَابِهِ بِالْمَكَايِدِ وَالْمَعَانِدَةِ الْمُحْضَةِ؛ فَالْإِقْرَازُ بِمَا يُؤْمِنُونَ بِتَقْوِيهِ وَحِجَّتِهِ ذَلِكَ: أَدْعَى لِقَبُولِ الْحَقِّ وَتَمْيِيزِهِ؛ لِأَنَّ أَحْطَرَ وَجْهَ الصِّدْقِ عَنْ الْحَقِّ يَحْتَدُّ سَلَامَةً عَقْلِي الْمَخَالِيفِ بِالْجَمْلَةِ وَإِنْكَارِهِ، فَيَحْضُرُ الْجَنَادُ وَالْمَكَايِدُ، وَتُغَيَّبُ الْحُجَّةُ فَلَا تُرَى صِحَّةُ.

فَإِنَّ يَنْ صِحَّةُ مَا يَزَوِّجُهُ مِنْ مَنَافِعٍ فِي الْخَمْرِ وَالتَّبَيُّرِ، وَسَلَامَةً ذَلِكَ النَّظَرِ، وَلَكِنْ يَبَيِّنُ مَا غَاب عَنْهُمْ مِنْ مَنَافِعِهِمَا الْعَالِيَةِ، وَهَذَا إِيْنَاسٌ لِلنَّفُوسِ أَنْ تُقْبِلَ وَلَا تُعَانِدَ وَتُكَابِرَ.

وَهَذِهِ الْمَوَازِنَةُ فِي الْأَمْرِ الْمَحْرُمِ الَّذِي تَبَيَّنَتْ مَنَافِعُهُ، لَا فِي الْمَحْرُمِ الَّذِي مَنَافِعُهُ مَتَوَحِّمَةٌ فَتُصْنَعُ لَهُ مَنَافِعٌ تَالِيَةً وَتَقْرِيبًا؛ فَهَذَا يَحْتَدُّ وَتَلَبُّسٌ وَكَلَمٌ، وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمَحْرُمِ غَيْرِ الْمُسْتَفْرِ فِي النَّاسِ وَلَا الرَّاسِخِ فِيهِمْ، فَتَبَيَّنَ مَنَافِعُهُ لَهُمْ فَرُغِبَ لَهُمْ فِي الْبَقَاءِ وَإِيْنَاسٌ لَهُمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَهَذِهِ الْأَحْوَالُ تَقَعُ بِحَسَبِ مِيزَانِ الْعَالَمِ لَهَا، وَتُخْتَلِفُ بِحَسَبِ نَوْعِ الْمَحْرُمِ وَزَمَنِهِ وَبَلَدِهِ.

والخمر ما عودٌ من التخمير، وهو التغطية؛ فكلُّ ما عاصر العقل وغيَّبه، فهو خمرٌ، وتخميرُ الإناث: تغطيته، وجماعُ المراهق: ما سترها، وكلُّ مشروبٍ أو مطعمٍ أو مُستنشَقٍ يغيِّبُ العقل: داخِلٌ في معنى الخمر.

إقامة الحدِّ على أَكْلِ المخدرات:

واختلف الفقهاء في المخدرات والحشيشة؛ هل يُقامُ على تناولها حدُّ شارِبِ الخمر أم لا؟ ١٩٦ على القولِ ثلاثة: قيل: بإخْلِيعِ حُكْمِ الخمرِ في الحدِّ. وقيل: لا تأخُذُ حُكْمَهُ.

وقيل: تأخُذُ حُكْمَهُ، ويُزادُ على ذلك تعزيراً؛ للإضرارِ بالنفس؛ فإنَّ الخمرَ يغيِّبُ العقلَ ولا يُنْقِطُهُ، وأمَّا المخدرات والحشيشة، فغالبُها يغيِّبُ العقلَ ويُنْقِطُهُ، فهو كمن شربَ خمرًا وتناولَ سُمًّا؛ يُجلدُ حدُّ الشُّكر، ويعزُّزُ على تناولِ السُّمِّ.

والتصورُ جاءتِ عاتيةٌ في إشراكِ كُلِّ مُسكرٍ في الحدِّ، ولم يفتدِ بنوعٍ دونَ نوعٍ، ولا بصفةٍ تناولٍ معينةٍ، فالمشروبُ والمأكولُ والمستنشَقُ في ذلك سواء؛ فقد جاءَ في «المصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (كُلُّ شَرَابٍ أُسْكِرَ، فَهُوَ حَرَامٌ)^(١).

وفي «المصحيحين»، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل فقيل له: جئناكَ شَرَابٌ مِنَ التَّلَسُّلِ يُقَالُ لَهُ: البَيْخُ، وشَرَابٌ مِنَ الدَّرَةِ يُقَالُ لَهُ: البُورُ؟ قال: فقال: (كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ)^(٢).

والشريعة وإنَّ غلبَ إطلاقُها الشُّكرَ على المشروبِ؛ فلا بُدَّ عُرِفَ

(١). أخرجه البخاري (٢٤٢٢) (٥٨/١)، ومسلم (٢٠٠١) (٣/١٥٨٥).

(٢). أخرجه البخاري (٢٤٢٢) (٥/١٦١)، ومسلم (١٧٣٣) (٣/١٥٨٦).

الناس في الجاهلية على هذا، والشرعة تنزلُ الفاظَ اللُّغَةِ العائنة على عَرَبِ الناسِ، ولا يعني هذا تقييداً للحُكْم على الصُّورَةِ التي يحرِّفها الناسُ؛ بل يشترِكُ معها ما في حُكْمِها، إلا العباداتِ؛ فهي مقيدةٌ بما وصفه الشارعُ.

معنى القَمَارِ والميسِرِ:

وأما الميسِرُ: فهو على وزنِ «فعليل»، بكسرِ العينِ، وهو ضدُّ القُسرِ، وقولُهُم: «يسِرْ لي هذا الأمرُ» يعني: «وَجِبْ لي حقُّ» والياسِرُ: الواجبُ؛ ولذا يسمَّى مَنْ يتعاملُ بالقَمَارِ: يامِراً وياسِراً. والقَمَارُ والميسِرُ: هو المِرَاعَةُ على عَرَبِ شخصٍ.

والقَمَارُ: هو الميسِرُ؛ قاله ابنُ عُصَمَرٍ، ومجاهدٌ، وعطاءٌ، وطاوسٌ، والحسنُ، وقنادةٌ، والسُّقْيُ، والضُّحَّاكُ؛ روى ابنُ جريرٍ، عن ابنِ أبي نَجِيجٍ، عن مجاهدٍ في قوله: «يَسْتَوِيكَ عَنبُ الْكَثَرِ وَالْمَيْسِرِ»، قال: «القَمَارُ».

وعن ثبَّتٍ، عن مجاهدٍ، قال: «كُلُّ القَمَارِ مِنَ الميسِرِ، حتَّى لُوبُ الضُّيَّانِ بِالْجُوزِ».

وعن أبي الأَخْوَصِ، عن عبدِ الله؛ أَنَّهُ قال: «إِنَّمَا أَنْتُمْ وَعَبِيدُ الْكُفَّابِ الَّتِي تَزْجُرُونَ بِهَا زُجْجَرًا فَإِنَّهَا مِنَ الميسِرِ».

أَخْرَجَهُ ابنُ جريرٍ^(١).

والمرادُ بالزُّجْرِ: هو الضَّرْبُ مِنَ التَّوَلُّعِ وَالْمُخْرَصِ.

والمُحَرَّمَاتُ فِي المَعَامَلَاتِ عَلَى تَوْعَيْنٍ: رِبَا، وَمَيْسِرٌ:

وَالرِّبَا: أَكْثَلُ مَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، مَعَ الْعِلْمِ بِمَنْ يَأْخُذُ الْعَمَالَ، وَيُلْدَارِ أَخِيهِ، وَوَقْتُ أَخِيهِ.

(١) القسِر الطبري (٦١١/٣).

وعِلَّةُ تحريم الرِّبَا: أَنَّهُ أَخَذَ الْمَالُ بِلا حَقٍّ، وَفِيهِ اسْتِغْلَالٌ ضَعِيفُ الْفَقِيرِ وَحَاجَةُ الْمَحْتَاجِ؛ فَهُوَ لَمْ يَأْخُذْهُ مَخْتَارًا، وَإِنَّمَا مَضْطَرًّا.

وَفِي الْمَنْعِ مِنَ الرِّبَا: وَأَدَّ يُشْرَوُ الْأَعْيَاءُ، وَكُسِرَ لَطِيفَاتُ الْكُثْرَاءِ، وَمَنْعُ لِيَاذَةِ ظَمَرِ الْفَقِيرِ لِيَزْدَادَ غِنَى الْغَنِيِّ.

وَأَمَّا التَّيْسِيرُ، فَهُوَ: أَكْلُ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ؛ لِلجَهَالَةِ فِيهِ، فَلَا يُعْرِفُ أَخِذَ الْمَالِ، وَرُبَّمَا لَا يُعْرِفُ عَيْنَ الْمَالِ وَمِقْدَارَهُ.

الْمُفَرَّقُ بَيْنَ الرِّبَا وَالْمَيْسِرِ:

وَيَخْتَلِفُ الْمَيْسِرُ عَنِ الرِّبَا: أَنَّ الرِّبَا مَعْلُومُ الْمَقْدَارِ وَأَخِذُ الْمَالِ، وَلَكِنَّهُ أَخِذٌ بِلا حَقٍّ، وَأَمَّا الْمَيْسِرُ فَلَا يُعْرِفُ أَخِذَ الْمَالِ، وَقَدْ لَا يُعْرِفُ وَمِقْدَارَهُ، وَيُؤْخَذُ بِلا حَقٍّ.

وَالْغَالِبُ فِي الْمَيْسِرِ: أَنَّ الْمُتَعَامِلَ بِفَعْلَةٍ مَخْتَارًا بِلا حَاجَةٍ، وَيَكُونُ بَيْنَ الْأَعْيَاءِ غَالِبًا، وَأَمَّا الرِّبَا: فَيَكُونُ بَيْنَ غَنِيِّ وَفَقِيرٍ أَوْ مُحْتَاجٍ؛ وَلِذَا عَظُمَ أَمْرُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

الرِّضَا بِالرِّبَا وَالْمَيْسِرِ:

وَلَا أَثَرُ لِلتَّرَاضِي بَيْنَ الْأَطْرَافِ فِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَهَدْيِهِ؛ لِأَنَّ الرِّبَا لَمْ يَرْضَهُ الْمُحْتَاجُ إِلَّا لِحَاجَتِهِ؛ فَهُوَ يَرْضَى ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ، وَكَذَلِكَ الْمُتَعَامِلُونَ بِالتَّيْسِيرِ؛ لَا أَثَرَ لِرِضَائِهِمْ فِي ثُبُوتِ مَقَاسِيدهِ، فَهُمْ يَرْضَوْنَ ابْتِدَاءً، وَيَتَنَازَعُونَ عِنْدَ غَلَبَةِ أَحَدِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يُوجِبِ الشَّرَاحُ وَالْإِعْتِرَاضُ ظَاهِرًا، فَهُوَ مُوجُودٌ بَاطِنًا، فَتَنْقُصُ الْعِدَاوَةُ؛ فَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِسَعَائِجِ الظُّوَاهِرِ وَالْبَوَاطِنِ وَطَهَّرَهَا.

ثُمَّ إِنَّ الْحَالَ الَّذِي يُؤْخَذُ بِالْمُغَالِيَةِ الدُّعْنِيَّةِ بَيْنَ طَرَفَيْنِ - أَوِ الْبَدْنِيَّةِ، أَوِ الْحِطِّ وَالْجَهَالَةِ - يَحْصُلُ فِيهِ مَنَاقِصٌ وَتَرْقُبٌ لِلْفُوزِ، فَالْغَنَى الْخَاسِرَةُ تَحْزَنُ وَتَتَأَلَّمُ، وَتُبْغِضُ وَتُكَرَهُ، فَتَحْسُدُ وَتَحْقِدُ، بِخِلَافِ الْمَالِ الَّذِي يُؤْخَذُ

بلا مغالبية كالتهدية؛ فالإنسان يُعطىها أحدًا، ولا يترقب شيئًا، ولا تشترط نفسه إلا إلى المودود؛ ولهذا جاز للإنسان أن يهدي ألف دينار، ولا يجوز أن يُقايِرَ على بزرهم.

وبعِلُّ العلماء التحريم: بقدم وجود عَيْنٍ جَوْهِيٍّ ومُعَامَلَةٍ وَمُسْتَحَقٍّ للمال، وهذه جَهَالَةٌ، وهذا تعليلٌ صحيح؛ لأنَّ وجودَ هذه الجهالة هو سببُ وجودِ المغالبية التضييعة، وتوجدُ البغضاء في النفوس؛ لأنَّ النفس ترى أنها أولى من غيرها، بخلافه في البيع فيُفترقُ المتبايعان، وكلُّ فَرَحٍ بما لَدَيْهِ؛ البائعُ فَرَحٌ بما باع، والمشتري فَرَحٌ بما اشترى؛ لأنَّ البيع لا جَهَالَةٌ فيه توجدُ المغالبية، وهناك حتى متباذلٌ يُطهرُ نَارَ التَّيْنِ والحَقْدِ.

وبعظمُ الميسرِ بعظمِ الحالِ المأخوذ؛ لأنَّه يعطيه تعظمُ البغضاء والعداوة، وكذلك يعظمُ المأخوذُ رُبًّا يعظمُ الرُّبًّا؛ ليعظمَ الضررُ الواقع على الفقير والمحتاج.

وبدخُلُ في حُكْمِ الميسرِ وفي معناه: كلُّ جَهَالَةٍ في البيع؛ كالمنازلة والمزاينة والملازمة وبيعِ الحَصَاة، ولكنَّ الميسرَ غَلَبَ مصطلحًا على صورةٍ من أنواعِ الجَهَالَةِ.

والقِمَارُ لا يَقْبُذُ صورته بعَمَلٍ أو أَلْفٍ مَعِينَةٍ، فلا يَفْتَرِ القِمَارُ إلا عليها؛ فهو نازِلٌ على القولِ والعملِ، صغيرًا أو جليلًا؛ فمن ابنِ سِيرِينَ قال: «كلُّ لُوبٍ فيه قِمَارٌ مِن شُرْبٍ أو صِنَاجٍ أو قِيَامٍ، فهو مِن الميسر»^(١).

فما كان مِن رميِ القِفَاحِ أو الجُوزِ أو الحَصَى أو المكشباتِ أو الألعابِ الإلكترونية الحديثة أو الورقِيَّة، فهي داخِلَةٌ في ذلك.

والميسرُ والقِمَارُ يَتَقَيُّ في صورتيه، ولكنه يختلفُ في أَلْفٍ مِن زَمَنِ

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ٦٧٧).

إلى زمن، ومن بلد إلى بلد، فتختلف الآلة بحسب البلدان، فبعضهم من يستعمل المكشبات، ومنهم الشطرنج، ومنهم الخصى، ومنهم السهام، ومنهم آلات الكترونية أو أوراكا حديثة.

وأشده تحريمًا: ما يضمن الرّيح فيه واحد بغيره، ويخسر الباقيون، فهذا جمع كثر الرّيا وشدة التّمييز، وهو أن يقوم أحد بجمع الأموال من الناس ليعطي واحدًا منهم بعضها، وهو بتلقيه واحد منهم، فيأخذ من المال حتى جميعه ورعايته، ويعطي واحدًا منهم بالقرعة جزءًا منها، فهو رابح في كل حال، وهذا ما تفعله الشركات والمؤسسات.

والشريعة إنما حرّمت التّمييز؛ لأنّه أخذ للمال بصورة باطلّة ولو رعيها الإنسان؛ إنّما تضمنته من أخذ المال بلا حقّ ومعاوضة، والمال محترّم، فكما حرّم الله إتلافه وخرقه، فقد حبّط الله التعامل فيه، فلا يؤخذ إلا بمبادلة شرعيّة، أو عن طيب نفسه بهيّة أو عطية أو صدقة.

وقوله تعالى: ﴿وَرِشْمًا أَكْثَرَ مِنْ ثَمِينًا﴾.

الثّق: ما يجدونه في الخمر والميسر من تجارة وبربح، وتسليق وإهداء وقت.

نفع الخمر والميسر وإسهما:

واستعمل في الآية قوله: «الثّق» في بيان الضرر فيهما، والائتم في بيان الشر، وما يقابل الثّق هو الضرر؛ لأنّ الثّق عاجل، ولا يلزم من الانتفاع الإثابة عليه في الآخرة، وأمّا الائتم: فيلزم من الشر في الدنيا، والعقاب في الآخرة.

وتظهر في هذا: التخويف، وأنّ الثّق إنما هو عاجل زائل، والشرّ خالِب، والائتم باق، واستعمال الترهيب والوعيد والتخويف من العاقبة يُخَيِّم الإيمان ويُوقّظُه، واستعمال الموازين الماديّة لإحقاق الحقّ وتبيين

المحرّم وإثباته، والاقتصارُ على ذلك: خطأ؛ فهو يعلّق القلب والعقل ألا يؤمن إلا بما ثبت جليته، وينقُر من الأحكام التي يحرمها الشرع عند غياب جليّ التحريم، ولا تُترك الموازنة العقلية، ولكن لا يجوز تعليلها على وجوب التسليم بالحكم الإلهي.

وربك الناس بالتسليم ليس تعطيلًا للعقل، بل تعطيلًا للمخالي وسفوّ جليته؛ فإنّ الإنسان إذا رجّع كل شيء إلى نفسه، تكبّر، وإذا رجّعه إلى غيره، غلب ما لم يعلم، فهذا في البشر، والفارق بين البشر في العلم والجمعة محدود، والفارق في العلم والجمعة بين الإنسان وربه ليس له حد، وتسليم الإنسان بحكم ربه قوة إيمان، وأثبت على التمسك بالحق؛ فإنّ العقول تمسك بما ترى نفعه، فإذا زال النفع، انتكست عنه، وأما من سلّم فهو، فما عند الله ثابت لا يزول؛ روى ابن جرير، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: **قوله: ﴿وَأَنفُسُهُمْ أَشَدُّ مِن قُلُوبِهِمْ﴾**؛ يقول: «ما يذهب من الدين، والاثم فيه: أكثر مما يصيبون في قُرْبها إذا شربوها»^(١).

وهذه الآية تمهيد لما أتى بعدها من التحريم؛ حيث أنزل الله قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا الْفَرْ وَالنَّيْبَ وَالْأَمْسَ وَالْأَكْمَ وَمَنْ بَيْنَ ذَلِكَ لَشَيْئًا فَاجْتَنِبُوا كُلَّهُ لَكُمْ يُفَرِّجُ﴾** [المائدة: ٩٠] وذلك لبيان التحريم ووضوحه، وقطع الرّيب والشك الواقع في النفوس من تحريم الخمر والميبر.

وأكثر المفسرين: على أنّ آية الباب لم يثبت بها تحريم الخمر قطعاً؛ وإنما إلماحاً، وروى ابن جرير، عن سعيد بن جبيرة قال: «لما نزلت: **﴿يَتَذَكَّرُ﴾** عن الخمر والتبوير قد يهتأ إثم كبير ومكروه كبير»^(٢).

(١) تفسير الطبري (٢/ ٦٨٠)، وفسر ابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٢).

فَكَرِهَهَا نَوْمٌ؛ لقوله: ﴿فِيهَا أَنْتُمْ حَكِيمُونَ﴾، وشربها نَوْمٌ؛ لقوله: ﴿وَمَتَاعٌ
ثَابِرٌ﴾، حتى نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الْكُتُوبَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى
حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، قال: فكأنوا يذعنونها في حين
الصلاة، ويشربونها في غير حين الصلاة، حتى نزلت: ﴿إِنَّمَا الْكُفْرُ وَالشُّبُهَاتُ
وَالْأَهْوَاءُ نَالَتْكُمْ وَبَشَىٰ مِنْ خَلْقِ الْكُفْرَانِ الْكَبِيرُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فقال عمر:
ضَبَعَةُ لَيْلٍ الْيَوْمَ فُرِثَ بِالْمَيْسِرِ^(١)

والخمر مِمَّا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي تَحْرِيمِ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ لَهَا، وَالْكُتُبُ
السَّابِقَةُ فِيهَا مَا يُبَيِّرُ إِلَىٰ هَذَا وَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وهو قوله: ﴿رَبَّنَا نَعْلَمُ أَنَّكَ يَنْشُرُونَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

المراد بالمعقوب: ما زَادَ وَفَضَلَ عَنْ حَاجَةِ النَّفْسِ وَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ؛
رَوَى بَيْهَقَمٌ، عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ؛ قَالَ: «الْعَقُوبُ: مَا فَضَلَ عَنْ أَمْلِكَ».
وقال بهذا عطاء وقتادة وغيرهما^(٢).

التوسط في النفقة:

وفيه: الْحَثُّ عَلَى التَّوَسُّطِ فِي النِّفْقَةِ، وَعَدَمُ الشَّرَفِ، وَالشَّرَفُ
بِالنِّفْقَةِ: أَنْ يُنْفِقَ الْإِنْسَانُ نَفَقَةً تُشْرُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ كِفَايَتُهُمْ؛ كَوَالِدَيْهِ
وَأَوْلَادِهِ وَزَوْجِهِ؛ فَهُوَ يَنْتَقِمْ مُسْتَحِقًّا عَلَى وَاجِبٍ.

وَأَمَّا تَقْدِيمُ أَبِي بَكْرٍ لِمَالِهِ كُلِّهِ وَلَمْ يَتَّقِ لَهُمْ إِلَّا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَذَلِكَ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْتَقَ النَّاسَ، وَهُوَ فِي حُكْمِ النَّبِيِّ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ
يَجْرُدْ أَهْلَهُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي يَقُومُونَ بِهِ مِنْ مَلَكِيَّتِهِمْ وَمَرْغَبِهِمْ وَمُسْكِنِهِمْ
الْقَائِمِينَ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَمْ يَخُفْ يَتَا وَلَا يَسَاطَا وَلَا مَرْكَبًا؛ وَأَمَّا أَنْفَقَ مَالَهُ مِمَّا
زَادَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ نَقْدٍ وَهَبٍ.

(١) تفسير ابن أبي حاتم: (٢/٣٩٣).

(٢) تفسير الطبري: (٢/٦٨١).

وفي الحديث على النفقة بفضل المال: إشارة إلى النهي عن الخمر والميسر بلا تصريح؛ فالله نهي عن الإنفاق في الإسراف مع كونه قربة، فكيف بما يفعله الناس من إهدار المال لغير الله؟

وفي ذلك: أَنَّ الله لَمَّا حَرَّمَ عليهم إهدارَ المال في الخمر والميسر، أَرَسَدَهُمْ إلى إنفاقه؛ وذلك أَنَّ بعضَ النفوس تميلُ إلى الميسر؛ لأفضَلِ مَالٍ جَنَدَهُ وزيادته فيه، فالنفقة في ذلك غيرُ وأبغى من الميسر.

وفيه استحسانٌ للنفوس؛ فما تَنَفَّقَ في حرامٍ بِحُجَّةٍ رضا النفس وطيبها به، فما تفعل فيما يجب عليها وَتُسْتَحَبُّ؟ هل يُطِيبُ النفس به وتُدْفَعُهُ فيه كذلك، أم تُشْجِعُ وتُوسِّعُ؟

وفي ذلك: إشارة إلى أَنَّ المالَ إذا حُرِّقَ في حرامٍ، تعطلت مصالحُ النفقة الواجبة والمستحبة فيه.

وقيل: المراد بالعقوبة: أفضلُ المالِ وأطيبه؛ قاله الربيع وعنه.

وهو: ﴿كَذَلِكَ يَتَّبِعُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَةَ لِتَعْلَمُوا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

وفي الآية: إشارة إلى أَنَّ إيمانَ الفكرِ والعقلِ لا ينشئ بالإنسان إلا إلى مراد الله؛ وإِنَّمَا الغَيْبُ في قُصُورِ الفِكرِ وَشُعْثِ النظرِ.

والله يبيِّنُ للناسِ الغاياتَ، ويختصِرُ لهم توضيحَ النهايات؛ ليحصلوا بعقولهم إليها بأدنى تأملٍ، وأقرب تفكيرٍ.

وإنما ذكرَ الله ﴿الْآيَةَ وَالْآخِرَةَ﴾ كما في الآية التالية [البقرة: ١٢٢٠] لأنَّ التفكيرَ فيهما والتوازنَ بينهما هو طريقُ الوصولِ إلى النتائجِ الحقَّةِ؛ فالتفكيرُ في المادِّياتِ - وهي الدُّنيا - مجرِّفاً عن أمرِ الآخرة؛ يُورِثُ جهالةً في الدُّنْيَا، والتفكيرُ في أمرِ الآخرة وتعتيلاً التفكيرِ في منافعِ الدُّنيا؛ يُورِثُ تعطيلاً للدُّنيا.

وَأَكْثَرُ الْخَلَلِ فِي نَتَائِجِ تَفَكُّرِ الْعُقُولِ: أَنَّهَا تَضَعُفُ فِي تَأْمُلِ الْحَقِيقَةِ؛ إِمَّا فِي الدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ؛ فَتَضَلُّ بِنَتَائِجِهَا، فَمَنْ لَا يُؤْمِنُ بِجُودِ حُكْمِ اللَّهِ، فَهُوَ تَفَكَّرُ فِيهَا بَرَاءً مِنْ قُدِّيَاءِ، لَا فِيهَا بَرَاءً مِنْ عَاقِبِهِ مِمَّا خَابَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

* * *

﴿لَا تَعَالَى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحُهُ لَكُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَلَا وَفَاءَ بَعْدُ وَأَنَّ إِلَهُكُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾﴾ (البقرة: ٢٢٠).

كَانَتِ الْعَرَبُ تَتَوَسَّعُ فِي مَالِ الْأَيَّامِ، وَمَالُهُمْ فِي غَالِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى إِدَارَةٍ وَتَنْصَرُفٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْفَعُ بِهِ إِلَّا بِبَلَدٍ؛ فَغَالِبُ مَالِ الْعَرَبِ إِمَّا وَزْعٌ وَغَرَضٌ أَوْ مَاشِيَةٌ، وَالنَّفَقَانِ فِيهِمْ قَلِيلٌ، وَالْوَزْعُ وَالغَرَضُ وَالْمَاشِيَةُ نَحْتَاجُ إِلَى رِعَايَةٍ حَتَّى تُخْرَجَ وَتُؤَيَّرَ وَتُتَبَّحَ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ عَائِلٍ لَهَا، وَرُبَّمَا تَسَاوَلُ أَقْوَامٌ بِأَخْذِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى، وَزَادُوا فِي أَخْذِ حَقِّهِمْ، وَتَرَوَّحَصُوا بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّونَ، وَرُبَّمَا جَمَعُوا خَلْقَةً مَعَ مَالِهِمْ بِلَا تَعْيِيرٍ، وَغَلَبَ تَقْدِيرُهُمْ لِحَقِّ أَنْفُسِهِمْ عَلَى آيَاتِهِمْ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتَامَى إِلَّا بِالْحَقِّ مِنْهُنَّ﴾ (الأنعام: ١٥٢)، فَخَافَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ الْإِيمَانِيَّ، وَتَوَرَّعَ عَنْ قُرْبِ مَالِ الْيَتَامَى، وَتَرَكَهُ كَثِيرٌ، حَتَّى زَجَدَ النَّاسُ فِي رِعَايَةِ الْأَيَّامِ وَتَعْمِيقِ مَالِهِمْ.

رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ غَيْلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فِي هَوَاهُ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحُهُ لَكُمْ خَيْرٌ﴾ قَالَ: ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَزَّ - لَمَّا أَنْزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَذَكَّرُونَ فِي بُحُلُوبِهِمْ﴾ (آية النساء: ١٠)، كَرِهَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَضَعُوا الْيَتَامَى إِلَيْهِمْ، وَتَخَرَّجُوا أَنْ يُخَالِطُوهُمْ فِي شَيْءٍ، وَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ -:

﴿وَسْتَلْزَمَكَ عَنِ الْقَسْرِ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ ظُهُورُكُمْ﴾ إِلَى هُوَ، ﴿لَا تَخْرُجُوا مِنْ دَارِكُمْ﴾ وَلَكِنَّهُ وَشِعْ وَتَسْرَ، لَقَالَ: ﴿وَمَنْ كَانَ عَيْنًا فَهِيَ تَقْتَضِيهِ وَمَنْ كَانَ قِيَمًا فَلَهَا أَكْلُ وَالتَّهْدِيَةُ﴾ (٧٠١: ٧٠٠).

وقال بهذا المعنى وَأَنَّ الْآيَةَ الْمُحَلَّوَةَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ هِيَ آيَةُ النَّسَاءِ جَمَاعَةً، كَالشُّغِيِّ وَعِظَاءِ بْنِ أَبِي زَيْنَابٍ^(١).

والمشهور: أَنَّ النَّسَاءَ نَزَلَتْ بَعْدَ الْبَقَرَةِ، وَلَعَلَّ الْآيَةَ الْمُحَلَّوَةَ مِنْ قُرْبِ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّهْدِيَةِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا إِلَىٰ يَوْمِ الْبَيْعِ﴾ (٧٠٢: ٧٠١).

فقد روى ابن جرير، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس؛ قال: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا إِلَىٰ يَوْمِ الْبَيْعِ﴾ (الأنعام: ١٥٢) عَزَلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَى، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَوَّلَتْ: ﴿وَلَنْ تَقَالِبُوهُمْ فَاغْوَيْتَكُمْ وَأَلَّهَ بِعَلْمِ الْغُيُوبِ مِنَ التَّصْلِيحِ وَكَوْنَهُ أَفْهَمُ لَكُمْ﴾، فَكَانَ لَكُمْ^(٢).

وقال: بِأَنَّ الْآيَةَ الْمُحَلَّوَةَ الَّتِي لِأَجْلِهَا نَزَلَتْ آيَةُ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا إِلَىٰ يَوْمِ الْبَيْعِ﴾ (الأنعام: ١٥٢) جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ؛ كَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدٍ، وَتَادَةَ، وَالرَّيْحِ^(٣).

التَّهْدِيَةُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ:

وقيل: إِنَّ الْجَاهِلِيَّينَ مِنَ الْقُرْبِ كَانُوا يَعْقِلُونَ أَمْرَ الْيَتِيمِ حَتَّىٰ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ، وَتَحَرِّزُونَ مِنْهُ احْتِرَازًا يُفَصِّرُ بِالْيَتِيمِ وَتَعْتَنَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِمَالِهِ وَتَنْصِبُوهُ رَوَى أَسْبَاطُ، عَنِ الشُّذِيِّ: ﴿وَسْتَلْزَمَكَ عَنِ الْقَسْرِ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ ظُهُورُكُمْ﴾ (٧٠٢: ٧٠١) وَلَكِنَّهُ وَشِعْ وَتَسْرَ، لَقَالَ: ﴿وَمَنْ كَانَ عَيْنًا فَهِيَ تَقْتَضِيهِ وَمَنْ كَانَ قِيَمًا فَلَهَا أَكْلُ وَالتَّهْدِيَةُ﴾ (٧٠١: ٧٠٠).

(١) تفسير الطبري (٧٠٢/٣)، وتفسير ابن المنذر (٥٨٩/٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٨٧٨/٣). (٣) تفسير الطبري (٦٩٨/٣).

(٤) تفسير الطبري (٦٩٩/٣ - ٧٠٠).

العرب يُتْلَدُونَ فِي الْيَتِيمِ حَتَّى لَا يَأْكُلُوا مَعَهُ فِي قَضْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَرْكَبُوا لَهُ بَعِيرًا، وَلَا يَسْتَعِيدُوا لَهُ غَادِمًا، فَمَالُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنْهُ؟ فَقَالَ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾؛ يُصْلِحُ لَهُ مَالَهُ وَأَمْرَهُ لَهُ خَيْرٌ، وَإِنْ يُخَالِفْتُهُ فَيَأْكُلْ مَعَهُ وَيَطْلُبُهُ وَيَرْكَبَ رَاجِلَةً وَيَحْمِلُهُ، وَيَسْتَعِيدَ غَادِمَهُ وَيَحْدِفُهُ، فَهُوَ أَجْوَدُ، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْكُلُومَ بَيْنَ التَّمْلِيحِ﴾^(١).

وَرَوَاهُ الْقَوْلِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَحْوِهِ^(٢).

وَرَوَى عَنْ الضَّحَّاكِ كَذَلِكَ^(٣).

وَلَعَلَّ الْعَرَبَ لَمْ يَكُونُوا عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ؛ فَفِيهِمْ الْمُتَسَاهِلُ، وَهُمْ الْأَكْثَرُ، وَفِيهِمْ الْمُتَشَدِّدُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الْيَتِيمِ بِمَا يَفْشُرُهُ وَيَضُرُّ الْيَتِيمَ، وَهُمْ قَلَّةٌ، وَكَذَا الْحَالَتَيْنِ بِحَاجَةٍ إِلَى بَيَانٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ حَالَ سُخَالَتِهِمْ كَسُخَالَتِهِ الْإِخْوَةَ بِلَا خَرَجٍ؛ ﴿وَإِنْ تَخَالِفُوهُمْ فَلْيَزْلَمُوهُمْ﴾؛ فَمَنْ ابْنُ وَهْبٍ؛ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: ﴿وَإِنْ تَخَالِفُوهُمْ فَلْيَزْلَمُوهُمْ﴾، قَالَ: أَقَدْ يُخَالِفُ الرَّجُلُ أَخَاهُ^(٤).

وَسُخَالَتُهُ الْإِخْوَةَ فِيهَا مِنَ الْمُسَامَحَةِ وَالْعَوْدَةِ الَّتِي لَا يُجِبُّ الْإِنْسَانُ مَعَهَا أَنْ يُفْشِرَ بِمَالِ أَخِيهِ كَمَا لَوْ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُجِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُجِبُّ لِنَفْسِهِ)^(٥)، فَهُوَ يُجِبُّ فِي مَالِهِ الْحِفْظَ، وَيَرْضَى فِيهِ الْمُسَامَحَةَ، وَهَلَامَةُ صَدَقِ الْإِنْسَانِ فِي ذَلِكَ: يَبْتَغِي الْحَسَنَةَ؛ وَلِذَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْكُلُومَ بَيْنَ التَّمْلِيحِ﴾؛ يَعْنِي: مَنْ بَيَّتَ إِصْلَاحَ الْمَالِ وَحِفْظَهُ بِمُسَامَحَةٍ، وَمَنْ بَيَّتَ إِفْسَادَهُ وَجَعَلَ الْمُسَامَحَةَ فِي الْخُلُوعِ بَابًا لِلتَّزْيُدِ وَالتَّكْثُرِ وَالتَّرَفُّعِ بِمَالِ الْيَتِيمِ.

(١) تفسير الطبري (٢/٣٧٢).

(٢) تفسير الطبري (٢/٣٧٢).

(٣) تفسير الطبري (٢/٣٧٢).

(٤) تفسير الطبري (٢/٣٧٢).

(٥) أخرجه البخاري (١٣/١٦١)، ومسلم (٤٥/١٦١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقد روى حنّاذ، عن إبراهيم، عن عائشة؛ قالت: «إني لأخزّهُ أن يكونَ مالُ اليتيمِ عندي حرّةً، حتّى أخلفطَ طعامَهُ بقلعاسي، وشرابه بشاربي». وعن أبي مسكين، عن إبراهيم؛ قال: «إني لأخزّهُ أن يكونَ مالُ اليتيمِ كالحرّة».

زوّاهما ابنُ جرير^(١).

وكالحرّة؛ يعني: كالقنبر؛ يأنفك الإنسان من قُرْبِهِ ومن مساوئِهِ.

والله أرادَ حَثَّ الناسِ على حُلُوطِ اليتيمِ مع حُسْنِ قصدٍ، دفعاً للمشفقة والترحّل لكافلِ اليتيم؛ من أن يتكلّف الحساب، ورُثْمًا دفعتهُ ذلك إلى الوسوسة، ورُثْمًا حملَهُ على تركِ مالِ اليتيم والزَّهْد في نفسه، فيُضَيِّرُ ذلك باليتيم.

أثرُ النِّيَّةِ في التعاملِ مع مالِ اليتيم:

وهو: ﴿وَالَّذِي يَتْلُمُ الثَّمِينَ مِنَ الصَّلَاحِ﴾.

فيه: أثرُ النِّيَّةِ والقصدِ على العملِ، والله رجّعَ الناسَ إلى صالحِ بيّانِهِم وفابيحِها، وعليها يُحاكَمُونَ، وأنَّ القصدَ يؤثّرُ في حُكْمِ أخْلِ مالِ اليتيم؛ فقايدُ السوءِ يَحْتَرِيقُ الأخذَ ويستَكْبِرُ، وقايدُ الخيرِ لا يَحْتَرِيقُ ويَقْلُقُ؛ فأرادَ الله من الناسِ إصلاحَ المقاصدِ؛ لتؤثّرَ على التوازنِ في العملِ، الذي لا يَشْمُرُ صاجّةً باعْتِلَافٍ إلّا بشعوره بحقيقته قصدِهِ ونِيَّتِهِ.

والنِّيَّةُ هي مدارُ الثوابِ والعقابِ، وإنَّ اختلّت العملُ الظاهريُّ، فالله لا يجازي قاصِدَ الخيرِ الذي أخسّرَ بمالِ اليتيم بحُسْنِ قصدٍ ضَرَرًا عظيمًا إلّا عيبرًا؛ لفضله الحَسَنِ، ويجازي قاصِدَ الشرِّ الذي أخسّرَ بمالِ اليتيم ضَرَرًا يسيرًا بالإنثم؛ لقصدِهِ السوءَ.

(١) تفسير الطبري: (٧٠٥/٢).

روى ابنُ وَهْبٍ: قال: قال ابنُ زَيْدٍ في قولِ اللَّهِ - تعالى ذِكْرُهُ -: ﴿وَالَّذِي يَتْلُمُ الْقَلَمُ مِنَ الشَّيْءِ﴾: قال: «اللهُ يَتْلُمُ جِزِينَ تَخْلِيكَ مَالِكَ بِمَالِهِ: أَتُرِيدُ أَنْ تُصْلِحَ مَالَهُ، أَوْ تُفْسِدَهُ فَتَأْكُلَهُ بِغَيْرِ عَقْلِ»^(١).

وقال الشَّافِعِيُّ: «مَنْ خَالَطَ بَيْعًا، فَلْيَتَوَسَّعْ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَالَطَهُ لِيَأْكُلَ مَالَهُ، فَلَا يَتَمَلَّ»^(٢).

وهو له: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ﴾: أي: شَقَّ عَلَيْكُمْ فِي مَالِ الْبَيْعِ وَشُدُّهُ، وَكَلَّفَكُمْ مَا يَضُرُّ بِكُمْ بِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ، وَالْعَنْتُ هُوَ الْمَشَقَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْكَ مَا يُخَسِّرُ﴾ [النَّحْلُ: ٦٢]؛ أي: مَا يَشُقُّ عَلَيْكُمْ.

فمن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ﴾: يقول: «لو شاء الله، لأَخْرَجَكُمْ فَبَيِّقَ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنَّهُ وَشَّعَ وَشَّرَّ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ كَانَ قَرِيًّا فَلْيَسْتَعِظْ وَمَنْ كَانَ قَرِيًّا فَلْيَأْكُلْ﴾ [النَّحْلُ: ٦٦]»^(٣).

ومن يونس، عن ابن عباس: هو له: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَاكُمْ﴾: قال: «ولو شاء الله، لَجَعَلَ مَا أَصَبْتُمْ مِنْ أَمْوَالِ الْبَيْعِ مَوْثِقًا»^(٤).

الاحتياطُ في مَالِ الْبَيْعِ عِنْدَ الْمَتَاوَجَةِ بِهِ:

وَيَحْتَاطُ كَامِلُ الْبَيْعِ لِمَالِ الْبَيْعِ، وَيَحْتَبِئُ مَا يُفِيدُ بِهِ، وَمَا هُوَ مِنْ حِفْظٍ نَفْسِيٍّ، فَيَحْتَبِئُ شِرَاءَ مَالِ الْبَيْعِ لِحِفْظِ نَفْسِهِ، أَوْ الشِّرَاءَ بِمَالِ الْبَيْعِ مِنْ مَالِهِ؛ حَتَّى لَا يَنْقُصَهُ ذَلِكَ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَالنَّقْصَانِ فِي حَقِّ الْبَيْعِ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ الصَّالِحَةَ تُحِبُّ لِنَفْسِهَا الْخَيْرَ وَالْغَيْرَهَا، وَلَكِنَّهَا عِنْدَ الْمَزَاوَجَةِ قَلْبًا مُغْلَبٌ نَفْسَهَا، فَتُؤَيِّرُ غَيْرَهَا عَلَى حِفْظِ نَفْسِهَا.

(١) - التفسير الطبري (٧٠٧/٣). (٢) - التفسير الطبري (٧٠٨/٣).

(٣) - التفسير الطبري (٧٠٨/٣)، والتفسير ابن أبي حاتم (٣٩٦/٢).

(٤) - التفسير الطبري (٧١٠/٣)، والتفسير ابن أبي حاتم (٣٩٦/٢).

فكافِلُ الْبَيْعِ يَكُونُ فِي مَقَامِ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي؛ أَصِيلًا عَنْ نَفْسِهِ، وَكَفِيلًا عَنِ الْبَيْعِ، وَرُتِمَا وَقَعَ فِي الْبَيْعِ نَوْعٌ شَانِيَةٌ وَلَوْ دَقِيقَةً لَا يُدْرِكُهَا الْإِنْسَانُ، وَرُتِمَا كَانَ ثَمَّةُ بِلَّةٍ سَوِيَّةٍ فِي عَمَلِهِ مِنَ الْبَيْعِ إِذَا كَبُرَ وَرَشِدًا، أَوْ مِنْ قُرَابَاتِهِ، فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى عَصَومَةٍ وَتَرَاجُحٍ.

وهذا على الاحتياط والاحتراز، وأما جوازُ أصْلِ الْبَيْعِ فِي مَالِهِ، فَهُوَ مُوضِعٌ خِلَافٍ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ:

فَمَنْ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ: الْجَوَازُ.

وَرَوَى عَنْ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَمْرٍو وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَالتَّحْمِيَّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: «كَتَبْنَا أَبَانَا فِي حَجْرِ عَائِشَةَ، فَكَانَتْ تُزَكِّي أَمْوَالَنَا، وَتُبَيْضُهَا فِي الْبَحْرِ»^(١).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَالَ الطُّغْلِيِّ الْبَيْعِ لِنَفْسِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ إِصْلَاحٌ دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ».

وَمَنْعَ مِنَ الشَّافِعِيِّ فِي النِّكَاحِ، وَفِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْآيَةِ التَّصْرُفَ، بَلْ قَالَ: ﴿إِصْلَاحٌ لِمَنْ خَرَّبَ﴾؛ فَذَكَرَ الْإِصْلَاحَ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّصْرُفَ.

وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنْهُ وَالشِّرَاءُ لَهُ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِرَبِيعٍ يَبِينُ كَالْبَيْعِ وَبَيْنِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ: «قَوْلُهُ أَنْ يَبِيعَ لَهُ بِاللَّيْنِ» إِنْ رَأَى ذَلِكَ نَظَرًا».

تَزْوِيجُ الْبَيْعِ:

وَاحْتُلِفَ كَذَلِكَ فِي تَزْوِيجِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَزْوِيجِهِ مَهْرًا يُدْفَعُ مِنْ مَالِ الْبَيْعِ، وَهُوَ تَصْرُفٌ فِي مَالِهِ:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/١٣٧٥) (١/٣٩٠).

وقد جوز مالك وأبو حنيفة وأحمد: تزويجه؛ لأن الزواج إصلاح له وتقوم وثيقته، وإعانة له في تدبير شأنه ورعايته. والشافعي لا يرى في التزويج إصلاحاً إلا من جهة دفع الحاجة، ولا حاجة قبل البلوغ.

والأظهر: جواز إنكاحه إذا كان في ذلك صلاح أمره وشأنه ووجاهته، وصيانة جريده وسرته، وحفظ ماله، ويدخل في ذلك ما يتبع التزويج من نفقة العرس ووليته وضمير القف، ونظير الزوج عند مريضها، ونفقتهما، ونحو ذلك.

قال ابن كنانة: «وله أن يتوفى في عرس اليتيم ما يصلح من صنع وطيب، ومصلحته يقتدر حاله وحاله من يزوجه إليه، ويقدر كثرة ماله»^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا الشُّرَكَاءَ فِي شَيْءٍ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَوَيْلٌ لِلشُّرَكَاءِ مِنَ الشُّرَكَاءِ﴾ وَلَا تَكُونُوا الشُّرَكَاءَ فِي شَيْءٍ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَوَيْلٌ لِلشُّرَكَاءِ مِنَ الشُّرَكَاءِ﴾ وَلَا تَكُونُوا الشُّرَكَاءَ فِي شَيْءٍ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَوَيْلٌ لِلشُّرَكَاءِ مِنَ الشُّرَكَاءِ﴾ وَلَا تَكُونُوا الشُّرَكَاءَ فِي شَيْءٍ يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَوَيْلٌ لِلشُّرَكَاءِ مِنَ الشُّرَكَاءِ﴾ [البقرة: ٢٢١].

هذه الآية نص في تحريم نكاح المشركين، وقد كان للصحابية في أول الأمر قرايات بين المشركين، وجاءت الآية بعد الوصية بإصلاح مالي اليتيم؛ لأن في ابتناء المشركين قرايات ابتناء قيل أبائهم يوم بدر وغيره، وفيهم ذكور وإناث، والأصل بقاءهم على ملّة آبائهم، حتى يستبين أمرهم، فبين الله حكمهم نكاح المشركين وإنكاحهم. والزواج من أظهر حدود المخالطة والمقاربة، وقد حرّمه الله بين المشركين على أي وجه.

(١) ينظر: تفسير القرطبي (٤/٣٠٠).

والمراد بالنكاح في قوله في الموضعين: ﴿وَلَا تُنكِحُوا﴾، ﴿وَلَا تُنكِحُوا﴾: العقد بين الرجل والمرأة، وتُستعمل مجازاً بمعنى الوطء، وقال بعض الفقهاء: هو الوطء على الحقيقة، والأرجح الأول.

حكم نكاح المشركات:

والنهي عن نكاح المشركات وإنكاح المشركين واقع على العقد بلا خلاف؛ فلا يجرى العقد على مشركة، ولا العقد لمشرك على مسلمة، ولو اتفقوا على عدم التيسيس، إلا بإسلاهما.

والشرك إذا أطلق في القرآن يراد به: من عبد الأصنام والأوثان من العرب، ويدخل في ذلك غيرهم ممن شاركهم كاليونانيين وغيرهم، ومن باب أولى الملحذ الذي يحسد وجود الله.

والكفار على نوعين: مشركون، وأهل كتاب:

واختلف المفسرون في هذه الآية: هل نزلت عامة وتحصت بأية المائدة، أم نزلت خاصة أول نزولها، فكانت خاصة بالمشركين غُبار الأوثان، كما هي عادة إطلاق الشرك في القرآن في غالبه عليهم، فتكون الآية عامة اللفظ خاصة القصد؛ فالآية باقية لم تُنسخ، وآية المائدة جاءت بحكم جديد، أم نزلت عامة وهي باقية على عمومها؟ هذه ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول من قال بعمومها، ثم تُبيح العموم أو تُخصص بأية المائدة؛ قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا مَا يَكُن فِيهِ مَعْصِيََةٌ لِّلْغَيْرِ ۚ وَمَا يَكُن فِيهِ مَعْصِيََةٌ لِّلْغَيْرِ ۚ﴾ [١٥].

وعلى هذا؛ فالآية شاملة لكل كافر، سواء كانت عابدة وثني، أو كانت كتابية، يهودية أو نصرانية أو مجوسية، أو كانت ملحدة لا تؤمن بخالقي، أو من غيرهم من أصناف الكفرة والمشركين.

وبهذا قال أكثر المفسرين من السلف: كابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، والحسن، والربيع، وغيرهم.

وروى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ الشريك حتى يؤمن، ثم استثنى نساء أهل الكتاب، فقال: ﴿وَالضَّيِّقَاتِ مِنَ الْيَمِّ لَوْلَا الْكِتَابُ﴾ جل لكم ﴿إِلَّا تَقْتَرِفْنَ لُغْوًا﴾ (الساعة: ١٥).^(١)

وروى يزيد الثوري، عن عكرمة والحسن البصري، قالوا: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ الشريك حتى يؤمن، فتنسخ من ذلك نساء أهل الكتاب، أحلهن للمسلمين.^(٢)

وروى ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ الشريك حتى يؤمن، قال: «نساء أهل مكة ومن سواهم من المشركين، ثم أحل منهم نساء أهل الكتاب»^(٣).

وقال به الربيع وغيره.

أخرج ذلك ابن جرير الطبري وغيره.^(٤)

القول الثاني: أن الآية نزلت خاصة أول نزولها بالمشركين عبادة الأوثان، فهي عامة اللفظ خاصة القصد؛ فيجوز العموم النزول ومناسبة وزمته. وعلى هذا القول: فهي بالية لم تنسخ، وأية المائدة جاءت بحكم جديد.

قال بهذا سعيد بن جبير، ومجاهد، وقتادة، وحذاف، وبهذا فسّر الآية الشافعي كما نقله عنه البيهقي، وكذلك أحمد بن حنبل كما أسنده عنه الحلبي.

(١) «تفسير الطبري» (٧١٢/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٩٧/٣).

(٢) «تفسير الطبري» (٧١٢/٣)، (٣) «تفسير الطبري» (٧١٢/٣).

(٤) «تفسير الطبري» (٧١٢/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٩٧/٣).

القول الثالث: أَنَّ الآيةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ صَاحِبٍ يَلْقُوهُ غَيْرُ الْإِسْلَامِ أَلَّا يَزُوجَهُ الْمُسْلِمُونَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، وَلَمْ يُنْصَحْ شَيْءٌ مِنْهَا، وَعَلَى هَذَا فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ حَتَّى لِلْكِتَابِيَّاتِ.

حُكْمُ وَطْءِ الْأَمَاءِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّاتِ:

وعامةُ العلماءِ على تحريمِ نكاحِ غيرِ الكتابيَّاتِ مهما كانت بِلَّتْهَا. وروى ابنُ جُرَيْجٍ، عن عطاءٍ وعمرُو بنِ دينارٍ: جُلُُّ أَمَاءِ الْمُجُوسِ. وَيُحْتَجُّ بِمَا يَقُولُ بِجُلُُّونِ بَنِي أَوْطَاسٍ، وَكَانُوا مَجُوسًا. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَمَا كُلُّ مُشَبَّهٍ ثَوَقًا، وَمَا كُلُّ مُشَبَّهٍ ثَبَتَ عَلَى بِلَّتِهَا، وَالنَّصُوصُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي هَذَا، وَكَانَ ابْنُ شَهَابٍ - وَهُوَ مِنْ أَجْزَلِ النَّاسِ بِالسَّبَرِ - يَنْتَهِي عَنْ نِكَاحِ الْمُجُوبِيَّةِ.

وَكَانَ السَّلَفُ لَا يَقْلُوبُونَ الْمَشَبَّهَةَ حَتَّى تُسْلِمَ وَيُعْلَمَوهَا الْإِسْلَامَ وَيَسْتَبْقُوا الشَّهَادَتَيْنِ، كَمَا رَوَى يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ: قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ إِنْ سَيِّئْتُمُوهُنَّ؟ قَالَ: كُنَّا نُوجِّهُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ وَنَأْمُرُهَا أَنْ تُسْلِمَ، وَتَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ نَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، وَإِنَّا أَرَادَ صَاحِبُهَا أَنْ يُصَيِّبَهَا لَمْ يُصَيِّبْهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا»^(١).

الزَّوَاجُ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ:

وَنَجِلُ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّاتِ عِنْدَ عَامَّةِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْخَلَفِ، وَلَا يَبْهَتُ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا عَنْ أَبِي عَمْرٍ، وَأَمَّا فِي النَّاسِبِينَ، فَلَأَفْرَادٍ مِنْهُمْ، وَهَجَرَ قَوْلَهُمْ أَصْحَابَهُمْ، وَأَمَّا كَرَاهَةُ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ وَعَدَمُ اسْتِحْسَانِهِ لَا تَحْرِيمَهُ، فَلِقَوْلِ مِنَ السَّلَفِ، وَقَدْ جَاءَ

(١) «الاسنن» لابن عبد البر (١٦/٢٦٩).

عن عبد الله بن عمر النخعي عن نكاح الكتابيات؛ ففي «البخاري»^(١)، عنه:
«لا أعلم من الإسرائيليين شيئا أكبر من أن تقول المرأة: زنى عيسى»^(٢).

وقد يخبرني قول ابن عمر هذا على من يظهر تأييد عيسى لدى
النصارى؛ وهذا خالف فيه معروف؛ وهو كُفِّرَ وبُيِّزَ، ولكن من يقول
من اليهود بأن عَزَّيْزًا ابن الله هم أتباع فتناص، وهم قلة من اليهود.

ودروني عن عمر بن الخطاب: منع الزواج بين الكتابيات من وجوه
فيه نظر، رَوَاهُ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ:
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَصْنَافِ النِّسَاءِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ
الْمُهَاجِرَاتِ، وَحَرَّمَ كُلَّ ذَاتٍ دِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى ذِكْرُهُ -:
﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِسْلَامِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾^(٣) المائدة: ٥٤، وقد نُكِّحَ طَلْحَةُ بْنُ
عُبَيْدٍ اللَّهُ يَهُودِيَّةً، وَنُكِّحَ حُلَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ نَصْرَانِيَّةً، فَغَضِبَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ عَلَيْهِ غَضَبًا شَدِيدًا، حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَسْطُرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَا: نَحْنُ
نُطَلِّقُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا تَغْضَبَا فَقَالَ: لَيْتُنِي خَلْتُ طَلْحَةَ لَقَدْ خَلَّ
نِكَاحَهُنَّ، وَلَكِنْ أَتَرَاهُمُ مِنْكُمْ صَغَرَةً قِيَاءً.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ»، وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»،
وَدُرِّي التِّرْمِذِيُّ الْمَرْفُوعُ مِنْهُ^(٤).

وَلَا يَصُحُّ؛ شَهْرٌ فِي حِفْظِهِ ضَعِيفٌ.

وهو مخالفت للثابت عن عُمَرَ فِي صَحَّةِ زَوَاجِ الْمُسْلِمِ مِنَ كِتَابِيَّةٍ؛
فَمَنْ زَوَّجَ بَنِي وَهَبٍ؟ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «الْمُسْلِمُ يَتَزَوَّجُ النَّصْرَانِيَّةَ، وَلَا يَتَزَوَّجُ
النَّصْرَانِيَّ الْمُسْلِمَةَ».

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٥) (٤٨/٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢١٥) (٣٥٥/٥)، والطبري (٧١٥/٣)، والطبراني في المعجم

الكبير (١٣٠١٣) (١٢٨/١٢).

وروى الصَّلْتُ بْنُ يَهْرَازَ، عن شقيقٍ: قال: تزوّج خَلِيفَةُ يَهُودِيَّةٌ، فكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ: «حَلِّ سَبِيلَهَا»، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «أَزْعِمُ أَنَّهَا حَرَامٌ فَأَحْلِي سَبِيلَهَا»، فَقَالَ: «لَا أَزْعِمُ أَنَّهَا حَرَامٌ، وَلَكِنْ أَخَاثُ أَنْ تَعَاوُوا الْمُؤِمَّاتِ وَيَنْهَوْا»^(١).

وقد قال بِخَوَازِ زَوَاجِ الْمُسْلِمِ مِنْ كِتَابِيَّةٍ عَامَّةٍ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَثَنَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَرَوَى عَنْ قَلْبٍ مِنْ فَهَاءِ السَّلَفِ: الْمَنْعُ مِنْ زَوَاجِ الْمُسْلِمِ مِنْ كِتَابِيَّةٍ، فَقَدْ رَوَى مُعَمَّرٌ، عَنْ قَتَادَةَ وَالزُّهْرِيِّ: فِي هَوِيلِهِ، «وَلَا تُنْكِحُوا الشَّرِكِينَ»، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تُنْكِحَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا وَلَا مُشْرِكًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ دِينِكَ»^(٢).

وروى ابْنُ خَبِيبٍ، عَنْ مَالِكٍ: كَرَاهَةُ الزَّوْاجِ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ.

وَلَا يَقْصِدُ مَالِكٌ التَّحْرِيمَ، لظَهْوَرِ الْآيَةِ بِالْجَوَازِ وَعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَرَبَّمَا تَحَرُّقَهُ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ وَلِكَرَاهَةِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لَهُ، وَلَمْ يَقْصِدْ تَحْرِيمَهُ، فَوَلَّيْتُهُ فِي ذَلِكَ كَعَمَلِ عَمَرَ بِالنَّهْيِ عَنْهُ، وَمَالِكٌ إِنْ صَحَّ الْخَيْرُ عَنْ عَمَرَ، لَمْ يَلْزَمْ عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ.

وروى الْحَسَنُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوُّجُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يَتَزَوَّجُونَ نِسَاءَنَا»^(٣).

وهو قول الله تعالى: «عَنْ يَوْمَئِذٍ»: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِأَجْلِ الشَّرِكِ، وَهُوَ غَايَةُ النَّهْيِ وَجِلَّتُهُ، فَإِنَّا كُنْزٌ، جَازَ النِّكَاحُ، وَإِنَّا لَمْ يَصِحَّ زَوَاجُ الْمُسْلِمَةِ مِنْ كَافِرٍ ابْتِدَاءً، فَلَا يَجُوزُ الْبَقَاءُ عِنْدَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالْإِتِّفَاقِ.

(١) «الفسر الطبري» (٢/٢١٦).

(٢) «الفسر الطبري» (٢/٢١٦)، و«الفسر ابن أبي حاتم» (٢/٢٩٩).

(٣) «الفسر الطبري» (٢/٢١٦).

ردة أحد الزوجين :

فالرُّدَّةُ من أحد الزوجين تُوجِبُ الحيلولة بينهما بلا خلاف، كانت الردة قبل الدخول أو بعده.

وإن ارتد أحد الزوجين قبل الدخول، انفسخ النكاح ولم يُغتد به، ولا جنة بينهما.

وأما الرُّدَّة بعد الدخول، فقد جعلها فسحا وليست طلاقاً أبو حنيفة والشافعي وأحمد، ورواية عن مالك حكاهما أبو المَاجشون.

وقال المالكية ومحمد بن الحنفية : إنها طَلَقٌ بآئنة.

وعلى القول بأنها فسح لا طلاق، فطلاق الزوج بعد رُدِّهِ لا يقع؛ لأنه وقع على غير زوجته؛ وإنما على أجنبي عنه، وكذا لو ارتدت الزوجة قبل الدخول بها أو خرجت من جنتها، فلا يقع الطلاق عليها حتى ينفق بالثاني الأربعة.

وإذا عاد الزوج بعد رُدِّهِ إلى إسلامه، رجعت إليه، ولا يخلو من حالتيه :

إما أن يرجع إلى إسلامه بعد انقضاء عدتها، فتمرد إليه بعقد جديد عند عامة العلماء.

وأما أن يرجع إلى إسلامه قبل انقضاء عدتها، فقولان للعلماء في رجوعها بعقد جديد أو بعقد الأول، قال بالثاني الشافعية، وهو قول لجماعة من الحنابلة، خلافاً للمالكية الذين جعلوا الرُّدَّة طَلَقاً بآئنة حال وقوع الرُّدَّة، ولا جيرة بالعدَّة، وكذا الحنفية الذين أوجبوا العقد الجديد ولو عادت في أثناء العدَّة خلافاً لمحمد بن الحنفية منهم.

والأبي حنيفة قول في أن الزوجة إن ارتدت بعد الدخول بها : أنه ينفسخ نكاحها، وتكون رقيقة مملوكة، ولزوجها تملكها من إمام

المسلمينَ بملكِهم، وهذا يستقيمُ مع قولِ مالكٍ في عدمِ قتلِ المرأةِ إن ارتدَّت بخلافِ الرجلِ.

وهو: ﴿وَلَا تُؤْتُوا مَوَاسِكَهُ حَتَّى يَنْتَحِرَكَ وَلَوْ أَغْبَيْتُمْ﴾:

أي: نكاحُ الأمةِ الرقيقةِ المؤمنةِ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من الزواجِ من حُرٍّ مشركٍ، فالعربُ تأثت من الزواجِ بين الإماء، وإنما كانت تُشترى بهنَّ، والرجالُ يَنكحُون المرأةَ لِنسبِها وحَسَبِها وجمالِها، وهذا ما أشارَ الله إليه في قوله: ﴿وَلَوْ أَغْبَيْتُمْ﴾، فهم يُعجبُونَ بذلكِ منهنَّ، وقد أثبتَ الله قُبُورًا لوجودِه في النفوسِ والنفوسِ، وماتنًا من تقديمِهم على حُكْمِ الله وفضائلِه؛ لأنَّ حقَّ الله - وهو توحيدُه - أولى بالتقديمِ من حَقِّ النفسِ وحَقِّها؛ فمن تقدَّم حَقُّ نَفْسِهِ على حَقِّ غَيْرِهِ مَثَلُ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، فهذا علامةٌ على ضعفِ تعظيمِهم لصاحبِ الحقِّ عليه، فالأبْنُ لَا يُحِبُّ مَنْ آذَى وَالِدَهُ وَسَبَّهُ وَلَعَنَهُ وَلَوْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ وَأَكْرَمَهُ، فَكُرْهُهُ لَهُ وَعَدَمُ مَحَبَّتِهِ لَهُ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ لِوَالِدِهِ؛ وَذَلِكَ لِإِعْظَمِ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى ابْنِهِ، وَرُبَّمَا أَحَبَّ الْإِنْسَانُ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ يُبْسِيهِ لِلْأَبْعَيْنِ مِنْهُ؛ لِضَعْفِ حَقِّ الْأَبْعَيْنِ عَلَيْهِ.

وحَقُّ اللهِ أَوْلَى وَأَعْظَمُ مِنْ حَقِّ الْوَالِدَيْنِ وَكُلِّ أَحَدٍ.

وهو: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾:

خالفَ في الخطابِ، ففي نكاحِ المشركاتِ رُجْعُ الخطابِ لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ أَمْرَ أَنْفُسِهِمْ وَحُضْرَتِهِمْ، وَأَمَّا فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِينَ فَوَجْعَةُ الْخَطَابِ لِلرَّجَالِ الْأَوْلِيَاءِ؛ فَقَالَ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا﴾، وَلَمْ يَقُلْ: تُنكِحُنَّ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الَّذِي يَزَوِّجُ، وَلَيْسَتْ الْمَرْأَةُ تَزَوِّجُ نَفْسَهَا.

الوليُّ في النكاحِ:

وهذا دليلٌ على أَنَّ النكاحَ المشروعَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَرَأْنِ؛ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى تَزْوِيجِ النِّسَاءِ يَقُولُ: ﴿فَالنَّكَاحُ الْفَرَأْنِيُّ أَقْبَلُ﴾.

[٢٥٥] ويقولون: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ﴾ [النور: ٣٢]، ويقولون في هذه الآية: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾.

قال ابن أبي حاتم في هذه الآية: أصلُ بَأْنِ النِّكَاحِ لا يجوزُ إلا بولِيٍّ، لمخاطبةِ الوليِّ: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا﴾: لا تزوجوا^(١).

وقد اختلفت أهلُ العلم في النكاح بغيرِ وليٍّ، على قولين:

القولُ الأولُ: أنَّ لا نكاحَ إلا بوليٍّ، وهو قولُ أكثرِ أهلِ العلم، وهو قولُ سعيد بن المسيَّب، والحسن البصريِّ، وعمر بن عبد العزيز، وجابر بن زيد، وسفيان الثوريِّ، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وابن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي حنيفة، وأبي ثور، والطبري.

وغيرُ واحدٍ من الأئمة؛ كأحمد، وابن بكَّة: يدعُون النكاحَ بوليٍّ في مسائلِ العقيقة والسُّنة؛ للمفارقةِ بينَ أهلِ السُّنة وأهلِ البدع، من الرافضة وغيرهم الذين جعلوه بائناً للزَّنى، يترخَّصون به المُتَعَفِّق.

والنهي في ذلك؛ لظاهر القرآن، ولقولهِ ﷺ: (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ)؛ وهذا حديثٌ مشهورٌ رواه جماعةٌ من الصحابة عن النبي ﷺ، منهم: أبو موسى الأشعريُّ، وعبد الله بن مسعود، وعمران بن الحصين، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وعائشة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وأبو أمامة؛ وسُنةٌ بن جُنْدَب.

ولا تخلو هذه الأحاديثُ من ضعفٍ، وأصحُّها وأشهرُّها: حديثُ أبي موسى؛ رواه إسرائيل، وأبو عوانة، ويونس، وشريك النخعي، وقيس بن الربيع، وزهير بن معاوية، وزَيْنَةُ بْنُ مَصْلُكَةَ: كلُّهم عن

أبي إسحاق، عن أبي بريدة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ أنه قال: (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ)^(۱).

وقد اختلف في وصله، فقد أرسله شعبه وشعبان وأبو الأحوص، كلهم عن أبي إسحاق، عن أبي بريدة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وروى ابن ماجه، والدارقطني، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّوْجَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا)^(۲).

وصححه مرفوعاً غير واحد كالدارقطني وغيره، وصوبه وقفه أبو حاتم وغيره.

وروى أحمد وأهل السنن من حديث عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّمَا امْرَأَةٌ كَمَا عَمِلَتْ بِعَمْرِ إِمْرِئٍ مَوْلَايَهَا، فَمَنْ كَانَتْ بِإِطْلٍ - فَلَا تَزَامِي - فَإِنَّ فَخْلَ يَدَا، فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ يَدَا، فَإِنْ تَفَاجَرُوا، فَالْأُطْلُانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ)^(۳).

وفي الحديث اختلاف كثير.

القول الثاني: قالوا: النكاح بلا ولي صحيح.

وبعضهم يشترط شاهدين، ومنهم من يشترط إشهار النكاح وإعلانه؛ سواء كان الولي موجوداً أو غير موجود.

ولا أعلم فقيهاً أسقط وجوب اشتراط الولي والشاهدين وإعلان النكاح جميعاً.

(۱) أخرجه أحمد (۱۹۵۱۸) (۳۹۸/۴)، وأبو داود (۲۰۸۵) (۲۲۹/۲)، والترمذي (۱۱۰۱) (۳۹۹/۳)، وابن ماجه (۱۸۸۱) (۶۰۵/۱).

(۲) أخرجه ابن ماجه (۱۸۸۲) (۶۰۶/۱)، والدارقطني في سننه (۳۵۳۵) (۳۲۵/۴).

(۳) أخرجه أحمد (۲۴۲۰۵) (۱۷/۶)، وأبو داود (۲۰۸۳) (۲۲۹/۳)، والترمذي (۱۱۰۲) (۳۹۹/۳)، والنسائي في الكبرى (۵۳۷۳) (۱۷۹/۴)، وابن ماجه (۱۸۸۹) (۶۰۵/۱).

وقد كان الزُّهْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ يَقُولَانِ: «إِنَّا زَوَّجْتُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا تُفْعَلُ بِشَاهِدَيْنِ، فَذَلِكَ نِكَاحٌ جَائِزٌ».

وكذلك كان أبو حنيفة يقول: «إِنَّا زَوَّجْتُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا تُفْعَلُ بِشَاهِدَيْنِ، فَذَلِكَ نِكَاحٌ جَائِزٌ».

وهو قول زُفَرٍ^(١)، ولكنه مخالفت للقرآن والسُّنَّةِ والأثر:

قال ابنُ المنذر: «وَأَمَّا مَا قَالَ الثُّمَامُ، فَخَالَفَ السُّنَّةَ، خَارِجٌ عَنْ قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ»^(٢).

وفي «الموطأ»: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوَّجَتْ بِنْتَ أُخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ غَائِبٌ... الْحَدِيثُ^(٣).

وقد رواه ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا أَتَتْكِتِ الْمُنْذِرَ بْنَ الزُّبَيْرِ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أُخِيهَا، فَضَرَبَتْ يَدَهُمَا بِمِثْرٍ، ثُمَّ تَكَلَّمَتْ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْعَقْدُ أَتَرَتْ رَجُلًا فَأَتَتْكَ، ثُمَّ قَالَتْ: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ إِنْكَاحٌ»^(٤).

وَلَا حُجَّةٌ فِي الْمَرْوِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «فَهِيَ قَعَلَتْ» لِوَلِيِّهَا أَنْ قَوْلَهَا لَا يُرَدُّ، وَرَكَلَتْ الْعَقْدَ إِلَى رَجُلٍ، فَتُسَبِّبُ الْإِنْكَاحَ إِلَيْهَا.

وَالنِّكَاحُ بِلَا وَلِيِّ لَا يَصِحُّ، وَلَا حُكْمٌ لِلنِّكَاحِ وَلَا أَثَرٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ رَضِيَ الْوَلِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْطِهِ أَصْلًا.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٩/١٩٠).

(٢) الأوسط لابن المنذر (٨/٢٢٧)، والإشراف على ملابح العلماء له (١٥/٥).

(٣) موطأ مالكه رواية أبي مصعب الزهري (١٥٦١/١) (٦٠٣/١).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/٢١١)، والاستبصار لابن عبد البر (١٧/٧٢ - ٧٣)، وفتح البازية لابن حجر (٩/١٨٦).

وهو قوله تعالى في الآية المشركية: ﴿وَلَوْ أَقْبَبْتُمْ﴾، وفي العبد المشرك: ﴿وَلَوْ أَقْبَبْتُمْ﴾: فيه العفو عما يجلبه العبد من استحسان قلبي لكافر وتفضيلي على مسلم لبعض ما حُصَّ به من جمالي خلقي، وعورة بنظري، أو حسن صنعة، فإله أثبت وجود ذلك ولم يئة عنه، ولكنه نهى عن الانتباه له وترك حُكم الله لأجله.

وهو قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ وَتَعَرَّأَ إِلَى الْكَلِمَةِ وَالْمَعْنَى بِإِذْنِهِ وَتَبَيَّنَ عَلَيْهِ، بِإِذْنِ لِسَانِهِمْ بِتَلَاوُظِهِ:

هذا بيان لعلية التحريم وعلو التفاضل بين المؤمنين والمشركين، والمؤمن والمشرك، وهو الظلم في حق الله وسوء العاقبة عند الله؛ وذلك أن المشرك والمشرِك يذعنون إلى الكُفر ولو بلسان حالهم، ودوام المخالطة يؤثر في النفوس.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ عَلَى مَا هُوَ الَّذِي قَاتَلْتُمُوا النَّسَاءَ فِي النَّسَبِ وَلَا تَقْرُبُونَهُنَّ حَتَّى يَكُونَنَّ لَكُمْ نَكَاحٌ فَلَكُمْ مَا تَوَقَّعْتُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢].

كان اليهود يهجرُونَ الحائض حال حيضها، فلا مواكلة ولا مضاجعة؛ لأنها نجسة عندهم، وبهذا أخذ بعض المسلمين في المدينة، فبين الله حُكم الحائض وقربها، وما يجعل منها وما يحرم، وأنها طاهرة البدن، نجسة الخارج، فتم الحيف نجس بلا خلاف؛ ولذا قال تعالى: ﴿عَلَى مَا هُوَ الَّذِي﴾، والمراد به القدر النجس، ولنجاسة دم الحيض حرم الله وطء الحائض؛ ولذا قال: ﴿قَاتَلْتُمُوا النَّسَاءَ فِي النَّسَبِ وَلَا تَقْرُبُونَهُنَّ حَتَّى يَكُونَنَّ﴾.

وفي «المسند»، و«الصحيح»: من حديث أنس: أن اليهود كانت إذا

حاضيت المرأة منهم، لم يؤاكلوها ولم يجامعوهما في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ، هاتين اللتان ﷺ، ﴿وَيَسْتَوِيَنَّكَ فِي التَّحْيِيتِ قُلُومُ أُنْثَىٰ فَاقْتُلُوا الْإِنْسَانَ فِي التَّحْيِيتِ وَلَا تَقْرُؤُوا حَتَّىٰ يَقْتُلَهُ﴾، حتى قرع من الآية، فقال رسول الله ﷺ: (امنعوا كلَّ شيءٍ إلا النكاح)، فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه! فجاء أسيد بن حضير وعبد بن بشر، فقالا: يا رسول الله، إن اليهود قالت كذا وكذا، أفلا تجايعهن؟ فغضب وجه رسول الله ﷺ، حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا فاستقبلتهما هديئة من لبنٍ إلى رسول الله ﷺ، فأرسل في آثارهما فسقاهما، ففرقا أن لم يجد عليهما^(١).

والحيض كُتِبَ الله على جميع بنات آدم؛ فلا يختص بجنس ولا ببلد ولا بجزءٍ منهن؛ ففي «الصحيحين» من حديث عائشة، قال ﷺ: (ذَلِكَ شَيْءٌ كُتِبَ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ)^(٢).

والمرأة باعتزال الحائض: اعتزال الوطء، وليس اعتزال المجامعة والمعاماة والمؤاكلة والمضاجعة، كما يفعل اليهود؛ فقولُه تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْإِنْسَانَ فِي التَّحْيِيتِ﴾ مفسرٌ ومبينٌ بقوله تعالى بعده: ﴿وَلَا تَقْرُؤُوا حَتَّىٰ يَقْتُلَهُ﴾ فإذا ظَهَرَ مَاؤُمَرُ بْنُ حَبَّ شَرَّكُمْ اللَّهُ، فأمر الله بإتيان موضع الوطء وليس إتيانها كلها؛ لأنها لم تحرم كلها عليهم من قبل.

وقول الله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقْتُلَهُ﴾: يعني: ينقش من نزول الدم، وقوله بعده: ﴿فَاقْتُلُوا﴾: يعني: اغتسلن من بقیة الأذى؛ وعلى هذا: فلا يجوز وطء المرأة بعد ظهريها حتى تغسل؛ لأن الله ذكر الظهر والتطهر.

وهذا قول أحمد وجمهور العلماء، وعليه فتوى الصحابة والتابعين،

(١) أخرجه أحمد (١٣٣٥٤) (١٣٢/٢)، ومسلم (٣٠٢) (٢٤٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٤) (٦٦/١)، ومسلم (١٢١١) (٨٣/٢).

ولا يُعْرِثُ مَنْ أَلْتَمَسَ بِخِلَافِهِ أَوْ قَالَ بِجَوَازٍ وَطَوَّءَ الْمَرَأَةَ قَبْلَ غُسْلِهَا؛ رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا عَلَّهَتْ مِنَ الدَّمِ، وَتَطَهَّرَتْ بِالْمَاءِ»؛ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ مُجَاهِدٌ وَجُثْرَمَةُ، وَالْحَسَنُ وَاللَيْثُ^(١).

حُكْمُ جَمَاعِ الْحَائِضِ:

وَحَكَى ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ الْأُتَقَافَ عَلَى أَنَّهُ لَا بِجَوَازٍ وَطَوَّءَ الْمَرَأَةَ الْحَائِضَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَقَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيَمُّمِ لِعَادَمِ الْمَاءِ؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ^(٢).

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى جَوَازِ الْوُطْءِ قَبْلَ الْغُسْلِ، لَكُنْ قَيْدُهُ بِمَا إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ بِأَكْثَرِ الْحَيْضِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ؛ فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ.

وَالْحَقُّ: أَنَّهُ لَا دَلِيلَ بِحُضْرٍ هَذَا التَّيَمُّمِ، وَلَا سَلَفَ بِنُصْرَةٍ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ فِي الْقُدْرِ الَّذِي يُطَلَّقُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَتُسَخَّلُ بِهِ الْمَرَأَةُ بَعْدَ انْقِطَاعِ ذِيهَا:

وَالْأَكْثَرُونَ: عَلَى أَنَّهُ الْغُسْلُ النَّامُ كَغُسْلِ الْجَنَابِذِ؛ وَعَلَى هَذَا أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ كَمُجَاهِدٍ وَجُثْرَمَةَ، وَقَالَ بِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: الْحَسَنُ، وَمِنَ الْكُوفِيِّينَ: الثَّوْمِيُّ.

وَقِيلَ: وَضوءُ الصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: غَسْلُ الْفَرْجِ وَنَقِيَّتِهِ مِنَ الدَّمِ.

هَوَاشِيهِ تَعَالَى، ﴿تَالْأَوَّلِينَ﴾ مِنْ حَيْثُ أَمَرْتُمْ أَفْعَلُ؛ بِمَعْنَى: الْوُطْءِ فِي مَوْضِعِ الْقُبُلِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تُهَيِّئُ عَنْهُ تَوَافُرُونَ بِهِ دُونَ مُجَاوِزَتِهِ؛ رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «بَيْنَ حَيْثُ جَاءَ الدَّمُ مِنْ تَمِّ أَمْرَتٍ

(١) تفسير الطبري (٧٣٣/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٢/٢).

(٢) تفسير الطبري (٧٣٥/٢).

أَنْ تَأْتِي^(١)؛ وبهذا قال مجاهدٌ والسَّخَرِيُّ، ومُحَرَّمَةٌ وقَتَادَةُ^(٢).

حَكْمُ إِيثَانِ الزَّوْجَةِ فِي ذُبْرِهَا:

وهذه الآيةُ تَنْصِفُ النَّهْيَ عَنِ إِيثَانِ الْمَرْأَةِ فِي ذُبْرِهَا، مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْ قُرْبِ النِّسَاءِ زَمَنَ الْخَيْضِ بِالْجِمَاعِ، وَلَوْ جَازَ الذُّبُرُ، لَمَّا كَانَ لِلنَّهْيِ مِنَ الْقُرْبِ مَعْنَى؛ فَالْأَمْرُ نَهَاهُ عَنْ قُرْبِهَا بِجِمَاعِ الْقُبُلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا هُوَ.

الثَّانِي: أَنَّ النَّهْيَ عَنِ جِمَاعِ الْحَائِضِ فِي قُبْلِهَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ نَجَاسَةٍ، وَهُوَ دَمُ الْخَيْضِ؛ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي تَعْلِيلِ النَّهْيِ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، وَالذُّبُرُ مَحَلُّ نَجَاسَةٍ وَأَذَى أَشَدُّ مِنَ الدَّمِ، وَهُوَ الْعَقِيْزَةُ؛ فَالنَّهْيُ عَنْهُ دَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ دَائِمٍ لَا يَتَوَقَّفُ وَلَا يَنْقَطِعُ، وَلَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُ مَحَلِّهِ الْبَاطِنِ، كَمَا يَتَوَقَّفُ وَيَتَطَهَّرُ مَحَلُّ الْجِمَاعِ فِي الْقُبْلِ ظَاهِرًا وَمَاطِنًا؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ فِي الذُّبُرِ أَوْلَى مِنَ النَّهْيِ وَالتَّحْرِيمِ فِي الْقُبْلِ وَأَشَدُّ.

وَقَدْ حُلِّلَ اللَّهُ الْجَنَّمَ مِنَ النَّهْيِ فِي الْآيَةِ بِالنَّجَاسَةِ فِي الْغَايَةِ؛ مِنْهَا هَوْنُهُ: ﴿سَيِّئٌ يَكْفُرُونَ﴾، وَهَوْنُهُ: ﴿فَلَيْسَ تَكْفُرُونَ﴾، وَهَوْنُهُ: ﴿وَلَيْسَ تَكْفُرُونَ﴾، وَلَا يُمْكِنُ أَنَّ اللَّهَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلِ لَعَلَّوُ التَّنَجُّسِ ثُمَّ يَأْذُنُ بِالذُّبُرِ وَيَصِفُ مَنْ كَانَتْ حَالُهُ كَذَلِكَ بِالْمُتَطَهِّرِ؛ وَلِذَا قَالَ مُجَاهِدٌ: «مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي ذُبْرِهَا، فَلَيْسَ مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٣).

وَيَأْتِي الدَّلِيلُ أَصْرَحَ فِي الْآيَةِ التَّالِيَةِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ الْمَرْأَةَ فِي ذُبْرِهَا عِنْدَ خَيْضِهَا؛ فَانْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ؛ كَمَا رَوَاهُ خُصْبَتٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٤).

(١) تفسير الطبري (٧٣٦/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٢/٢).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٧٣٦/٣ - ٧٣٨).

(٣) تفسير الطبري (٧٤٣/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٣/٢).

(٤) تفسير الطبري (٧٢٢/٣).

وتطهر المرأة للجماع بعد خبثها واجب على المسلمة والكتائية سواء؛ لأن الوضوء تعلقت بالزوج أن يصبية الأذى، فهو مخاطب بعدم القرب، والمرأة لا يجب عليها التسل إلا عند قيام الموجب من الصلاة وغيرها، فالسؤال إنما كان من الرجال؛ فتعلقت بهم، وإن اختلفت بين المرأة فكانت لا تستحل صلاة كالكتائية.

ثم قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْلِقُونَ وَيُحِبُّ الْمُكَلِّفُونَ﴾؛ إشارة إلى أن المخالفة لأمره ذلك عاصي مستحسن.

والتائبون: المقفلون عن الذنوب الراجعون إلى الله، والمتطهرون: المبتعدون عن التنجس المتوضئون منه.

ونجس مضافة الحائض ومضافتها وموافقتها، وحكمها كالطاهرة في ذلك، وإنما حرّم وطء الفرج، ومباشرتها فيما دون الفرج جائزة؛ فبي البخاري، عن عائشة، قالت: «كان النبي ﷺ يباشرني وأنا حائض»^(١).

وفي «الصحيحين»، عن ميمونة بنت الحارث الهلالية؛ قالت: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه، أمرها فأنزرت وهي حائض»^(٢).

وفي «المسنيد والدارمي»، عن عائشة؛ قالت: «كان النبي ﷺ يباشرني وأنا حائض، ويُدخلُ معي في لحافي وأنا حائض، ولكنه كان أمْلِكُكُمْ لِزِيْوِهِ»^(٣).

وسأل مسروق عائشة: ما يجعل للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقالت: «كل شيء إلا قرّجها»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٠٣٠) (٤٨/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣) (٦٨/١)، ومسلم (٣٩٤) (٦١٣/١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٤٨٢٤) (١١٣/١)، والدارمي (١٠٤٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٦٠) (٣٢٧/١).

وهذا الذي عليه الدليل، وعليه أكثر الصحابة والتابعين.

ومن السلف والفقهاء: من نهى عما دون الإزار؛ لأنه خبيث المخرج، وقد يكون ذريعة للوصول إلى الفرج والوطء، وهو قول للشافعي.

وما روي عن بعض السلف من كراهة مضاجعة الحائض في لحاف واحد، كما جاء عن عبيدة السلماني، وكراهة بعض السلف مضاجعتها في فراش واحد، كما جاء عن ابن عباس: فهذا محمود على الاحتياط؛ إثمًا لحالي السائل، وإثمًا لحالي المرأة أن تكون لا تجد ما تستغفر به، فتجس الفرائس والباس رؤوسها.

وهذا لا يقع على أصل المسألة؛ وإنما على الحالي الخاص، فمن تحسب على نفسه الموافقة، نهى عن المضاجعة، كما ينهى الصائم عن القبلة وأصلها باح.

ولهذا روي عن ابن عباس: جواز ما فوق الإزار للرجل من امرأته الحائض، بل ما دون ذلك؛ كما رواه عنه عكرمة^(١).

كفارة وطء الحائض:

ومن وطئ امرأته زمن الحيض، فقد أثم بلا خلاف، واختلفت العلماء في لزوم الكفارة عليه، وهي الصدقة، على قولين:

الأول: عدم لزوم شيء إلا التوبة؛ وهو قول جمهور السلف والفقهاء، وبعض هؤلاء الفقهاء يرى أن الكفارة بالصدقة مستحبة لا واجبة؛ وهو قول الحنفية، والشافعي في الجديد.

والثاني: يلزم الكفارة، وهي الصدقة، وهو قول أحمد؛ لما في

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٣/٧٧٧).

«المسكوة» وامتن أبي داود^(١)، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض: يتصدق بدينار أو نصف دينار^(٢).

وهذا الحديث صحيحه أحمد في ثقله أبو داود عنه.

والذين قالوا بالصدقة اختلقوا في مقدارها:

فمنهم: من أطلق، ولم يُعَيِّن.

ومنهم: من خيَّر بين الدينار ونصف الدينار.

ومنهم: من جعل في الجماع زمن الدم الشديد ديناراً، وزمن الدم الخفيف كالأصفر نصف دينار؛ وهذا إنما قالوه للتخفيف أو الشك في الحديث.

وأي في ذلك أقوال لا يعضدها خبر ولا قياس صحيح؛ كالقول بأن الكفارة بثلثة؛ وهو مروي عن سعيد، وكالقول بأن الكفارة ككفارة الشجاع في شهر رمضان.

وحديث ابن عباس جاء موقوفاً ومرفوعاً، وموصولاً ومرسلاً؛ والصواب فيه الوقت.

والأظهر: عدم وجوب الكفارة، وإنما كان السلف يحثون على الصدقة مع التوبة؛ لأن الصدقة ثبت في الخير نحوها للذنوب، وأثرها في التكفير عظيم، ولا يعني ذلك اختصاص الصدقة بالجماع للحائض، كاختصاص كفارة الظهار للمطاهر، وكفارة اليمين للحائض.

والتخفيف في الحديث قريباً على ذلك، والصدقة مستحبة في كل حين، ومع كل ذنب، وهي عند المغفلين آكد.

(١) أخرجه أحمد (١٢١/١) (١٢٢/١)، وأبو داود (٢٦١) (٢٩/١).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّكُمْ مَاذَا كَرَّمْتُمْ اللَّهَ بِشَيْءٍ وَقَرَرْتُمُوهُ بِأَعْمَارِهِ﴾ وَأَتْلَوْا لَهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَقَدْ كَرَّمُوا وَبَيَّنَّ الْكُفْرَ﴾ [البقرة: ١٧٣].

نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بَيَانًا لِبُطْلَانِ مَا تَعْتَقِدُهُ يَهُودُ مِنْ ضَرَرِ إِيَابِ الْمَرَاةِ مِنْ وَرَائِهَا فِي قُبُلِهَا، وَاقْتَدَى بِهِمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: «إِذَا جَاءَتْهَا مِنْ وَرَائِهَا، جَاءَ الْوَلَدُ أَخْرَجًا»؛ فَهَذَلِكَ «يَسْأَلُكُمْ رَبُّكُمْ مَاذَا كَرَّمْتُمْ اللَّهَ بِشَيْءٍ وَقَرَرْتُمُوهُ بِأَعْمَارِهِ» ^(١).

مَا يَجُلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ زَوْجَةٍ:

ثُمَّ إِنَّ الْآيَةَ قَدْ قَالَتْ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّسَاءِ الْجُلُّ لِأَزْوَاجِهِنَّ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَنِ الْجَنَاحِ وَالْوَدْعِ بِالْحَرْثِ، فَشَبَّهَ الزَّوْجَةَ بِالْأَوْصِي، وَالْوَدْعَ بِالْحَرْثِ فِيهَا، وَالْوَلَدَ بِالزَّرْعِ، وَفِي الْآيَةِ: أَنَّ النِّهْيَ عَنِ الْوَدْعِ إِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ؛ وَذَلِكَ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ كَالْعِيَامِ، وَأَحْوَالٍ مَخْصُوصَةٍ؛ كَالْإِحْرَامِ وَالْاعْتِكَافِ، وَأَمَاكِنَ مَخْصُوصَةٍ؛ كَالْعَسَاجِدِ، وَفِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ مِنْهَا؛ كَالْقُبْرِ، وَنَزُولِ الْحَيْضِ؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِي جِلَّةِ الْأَذَى؛ فَالْقَبْلُ أَذَى عَارِضٌ، وَالْقُبْرُ أَذَى دَائِمٌ.

وَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بَعْدَ تَحْرِيمِ الْوَدْعِ زَمَنَ الْحَيْضِ؛ لِيُبَيَّنَ اللَّهُ وَتَنَّهُ عَلَى عِبَادِهِ أَنَّ النِّهْيَ عَارِضٌ لَا دَائِمٌ، فَلَا يَغِيْبُ عَنِ الْفُجُوسِ مَا أَخْلَعَهُ اللَّهُ لَهُمْ فِي أَكْثَرِ الزَّمَانِ؛ فَهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ التَّحْرِيمَ وَهُوَ عَارِضٌ، وَيَسْتَجِفُّونَ التَّحْلِيلَ لِأَنَّهُ دَائِمٌ.

وَذَكَرَ اللَّهُ النِّسَاءَ فِي هَذِهِ، «يَسْأَلُكُمْ»، وَلَمْ يَخْصُصْ الزَّوْجَاتِ؛ لِغَنَمِ ذَلِكَ الزَّوْجَاتِ وَالْإِمَاءَ، فَالْحُكْمُ فِيهِنَّ وَاحِدٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٢٨) (٢٩/٦)، ومسلم (١٤٣٥) (١٠٥٨/٢).

وفي الآية: دليلٌ على أنَّ حقَّ الوطءِ للرجلِ على المرأةِ للمفطرةِ الغاليةِ في الشهوةِ منه عليها، ولم يتوَجَّهْ الخطابُ إليها؛ لِغَلَبَةِ حَيَاتِهَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الْحَقِّ، فَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ تَمْكُنَ زَوْجَهَا مَتَى مَا رَغِبَهَا، فَيُفِي الْمُسْتَبَدَّ، وَالْقَرِيذِيَّ، وَالنَّسَائِيَّ^(١) مِنْ حَدِيثِ طَلْحِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا الرَّجُلُ دَخَلَ زَوْجَتَهُ لِمَحَاجِبِهِ، فَلْيَلْبَسْهُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الثَّوْبِ^(٢)).

فَإِنَّ فِي ذَلِكَ إِدَاءَ لِلْحَقِّ، وَقَضَاءَ لِلزَّوْجِ، وَتَالِيَةً لِلْقَلْبِ، وَدَفْعًا لِلشَّرِّ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ أَكْثَرُ غَرَضَةً لَفْتَنِ النِّسَاءِ مِنَ الْمَرْأَةِ لَفْتَنِ الرِّجَالِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ فِي الْأَرْضِ، فَيَلْعَنُ وَيَرْوَحُ، وَيَبْعُ وَيُشْرِي، وَيَغْرَضُ لَهُ مَا لَا يَغْرَضُ لِلْمَرْأَةِ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ وَتَنَبَّ، وَهِيَ تَمْسُكُ مَنِيَّةً لَهَا، فَكُفِيَ حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: (إِنَّ امْرَأَةً تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَيُذِيرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَلِذَا أَبْصَرَ أَحَدَكُمْ امْرَأَةً، فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي تَقْوِيهِ)^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا حُرْلَكُمْ﴾ دليلٌ على الإتيانِ مِنَ الْقُبُلِ؛ لِأَنَّهُ مَثَّبَتِ الْوَلَدَ؛ كَمَا رَوَاهُ عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَلَا: ﴿فَلْيَأْتُوا حُرْلَكُمْ﴾: مَثَّبَتِ الْوَلَدَ^(٥).

فَالْحُرْتُ: الْجِنَاعُ، وَالْأَرْضُ: الزَّوْجَةُ، وَالْوَلَدُ: الزُّنْعُ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا يُزْنَعُ عَقْلًا فِي غَيْرِ أَرْضِ الْحُرِّ، فَكَذَلِكَ لَا يُوضَعُ الْبُضْعُ فِي غَيْرِ الْقُبُلِ، فَإِذَا كَانَ وَضْعُ الزُّنْعِ عَلَى الْحَصَى تَقْصًا فِي الْعَقْلِ، فَكَذَلِكَ وَضْعُ الْبُضْعِ فِي غَيْرِ الْقُبُلِ تَقْصٌ فِي الدِّينِ.

(١) أخرجه أحمد (١٦٢٨٨) (٤/٢٢٢)، والترمذي (١١٦٠) (٣/٤٥٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٩٢٢) (٨/١٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٠٣) (٣/١٠٦١)، (٣) «نصير الطري» (٣/٧٤٥).

وهو قوله تعالى: ﴿أَنْتَ شَيْئٌ﴾، يعني: على أي صفة ثَوَى المرأة، ما دام في الموضع الذي أمر الله به، روى سعيد بن جبتي، عن ابن عباس: «هولة، ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّكُمْ لَكُمْ فَأَلَّا تَزْكُمُ أَنْتَ شَيْئٌ﴾»، قال: «التيها أنتي شئت، مُطْلَبَةٌ وَمُذْبِرَةٌ، مَا لَمْ تَأْتِهَا فِي الثَّيْبِ وَالْمَجْبِصِ»^(١).

ورواه علي، عن ابن عباس.

ورواه قال عكرمة ومجاهد وقائد والسدي^(٢).

وقيل: إن معنى هوله: ﴿أَنْتَ شَيْئٌ﴾: متى شئت، قاله الضحاك وغيره^(٣).

وتسمية الله الوطء بالحرث، والمرأة بالأرضي، والولد بالزرع: لا يؤخذ منه النهي عن مباشرة الرجل لزوجته في فوطتها وغير ذلك منها ولو أنزل: لأن الصحابة والتابعين لم يرد عنهم خلاف في هذا، ولو كان ذلك في غير موضع الزرع، فكما أنه يجوز له الحرث وعقم طلب الولد، فكذلك يجوز له الإنزال في غير الفرج من غير علاج.

وأما المنع من إتيان المرأة في ثبرها، فلا دليلاً منها: أنه ليس بموضع زرع، وليس هذا دليلاً منفرداً في الباب لِضَعْفِ مُقَابِلَةِ الْقَوْلِ بجواز المباشرة والإنزال في غير الثقب، بجوامع أن كل واحد منهما غير موضع زرع؛ لأن المباشرة مع الإنزال في غير الفرج لا يختلِفون فيها، فقد قال ليث: «تَلَاكُمُنَا عِنْدَ مُجَاهِدِ الرَّجُلِ يُلَاحِظُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ»، قال: اعلمن بذنوبكم حيثما شئت فيما بين المختلئين والألبتين والشر، ما لم يكن في الثيب أو الخيف؛ رواه ابن جرير^(٤).

(١) تفسير الطبري (٧٤٦/٢).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٧٤٦/٣ - ٧٤٧).

(٤) تفسير الطبري (٧٢٨/٣).

(٣) تفسير الطبري (٧٥٠/٣).

إِتِّبَانُ الْمَرْأَةِ فِي دَيْرِمَا عِنْدَ السَّلَفِ:

وَلَا يَخْتَلِفُ السَّلَفُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ: فِي تَحْرِيمِ إِتِّبَانِ الْمَرْأَةِ فِي قُبْرِهَا، إِلَّا شَيْئًا وَزَدَ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّبِ، وَمَالِكٍ.

أَمَّا مَا جَاءَ عَنِ ابْنِ عَمَرَ: فَمَا مِنْ رَأْيٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ يَرَوِي عَنْهُ جَوَازُ إِتِّبَانِ الْمَرْأَةِ فِي قُبْرِهَا إِلَّا وَلَهُ رِوَايَةٌ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَرَوَى سَالِمٌ وَنَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ: الْحَنْعُ؛ كَمَا رَوَى عَنْهُمَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ: رِوَايَةُ الْجَوَازِ، وَمِثْلُهُ: أَبُو الْخَيَّاطِ سَعِيدٌ بْنُ يَسَارٍ رَوَى الْحَنْعَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَرَوَى عَنْهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: الْجَوَازُ، وَحَقْلٌ رَأَى عَلَى رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مِنْ حَقْلِهِ عَلَى الْمُخَالَفِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ مَعَ مَخَالَفَتِهِ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ؛ كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ ﷺ مَا يَرِافِقُ الصَّحَابَةَ وَيَجْرِي مَعَ ظَاهِرِ الدَّلِيلِ ١٩؛ وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ التَّشْدِيدُ فِي النَّهْيِ، كَمَا رَوَى سَعِيدٌ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَمَرَ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّا نَشْرِي الْجَوَازِيَّ فَنَحْمِصُّ لَهُمْ؟ فَقَالَ: وَمَا التَّحْمِصُ؟ قَالَ: الدُّيْرُ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: أَفْ أَفْ! بِفَعْلٍ ذَلِكَ مُؤَمَّرٌ ١٩، (١).

وَهَكَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا رَوَى قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ؛ قَالَ: فَعَلَ بِفَعْلٍ ذَلِكَ إِلَّا كَافَرٌ ١٩، (٢).

يَعْنِي: الْكَفَرَ الْأَصْفَرَ؛ كَالظُّفْرِ فِي النَّسَبِ، وَالنَّيَاحَةِ عَلَى النَّبِيِّ، وَالْإِنْتِسَابِ لِغَيْرِ الْأَبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَسْمِيَةِ كُفْرًا، وَدَفَعَتْ عَنْهُ الْأَدْلَةُ الْأُخْرَى الْخُرُوجَ مِنَ الدِّينِ كُلِّهِ.

وَيُظْهِرُ أَنَّ الْجَوَازَ الْوَاقِعَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، أَرَادَ بِهِ: إِتِّبَانُ الْمَرْأَةِ فِي

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ٧٥٢).

(٢) «تفسير الطبري» (٣/ ٧٥٢).

قُبْرُهَا ؛ يعني : مُدْبِرَةٌ فِي قُبْلِهَا ، وَهَذَا كَانَتْ تَكْرَهُهُ يَهُودٌ ، وَيَسْتَبِيهِ بِهِمْ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ؛ فَبَيَّنَ ابْنُ عَمَرَ جَوَازَ هَذَا الْفِعْلِ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَمَّا نُسِئَ ذَلِكَ : أَنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْنَةِ الْمُصَنِّفِينَ كَالْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ يَزُوْنُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي إِيثَانِ الْمَرْأَةِ مُدْبِرَةٌ فِي قُبْلِهَا لَا فِي قُبْرِهَا ، وَهَذَا سَبَبُ النِّزُولِ ؛ كَمَا سَلَفَتْ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ ؛ فَفَهَّمُ بَعْضُ أَصْحَابِ ابْنِ عَمَرَ وَبَعْضُ أَصْحَابِ أَصْحَابِهِ هَذَا عَلَى الْمَعْنَى غَيْرِ الْمَرْأَةِ ؛ وَالْأَوَّلُ فَإِنَّ تَشْدِيدَ ابْنِ عَمَرَ - كَمَا سَلَفَتْ - فِي إِيثَانِ الْمَرْأَةِ فِي قُبْرِهَا : لَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ قَوْلًا آخَرَ بِالْجَوَازِ ، وَهَكَذَا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ ؛ كَابْنِ حَوْزٍ عَنْ نَافِعٍ ؛ قَالَ : « قَرَأْتُ ذَلِكَ يَوْمَ : ﴿ يَتَزَوَّجُ لَكُمْ لَكُمْ فَأَتُوا بِمَا كُنْتُمْ لَكُمْ يَفْعَلُونَ ﴾ » ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : أَتَدْرِي قِيمَنَ نَزَلَتْ ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : نَزَلَتْ فِي إِيثَانِ النِّسَاءِ فِي أَقْبَابِهِنَّ ^(١) .

فَإِنَّ سَبَبَ النِّزُولِ فِي الْإِيثَانِ مِنَ الْقُبْرِ فِي الْقُبْلِ ؛ كَمَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَبَعْضُهُ يَنْبَغِي خَطْلُ كَلَامِ ابْنِ عَمَرَ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ إِيثَانَ الْمَرْأَةِ فِي قُبْرِهَا لَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى إِيثَانِهَا أَوْ إِدْبَارِهَا ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَنْزَلْ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ بِاتِّفَاقِهِمْ .

وَعَلَى هَذَا تُحْتَمِلُ رَوَايَةُ أَبِي يُونُسَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ ؛ قَالَ : « فِي الدُّبْرِ ^(٢) » ؛ يَعْنِي : مُدْبِرَةٌ لَا مُقْبِلَةٌ ، وَلَمْ يُرِدِ الصَّمَامُ الَّذِي يُوضَعُ فِيهِ ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ لَمْ تَنْزَلْ فِي حُكْمِهِ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا نَبَّهًا .

وَبَقِيَ أَبُو يُونُسَ عَنْ نَافِعٍ ؛ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ بِنَحْوِ هَذَا اللَّفْظِ وَالسِّيَاقِ ؛ كَابْنِ حَوْزٍ ، وَخُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ بْنِ خَفْصٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُلَيْبٍ ، وَكَذَلِكَ رَوَايَةُ مَالِكٍ الَّتِي صَحَّحَهَا عَنْ نَافِعٍ الدَّارِقُطْنِيُّ بِنَحْوِ رَوَايَةِ غَيْرِهِ .

(١) «تفسير الطبري» (٢/٧٥١).

(٢) «تفسير الطبري» (٣/٧٥٢).

ونافع روى عن ابن عمر هذا السياق في تفسير الآية، لا رأيا مستقلا في الفتوى والفتوى، وكل من رواه عنه رواه في هذه الآية لا في غيرها، وكل ما جاء عن ابن عمر في الروايات: أنه قال في إتيان المرأة من قُبُرها في غير هذه الآية، فلا يثبت منها شيء، إلا ما رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عن عبد الرحمن بن القاسم؛ قال: «قلتُ لمالك: إنَّ هُنَاكَ بَعْضَ اللَّيْلِ بْنِ سَعْدٍ يَحْتَدُّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّا نَسْتَعْرِى الْجَوَارِي، فَتُحْتَضُّ لَهُنَّ، قَالَ: وَمَا التَّحْمِيضُ؟ قَالَ: تَأْتِيَهُنَّ فِي أَدْبَارِهِنَّ، قَالَ: أَفَأَنَا أَوْ يَعْمَلُ هَذَا مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ لِي مَالِكٌ: فَأَشْهَدُ عَلَى رُبُعَةٍ لَحَقْتَنِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: لَا بِأَمْرٍ بِهِ»^(١).

وهو صحيح عن ابن عمر بلفظي، وحمله على قوله الجماعة وفتواهم وتفسيرهم أَوْجَهُ وَأَشْلَمُ وَأَلْوَمُ.

ورواه سالم وعبيد الله أبناء ابن عمر عن أبيهم، وروايتهم معلولة. وقد جاء عن نافع - وعنه عن ابن عمر - المعنى الموافق لتفسير السلف للآية، كما رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكُبَرَى»، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الطَّوِيلِ، عَنْ كُثَيْبِ بْنِ خَلْفَةَ، عَنْ أَبِي الثَّغْبَانِ؛ أَنَّهُ قَالَ لِنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: قَدْ أَكْثَرَ عَلَيْكَ الْقَوْلُ أَنَّكَ تَقُولُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَكْفَى بِأَنَّ يُؤْتَى النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ؟ قَالَ نَافِعٌ: لَقَدْ كَذَّبُوا عَلَيَّ! وَلَكِنْ سَأَعْبُرُكَ كَيْفَ كَانَ الْأَمْرُ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ عَرَضَ عَلَيَّ الْمُضْحَكُ يَوْمًا، وَأَنَا عِنْدَهُ حَتَّى يَلْعَنَ: «يَا لَكُمْ تَرَكْتُمْ لَكُمْ»، قَالَ: يَا نَافِعُ، هَلْ تَعْلَمُ مَا أَمْرُ هَذِهِ الْآيَةِ؟ إِنَّا كُنَّا مَعَهُ فَرِيضَ نَجَاشِي النِّسَاءِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ وَنَكَّحْنَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ أَرْفَأْنَا مِنْهُنَّ مَا كُنَّا نُرِيدُ مِنَ نِسَائِنَا؛ فَإِذَا هُنَّ قَدْ عَجَزْنَ ذَلِكَ وَأَعْظَمْنَهُ، وَكَانَ

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٩٣٠) (١/ ١٩٠).

نساء الأنصار إنما يُؤْتَيْنَ على جُزْئيهنَّ؛ هَذَا قولُ اللَّهِ سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا صَرْتَكُمْ عَلَى أَنْ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١).

والطويلُ يُحْتَمَلُ حديثُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا القولَ غَلَطَ ابنُ عمرَ على معنى الإتيانِ في الذُّبْرِ، لا من الذُّبْرِ في الثُّبُلِ، فَوَجَّهَ في المعنى؛ ولذا صحَّ عن ابنِ عباسٍ أنَّه قال: «إِنَّ ابنَ عمرَ - واللهُ يَغْفِرُ له - أَوْفَقَ»^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ ابنُ عباسٍ سَبَبَ نزولِ الآيةِ، وقد صحَّ هذا عن ابنِ عباسٍ؛ رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عن مجاهدٍ، عنه، ولعلَّ ابنَ عمرَ لما بَانَ له الأمرُ تَرْخِيًا، وَهَكَذَا مَنْ نَقَلَ قولَهُ وأَخَذَ بِهِ، فَله قولُ يُخَالِفُهُ: كَنَافِعٍ وَمَالِكٍ يُوَادِّقُ الْجَمَاعَةَ، وَحَسُلُ أَقْوَالِهِمْ على مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ عَامَّةِ الْمُفَسِّرِينَ الذين رَوَوْا عَنْهُمْ القولَ فيها من الصحابةِ والتابعينَ وَفَهَمُوهُ مِنَ الآيةِ: أُخْرَى وَأَوَّلَى.

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَنِ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ: فَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنِ الْقَزَّازِيِّ؛ قَالَ: قِيلَ لَزَيْدٍ بِنِ أَشْلَمَ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنِّكِيرِ يَنْهَى عَنِ إِيْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَهْبَارِهِنَّ، فَقَالَ زَيْدٌ: أَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدٍ لَأَخْبِرَنِي أَنَّهُ يَفْعَلُهُ»^(٣).

وعبدُ الملِكِ منكرُ الحديثِ؛ قاله أبو زُرْعَةَ وغيرُهُ، وقال أبو حاتمٍ: «مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِالْقَوِي»^(٤).

وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي النِّهْيِ عَنِ إِيْيَانِ الْمَرْأَةِ فِي الذُّبْرِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً مُنْفَرِدَةً، تَكْثُرُهَا تَدُلُّ عَلَى أَصْلِهَا، وَفِي ظَاهِرِ الْقَرَأَنِ وَاطِّبَاقِ عَامَّةِ السَّلَفِ حُجَّةٌ وَكَفَافَةٌ.

وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ السَّلَفِ مِنْ هَذِهِ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا صَرْتَكُمْ عَلَى أَنْ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ﴾: جَوَازُ

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٩٢٩) (٨/١٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٦٨) (٢/٢٤٩). (٣) قصير الطبري (٣/٧٥١).

(٤) «المرج والمطيل» لابن أبي حاتم (٥/٣٧١).

الْمَرْأَةِ، فَكَمَا أَدَانَ اللَّهُ بِالْإِثْمَانِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَكَذَلِكَ الْوَلَدُ - وَهُوَ الزَّرْعُ - يُطْلَبُ عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ وَبِهِ هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنْ شِئْتَ فَأَغْرِزْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَغْرِزْ»؛ وَنَحْوَهُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ^(١).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَرِّبُوا لِلْأَعْيُنِ﴾: قِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ عِنْدَ الْجَمَاعِ مِنَ دَعْوَى اللَّهِ، وَحُسْنِ الْقَضَاءِ، وَطَلْبِ الْوَلَدِ؛ رَجَاءَ عَزْوِهِ وَعِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ لَهُ؛ رَوَى عطاءُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَقَرِّبُوا لِلْأَعْيُنِ﴾؛ قَالَ: «يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ»^(٢).

وَرَوَى عَنْ عَثْرَمَةَ: أَنَّ الْمُرَادَ بِـ﴿وَقَرِّبُوا لِلْأَعْيُنِ﴾: «يَعْنِي: الْوَلَدَ»^(٣).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَيْنَكُمْ لِتُتَّقُوا﴾ أَلَمْ تَلْبِثُوا أَنْ تَلْبِثُوا وَتَقْبَلُوا مِنْ أَمْرٍ أَكْبَرُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ يَتَّبِعُ عَنِيتَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٤).

ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ التَّلَوُّ وَالْيَمِينِ الَّتِي تَتَّخِذُ مُلْزَمَةً لِلْعِبَادِ أَلَّا يُطِيعَ اللَّهُ، وَلَا يَعْمَلَ الْبِرَّ وَلَا يُحْيِيَ إِلَى النَّاسِ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدٌ عَدَمَ فِعْلِ الْخَيْرِ، أَقْسَمَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَتْرَكَ الْخَيْرَ، فَيَجْعَلُ الْيَمِينَ حَافِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْإِحْسَانِ؛ فَهُوَ يَعْظُمُ الْيَمِينَ لِأَجْلِ أَنَّهُ حَلَفَ بِاللَّهِ، وَلَا يَعْظُمُ أَمْرَ اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِالطَّاعَةِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ؛ فَكَأَنَّهُ يَضْرِبُ أَمْرَ اللَّهِ بِتَعْظِيمِ اللَّهِ؛ لِيَحْتَفِظَ رَغْبَتَهُ وَهُوَ فِي تَرْكِ مَا لَا يُرِيدُ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْعَكُمْ لِتُتَّقُوا﴾: «يَعْنِي: عَارِضًا قَوْلًا تَتَّخِذُونَهُ وَتَتَسَاهَلُونَ بِهِ، فِي إِتْرَامِ أَنْفُسِكُمْ بِتَرْكِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ».

(٢) «تفسير الطبري» (٧٦٢/٣).

(١) «تفسير الطبري» (٧٥٤/٣).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٤٠٥/٤).

وقد جاء في «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ اسْتَلْجَ فِي أَقْلِهِ يَبْغِي، كَهُوَ أَكْظَمُ إِثْمًا، لِيَبْرَأَ) يعني: الكفارة^(١).

ودد علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس هؤلاء: ﴿وَلَا تَجْكُوا اللَّهَ تَجْجَةً أَتَيْكُمْ﴾، يقول: «لَا تَجْعَلْنِي عُزَّةً لِّبَيْتِكَ إِلَّا تَصْنَعَ الْخَيْرَ، وَلَكِنْ تَخْرُ عَنْ بَيْتِكَ، وَاصْنَعْ الْخَيْرَ»^(٢).

وقال مجاهد في هؤلاء: ﴿وَلَا تَجْكُوا اللَّهَ تَجْجَةً أَتَيْكُمْ﴾: «فأبرأ بالصَّلَاةِ، والنَّفَرِ وَفِي، والإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، فَإِنْ خَلَفَ خَالَفَ إِلَّا يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَلْيَقْعَلْ وَلْيَدْعُ يَوْمَهُ»^(٣).

ودرويش عن سعيد بن جبيرة، وعطاء وطاوس والثَّعْمِيَّ نحوه^(٤).

اليَمِينُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ:

وكلُّ يَمِينٍ تَكُونُ سَبَبًا فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَصَلَاةِ الرَّحِمِ، فَلَا يَجُوزُ إِمْضَاؤُهَا وَلَا الْعَمَلُ بِهَا، بَلْ يَكْفُرُ صَاحِبُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَأْتِي الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَهَذَا إِنْ كَانَ فِي يَمِينِ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ؛ فَإِنَّ يَمِينَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ أَوْلَى بِالْتَّركِ وَعَدِمِ إِيرَاقِهَا.

وكلُّ يَمِينٍ تُكُونُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ عَمَلٍ يَرَى أَمَرَ اللَّهِ بِهِ أَوْ حَثَّ عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، فَلَا يُلْزَمُ صَاحِبُهَا الْوَفَاءُ بِهَا، وَيَتَأَقَّدُ نَفْسُهَا بِحَسَبِ مَنْزِلَةِ الطَّاعَةِ الَّتِي حَالَتْ يَمِينُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا؛ فَإِنْ كَانَتِ الطَّاعَةُ وَاجِبَةً، وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفْسُ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا عُلِّقَتْ لِأَجْلِ الْمَحْلُوقِ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ، وَاللَّهُ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ أَمْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مَسْتَحْبَةً،

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٦) (١٢٨/أ)، ومسلم (١٦٥٥) (٣/١٢٧٦).

(٢) «تفسير الطبري» (٨/٤). (٣) «تفسير الطبري» (٩/٤).

(٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٤٠٧/٢).

فَنَقَضَهَا مُسْتَحَبًّا، فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَّى وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أُحْلِفُ عَلَى بَيِّنٍ، لَأَرَى خَيْرًا خَيْرًا مِنِّهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا»^(١).

وَبَشَّرَهُ عَنْهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُرَّةٍ^(٢).

وَعَنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣).

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَنَّى نَبِيٌّ عَلَيْهِ»؛ يَعْنِي: يَسْتَعِزُّ بِإِيمَانِكُمْ، وَيَعْلَمُ تَقَاضِيَكُمْ بِهَا، فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِالطَّاعَةِ وَالْهَيِّ وَالْإِحْسَانِ لِيَتَحَوَّلَ الْإِنْسَانُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا يَسْمِيئُهُ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَعْظِيمِ أَمْرِ اللَّهِ.

• • •

﴿ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْمِنُ أَنتُمْ بِاللَّهِ وَآلِهِ﴾ ﴾ وَلَكِنْ يُؤْمِنُ بِمَا كَتَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ (البقرة: ٢٢٥).

الْأَصْلُ فِي اللَّغْوِ: أَنَّهُ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ مِنَ الْكَلَامِ، أَوْ السَّاقِطُ مِنَ الْقَوْلِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفُتَرَاءِ» (البقرة: ٢٢٥).

وَرَدَّ أَشْرَافُ خَمِيسٍ كُتِّمَ عَنِ اللَّغَا وَزَكَّى الْمُكَلِّمَ^(١) وَاللُّغَا: مَا يُكَلِّمُ بِهِ، وَعَمُّهُمُ الْأَصَوَاتُ تَسْمَى لُغَاتٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: (مَنْ قَالَ لِي الْجُمُعَةُ: ضَعُ، فَقَدْ لَغَا)^(٢)؛ أَيْ: تَكَلَّمَ، وَاسْتَلْفَاءُ: اسْتَنْقَضَ لِيَتَكَلَّمَ؛ يَقَالُ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَعِزَّ مِنَ الْأَهْرَابِ، فَاسْتَلْفِهِمْ.

(١) أخرجه البخاري (٣١٣٣) (١/٩٠)، ومسلم (١١٤٩) (٣/١٢٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٩٦٢٢) (٨/١٢٧)، ومسلم (١٦٥٢) (٣/١٢٧٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٥٠) (٣/١٢٧١). (٤) «ميراث الفجاج» (١/١٥٦).

(٥) أخرجه أبو داود (١٠٥١) (١/٢٧٦) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

معنى لغو الإيمان:

واللغو هنا: هو ما يجري على اللسان من غير إرادة لمعناه، ولا قصد لظاهره، فيطعن بلا روية ولا فكر، ويدخل في اللغو: الإشارة والعبارة، ومن اللغو: الكتابة إما تحفة اليد ولا تريد معناه، إلا أن اللسان أقرب إلى ورود اللغو عليه من القلم، لأن اللسان يجري عليه الكلام أسرع من القلم، والقلم يصاحبه غالباً التأمل وحضور الوعي.

فاللسان يسبق القصد لسرعته، فما خرج منه سابقاً للقصد، فهو لغو، وتأخذ اليمين إذا صاحب القصد القول، أو سبق خروج القول.

ومن اللغو الذي يسبق به اللسان القصد، قول: (لا، والله) ونحوه، والله، و(أفعل والله)، في حديث الناس، ولو كانت صورته الظاهرة صورة يمين؛ لاعتبار القصد في الشريعة؛ ولذا قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يَوَاسِعُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، يعني: ما اعتقدت قلوبكم على قسده، كما في قوله تعالى في المنافقين: ﴿لَا يَوَاسِعُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْثُكُمْ وَلَكِنْ يَوَاسِعُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ الْأَيْمَانَ﴾ [٨٩].

فسر اللغو بذلك أكثر المفسرين من السلف؛ روى غزوة، عن عائشة: «اللغو: لا والله، ونكلى والله» أخرجه البخاري^(١).

وروى ابن جرير نحوه عن ابن عباس^(٢) وابن عمر، وعن الشعبي وأبي بزة^(٣) ومجاهد والنخعي والزهرى^(٤)، وبهذا قال الشافعي.

وصح عن النخعي أنه جعل اليمين لأجل الإكرام بالإطعام والضيافة من اللغو كقولوه: «والله ليأكلن»، والله ليشرين^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٣) (٥٢/٧). (٢) تفسير الطبري (١/١٤١).

(٣) تفسير الطبري (١/١٧٧).

(٤) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٠٨/٢).

(٥) تفسير الطبري (١/٣٠).

وَمَنْ قَالَ: «لَا وَاللَّهِ، وَيَلَى وَاللَّهِ»، وَنَحْوَ هَذَا، قَاصِدًا الْيَمِينَ، فَهِيَ يَمِينٌ وَلَوْ كَانَتْ مِمَّا تَجْرِي مَجْرَى اللَّغْوِ عَادَةً؛ لِانْتِفَاءِ الْقَصْدِ، وَقَدْ قِيلَتْ عَائِشَةُ وَغَيْرُهَا لَقَوَّ الْيَمِينَ بَعْدَ الْقَصْدِ، قَالَتْ: «مَا لَمْ يَقْبِذْ عَلَيْهِ قَلْبُهُ»^(١).

لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَمِينٌ، وَرَفَعَ انْتِفَاءُهَا لِانْتِفَاءِ الْقَصْدِ.

وَمِنَ السَّلَفِ مَنْ فُسِّرَ اللَّغْوُ بِالسَّخَفِ عَلَى شَيْءٍ يَنْظُرُهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَهُوَ غَطٌّ مِنَ الْحَالِفِ وَلَيْسَ بَعْدَهُ؛ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي لَغْوِ الْيَمِينِ: «خَلَفَ الْإِنْسَانُ عَلَى الشَّيْءِ يَنْظُرُ أَنَّهُ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ غَيْرُ ذَلِكَ»؛ وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٢).

وَرَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ^(٣)، وَجَاءَ مِنْ مَجَاهِدٍ^(٤) وَالزُّهْرِيِّ وَالنُّعْمِيِّ^(٥) وَتَأَنَّى^(٦)، وَقَالَ بِهِ أَبُو خَيْفَةَ وَمَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ مِنْ فَهْمَاءِ الْحَنَابِلَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى، كَمَا فِي «الْمَوْعِظَاتِ»: «هَذَا أَحْسَنُ مَا سَوَّيْتُ»^(٧)، أَيْ: فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ.

وَحَمَلَهُ بَعْضُ السَّلَفِ عَلَى يَمِينِ الْعُضْبَانِ؛ وَهُوَ قَوْلُ قَائِلِهِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَطَاوُسٍ^(٨).

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ يَجْمَعُهَا انْتِفَاءُ الْقَصْدِ مِنَ الْحَالِفِ، وَهِيَ مِنَ التَّنَوُّعِ لَا التَّضَادِّ؛ لَقَدْ فُسِّرَ الْوَاحِدُ مِنَ السَّلَفِ اللَّغْوُ بِجَمِيعِ مَا سَبَقَ، وَبَعْضُهُمْ بَأَكْثَرِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّغْوَ مَا كَانَتْ صُورَتُهُ صُورَةً يَمِينٍ، وَلَكِنْ انْتَقَى الْقَصْدُ الْمَوْجِبَ لِانْتِفَاءِ يَمِينًا.

- | | |
|--|--------------------------|
| (١) تفسير الطبري (١٦/٤). | (٢) تفسير الطبري (١٩/٤). |
| (٣) تفسير الطبري (٢٠/٤). | (٤) تفسير الطبري (٢١/٤). |
| (٥) تفسير الطبري (٢٢/٤). | (٦) تفسير الطبري (٢٣/٤). |
| (٧) «مرطاً مالك» (عبد الباقي) (١٧٧/٢). | (٨) تفسير الطبري (٢٦/٤). |

والأصل: أَنَّ النَّبِيَّةَ معشيرةً لانجذاب الأقوال والأعمال، والشواهد والعقاب عليها؛ كما في «الصحيتين»؛ بن حديث عمر؛ قال ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)^(١).

ويدخل في لغو اليمين: ما حلفت عليه الإنسان، ثُمَّ نَسِيَهُ قبل التمكن من الوفاء به؛ قال به الشَّعْبِيُّ^(٢)؛ وذلك كَمَنْ حلفت على شيء، ثُمَّ نَسِيَ أَيُّ شَيْءٍ حلفت عليه، فهو لا يذْكُرُ إِلَّا اليمين، ولا يذْكُرُ ما حلفت عليه لِنِسْيِهِ.

ويدخل في اللغو ذِكْرُ اليمين على شيء نسيانه، وهو بقصد شيء آخر. معنى حَقَمَ المواخلة في لغو اليمين:

وهو أنه تعالى: ﴿لَا يَذْكُرُكُمْ اللَّهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾؛ المواخلة في الآية محمولة على المواخلة في الآخرة، وعلى المواخلة في الدنيا بعَدَمِ الكفارة، وهما قولان للمفسرين، ويظهر تفسير ذلك كما في قوله: ﴿وَلَكِنْ يَذْكُرُهُمْ رَبُّكُمْ أَلْسِنَتُهُمْ فَكَفَرُوا﴾؛ إلتصاف عشرة مسكرين بآلوسط ما قلوبهم أمليكم﴾ الآية (المائدة: ٤٨٩)، على خلافه عند المفسرين في رجوع قوله تعالى: ﴿فَكَفَرُوا﴾؛ هل هو راجع إلى لغو اليمين، أو إلى ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿هِيَئَا عَذَابٌ؟﴾

وهذا الخلاف في المواخلة في الآية، على معنيين متبوع وضيق؛ فمن العلماء: من قال: نَقَى الله المواخلة كلها في الدنيا والآخرة؛ وهذا المعنى المتبوع؛ فلا إثم ولا كفارة. ومنهم: من قال: نَقَى الله المواخلة الآخرة فقط؛ وهذا المعنى الضيق؛ فلا إثم في الآخرة، وتوجب الكفارة.

(١) أخرجه البخاري (١/١) ومسلم (١٩٠٧) (١٥٦٥/٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٤٠٩/٣).

وقال بالمعنى الضيق جماعة من السلف: صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
رواهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي ظَلْحَمَةَ، قَالَ: «الْفُتُوْا مِنَ الْإِيمَانِ: هِيَ الَّتِي تُكْفِّرُ،
لَا يُؤَاخِذُ اللَّهُ بِهَا»^(١).

وَصَحَّحَ عَنْ التَّحْمِي، وَجَاءَ عَنِ الشُّعَاكِ وَغَيْرِهِ، أَخْرَجَهُ
ابْنُ جَرِيرٍ^(٢).

وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي ظَلْحَمَةَ خِلَافَ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هُنَا^(٣).
وقال بالمعنى المتيقن أكثر المفسرين من السلف: صَحَّحَ عَنْ عَائِشَةَ
وَالشُّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ وَالتَّحْمِي وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي ظَلْحَمَةَ^(٤)،
وقال به ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي^(٥).

وَحَمَلَ بَعْضُ السَّلَفِ لَعْنُ الْيَمِينِ الَّتِي لَا يُؤَاخِذُ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ عَلَى
يَمِينِ الْمَعْصِيَةِ؛ فَلَا يُؤَاخِذُ بِتَرْكِهِ لِلْوَفَاءِ بِهَا؛ لِتَحْرِيمِ عَمَلِ الْمَحْرُمِ،
وَالْيَمِينُ لَا تَرْفَعُ التَّحْرِيمَ، وَهُوَ قَوْلُ مَرْوِيِّ عَنْ الشُّعْبِيِّ وَسُرُوقِ وَسَعِيدِ بْنِ
جُبَيْرٍ^(٦).

وهو داخلٌ في اعتبارِ القصدي على ما سَبَقَ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى
الْمَحْرُمِ بِاطْلٍ، وَوُجُودُ الْعَقْدِ الْمَحْرُمَةِ الْبَاطِلَةِ وَالظَّاهِرَةِ كَقَدْبِهَا.

تَكْفِيرُ يَمِينِ الْمَعْصِيَةِ:

إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الْكُفَّارَةِ فِي الْيَمِينِ عَلَى فِعْلِهِ الْحَرَامِ، مَعَ
اتِّفَاقِهِمْ عَلَى دُخُولِهَا فِي عَدَمِ الْمُواخَلَةِ بِتَرْكِ الْوَفَاءِ بِهَا، بَلْ تَحْرِيمِ فِعْلِهِ
الْمَحْرُمِ وَلَوْ يَمِينٍ:

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٦٢٢).

(١) تفسير الطبري (٨/ ٦٢١).

(٤) تفسير الطبري (٨/ ٦١٨ - ٦٢٠).

(٣) تفسير الطبري (٨/ ٦٢٠).

(٥) تفسير الطبري (٨/ ٦٢٢ - ٦٢٣).

(٦) تفسير الطبري (٤/ ٢٧ - ٢٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٩).

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَسْرُوقٍ وَابْنِ جُبَيْرٍ: حَدَّثَنَا الْكَثَّارَةُ.
 رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ جُرَيْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْكَثَّارُ
 مَخْلُوعَاتِ الشَّيْطَانِ»^(١) لَيْسَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ.
 وَقَالَ مَسْرُوقٌ: «كُلُّ يَمِينٍ لَا يَجْعَلُ لَكَ أَنْ تَفِي بِهَا، فَلَيْسَ فِيهَا
 كُفَّارَةٌ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٢).

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبَالِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ
 عَمْرِو بْنِ شُعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ يَنْدَعِمُ: (فَلْيَكْفُرْهَا،
 وَلَيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، فَإِنَّ تَرْكَهَا كُفَّارَتُهَا)^(٣).

فَهَذَا اللَّفْظُ مَنْكُرٌ، أَنْكَرُهُ الْحَفَاطُ كَاتِبِي دَاوُدَ قَالَ: «الْأَحَادِيثُ
 كُلُّهَا: (فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ)، إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ»^(٤).

وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ: (فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)^(٥)، وَهُوَ
 أَصَحُّ.

وَرَوَى نَحْوَ اللَّفْظِ الْمَنْكُرِ السَّابِقِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ،
 وَلَا يَصُحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَفِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عِدَّةٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: وَكُفَّرَ التُّرْكُ، وَلَيْسَ فِيهِ
 وَكُفَّرَ الْكَثَّارَةُ؛ وَلَكِنْ أَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِإِذْنِ الْكَثَّارَةِ^(٦).

وَوَكُفَّرَ الْكَثَّارَةُ عِنْدَ تَرْكِ الْيَمِينِ، وَقِيلَ الْأَخِيرُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ: صَحَّ فِي

(١) تفسير الطبري (٢٩/١).

(٢) أخرجه الطَّبَالِيُّ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (٢٣٧٣) (١٨/١)، وَأَحْمَدُ (٦٩٩٠) (٢/١) (٢١٢/١)،
 وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٤١) (٣/٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧٨٨) (١٠/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١١١) (١/١)
 (٦٨٢).

(٣) فَسَنَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٨/٣).

(٤) أخرجه النَّسَائِيُّ (٣٧٨١) (١٠/١).

(٥) أخرجه مُسْلِمٌ (١٦٥١) (٣/٣).

مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً^(١).

وجاء من حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد^(٢).

ومن حديث أم سلمة عند الطبراني^(٣).

وقيل: إِنَّ آيَةَ الْمَائِدَةِ فِي عَذَابِ الْمَوَاحِشِ بِلُغَةِ الْبَحْرَيْنِ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالِ عَلَى الدَّوَامِ، وَهَذَا مِنَ الْأَيْمَانِ الْمَحْرُومَةِ؛ كَمَا رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنِ الْمُؤَلِّفِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَنْوا عَلَيْهِمْ مَا كَمَلُ لِلَّهِ كُلُّ أَمْرٍ﴾ [المائدة: ٤٧] فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ كَانُوا حَرَمُوا النِّسَاءَ وَاللَّحْمَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَصْنَعُ بِأَيْمَانِنَا الَّتِي خَلَفْنَا عَلَيْهَا؟ فَخَلَّوْا اللَّهُ - تَعَالَى ذِكْرُهُ -: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغُرُوبِ وَاتِّبَاعِكُمْ﴾ [آيَةُ: ٤٨].

وقال ابنُ المسيَّب، وعُروَةُ، وأبو بكر: بِعَذَابِ الْكُفَّارَةِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى ابْنِ شَيْبَةَ كَاوُذُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ: قَالَ: خَلَفْنَا خَالِدُ بْنُ الْبَاسِ، عَنْ أُمِّ أَبِيهِ: أَنَّهَا خَلَفَتْ أَلَّا تُكَلِّمَ ابْنَةَ ابْنِهَا ابْنَةَ أَبِي الْجَهْمِ، فَأَتَتْ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُروَةَ بْنَ الرَّبِيعِ، فَقَالُوا: لَا يَبِينُ فِي مَقْصِدٍ، وَلَا كُفَّارَةٍ عَلَيْهَا^(٤).

كُفَّارَةُ الْبَحْرَيْنِ الْغُمُوسِ:

وَمِنْ هَذَا: يَجْلِثُهُمْ فِي الْبَحْرَيْنِ الْغُمُوسِ لَيْسَ يَخْلِفُ كَاذِبًا، وَهُوَ يَعْلَمُ كَذِبَ نَفْسِهِ، كَمَنْ يَخْلِفُ أَنَّهُ فَعَلَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، أَوْ رَأَى وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ؛ قَالَ تَتَادُ وَعَطَاءُ وَالْحَكَمُ: بِالْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهَا بِحِينَ انْعَقَدَ الْقَلْبُ عَلَيْهَا، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عَمُومِ هَوَاهُ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِمَا كَسَبْتُمْ

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٠/٣) (١٢٧١/٣). (٢) أخرجه أحمد (١٩٠٧/٢) (٢٠٤/٢).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩٤) (٣٠٧/٢٣).

(٤) تفسير الطبري (١١٦/٨). (٥) تفسير الطبري (١١٨/٤).

قَوْلُهُمْ: «وَقَالَ يَهُدَا الشَّامِيُّ وَغَيْرُهُ، خِلَافًا لَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، فَقَدْ قَالُوا بِعَدَمِ انْعِقَادِهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحْمَدَ وَالْأَوَزَاعِيِّ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ انْعِقَادِ الْقَلْبِ عَلَى عَزْمِ أَنْ يَفْعَلَ أَوْ لَا يَفْعَلَ، وَالْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي الْكُفَّارَةِ إِنَّمَا هِيَ فِي عَقْدِ الْعَزْمِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَعَلًا أَوْ تَرْكًا، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَاضِي، وَلَيْسَ فِي الْأَدْلَةِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ: «لَيْسَ فِي الْأَدْلَةِ خَيْرٌ يَدُلُّ عَلَى هَذَا».

وَيَأْتِي مَزِيدٌ كَلَامٍ فِي الْيَمِينِ الْعُمُوسِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَّهُمْ وَأَتُكَنِّهِمْ كُنَّا قَلِيلًا﴾ [١٧٧].

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ قَيَّدَ الْمَوَاضِعَ فِي آيَةِ بِالْمَوَاضِعِ فِي الْأَجْرَةِ فَحَسَبَ، وَأَمَّا الْكُفَّارَةُ فَهِيَ تَحْتُ الْأَيْمَانَ مَخْصُوصَةً دَلَّ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ بِغَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَأَنَّ الْكُفَّارَةَ الْوَارِدَةَ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ خَاصَّةٌ بِبَعْضِ الْأَيْمَانِ الَّتِي انْعَقَدَ عَلَيْهَا الْقَلْبُ لَا كُلُّهَا.

وَهُوَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يَرَاهُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُهُمْ﴾.

كَسَبَ الْقَلْبُ: أَفْشَقَهُ، وَلِلْقَلْبِ كَسَبٌ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُؤَاخَذُ بِهِ، لِذَا اجْتَمَعَ الْقَصْدُ الْقَلْبِيُّ، وَلَقَطَ الْيَمِينَ، كَانَتْ يَمِينًا، وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَقَّاءَ، قَالَ: «لَا تُزَاغُ حَتَّى تَقْبِضَ الْأَمْرَ، ثُمَّ تَعْلِفَ عَلَيْهِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَتَقْبِضَ عَلَيْهِ بِيَمِينِكَ»^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ لُحْرَانَةَ لِبَنِيهِ وَجَلَّمَ عَلَيْهِمْ بِعَدَمِ التَّشَدُّدِ بِالْمَوَاضِعِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَ وَلَوْ كَانَ لَقَوْلًا.

وَيَأْتِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ذِكْرٌ لِبَعْضِ مَسَائِلِ الْيَمِينِ وَعَقْدِهَا وَكُفَّارَتِهَا بِإِذْنِ اللَّهِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ زَوْجَهُنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرًا فَإِنْ أَتَتْهُنَّ فِي ذَلِكَ يَوْمٍ﴾ ٢٢٧ ﴿وَلَوْ كُنَّ فِي طَرَفٍ مِنَ السَّيْلِ﴾ ٢٢٨ ﴿فَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ بِهِ اللَّهُ خَالِكُ الْأَمْثَلِ﴾ ٢٢٩ ﴿وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ بِهِ اللَّهُ خَالِكُ الْأَمْثَلِ﴾ ٢٣٠﴾ [البقرة: ٢٢٧ - ٢٢٩].

الإيلاء: الخلف، ويُؤثرون: يحلفون.

قال الشاعر:

قَلْبِي لَ الْإِيْلَاءِ خَالِطٌ لِيَوْمِيهِ فَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَيْلَةُ بَرْتُ
والإيلاء دون أربعة أشهر بلا قصد الإصرار: جائز، وقد ألى
النبي ﷺ من يثاق شهرًا، كما في «الصحح»^(١).

الإيلاء لهجر الزوجة:

وقد كانت العرب في الجاهلية إذا أراد الرجل منهم إيفاء زوجته،
حلفت ألا يدخل عليها سنة أو أكثر، يُعبرُ بها ويكبحُ غيرها، فجعل الله
لذلك حدًا يفتصل فيه، فلم يحرم الإيلاء كله؛ لأن النفوس ربما تحتاج
إليه وتلجأ إليه وتُثقل به، فهو يصدُّ الرجل عن الطلاق وعن فراق
زوجيه، فيجعل له حدًا يقارِق زوجته فيه؛ وذلك في حائِثين:

الأول: التَّهَجُّرُ بلا إيلاء؛ وهذا له حدٌّ يأتي الكلام عليه في سورة
النِّسَاءِ بإذن الله.

الثاني: الإيلاء؛ وهو الخلف ألا يدخل عليها، أو لا يفرِّقها؛
وهذا هو البراء في الآية.

ولو حرم الله الهجر والإيلاء بإطلاق، لانتفعت النفوس إلى الطلاق
عند أدنى حاجة للبغد، وفي هذا من العنت والأذى على الزوجين
والنِّسَاءِ، ما يندفع إلى التَّدَمُّعِ والغشِّ؛ فجعل الله لحكمته الفُرْقَةَ بين

(١) أخرجه البخاري (٣٧٨) (٨٥/١).

الزوجتين على قدر مفضل يعالج النكاح، ويقي الصلة بين الزوجتين. وقد حفظ الله حق الزوج من زوجها، ورفع طمأنينة عنها، لأن الرجل يلهي وتزوّج أخرى، وله في ذلك ثلاث زوجات غيرها، أو بأمثله، ولا حد له في ذلك، وأما الزوجة، فلا تقضي حاجتها إلا بزوّجها، ولا يحل لها أن يقرنها عبداً، فكان الأذى عليها في ذلك ظاهراً، فجعل الله حداً لذلك؛ حتى لا تظلم ويضد دينها.

وهذه الآية مما ليس في الشئ شيء يبين فيها صفة الإيلاء وكيفية الفني، وشرح الطلاق وصفته؛ ولما قال الشافعي في «رساليته»: «لم يحفظ عن رسول الله في هذا شيئاً»^(١).

أنواع الإيلاء:

والإيلاء على نوعين؛ مشروع، وممنوع:

الأول: الجائر المشروع، ويكون بشرطين: ألا يتجاوز أربعة أشهر، وألا يقصد به الإضرار بالزوجة، فإن قصد به الإضرار بالزوجة، فلا يجوز ولو كان دون أربعة أشهر؛ كمن يؤلف من نسائه ثلاثة أشهر وشيئاً، ثم يقي، ثم يؤلف ويطلقها، ثم يقي، فيجاءع زوجته في العام ثلاث أو أربع مرات؛ فالضرر محرم ولو كان في صورة الجائر، ولا جهرة بالمشؤ ولو كانت أماً معدودات؛ كمن يعلم ضرر زوجته بتركها أماً، فقص ذلك.

وأما الإيلاء دون أربعة أشهر بلا ضرر، ومقتضى شرعي؛ كقصد التأديب والتعليب والإصلاح، فلا حرج فيه؛ لقول النبي ﷺ له، فقد آلى النبي ﷺ من نسائه شهراً؛ كما ثبت في «الصحيح»؛ من حديث أنس^(٢)، وأم سلمة^(٣).

(١) الرسالة (٥٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٨) (١/٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٩١٠) (٣/٢٧).

والثاني: الممنوع؛ وهو: الإيلاء فوق أربعة أشهر؛ فقصده الإضرار أم لم يقصد به؛ لتحقيق الضرر غالباً، ولو لم يقصد، ولما كان لا أمر الله وحكمه.

وقد بعض المفسرين الإيلاء بقصد إضرار الزوج بزوجته، قالوا: وإذا لم يقصد الإضرار بها، فهو قسم وبين كسائر الأيمان، وبعضهم: جعل كل خلف بعدم قربها إيلاء ولو لم يقصد الإضرار بها: فذهب إلى المعنى الأول: علي بن أبي طالب، وابن عباس، والحسن، وعطاء بن أبي رباح، وابن شهاب الزهري.

روى عن علي وابن عباس ومن وجوه: قالوا: لا إيلاء إلا بقصد^(١).

ولما فهم يجعلون كل خلف سببه غير الغضب يميناً لا إيلاء؛ كمن يحلف ألا يقرب زوجته لأنها ترضع أو لترضيها؛ يريد حينئذ نفي عنها روى ابن جرير، عن ابن جريج، عن عطاء: قال: إذا حلفت من أجل الرضاع، فليس بإيلاء^(٢).

وأما قيد بعض السلف الإيلاء بما كان في الغضب والضرار؛ لأن الله إنما جعل الإيلاء مخرجاً للمرأة من أذى زوجها لها بتزك قربة، وإذا كان خلفه بغير غضب ولا إضرار، فأما فعل ذلك لمصلحة زوجته ليقيم رضاها أو تلقي من مرضها، فهذا لحظ الزوج، وطلباً لرضاها، وليس للإضرار بها.

وذهب إلى المعنى الثاني؛ أي: أن كل خلف من الزوج ألا يقرب زوجته، فهو إيلاء أي كان سببه - قصد الإضرار أو لم يقصد، كان عن غضب أو عن رضا - وقال به الشافعي والشافعية.

(١) تفسير الطبري (١/ ٤٥ - ٤٦). (٢) تفسير الطبري (١/ ٤٧).

روى ابن جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: «كُلُّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جَسَاعًا عَلَى ثَمَنَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَهِيَ إِبْلَاءٌ»^(١).

وإنما قالوا بدخولي كُلِّ قَسَمٍ وَبِمِيقَاتِهِ فِي الْإِبْلَاءِ، مَا دَامَ مُتَعَلِّقًا بِعَدَمِ قُرْبِ الزَّوْجَةِ، مِمَّا كَانَ سَبَبًا لِمَعْمُومِ الْآيَةِ؛ فَقَدْ عُنْتُ كُلَّ مُؤَلِّي مُفْهِمٍ. وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْإِبْلَاءَ مَا أَضَرَّ بِالزَّوْجَةِ مِنْ بَمِيقَاتِهِ زَوْجَهَا أَلَّا يَفْرَتَهَا، وَإِنَّمَا قُبِّدَ بَعْضُ الْمَفْسُومِينَ ذَلِكَ بِالغَضَبِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ غَالِبًا إِذَا كَانَتْ تُضَرُّ الزَّوْجَةَ، فَهِيَ لَا تَصِلُ إِلَّا عَنْ غَضَبٍ.

وَصِيغَةُ الْإِبْلَاءِ لَا حُدَّ لَهَا، وَتَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ، وَمِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ، وَمِنْ حَرْفٍ إِلَى حَرْفٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: «وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ، أَوْ وَاللَّهِ لَا أَجْمَعُكَ فِي لِحَافٍ وَلَا فِرَاشٍ»، وَحَرِّ ذَلِكَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ؛ فَهُوَ إِبْلَاءٌ.

إِبْلَاءُ الْعَبْدِ:

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي إِبْلَاءِ الْعَبْدِ؛ هَلْ يَسْتَوِي فِي مُدَّةِ الْإِبْلَاءِ مَعَ الْحُرِّ أَوْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ عِنْتَهُمَ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مُدَّةَ إِبْلَائِهِ يُصَفِّ الْحُرُّ؛ وَبِهَذَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَعَقَّادٌ وَمَالِكٌ، وَغَلَّلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عَلَى تَنْصِيفِ الْحَدِّ عَلَيْهِ، وَتَنْصِيفِ طَلَاغِهِ كَذَلِكَ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُدَّةَ فِي ذَلِكَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَرْأَةِ لَا بِالرَّجُلِ، فَإِنَّ كَانَتِ الْمَرْأَةُ أَمَةً، فَصَفِّ مُدَّةُ الْإِبْلَاءِ، وَإِلَّا فَالْإِبْلَاءُ كَامِلٌ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَتَعَلَّقُ بِالنِّسَاءِ، لَا بِالرِّجَالِ؛ وَبِهَذَا الْقَوْلُ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمِنْ السُّلَفِ زَيْدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالْحَكَمِ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْإِبْلَاءَ مُدَّةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَخْتَلِفُ الزَّوْجُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ

فيها؛ وذلك لاسترائفهما في مَلَّةِ الْغَيْثِ، فَإِنْ عَجَزَ الزَّوْجُ الْعَبْدُ عَنْ جَمَاعِ زَوْجِيهِ لِحُكْمِهِ، فَيَمْتَلِكُ بِمِثْلِ الْحُرِّ، وَهَذِهِ أَشْبَهُ بِمَسْأَلَتِنَا مِنْ قِيَامِهِ عَلَى الْحَدِّ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ عَقُوبَةٌ، وَأَصْلُ الْعُقُوبَاتِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْإِبْلَاءُ وَالْعُقَّةُ حَقٌّ لِلزَّوْجِ.

وَاللَّهُ يُحَقِّقُ مِنْ حَقِّهِ مَا يَشَاءُ، وَحُكْمُهُ بَيْنَ حَبَايِهِ فِي الْحَقُوقِ وَاحِدٌ. وَاللَّهُ عَلَّقَ الْحُكْمَ فِي الْإِبْلَاءِ بِالرَّجَالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثَمَرًا أَكْثَرَ﴾، وَلَوْ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالنِّسَاءِ، وَزَيَّنَهُ بِهِنَّ، لَوُجَّهَ الْمَخْطَابُ إِلَيْهِنَّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَ مِنَ الْمَرْصِ﴾ [الطلاق: ٤]، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ خُطِبَ النَّسَاءُ فِي الْقُرْآنِ، وَتَعْلِيقُ أَبِي حَنِيفَةَ الْحُكْمَ بِالنِّسَاءِ، ثُمَّ قِيَامُهُ عَلَى عَقْلِيَّتهُنَّ: فِيهِ نَظَرٌ.

وَالْإِبْلَاءُ بِتَحَقُّقِ بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَلَّا يَتَرَبَّ زَوْجَتُهُ؛ فَهَلْ يُعَدُّ مُؤَلِّيًا أَوْ لَا؟ هَذَا قَوْلَانِ لِلْفُقَهَاءِ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ: إِلَى أَنَّهُ إِبْلَاءٌ بِأَيِّ شَيْءٍ حَلَفَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: إِنَّ الْإِبْلَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ. وَمَنْ تَرَكَ جَمَاعَ زَوْجِيهِ بِلَا يَمِينٍ، فَلَا يُعَدُّ مُؤَلِّيًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورِ الْقُفَّاءِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ. وَثَلَاثَةُ قَوْلُ لِمَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ: أَنَّهُ مُؤَلِّ، وَلَوْ لَمْ يَحْلِفَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَنْكِحْهُنَّ﴾ لَا خِلَافَ عِنْدَ الْقُفَّاءِ: أَنَّ الْمَرْءَ بِالنِّسَاءِ الْأَزْوَاجَ، وَلَيْسَ الْإِمَاءُ، وَأَمَّا الْأَمَةُ، فَحَقُّهَا عَلَى سَيِّدِهَا مَوْنَتُهَا لَا جَمَاعَتُهَا.

وَهُوَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّكَاحَ فَكُلُّكُمْ عَنَّا﴾. وَفِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَنْكِحْهُنَّ﴾. وَفِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَنْكِحْهُنَّ﴾.

[الحجرات: ٤٩]، والغيبة يكونُ بما يخالفُ معنى الإيلاء وينقضُهُ، وهو الجماعُ؛ قال بذلك ابنُ عباسٍ ومرووقُ وابنُ المسيبِ والشَّعْبِيُّ وسعيدُ بنُ جبْرِ.

الرجوعُ بعد الإيلاء، وكيف يتحققُ:

ولا خلافُ عندَ العلماء: أنَّ الغيبةَ في الآيةِ تنصرفُ إلى الجماعِ، حكى الإجماعُ غيرَ واحدٍ؛ كابنِ عبدِ البر^(١)، وإنَّما اختلفوا فيما يقومُ مقامُهُ.

وقد نُبِّدَ بعضهم ذلكَ بالقُترةِ على الجَماعِ وانقضاءِ العُلُو، ولكنَّ المحبوسَ والعاجِزَ مبرَّهينَ بطولِ تكفيهِمُ الإِشهادَ؛ وبهذا قال جماعةٌ من السلفِ؛ كابنِ المسيبِ، وهو قولُ أحمدَ وأبي ثَوْرٍ.

قال ابنُ شهابٍ: «عَدَّتْني سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، قَالَ: فَإِنْ كَانَ بِوِ مَرَضٍ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْسُهَا، أَوْ كَانَ مُسَافِرًا فَخِيسَ، قَالَ: فَإِذَا كَانَ، وَكُفِّرَ عَنْ نَيْبَتِهِ، فَأَشْهَدَ عَلَى نَيْبَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَنْصِبَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَلَا نَرَاءَ إِلَّا مَتَى صَلَّحَ لَهُ أَنْ يُنَاسِكَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَلْغَبْ مِنْ خِلَافَتِهَا شَرْهًا»^(٢).

ومِن السَّلَفِ: مَنْ جَفَلَ الغيبةَ بالجماعِ، وَغَنِي عَنهُ التَّصْرِيحُ بِاللِّسَانِ وَلَوْ لَمْ يَجَامِعْ لَعَلَّيْ، وَلَوْ كَانَ عُلُوًّا بِسِرٍّ أَوْ كَسْفٍ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ عَدَمِ حَاجَةٍ، أَوْ لَعَلَّيْ الْمَرْأَةِ بِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ؛ قَالَ بِهَذَا أَصْحَابُ ابْنِ مَسْرُوقٍ، كَعَلْقَمَةُ وَالْأَسَدُ وَغَيْرُهُمَا، وَكَذَلِكَ يَكْرَهُهُ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَأَبُو وَائِلٍ وَالزُّهْرِيُّ.

وَرَأَى بَعْضُ السَّلَفِ: الإِشْهَادَ عَلَى ذَلِكَ؛ حَتَّى لَا يُؤْخَذَ بِإِيْلَائِهِ الْأَوَّلِ، فَتُظَنُّ زَوْجَتُهُ وَيُظَنُّ النَّاسُ أَنَّهُ عَلَى يَمِينِهِ، فَتُطْلَقَ مِنْهُ، قَالَ

(٢) تفسير الطبري (١/ ٥٧).

(١) الاستبصار (١٢/ ١٠١).

بالإشهاد علقمة وابن المسيب والحسن وعكرمة والتابعي.

ومن هؤلاء المفسرين: من جعل اللسان كافياً في الرجعة ولو كان قادراً على الجماع.

والأظهر: أن الفرية لا يكون إلا بجماع؛ لأن الله ذكر الفرية وهو الرجوع، والرجوع يكون إلى ما ذُقب عنه الحائض، وهو الجماع، وتُسْتثنى من ذلك: من كان معلوماً؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ثم إن المطلقة هو عديم الإصرار بالزوجة، وعدم القسب على الرجل؛ ولذلك فإن عديم غيرة المحبوس والمرضى مرضاً طويلاً أطول من مدة الإيلاء؛ لا يستقيم على قواعد الشرع.

ثم إن الأمر بالقيء لحق الغير، وهي الزوجة، وحققها لا يتحقق إلا بالجماع، لا بمجرد القبيح باللسان.

ومن عزم الفرية والرجوع عن يمينه في آخير المدة، فوجبة زوجة حائضاً أو نفساء، وانتظارها يُخرجها من مدة الإيلاء، فيكفيها الفرية باللسان، والإشهاد على ذلك؛ لأنه أراد الرجوع، ومنع الشارع، فجماع الحائض والنفساء لا يجوز؛ فهو فاء لأمر الله، وامتنع لأمره.

ويشمل ذلك: من أراد الرجوع قبل نهاية مدة الإيلاء، فامتنعت منه زوجته أو احتجبت واحتضت منه، فرجوعه صحيح؛ لأن مدة الإيلاء لرفع الخرج عنها، وهي أسقطت حلها بذلك.

وأما من توسع في معنى الإيلاء بين السلف، فجعل كل يمين بهجر الرجل بها من زوجة شيئا، فهو إيلاء؛ كترك كلابها، أو الأكل منها، فهؤلاء توسعوا فيما يتحقق به الرجوع؛ لئلا توسعهم فيما يكون الإيلاء.

وهو له تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾:

إن رجع الزوج إلى جماع زوجته بعد إيلائه ألا يقرنها، طاعة لغفور

رحيم» إشارة إلى ذنبه، فإنه يذُكَّرُ المَغْفُورَةُ عندَ المَخَالَفَةِ؛ لبيانِ الذنبِ؛ وهذا دليلٌ على إثمِ التَّوَلَّى بقصدِ الإضرارِ لمجرؤِ قصديه، والوفاءُ بذلكِ محرَّمٌ، واللهُ يَعْرِضُ عَنْ تَرْكِ يَمِينِهِ وَيُعِيلُ بِحُكْمِ اللَّهِ فِي تَرْكِ الْإِبْلَاءِ.

كفارة الإبلاء:

وقيل: معنى ذلك: لا كفارة عليكم، وهذا الله عن تخطئكم في حق أنفسكم وأزواجكم، وكفارة الإبلاء هو رجوعكم عنه إلى أزواجكم والعدلُ معهنَّ، فكان معنى المَغْفُورَةِ محوُ اللَّذْبِ بمجرؤِ العودِ، والرَّحْمَةُ بكم بعدمِ الزَّيْأَتِكم بالوفاءِ بِمُلَّةِ الْإِبْلَاءِ ولا تكليفكم على ذلك كفارة، وقال بهذا الحسنُ والشَّعْبِيُّ.

ويقول بهذا القول كلُّ مَنْ قَالَ: «لا كفارة على كلِّ يمينٍ في البقاء عليها خرَجٌ».

وأكثرُ المفسرينَ: على وجوبِ الكفارة، وحملوا المعنى في ذكرِ اسمِ الغفورِ والرحيمِ في الآية: على عَدَمِ الإلزامِ بالوفاءِ باليمينِ؛ رحمةً بالزوجِ والزوجة، وعدمِ مُؤَاخَذَةِ اللَّهِ لعبادهِ بما كَسَبُوهُ مِنَ التَّعَتِّيِ على ما لا يَرْضَاهُ مِنَ الزَّوْجِ بِزَوْجِهِ.

وهذا هو الأقربُ للصوابِ؛ صحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَغَدَاةً؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ.

وهو الذي يَجْرِي عَلَى الْقَاعِلَةِ فِي الْأَيْمَانِ؛ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ يَمِينٍ يَخْتَصُّ صَاحِبَهَا بِهَا تَجِبُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ الْقَلِيلُ مِنْ وَجُوهِ صَحِيحٍ صَرِيحٍ.

مضي أربعة أشهر على الإبلاء:

وهوَّه تَعَالَى، ﴿وَلَا تَزِدْ لِلْعَهْدِ إِلَّا أَنْتَ اللَّهُ تَبَارَكَ عِزُّهُ﴾:

إِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَلَمْ تَرْجِعِ الزَّوْجَ إِلَى زَوْجَتِهِ؛ سِوَاكَ كَانَ

إيلاءة أربعة أشهر أو أكثر من ذلك، فبُوقِفَ ويُؤَمَّرَ بالرجوع إلى زوجته أو تطليقها، وهذا ظاهر الآية؛ وبهذا قال أكثر الفقهاء من السلف والمخلف، وقال به مالك والشافعي وأحمد وإسحاق.

ومن الفقهاء: مَنْ جعل انقضاء الأربعة أشهر التي عليها الإيلاء كافيةً بنفسها في كونها طلاقاً لامرأته منه؛ فهي تقوم مقام الطلاق، ولا يَحِلُّكُ الزوج بعد هذه المدة زمناً يَبْقَى له فيه حقُّ الطلاق؛ وبهذا القول قال أبو حنيفة.

وذلك أن أبا حنيفة يرى أن المَوْلِيَّ على امرأته لا يكون مؤبداً إلا إذا خَلَّتْ أَلَا يَلْزَمُهَا مُدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَاكْتَرَى، وما دون ذلك لا يَمُدُّهُ إيلاء؛ لأنه لو عُدَّ إيلاء، لَلَزِمَ على قوله أن تَطْلُقَ منه امرأته عند نهاية الإيلاء ولو كان يوماً؛ لأنه يَجْعَلُ نهاية الأجل طلاقاً.

والصواب: القول الأول؛ فإنه ذَكَرَ الفقيه والطلاق بعد تَرْبُصِ الأربعة الأشهر؛ ممَّا يدلُّ على أن الزوجة لا تَطْلُقُ بمجرد انقضاء الأجل؛ حيث ذَكَرَ الْحُكْمَتَيْنِ معاً؛ أي: بوقف الزوج وبخبر بين الفقيه والطلاق بعد الأجل.

وتَجَنَّبَ الخيار له بعد الأجل ظاهر في عدم تَبَيُّنَةِ زوجته منه بعد الأربعة الأشهر.

والله قد بَيَّنَّ الطلاق في كتابه وفي سُنَّةِ نَبِيِّ ﷺ، وليس فيهما شيء يدلُّ على أن الطلاق يكون بغير القاطع، ولا أن انقضاء مُدَّةٍ بعينها بلا بَيِّنَةٍ ولا لفظ يكون طلاقاً في ذاته.

وهذا لا يَجْعَلُ الزوج مخيراً بترك زوجته مُدَّةَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بالإيلاء، وهو عازمٌ على طلاقها بعد هذه الأشهر بلا تردُّد، فيريد بالإيلاء مزيد إصرار يَسِيْقُ الطلاق ليطول أَمَدُ بقائها بلا زوج بعده، فهذا غَضَلٌ محرَّمٌ

في صورة إيلاء، لأنَّ ثَلَاثَةَ هَلَاةٍ ﴿وَرَوَى الطَّلَاقُ﴾؛ أي: بعد الأربعين الأشهر، لا قبلها، فالطلاق لم يكن عليه العزم إلا بعد انقضاء الأجل.

والفداء في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ﴾، وعطف عزم الطلاق على الفداء في قوله: ﴿وَرَوَى عَزَّوَجَلَّ﴾: دليل على عدم تبييت عزم الطلاق قبل، وعطف عزم الطلاق والفداء؛ لكونهما في زمن واحد بعد الأجل، ويخبر بينهما الزوج، والفداء جواب للشرط وما هو في معنى الشرط.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالطَّلَاقُ بَرَاءَةٌ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ يَكُنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَعُولَهُنَّ أَنْ يَرْتَعِبَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادَا إِتْلَاقًا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْوَلِيِّ عَلَيْهِنَّ وَلَوْلَا عَلَيْهَا تَرْتَعِبُ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

الطلاق: مأخوذة من الإطلاقي بعد قيد، وهو القيد والحل بعد عقدها فوضعت المرأة مقيدة بزوجها، وأمرها في حلها بالاستمتاع بنفسها معقود بزوجها، وقيد القيد وحل القيد هو الطلاق في الشريعة.

طلاق الجاهلية:

وكان الرجل في الجاهلية إذا أراد طلاق امرأته، قال لها: «أذعبي» فلا أئذت سرتك، ومعنى ذلك: لا أؤذ إليك المأهبة في سرتك، بل أؤركها للتعبد حيث شئت.

ويطلقون كذلك بقولهم: «سبلك على غاريك».

وربما ظلمت المرأة في الجاهلية زوجها إذا غاب عنها نفوساً بتحويل باب بيتها إلى جهة أخرى فتطلق منه، كما ذكره الزبيدي بن بخاري.

والترتب هو الانتظار، وإنما جعل بصيغة الخبر والمراد به الأسر

كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُضَعِفُونَ آيَاتِ اللَّهِ حَتَّىٰ تَكُونَ لَكُمْ كِبَارًا﴾ (البقرة: ٢٢٣)، وإنما جعل الله ذلك لهم وبأنفسهم، لأن الرجل لا يفتقد بطلاني أمره، إلا الرابعة منهم، فيعند معها حتى تخرج من بيتها، فيتزوج غيرها، حتى لا يأخذ خامسة والرابعة زوجة له ما دامت في العدة.

والقول قول المرأة ما دامت ثقة في بيتها في بدو حيفها وانتهائها، لأن هذا الأمر لا يعلم إلا بها، وهي مستأنسة عليه، وعلى ما في نظنها لو كانت حاملاً من زوجها، أن تُخير بذلك ولو كرهته، حتى لا تخطئ الأنساب، وعدة الحامل غير عدة غيرها، فلا يحل لها كتمان ما في بطنها من حمل، أو ظهر أو خفي، استعجالاً لخروجها من عضة زوجها.

والقول قولها ما لم تُخير بمحالي أو أمر بعيد، كحيفها في مدة لا تحيض النساء فيها، قال ابن المنذر: «وقال كل من عطف عنه من أهل العلم: إذا قالت المرأة في عشرة أيام: قد حيضت ثلاث حيض، وانقضت عدتي: إنها لا تصدق، ولا يحل ذلك منها»^(١).

ولو قالت: إنها حاضت ثلاثاً في شهر، وكان عادة نساها ذلك، صدقت، وقد قضى به شيخ، وصدقه علي بن أبي طالب، وقال به مالك.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا تصدق في أقل من الشهر يوماً^(٢).

والأية في عدة المرأة من زوجها، والأصل في الجمعة من مشروعية عدة الأزواج: استبراء الرجم، إلا عدة الوفاة، فقد جعلها الله عبادة تشمل الأميرة، وتعظيم حق الزوج، وغير ذلك.

والمقصود بالمطلقات في الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُضَعِفُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾ بأنفسهم ثلاثة

(١) المجموع (١٨/ ١٩٩).

(٢) المرجع السابق.

قُرُوءٌ : من الحيض الثلاثي دخل بهن أزواجهن، وإنما قدّمهن في بيان حكمهن، لأن أكثر أحوال النساء المطلقات المدخول بهن يدخل بهن، ثم يطلقن ومن حيض، والمرأة لا تخلو من أحوال:

إما حائض، أو غير حائض لصغير وبأس وغيره، أو حامل.

والمرأة هنا المطلقة الحائض، والمطلقة الحائض إما أن تكون:

مدخولاً بها، أو غير مدخول بها.

والمرأة في الآية: المطلقة الحائض المدخول بها، لأن الله قال:

﴿وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ يَخْتَنِكَ مَا عَلَّقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾، وهذا الخطاب لا يتوجه إلا للمدخول بها، فيطهر منها حمل.

وقد بين الله حكم الحامل في سورة الطلاق: **﴿وَأَنْتَ أَكْمَلُ الْأَمْثَلِ أَبْلَغُهُمْ**

أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُمْ﴾ [الطلاق: ١٤].

وبين حكم الآية والتي لا تحيض لصغير وغيره فيها: **﴿وَأَلْفَى يَتَنَزَّلُ**

بِئْسَ الْكَيْفُ﴾ الآية [الطلاق: ١٤].

وبين الله حكم غير المدخول بها في قوله في سورة الأحزاب:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَنَكْفُرُ الْكَافِرِينَ ثُمَّ نَرْفَعُهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَسْأَلَكُمْ مَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ يَوْمَ تَكُونُ الْأَرْبَابُ﴾ [الأحزاب: ١٩].

وآية البقرة: لا يدخل في حكمها غير المطلقة الحائض المدخول

بها على الصحيح، فيذكر الله للطلاق والأقراء والحمل فيها.

معنى القرو:

﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ :

القراء في لغة العرب يطلق على الزمن سواء كان خيضا أو طهرا،

فيقال: أقراءت المرأة: إذا دنا حيضها، وأقراءت: إذا دنا طهرها، كما يقول الشاعر:

إِذَا حَبَسَتْ لِقَارِبَتِهَا الرِّبَاخَ

فهو من الأسماء المشتركة، يقول بهذا أهل اللغة: كأي عُبَيْدٍ، والأَصَمِّ، وأبي عَمْرٍو بن العَلَاءِ، وحكى الاتفاق عليه ابن جرير^(١)، وإنما الخلاف في نزول حُكْمِ اللَّهِ على أحد المعنيين: زَمَنَ الظُّهْرِ أَمْ زَمَنَ الحَيْضِ؟ على قولين؛ هما يوابطين عن أحمد:

الأول: المراد به الأظفار؛ وهو قولُ صُحْبٍ عن عائشة، وزيد، وابن عمر، وفهلاء المدينة، وقال به ربيعة ومالك والشافعي وأحمد.

الثاني: المراد به الحيض؛ وهو قولُ عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وجكرمة، ومجاهد، وقتادة، وهو قولُ أبي حنيفة وأهل الرأي، وجماعير الحنابلة.

وصح عن عمرو بن دينار قوله: «الأقراء: الحيض» عن أصحاب النبي ﷺ^(٢).

ورواه الأسود وعُلقمة، عن عمر وابن مسعود؛ وهو صحيح عنهما^(٣).

ورواه ابن المسيب، عن علي بن أبي طالب؛ وهو صحيح عنه^(٤).
ورواه زيد بن رَجِيع، عن أبي عُبَيْدَةَ بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه وعُثْمَانَ^(٥)، وزيد ليس بالقوي، ولم يسمع أبو عُبَيْدَةَ من عُثْمَانَ.

وهذا من مواضع النزاع القوي؛ يلزم الخلاف، وجلالة المخالفين، واحتمال اللغو والوضوح للمعنيين جميعاً.

والنقص تملُّ إلى الأول؛ لأنَّ عليه قول أهل الضَّنْدِ الأول من أهل

(٢) «تفسير الطبري» (١/٨٩).

(٤) «تفسير الطبري» (١/٩٣).

(١) «تفسير الطبري» (١/١٠٣).

(٣) «تفسير الطبري» (١/٩١).

(٥) «تفسير الطبري» (١/٩٤).

الحجاز، قال أبو بكر بن عبد الرحمن: «ما أذرتنا أحدًا من قُفهاينا إلا يَكُونُ بقول عائشة في أَنَّ الأقرء هي الأطهار»^(١).

وقد استدل بعض من قال بأنَّ القُرء الأطهار بما ثبت في «الصحيحين» من حديث ابن عمر: أَنَّ النبي ﷺ قال له عندما طَلَّقَ امرأته وهي حائض: (مَرْءٌ قَلْبَرِاجُفَهَا، ثُمَّ لَيْسَ كَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَجِيحُ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَسْكَبْتُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَّكَ الْعِلَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ)^(٢).

حيث أحالة النبي ﷺ إلى الطهر، فإذا كان الطهر محلَّ الطلاق، فهو محلُّ الويلو.

ثم إنَّ الله جمَعَ، فقال: ﴿ثَلَاثَةَ قُرْءٍ﴾، وهو جمعُ القُرء لا القُرء، فالأولُ الطهر، والثاني الحيض.

والله ذَكَرَ العددَ مؤنَّثاً وهذا يدلُّ أَنَّ المرادَ بالقُرء: الأطهار، فالطهر مذكَّرٌ، والحيض مؤنَّثٌ.

وقال غير واحد: إنَّ القُرء بفتح القاف وضمتها: سواء. وأما القول الثاني: وهو القول بأنَّ الأقرء الحيض، فاستدلَّ من قال به: بأنَّ النبي ﷺ أَمَرَ في سَبِي أَوْطَامِي أَنْ يُسْتَبْرَأَ قَبْلَ أَنْ يُوْطَأَ بِحَيْضَةٍ، كما أخرجه أحمد، من حديث أبي سعيد^(٣).

ثم إنَّ الطهر أصلٌ لا حدَّ له، والحيض هو العارضُ المحدودُ، والضبط به أدقُّ، والقُرء ضبطٌ لزمانٍ، والأزمان الضيقةُ المحدودةُ أزمانُ الحيض، لا أزمانُ الطهر الذي هو الأصلُ المُشيعُ، فأكثَرُ عُصَمَاءِ المراءِ طاهراً لا حائضاً.

(١) التفسير القرطبي (٤١/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٥١) (٤١/٧)، ومسلم (١١٧١) (٣/٩٣-٩٤).

(٣) أخرجه أحمد (١١٢٢٨) (٣/٢٨).

والْحَيْضُ هو الذي يَغْلُظُ ما في الرَّجِمِ وَيَنْقُبُوهُ، وَيَحْضُلُ الْمَفْصُودُ
بِنَهَايَةِ الْحَيْضِ، لَا بِنَهَايَةِ الْكُتْهِرِ؛ فَإِنَّ الْاِسْتِبْرَاءَ لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى نَهَايَةِ
الْكُتْهِرِ، بَلْ نَهَايَةِ الْحَيْضِ، وَبِدَايَةِ الْكُتْهِرِ كَافِيَةٌ فِي ذَلِكَ.

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ^(١)، وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ^(٢) قَوْلًا
لِبَعْضِ فَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الْفَرْجَ هُوَ الْاِسْتِبْرَاءُ مِنَ الْكُتْهِرِ إِلَى الْحَيْضِ،
وَلَيْسَ الْاِسْتِبْرَاءُ مِنَ الْحَيْضِ إِلَى الْكُتْهِرِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَيْسَ زَمَنًا مُشْرِعًا
لِلْمُطْلَاقِ فَلَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْقُرْبِ هُنَا، مَعَ دُخُولِهِ فِي عُمُومِ التَّنْذِيرِ؛ لِأَنَّهُ
وَقْتُ كَثِيرِهِ، وَهُوَ قَوْلٌ حَسَنٌ لَوْ كَانَ لَهُ سَلَفٌ.

الْمَقْصُودُ مِنْ عِدَّةِ الْمَطْلُوقَةِ:

وَالْمَقْصُودُ الشَّرْعِيُّ الْأَكْبَرُ - وَهُوَ الْاِسْتِبْرَاءُ - يَحْضُلُ بِجَمِيعِ هَذِهِ
الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْمَقَاصِدِ - كَاِسْتِبْرَاءِ الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَتَفَكَّرَا فِي
الرَّجْعَةِ وَيَتَصَالَحَا، وَيَلْتَقِبَا مَا بِالنَّفُوسِ - فَهُوَ مُتَّةٌ تَحْضُلُ بِأَدْنَى الْأَقْوَالِ
زَمَنًا مَعَ النَّفُوسِ الْمُعْتَلِقَةِ، وَاهُ أَهْلُهُ.

عِدَّةُ الْأَمَةِ الْمَطْلُوقَةِ:

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ الْحُرَّةَ الْمَطْلُوقَةَ الْحَائِضَ الْمُدْخُولَ بِهَا:
تَعِدُّ ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ لِلْأَمَةِ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عِدَّةِ الْأَمَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ عِدَّتَهَا أَقْلٌ مِنَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَهِيَ ثَرْيَاةٌ؛ لِأَنَّ
الْفَرْجَ لَا يُصْفَى، وَلِأَنَّ الْأَمَةَ فِي الْحُدُودِ عَلَى التَّصْنِيفِ مِنَ الْحُرَّةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ عُمَرَ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْ بَنِيهِ؛ رَوَى سَعِيدُ بْنُ
مَنْصُورٍ عَنْهُ، قَالَ: «لَوْ اسْتَظَلْتُ أَنَّ أَجْعَلَ عِدَّةَ الْأَمَةِ خَيْضَةً وَنَيْضَةً،
لَقُلْتُ»^(٣).

(١) «تفسير القرطبي» (٣٨/٤). (٢) «الوسيط في الطب» (١١٨/٦).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (١٧٧٠) (٣١٣/١).

القول الثاني: جعلتها كالحرمة، وهو قول أهل الظاهر، أخذنا بعموم الآية.

والأرجح الأول؛ لأن أعظم مقاصد الجدوة براءة الرّجس، وقد جعل الله استبراء الأمتة بخيضة، فلا نوعاً سرية إلا بعد استبرائها بها، ولكن لما كانت الحرمة ثلاثة قروء، واجتمع في جدوة المطلقة مقاصد غير مقصود الاستبراء؛ كالأخذ بالتكثير في المراجعة بينهما، تنقصت الأمتة عن الحرمة؛ فلا تعدد ثلاثة قروء، وارتفعت عن مقصود الاستبراء وخلفه؛ كالسرية؛ فلا تعدد بخيضة، فكانت جعلتها قرأتين.

ویدخل في الآية: المرأة التي ينقطع حيضها انقطاعاً عارضاً باختيارها؛ كالمرضع ومن نأخذ دواء يتسبب في قطع الدّم، أو بغير اختيارها، لكنه عارض؛ كمرض يورثي يزول تجفت الدّم عنها، فتترويض بالأفراء للعموم الآية، ولعمد دخولها في تحريم غيرها من الأيس والحاول. وهذا قول الأئمة الأربعة، وقال به من الصحابة: عثمان وعلي وابن مسعود وزيد.

انقطاع دم المطلقة في عدتها:

ومن انقطع عنها غير عارض، ولم تبلغ سن الإياس بعد، ففي المسألة قولان مشهوران:

الأول: وهو أعلى ما جاء في ذلك، عن حمزة بن الخطاب؛ كما رواه مالك وعبد الرزاق، عنه؛ قال: «أبنا امرأة خلقت ثم حاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفعت حيضتها، فإنها تنتظر تسعة أشهر؛ فإن بان بها حمل فذلك؛ وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر، ثم خلعت»^(١).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٧٠) (٥٨٢/٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١٠٩٥) (٣٣٩/٦).

وهو قول مالك وأحمد، وهو قول الشافعي في القديم.

والثاني: تنتظر حتى الإياس، ثم تعتد بالشهر؛ وهذا القول لأبي حنيفة والشافعي، وذوي عن علي وابن سمويه.

والأرجح الأول، والقول الثاني فيه ضرر، ولا نص بمضئه إلا التعليل أن المرأة إذا تكون حائضاً، أو آيساً، أو حاملاً، أو صغيرة لا تحيض، وانظارها للإياس لا حد له، وفيه ضرر عليها.

وقول عمر أقرب، وسنة أولى بالأخيه والقبول.

وبيان الحمل لا يطول، والنطفة إذا لم تتكون وتختلق، مائت وسققت لا يحفظها الرجم، وأهل الطب يقطعون بوشل هذا اليوم، والامتناس بقول النكح منهم أولى من تركيها المرأة إلى الإياس بلا حد.

ومن طلق زوجته في حال الحيض، فلا تعتد بذلك الحيضة عند من أمضى طلاقه، وحكي الاتفاق على ذلك، وأما من لم يحض الطلاق، فهو لا يحض المدة تبعاً.

احتساب طهر المطلقة:

وأما من طلقها في حال طهر لم يتسها فيه، فإنها تعتد عند جمهور الفقهاء بذلك الطهر، ولو بقي منه ساعة.

وبعض الفقهاء لا يرى للمطلقة في طهر أن تعتد ببقية طهرها هذا، بل تحسب غيره، وقال الرافضي في امرأة طلق في بعض طهرها: «إنها تعتد بثلاثة أطهار سوى بقية ذلك الطهر».

ولم يوافق من يقول بأن الأقراء الأطهار على قوله هذا أحد، كما قاله ابن عبد البر^(١).

وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ يَتَخَسَّنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ إشارة إلى ما سبق أن أمر العدة موكول إلى المرأة والقول في ذلك قولها، تُرْجَعُ إلى دينها، وعند الشك تخوفت بالهو، وتظهر تخوفها بين عظم أمر الكتمان بهوله، ﴿إِنْ كُنَّ يُحِبُّنَ إِلَهُهُنَّ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ وهذا وعيد شديد ذكره الله في غير ما موضع تشديداً، فقد ذكره في غصلي النساء أن يرجعن إلى أزواجهن بعد آيات، وذكره عند الأمر برّد الأمر عند التنازع إلى الله ورسوله كما في سورة النساء، وعند الأمر بإقامة حد الزنى في سورة النور، وعند الاقتداء بالنبي ﷺ في سورة الأحزاب، وعند إقامة الشهادة له في الطلاق، وفي مواضع أخرى عند التحليم من حمل يؤكده بالتكبير بالإيمان بالله وعظمته، والأجرة والجساب فيها، كما في موالاة من خاد الله ورسوله في المجادلة، وغير ذلك.

وقيل: المراد بما في أرحامهم: الحمل؛ قاله عمر وابن عباس^(١)، وقيل: الخيف؛ قاله عكرمة والزهرى والنخعي^(٢).

وكلاهما مقصود؛ فلا يحل لها كتمان حملها ولا خيفها، فلا يحل لها الكذب بحملها أو خيفها أو ظهرها، فتقول: أنا حامل، أو حائض، أو طاهر، وليست كذلك؛ وغبة في فراجه أو لحاقه، فإذا علمت أن زوجها يحب الولد، كذبت بحملها ليرجع، وكذبت لأجل أن يتخذ أجل جذها ليراجعها، وأشد من ذلك: الكذب في كتمان الحمل؛ ليكتفى الولد بغير أبيه.

إرجاع الرجل زوجته في حملها:

وهو قوله: ﴿وَتَوَلَّيْنِ أَنْ يَبَيِّنَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُنَّ مِنْكُمْ﴾

والحق لزوجها في إرجاعها ما دامت في الولد، وإرجاعه لها على

حالتين:

(١) - تفسير الطبري (١/ ١١٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ١١٥).

(٢) - تفسير الطبري (١/ ١٠٥ - ١٠٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ١١٩).

الأولى: إذا أراد الإملأ، فُتَعَبَ له ذلك.

الثانية: إذا أراد الإضرار بالزوج، إثمًا لئيمية إليها في معاملته وهي عندنا، أو ليئيميتها ثم يطلّقها حتى يطول أمّتها بلا زوج، فهذا إثمك محرمٌ، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْذِبْنَ جَنَابَ آبَائِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٦).

وزد الزوج: إما أن يكون في العدة، فهو حق للزوج فقط ولو لم
يُشْرِد الزوج، ولا يلزمه عقد ولا مهر بالاتفاق؛ لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ يَتَيَّمَنَ

واختلف في وجوب الإشهاد، والأرجح: عدم وجوبه في الرخصة
في العدة، ووجوبه بعد الخروج من العدة وبلوغ الأجل؛ قال تعالى:
(وَلَا تَحْسَبَنَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا سِوَى لَعْنَةٍ أَوْ مَكْرُوهٍ يُمْرَبُونَ وَيُغْتَابُونَ بَرَاءً وَاغْتَابُوا أَنفُسَهُمْ فَوَقَفُوا فَمَا يَصْنَعُونَ) [الطلاق: ١٢].

وإنما أن يكون في غير العلة، فهو حقٌّ للزوجين جميعًا، وللولي أيضًا.

وَتَرْجِعُ الزَّوْجَةَ فِي الْجَنَّةِ بِالْإِشْهَادِ عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ، بَلَا خِلَافٍ،
وَأَمَّا الْخِلَافُ مَا لَوْ جَاءَتْهَا أَوْ قَبَّلَهَا أَوْ لَمَسَهَا أَوْ فَعَلَ مَعَهَا مَا لَا يَبْغُلُ
أَلَا لِلزَّوْجِ مِنْ زَوْجِيٍّ هَلْ تَرْجِعُ بِمَجْرَدِ هَذَا الْقَوْلِ أَمْ لَا؟

والصحيح: أنها تُرجع بالجناع؛ وهو قول ابن المسيب والحسن وابن سيرين؛ وهو قول طائفة من أصحاب مالك.

وقرى أبو حنيفة وأهل الرأي: أنَّ اللّسَنَ رَجْعَةٌ أَيضًا عِلَالًا لِلْجُمْهُورِ الَّذِينَ لَا يَتَوَقَّنُ الْجَمَاعَ وَلَا مَا قُوَّةَ رَجْعَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وقال مالك: هو رجعة لو نَوَّاهَا، وَيَجِبُ أَنْ يُشْهَدَ.

والشافعي لا يرى رجعة إلا بالقول.

الثَّقَفَةُ وَالْكِشَوَةُ وَالشُّكْنَى لِلْمُطْلَقَةِ:

وهو أنه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِ عَلَىٰ غَيْرِهِ بِالْمَعْرِفَةِ وَلَا يَحْتَالُ عَلَيْهِمْ دَنِيَّةً وَأَنَّ غَيْرَهُ عَزِيمٌ﴾:

قبل: المراد بالذي لَهُنَّ: الثَّقَفَةُ وَالْكِشَوَةُ وَالشُّكْنَى، كما أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِنَّ الرُّجْعَةَ لِأَزْوَاجِهِنَّ؛ فعلى أَزْوَاجِهِنَّ لَهُنَّ حَقُّ الثَّقَفَةِ وَالشُّكْنَى وَالْكِشَوَةِ.

وقيل: المراد بذلك: حُسْنُ الْمَعْرِفَةِ، وَطَيِّبُ الصُّعْبَةِ.

فما يُرِيدُهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنْ حُسْنِ الْمَعْرِفَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فعليه كذلك لها؛ فلها حَقُّ منه، كما له حَقُّ منها.

وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجوبِ الثَّقَفَةِ وَالْكِشَوَةِ وَالْمَعَارَظَةِ بِالْمَعْرُوفِ؛ لمعوم قوله: ﴿وَقَدْ كَلَّمْنَا لَهُ بِأَلْفٍ وَكَلَّمْنَا بِالْمَعْرِفَةِ﴾ (البقرة: ٢٢٣)، وبأنَّي الْكَلَامَ عَلَى حَقِّ الْمُطْلَقَةِ فِي الشُّكْنَى فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ.

وَلَا خِلَافَ أَنَّ عَلَى الزَّوْجَةِ طَاعَةَ زَوْجِهَا لِفَرَائِضِهِ، وَمَعَارَظَتَهُ بِالْمَعْرُوفِ.

وَدَرَجَةُ الرِّجَالِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهُمْ هِيَ الْقِيَامَةُ وَلِوَاظِمُهَا؛ مِنْ الطَّاعَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْجِهَادِ، وَالْعَمَلِ، وَمَا بَنَى اللَّهُ فِيهِ مِنْ بَسْطَةِ جَسَدٍ وَجِلْفَةٍ تَخْتَلِفُ عَنْهَا؛ بِالْقُوَّةِ وَالنَّحْيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَذَكَرَ اللَّهُ اسْمَ الْعَزِيزِ وَالْحَكِيمِ؛ فَإِنَّهُ لِعَزِيمٍ قَضَى بَيْنَ عِبَادِهِ وَانْفَرَدَ بِالْحُكْمِ، وَلِجَنَّتِهِ الْعَظِيمَةِ قَضَى فِيمَا لَا يُتْرَكُونَ جَمِيعَ عَمَلِهِ وَمَنَافِعِهِ، فَكَانَ حَكِيمًا مُسْتَحَقًّا لِلطَّاعَةِ؛ لِكَمَالِ عَمَلِهِ وَحُكْمِهِ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْثَانٌ كَيْسَ لَا يَتَعَدَّى أَوْ كَيْسِيحٌ يُعَسِّرُ وَلَا يَحِلُّ لِعَصَمٍ أَنْ تَأْخُذُوا وَمَا عَاقِبَتُهُمْ حِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِلَّا نَحْنُ عُدَّةُ اللَّهِ فَإِنْ يَضْمُ إِلَّا يُحْيَا عُدَّةُ اللَّهِ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَتْ بِوَثِقِ عُدَّةِ اللَّهِ وَلَا مَغْنَمًا وَمَنْ يَفْعَلْ عُدَّةُ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾ [البقرة: ٢٢٩].

كان الطلاق يُتَّخَذُ للإضرار بالزوجة، فيطلق الزوج فتعُدُّ الزوجة، فإذا قُرِبَ خروجها من بيتها، أرجعها ثم طلقها، وانتظر حتى تقرب من نهاية بيتها، ثم يرجعها ليطلقها وتستأنف جنة جديدة؛ فتبقي لا معه ولا مع زوج غيره، كما كان يفعل أهل الجاهلية وبعض العرب في صدر الإسلام؛ ولذلك: فقد جعل الله الطلاق الذي يملك فيه الرجل إرجاع زوجته مرثين؛ ولذا قال: ﴿كَيْسَ لَا يَتَعَدَّى أَوْ كَيْسِيحٌ يُعَسِّرُ﴾.

ومن العلماء من جعل هذه الآية ناسخة للآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا تَرَى فِي كِتَابِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ وهذا يحتاج إلى نص، وربما تزالت الأيمان جميعاً، فتبدلت الثانية إطلاق الأولى، وتخصّصت عمومها، إلا على قوله من يرى التخصيص نسخاً.

جنة طلاقات الأحرار والعبيد:

ولا خلاف عند العلماء: على أن طلاق الأحرار ثلاث طلاقات، وأما عدد طلاق العبيد، فله خلاف:

فذهب أهل الظاهر: إلى أن العبد كالأحرار في الطلاق؛ أخذاً بعموم الآية.

وجمهور العلماء: على خلاف هذا القول؛ فيزَوْنُ أن الطلاق طلقتان؛ على النصف من طلاق الحر؛ وهو إجماع الصحابة والتابعين؛ وإنما يختلفون في محل الاعتبار، على قولين مشهورين:

الأول: يعتبرونه بالزوج لا بالزوجة؛ فإن كان الزوج عبداً، فالطلاق على النصف ولو كانت الزوجة حرة، وعكس ذلك لو كان الزوج حراً، فللزوجة ثلاث طلاقات ولو كانت الزوجة أمة؛ وهذا قول جمهورهم، وهو قول عثمان بن عفان وزيد وابن عباس وعكرمة وسليمان بن يسار وابن المسيب، وقول مالك والشافعي وأحمد.

الثاني: يعتبرونه بالزوجة لا بالزوج؛ وهو قول علي وابن مسعود، وهو رأي أبي حنيفة.

وفي المسألة قول ضعيف قل الأحنون به، وهو رأي عثمان البتي، ونسب لابن عمر وابن عباس: أن العبرة بالرق، فإن وجد في أحد الجهتين: الزوج أو الزوجة، فالطلاق خلقتان.

والأظهر: كون الطلاق باعتبار الزوج؛ لأن الله علّق الطلاق بالزوج، والوعدة بالنساء، فאלله تعالى إنما شرع العدة في الطلاق تشوفاً إلى الرجعة، وإعانة للطلاق، ودفعا لثَمِّ الزوج من العجلة باليتونة؛ ولذا فقد جعل الله له أجلاً وعدلاً للمراجعة بينه وبين زوجته.

وعَدَّ الله له عدلاً من الطلاق؛ حتى لا يُفهر بالزوجة فيعلّقها.

والحاق المسألة بنقصان الحدود على العبد فيه نظراً لأن نقصان الحدود فيه تخفيف في العقوبة، وتخفيف الطلاق يُعتبر نقصاناً في الحق، وتفريقاً لحظ النفس الذي ربما يُحتاج إليه في رجعة الزوجة، ولكن الأولى أن يكون مأخذاً للإلحاق: أن تشوفاً بقاء الزوجين من المزايا أقل من تشوفاً الأحرار، وتشوفاً بقاء الحرة مع العبد أقل من تشوفاً بقاء الحرة مع الحرة.

وذهب بعض الخلفاء إلى نقصان طلاق العبد معتبر من وجوه الترجيح؛ فقول يوبل إليه خليفة أولى من قول يذهب إليه من دونه.

والرفيق بحاجة إلى التيسير في ثبوت الزواج؛ من النفقة على الزوجة،
ويشوبها في عيبتها؛ فاحتاج للتيسير في الطلاق والتيسير في العدة.
والطلاق سلطان، وسلطان العبد دون سلطان الحر، وإقامته دون
إقامة الحر، والطلاق فرع من فروع القوام.

وهو: **«الطَّلَقُ مَرْثَلَةٌ»** عموم تفضله الشئ، وهو أن بين كل طلاق
عدَّة، فلا تُجْتَمَع الطَّلَاقَانِ جَمِيعًا وَلَا الثَّلَاثُ؛ وذلك كما في «الصحيح»:
(مَرْءٌ فَلْيَبْرَأْ مِنْهَا، ثُمَّ لْيَبْرَأْ مِنْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَجِيضٌ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ
أَتَمَّتْ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمُتَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ أَنْ
يُطْلَقَ لَهَا الشَّاءُ)^(١).

الطلاق ثلاثاً:

والطلاق أكثر من طلق واحد، أو ثلاثاً بلفظ واحد، أو طلاقات
متفرقات في عدَّة واحدة بلا رَجْعٍ بينهما - خلافاً للشئ باتفاق السلف؛
وقد كانوا يَنْهَوْنَ عنه، ويؤْخِذُونَ عليه؛ فقد أخرج سعيد بن منصور، عن
أنس أن عُمر كان إذا أتته برجل طلق امرأته ثلاثاً، أوجع ظهره^(٢).
وهو صحيح عنه.

وذلك أن الطلاق من حدود الله، فالله حينما بيَّنه وفصل أمره، قال:
«بَلَّغْ عَدَّةَ اللَّهِ كُلَّ مَثْوِيَةٍ»، والطلاق الثلاث تعدُّ بوجوب النسيئة
والرجع، فالله أقام الزوج على حد الطلاق، وجعل له سلطاناً يُقِيمُهُ كما
أمر الله، كما أقام السلطان على حدود الله بين الناس لثبوتها كما أمر الله،
وإن كان تعدِّي السلطان أشد؛ ليظم أمره، إلا أن تعدِّي الزوج بعد تعدِّي
وكلَّمَا وَلَكِنْ يَقْتَرِ.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥١) (٤١/٧)، ومسلم (١٤٧١) (١٠٩٣/٢).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (١٠٩٣) (١٠٩٣/١).

وَمَنْ كَلَّمَ ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَقْعِ هَذَا الطَّلَاقِ:

القول الأول: نَفَعَتْ كَلِمَةُ وَاحِدَةٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ وَمَحْمُودِ بْنِ إِسْحَاقَ وَالْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَ، وَهُوَ قَوْلٌ لِأَحْمَدَ قَالَ بِهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَدَقَّبَ إِلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

وهو قول ثابت لبعض السلف، وبعضهم ينفيه؛ وليس كذلك، وقد ترجَّح البخاريُّ في «صحيحه» مثبِّتًا له، فقال: (باب: مَنْ جَوَّزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ)^(١)، وَيُنْسَبُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَرَفٍ؛ لَمَّا رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صحيحه»؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا الصُّبَّانِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «أَتَقْلَمُ أَتَمَّا كَانَتِ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِثَارَةِ عُمَرَ؟» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ^(٢).

وذلك أنَّ الشريعة لم تجعل العدَّة إلا لِحُكْمٍ؛ وَهِيَ التَّرِيصُ وَدَفْعُ الْمَشَقَّةِ؛ وَهَذَا يُلْغِي الْأَحَدَ بِحُكْمِ اللَّهِ الظَّاهِرَةِ، وَيَعْتَلُّ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَهُوَ اعْتِبَارُ الْعَدَّةِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ فِي الْآيَةِ.

التطبيق عددًا ووقتًا:

وَذَكَرَ الْأَعْدَادَ زَلَمْنَا لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا بِالْحَاقِقِهَا وَحَقًّا وَعَدًّا؛ كَمَا جَاءَ فِي الشَّرْحِ؛ لَمَّا زَمِيَ الْجَنَازَ بِسَبْعِ حَضِيَّاتٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، خُدَّتْ وَاحِدَةً، وَمَنْ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» مَرَّةً، لَمْ يَكُنْ مَسْبُوحًا بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ مَكْرُورًا لَهَا، وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَسْبُحَ مَرَّةً، لَمْ يُجْزَئْهُ إِلَّا تَكْرَارُهَا، لَا ذِكْرُهَا زَلَمْنَا.

ويظهر أنه لو كَلَّمَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فِي عِدَّةٍ طَلَقًا وَاحِدَةً طَلَقًا أُخْرَى:

(١) صحيح البخاري (٤٢/٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٧٢) (١٠٩٩/٢).

أَنَّهُ لَا تَنْقُ حَتَّى يُرْجِعَهَا، وَأَظْهَرَ مِنْ ذَلِكَ لَوْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ لَفَطًا، فَقَالَ:
«طَلَّقْ طَلِّقَ طَلِّقَ»: أَنَّهَا وَاحِدَةٌ.

لَأَنَّ لِكُلِّ طَلْفَةٍ عِلَّةً وَزَمَنًا لَهُ بَدَايَةٌ وَلَهُ نِهَايَةٌ، يَشْدِي بِالتَّلْفَةِ،
وَيَنْتَهِي بِزَجَمَةِ الزَّوْجَةِ؛ فَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ^(١) مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ
إِسْحَاقَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالُوا:
طَلَّقَ زَكَاةً أَمْرَاتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَخَرَزَ عَلَيْهَا خُرُزًا شَدِيدًا،
فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ: (تَخَيَّفَ طَلَّقَهَا؟)، قَالَ: طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: (فِي مَجْلِسٍ
وَاحِدٍ؟)، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: (فَلِأَيِّمَا بَلَّكَ وَاحِدَةً، فَارْجِعْهَا إِنْ قِيسْتَ)،
فَرَاغَتْهَا^(٢).

وَأَعْلَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِمُخَالَفَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ، وَيُمَثِّلُهُ لَوْ صَحَّ عَنْهُ لَا
يُخَالِفُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ لِقَضِيهِ وَدِينِهِ، وَقَدْ أَعْلَى الْحَدِيثُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.
وَأَعْلَى أَيْضًا بِأَنَّ الْمَحْفُوظَ: أَنَّ زَكَاةً طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْبَتَّةَ، وَأَنَّ ذُخْرَ
«الثَّلَاثِ» غَيْرُ مَحْفُوظٍ؛ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ؛ مِنْ حَدِيثِ آلِ بَيْتِ زَكَاةً
عَنْ أَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْبَتَّةَ، فَجَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَاحِدَةً؛ وَهَذَا مَا رَجَحَهُ
أَبُو دَاوُدَ^(٣).

وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ صَحَّ أَنَّهُ يُقْسَى بِهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ
وَصَدْرِهِ مِنْ خِلَافِ عُثْمَانَ؛ كَمَا فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَلَا يَسَعِدُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ بِهِ وَقْتَهَا، ثُمَّ تَرَكَ لَهَا تَرَكَ عُثْمَانُ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَقُولُ بِخِلَافِهِ وَلَا يُظْهِرُهُ كَرَاهًا لِلْخِلَافِ وَالْقُرْفَةِ، وَالْمَشْهُورُ
الصَّرِيحُ عَنْ الْقَوْلِ بِثَلَاثِ ثَلَاثًا مِنْ وَجْهِ عِلَّةٍ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ الْفُقَهَاءِ؛ أَنَّ الطَّلَاقَ بَعْدِي مَا تَلَفَّظَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٨٧) (٢٦٥/١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (٢٢٩/٧).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٦) (٢٦٠/٢).

١٤ الثَّانِي أَوْ ثَلَاثًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَشْهُورُ عَنْهُ؛ رَوَاهُ عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ وَصَرَّوْهُ بْنُ دِينَارٍ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُقْبَلُ بِوَفْرَجِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ.

رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْبَيْهَقِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي أَلْفًا، فَقَالَ: «تَأْخُذُ ثَلَاثًا، وَتَذَعُ شَيْعَ بَنُو وَشَبَعَةَ وَتُسَعِينَ»^(١).

وَرَوَى مُسْلِمٌ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ: طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ الثَّلَاثَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ»^(٢).

وَحَمَلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرُهُ مَا قَالَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى احْتِمَالٍ وَقَرَفُوهُ عَلَى نَسْخِ لِلْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ؛ وَاسْتَدَلُّوا لَكَ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ؛ مِنْ طَرَفِ جُكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَتَبَيَّنَ ذَلِكَ»^(٣).

وَيَعْقُدُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَنْسُوحًا فَيُنْفَضَى فِيهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى وَفَاتِهِ، وَفِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ كُلِّهَا، وَفِي صَدْرِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، ثُمَّ لَا يُؤْخَذُ بِهِ إِلَّا مَتَأَخَّرًا.

وَيَعْقُدُ أَنْ يَظْهَرَ الْحُكْمُ زَمَنًا، وَيَخْفَى الشُّنْخُ زَمَنًا أَطْوَلَ مِنْهُ، فَالْنَسْخُ حُكْمٌ يَجِبُ ثَبُوتُهُ وَقُوَّتُهُ وَاسْتِهَارُهُ شَرْعًا كَثْبُوتِ الْحُكْمِ قَبْلَهُ، وَيَعْقُدُ أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُعْتَمَدِهِ (١١٣٥٠) (٣٩٧/٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَسْنَدِ الْكَبِيرِ (٣٣٧/٧).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٧٢) (١٠٩٩/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٥) (٢٥٩/٢)، وَالتَّيْمِيُّ (٣٥٥٤) (٢١٢/٦).

يُفْتَى بِهِ فِي زَمَنِ الثُّبُوتِ كُلَّهُ، وَفِي زَمَنِ ابْيَاسٍ بِكُلِّ كَلِمَةٍ ابْيَاسًا، وَيُسْتَهْوَرُ، وَلَا يُعْلَمُ بِالنَّسْخِ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُجْمَعَ الْآثَةُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ كُلِّهَا عَلَى عَظَمَةٍ، وَلَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يَمُنُّ النَّهْنَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْقَهَّاءِ قَوْلًا آخَرَ، وَهُوَ التَّضْيِيقُ بَيْنَ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَأَنَّ الْمَدْخُولَ بِهَا يَقَعُ ثَلَاثًا، وَغَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا يَقَعُ وَاحِدًا؛ لظَاهِرِ رَايَةِ أَبِي الصَّهْبَاءِ؛ قَالَ يَهْدَى زَكْرِيَّا السَّاجِي وَغَيْرُهُ.

وَذَلِكَ أَنَّ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا تَبَيَّنَ مِنْ زَوْجِهَا بِوَاحِدَةٍ، وَالزِّيَادَةُ لِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الطَّلْفَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ وَقَعَتْ فِي الْيَتُوبَةِ وَهِيَ لَيْسَتْ زَوْجَةً لَهُ، وَلَكِنْ هَذَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا فَقَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ»، وَلَا يَسْتَقِيمُ فِيمَا إِذَا قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا»؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْأَخِيرَ جَاءَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، لَا مُتَالِيًا.

وَالْمُطَلَّقُ الْبِذْمِيُّ صَوَّرَ أُخْرَى غَيْرَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ؛ كَالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ وَالنُّفَاسِ، وَطَّلَاقِ الْمَرْأَةِ فِي عِدَّتِ طَلَاقِهَا قَبْلَ أَنْ تُرَاجِعَهَا، وَطَّلَاقِهَا فِي كُلِّهِ جَانِبَهَا فِيهِ، وَبَعْضُ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ وَقْعِ الثَّلَاثِ جُمْلَةً يَكْفِرُهُ، وَيَقُولُ بَعْدَ وَقْعِهِ فِي بَقِيَةِ الطَّلَاقِ الْبِذْمِيُّ كُلَّهُ.

وَهَوْلَةُ تَعَالَى ﴿لَوْ تَسَرَّعْتَ بِطَرَفِ ذِي الشُّبُوتِ﴾ هِيَ الطَّلْفَةُ الثَّلَاثَةُ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا^(١)؛ لِأَنَّ آيَةَ ذِكْرِ الطَّلَقَتَيْنِ قَبْلُ: ﴿وَالطَّلَاقُ ثَلَاثًا﴾، ثُمَّ لَا تَسَرَّعُ بَعْدَهُمَا إِلَّا الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ تَسَرَّعْتَ بِطَرَفِ ذِي الشُّبُوتِ﴾، ثُمَّ يَدَّ عَنِ تَسَرُّعِهِ قَوْلُهُ: ﴿لَوْ تَسَرَّعْتَ بِطَرَفِ ذِي الشُّبُوتِ﴾، فَذَكَرَهَا أَوَّلًا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ ذَكَرَهَا بَعْدَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَبَيَانِ الْحُكْمِ الْإِلَاحِيِّ بِهَا.

أخذ مهر المطلق:

وهو: «وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أُلْهِقَ بِهَا نَفْسٌ أَنْ يَقْبَلَ زَوْجَةً إِلَّا أَنْ يَمْلَأَ الْإِنْسَانُ خُدَّيْهِ مِنَ الْخَوْفِ الزَّوْجَتَيْنِ جَمِيعًا» إشارة إلى أنه ينبغي أن يصدر الطلاق بعد تشاورٍ منهما، وخوفٍ من عدم صلاح الحال بالبقاء، ثم إنه لا يجوز أخذ الزوج من مهر زوجته إلا إذا كان الطلاق برغبتها، ولا يجوز له أن يطلقها بشرط إعادة مهره وهي تريد البقاء، ولا عيب فيها؛ لأن الله قيد أخذ المهر بخولهما معًا ورغبيهما في المفارقة.

ولهذا تقول: إِنْ أَخَذَ الرَّجُلُ مَهْرَ زَوْجَتِهِ عِنْدَ طَلَاقِهَا عَلَى ثَلَاثِ

أَحْوَالٍ:

الأولى: إذا كان الطلاق برغبة هو، لا برغبتها، ولا عيب فيها؛ فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً.

الثانية: إذا كانا جميعاً يريدان الطلاق، فأخذت مباح، إلا أن الأفضل عدم أخذه؛ لما استحل من فرجها، وربما أنفقته على نفسها وأهلكته.

الثالثة: إذا كان الطلاق برغبتها وحدها، وليس في الزوج عيب شرعي؛ لله أن يأخذ ماله، وإذا كان فيه عيب الجأف لتركه، فلا يجوز له ذلك.

فسخ الحاكم للنكاح:

وهو: «إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَكُمْ فَاتَّخِذُوا مِنْ بَيْنِكُمْ أَقْبَضًا بِمَا أَفْقَدْتُمْ مِنَ الْخَوْفِ»

في الآية: دليل على فسخ الحاكم للطلاق، والخوف الثاني في الآية هو خوف غير الزوجين، وللحاكم الخلع عند امتناع صلاح

الزوجين، ورفض الزوج الطلاق إضراراً بزوجته، فله الخلع؛ قال بهذا سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين.

وقال شعبه: قلت لفتادة: عمن أخذ الحسن الخلع إلى السلطان؟ قال: عن زياد، وكان والياً لعمرو وعلي^(١).

وهو له: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْنَا فِيمَا فَعَلْنَا بِمَا أَفْعَلَتْ يَدَايَ﴾ استدلل به الجمهور على جواز أخذ الزوج للخلع من زوجته أكثر مما أعطاها غيرها؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي.

وأجازه مالك، ولم يجعله من مكارم الأخلاق.
ومنع أحمد وإسحاق الزيادة على ما أعطاه.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَلِمْتُمْ لَكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾﴾ (البقرة: ٢٢٠).

بعد أن ذكر الله الطلقة الثالثة إجمالاً في الآية السابقة: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَدَاعَ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، ذكر في هذه الآية لوازم الطلقة الثالثة، وما يتبعها من أحكام، ولا يختلط العلماء بين السلف والخلف: أن الزوج إذا طلق زوجته ثلاثاً، بآث منه، ولا يحل رجوعها إليه إلا بعد زواجها زوجاً صحيحاً بآخر؛ حكى الإجماع جماعة؛ كابن المنذر وغيره.

نكاح التحليل:

ونكاح التحليل كبير من الكبائر؛ فقد روى الثوري، عن عبد الله بن مسعود: قال: «لقد رسول الله ﷺ المجل والمحلل لك»^(٢).

(٢) أخرجه الترمذي (١١٢٠) (٣/ ٤٢٠).

(١) تفسير القرطبي (٤/ ٧٥).

وابْتَلَنَ عِنْدَ نِكَاحِ الْمُحْلِلِ، وَأَوْجِبَ إِعَادَتَهُ بِشَرْطِهِ لِفَسَادِهِ: مَا لَكَ
وَالْفُزْرِيُّ، وَأَجَازَ الْعَقْدَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيَهُ وَلَهُمْ قَوْلَانِ فِي مَنَعِ رَجْعِهَا
لِلأَوَّلِي بِهِ.

وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: إِنَّ تَشَارُظًا عَلَى التَّحْلِيلِ، فَهُوَ نِكَاحٌ مُتَعَوٌّ بِاطْلَاقٍ
مَفْسُوحٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَشَارُظَا وَيَتَّهَمَا الزَّوْجُ فِي النَّفْسِ، فَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ؛ قَوْلُهُ
الْقَدِيمُ يُؤَافِقُ قَوْلَ مَالِكٍ، وَالْجَدِيدُ يُؤَافِقُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالنَّكَاحُ
صَحِيحٌ.

وَبَعْضُ السَّلَفِ يَشُدُّ فِي ذَلِكَ؛ قَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ: «إِذَا نَهَى أَحَدُ
الثَّلَاثَةِ بِالتَّحْلِيلِ، فَتَدَّ النِّكَاحُ».

وَقَالَ سَائِمٌ وَالْقَاسِمُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِيُجْلِّهَا، إِذَا لَمْ يَقْلَمِ
الزَّوْجَانِ، وَهُوَ مَا جُوزَ»؛ وَبِهِ قَالَ رِبْعَةُ وَبِحُصَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^(١).

وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ يُجَسَّرُ عَلَى التَّحْلِيلِ، وَرُبَّمَا يُؤَاطَرُ عَلَيْهِ وَلَوْ
بِالتَّلْمِيحِ، فَالْشُّنَّةُ اشْتَرَكَتْ الْوَطْءَ؛ تَضْيِيقًا لِأَبْوَابِ الرَّجْعِ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا
غَالِبًا لَا تَصْلُحُ أَحْوَالُهُمَا بَعْدَ طَلَاقِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمَا هَذَا
الْعَقْدَ، وَمَا بَعْدَهُ لَا تَكَادُ تَوَلِّبُ النَّفُوسُ بِهِ، وَحَتَّى لَا تَتَعَلَّقَ نَفُوسُ
الزَّوْجَيْنِ بِالرُّجْعَةِ، فَتَتَعَلَّقَ حَيَاتُهُمَا عَنْ اسْتِقْبَالِ زَوَاجٍ آخَرَ، وَالتَّشَوُّفُ
لِمَخْرَجٍ ضَعِيفٍ قَدْ يَحْمِلُهُمَا عَلَى التَّمَرُّضِ فِي الْمَجَالِسِ لِمَنْ يُحْسِنُ
لَهُمَا - بَلَا تَصْرِيحٍ - بِزَوَاجٍ تُرْجِعُ بِهِ لَزُوجَهَا الْأَوَّلِي.

حَدُّ النِّكَاحِ الَّذِي تُرْجِعُ بِهِ الْمَبْتُونَةُ لَزُوجَهَا:

وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ عِنْدَهُمْ فِي الْقَدْرِ الْكَافِي مِنَ النِّكَاحِ الَّذِي تُرْجِعُ
بِهِ الزَّوْجَةُ مِنْ نِكَاحِهَا الثَّانِي إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِي؛ وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَهْوَالٌ:

(١) «تفسير القرطبي» (١/٩٢).

أَوَّلُهَا: أَنَّ الْعَقْدَ كَافٍ، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الزَّوْجُ بِهَا، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَمَنْ أَخَذَ بِهَذَا الْقَوْلِ، أَخَذَ بِأَقْلٍ مَا يَنْدُلُّ عَلَيْهِ اسْمُ النِّكَاحِ، وَهُوَ الْعَقْدُ، وَأَنَّ النِّكَاحَ إِذَا أُطْلِقَ فِي الْقُرْآنِ، فَيُرَادُ بِهِ الْعَقْدُ.

وَلَمْ يُؤَاهِجِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا مِنْ السَّلَفِ أَحَدٌ فِيمَا أَعْلَمُ.

ثَانِيهَا: أَنَّ النِّكَاحَ لَا يُعْتَبَرُ حَتَّى يَلْتَقِيَ الْخَتَانَتَانِ، وَهُوَ الْوَطْءُ الَّذِي يُوجِبُ الْغُسْلَ وَلَوْ لَمْ يَنْزِلْ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ النِّكَاحَ إِذَا أُطْلِقَ فِي الْقُرْآنِ، فَيُرَادُ بِهِ الْعَقْدُ، إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ فَيُرَادُ بِهِ الْجَمَاعُ؛ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الْمَفْسِّرِينَ، وَالْقَوْلُ **﴿إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَاخًا، لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَتَلَوْقَ كُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا حُسْبِلَةً صَاحِبِهِ﴾** ^(١).

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ: حَذْمُ اعْتِبَارِ وَطْءِ الْمَكْرَهَةِ وَالنَّائِمَةِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ ذَوُقَهُمَا جَمِيعًا، وَهَذَا فِيهِ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ قَصْدُ النِّكَاحِ، وَلَيْسَ التَّحْلِيلُ.

وَذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجَ الَّذِي يَطْلُقُ زَوْجَتَهُ وَيُرِيدُ إِعَادَتَهَا بِزَوْجٍ آخَرَ، فَلَا يُرِيدُ أَنْ يَطْأَهَا الْآخَرَ، وَإِلَّا زَهَدَتْ نَفْسُهُ فِيهَا غَالِيًا، وَهَذَا قَطْعٌ لِلنَّفُوسِ أَنْ تَتَلَاخَبَ بِالشَّرِيعَةِ وَتَتَحَالَكَ عَلَيْهَا.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: «وَمَعْنَى ذَوُقِ الْحُسْبِلَةِ هُوَ الْوَطْءُ» وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ^(٢).

ثَالِثُهَا: أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَصِحُّ بِوَطْءٍ إِلَّا بِوَطْءٍ مَعَهُ إِنْزَالٌ، قَالَ بِهِ الْحَسَنُ.

(١) أَخْرَجَهُ الشَّارِقُ فِي فَتَاوَاهِ (٣٩٧٧) (٥/٥٩).

(٢) «الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ الْمُنِيرِ» (٥/٢٣٨).

واستدل بعض أهل الرأي بالآية على أن الحُلْعَ يُلْحِقُهُ طَلَاقٌ، ولا يُعْتَبَرُ طَلَقًا؛ فقد ذَكَرَ اللهُ في الآية السابقة طَلَقَتَيْنِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْغَدَاءَ، وهو الحُلْعُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِنْ عَلَّقَهَا فَلَا كَلْفَ لَهَا مِنْ شَيْءٍ﴾، ولو كان الحُلْعُ طَلَاقًا، لَبَاءَتْ مِنْهُ بِالْحُلْعِ بَعْدَ طَلَقَتَيْنِ، لا بِالطَّلَاقِ الثَّالِثِ بَعْدَ طَلَقَتَيْنِ وَحُلْعٍ، وَفَذلك أَنَّ اللهَ ذَكَرَ الطَّلَاقَ الثَّالِثَ تَعْقِيبًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ عَلَّقَهَا﴾، وَالْغَدَاءَ فِي الْآيَةِ تَعْقِيبَ الطَّلَاقِ الثَّالِثِ بَعْدَ حُلْعٍ.

وفي هذا الاستدلال نظر؛ وَفَذلك أَنَّ اللهَ ذَكَرَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ مُجْتَمَلًا كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ فَصَّلَ الْأَمْرَ فِي الثَّالِثَةِ بَعْدَمَا ذَكَرَ الطَّلَاقَ وَالْحُلْعَ، لِأَنَّ ذَكَرَ الحُلْعَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّالِثِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فَهِيَ تَبَيَّنَ مِنْهُ فِي الثَّالِثَةِ وَلَا حَاجَةَ لِلْحُلْعِ بَعْدَهُ، وَلَكِنَّ اللهَ ذَكَرَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ مُجْتَمَلًا، ثُمَّ ذَكَرَ الحُلْعَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَحْكَامَ الطَّلَاقِ الثَّالِثَةِ.

وهذا غاية الأحكام؛ لِيَتَعَلَّمَ أَنَّ الحُلْعَ لَا يَنْزِلُ إِلَّا قَبْلَ الطَّلَاقِ الثَّالِثِ؛ وَلِذَا ذَكَرَ اللهُ الطَّلَاقَ الثَّالِثَ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً مُجْتَمَلًا؛ لِتَبَيَّنِ عَدْوِ الطَّلَاقَاتِ، وَمَرَّةً مَفْصُلاً بَعْدَ ذَكَرِ الحُلْعِ.

طَلَاقُ الْمُخْتَلِعَةِ فِي عِلَّتِهَا:

وَعَنْكَسَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: وَفِرْعُ الطَّلَاقِ بَعْدَ حُلْعٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَفِرْعِ الطَّلَاقِ عَلَى الْمُخْتَلِعَةِ فِي عِلَّتِهَا؛ عَلَى فَوْكَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْجَوَازُ؛ وَقَالَ بِهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَشُرَيْحٌ وَطَاوُسٌ وَالشَّعْبِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ:

الثَّانِي: عَدَمُ جَوَازِهِ وَوُقُوعُهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الرُّثْبِيِّ وَالْحَسَنِ، وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ افْتَدَتْ مِنْهُ عَلَى أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا مُتَابِعًا نَسْفًا جَوِيزَ طَلَقُهَا، فَذَلِكَ ثَابِتٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ضَمَاتٌ، فَمَا أَتَبَعَهُ بَعْدَ الضَّمَاتِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وإذا طلق الرجل مملوكة تزوجها، ثم طلقها البتة، ثم اشتراها، فلا تحل له بذلك اليمين بالطلاق الأئمة الأربعة.

وروي عن ابن عباس وعطاء وطاوس: جواز طلقها لعموم قوله: ﴿وَمَا تَلَكَ لِيَنَّكُمْ﴾ (النساء: ٤٣).

والاستدلال بهذا العموم مستدرك فالعموم في الآية لا يشمل التحريم من النسب أو الرضاع.

ونكاح الكتابي يحل الكتابية لزوجها المسلم الأول، لأن نكاحهم فيما بينهم صحيح.

رجوع المطلقة لزوجها الأول بطلاق جديد:

ولا خلاف عند العلماء: أن الزوجة إذا صح رجوعها لزوجها الأول: أنها ترجع إليه بنكاح جديد، وطلاق جديد ثلاث كاملاً، حتى الاتفاق ابن المنذر^(١)؛ لظاهر الآية، فائدة أوجعها، ورجوعها يحل على كماله.

وإذا كان قد طلقها طلقاً أو طلقين، ثم بانث منه، ثم تزوجت غيره فطلقها، فهل ترجع إلى زوجها الأول بطلاقها الماضي، أو بطلاق جديد؟ على قولين للنفهاء:

الأول: أنها ترجع بما بقي من طلاقها؛ وهو قول الجمهور من الصحابة؛ كعمر وعلي وأبي وجيران وزيد. وقال به مالك والشافعي وأحمد.

القول الثاني: أنها ترجع بطلاق جديد؛ كما أنها رجعت إليه بنكاح جديد؛ وهذا قول مروي عن ابن عباس وابن عمر.

(١) الأوسط (٢٨٢/٩)، والإشراف على منابع العلماء لابن المنذر (٢/٤١٢).

وهو قول أصحاب ابن مسعود؛ كما روى ابن أبي شيبه عن الأعمش عن إبراهيم، قال: «كان أصحاب عبد الله يقولون: أتهدم الزوج الثلاث، ولا يهدم الواحدة والاثنين»^(١).
وخالفهم فيه السلمي^(٢).

وللسلمي قول غير هذين، فيفرق بين المدخول بها وبين غير المدخول بها؛ فالمدخول بها ترجع بطلاق جديد، وغير المدخول بها ترجع بما بقي من طلاقها^(٣).

قوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَا أَنْ يُحْيَا كُتُوهُ فَلَهُ تَشْدِيدٌ فِي أَمْرِ الرَّجْعَةِ بَعْدَ الزَّوْجِ الثَّانِي﴾ فقد قيدها بالظن بالإصلاح، وإقامة أمر الله؛ وفي ذلك إشارة إلى ضعف احتمالي صلاح بقاء الزوجتين بعد الثلاث.

وهذا تشديد من الله حتى لا يتكرر العدوان والظلم، ويأن منه أن مثل هذه الحدود والأحكام لا بدونها إلا عالم بصير، وربما استغفلها جاهل، وتعداها فاسق.

• • •

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ظَنَّمُوا أَنَّهُمُ الْفَائِزُونَ وَالَّذِينَ ظَنَّمُوا أَنَّهُمُ الْكَاسِرُونَ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا نَجْوَاهُمْ إِذْ هُمْ يُقَاتِلُونَ﴾^(١) فَمَنْ يَنْتَلِ إِلَيْهِ فَقَدْ ظَنَّنَا نَفْسَهُ لَا تُلَاحِظُوا إِلَيْهِ اللَّهُ غَرُوبًا وَأَذْكُرُوا أَنَّهُ عَلِيمٌ وَمَا أَتَى عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يُبَلِّغُكُمْ بِهِ وَأَلْفُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا لَكَ اللَّهُ بِمَنْ يَخْلُقُ خَيْرٌ مِنْكُمْ

[البقرة: ٢٣١].

كان بعض الرجال في الجاهلية يطلقون النساء، حتى إذا قاربت

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٣٨٨) (١١٣/٤).

(٢) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٨٣٩٠) (١١٣/٤).

(٣) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٨٣٩٤) (١١٣/٤).

الخروج من عِدَّتِهَا أَرْجَعَهَا؛ لَتَسْتَأْذِنَ عِدَّةً جَدِيدَةً بِطَلَاقٍ جَدِيدٍ؛ لَتَقُولَ عِدَّتُهَا وَتَكُونَ بِهَا زَوْجًا، فَمَتَّعَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِرْجَاعُهَا إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الْمَعْرُوفَ، وَإِلَّا فَيَجِبُ تَسْرِيقُهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ عِدَّتِهَا فَتَبَيَّنَ مَتَّعَ.

وهذا المراد بإجماع المفسرين؛ نص عليه ابن عباس ومسروق والحسن ومجاهد والزُّهري وقتادة^(١).

وقيل: إنَّ سبب النزول أنَّ رجلاً أَرْجَعَ زوجته بعد طلاقها ولبس أجليها؛ لِيُطْلَقَهَا وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا؛ كَمَا يَطْوُلُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ بِذَلِكَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ.

رواه مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدَّهْلِيِّ مرسلاً؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٢).

والمراد من هَوَلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهَا﴾؛ أَي: قَارَنَتْ انْقِضَاءَ الْوَدْعَةِ، وَلَيْسَ الْخُلَاصَ مِنْهَا بِاتِّفَاقِ الْمَفْسُورِينَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا، فَلَيْسَ لَزُوجِهَا عَلَيْهَا سَبِيلٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهَا﴾ (البقرة: ٢٢٢)، فَالمرادُ هُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الْوَدْعَةِ بِاتِّفَاقِهِمْ، عَلَى خِلَافِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ السِّبَاقَ بَيْنَهُ.

وَيُرْوَى عَنْ شَرِيكَ: أَنَّ الزَّوْجَ أَخَذَ بِزَوْجَتِهِ مَا لَمْ تَغْتَسِلْ، وَلَوْ قَرَّعَتْ فِي الثُّغْلِيِّ عِشْرِينَ سَنَةً^(٣)؛ وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنِ فَسَّرَ الْقِرَاءَ بِالْحَيْضِ.

تَطْلُقُ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ:

وليس المراد من هَوَلِهِ: ﴿أَنَّهُ تَرَى رَجُلًا يَمْشِي﴾؛ إِنِّ زَالَ طَلَاقُ جَدِيدٍ؛

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (١/١٧٩)، (١٨١).

(٢) «تفسير الطبري» (١/١٨١). (٣) «تفسير الطبري» (١/١٣).

فهذا منهى عنه، بل تركها على سراجها الأول لتخرج من عتبتها، ومن هذا يؤخذ أن إزال الطلاق زمن العدة منهى عنه، والمباح هو إرجاعها بقصد المرحوب، ولو طلقها بعد ذلك بغير قصد الإصرار، جاز.

وفي الآية دليل لمن قال: إن الطلاق في عدة الطلاق لا يقع، لأنه لو كان واقعاً، ما احتاج إلى رجوع، ثم ظنوه، وأما طلقها طلقاً أخرى على ظنّها التي تعتد بها.

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إن الطلاق يقع، ولكنّها لا تستأنف العدة، بل تبني على عتبتها الأولى؛ لأن الله قال: ﴿وَلَا تُكْذِرْنَ بَرَكًا إِتَذَكَّرْنَ﴾، فيظهر من ذلك أن الإصرار لا يقع من غير إصرار.

وفي الآية كذلك: أن الزوجة المطلقة طلاقاً بعد رجوع من طلاق: تستأنف العدة من طلاقها الثاني لا تكول الأول، ولو لم تجامعها في رجوعها، فلا أثر لعدم الجماع في الاستئناف الجديد؛ وذلك أن الله قال: ﴿وَلَا تُكْذِرْنَ بَرَكًا إِتَذَكَّرْنَ﴾، والإصرار يكون بطول سنّة بلا جماع بطلاق، ثم رجوع بلا جماع، ثم طلاق جديد، فإذا جامعها، فلم يرد برجعته إصراراً؛ وهذا هو الأرجح، وهو قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد والمالكية، وهو قول لبعض فقهاء الحنابلة.

القول الثاني: أن الزوجة تبني على ما تنص من عتبتها الأولى.

وهو قول الشافعي في القديم وداود الظاهري، وقول لبعض الفقهاء من الشافعية والحنابلة، وحملوا ذلك على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْرُحْنَ﴾ كما كنهن من يئذن لتدوتها﴾ (الأحراب: ٤٩).

ولو كانت المرأة لا تعتد عدة جديدة، لبيّنه الله كما بيّنه في غير المدخول بها في سورة الأحزاب، وكان ذلك مسبقاً للعدة الجديدة.

وَتَبَيَّنَتْهَا مِنَ الْإِضْرَارِ بِالزَّوْجَةِ وَأَهْلِهَا، وَلَا مَعْنَى لِلنَّهْيِ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ إِذَا كَانَ الضَّرُّ لَا يُمَكِّنُ إِيقَاعَهُ.

تَطْلِيقُ الزَّوْجَةِ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا:

وَأَمَّا الْمَطْلُوقَةُ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا، فَلَا رَجْعَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا جِلَّةَ لَهَا وَلَا أَجَلَ تَبَلُّغٍ، فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ سَبِيلٌ فِي إِيقَاعِ الْإِضْرَارِ عَلَيْهَا؛ وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْأَثْنَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَحُكْمِ الْإِجْمَاعِ غَيْرِ وَاحِدٍ؛ كَابْنِ قُدَّامَةَ وَغَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْمُكْرَمَاتُ يَمْزَنَهُنَّ﴾ لَا يَجُوزُ إِفَاءُ الزَّوْجَةِ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْمَعْرُوفُ الْمَقْصُودُ: هُوَ الْإِشْهَادُ عَلَى الرَّجْعَةِ، ثُمَّ حُسْنُ الْمَعْتَصِرِ بِالْجَمَاعِ وَالْمُعَامَلَةُ وَكَفَايَةُ تَفَقُّهِ وَكِبَرِهِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَوْفِ طَعَامَ زَوْجَتِهِ وَشَرَابَهَا وَلَا يَسْتَرْهَا، وَجِبَ عَلَيْهِ طَلَّاقُهَا، وَإِنْ امْتَنَعَ، طَلَّقَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ؛ وَهَذَا يَقْبِضِي الصَّحَابَةَ؛ كَعُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ كَمَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَأَنْ صَبَّرَتْ وَزَيَّنَتْ عَلَى فَقْرِهِ وَلَمْ تُرِدِ الطَّلَاقَ، فَلَهَا ذَلِكَ.

وَيَذْهَبُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى وَجُوبِ صَبْرِهَا عَلَيْهِ، وَإِنِّظَارِ الْحَاكِمِ لَهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَكُنَّ ذُو عُسْرٍ فَعِظْرَةً إِلَّا مَبْرُورَةً﴾ [البقرة: ٢٨٠] وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ وَالزُّهْرِيِّ.

حَالُ الْمَرْأَةِ مَعَ فَقْرِ زَوْجِهَا:

وَالْمَرْأَةُ فِي حَالِ فَقْرِ زَوْجِهَا لَا تَخْلُو مِنَ الْحَوَالِ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ فَقْرُهُ مُدْقِيقًا لَا تَجِدُ أَكْلًا يَشُدُّ جُوعَهَا، وَلَا يَشْوِي لُصْرَهَا، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَّاقُهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهَا الْبَقَاءُ مَعَهُ؛ لِلضَّرَرِ، فَالْجُوعُ لَا يُصَبِّرُ عَلَيْهِ وَهُوَ هَلَكَةٌ، وَالْعَوْرَةُ يَجِبُ سَتْرُهَا، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطْلُبَ الطَّلَاقَ بِسَبَبِ الْجُوعِ؛ لِمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

(تَقُولُ الْمَرْأَةُ: إِنَّمَا أَنَا طُعْمَعِي، وَإِنَّمَا أَنَا طُعْلَقِي)^(١)، إِلَّا إِذَا كَانَ عَامَ نَفَرٍ وَمَجَاعَةٍ بِالْبَلَدِ كُلِّهِ، فَعَلَيْهَا الصَّبْرُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ.

الثانية: أَنْ يَكُونَ فَرْقَةً يَسِيرًا يَجِدُ مَا يَسُدُّ لُجُوعَهَا، وَيَكْسُو عَوْرَتَهَا، وَلَكِنَّهُ دُونَ الْكَفَايَةِ، فَيُسْتَحَبُّ لَهَا الصَّبْرُ، وَلَا يَجِبُ؛ فَإِنَّهُ حَتَّى عَلَى التَّزْوِيجِ وَلَوْ كَانُوا لُقُرَاءَ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَكْثَرُ غَافِلِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَلْيَاخِشْكُمُ أَنْ يَكْفُرُوا فَرَكَةً بَيْنَهُمْ إِنَّهُ مِنْ خَلْقٍ عَنِيدٍ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

الثالثة: أَنْ يَكُونَ فَتْرًا، لَكِنَّهُ يَجِدُ طَعَامَهَا وَيَكْسُوْنَهَا وَكِفَائَهَا مِنْ ذَلِكَ، كِفَاءً بِلَا زِيَادَةٍ يَسْتَمِي مَعَهَا غَنِيًّا، فَهِيَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّبْرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ أَغْنِيَاءَ، وَقَصُرَ بِهَا عَنْ مِثْلَانِهَا، فَيُسْتَحَبُّ لَهَا الصَّبْرُ، وَجَوَازُ لَهَا تَلَبُّبُ الطَّلَاقِ؛ خَاصَّةً إِذَا خَافَتْ الْفِتْنَةَ عَلَى نَفْسِهَا.

ولو طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِسَبَبِ إِعْسَارِهِ، أَوْ طَلَّقَهَا عَلَيْهِ الْحَاكِمُ، فَهِيَ طَلَقَةٌ رَجْعِيَّةٌ كَسَائِرِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهَا طَلَقَتْهُ بِلَا جَوْعٍ وَلَا لِعَانٍ، وَلَا لِعَبٍّ لَازِمٍ بِالزَّوْجِ، وَنَقَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا طَلَقَةٌ بَاطِلَةٌ.

وهوَلَةُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَ سُرُجَهُنَّ يَمْشِيْنَ فِي لُجَّةِ الْعَرَبِ الْإِيسَاءِ﴾ كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا حَمَالٌ عَلَيْكُمْ تُرَبِّعُونَ حَتَّى تَكُونَ لَكُمْ كُرْسِيُّ﴾ [النحل: ١٢٦] أَيْ: حَتَّى تُرَبِّيعُونَهَا مَعَ رَاعِيهَا لِلتَّرْعَى، فَالتَّرْبِيعُ الطَّلَاقُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِمَعْرُوفٍ وَخَشَنَى؛ فَلَا يُثْبِتُهُ أَذَنُهُ بِوَعْدٍ سَيِّئَاتِهَا وَعَوْرَتِهَا، وَلَا يُقْبَلُ بِرَّهَا، فَيُؤْذِيهَا وَيُؤْذِي أَهْلَهَا، وَإِنَّمَا آفَاقُهَا فَلَا يَتَزَوَّجُهَا الرَّجَالُ مِنْ بَعْدِهِ؛ لَتَقَرُّبِهِمْ مِنْهَا.

وهذا مِنْ عَظِيمِ شُرْعَةِ الْإِسْلَامِ؛ الْوَصِيَّةُ بِحَقِّ الزَّوْجَةِ بِأَقْبَى أَوْ طَالَفَةٍ؛ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالْإِحْسَانِ.

ظلم الزوج لزوجته:

وهو أنه تعالى ﴿وَلَا تُكْرَهُنَّ بَرَكَاتٍ إِعْتَدَلْنَا وَمَنْ يَتَمَلَّ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾:

ذكر العذوان على الزوج، ثم ذكر الظلم أنه ظلم النفس، مع أن النهي دفعاً لظلم الزوجة؛ وذلك أن كل ظلم يظلم الإنسان به غيره، فهو ظلم لغيره وغيره، وليس كل ظلم الإنسان لغيره يكون ظلماً لغيره.

ولأن الضرر اللاحق للزوج من زوجها ينزل أثره على الزوج أعظم من أثره على الزوجة؛ لشدة عاقبة الظالم عاجلة وأجلته، فعُد ظالماً لغيره.

وفي هذه الآية: تنبيه للظالم أن يستحضر عقوبة عاقبة ظلمه عليه، قبل عاقبة ظلمه على غيره؛ لأن انتقام الله أسرع وأشد.

طلاق الهازل:

هو أنه تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلُوا بَيْنَكُمْ آيَاتٍ﴾ والمُراد بآيات الله: حدوده وتفصيله للحلال والحرام، ومن الاستهزاء بآيات الله: معرفتها وتركها بلا مبالاة بها، ولو لم يتعلق بها سوء؛ فهذا من الاستهزاء عملاً. فالطلاق خذ من حدود الله، أحكمته الله وأثمة في كتابه، فلا يجوز فيه الهزل واللغو، وقد كان أهل الجاهلية يطلقون ويعتقون، ثم يرجعون ويقولون: كنا نلعب ونهزأ، فنهاهم الله عن ذلك.

روى الحسن، عن أبي الدرداء: كان الرجل يطلق في الجاهلية، ويقول: إنما خلقت وأنا لاعب، وكان يعتق ويتكح ويقول: كنت لاعباً، قال الله: ﴿مَنْ طَلَّقَ أَوْ خَرَّ أَوْ تَكَحَّلَ أَوْ تَكَحَّلَ أَوْ تَكَحَّلَ أَوْ تَكَحَّلَ﴾، فهو جد^(١).

(١) تفسير القرطبي (١/ ١٠١). وينظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٨٤٠٦) (٤/ ١١٥)، وتفسير الطبري (١/ ١٨٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ١٢٥).

ولقد حكى غير واحد من الأئمة الإجماع على وقوع طلاق الهازلي؛ لأجل ذلك، فإن الهزل لا يزيد الإنسان إلا إثماً مع عدم جدواه وأثره في طلاقه، ولما جاء عند أبي داود والترمذي وغيرهما، عن عطاء، عن يوسف بن مافك، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ثَلَاثٌ جِدْعٌ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ)^(١).

ورواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: قيل: من نكح لاجباً، أو طلق لاجباً، فقد جازأ^(٢). وهو أثبت.

وروي هذا الحديث من طرق لا تخلو من جلو. وذكر ابن عبد البر وغيره أن العلماء لا يختلفون في أن طلاق الرجل ونكاحه هازل لا يقع^(٣).

وهو له: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَقْبَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يُبَيِّنْكُمْ بِهِ وَيُذَكِّرُوا أَنَّهُ لَكُمْ نُورٌ عَالِمٌ﴾:

لا يسر من آيات الله وأحكامه إلا من نسي نعمة الله عليه؛ فذكر النعم يوجب تعظيم المنعم، فذكر الله الإنسان بوعده، وأثره باستحضارها في قلبه؛ ليستحضر فيه المنعم وعظمته ويثبته على عبده.

وأعظم النعم نعمة الإسلام والوحي كتاباً وسنةً، والكتاب إذا ذكر فيدخل فيه السنة مع القرآن، وإذا ذكر الكتاب ومعه الحكمة، فالكتاب القرآن، والحكمة السنة.

(١) أخرجه أبو داود (٢١٩٤) (٢/٢٥٩)، والترمذي (١١٨٤) (٣/٤٨٢)، وابن ماجه (٢٠٣٩) (١/٦٥٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٢٤٣) (١/١٣٣).

(٣) الاستاذة (٢٧٦/١٦)، ومسلم السنن (٢/٢٤٣).

ثُمَّ أَمَرَ اللَّهُ بِتَقْوَاهُ، وَخَوَّفَ عِبَادَهُ نَفْسَهُ، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ يَنْتَعِلُ بِالْقُلُوبِ، وَذَلِكَ عِنْدَ قَسْرِ الرِّجَالِ بِالزَّوْجِ الْإِضْرَارِ بِالزَّوْجَةِ، أَوْ الْإِسْتِهْزَاءِ بِآيَاتِ اللَّهِ، وَحَدَمِ الْجِدِّ، ذَكَّرَهُمْ بِسَعَةِ عِلْمِهِ وَاحْتِلَاجِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا يُخْفُونَ وَمِمَّا يُعْلِنُونَ.

وكذلك: فالله يقضي بينكم ويفضل لكم الحدود، عن علم تام، وحكمة بالغة، فيجب التسليم له والانقياد لأمره.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ يَنْتَعِلُ بِالْقُلُوبِ﴾ فَلَمَّا تَعَلَّقُوا بِأَنْ يَنْتَعِلَ الْأَمْرُ إِذَا رَافَعُوا بَيْنَهُمُ الْفِتْنَةَ كَذِبَ يُخَفِّئُ بِهِ عَنْ كَلَامِ رَبِّكُمْ يَوْمَ يَأْتِي الْآخِرُ﴾ كَذِبُ الْكُفْرِ وَالنَّهْرِ وَاللَّيْلِ بِتَمِّ وَأَمَّ لَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

نهى الله عن الإضرار بالمرأه حال غضبها في زوجها، فتمسكها ضراراً بها، ثم نهى عن الإضرار بها بعد أجليها، فتعطل عن الزواج؛ سواء بالرجوع إلى زوجها الأول رجوعاً مشروعاً، أو إلى زوج آخر.

والخطاب في الآية السابقة للأزواج، وفي هذه الآية للأولياء بالاتفاق، ويلوئ الأجل في الآية السابقة قرب انفصالي وفي هذه الآية انفصاؤه بالاتفاق.

والآية نزلت في مغفل بن يسار؛ إذ هو ولي أخيه، فعطلها عن زوجها، وهي في كل ولي من بعده؛ فقد روى البخاري في صحيحه: «من حديث الحسن في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَنْتَحِرُوا﴾»، قال: حدثني مغفل بن يسار أنها نزلت فيه؛ قال: زوّجت أختاً لي من رجل، فطلقها، حتى إذا انقضت علقها، جاء بخطبها، فقلت له: زوّجتك وفرتك

وَأَمْرُكَ، فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتَ فَخَطَبْتُهَا ۖ لَا زَاهِيَ، لَا تَعُوذُ إِلَيْكَ أَبَدًا،
وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُبِيدُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَيْهِ، فَاتَّزَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْآيَةُ: ﴿لَا تُنْكَحُوا﴾، فَقُلْتُ: الْآنَ أَتَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَزَوَّجْتُهَا
لَهَا^(١).

النكاح بلا ولي:

وفي الآية: دليل على أن لا نكاح إلا بولي، وذلك أن الله وَجَّهَ
الخطابَ بالنهي عن الإضرار والمضل للأولياء، وفي الآية السابقة وَجَّهَ
الخطابَ للأزواج، ولا يَنْهَى الله عن المضل والإضرار إلا ولهم عَلَيْهِمْ
بعضة وقزامة وأمر، وقد أخرج البخاري حديثَ ثَقْلَبِ هذا في باب: (لا
نكاح إلا بولي).

وقد تقدمَ وضوحُ الدليل في ذلك عند قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكَحُوا
الشَّارِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ البقرة: ٢٢١.

وبآية الباب استدل الشافعي وغيره: على أن لا نكاح إلا بولي، بل
قال الشافعي: «وهذا أثبت ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها
حقًا»^(٢).

وبنحو هذا قال ابن جرير.

ولا يُعْرَفُ في الصلح الأول: أن امرأة زُوِّجَتْ نَفْسَهَا لرجلٍ غير
نبيِّنا ﷺ، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا ثَمِينَةٌ إِذْ وَعَتْ نَفْسًا لِلَّيْنِ إِذْ لَآءَ
الَّذِي أَنْ يَسْتَنْكِحَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠)، روى
سعيد، عن قتادة، قال: «لَيْسَ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ بِغَيْرِ أَمْرِ وَلِيِّ
وَلَا مَهْرٍ، إِلَّا لِلَّيْنِ» كانت لهُ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٥١٣٠) (١٦/٧). (٢) كلامه للشافعي (١٣/٥).

(٣) تفسير الطبري (١٩/١٣٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠/٣١٤٤).

وبهذا قال جماعة من المفسرين^(١) كالشَّعْبِيَّ وابنِ زَيْدٍ.

وهذا الأمرُ مستقرٌّ عندهم، ولا استفهامية ولا تسليمية به عملاً، لم تنداعَ مِنْهُ الثَّقَلَةُ للتدليل عليه من كلام النبي ﷺ، وإنما تُذَكَّرُ أحكامُ الوليِّ على سبيل الاعتراضِ والتَّجَعُّبِ والاستطراء، ومن ذلك قوله ﷺ: (لَا تَتَخَنَّعُ الثَّيِّبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ)^(٢)؛ بمعنى: أنَّ الذي يُنكِحُها: وليُّها، ولكنه حَذٌّ من حقِّه في ذلك باستئثارِ الثَّيِّبِ، واستئذانِ الْبَكْرِ، فأمرُ الوليِّ مستقرٌّ، ولكنه مَنعُ الاستبدادِ به، حَتَّى لا يُفْصِحَ في ذلك حقُّ المرأةِ.

والمستقرُّ حُكْمًا وعملاً في الصدرِ الأوَّلِ: لا يُطْلَبُ له دليلٌ قويٌّ، كما يُطْلَبُ لغيره ممَّا يقعُ فيه خلافٌ، ولا تُعْمَمُ به الْهَلْوَى، وهذه القاعدةُ هي سببُ الاضطرابِ عندَ بعضِ الفقهاء والمحققين في القرونِ المتأخِّرة؛ حيث لا يفرِّقونَ بين المسائلِ في طلبِ الدليلِ، وإنَّما حملهم ذلك على ردِّ السُّنَّةِ بِمَحْضِ قصدٍ، وبِحُجَّةِ التمسُّكِ بالسُّنَّةِ وتعظيمِها.

وأما استدلالُ مَنْ يقولُ بِصِحَّةِ نِكَاحِ الثَّيِّبِ بلا وليِّها، بما ثبتَ في «الصحيح»: من حديثِ ابنِ عباسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: (الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ يُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا ضَمَانُهَا)^(٣).

فهذا هو دليلُ على الوليِّ، لا دليلٌ على نفيه؛ ففي الحديثِ: (الْأَيُّمُ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا)، فاثبتَ الوليُّ لها ولم يَنْهَوْا، ثُمَّ بَيَّنَّ بعدَ المرادِ من أَحَقَّيْنِها بنفسِها؛ في حُكْمِ الْبَكْرِ، قال: (تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا ضَمَانُهَا)؛ فثبَّتَ وليَّ لهما، ولكنَّ الْبَكْرَ تزوُّجٌ بِضَمَّتَيْها، والثَّيِّبُ لا بُدَّ من تصرُّفِها بقبولِ أو عديمه.

(١) «تفسير الطبري» (١٩/١٣٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٩١) (١/١٠٦)، (٣) أخرجه مسلم (١٤٢١) (٢/١٠٣٧).

والوليُّ معها إتما هو عاقدٌ، ورفضها لراي ولئها ماضي عليه، ورفض
الوليُّ لرغبتها غفلٌ، ولذا هي أحقُّ بنفسها من ولئها، ولكن ليس لها أن
تزوج بمن تريد إلا بعقد ولئها لها، وليس لولئها منعها ممن تريد؛ لعموم
الأدلة المستفيضة في ذلك، ومنها قوله ﷺ: (لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ)^(١)،
وقوله: (إِذَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْئَهَا، لَيْكَاحُهَا بَاطِلٌ، لَيْكَاحُهَا بَاطِلٌ،
لَيْكَاحُهَا بَاطِلٌ)^(٢)، وهي وغيرها نصوص عامة، لا تفرق بين ثيب وبكر.

ويؤيد ذلك: أَنَّ الْبِكْرَ قَدْ تَزَوَّجَ بِلَا إِذْنِهَا كَالصَّغِيرَةِ، وَلِذَا ذَكَرَ
الثَّيِّبَ قَالَ ﷺ: (الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلَيْئَهَا)؛ ففرق بين البكر والثيب
في الإذن، لا في أصل حق الولي والعقد.

ولو كانت البكر تشابه مع الثيب في أصل الولي فقط، لحمل
حديث ابن عباس على حقها بتزويج نفسها دون ولئها، ولكن الثيب
والبكر تختلفان في الإذن، وغفل الاختلاف على أصل الولاية إلغاء
لأحاديث كثيرة وغفل مستفيض، وحمله على اختلاف الإذن أولى وأحقُّ
وأجمع للأدلة، وأبرأ للدين والفقهاء.

وفي حديث ابن عباس قال: (الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا)، وهو دليل على
اشتراك حق للولي مع الثيب في نفسها، ولكنها أحقُّ منه.

وبمثل لفظ حديث ابن عباس الأخر؛ كما في «المسنود» والنسائي:
«الْأَيْمُ أَوْلَى بِأَمْرِهَا»^(٣)، أي: للولي ولاية، وهي أولى منه؛ فلا يُعْصِيهَا
إلا بأمرها.

(١) أخرجه أحمد (٢٢٦٠) (٢٥٠/١)، وأبو داود (٢٠٨٥) (٢٢٩/٢)، والترمذي (١١٠١) (٣٩٩/٣)، وابن ماجه (١٨٨٠) (٦٠٥/١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٢٠٥) (١٧/٦)، وابن ماجه (١٨٧٩) (٦٠٥/١)، وأبو داود (٢٠٨٣) (٢٢٩/٢)، والترمذي (١١٠٢) (٣٩٩/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٦٥) (٢٦١/١)، والنسائي (٣٢٦٢) (٨٤/٦).

التشديد في تزويج اليتيمة:

ويشدُّ في اليتيمة كتحريم البكر؛ لما روى الترمذي؛ من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (الْيَتِيمَةُ تُنْكَرُ فِي نَفْسِهَا؛ فَإِنْ صَمَتَتْ، فَهُوَ إِذْنُهَا، فَإِنْ أَتَتْ، فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا)^(١).

وفي حديث بنت عثمان بن مظعون لما مات عنها، قال ﷺ: (هي يَتِيمَةٌ، وَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا)^(٢).

وتختلف البكر اليتيمة عن البكر من غيرها في هذا؛ لأن اليتيمة يُخشى من زحف وليها للخلاص منها ومن مؤنتها، بخلاف البنت من صلب، فيرقى قلبية ويعطى عليها ويخاف، ولأن دعائها من ولايتها بعد استقرت دعاب يعقبة اتصال ولاية الولي عنها، فإذا أراقت أن ترجع بعد طلاق، فاستقرار ولاية وليها السابق يختلف عن استقرار ولاية الولي لابتها؛ فهي ترجع إلى حخر أبيها بلا شرط أو قيد أو تجديد ولاية، وليس له الحق أن تختار إلا إياه، وأما اليتيمة، فربما ترجع إليه أو إلى ولي آخر، فيحيلها ذلك على الصبر على الأذى والضر من الزوج؛ حتى لا تعود إلى ولاية غير ثابتة.

ثم إن في ذلك تطبيقاً لنفسها، ودفعاً لظن الشوم في وليها؛ أن يرد تزويجها خلاصاً منها، أو طمناً في مهرها.

الحكمة من زواج النبي من المرأة بلا ولي:

وأما أجاز الله لنبيه ﷺ زواجة من المرأة بغير وليها؛ لأن الأصل في حق الولي وحق المرأة ليها أو بخرها في الزوج؛ دفع المفسدة في الأعراض والشهامة في النكاح، وحفظ حق المرأة ألا تُظلم بزوج لا تربله؛ لسوء خلقها أو اختلاف نفس وطبعها، ولا أكمل في رجال الأم

(١) أخرجه الترمذي (١١٠٩/٣) (١٠٩/٣). (٢) أخرجه أحمد (٦١٣٦) (١٣٠/٣).

وَالْعِضْلُ مُشَقٌّ مِنْ عِضْلٍ، أَيُّ: شَدَّ وَحَبَّقَ، وَمِنْهُ يُقَالُ: مَرَضَ عِضْلًا، أَيُّ: شَدِيدًا.

وَقَدْ أَلَّفَ الرَّجُوعَ بِالْتَرَاخِي بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ، أَنْ يَرْجِعُوا بِخُسْنِ نَصِيحَةٍ، بِالنِّصَاحِ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِصْلَاحِ الْخَلَلِ السَّابِقِ، وَتَبَيُّتِ النَّيِّ الصَّالِحِ بِأَبِّ لَعْمَلِ الْخَيْرِ وَقَصِيدِهِ.

وَهَذِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ يُؤْتِكُمْ بِهِ مِنْ كَدِّ بَيْنِكُمْ يَوْمَهُ وَاللَّهِ الْأَكْبَرُ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَلَهُمْ أَثَرُهُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾:

وَرَغِبَ اللَّهُ بِكِتَابِهِ، وَرَغِبَ وَغَضَّ بِذَلِكَ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَغَيْبِهِ، وَجَزَائِهِ وَثَوَابِهِ وَعِقَابِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ اللَّهَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ، وَفِي الْآيَةِ نَبِيَّةٌ إِلَى أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَخَفْ مِنْ مَوَاطِعِ اللَّهِ، فَهَذَا أَمَارَةٌ عَلَى ضَعْفِ إِيْمَانِهِ بِاللَّهِ وَبِلِقَائِهِ.

الزَّكَاةُ وَالطَّهَارَةُ بِالتَّزْوِيجِ:

فَمِنْ بَيْنِ أَنَّهُ يَأْتُرُ عِبَادَةً بِمَا فِيهِ زَكَاةٌ وَمِنْهُ: ﴿الَّذِي كَفَرُ وَلَهُمْ﴾ شَامِلٌ لِلزَّوْجَيْنِ وَاللَّوَالِيَاءِ وَالنَّاسِ عَامَّةً، وَكُلُّمَا قَرَّبَ الْإِنْسَانَ مِنَ الْخُطَابِ وَاخْتَصَّ بِهِ، خِجَلَةُ الْمَعْنَى؛ فَهُوَ أَزْكَى لِلزَّوْجَيْنِ مِنْ أَنْ يُفْتَنَّا، وَأَطْهَرُ لِهَمَا مِنْ أَنْ يَقَعَا فِي حَرَامٍ حَالَ خُلُوءِهِمَا مِنْ نِكَاحٍ حَلَالٍ، وَأَطْهَرُ لَوَلِيَّيْهَا أَنْ يَنْسَبَ فِي إِتْهِمَا، وَأَطْهَرُ لغيرِهِمَا مِنَ النَّاسِ أَنْ تُفْتَنَ الْمَرْأَةُ بِرَجُلٍ أجنبيٍّ، أَوْ يُفْتَنَ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ؛ فَفِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ النِّكَاحِ الْمَشْرُوعِ فَرِيعةٌ لِلْمَنْعِ، وَهَذِهِ لَمْ يَنْتَحِ بِأَبَا مِنَ الْحَلَالِ إِلَّا لِتَغْلِقِ أَبْوَابَنَا مِنَ الْحَرَامِ، وَإِذَا وَقَعَ النَّاسُ فِي حَرَامٍ، فَلَا تُحِلُّهُ سُدُّ أَوْ شَبَقٌ.

وَهَذَا تَقْرِيرٌ مَا يُرَوَى عَنْهُ: ﴿إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ بَيْتَهُ وَخُلُقَهُ، فَرُوحُوا؛ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ، وَفَسَادٌ عَرِيشٍ﴾^(١).

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨١) (٣٨٦/٣)، وابن ماجه (١٩٦٧) (١٣٢/١).

فجعل امتناع الولي عن إنكاح الزوجين فتنة عريضة لغيرهما، فالحقها بالأرض، ووصفها بالعريضة، فلا يقع الرضى إلا لتعطيل حتى الزوجة بالإنكاح أو الإمساك بالمعروف، وحسن التعشير، والعدل في القسم، ولتعطيل الرجل من حق النكاح أو التعبد، وبأنه بعد ذلك تجاوز المحرمات كإطلاق البصر، والكفوة، وغيرهما.

ولأن هذه المعاني دقيقة، وإدراكها صعب إلا على القلة من أهل العقل، أضمرها ولم يذکرها، لأن ما لا يعم العقول جئته بترك التسليم به حتى لا يتكبر به.

وهناك جُحمة أخرى أيضًا في عدمِ ذكرِ أنواعِ فتنِ الفسادِ عندَ علمِ إنكاحِ الوليِّ لابتنته من رجلٍ صالحٍ الدينِ والمُلتقى، أو لمكينِ زوجينِ من العودةِ بعدِ انفصالِهِ؛ وذلكَ حتَّى لا يَشْكُ الوليُّ في مَوْلِيَّتِهِ، فيَتَّهِمَهَا لانهامِ الشارعِ لها، فتُفسدَ البيوتُ بالظُّنونِ؛ ولما قال تعالى: ﴿وَالَّذِي يَتْلُمُ وَيَتْلَمُ لَا تُلْمُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٦] أي: ثَمَّةُ ما لا يُلْمُوكَ من حِفائِتي التَّشريعِ وعِلْمِهِ، يَتْلُمُهُ اللهُ، وتَقْصُرُ عَنهُ العُقُولُ مِمَّا بَلَغَتْ حِدَّةً وَدُكَّةً.

[illegible]

بعدما ذكر الله النكاح والطلاق وتوابعهما: كالعقد والحل

والرَّجْعَةُ، ذَكَرَ أَحْكَامَ الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَحْكَامَ أَعْمَ وَأَصْرَرُ، وَأَحْكَامَ الرِّضَاعِ أَيْسَرُ، وَلِأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يَقَعُ فِيهِ غَالِبًا نِزَاعٌ وَخِلَافٌ، لِشَوْفِ الْأَبَوَيْنِ لِمَصْلُوحَةٍ وَلِوَحْدَمَا، بِخِلَافِ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا، فَهِيَ إِذًا لَا يَتَنَازَعَانِ فِي حَقِّهِمَا، وَيَتَوَاقَفَانِ فِي حَقِّ الْوَلَدِ هَاهُنَا.

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ الرِّضَاعَ هُنَا، وَفِي سُورَةِ الطَّلَاقِ، وَمَا فِي الطَّلَاقِ عَاصِمٌ بِالْمُطَلَّقاتِ، وَهَلَهُ الْآيَةُ أَعْمُ مِنْهَا.

حُكْمُ الرِّضَاعِ:

وَفِي الْآيَةِ: أَنَّ الرِّضَاعَ عَلَى الزَّوْجَةِ؛ بِصَوْلِهِ، ﴿وَالَّذِينَ يُضْعَفُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾؛ فَتَمَنَّى وَلَدَتْ، أَرْضَعَتْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الرِّضَاعِ عَلَيْهَا عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: الْوَجُوبُ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَقَوْلُ أَبِي تَوْرٍ.

الثَّانِي: أَنَّ الرِّضَاعَ عَلَى الْإِخْوَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي الطَّلَاقِ: ﴿يَدَّعَيْنَ لَكَ كَقَوْلِهِنَّ الْيَتَامَى﴾ (٤٦)، وَحَمَلُوا آيَةَ الْبُقْرَةِ عَلَى أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِمَدَّةِ الرِّضَاعِ لَا لِحُكْمِهِ؛ وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلِ.

الثَّلَاثُ: يَفْرَقُونَ بَيْنَ الشَّرِيفَةِ وَالْفَقِيرَةِ، فَلَا يُوجِبُوهُ عَلَى الشَّرِيفَةِ، وَيُوجِبُوهُ عَلَى مَنْ دُونَهَا؛ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، وَهُوَ مِلَّةُ الْمَالِكِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْوَجْرَةَ بِالْعُرْفِ؛ فَالرَّفِيعَةُ تَسْتَرْعِي لَابْنِهَا، وَمَنْ دُونَهَا تُرْضِعُ بِغَيْرِهَا.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقْبَلْ مُرْضِعَةً إِلَّا إِثْمًا، فَجِبُّ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ثَمَّةَ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُ حَلَكَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا امْرَأَةً أجنبيَّةً عَنْهُ، لَتَقَيَّرَ عَلَيْهَا، وَقَدْ نَصَّ عَلَى وَجْهِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا إِثْمًا: الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ. نَعَامَ الرِّضَاعَ وَمَثَلُهُ:

وَفِي هَوِيلِهِ نَعَامُ، ﴿حَتَّى تَكْمِلِي يَوْمَ أَنْ لَا يَكُنْ لِي مِمَّنْ لَزِمَ النَّكَاحَ﴾ نَعَامَ لِمَدَّةِ

الرضاع، وبالإضافة عليه لا تستجئ الوالدَةُ أجرَةً ولو كانت مطلقةً، وإذا أراد أحدُ الوالدين إيقافَ المولود قبلَ الحولين، فلا بُدَّ من تشاورهما وتراضييهما على ذلك؛ دفْعاً لإفسادِ حالِ الصبيِّ، ومنعاً لاستئثارِ أحدِ الزوجينَ بمفعوِّ بعدِ القطامِ.

ورضاعُ الحولينِ في الآيةِ عامٌّ في كلِّ مولودٍ، وهذا قولُ عامةِ المفسرينَ، وجاءَ عن ابنِ عباسٍ تخصيصُهُ بمنْ وُلِدَ وقد مكثَ سنَّةً أشهرٍ في بطنِ أمِّه، وينقُصُ الحولانِ كلُّما زادَ الحملُ عن سنَّةٍ أشهرٍ، لعمومِ قوله تعالى: ﴿وَسَمَلَهُ وَصَلَّهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحزاب: ٤٦).

ومِن آيَةِ الأحقابِ أخذَ بعضُ العلماءِ: أَنَّ أَقْلَ الحملِ الذي يُؤلِّدُ منه سنَّةً أشهرٍ، ويأتي تفصيلُ ذلك في موضعه يافذو الله.

وبقوله تعالى: ﴿تَرَائِي كَوَيْلِي﴾ لَمَّا لَزِمَ أَنْ يَمَّزَّ الْأَحْقَابُ استدلَّ مَنْ قالَ بِأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِنْ كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، واعتَلَفُوا في عددِ الرِّضَاعَاتِ، ويأتي في سورةِ النساءِ يافذو الله.

وهو تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ نَفَقَةٌ وَكَسْوَتُهُ بِالْمَرْوَةِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، فيه وجوبُ نفقةِ والدِ الرضيعِ للمُرضِعةِ، وحلُّهُ النِّفَقَةِ بِالرُّزْقِ وَالْكِسْوَةِ.

النَّفَقَةُ الْوَاجِبَةُ لِلزَّوْجَةِ حَالِ إِرْضَاعِهَا:

واختلفتِ كلامُ الفقهاءِ في النفقةِ المأمورِ بها في الآيةِ؛ هل هي نفقةُ الزوجيةِ، أو نفقةُ خاصةٍ للرِّضَاعِ؟ فلو أنفقَ الرجلُ على زوجِهِ وكفَّها، ثُمَّ أَرْضَعَتْ لَهُ، فهل يجبُ عليه الزيادةُ على ذلك لأجلِ الرِّضَاعِ؟ على قولينَ:

الأوَّلُ: قولُ مَنْ قالوا: هي نفقةُ الزوجيةِ؛ وقال به مالكٌ.

وقرئَتْ ذلك: أَنَّ نَفَقَةَ الرُّزْقِ - وهي الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ مع الكِسْوَةِ -

هي نفقة الزوجين، ونفقة من يلي الإنسان امرأة من نساء وذرية؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا نِسَاءَكُم مَّا فِي كَفْلِكُمْ إِلَىٰ جَنَاحِ اللَّهِ لَكُنَّ بِهَا وَكُفُّوهُنَّ فِيهَا وَلَا تُكْسِفُهُنَّ﴾ [النساء: ٥] وهذا نزل في النساء والذرية.

وكذلك ما صح في مسلم؛ من حديث جابر؛ قال ﷺ: (وَلَهُنَّ عَلَيْكُم بِرِزْقِهِنَّ وَيَسْوَتِهِنَّ بِالسَّقَوِيَّةِ)^(١).

الثاني: قول من قالوا: هي نفقة عاتقة بالرضاع؛ قال به الشافعي. وذلك لأن النفقة على المريض تختلف عن غيرها، ولو كانت زوجة؛ لحاجتها إلى مزيد من الطعام والشراب؛ فإن الرضاع يجهد المريض ويضعف جسدها إذا لم تأخذ في الطعام والشراب كثيرًا. ويتفق القولان على معنى، وهو أن المريض إذا كانت زوجة فاحتاجت في رزقها ويسوتها للزيادة لأجل الرضاع؛ أن ذلك يجب على والد المريض.

ولو كان لدى المريض كفاية في رزقها ويسوتها من نفسها، فأرادت حلها أن يكون نفقًا، جاز أن يقوم ذلك بما يساوي عظامها وشرابها ويسوتها.

نفقة الوالد على الولد:

وفي الآية: دليل على وجوب نفقة الوالد على ولده عند عجزه عن القيام بنفسه؛ بمرض، أو عاهة، أو عتالة، أو أسر وخمس؛ لأن الأمر بالإنفاق على رضاع المريض وكفايته لأجل عجزه، وكل من اشتركت معه في العجز وعدم القدرة على القيام بنفسه، وجب على الوالد ذلك. ومثل هذا وجوب نفقة الولد على الوالد عند حاجته بلا خلاف.

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) (١٢١٨/٢) (٨٩٠).

والنفقة حسب القدرة؛ فانه لا يكلف إنساناً إلا بطاقته؛ وهذا ظاهر في قوله: «لَا تَكُنْ عَلَىٰ ذَاتِكُمْ وَلَا تَتَعَاهَدُوا».

وقوله: «لَا تُشْكِرُوا وَالِدَيْكُمْ وَلَا مَوْلَاكُمْ لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ» إشارة إلى حفظ النفس بين الزوجين في الرضاع؛ فالمصلحة في ذلك للمولود وحقه في الرضاع، فلا تدعُ الوالدُ رضاع ابنها شقاقاً لأبيه، ولا يأخذُ الوالدُ ولده من أمه شقاقاً لها، ولا تدعُ الوالدُ رضاع ولدها وهي مطلقاً لتتزوج وتلدّها برؤسها من دون النساء.

تعيّن الرضاع على الوالد:

ولا يخلف العلماء أنّ الرضاع يتعيّن على الوالد في أحواله؛ منها: إذا لم يقبل الولد ثدي امرأة إلا إناها.

وإذا لم يوجد مربية غيرها من النساء.

وإذا لم يجد الوالد نفقة الرضاع غيرها لفقره، تعيّن عليها بما تستطيع.

وهو تعالى: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» المراد بالوارث من يرث المولود لو قلّرت ولاته، فإذا قلّت والدته، فيقوم بكفايته في الرضاع والتنفقة عليه من يرثه لو مات، والذي يجب على الوارث هو الذي يجب على الوالد سواء؛ ما دام القفل غير قادر على كفايته، وهذا المقصود في الإشارة إليه بقوله: «وَمِثْلُ ذَلِكَ»؛ أي: ينل ما يجب على الوالد.

وبهذا قال جماعة من السلف، كمجاهيد والحسن وعطاء وقتادة، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وأهل العراق.

والذي يجب على الوارث: القيام بما يجب على الوالد، ونصيبهم بمقدار موارثهم، فلو كانوا إخوة رجالاً فيضاتمون النفقة بالتساوي، وإذا كان معهم أخوات فعلى الذكر مثل ما على الأنثيين.

وَيُسْقَطُ مِنْ حَقِّ الْوَالِدَةِ بِمَقْدَارِ تَصْيِبِهَا مِنْ وَلَدِهَا.
وَيُسْقَطُ مِنْ حَقِّ الرِّضِيعِ بِمَقْدَارِ تَصْيِبِهِ لَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ إِخْوَانِهِ.
وَبِهَذَا قَالَ أَحَدُهُ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ جَعَلُوا ذَلِكَ مَخْتَصًّا بِالرِّجَالِ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ لَا يُتَقَلَّبْنَ،
وَأَمَّا يُتَقَلَّبْنَ عَلَيْهِنَ الرِّجَالُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّاتٌ عَلَى الْأَسْكَفِ﴾^(١)
(النساء: ٣٤)، وَبِهَذَا قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُسْنَدِهِ»،
وَأَبُو جَرِيرٍ؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ؛ أَنَّهُ حَبَسَ بَنِي عُمَ عَلَى
مَضْغَمِي ثَلَاثَةَ أَشْهُارٍ بِالتَّقَفُّ عَلَيْهِ وَبَثْلِ الْعَاقِلَةِ^(٢).

وَبِهَذَا يَقُولُ عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَالتَّحْمِي وَالْحَسَنُ^(٣).

وَعُمَرُ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَا: التَّقَفُّ عِنْدَ وَلَدِ الْوَالِدِ بَنِي الرِّجَمِ
الْمَحْرَمِ، وَأَخْرَجَ ذَا الرِّجَمِ غَيْرَ الْمَحْرَمِ.

وَقَوْلُهُمْ هَذَا غَرِيبٌ، يَخَالِفُ الْكِتَابَ، وَكَذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ عُمَرَ، وَهَذَا
اسْتِغْرَافٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ: «قَالُوا قَوْلًا
لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ»^(٤).

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ بِشَيْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَثْلِ الزَّكَاةِ وَبَثْلِ ذُلِّهِ﴾؛ كَمَا نَفَّلَهُ
عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَحَمَلَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيِّينَ عَلَى التَّخْصِصِ؛ لِأَنَّ التَّخْصِصَ
نَسَخٌ.

وَحَمَلُ بَعْضِ الْمَفْسُورِينَ الْخُطَابَ لِلْوَارِثِ عَلَى أَنَّهُ لَمَنْعُ الْمَضَارَّةِ
لِلْمَوْلُودِ؛ كَمَا نَهَى اللَّهُ الْوَالِدَيْنِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ التَّقَفُّ؛
وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالتَّحْمِي، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.
وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ وَأَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٢١٨٦) (٥٩/٧)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٢٢/٤).

(٢) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٢٢٢/٤ - ٢٢٣/٤). (٣) «تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» (١١٨/٤).

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَعْنِيَّ؛ فَأَحْكَاكُمُ الْفَرَائِدُ غَائِبَةٌ عَائِدَةٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿يَتْلُ ذَٰلِكَ﴾ إشارَةٌ عَائِدَةٌ لِكُلِّ مَا سَبَقَ، وَيَبْدَأُ حَقَّ الرُّضْعِ وَتَقْيُّوهُ لِرُضَاعِهِ لَا تَتَرَكُ بِثَلَاثَةِ الشَّرِيعَةِ، وَتَرَكُ الْمَضَارَّةَ حَكْمٌ أَذَقُ وَأَقْلُ وَقَوْعًا وَتَلَوَى مِنْ حَاجَةِ الْمَوْلُودِ لِلرُّضَاعِ، وَحَقُّ الرُّضَاعِ أَوَّلَى بِالنَّصِّ وَيَبْدَأُ الْحُكْمَ.

وَرُبَّمَا حَمَلَ ابْنُ عِبَّاسٍ ذَلِكَ عَلَى الْمَضَارَّةِ؛ لِأَنَّ الرُّضَاعَ مَعَ حَاجَتِهِ وَوُقُوعِهِ وَقَاةُ الْوَالِدِ حَالِ الرُّضَاعِ؛ فَإِنَّ الْمَوْلُودَ بِأَخْذِ حَقِّهِ لِرَحْمَةِ النَّاسِ بِهِ وَتَنَاقُصِهِمْ عَلَى كِفَايَتِهِ، بِخِلَافِ حِفْظِ النَّفْسِ فِي الْوَزْنَةِ فِي أَنْ يُضَيَّرَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فِي حَقِّ الرُّضَاعِ، فَيَنْتَضِرُ الْمَوْلُودُ وَلَا يُشْفَرُ بِهِ؛ لَشُحِّ النَّفْسِ الطَّامِسِ.

نظام الرضيع:

وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ آتَا بِضَالَا عَنْ رَأْيِ بَيْنَا وَتَكَادَرَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، أَحَالَ اللَّهُ نِظَامَ الظُّفْلِ قَبْلَ الْحَرَقَيْنِ عَلَى اتِّفَاقِ الْوَالِدَيْنِ عَلَى ذَلِكَ، وَقَيْدَ ذَلِكَ بِتَرَاضِيهِمَا وَتَشَاوُرِهِمَا جَمِيعًا؛ حَتَّى لَا يَغْلِبَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَقَّهُ عَلَى مَصْلُوحَةِ الْوَلَدِ، فَلَا تَقْلُوبُ الْوَالِدَةَ الْمَطْلُوعَةَ وَلَدَهَا قَبْلَ وَقْتِهِ لِلتَّرَوُّجِ فَيَنْتَضِرُ الْوَلَدُ، وَلَا يَأْتُرُ الْوَالِدُ بِقَلْبِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ؛ لِأَخْطَرِهِ مِنْ أَمَرِهِ.

أهمية الشورى:

وَفِي الْآيَةِ: أَمِيَّةُ الشُّورَى، وَقَدْ جَاءَتْ الشُّورَى فِي الْفَرَائِدِ عَائِدَةٌ وَخَاصَّةٌ:

عَائِدَةٌ فِي أَمْرِ الْأُمَّةِ وَقَوْلِيِّهَا؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَكَلَّمْتُمْ فِي الْأُمَمِ﴾ (ال عمران: ١٥٩)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَتَكَلَّمْتُمْ شُرَكَاءَ بَيْنِهِمْ﴾ (الشورى: ٢٣٨).

وخاصة في هذه الآية.

وَكَلَّمَا كَانَ الْأَمْرُ يَتَعَلَّقُ بِعَدُوٍّ مِنَ النَّاسِ، تَأَكَّدَتْ الشُّورَى وَوَجَّهَتْ؛ فَالشُّورَى فِي حَقِّ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي حَقِّ الْاِثْنَيْنِ، وَهِيَ فِي الْعَشْرَةِ أَكْثَرُ

من الخمسة... وهكذا حتى لا يتنازع الناس الحق فيُضَرَّ بعضهم ببعض، ولما خشي من الإضرار بالصبي من والده، وهما والدان، شرع الله التشاور بينهما، فلا يفتيان شيئاً إلا بالتأليف حتى يخلص حق المولود من حظوظهما؛ فكيف يحظ غير الوالدَيْن من غيرهم؟ ولهذا كانت مصالح الناس العامة وشأن الأئمة ومآلها وسياستها شُورَى بينهما حتى لا تهلك الأئمة برأي رجل.

استحجار مرضعة:

وهو قوله: ﴿وَيَوْمَ إِزْمَ أَنْ تَتَّبِعُوا الْأَمْرَ فَلَا تَجَاحُ عَلَيْهِمْ إِيَّا سَلْتُمْ مَا نَكَمُ بِالْكَذِبِ وَأَقْرَأَ اللَّهُ وَفَعَلُوا أَنْ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، إن اتفق الوالدان على استحجار مرضعة غير أمه، جاز مع الوفاء بالحق للمرضعة السابق أو اللاحقة من غير إضرار.

ثم أمر الله بتقواه، ورطة تحقق تقواه بالعلم بسعوى علم الله؛ وذلك أن الإنسان كلما كان باهواً أعرف، فهو له أخوف، وإذا عَلِمَ الإنسان اطلاع الله عليه في سرِّه وعلانيته، خافت ربه وازداد خشية له.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ وَكَلَّمَ وَيَكُونُوا أَرْوَاحًا يَتَرَفَعْنَ بِأُصْوَاهِهِمْ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَعَلَّمُوا إِيَّاكُمْ بَلَدًا أَيْمَانًا فَلَا تَجَاحُ عَلَيْهِمْ فِيمَا فَعَلُوا فِي الْبُيُوتِ وَالْمَرْغُوبَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾﴾ (البقرة: ٢٣١).

يذكر الله في هذه الآية جملة المتوفى عنها زوجها من اللاتي يجضن من النساء، واللاتي لم يجضن؛ سواء كان منع حيضها مبغراً أو بأساً أو مرضاً.

حلة المتوفى عنها زوجها:

وقد كانت النساء في الجاهلية يمتكثن حوْلاً في بيوت أزواجهن بعد

وفاتهم؛ لا يخرجون ولا يفتلن، ويُنْفَقُ عليهم من مال أزواجهم، وقد ثبت في «الصحاحين» أن النبي ﷺ قال: (إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاثُكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرِي بِالنِّسْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ)^(١).
وليل: إن المرأة إذا خرجت من عِدَّةِ وفاة زوجها، أخذت بغرة فرغت بها ثلثاً؛ يُخْرَجُ مِنْ عِدَّتِهَا.

وفي ذلك: أنه ينبغي تذكير الرجال والنساء بما كان عليهم من شدة ومسوة؛ لينذروا رحمة الله بهم؛ فإن تذكر الأشد يخفف الشدة، وتذكر الأثقل يخفف الثقل.

وترخص المتوفى عنها زوجها الحائض وما لا خلافت فيه.

وعِدَّةُ الْوَفَاةِ خاصةٌ بِالزَّوْجَةِ لَا بِالزَّوْجِ؛ لِإِقْوَامَتِهِ، وَلِمَا فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، فَكَلَّمَ الْقِيَامَةَ، وَعَلَيْهِ التَّفَقُّهُ؛ مِنْ رِزْقٍ وَكِسْوَةٍ وَسُكْنَى، وَعِدَّتُهُ وَجَدَانَةُ وَعِدَّتُهُمْ خُرُوجُهُ بِمَعْقِلٍ مَا عَلَيْهِ مِنْ تَكْلِيفٍ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ أَبَاحَ لَهُ تَعْدُّ الزَّوْجَاتِ، وَلَوْ تَوَلَّيْتَ زَوْجَانَهُ تَابَعًا؛ كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي آخِرِ عِدَّةِ الْأُخْرَى، لَطَالَ خَيْسُهُ مِنْ قِيَامَتِهِ وَتَفَقُّهِ، وَلَوْ اعْتَدَّ فِي وَاحِدَةٍ، لَتَعَقَّلَ عَنْ وَاحِدَاتِهِ لِلزَّوْجَةِ الْأُخْرَى؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْكَمَ شِرْعَتَهُ وَدِينَهُ؛ فَكُلُّكُمْ فِي جِهَةٍ يَضْبِطُكَ مَعَ الْجِهَاتِ الْأُخْرَى.

والآية شاملةٌ لِلْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ، الْحَائِضِ وَغَيْرِ الْحَائِضِ، وَالْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ، وَالْمُدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمُدْخُولِ بِهَا؛ وَيَعْمُومُهَا أَخَذُ جَمَاعِيرِ الْعُلَمَاءِ.

ولعاليك قولٌ فيمن انقطع عنها لعازي؛ مِنْ مَرَضٍ أَوْ دَوَاءٍ وَنَحْوِهِ؛ أَنَّهَا تَنْتَظِرُ الْخَيْضَ بَعْدَ الْعِدَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ؛ وَفَلكَ لَارْتِبَاطِهَا وَبِئْتَرًا رَجْمُهَا بَيْنَ.

(١) أخرجه البخاري (٥٣٣٦) (٥٩/٢)، ومسلم (١١٨٨) (١١٢٤/٢).

وَأَمَّا الْمُنْقَطِعُ عَنِهَا دَائِمًا لِأَمْسٍ، أَوْ انْقَطَعَ لِحَيْثٍ، وَالْحَائِضُ:
لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ عِدَّتِهَا بِمَضِيِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ، فَالْحَائِضُ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ فِي الْفُرُوقِ تَخْرُجُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ، وَبِزَوَّاجِهَا بِأَقْلٍ مِنْ هَذِهِ
الْمُدَّةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِلْمَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجَهَا أَجَلًا خَاصًّا، لِمَنْزِلَةِ الزَّوْجِ
وَمَكَانِهِ، وَلِهَذَا تَمْتَنِعُ عَنِ الزَّيْنَةِ وَالْكَيْبِ زَمَنَ عِدَّتِهَا.

هَذِهِ الْحَامِلُ الْمَتَوَلَّى عَنْهَا:

وَالْحَامِلُ الْمَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجَهَا عَلَى حَالَتَيْنِ:

الْأُولَى: حَامِلٌ يَبْقَى مِنْ وَضْعِهَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، تَخْرُجُ مِنْ
عِدَّتِهَا بِوَضْعِ حَمْلِهَا بِلَا خِلَافٍ.

الثَّانِيَةُ: حَامِلٌ، وَأَجَلٌ وَضِعَ حَمْلُهَا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، فَعَائِدَةُ
الْفَقْهَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى أَنَّ تَخْرُجُ مِنْ عِدَّةِ وَفَاتِهَا بِوَضْعِ حَمْلِهَا،
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا أَيْهَاتِهِمْ أَبْنَاءَ لَا يَحْتَرِمُونَ أَيْهَاتِهِمْ﴾ [الطَّلَاق: ١٤] وَبِهَذَا
قَضَى عُثْمَانُ وَزَيْدٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُثْمَانَ اسْتَشْفَا
عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ قَالَ زَيْدٌ: فَذُحِلْتُ، وَقَالَ
عَلِيٌّ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَ زَيْدٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ يَتِيمًا؟ قَالَ عَلِيٌّ:
فَأَجِرُ الْأَجَلَيْنِ، قَالَ عُثْمَانُ: لَوْ وَضَعْتَ مَا يَتْلِيهَا وَزَوَّجَهَا عَلَى نَفْسِهِ لَمْ
يَدْخُلْ حُرْمَتُهُ، لَكَانَتْ قَدْ حَلَّتْ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ: إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ بِأَجَلِ الْأَجَلَيْنِ،
وَتَعْلِيْقَهُمْ: أَنَّ عِدَّةَ الْمَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تُعْبَدُ، وَالْعِدَّةُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ
لِلْأَسْبِرَاءِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْاِثْنَيْنِ، فَالَّتِي تَجَاوَزَتْ أَرْبَعَةَ الْأَشْهُرِ
وَالْعَشْرَ وَلَمْ تَضَعْ، لَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ بِلَا خِلَافٍ، وَإِذَا

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (١٧٠٩٨) (٣/٥٥٤).

وَصَحَّتْ فَبَلَ جِلْدُ الْوَفَاةِ، فَيَجِبُ أَنْ تَعْبَدَ بِإِتِمَامٍ جِلْدَهَا.

حكاة الشافعي في «الأم»، عن بعض الصحابة؛ وهو قول يروى عن عليّ وابن عباس، وقال به شعنون.
ولعلّ ابن عباس رجع عنه.

وقد فُضِيَ النبي بوضع الحمل، ولا مَقْبَلُ لِقَائِهِ؛ ف: ﴿مَّا يَكُونُ عَنَّا الْوَكْلَةُ﴾ (١) ﴿إِنْ مَرَّ لَا وَكْلَ يَكُونُ﴾ (النجم: ٣-٤)، ففي «الصحيح» (١) ومن حديث أبي سلمة؛ قال: جاء رجلٌ إلى ابنِ عباس وأبو هريرة جالسَ عنده، فقال: أُلْهِبِي فِي امْرَأَةٍ وَلَدْتُ بَعْدَ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبِرِي الْأَجْلَسِينَ، قُلْتُ أَنَا: ﴿وَوَلَدْتُ الْأَخْلَاقَ الْبُحْلَةَ لَنْ يَصْنَعَ حَتْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤)، قال أبو هريرة: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي؛ يَعْنِي: أَبَا سَلَمَةَ، فَأَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَامَةً كَرِيمًا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: قُبِلَ زَوْجٌ سَيِّئَةُ الْأَسْلَابَةِ وَهِيَ تُجَلِّى، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَخُطِبَتْ فَأَنكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ أَبُو السَّكَاكِلِ فِيمَنْ عَطَبَهَا^(١).

فإذا وضعت، انقضت جلدتها حالَ وضوحها، ولو كان زوجها على نعيه لم يُدْفَن، بل لو لم يمُتْ بعدُ، ولا يجِبُ عليها التَّزْوِجُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ نَفَاسِهَا؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ.

وفُتِبَ بعضُ لِقَاءِ الْعِرَاقِ: إِلَى تَزْوِجِهَا إِلَى طَهْرِهَا مِنْ نَفَاسِهَا؛ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْحَسَنُ وَالْثَّعْلَبِيُّ وَخَمَادٌ.

وجِلْدَةُ الْمَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، تُنْتَبِهُ بِأَهْلِهَا وَلِيَالِهَا، وَهوَ قَوْلُ حَاثَةِ الْعُلَمَاءِ؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالْيَوْمُ بِرَأْدِ بِهِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارُ إِذَا أَطْلُقَ.

(١) أخرجه الطبري (٤٩٠٩) (١٥٥/٦)، ومسلم (١٤٨٥) (١١٢٢/٦).

وَأَمَّا ثَانِيَتُ الْمَعْدُودِ الْمَقْصُورِ وَتَذَكُّيرُ الْمَعْدُودِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثَانِيَةً أَنتَهُرُ وَعَشْرَةً﴾، فَلَمْ يَقُلْ: «عُشْرَةً»، وَالْمَعْدُودُ يُخَالِفُ الْمَعْدُودَةَ هُنَا.

فَلَا يَظْهَرُ أَنَّ فِيهِ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الْمَرْبَ تَغَلَّبَ الثَّانِيَتُ فِي الْمَعْدُودِ فِي الْآيَامِ وَاللَّيَالِي خَاصَّةً، إِذَا أَبْهَمَتِ الْمَعْدُودَ، فَحَلَّتْ فِي اللَّيَالِي، حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ: «صُمْنَا عَشْرًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ»؛ لِتَغْلِيْبِهِمُ اللَّيَالِي عَلَى الْآيَامِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَلَا تَتَّقُونَ أَتَأْكُلُونَ لَبَنًا تُسَوِّدُكُمْ أَمْ حَبَّةً أَلَا تَتَّقُونَ﴾ (١٠)، فَقَدْ أَرَادَ الْآيَامَ وَاللَّيَالِي جَمِيعًا؛ وَلِذَا بَيَّنَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَيْكُمْ أَلَا تَتَّقُونَ أَتَأْكُلُونَ لَبَنًا تُسَوِّدُكُمْ أَمْ حَبَّةً أَلَا تَتَّقُونَ﴾ (١١).

وَعَلَّلَ بَعْضُ السُّلُوفِ زِيَادَةَ الْعَشْرِ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ؛ لِأَجْلِ انْتِصَاحِ الْحَمَلِ، وَبَيَانِ تَفْخِيحِ رُجُوعِهِ فَإِنَّهُ يُتَفَخَّحُ فِي الْعَشْرِ، وَبُيِّنَ عَنْ قِتَادَةٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمَسْبُوحِ: مَا بَالُ الْعَشْرِ؟ قَالَ: فِيهِ يُتَفَخَّحُ الرُّوحُ»^(١٢).

عَلَّةُ الْأُمَّةِ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا:

وَأَمَّا الْعَرَاءَةُ الْأُمَّةُ إِذَا تَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَعَلَى التَّضَرُّفِ مِنْ عِدَّةِ الْخُرَّةِ؛ تَرْتَبِعُ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ؛ وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ السُّلُوفِ وَالْخَلِيفِ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ يَتَخَكَّيهِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: أَنَّهَا تَعْتَدُ كَالْخُرَّةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ؛ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَالْأَصَمِّ.

وَالْأُمَّةُ الْمُوَطَّوْعَةُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ بِلَا وَلَدٍ؛ لَا تَعْتَدُ بِوَفَاةِ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْأَزْوَاجِ، لَا فِي الْإِمَاءِ، وَقَدْ حَكَى عَدَمَ خِلَافِ السُّلُوفِ فِي ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِ^(١٣).

عَلَّةُ الْأُمَّةِ ذَاتِ الْوَلَدِ:

وَأَمَّا ذَاتُ الْوَلَدِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى اقْتِرَالٍ:

(١) تفسير الطبري (٢٥٨/٤).

(٢) الاستبصار (١٨٠/١٩٨).

الأول: أنها كالحرّة؛ وهو قول ابن المسيّب وسعيد بن جبّير ومجاهد وعمر بن عبد العزيز والشّعبي والأوزاعي.

واستدلّ بما رواه أبو داود في سننّه: من حديث قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص؛ قال: «لَا تَلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ، قَالَ ابْنُ الْمُنْكَثَرِ: سُنَّةَ نَبِيِّنا ﷺ، جِلْدَةُ الْمُتَوَكِّلِ عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، يَقْنِي: أُمُّ الْوَلَدِ»^(١).

لا يَصِحُّ رَفْعُهُ، والموقوف أصحُّ، وقبيصة لم يَسْمَعْ من عمرو. الثاني: أَنَّ جِلْدَتَهَا كَجِلْدِ الْأُمِّ سَوَاءً، وهي شهران وخمسة أيّام؛ وهذا قول طاووس وقادة.

الثالث: وهو أصحُّ الأقوال، وقول الجمهور: أنها تستبرأ رَجَمَهَا بِحَيْضَةٍ فَقَطْ؛ لأنها ليست كالأُمِّ الرَّؤُوسِ، وليست كالحرّة الرَّؤُوسِ؛ فلا يَجِبُ عَلَيْهَا إِلَّا الْإِسْتِبراءُ، والآية نَزَلَتْ فِي الْأَزْوَاجِ. وهذا قول مالك والشافعي وأحمد والليث.

وهو قول مروى عن عمر وابنه وعثمان وعائشة وزيد. الرابع: أنها تعتدُّ بثلاث حيضٍ؛ وهو قول أبي حنيفة والثوري. وغُلِّلَ ذَلِكَ: بِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً، فَتَعْتَدُّ بِوَلَدَةِ الرَّؤُوسِ، وَلَيْسَتْ أُمًّا فَقَدْ نَوَّلَمُ عَنْهَا زَوْجَهَا، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْحُرَّةِ؛ فَلَا تَأْخُذُ حُكْمُ الْإِمَامِ فَتَسْتَبْرِئُ بِحَيْضَةٍ، فَجَعَلُوا تَعْتَدُّ احْتِيَاظًا بِوَلَدَةِ الْحُرَّةِ الَّتِي تَسْتَبْرِئُ رَجَمَهَا بِثَلَاثٍ حَيْضٍ.

ما يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْحَدَادِ:

ويُروى هذا عن عليّ وابن مسعود.

وفي جِلْدِ الْمَرْأَةِ جِدَادُهَا وَامْتِنَاعُهَا عَمَّا تَنْزِيهُنَّ بِهِ الْمَرْأَةُ عَادَةً؛ مِنْ

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٠٨) (٢٣٩٤/٢).

اللباسي المزني والخلعي والكحلي، ولا تصنع جشمها بالزينة (كالمكياج)،
إلا ما يستر عينا خلتها؛ كحروقي وشبهها، ولا تتطيّب، ولها أن تتطيّب
بما يذهب الرائحة الكريهة والشر العارض، ولا يجب عليها أن تلبس زياً
أو لوناً معيناً.

ولا يجوز للرجلي أن يعتد أو يجتد على أحد، ويجوز للمرأة أن
تجتد على غير زوجها؛ كأيها وولدها وأنها وأخيها، ثلاثاً، ولا تزيد؛
لما صح من حديث أم حبيبة مرفوعاً: (لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ تَوْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَبْنِي فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى رَوْحِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ
وَعَشْرٍ)^(١).

وقد وجه الله الخطاب إلى المرأة في جلتيها؛ لأنها مستأمنة على
ذلك، فقال: ﴿يَرْفَعْنَ وَأُخْبِهْنَ﴾، وجلة المرأة - وخاصة بالخيف والطهر
والحمل الذي في بطنها - مرفوعة إلى جلتيها الخاص، فوجه الخطاب إليها
في ذلك في الجسد كلها؛ تحميلاً للأمانة وتشديداً في الأمر، ولأن تكليف
غيرها بذلك شاق، فيسر الله على المرأة ألا يؤذيتها أحد بتتبع خاصّة
أمرها، ويسر على الولي ألا يكلفه الله بما يشق عليه، أمّا وجه التشديد
على المرأة؛ فإن الخطاب الذي يتوجه إلى الواحد يفتق على شخصه أشدّ
مما لو شارفته في الخطاب غيره.

ثم وجه الله الخطاب إلى الأولياء بقوله: ﴿لَكُمْ لَقِّنَ أَبْهَنَ فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالسَّوْمِ﴾؛ لأن المرأة بكراً أو نكاً لا تقبل
في نفسها شيئاً إلا بإذن وليها، ولو كان التكليف بتزويج نفسها بنفسها،
لكان الخطاب لها خاصاً؛ كأن يقال: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا قَعَلْنَ فِي

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٠) (٧٨/٢)، ومسلم (١١٨٣) (١١٣/٢).

أَنْفُسِهِنَّ)، فَجَعَلَ اللهُ الْخُطَابَ لِلرَّوْلِ أَنْ يَرْوِّجَهَا، وَجَعَلَ الْإِخْتِيَارَ لَهَا، هَذَا «فَعَلَنْ فِي أَنْفُسِهِنَّ»؛ سِوَاةِ اخْتِيَارَاتِ الْبَقَاءِ بِمَا زَوْج، أَوْ اخْتِيَارَاتِ زَوْجِهَا، فَلَا تَرْوِّجُ إِلَّا بِرِضَائِهَا.

وَفِي الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِرَوْلِ.

وَقَدْ جَوَّازَ يُغْلِبُهُمْ بِأَنْفُسِهِنَّ أَنْ يَكُونَ بِالْمَعْرُوفِ؛ فَلَا حَرَامَ فِيهِ وَلَا سُوءَ، فَتَقَعَلُ مَا صَحَّ عَرَفْنَا لَدَى أَهْلِ الْفُطُورِ الصَّحِيحَةِ غَيْرِ الْمُبْتَلَوِ، وَمَا صَحَّ شَرْعًا.

وَلَسَرَّ مُجَاهِدٌ وَالزُّهْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ الْمَعْرُوفَ هَذَا: بِالنِّكَاحِ^(١).

وَفِي هَوَايَةِ تَعَالَى «إِنَّمَا بَقِيَ أَجَلُهُنَّ»، وَفِي قَوْلِهِ: «وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَةَ الْإِنْكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» (البقرة: ٢٣٥) - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا إِنْ عَقَلَتْ بِطَلَاقٍ رَجْعِيٍّ، أَوْ تَتَزَوَّجُ إِنْ كَانَتْ بِأَتْنًا، بِانْتِهَاءِ أَجْلِهَا الْمَقْدُورِ، وَلَا أَثَرَ لِلْعُسْلِ مِنَ الْخَبْضِ فِي الرِّجْعَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَلَّمَ ذَلِكَ بِقَضَاءِ الْأَجَلِ، وَهَذَا خِلَافًا لِقَوْلِ شَرِيكِ فِي بَطْلَانِ رَجْعِهِ الزَّوْجَةِ حَتَّى تَغْتَسِلَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ إِسْحَاقَ أَنَّ الَّتِي تَعْتَدُّ بِالْأَفْرَازِ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ خَيْضِهَا، وَيُنْحَوِ قَوْلُ إِسْحَاقَ رَوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَذَكَرَ اللهُ بِهَلْوَى وَإِحَاطَتِهِ بِعَمَلِ النَّاسِ وَبِأَيَّامِهِمْ، فَلَا يَخْفَوْنَ عَلَيْهِ؛ هَذَا «وَأَلَّاهُ بِمَا تَعْمَلُونَ حَرِيرًا».

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَزَمْتُمُوهُ، وَفِي جُنَاحِكُمُ الْوَيْثُ أَوْ أَسَفْتُمْ فِي أَخْيَارِكُمْ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ تُولَّيْتُمُوهُمْ وَلَئِنْ لَمْ تَنْتَهِوا عَنْهُ فَعَلَّامٌ لِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ذَٰلِكُمْ عُقْدَةُ الْمَخْدُومِ عَلَيْكُمْ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾﴾ (البقرة: ٢٣٥).

لَمَّا كَانَ الزَّوْجُ فِي إِدْبَارٍ مِنْ زَوْجِيَّةٍ، وَلَا بَابَ لِرُدْعَتِهِ مِنْ مَوْتِهِ، وَأَيَّامُهَا تَرْتَضٍ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ الَّتِي تَحْطُّهَا لَا تَخْصُ الْعَيْتُ؛ فَتُخَيِّبُ الزَّوْجَةُ عَلَى زَوْجِهَا لَا يَجُوزُ، وَلَوْ كَانَتْ فِي عِدَّةٍ وَجَعَلَهَا؛ كَالْتَعْرِضِ لَهَا بِالرَّغْبَةِ فِي امْرَأَةٍ يَتْلِيهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي «السَّنَنِ» وَ«الْمُسْنَدِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَرْيَمَةَ مَرْفُوعًا: «الْحَسَنُ يَمَّا مَنْ حَبَّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، أَوْ عَقْدًا عَلَى سَبِيلِهِ»^(١)، وَفِي الْآيَةِ رَفْعُ الْجُنَاحِ فِي التَّعْرِضِ لِلْمَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجِهَا فِي الْعِدَّةِ، وَهُوَ ظَلِيلٌ عَلَى وَجُودِ الْجُنَاحِ وَالخَرَاجِ فِي غَيْرِ حَالِهَا.

التعريض في نكاح المعتدة الباتية:

وَعَلَّةُ الْجُنَاحِ وَالخَرَاجِ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّعْرِضِ أَنَّهُ زَيْمًا رَفِئَتْ فِي الرُّجْعَةِ، فَفَتَنَهَا عَنْ عَوْدَتِهَا لَزَوْجِهَا، وَأَمَّا فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، فَقَدْ أَدْرَأَ اللَّهُ بِالتَّعْرِضِ فِي الْوَيْثُ؛ لَانْقِضَاءِ التَّفْسُدَةِ، وَهَذَا فِي عِدَّةِ الْمَطْلُوقَةِ غَيْرِ الرُّجْعِيَّةِ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَمَرَّعَ الشَّافِعِيُّ فِي التَّعْرِضِ فِي الْمَطْلُوقَةِ عَمُومًا مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ جَاءَتْ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ.

وَالْأَظْهَرُ: جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْمَطْلُوقَةِ الْمَيِّتَةِ؛ لِاشْتِرَاقِهَا فِي الْحَالِ مَعَ الْمَتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجِهَا، وَلِظَاهِرِ حَدِيثِ قَاطِعَةَ بَنِي فَيْسٍ فِي

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩١٥٧/٢) وَابُو دَاوُدَ (٢١٧٥٥) (٢/٢٥٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٩١٧٠/٨) (٢٨٢).

«الصريح» فقد عَلَّقَهَا رُؤُوسُهَا أَبُو عَمْرٍو مِنْ حَفْصِ الْبَيْتِ، قَالَتْ: فَلَمَّا خَلَلْتُ، دَخَرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَعَاوَةَ وَأَبَا بَتَّهِمْ خَطَبَانِي^(١).

وكذلك البائس؛ لا تَطْطِيعُ عِصْمَتَهَا مِنْ يَدِ رُؤُوسِهَا، وهو المَعْتَمِدُ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

والتعريضُ هو عِيْدُ التَّصْرِيحِ، وَيَخْتَلِفُ مِنْ عُرْفٍ إِلَى عُرْفٍ، وَمِنْ لُغَةٍ إِلَى أُخْرَى؛ كَقَوْلِ الرَّجُلِ: «إِنْ خَرَجْتَ مِنْ بِلَدِكَ، فَأَوْقِنِي».

وَلَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنِ التَّصْرِيحِ؛ لِمُخْبِصِهِ فِي التَّعْرِيفِ، وَلَوْ جَازَ التَّصْرِيحُ، لَذَكَرَهُ وَوَحَّصَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ تَجْوِيزُ التَّصْرِيحِ بِدُخُلِ فِيهِ التَّعْرِيفِ، وَلَا بِدُخُلِ فِي التَّعْرِيفِ التَّخْرِيعُ فِي التَّصْرِيحِ، بَلْ هُوَ عَلَامَةٌ عَلَى النِّهْيِ عَنْهُ.

وهو: «وَلَكِنْ لَا تُؤَايِدُونَهُ بِنِسَاءٍ»، الْأَشْهُرُ هُوَ أَخَذَ مِنْهَا بِنِسَاءٍ فِي عِدَّتِهَا أَلَّا تَتَزَوَّجَ إِلَّا لِيَاءٍ، وَلَا يُظْهِرُ الْأَمْرَ عِلَانِيَةً؛ وَفَظٌّ لَأَنَّهُ يَجْلِبُ تَفَانِدٌ عَلَيْهَا وَعَلَى مَنْ وَاعَدَهَا، فَرُبَّمَا عَرَضَ لَهَا بَعْدَ أَصْلَاحِهَا فَتَنْتَقِمُ، وَيَقُوعُ فِي التَّقْوِيسِ الشَّرِّ.

وَلَأَنَّ التَّصْرِيحَ فِي الْوَعْدَةِ وَالْمَوَاعِدَةِ بِنِسَاءٍ يُخْرِجُ الْمَرْأَةَ مِنْ حُكْمِهَا فِي عِدَّتِهَا وَتَعْطِيقِ حَقِّ رُؤُوسِهَا الْمَيِّتِ إِلَى التَّعْرِيفِ لِلْخَطَابِ، وَرُبَّمَا دَلَّهَا ذَلِكَ إِلَى التَّسَاهُلِ فِي التَّجَسُّلِ وَالتَّحَلِّيِ بِمَا يُنْتَهَى عَنْهُ وَبَثْلِهَا فِي عِدَّتِهَا.

وَرُبَّمَا دَلَّهَا ذَلِكَ إِلَى الْكَلْبِ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا؛ لَطَمَعِ النَّفْسِ فِي الزَّوْجِ.

وعلى هذا المعنى: حَتَّى جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ الْمَوَاعِدَةَ فِي الْآيَةِ

على أخيه الميثاق سراً، وهو قول ابن عباس ومجاهد وابن جبير
ومكرمة^(١).

وهو قول مالك والشَّعْبِيَّ.

والنهي عن الإسراء بذلك لا يعني جوازها علانية، وذكر الإسرائا
لأن غالب من يقصد بثقلها في حديثها سراً لها؛ لأن التصريح ينهي عنه
سراً وعلانية، فخصَّ النهي بالسُّرِّ لِيُغْلِبَ وقوعه، فالناس لا نجروا على
الخطبة علانية، **فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا عَزَّمْتُ﴾** دليل على النهي
عن التصريح بكلِّ حال؛ ما دامت في العِدَّة.

وقد أجاز داود التصريح علانية؛ لظاهر الآية، وخالفه ابن حزم،
فنهى عنه مطلقاً.

وقد حنل بعض المفسرين المواءمة سراً في الآية على الزنى وكلِّ
سوء يسبقه من خلوة وروية ومَسٍّ؛ قاله قتادة والحسن والشَّعْبِيَّ^(٢)،
ورجحه ابن جرير^(٣).

ونسب ابن عباس وأهل المدينة ومكة لمعتاء: أولى من تأويل أهل
العراق.

والاستثناء في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أَنْ تَتَوَلَّوْا قَوْلًا تَنْسِفُونَ﴾** من
التعريض الخَلْفِي الذي لا يُسْتَحْيَا منه، وهو ما رخص الله فيه.

ومن حنل المواءمة سراً على الزنى أو أخيه الميثاق بالزواج جعل
الاستثناء منقطعاً؛ لأن الإسرائا بأخيه ميثاق الزَّوْجَةِ لِلزَّوْاجِ منها أو الزنى بها؛
محرم ولو كان علانية، فلا يسمى معروفًا حتَّى يُسْتَشَى منه معروف جَهَارًا.
ومن خطب امرأة في عِدَّتِهَا، وعقد عليها بعد خروجها من العِدَّة،

(١) «تفسير الطبري» (٤/ ٢٧٥ - ٢٧٦). (٢) «تفسير الطبري» (٤/ ٢٧٦ - ٢٧٥).

(٣) «تفسير الطبري» (٤/ ٢٧٨).

فهو آثم، وعقده صحيح؛ لظاهر الآية، وهو قول جمهور الفقهاء، واستحب مالك فراثها؛ كما رواه عنه ابن وهب.

وعن مالك قول آخر: بجوب المفاارقة، وهي رواية عن أشهب؛ نقل الروایتين ابن رُشد، والنهي يقتضي الفساد في مذهب مالك.
حكم العقد على الباتية:

وأما إذا عقد عليها في العدة، فلا يخلو من حالتين:
الأولى: إن دخل بها في العدة، فأنزَم أبو حنيفة والثوري والشافعي والحنابلة التفريق بينهما، والعقد أكذ بالفساد على قول مالك.

وقد اختلف أصحاب هذا القول في جواز زواجه بها بعد خروجها من العدة، وهل تحرّم عليه حرمة أبدية أو لا؟

ذهب أبو حنيفة والثوري والشافعي: إلى جواز زواجه بها بعد، وأنه كسائر الخطاب؛ وهو قول علي وابن مسعود، ويقولهم أخذ أهل الكوفة.

وذهب مالك: إلى أنه لو دخل بها في عدتها، تحرّم عليه حرمة أبدية، وبه قال جماعة من فقهاء المدينة، وقال به الليث وأحمد.

وبه قضى عمر بن الخطاب، وقال في امرأة نكحت في عدتها: لا يجتمعان أبدًا؛ رواه مالك وعبد الرزاق؛ من حديث ابن المسيب وشيمان بن يسار عن عمر في قضائه^(١).

الحالة الثانية: إذا دخل بها بعد انقضاء العدة، فهذه أيسر من الأولى عند من قال بجواز خطبتيها لها بعد عدتها، والمالك فيها قولان: قول بتحريمها عليه تأبداً، وقول بإباحة الجمهور.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٢٧) (٥٣٩/٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٥٣٩) (١١٠/٦).

وقول الجمهور أرجح وأصح، وأما العقد، فلا يصح ونحوه؛ لظاهر قوله: ﴿لَا تَزِرُكُمْ عُقْدَةُ الْحِكْمَانِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَفَى أَجَلَهُ﴾.

ولأن الأمر يخص النفوس وأعمال الأفراد الضيقة، لا أعمال الأمة العامة؛ خوفاً الله بسعة جلوه وإطلاعه على ما في النفوس: ﴿وَأَقْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ خَبِيرٌ﴾؛ فتكبير الله بسعة جلوه وإفراطه ليجلوه الخوف في القلب؛ حتى لا تُظلمها الشهوة وطمع النفس.

ثم حذر الله من نفيه بالأمر، وذكر عبادة باسعين يجب أن يتوسط بينهما العبد، فإله غفور لمن وقع في زلّة، فلا يقتط، فذكر باسمه (الغفور)، وإله يعاقب المسيء، ولكن قد يؤخر عقابه، فلا يُقن المظنّب أن تأخر العقوبة عفو وصفح، بل جلّم من الله، فذكر الله باسمه (الحليم).

• • •

❏ قال تعالى: ﴿لَا بُدَّاءَ عَلَيْكَ إِنْ طَلَّقَ الْوَسْءَ مَا كَمْ تَسْؤَمُونَ لَوْ تَفَرَّشُوا لَهَؤْ فَرِيشَةً وَتَسْؤَمُونَ عَلَى الْوَسْءِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْفُتْرِ قَدْرَهُ مَنَعًا وَالْمَعْرُوفَ حَقًّا عَلَى الْحَسِينِ﴾ [البقرة: ١٣٣].

لا خلاف في جواز تسريح المرأة قبل مَنعها؛ ولذا رتب الله الأحكام على الطلاق ولم يذكره بشيء.

حكم طلاق المرأة قبل الدخول بها:

والمراد إما أن تطلق قبل الدخول بها، وإما بِنَفْسِهِ، وتقدم الكلام على أحكام الطلاق للمرأة المدخول بها وأحواله، وإما قُدِّمَتْ أحكام المدخول بها؛ لأن الحاجة لها أظهر، والبلوى بها أعم، والمرأة تطلق بعد الدخول أكثر.

وأما المطلقة قبل الدخول، فهي الميئة هنا في هذه الآية.

وهوثة تعالى: ﴿مَا كُمْ تَسْوَمُونَ﴾ السس هنا: الزهدة والنكاح، وبهذا قال ابن عباس وطاوس والنخعي والحسن البصري^(١).

وهوثة: ﴿تَسْوَمُونَ لَوْ تَقَرَّبُوا﴾ فيه إشارة إلى أن فرض المهر ابتداءً يكون بين يدي الزوج؛ حيث جعل الميس والفرض من الزوج، يباير بهما، لا يباير بهما المرأة، فكان في الآية تيسيراً على الأزواج أن تتزك الزوجة والأولياء فرض المهر للزوج فلا يشق عليه، فيأتي من وسوءه وتذريته، فلا يفرض عليه؛ وأما يتزك الفرض له ابتداءً، ولهم بعد ذلك القبول أو الرفض.

والمراد بالآية الطلاق قبل الدخول بها، وعبر عن الدخول بالنس لأن الرجل يخلو بامرأته ليتنسها، ومن دخل بامرأته ولم يجايعها فالحكم في ذلك واحد، وحكم المدخول بها لا يفرق فيه بين النس وغيره، والآية جرت مجرى القالب.

أحوال المطلقة قبل الدخول ومهرها:

والمطلقة قبل الدخول بها لا تخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون ضرب لها مهرًا محددًا وفرض لها؛ فهذه لها نصف المهر، ويعود لزوجها النصف الآخر؛ وذلك للآية التالية: ﴿وَلَا تَسْوَمُونَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْوَمُوا وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُمْ فَرِيضَةً مِمَّا رَزَقْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٧).

الحالة الثانية: أن يكون الزوج لم يفرض لها مهرًا، ولم يفرض لها قدرًا محددًا، فحقها على زوجها المتاع بالمعروف.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٤٢).

وهذا التشريع للمطلقة غير المدخول بها؛ جبراً لحق المرأة، فلا
يُكسَرُ خاطرها، ويحفظاً لكرامتها، وصوناً لها من أن يُبتذلَ عند الرجال،
فيساهلَ الرجالُ في الخطيئة والعقد، والترك بلا دخول.
وحاشى لا يفوت حق المرأة بالنفقة عليها بلا زوج؛ لانتظارها
الرجل الذي عقد عليها.

وفي الآية: نوعٌ نادٍ للمطلق؛ فهو وإن لم يرتكب إثماً أو وزراً،
فلأنه ربما كسَرَ نفس الزوج، وزهد فيها غيره، والآية قرينة على التعويض
عن الضرر الممتوي؛ وهو محل خلاف عند العلماء.

ولم يضيئ الله على الزوج الذي لم يضرب مهراً لزوجيه، فظَلَّها
قبل الدخول بها، فجعلَ حقها عليه المتاع حسب ما يستطيع؛ فقال تعالى،
﴿وَيَرْزُقُوهَا عَلَى التَّوْبِيعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْتَقَرُّبِ قَدَرُهُ﴾.

لأن من لم يضرب مهراً يُحتملُ يساؤه، ويُحتملُ عُسْرُه، فجعلَ الله
الأمر بما لا يضُرُّه، ولا يفوتُ حق الزوج.

وأما من ضرب مهراً، فهو لم يضرب المهر إلا وهو قادرٌ على
تسليمه، فجعلَ الله لغير المدخول بها نصف المهر.

والمَتَاعُ المذكورُ في الآية يختلفُ بحسبِ العُرفِ، وحسبِ قُدْرَةِ
الزوج وسَعْيِهِ؛ روى عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: فتُعْمَدُ الطلاقِ أهْلَاءُ
المُخَاوَمِ، وقُوْنُ ذَلِكَ الْمَوْرَقِ، ودُونَ ذَلِكَ الْكِسْوَةُ^(١).

وصحَّ عن ابن عباس؛ من حديث علي بن أبي طلحة، عنه، قال:
«إِنْ كَانَ مَوْبِيراً مُتَّعَهَا بِخَادِمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُعَمِّراً أَمْتَقَهَا بِثَلَاثَةِ
أَنْوَابٍ»^(٢).

(١) تفسير الطبري (١/ ٢٩٠).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٢٩٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٤٢).

وفي حال التنازع في المُنْعَى بين الزوجين، فيقضي القاضي بما يُقَارِبُ مَهْرَ بَيْتِهَا في حُرُوفِ أَهْلِ زَمَانِهَا في بَيْتِهَا.
وبهذا قال أبو حنيفة.

ولم يَرِ بعضُ الفقهاء الإلزام بِمَنْدُوبٍ مَعِيْنٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ وَسَّعَتْ، وَلَا يَسُوغُ التَّضْيِيقُ بِتَقْدِيرٍ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَعَلَ يُضْفَ الْمَهْرَ لَوَيْلِهَا لِلْمُطَلَّغَةِ بِفَرْصٍ، وَالْمُطَلَّغَةُ بِغَيْرِ فَرْصٍ، وَاللَّهُ قَرِّقَ لِحُكْمَهُ التَّيْسِيرَ عَلَى الزَّوْجِ؛ وَبِهَذَا الرَّأْيِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ.

وَكَانَ يَسْتَحْسِنُ فِي الْقَدِيمِ الْمُنْعَى بِثَلَاثِينَ ذِرْعًا وَمَا يُعَادِلُهَا؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ فِي هَذَا.

وَالْقَضَاءُ بِالْمُنْعَى بِضَعْفِ مَهْرِ بَيْتِهَا يَكُونُ عِنْدَ التَّنَازُعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ ضَائِطٍ شَرْعِيٍّ يُشَابِهُ الْمُطَلَّغَةَ بِغَيْرِ فَرْصٍ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا هِيَ مَنْ كَانَتْ بَيْتِهَا وَقَدْ ضُرِبَ لَهَا مَهْرٌ؛ فَكَانَ هَذَا قَيْصَلًا، وَلَكِنْ لَا يُصَادَرُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ التَّرَاجُعِ، وَالْأَصْلُ: أَنَّ اللَّهَ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ؛ مَنْ ضُرِبَ لَهَا وَمَنْ لَمْ يُضْرَبْ لَهَا مَهْرٌ؛ فَتِلْكَ نَصْفُ الْمَهْرِ، وَهَذِهِ الْمُنْعَى.
حُكْمُ مَنَعَةِ الْمُطَلَّغَةِ:

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ مَنَعَةِ الْمُطَلَّغَةِ عَمُومًا؛ فَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ خَصَّصَهَا بِالْمُطَلَّغَةِ بِلا مَهْرٍ وَلَا تَيْسِيرٍ؛ لِهَذِهِ الْآيَةِ، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا عَائَةً لِكُلِّ مُطَلَّغَةٍ.

وَحُلَالَتُهُمْ عَلَى أَتَوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا عَائَةٌ لِكُلِّ مُطَلَّغَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّى تَخْرُجُوا مِنْ بَيْتِهِمْ﴾ (النساء: ٢٤)، وَأَنَّ اللَّهَ خَصَّصَ فِي آيَةِ الْبَابِ غَيْرَ الْمُدْخُولِ بِهَا بِلا مَهْرٍ لِلْمَنَاسِيَةِ، وَلِأَنَّ الْمُطَلَّغَةَ غَيْرَ الْمُدْخُولِ بِهَا يَغْلِبُ الظَّنُّ أَنَّ لَا حَقَّ لَهَا؛ فَلَمْ تَرَوْجِهَا وَلَمْ يَرَهَا، وَلَمْ يَسْلُبْهَا شَيْئًا

حتى تستجق عِزًّا، فجاء القرآن بالبيان، وغيرها من باب أولى، والله تعالى قال عن زوجات نبيه وعن في عِصْمَتِهِ وقد دخل بهن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَأَكْفِكَ كَفًّا شَرِيكَ الْكِتَابَةِ الَّتِي رَسَّيْتُهَا فَتَعَالَيْكَ الْيَتِيمَ الَّذِي أَنزَلْنَا وَأَنزَلْنَا مِنكُم مَّرْكَا جِيكُم﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وهذا قول أبي حنيفة وأحد قولَي الشافعي، وقال به جماعة من السلف: كان جَبِيْرَ وأبي العالية والحسن وغيرهم.

ويظهرُ الوجوبُ في الآيات في قولهِ: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩١]، فسَاءَ حَقًّا وَأَكْثَرُ بِـ﴿عَلٍ﴾، و«على»: من صيغِ الوجوبِ عند جماعة من الأصوليين.

الثاني: قالوا: هي خاصة بالمطلقة قبل الميسم؛ سواء ضرب لها مهرًا أو لم يضرب لها؛ وذلك ظاهرُ قولهِ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَتُّمُ النِّسَاءَ فَتَرَ طَلْفَتُهُنَّ مِن قَبْلِ أَنْ تَسْرِعُوا فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَظْمٍ عِندَوهَا فَيَعْلَمُوهُنَّ وَيَسْرِعُوهُنَّ سَرَكَا جِيكُم﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وجعل بعضُ المفسرين هذه الآية ناسخة لآية الباب آية البقرة؛ وبهذا قال سعيد بن المسيب؛ رواه عنه شُعْبَةُ عن قتادة.

واحتج لهذا القول بما ثبت في البخاري، من حديث سهل بن سعيد، وأبي أسيد؛ أنهما قالَا: تزوج رسولُ الله ﷺ أُمَيَّةَ بنتَ سَراجِيلَ، فلما أُدْخِلَتْ عليه، بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَكَالَهَا كَرِيحَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أبا أُسَيْدٍ أَنْ يُجَهِّزَهَا وَيُكْسُوَهَا ثَوْبَيْنِ رَازِقَيْنِ^(١).

ولكن فرضَ النبي ﷺ لأُمَيَّةَ بنتِ سَراجِيلَ - وهي رُوحَةٌ مطلقَةٌ - يُظْهَرُ أَنَّهُ لم يدخل بها ولم يَمَسَّهَا - لا يعني نسخَ التنصيصِ الوارد في المطلقة المفروضة؛ فالتنصيصُ شيء، والتنصيصُ شيء آخر.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥٦) (١/٧).

فَأَيُّ الْبَغْوَةِ تَحْتُ مَا تَحْتُ، وَالنَّصُّ يَكُونُ لِمَزِيدِ اهْتِمَامٍ
فَالْمَطْلُوعَةُ بِلَا دَخُولٍ وَلَا فَرْضٍ يَغْلِبُ عَلَى الْفَرْقِ إِسْقَاطُ حَقِّهَا، وَأَنَّ
النَّفْسَ تَرَى أَنَّ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَأَرَادَتْ الْآيَةَ
التَّصْيِصَ عَلَيْهَا بِالشُّعُورِ.

وَالشَّرِيعَةُ تَحْتُ عَلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ بِالذَّخْرِ لِأَمْرَيْنِ:
أَوَّلًا: لِأَهَمِّيَّتِهَا وَفَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا بِمَنْعِ قَضَائِهَا، أَوْ غُصُوبِيَّةِ
بِحُكْمِهَا.

ثَانِيًا: أَنَّ يَتَلَبَّاهُ يَغْلِبُ تَفَوُّتُهُ، فَأَرَادَتْ التَّأَكُّدَ عَلَيْهِ، وَلَا يَعْنِي هَذَا
فَضْلَ الْمَذْكُورِ عَلَى غَيْرِهِ.

وَلِذَا تَحْتُ آيَةُ الْبَغْوَةِ عَلَى الْمَطْلُوعَةِ الْمَفْذُوزَةِ بِلَا مَنْ وَلَمْ
تُخْصَصْ بِهَا.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمَنْعَةَ خَاصَّةٌ بِالْمَطْلُوعَةِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَلَمْ
يُفْرَضْ لَهَا صَدَاقٌ؛ لِظَاهِرِ آيَةِ الْبَابِ، وَهَذَا يَقُولُ ابْنُ حُمَرٍ وَمُجَاهِدٌ
وَجَمَاعَةٌ؛ كَأَحَدٍ وَغَيْرِهِ.

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْمَنْعَةَ مُسْتَحَبَّةٌ لِكُلِّ مَطْلُوعَةٍ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً،
وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَالْمَلَكَلَاتِ مَنَعَتْ﴾ وَالتَّحْرِيقُ حَقًّا عَلَى التَّوَكُّلِ (البقرة: ٢٢٤)
عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ؛ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَشَرِيحِ وَاللَّيْثِ.

وَفِرْقَةُ الْإِسْتِحْبَابِ عِنْدَهُمْ: أَنَّ أَكْثَرَ الْمَنْعَةِ مَنَعَةُ الْمَفْذُوزَةِ؛ فَلَا مَنَعَ
وَلَا دَخُولٍ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ هَذَا تَعَالَى: ﴿حَقًّا عَلَى
التَّحْيِيصِ﴾؛ فَجَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْإِحْسَانِ، وَالْإِحْسَانُ فَضْلٌ؛ فَافْتِ
يَقُولُ: ﴿تَا عَلَى التَّحْيِيصِ مِنْ سَبِيلِ﴾ (البقرة: ٢٢٤).

مَنْعَةُ الْمَفْذُوزَةِ وَمَنْعَتُهَا:

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ: مَنْ جَعَلَ الْمَنْعَةَ وَاجِبَةً فِي الْمَفْذُوزَةِ بِلَا دَخُولٍ، وَأَمَّا

غيرها من المطلقات، فمُثِّلَتْهَا مستحبة؛ وذلك أَنَّ الزوجة المطلقة قبل
النسيء والفرض تُشَابِهُ المطلقة قبل النسيء وقد فُرِضَ لها، فجعل الله
لها نصف المفروض، ولا اختلاف بينهما إلا في عدم تسمية المهر،
وتسامح الزوجين في عدم تسمية المهر لا يُسَقِّطُ حُثَّها، ولكن يُتَسَامَحُ فيه
ليُجْعَلَ متعة مفروضة، كما يُجْعَلُ للأخرى نصف مفروض؛ وهذا أقرب
إلى الصواب وإحكام الشارع.

وجوب المِثْلَةِ أَوْلَى ما تدلُّ في المفوضة؛ للآية التي حُصِّلَتْها،
وبَيَّنَّه الآيات عَمَّتْ، ولأنَّها أَوْجَبُ من غيرها، ونسجوت شيئاً مَثِلاً لِمَنْ
شَابَهَهَا، وهي مَنْ حُلِّقَتْ بلا دخولٍ مع مَهْرٍ، ففرض الله لها النصف،
وجعل الله حَقَّ المفوضة المِثْلَةَ؛ وذلك أَنَّ المهرَ حَقٌّ لها، فجعل الله
حُثَّها منه المِثْلَةَ؛ لأنَّ مَهْرَها مفروضٌ، وَرُضِيَ بِعَدَمِ تسميته وتسامحت،
فلها متعة، لا فَرْضٌ نصف مَهْرٍ المِثْلِ.

وإنَّما يَسَّرَ الله فيها ولم يَشَقِّدْ، وجعل مِثْلَةَ المفوضة على وَشِعْ
المقتدر والمقتر؛ لأنَّ عَدَمَ تسمية المهر أَمَارَةٌ على التسامح بين الزوجين،
والنفوس التي تَبَدَّلَتْ متساوية خروجهَا متساوية اقتراب، وترك الحق
المفروض ابتداءً بلا تسمية شبيه بإعطاء الزوج وَعَدَمَ التشديد عليه؛ ولذا
كان السلف لا يُعَاقِبُونَ على تركه، وَيَكْلَمُونَ إلى المروءة، ولم يَكُنِ
القضاء يَحْبِسُونَ تارك مِثْلَةَ النكاح؛ فقد روى ابن أبي حاتم؛ من حديث
أبي إسحاق، عن الثَّغْبِيّ؛ قال: ذَكَرُوا لِه المِثْلَةَ؛ أَمَحَسَ فيها؟ فَقَرَأَ
﴿عَلَى الزَّوْجِ قَدْرًا، وَعَلَى الثَّغْبِيّ قَدْرًا﴾؛ قال الثَّغْبِيّ: «والله، ما رأيتُ أحداً
حَبَسَ فيها، والله، لو كانت واجبة، لَحَبَسَ فيها القضاء»⁽¹⁾.

ولهذا؛ فالفقهاء لا يَضْرِبُونَ للمطلقة المفوضة بلا دخولٍ سَهْماً مع

(1) تفسير ابن أبي حاتم؛ (413/2).

الفرماء، وبعض الفقهاء المالكيين كمنكح من أبي طالب يحكي اتفاق السلف على ذلك، وفي هذا نظر؛ فعدم ضررهم لها لا يعني إسقاط الحق؛ لأن يغل هذه المسألة فائدة الوقوع؛ أن يجتمع فرماء مع زوجة لم يدخل بها، وغلقتها زوجها ولم يفرض لها، وبعض المسائل المشهورة بشئ على العالم أن يحكي الإجماع عند السلف فيها مع عدم معرفة الخلاف عندهم؛ فكيف بمسألة ضيقة الحدود؟ وتواطؤهم على بثها لو حدثت بعد.

ومن لم يوجب مئة المفوضة، فالأولى ألا يوجب متعة غيرها من المطلقات، ومن أوجب متعة الطلاق كله، فأول ما يجب منه متعة المفوضة.

وفي الآية إشارة إلى وجوب المهر للزواج، وهو أولى من المتعة المختل فيها، وسماه الله فريضة.

وفي الآية أيضًا: دليل على صحة الزواج بلا تسمية مهر؛ وهو قول عامة الفقهاء، مع عدم سقوطه حقًا للزوجة ولو بعد الدخول، ولها إسقاطه عن الزوج؛ فانه تعالى ذكر طلاق المفوضة هنا، ولا يطلق إلا زوج صحيح الزواج.

ولا يجوز عند العقد الاتفاق على ترك المهر؛ وإنما الجائز ترك تقديمه.

ما يجب به المهر:

والمهر يجب بأحد أمرين:

الأول: بالفرضي، فيجب كاملًا إذا نس ودخل بالزوجة، ويجب نصفه إذا لم يدخل بها.

الثاني: بالمسيس ولو لم يفرضه، فيجب للزوجة مهر العتل.

وللشافعي قول آخر أنه يجب بمجرد العقد فقط، والصواب: أنه لا يجب بالعقد إلا ما فرض وسُمي، ولأما فتجب الثمن ما لم يدخل بالزوجة، وهذا ظاهر القرآن، فلو وجب المهر بالعقد، لَمَا أسقط الله بالطلاق قبل الدخول بالزوجة، وجعل ثمنه لمن لم يفرضه، وأسقط نصفه في حال فرضه قبل الدخول؛ لقوله: ﴿فَيَصِفْ مَا قَرَضَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ولو كان المهر واجبا بالعقد، لقال: «فَيَصِفْ المهر»، ولما قال: ﴿فَيَصِفْ مَا قَرَضَ﴾؛ لأنه لا وجود للمهر بلا فرض أو تيسير ولو تم العقد. والسلف يتفقون على أن الطلاق يسقط المهر ما لم يفرض أو يدخل بالزوجة.

وأما إذا طلبت الزوجة من الزوج تحديد المهر قبل طلاقها، فطلق ولم يُسم لها شيئا، فمن الأئمة: من لم يوجب لها مهرا، وقال: إن طلبها لا يكون كالقرض من الزوج، حتى يفرض هو؛ وهذا قول الشافعية والحنابلة والمالكية.

صدائق من توفي زوجها قبل دخوله:

ولو توفي الزوج عن زوجته قبل أن يسمها، ولم يفرض لها شيئا، فهي ثرة، ولكن هل لها حق من الصدائق؟ اختلفوا في ذلك على قولين: الأول: أن لا صدائق لها، وحكمها حكم المطلقة قبل الفرض والتيسير؛ وهذا قول أكثر الصحابة كعلي وابن عمر ونحوهم كما رواه البيهقي وغيره.

روى نافع عن ابن عمر أنه قال: «ليس لها صدائق، ولو كان لها صدائق، لم تستعكنوه ولم تطلبنها»^(١).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (١٠) (٢٧/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٦/٧).

وبه قضی زید و ابی حماس۔

وهو قول الشافعية والحنابلة في المَشْهُور عندهم.

الثاني: أنَّ الصداق واجب؛ وهو قول أبي حنيفة وأحمد، ولقول الشافعي.

وبه نفس ابن مسعود؛ فقال: «لها صدق امرؤ من نسائها، لا تحسن ولا شغل، وعليها العفة، ولها الميراث»^(١).

وجاء في «المسئله» والسئله: من حديث معقل بن يسار: «أن النبي ﷺ قضى ليرجع بنت واثيق بالمهر حيث توفى زوجها» ولم يفرض المهر (٢٧)

وفي بعض الروايات يُذكر الفخول، وفي بعضها لا يُذكر.

والمتولى عنها بعد الدخول بها بلا فرضي: لها الجهر والميراث؛
لظواهر الأدلة.

[illegible]

بعد أن ذكر الله المطلقة المفروضة بلا عيب، بين حكم من فرض

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٨٩٨) (٢/٢٩٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٤٦).

(٦) أخرجه أحمد (١٥٩١٣/٢) (١٤٠/٢)، وأبو داود (٢٦١١/٢) (٢٣٧/٢)، والترمذي (١١١٥) (١٤١/٢)، والنسائي (٣٣٥٥) (١٢١/٦)، وابن ماجه (١٨٩١) (٦٠٩/١).

لَهَا زَوْجُهَا، حَتَّى لَا يَنْتَسِبَ الْحَكْمُ؛ وَهَذَا مِنْ عَقْمٍ بِأَخِيرِ الْيَمَانِ عَنْ وَقْتِ حَاجِزٍ.

وَفِي الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النُّعْمَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْمَفْرُوضَةِ بِلا مَبْسِيسٍ، وَأَنَّ مَنْ فَرَضَ لَهَا الْمَهْرَ، فَلَا نُّعْمَةَ لَهَا وَلَوْ لَمْ يَنْتَسِبْ زَوْجُهَا.

وَإِعْطَاءُ الْمُطْلَقَةِ الْمَفْرُوضِ لَهَا الَّتِي لَمْ يَنْتَسِبْ زَوْجُهَا يُصِفُ الْمَهْرَ الْمُطْلَقَ: لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ.

مَهْرٌ مَنْ خَلَا بِهَا زَوْجُهَا بِلا مَسٍّ:

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَنْ خَلَا بِزَوْجِيٍّ، وَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْتَسِبَ، أَمْ حَلَّ نَسَبُهَا بِذَلِكَ مَهْرًا كَامِلًا؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْخَلْوَةَ فِي حُكْمِ الْمَسِّ؛ لِأَنَّهُ مُتَكَيِّفٌ مِنْهَا فَلَمْ يَنْتَسِبْ، أَوْ أَنَّ لَهَا يَصِفُ الْمَهْرَ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِ النَّصِّ بِالْمَسِّ؟ وَهَذَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ:

قَالَ بِالْأَوَّلِ - وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْمُتَفَهِّمِينَ -: مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلَفَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ بِالثَّانِي الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ، وَرَوَاهُ طَائِفَةٌ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْخَلْوَةَ الَّتِي يَتِمُّكُنُّ الزَّوْجُ مِنْ مَسٍّ زَوْجِيٍّ لَوْ أَرَادَ: نَسَبٌ سَقُوطٌ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ بَعْدَ الطَّلَاقِ؛ وَيَطْلُقُ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ أَوْ لَمْ يَطْلُقْ.

وَيَتَّبِعُ بَعْضُ الْمُتَفَهِّمِينَ ذَلِكَ بِأَلَّا يَكُونَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مُحْرِمًا أَوْ مُرَبِّضًا لَا يَتَحَلَّقُ الْمَسُّ مِنْ بَيْنِهِ، أَوْ لَمْ تَكُنْ حَائِضًا أَوْ نَفَسًا أَوْ صَائِمَةً صَوْمًا لَا يَرْتَحِصُ فِي نَظَرِهِ مُرْتَضًا، أَوْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ زَفَاءً، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَجَبَ لَهَا يَصِفُ الْمَهْرَ إِذَا لَمْ يَطْلُقْهَا.

وَنَجِبَ الْوِلْدَةُ مَتَى مَا اسْتَحَقَّتِ التَّهَرُّ كَامِلًا بِالْمَسِّ وَمَا فِي حُكْمِهِ.

وَهُوَ تَعَالَى، ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّاكُمُ فِي مَوْضِعِ الْمَحَالِ﴾: الْفَرَضُ فِي مَوْضِعِ الْمَحَالِ.

فَيُشْمَلُ فَرَضُهُ لَهَا عِنْدَ الْعَقْدِ وَيُشْمَلُ مَا دَامَ قَبْلَ الطَّلَاقِ؛ وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِأَمِي حَنِيفَةَ فِي قَوْلِهِ: قَبْرِي أَنَّ الْفَرْعَيْنِ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا يُوجِبُ النُّصْفَ لَهَا، بَلْ يَرَى أَنَّ لَهَا مَهْرَ الْبَيْتْلِ، وَخَالِفَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبَاهُ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ رَجوعَ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ هَذَا.

وَدَعَبَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِلَى أَنَّ لِلْمَطْلُوقَةِ - الْمَفْرُوضِ لَهَا وَلَمْ تُنَسِّ - مُشْعَةً كَالْمَطْلُوقَةِ الْمَفْرُوضَةِ؛ رُويَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُثْمَرَ، وَأَخَذَ بِهِ الشَّافِعِيُّ.

وَاتَّخَذُوا بِمَعْنُومٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمَطْلُوقَةُ كَالْمَفْرُوضَةِ حَقًّا عَلَى النَّسْوَةِ﴾ (البقرة: ٢٤١)، وَيَقُولُوهُ تَعَالَى فِي الْأَحْزَابِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا نَكْشَرُ لَكُمُ الْفَوَاحِشَ الَّتِي ظَلَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَقْضَ مِنْكُمْ قَسَمَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ إِلاَّ تَقْدَرُوا لَهَا فَفَرِّضُوا عَلَيْهِنَّ ذَاتَهُنَّ لِيُطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ۚ وَالْأَوَّلُ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْتُمْ عَاذِمِينَ﴾ (الأحزاب: ٢٥).

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ: جَعَلَ آيَةَ الْأَحْزَابِ عَائِدَةً لِكُلِّ مَنْ لَمْ يُنَسِّ، فَرُضَ لَهَا أَوْ لَمْ يُفَرِّضْ، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا مَحْمُولَةً عَلَى الْمَفْرُوضَةِ فَحَسَبَ، وَأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ قَيَّدَتْ آيَةَ الْأَحْزَابِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَتَوَفَّاكَ﴾: بَيَانٌ أَنَّ الْحَقَّ لِلزَّوْجَةِ فِي مَهْرِهَا، وَلَهَا حَقٌّ إِسْقَاطِهِ عَنْ زَوْجِهَا وَمُسَامَحَتِهِ، فَلَوْ عَقَلَتْ عَنْهُ وَتَنَازَلَتْ، سَقَطَ حَقُّهَا، وَلَمْ يَجِبْ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ قَالَ بِهِمَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَشَرِيحُ الْقَاضِي وَمُجَاهِدٌ وَجَعْفَرُ بْنُ وَهْبٍ وَنُفَّادَةُ وَالْحَسَنُ وَغَيْرُهُمْ.

وَلَا أَعْلَمُ مَنْ قَالَ بِخِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ قَسْبٍ الْفَرَزَقِيُّ؛ لِجَعْلِ الْمَقْصُودَةِ بِالْعَفْرِ هُنَا لِلزَّوْجِ؛ ﴿إِلَّا أَنْ يَتَوَفَّاكَ﴾: (الزَّوْجُ)^(١). وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ هَذَا.

(١) انظر ابن أبي حاتم (١١١/٧).

الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ يَتَّبِعُوا النَّاسُ مَا بَدَأُوا بِهِمْ عُقْدَةُ الْكَفَالَةِ﴾:

اختلفت العلماء في المراد بمن يبيد عُقْدَةَ النِّكَاحِ، على قولين:

قالت طائفة: إنَّ المراد به الزوج؛ وهو قول علي، وهو قول لابن عباس وشريح، وقول ابن المسيب ومجاهد والشَّعْبِيُّ وغيرهم، وأخذ به أبو حنيفة والشافعي.

وقالت طائفة أخرى: إنَّ المراد به وليُّ أمر الزوج؛ قال به حنيفة وعطاء وطاوس والشَّعْبِيُّ، وأخذ به مالك والشافعي في القديم.

روى حماد بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنه، في الذي ذكر الله بيده عُقْدَةَ النِّكَاحِ، قال: «فذلك أبوها أو أخوها، أو من لا نكح إلا بإذنه»^(١).

وكان شريح يقول بهذا القول، وقد أنكر عليه الشَّعْبِيُّ، فتركت إلى أنَّه الزوج، فتمسك به، فكان يُجاهل به.

وأما اختلفت أقوال السلف في هذا؛ لأنَّ الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ هو الوليُّ والزوج؛ فالأول يُعطي الإيجاب، والثاني يُعطي القبول، ولا يكتم العقد إلا بهما، ولا ينفرد واحد منهما به، هذا من جهة ابتداء العقد، ولكن من جهة نهايته وانصرابه وعقدية، فهو بين الزوج وخلفه، ليس بين الولي منه شيء، والآية ذكرت من يبيد عُقْدَةَ النِّكَاحِ بعد العقد، لا قبله.

ويشكل على الولي: أنَّ المهر حقٌّ للزوج، فلا يحقُّ للولي أن يُسقط حقَّ من تولى لغيره، فهو لا يجوز له أخذه لنفسه، فضلاً أن يأخذه لغيره.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٤٤٠/٣).

وروى عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا أَرْبُ الْتَقْوَى﴾ قال: «أقرنهما للتقوى الذي ينفوا»^(١).

والمراد بعفو الزوج: هو إسقاط نصفه من الذي فرض لها، فبدع المهر لها كايلاً، وعفو الزوج: إسقاط نصفها لزوجها.

والأمر فيها حث على المسابقة للمسامحة والعفو، وحيث الحق للأخر أوجب للنفس وأكسر للطبع، وأجلب لأن يستحي الطرف الآخر من كرم صاحبه عليه، فلا يذكره إلا بخير، ثم إن مفارقة الأزواج في مثل هذه الحال - أي: قبل المس - لها أثر عليها، فيكادعان اللوم والعيب كل على صاحبه، وإن افرقا، ذهب النفس إلى ذكر الآخر بالسوء، فتفقد أحدهما عن حقه للأخر يعمد اللسان عن ذكر السوء، ويدعوهما إلى ذكر الجميل وذكر القبح، فيستقبل كل واحد بعد صاحبه أمراً آخر بلا سجيمة أو غل.

وقد جاءت الشريعة بإصلاح المواطن بين العباد، وتغيير مراتبهم على تشريع تحكيم، لو آتى به العباد من كل وجه، لم يختلفوا من أي وجه. فضل العفو والمسامحة في الحقوق:

وهو أنه: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا أَرْبُ الْتَقْوَى﴾: حث على العفو والصُّفْح، والمسامحة بوضع الحق؛ لأنه أجمع للقلب وأسلم من الكثرة؛ فالنفس أشربت الشح، وتجبعت به لحظ نفسها، والشريعة تدفع ذلك استحساناً واعتباراً؛ لأن إعمال الغريزة النفسية بلا ضبط لها: يهديرها ويظفيريها، فتفسد النفوس وتهلك.

وأكثر الناس عفوًا وصفحًا الاتقياء، وأقلهم عفوًا وصفحًا تُسَاء القلوب.

وَأَسْبَقَ النَّاسِي لِلْعَفْوِ: أَفْضَلُهُمْ نَفْسًا، وَأَحِبُّهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ مَا يَنْتَزِعُ لِلْعَفْوِ وَيُجِيزُ عَلَيْهِ؛ فَقَالَ: ﴿وَلَا تَسْتَوُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فَحَثَّ عَلَى الْفَضْلِ وَالتَّسَاوِيِ إِلَيْهِ، وَالْفَضْلُ: الْإِحْسَانُ، وَهُوَ يُقَالُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَالْفَضْلُ مِنَ الزَّوْجِ: تَكْمِيلُ الْمَهْرِ، وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ: تَرْكُ شَطْرِهَا الَّذِي لَهَا؛ قَالَه مَجَاهِدٌ^(١).

وَرَوَى أَنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ بَنَاتًا لَهُ، فَتَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا خَرَجَ طَلَّقَهَا وَبَعَثَ إِلَيْهَا بِالْصَّدَاقِ كَامِلًا، فَذِيلُ لَهُ: لَيْتَ تَزَوَّجْتَهَا؟ فَقَالَ: عَرَضَهَا عَلَيَّ، فَكَّرْتُ رَدَّه، قِيلَ: لَيْتَ بَنَيْتَ بِالْصَّدَاقِ كَامِلًا؟ قَالَ: فَأَيُّ الْفَضْلِ^(٢)؟

حَسُنَ الْعَهْدُ:

وَنَذَرُ الْفَضْلَ عَمَلًا بِهِ لَا بِفَعْلِهِ إِلَّا ذُو النَّفْسِ الزَّكِيَّةَ. وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِتَذَكُّرِ الْفَضْلِ، وَلَيْسَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ سَابِقُ عَهْدٍ وَالْأَوَّلُ؛ فَقَدْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْسَأَهَا وَلَمْ يَسْتَمِيعْ بِهَا؛ فَكَيْفَ بِالْحَثِّ عَلَى اسْتِحْضَارِ الْفَضْلِ بَيْنَ زَوْجَتَيْنِ طَالَ اجْتِمَاعُهُمَا وَقُرْبُهُمَا بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ؟ وَعَظَّمِ الْفَضْلَ السَّابِقُ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ لِلْخَصْمَةِ الْآخِضَةَ وَالْفَر_اقَ بَيْنَ الْمُشَاحِضَيْنِ أَثَرًا فِي النَّفْسِ يُنْسِي سَابِقَ الْعَهْدِ وَالْفَضْلَ السَّابِقَ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾؛ لِأَنَّ أَلَمَ الْخِلَافِ يُنْسِي ذَلِكَ الْفَضْلَ، فَأَمَرَ اللَّهُ بِاسْتِجْلَالِهِ وَاسْتِحْضَارِهِ؛ حَتَّى تَتَوَارَدَ النَّفْسُ فَتَعْبُدَ وَتُصِيفَ.

وَكَثِيرًا مَا يَفْعُلُ خِلَافٌ بِسِيرَةٍ، فَيُنْسِي فَضْلَ مَبْنِيٍّ وَشُهْرَةً لَوْ جَاءَ الْفَضْلُ بَعْدَ الْخِلَافِ، لَقُلِّي عَلَيْهِ وَمَعَادًا، وَلَكِنَّ النُّفُوسَ تَوَاجِدُ بِالْحَالِ

(١) تفسير الطبري (٣٣٩/٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٤٤٦/٦).

(٢) تفسير الطبري (٣٣٩/٤).

ولو كان صغيراً؛ لبقوة حرارته، ونسي السابق ولو كان كبيراً.

وروى عبد الوهيد بن عتيق، عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله ﷺ قال: (يَكُونُ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ، يَعْضُضُ الْمُؤْمِنُ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، تَنْتَشِرُ النَّفْسُ)»^(١).

وهو له فعل، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ أي: يعلمُ السابق واللاحق، ﴿وَأُخِذْتُمْ بِهِ﴾ لا تفلتوا عليه، فلا تظلم أحداً بلا حجة، وتسى كما تَسُون سابقته.

وَالَّذِي يَدْعُو الزَّوْجَتَيْنِ وَوَلَّى الزَّوْجَةَ إِلَى التَّبَصُّرِ وَالتَّذَكُّرِ بِفَضْلِهِمْ
السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ، وَعَدَمِ الظُّلْمِ وَالْبَغْيِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَالشَّيْطَانُ يَحْرُسُ عَلَى
مُشَاهَدَةِ الْخَبْرِ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُكَلِّمُوا﴾ (الكهف: ٤٣)، وَإِذَا نُبِيَ
الْخَيْرُ وَالْحَقُّ وَالْفَضْلُ، حَضَرَ غَيْرُهُ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿حَبِطُوا عَلَى الْهَيْكَلِ وَالْمَسْكُونِ وَالْمَسْكُونِ وَالْمَسْكُونِ وَتَقَرُّوا﴾﴾
 ﴿تَقَرُّوا﴾ [البقرة: 258].

أَمَرَ اللهُ بِالمَحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَمرتَبَةُ المَحَافَظَةِ فَوْقَ مرتَبَةِ
الْإِدَاءِ، لِأَنَّ الْإِدَاءَ يَفْعُ مِنَ الْفِعْلِ مَرَّةً، وَالمَحَافَظَةُ تَكُونُ عَلَى الدَّوَامِ، ثُمَّ
أَمَرَ اللهُ بِالْقِيَامِ قِتْلًا، لِإِبْيَانِ أَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لَيْسَ مَجَرَّةَ
الْإِدَاءِ أَوْ المَدَاوِمَةِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ جَاءَ، دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِدَاءً وَمَحَافَظَةً
يَقْتَضِيهِمَا، وَهَذَا يَنْصَرُّ الْأَمْرُ بِالْخُشُوعِ وَحُضُورِ الْقَلْبِ، فَمِنْ
مَعَانِي الْقُنُوتِ: الدُّعَاءُ، وَكُلُّ الْقِيَامِ، وَالسُّكُوتُ، وَالْخُشُوعُ، وَالْإِسْكَاتُ
عَمَّا يُخِلُّ بِالصَّلَاةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَلْزَمٌ لِحُضُورِ الْقَلْبِ.

(۶) آخرتہ این خبر فی «طیبر» (۶۱۵/۱).

الحكمة من الأمر بالصلاة بعد أحكام الطلاق والعتق والرجعة:

وجاء الأمر بعد ذكر أحكام الطلاق والعتق والرجعة والصفاء، وهذه صلة بين الزوجين، وللصلاة أثر في الإحسان فيها، فأكثرت الناس صلاة وأدومهم عليها أثبتهم إحساناً في فعله، وأحسن الناس تعاملاً مع الخالق أحسنهم تعاملاً مع المخلوق؛ فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وتبين العبد على التواضع للمخلوق؛ فأكثرت الناس صلاة أكثرهم تواضعاً، وقد حمل بعض السلف قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَوَاضَعُوا﴾ [التغ: ٢٩] على التواضع؛ قاله مجاهد^(١).

والصلاة التي لا ثورث صاحبها صلاحاً بينة وبين الناس؛ فاصرة في حقيقتها، فالصلاة تصلح صاحبها، ولازم صلاحه في نفسه صلاحه مع غيره؛ ولهذا أمر الله بالصلاة بعد ذكر أحكام صلاة الزوجين بعضها ببعض، ومن صلح في بيته، صلح في غيره، فالأخلاق تبنى في البيوت وبين الأزواج، ولا تبنى في الأبعدين، فقد تصلح صلة مع الأبعدين وهي قابضة مع الأقربين؛ لطول المجالسة والمناقشة، ومشقة حبس النفس عن إخراج ما تطبعت عليه من خلق.

والمحافظة على الصلوات من أفضل القربات؛ ففي «الصحيحين» عن ابن مسعود؛ قال: سألت رسول الله ﷺ: أي الصلوات أفضل؟ قال: (الصلوة بزوجها)، قال: قلت: ثم أي؟ قال: (برؤ الوالدين)، قال: قلت: ثم أي؟ قال: (الجهاد في سبيل الله)^(٢).

والمحافظة على الصلاة زكاة من النفاق، ومظهر من الشفوع والربا؛ لأن الذي يحافظ عليهم جميعاً يدور به الوقت في اليوم والليل

(١) تفسير الطبري (٢١/٣٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٧/١) (١١٢/١)، وأسلم (٨٥/١).

فَصَاحِبَةُ الْإِيمَانِ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَالْتِقَائُ لَا يُطِيقُ الْمَدَاوَنَةَ؛ لِأَنَّ الْمَنَاقِبَ يَتَصَنُّعُ وَيَتَكَلَّفُ، وَالْمَدَاوَنَةُ تُسْتَعْمَلُ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةً، لَقَوِيَ الْمَنَاقِبُ عَلَيْهَا تَصَنُّعًا وَتَكَلُّفًا، وَلَكِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا مَتَرَفَاتٍ بَيْنَ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، تَدَوَّرُ مَعَ الْعَبْدِ تَمَحُّصُ يُفَاقَهُ، وَتُغْنِي عَنْهُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الصَّلَاةِ إِلَّا مُؤَيِّنٌ.

الصلوة الوسطى:

وقد اختلفت المفسرون من السلف في الصلاة الوسطى على أقوال كثيرة، وهي نحو من عشرين قولاً، وقد صنَّف فيه بعض المتأخرين تصنيفاً في جميعها؛ ومنها القوي، ومنها الضعيف، ومنها ما لا يُلتفت إليه؛ وإِنَّمَا قَالَ بِهِ وَاحِدٌ وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ؛ فَقِيلَ: إِنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ وَالْعُظْمَى وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْجُمُعَةِ وَالْوُثْرِ وَالْخَوْفِ وَالْجِدَّتَيْنِ وَالضُّحَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هِيَ صَلَاتَانِ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا أَبْهَمْتُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وقد روى ابن جرير، عن قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب؛ قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُخْتَلِفُونَ فِي الصَّلَاةِ الْوُسْطَى هَكَذَا، وَهَيْكَلَ بَيْنَ أَصَابِيهِ»^(١).

والقوي تلك الأقوال: القول بأنها صلاة العصر، وصلاة الفجر، ثم القول بأن الله أَلْهَمَهَا وقد يصدق على أي واحدة منهما.

وأكثر السلف وجمهور الفقهاء: على أنها صلاة العصر؛ وذلك لما ثبت في «الصحيح»؛ من حديث ابن مسعود؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: (سَلُّوْا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةَ النَّصِيِّ)^(٢).

وفي «صحيح مسلم»؛ من حديث أبي يونس مولى عائشة، عن

(١) «تفسير الطبري» (٤/٣٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٦٢٨) (١/٤٣٧).

عائشة أنها أملت عليه في مضعفها عند هوله، ﴿وَالْفُكْرَةُ الْوُسْعُ﴾ أن يكتب: «صلاة العصر»^(١).

وعنده من حديث شقيق بن حبيب، عن البراء بن عازب، قال: «نزلت: «حافظوا على الصلوات وصلاة العصر»، فقرأناها على رسول الله ﷺ ما شاء الله، ثم نسخها الله ﷻ، فانزل: «حفظوا على الصلوات والفكورة الوُسْعُ»، فقال له زاهر - رجل كان مع شقيق -: ألغين العصر؟ قال: قد حدثتك كيف نزلت، وكيف نسخها الله ﷻ»^(٢).

وقد قال به علي وابن عباس وابن مسعود وأبي هريرة وغيرهم. وأخذ به أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وصونه ابن جرير في تفسيره^(٣).

قال الثريزني: «وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم»^(٤).

وهو أرجح الأقوال، لصحة الحديث، ولا مخالفة لعلي بن أبي طالب من الخلفاء، وإذا صح قول عن خليفة، ولم يخالفه مثله، فهو أقرب إلى الصواب، ما لم يخالفه دليل مرفوع صحيح.

وقال بأنها صلاة الصبح: معاذ وابن عباس في القول الأصح عنه، وقال به جابر، وأخذ به مالك، وهو قول للشافعي في الجديد.

لأن صلاة الصبح بين صلاتين نهائيتين وليلتين، وجعل بعض السلف قوله تعالى ﴿وَقُرْأُوا لَهُ قَبِيحًا﴾ قرينة على كونها الفجر، لأن الفجور الدناء، ويكون في صلاة الفجر، ويروى هذا عن بعض السلف، كابن عباس، وقال به بعض فقهاء المالكية.

(٢) أخرجه مسلم (٦٣٠) (١٣٨/١).

(٤) حسن الترمذي (٣٤٢/١).

(١) أخرجه مسلم (٦٢٩) (١٣٧/١).

(٣) تفسير الطبري (٣٧٢/١).

وفي تفسير القنوت في الآية بالدعاء في الصبح نظر.

والمراد بالتوسط: توسلها زماناً، لا جهة، كما ذهب إليه فيصحة من
قولنا^(١)، حيث جعل الصلاة الوسطى صلاة المغرب، لأن ركعاتها
ثلاث، فهي وسطى بهذا الاعتبار، لما فوقها من الفرائض أربع، وما
دونها اثنتان.

وقوله مخالفت لباقي الآية، ولما عليه السلف.

ولا يعرف عن السلف القول بأنها صلاة العشاء، وإنما هو قول
لبعض الفقهاء بمقتهم.

وقد صح عن عبد الله بن عمر أنه سئل عنها؟ فقال: «هي بيوت»
فحافظوا عليها كلهم، رواه عنه تافه^(٢).

فضل الصلاة في مشقتها:

ومقتضى النصوصي: أن الصلاة كلما كانت أشق، كانت أعظم
أجرًا، والناس يختلفون في المشقة وعوارضها عليهم؛ فالمسافر ليس
كالمقيم، والصدء الأول يختلف عن زماننا اليوم، والعصر في زمنهم
وقت تكسب ورزقي وضرب في الأسواق؛ ولذا جاء تعظيم صلاة العشاء
في نصوص كثيرة هي وصلاة النحر.

وجاء تعظيم صلاة العشاء والفجر وفضلهما؛ لكونهما مطلقاً واحدة
ونوم؛ فالعشاء أول النوم، والفجر آخره.

وإذا شئت الصلاة في زمن أو على شخص، كان أجرها لو أداها
أعظم ممن يؤديها وهي عليه سيرة، وأثرها عليه في نفي نفاقه ومصلاح
سيرته أعظم من غيرها من الصلوات؛ فمن كان ليلة معاشاً كالمرابطين

(٢) تفسير الطبري (١/٣٧١).

(١) تفسير الطبري (١/٣٧٧).

والمحسبين والخُراس، أو العُمالي والصُّناع اللذين يتناوبون على عمل لا ينقطع، فإنَّ نومهُ سيكونُ نهاراً، فصلاةُ النهارِ في حقِّه أعظم؛ لأنها أشدُّ هذا من جهة المشقة.

وللمصلوات فضلٌ من جهاتٍ أخرى لا يُلْزِمُ تَقَلُّبُ الزَّمانِ وتغيُّرُ المكانِ والحالِ؛ كفضلِ الفجرِ لشهودِ الملائكةِ لها: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ١٧٨]، وصلاةِ التَّيَمُّنِ، وصلاةِ اللَّيْلِ لِتَزُولِ الرَّحْمَنُ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ؛ فلا يقال: إِنَّ صَلَاةَ النَّهَارِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ لِمَنْ يَسْهَرُ اللَّيْلَ وَيَنَامُ النَّهَارَ؛ لأنَّ فَضْلَ قِيَامِ اللَّيْلِ لِتَزُولِ الرَّحْمَنِ وَخَفَاءِ الْعِبَادَةِ فِيهِ عَنِ النَّاسِ؛ وهذا ثابتٌ لا يتحوَّلُ مع تغيُّرِ حالِ الفردِ في نفسه، ولكنَّ أسبابَ التَّفضيلِ تَتَوَعَّدُ، واجتماعُها في عبادَةِ أَهْلِ الْغُرَةِ تَفَرُّقُهَا في عِبَادَاتِ.

وربَّما كان هذا الوجهُ هو ما جعلَ بعضَ السلفِ كابنِ عُثْمَرَ يَمِيلُ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي صَلَاةٍ مَعْبُودَةٍ وَأَنَّهَا عَائِدَةٌ؛ وهذا ما مالَ إليه ابنُ عبدِ البرِّ وابنُ العَرَبِيِّ المالِكِيَانِ، وقالَ به إمامُ الحَرَمَيْنِ ابنُ الشَّافِعِيِّ، وغيرُهم.

ولابنِ عُثْمَرَ قولٌ في تعيينها تَقَدَّمَ، ولعلَّ قولَهُ في عَدَمِ تَعْيِينِهَا؛ حَتَّى لَا يَتَكَلَّفَ النَّاسُ عَلَى الْوُسْطَى وَيُفْرَطُوا فِي غَيْرِهَا، وَدَوِيَ هَذَا الْمَعْنَى عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ؛ كَالرُّبَيْعِ بْنِ ثَكَيْمٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمَا.

الكلامُ في الصَّلَاةِ:

وهو قولُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ إِنَّ الْفِتْنَةَ عَلَى مَعَانٍ جَدُّوا، وَكَأَنَّهَا دَالَّةٌ بِالصِّفَةِ أَوْ اللَّزْمِ عَلَى الْخُشُوعِ وَأَعْمِيَّةٍ.

وفي الآية: وجوبُ تركِ الكلامِ في الصَّلَاةِ إِلَّا الْمَشْرُوعَ؛ ففي «الصَّحِيحَيْنِ» عن زيدِ بنِ أَرْقَمَ، قال: «كَانَ الرَّجُلُ يُكَلِّمُ صَاحِبَهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَاجَةِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى قُلْتُ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ إِنَّ الْفِتْنَةَ عَلَى مَعَانٍ جَدُّوا، وَكَأَنَّهَا دَالَّةٌ بِالصِّفَةِ أَوْ اللَّزْمِ عَلَى الْخُشُوعِ وَأَعْمِيَّةٍ.

قَتَنِيبَةَ: فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ^(١).

والنهي عن الكلام في الصلاة كان بمنجى قبل الهجرة، والآية منجية أَكْثَرِ الْحُكْمِ وَثَبَّتَهُ، وَرُبَّمَا اسْتَدَلَّ بِهِ زَيْدٌ عَلَى الْحُكْمِ، وَهَذَا لَا يُتَأَنَّى ثَبُوتُهُ سَابِقًا، وَهَذَا يَرِدُّ كَثِيرًا فِي تَفْسِيرِ السَّلَفِ: يَسْتَلْزِمُونَ بِذَلِكَ نَزْلَ فِي مَنَاسِبٍ لَاحِظٍ عَلَى مَا يَشَابُهَهَا مِنَ الْمَنَاسِبَاتِ السَّابِقَةِ، فَيَذْكُرُونَ الدَّلِيلَ بِمَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ فِيهَا؛ فَيُظَنُّ أَنَّ السَّلَفَ اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِ النُّزُولِ.

وقد جاء عن ابن مسعود: قَالَ: «كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَلَمَّا قُدِّمْنَا، سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَأَخَذَنِي مَا قَرَّبَ وَمَا بَعُدَ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: (إِنِّي لَمْ أَرِدْ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يُخَوِّتُ مِنْ أَمْرِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّهُ قَدْ أَخَذْتَ مِنْ أَمْرِهِ إِلَّا يَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ)^(٢).

وفي «صحيح مسلم»: أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِمَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ، جِئْتَ تَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ: (إِنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِلَّا مَا هُوَ الشَّيْخُ، وَالْكَبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ)^(٣).

وقد فسَّرَ القنوت بالطاعة؛ وهو مرويٌّ عن ابن عباسٍ وسعيد بن جبَّيرٍ وعطاءٍ والشَّعْبِيِّ ومجاهدٍ وطاوسٍ وغيرهم، والمراد بالطاعة: الإخلاصُ والتجردُ له بالتعبُّد؛ وَلِذَا هَذَا، ﴿يُكْرَهُ﴾ أَي: لَا لِغَيْرِهِ.

وهذا أهمُّ وأَوْسَعُ المعاني في تأويلِ القنوت، ويدخلُ فيه غيرُهُ مِنْ التَّفاسِيرِ الْأُخْرَى؛ كَتَفْسِيرِ القنوتِ بالسُّكُوتِ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْكَلَامِ

(١) أخرجه البخاري (١٢٠٠) (٦٢/٢)، ومسلم (٤٣٩) (١/٢٨٣).

(٢) أخرجه أحمد (٣٥٧٥) (١/٣٧٧)، والنسائي (١٢٢١) (٣/١٩).

(٣) أخرجه مسلم (٤٣٧) (١/٣٨١).

فيها على ما تقدم، فالمُنشغل في صلاته بالكلام مع الناس لم يَتِمَّ قيامه لله، بل وثقت ليحاديث فلانا وفلانا، فالتاسُ يَلْتَقُونَ في المساجد ما لا يَلْتَقُونَ في غيرها، فإذا انشغلوا بالكلام والمساورة فيها، ما كان القيام لله، وإنما يَلْتَقُونَ ويتجاوزون في الصلاة للحديث والكلام في الدنيا.

ويُثَلَّ هذا من قسْرِ القنوت بالخضوع والخضوع والرُّقُوع كما هو بين جَنَيرٍ وطَيرٍ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جِئْتُمْ بِمَا لَا أَوْ رُكْبَتًا فَلَا يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ كَلَامٌ﴾﴾ [البقرة: ٢٣٩].

ترك النبي ﷺ صلاة العصر يوم الحَتَفِ لَمَّا شَغَلَهُ الْمُشْرِكُونَ عنها؛ وذلك في شَوَّالٍ مِنَ السَّنَةِ الْخَامِسَةِ مِنْهَا؛ كَمَا قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ.

وقيل: في ذي القَعْدَةِ.

وكانت صلاة الخوف لم تُشْرَحْ بِهَذَا، وَلَمَّا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى خَرَجَ وَفَتَّهَا، وَظَاهَرَ الْحَالُ: أَنَّهُ يَعْلَمُ وَلَمْ يَسْرَ، وَلَكِنَّهُ شُغِلَ بِالْمُشْرِكِينَ وَإِتَابِهِمْ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَإِنْ جِئْتُمْ بِمَا لَا أَوْ رُكْبَتًا﴾، وَالرُّجَالُ: جَمْعُ رَاجِلٍ أَيُّ: مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ أَيُّ: لَا تَتَرَكُّوهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي وَفْتِهَا، فَتَن لَمْ يَسْتَطِعْ أَدَاءُهَا بِطَمَآنِينَةٍ جَمَاعَةٍ أَوْ مُرَادَى، فَلْيُؤَدِّهَا رَاجِلًا مَاشِيًا، أَوْ رَاكِبًا عَلَى دَابَّةٍ، أَوْ سَيَّارَةً، أَوْ طَائِرَةً، أَوْ سَفِينَةً.

مراتب العجز عن أداء الصلاة عند العَفْوِ:
والواجبُ التَّلَوُّجُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَرَاتِبٍ:

الأولى: من استطاع أدائها جماعة أو جماعةًتين بإمام واحد أو إمامتين؛ كما في صلاة الخوف، وجب عليه أن يصلّيها كذلك، وألا يتخّر الجماعة ليعلو الغزو فقط، ولا يجازف وبخاير فيصلّي جماعة في حال خوف وخطر، فيبذلهم العدو في موضع واحد.

الثانية: إذا شئت الصلاة جماعة أن يصلّيها، وهو يتمكّن من أدائها قائماً منفرداً بقيام وركوع وسجود وخشوع، وجب عليه أن يؤدّيها بتلك الحال، ولا يجوز أدائها ماشياً أو راكباً بلا حاجة.

الثالثة: عند العجز عن أدائها بهيئتها قياماً وركوعاً وسجوداً، فيصلّيها راكباً وماشياً، ولا حرج؛ للآية، وبها استدل أحمد بن حنبل على ذلك^(١). وكان أحمد يجعل حكم الأسير كذلك، فإن خاف من أداء الصلاة وهو يسار به أو يمنع من الصلاة، أنه يؤمن إيماء الظاهر الآية^(٢).

استقبال القبلة في صلاة الخوف:

ومن تعلّق عليه استقبال القبلة واحتاج لاستقبال العدو، أو جواسيسه فمّر يمشي أن يقاماً معه، سقط عنه وجوب استقبال القبلة؛ وبهذا قال عامة السلف وأكثر الخلف، وقد روى نافع؛ أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف، رخصها، ثم قال: «فإن كان خوفه هو أشد من ذلك، صلّوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباً، تستقبل القبلة أو غير استقبالها»؛ قال نافع: لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ؛ رواه مالك والبخاري^(٣).

ويؤم المراحل والراكب إيماء حيث كان وجهه، ويكبّر بلسانيه مستحضرًا بقلبه مواضع الصلاة.

(١) مسائل عبد الله (١٣٢)، ومسائل ابن حالي (١٠٩).

(٢) مسائل صالح (٢٦٦).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (عبد الباقي) (٣) (١/ ١٨٤)، والبخاري (٤٥٣٥) (٦/ ٣٦).

وَيُسَبِّحُ لَأَبِي حَنِيفَةَ الْقَوْلَ بِتَقْدِيمِ التَّرْخُصِ بِتَرْكِ الْقِبْلَةِ بِحَالٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَرُويَ عَنْهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ وَقِتِ الْمَوَاجِهَةِ بِالْمَسَافِقَةِ وَشِبْهَهَا، فَلَا تَصَلِّي عَنْهُ بِحَالٍ إِلَّا عِنْدَ الظَّمَانَةِ؛ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلدَّلِيلِ.

وَقَدْ تَعَلَّرُ عَلَى الْمَجَاهِدِ آدَاءُ الصَّلَاةِ وَلَوْ مَاشِيًا أَوْ رَاكِبًا فِي وَقْتِ الْمَوَاجِهَةِ الثَّانَوِ طَوَّلَ وَقِتِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَجُزُّ قَلْبًا يَجْتَمِعُ مَعَهُ عَدَدُ الرُّكْعَاتِ وَحُضُورُ النَّفْسِ لِمُتَمَيِّزِ مَوَاضِعِهَا؛ فَهَذِهِ حَالَةٌ خَاصَّةٌ لَهَا حُكْمُهَا، وَلِصَاحِبِهَا عُلُوهٌ.

وَصَحَّحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ صَلَاةَ الْخُوفِ رُكْعَةٌ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ مَجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخُوفِ رُكْعَةً»^(١).

وَرُويَ هَذَا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرٍ، وَقَالَ بِهِ إِسْحَاقُ.
وَقَالَ قَتَادَةُ وَالْحَسَنُ: «تُجْزَى رُكْعَةٌ؛ إِنْ قَلَّتْ عَلَيْهِ الْاِثْنَانِ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ: صَلَاةُ الْخُوفِ كَصَلَاةِ الْأَمَنِ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ؛ إِنْ كَانَتْ فِي الْحَضَرِ، وَجَبَ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِي السَّفَرِ، وَجَبَ رُكْعَتَانِ، وَحَمَلُوا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى صَلَاةِ الْخُوفِ جَمَاعَةً يَصَلُّونَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً، وَيَقْضُونَ الْأُخْرَى.

وَرُويَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: أَنَّ صَلَاةَ الرَّاجِلِ وَالرَّاكِبِ رُكْعَتَانِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَغْرِبُ أَوْ رُبَاعِيَّةٌ كَالْعِشَاءِ وَالظُّهْرِ وَالْمُعَصِرِ؛ قَالَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّعْمِيُّ وَالرَّبِيعُ.

وَصَلَاةُ الْخُوفِ جَمَاعَةٌ لَهَا صِفَتُهَا، وَتُفَصِّلُهَا يَأْتِي فِي سُورَةِ النِّسَاءِ، بِإِذْنِ اللَّهِ.

وهو أنه تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَانفِرُوا مِنْ مَكَانِكُمْ﴾ كما بينا في الصلاة حال الأمن، كما بينا الله لنبيه ﷺ. وفي الآية: دلالة على جواز صلاة الخوف بكل ما يتحقق معه وصف الخوف الذي يعجز معه الإنسان عن أداء الصلاة كما شرعت ولو من غير عدو، كالخوف من مباح في صلاة تطارفة، ونحو ذلك. وإيجاب الصلاة حال الخوف، والتشديد فيها ولو راجلاً أو راكباً - دليل على جزمها في حال الأمن والإقامة.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْمَوْتِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ فِي مَا قُلْتُمْ فِي أَمْثَلِهِمْ مِنْ تَفَرُّوْنَ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٤٠).

الخطاب متوجه للرجال؛ لأن بيوتهم الثقل والمثعة والعضمة، وهذا ظاهر في قوله، ﴿يَتَوَفَّوْنَ﴾، وقوله، ﴿وَيَذَرُونَ﴾، وقوله، ﴿لَأَزْوَاجِهِمْ﴾، وقوله، ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وقوله، ﴿قُلْتُمْ فِي أَمْثَلِهِمْ﴾.

وللبزامة أثر حتى بعد موت الزوج، والبزامة تكليف ونشريف، والتكليف أكثر، والمثعة عليه أعظم، والمزوم عليه أكثر من الثمن.

ولا أثر على الزوج من الزوجة إذا توفيت زوجها عنه؛ لا في الجدوة، ولا في المثعة؛ وهذا بلا خلاف.

ونخصيص الأزواج يُخرج ملك اليمين، فلا مثعة لها؛ وإنما هي من متاعه وماله الموروث.

أحكام المتوفى عنها زوجها:

والله قد أمر في هذه الآية بشيئين للمتوفى عنها زوجها:

الأول: الترتيب حولاً كاملاً في بيت زوجها الذي مات عنها فيه.

الثاني: الوصية لها بالمتاع في تلك المدة التي تترتب فيها.

وهذه الآية كانت حقاً للزوجة قبل نسخها بحدوث الموقوف عنها زوجها، وقد سبق، على قول عائمة المفسرين^(١) خلافاً لمجاهد في قوله، وكان ذلك حقاً للزوجة، ولها التنازل عنه؛ فلا يجب عليها الترتيب عائمة في بيت زوجها إلا باختيارها، ولها التنازل عن حقها في المتعة تلك المدة.

ومجاهد في قوله هذا الذي تفرّد به، يجعل جنة الوفاة حتماء، والوصية بالمتعة حولاً على التخيير للزوجة؛ إن شأنت أخذت به، وإن شأنت تركته، ويرى مجاهد أن آية جنة الوفاة سابقة، وهذه الآية لاجئة مبينة.

رواه البخاري^(٢) من حديث ثبيل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، وكان البخاري لم يحزم به عن مجاهد، فقال بعد إخراجهم: «زعم ذلك عن مجاهد^(٣)» يعني: ثبيل.

وحوّل عليه؛ فرواه ابن جرير، عن مجاهد: بأن جنة الوفاة ناسخة للترتيب والمتعة حولاً.

وقول مجاهد فيما يوافق عائمة أخرى بالأخذ، وقد حكى الشافعي عدم معرفة مخالفين للثبيلين بنسخ هذه الآية بما سبق؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى أَنَّهُمْ كَذَّابُونَ﴾^(٤) وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى أَنَّهُمْ كَذَّابُونَ﴾^(٥) [البقرة: ٢٢٤].

والنسخ قول عائمة السلف؛ كابن عباس، وعطاء.

(١) أخرجه البخاري (١٥٢٩) (٢٩/١).

النفقة والسكن للمتوفى عنها:

وأما الشفعة بالنفقة حولاً، فهو وإن لم يُذكر في آية جلد المتوفى عنها زوجها، فإنها الموارد ناسخة له، كما قال ذلك ابن عباس؛ فللزوجة السكن مع الأولاد، ولها الرئع مع عقيمهم؛ وذلك أن الشفعة بالنفقة حق مالي، وهذا يتضمن الميراث؛ الزوجة أشوة الورثة في ذلك، لا تختص عنهم بشيء.

والسكن حولاً: هل تأخذ حكم النفقة؛ فيقال بنسخها بآية الميراث؟ على قولين، والنسخ أشهر وأظهر.

قال عطاء: جاء الميراث فنسخ السكن، فتعبدت حيث شاءت ولا سكن لها.

وقال به مجاهد^(١).

ولكن السكن المنسوخة: ما كان في الآية، وهو الحول، وأما السكن زمن العدة، وهي أربعة أشهر وعشر، فليست المطلقات بأولى بحق السكن من المتوفى عنها زوجها، والله تعالى يقول في الطلاق: ﴿لَا تَحْرِمُهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَحْرِمَنَّ إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ يَتَّخِذَ تَتَّخِذَ﴾ (١).

وهذا في المعتدة بطلاق، والمعتدة بوفاء في معناها، بل أولى منها، ويدل على ذلك: حديث الشريفة بنت مالك بن سنان لما توفي عنها زوجها، قال النبي ﷺ: (السكن في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله)، فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرًا، وقضى به عثمان بعد؛ أخرجه مالك وأبو داود والترمذي^(٢).

(١) صحيح البخاري (٣٠/٦).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (عبد الباقي) (٨٧/٢) (٥٩١)، وأبو داود (٢٣٠٠) (٢/٢).

(٢٩٩)، والترمذي (١٢٠٤) (٣/٥٠٠).

وهذا القول قول عُمَرَ وعثمانَ وابنِ عُمَرَ وابنِ مسعودٍ، وهو قول مالك وأبي حنيفةٍ والشافعي وغيرهم.

ترك المعتدُّ البقاء في بيت زوجته:

وظاهرُ الآيةِ يُسقطُ النفقةَ من ماله الزوج إذا تركتِ التريضَ في بيته حولًا باختيارها زائدًا فيه، بلا ضرورةٍ وحاجةٍ، فجعل الله المُنْعَةَ تابعةً للسُّكْنَى في بيته؛ فإن اختارت الخروجَ منه، فلا يجبُ لها مُنْعَةٌ لأنها أسقطت حُثَّها باختيارها؛ لظاهرِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي إِذْ أَتَوْتُ غَيْرَ مُخْرَجٍ لَّيْنًا خَرَجْتُ مِنْ ثَمَرِهِمْ مِنْ ثَمَرِهِمْ مِنْ ثَمَرِهِمْ﴾.

فقد تخرجَ الزوجةُ من سُكْنَاهَا، وفَرَّغَتْ في الزواج قبلَ الحولِ - على من قال بالآيةِ - فلا يصحُّ القولُ بوجوبِ النفقةِ لها مُنْعَةً الحولِ ولو خَرَجَتْ من بيتِ زوجها المتوفى، أو بَقِيَتْ فيه لكنْ تَزَوَّجَتْ بعده، حتى على قولِ مُجاهِدٍ المرحومِ؛ فالنَّفَقَةُ تجبُ من ماله الزوج لأجلِ الزوجيةِ؛ فلا يصحُّ أن يقالَ بها بعدَ زواجِ المرأةِ بعدَ وفاةِ زوجها قبلَ الحولِ بحالٍ.

وإنْ خَرَجَتْ للضرورةِ كالخوفِ، أو للحاجةِ استحسانًا من الزَّخْدِ، فلا يسقطُ حُثُّها من النفقةِ؛ كأنْ تسكنَ عندَ أهلِ زوجها أو غيرهم.

الحكمةُ من تريضِ المتوفى عنها بيتِ زوجها:

وأما جعلُ الله التريضَ أوَّلَ الأمرِ في بيتِ الزوجِ والمتاعَ لها حولًا؛ رحمةً بالمرأةِ وإحسانًا إليها؛ حتى تنظرَ أمرَها في زوجٍ آخرَ، ونفقةً وسكناً، وهي لا تنقصُ من حقِّ الزَّوْجَةِ أمرًا ظاهرًا، بل بالمعروفِ، كما كان في حياةِ زوجها، ولأنَّ للوفاةِ أَلَمًا ومصيبةً تُشغلُ الزوجةَ عن النظرِ في أمرِها ومستقبلِها كما لو كانت مطلقَةً، فاستَحِلَّتِ المُنْعَةَ سُكْنَى ونفقةً حولًا أوَّلَ الأمرِ، ثمَّ جُعِلَتْ جِدَّتُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعشرةً.

وقد جعل الله تعالى النفقة للزوجة والمطلقة الرجعية؛ لكونها في بيته وفي حضنته، ما لم تخرج المطلقة من عدو خلاؤها.

خروج المتوفى عنها من بيت زوجها:

ومخرج المرأة من بيت زوجها جائز، وفي الآية أنه حُرٌّ، والحُرُّ يسقط إن اختير غيره؛ ولذا قال: ﴿فِي مَا تَلَكَ مِن مَّعْشَرٍ مِّنْ تَعَرُّوفٍ﴾، فسَمَّى الله ما تفعله في نفسها بعد خروجها قبل الحول معروفًا، ولو كانت غير مختارة للخروج، والترخص واجبًا عليها، لم يرفع الله الحرج، ولم يُسمِّ فَعَلَهَا معروفًا.

وعدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر، ولها أن تتزوج بعد عدتها، ولا يُجْزى لها الشارح الزواج بعد زوجها المتوفى بعد عدّة الوفاة أربعة أشهر وعشر، ثم يُوجب عليها التريض حولًا في بيته؛ وهذا من قرآني نسخ الآية بآية عدّة الوفاة السابق.

• • •

قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ عَلَىٰ مَوَاطِنَ تِلْكَ﴾

[البقرة: ٢٢١].

والمطلقة حُرٌّ في إمتاعها بالنفقة والسكنى والكسوة، وهذا تمام المتاع، وهو حُرٌّ لها؛ لقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ عَلَىٰ مَوَاطِنَ تِلْكَ﴾، واللام للاستحقاق؛ فهو حُرٌّ لهنَّ؛ إذ يُلْنَ أَعْلَنَةً، وإنَّ شِئْنَ اسْقَطَتْ.

والمطلقة على حالكين:

الأولى: مطلقة ميتة لا رجعة لها، والميتة إما أن تكون حايلاً أو حائلاً (غير حامل)؛ فالحامل لها النفقة حتى تضع حملها باتفاق العلماء.

وإذا كانت حائلاً، فقد اختلف العلماء في نفقتها على قولين:

القول الأول: أن لا نفقة لها؛ وهذا قول جمهور الفقهاء.

القول الثاني: أن لها النفقة والسكنى، وهو قول الحنفية، ونسب لابن أبي ليلى والثوري.

الثاني: مطلقاً رجمة غير ميتة؛ فجمهور العلماء: على أن لها النفقة وجوباً؛ لكونها في عظمته، ومعدودة زوجة له، ثرته وبرئها حتى تخرج من جليها.

ومتعة المطلقة واجبة على الصحيح؛ لظاهر الآية وعمومها، لقوله تعالى: ﴿وَيَتَوَفَّيْكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، وهو أمرٌ يُحمل على ظاهره، لقوله: ﴿وَلَا تَحْلِفْنَ﴾ (النساء: ١٠٦)، والحقوق الأصل فيها الوجوب.

وروي هذا القول عن عمر وعلي وسعيد بن جبيرة والحسن، ورواية عن أحمد حكاهما عنه حنبل، بل قال ابن تيمية: بالمتعة لكل مطلق وجوباً، إلا التي لم يُدخل بها وقد قرئ لها، وهي رواية عن أحمد أيضاً.

وقال مالك وأبو حنيفة وشريح القاضي: بالاستحباب.

وضرفوا الأمر إلى الاستحباب؛ لقوله: ﴿عَلَّا عَلَى الشُّبُهَاتِ﴾، مع قوله في حكم المتاع: ﴿عَلَّا عَلَى الشُّبُهَاتِ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، فالإحسان مرتبة تزيد على الواجب؛ فجعلها حقاً ولكن على المحسين، فلم يُجعلها عامة على كل أحد.

والمُخِلَّةُ والمُلاعنة والمُصالحة: لا مُتعة لها.

ونهر غير واحد من الشافعية: أن كل طلاق سيئه المرأة لظليها إياه فلا مُتعة لها فيه؛ لأنها من زهد في شخصه الزوج ولم يزهد هو

فيها، فالضَّرَرُ عليه لا عليها، وبطلانها تُسَقِّطُ حُلَّها في المُنْعَى.

﴿إِنَّ لَنَا لَلْآخِرَ وَالْأُولَىٰ لَمَعْلَمَةً﴾ (البقرة: ٢٢٦)، وقال: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفُوسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأُتْبِعُنَا﴾ (البقرة: ٢٢٦).

في الآية: دُخُرٌ لشريعة الجهاد وفقدوها في بني إسرائيل، وأن الله كتبها على أنبياء وأمم قبل محمد ﷺ، والله لم يوجب على كل بني جِهَادِ الطَّلَبِ، ولكنه أوجِبَ جِهَادَ الدَّلْعِ على كل أُمَّة، بل لو لم يَنْزِلْ به نَقْلٌ، لوجب بالعقل؛ فلا يُسَلِّمُ الإنسان جِرْعَتَهُ وَقَمَّةَ وَمَالَهُ لِمَنْ أَرَادَهُ؛ وهذا لا يَخِشُ من حيوان يهيم، فضلاً عن إنسان كريم.

وقيل: إِنَّ النبي المذكور في الآية شمويلُ بْنُ بَالِي بنِ خَلْقَمَاءَ قاله وَقْتُ بْنُ مَيَّةٍ^(١).

وقيل: شَمْعُونُ؛ قاله مجاهدٌ والسُّدِّيُّ وغيرهما^(٢).

وقال قتادة: هو يُوشَعَ بْنُ نُونٍ^(٣).

وفي الآية: إشارة إلى كثرة الأنبياء من بعد موسى وقبل عيسى، وكانت الأنبياء بينهما تَجَلُّدُ ما في التوراة مِمَّا أَتَانَهُ النَّاسُ وَنُسُوهُ وَخَرَفُوهُ، حتى جاء عيسى فغَيَّرَ الله له من شريعة موسى أَحْكَامًا؛ كما في قوله: ﴿وَلَا تَجِدُ لِكُلِّ شَيْءٍ حُكْمًا عَلَيْهِ صَلَاتُهُ﴾ (ال عمران: ٤٠).

حَكْمُ الْقِتَالِ، والحكمة منه:

وفي الآية: وجوب القتال في سبيل الله جماعة، وألا يَفْرُقَ النَّاسُ

(١) تفسير الطبري (٤/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) تفسير الطبري (٤/ ٤٣٦).

(٣) تفسير الطبري (٤/ ٤٣٧).

مع إيمانهم إلى الجمع، وقد طلب الملأ من بني إسرائيل من بينهم مَلِيكًا - أي: خليفةً وأميرًا - ياتَمِرُونَ بِأَمْرِهِ، وَيُطِيعُونَ عَلَيْهِ، وكان في بني إسرائيل ملوك، والملوك تَأْتِرُ بِأَمْرِ الْأَنْبِيَاءِ، وقد كان في زمانهم جَبَابِرَةٌ وَعَمَالِقَةٌ يَسْلُطُونَ عَلَيْهِمْ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، كما قاله ابن عباس والسدي وغيرهما^(١).

وفي الآية: رَحِمَهُ النَّبِيُّ بِأَمْرِهِ أَنْ خَوَّيَ إِنْ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِلَّا يُقَاتِلُوا فَيَأْتُوا، وهم في سَعَةِ قَبْلِ فَرَضِهِ عَلَيْهِمْ، وذلك لما عَلِمَهُ مِنْ سَابِقِ حَالِهِمْ مِنْ تَقْرِيطٍ وَعَدَمِ وُقَاةٍ، وفي هذا أَلَا يَقْتُمُ الْأَمِيرُ لِلْقِتَالِ إِلَّا أَمَلَ الْعِزْمَ وَالشُّكْلَ وَالْثَبَاتَ، حتى لَا يُخَفَّلَ الْمُسْلِمُونَ، وَإِنْ أَخْرَجَهُمْ إِلَى الْجِهَادِ لِقَلْبِهِمْ أَوْ لِأَمْرِ مَكْرِهِمْ، أَلَا يَخْلُقُوهُ فِي بَلَدِهِ بِشُورِهِ، فَلَا يَجْعَلُهُمْ مَحَلَّ اعْتِمَادِهِ فَيَعْرِضُوا بِحِمَايَةِ ثَمَرِهِ، فَيَسْلُلَ عَنْهُ مِنْ جَهَنِّهِمْ.

وقد كان المنافقون يخرجون مع النبي ﷺ وهو يَخْلُقُهُمْ، تَالِيَةً لَهُمْ، أَوْ طَمَعًا فِي مَقْتَمِهِ، وَأَمَّا مِنْ أَنْ يَخْلُقُوهُ بِشَرٍّ، وَإِنَّا دَخَلْنَا الدُّنْيَا فِي قَلْبِ الْمَجَاهِدِينَ، وَقَعَ التَّنَازُعُ فِي صَوْرَةِ الْإِنْتِصَارِ لِلْحَقِّ، وَنَزَلَ الْإِفْتِرَاقُ وَتَبَعَهُ الْفُشْلُ، وَكَلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَقْرَبَ إِلَى الْآخِرَةِ، فَالْقَلِيلُ مِنَ الدُّنْيَا ثَقِيلٌ عَلَيْهِ، فَالْمَقَاتِلُ أَقْرَبَ لِلْمَوْتِ مِنَ الْمَسَالِمِ، لَوْجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدَعَ الدُّنْيَا وَيَكْتَفِيَ النَّفْسَ، حتى لَا يُفْسِدَ عَلَيْهِ ذَلِكَ جِهَادُهُ وَجِهَادُ الْأَمَّةِ، وَإِنَّا وَقَعَ فِي الْأَمَّةِ فُشْلٌ، فَلْيَفْتَشْ عَنْ طَمَعِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْمَجَاهِدِينَ يُهْزَمُونَ بِسَبَبِ أَطْمَاعِ الْقُلُوبِ، وَخَفَايَا الذُّنُوبِ، فَبِئْسَ أَحَدٌ قَالَ ابْنُ مَسْرُودٍ: «لَوْ خَلَقْتُ يَوْمَ أَحَدٍ، وَجِئْتُ أَنْ أُبْرَأَ: إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَّا يُرِيدُ الدُّنْيَا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ كَرِهْتُمْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ﴾» (ابن عمر: ١١٥٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ

في «مسند»، وابن أبي حاتم، وابن جرير^(١).
وكُلُّمَا كَانَ الْعَبْدُ فِي مَكَانٍ أَعْظَمَ، فَاَلْمَوَاحِفَةُ عَلَيْهِ أَكْبَرُ؛ فَاَلْمَجَاهِدُ
فِي مَوْضِعٍ عَظِيمٍ، وَأَمَلُهُ نَصِيرٌ يَنْقُضِي التَّجَرُّدَ؛ فَيَلْهُو الْكَفُّ مِنَ الْهَوَى
يُقِيدُ عَلَيْهِ مَا يُقِيدُهُ مَنَاقِلُ الْهَوَى عَلَى غَيْرِ الْمَجَاهِدِ.

الاجتماع في القتال:

وفي الآية: «سَالَتَانِ مُهُمَّتَانِ هُمَا الْمَقْصُودَتَانِ مِنْ ذِكْرِ الْآيَةِ هُنَا:
أَوَّلَاهُمَا: فِي هَوَايَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا لَنَا مَلَكٌ كَذَّبُوا بِرُسُولِهِ﴾،
وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ (البقرة: ١٢٨)
وذلك لوجوب التأمير في الجهاد، أميراً تجتمع عليه الكلمة،
ويُقَوَّى عَلَى مَقَاتِلَةِ الْعَدُوِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْجِهَادَ يَحْتَاجُ إِلَى تَعَاشُرِهِ بِهِمْ
وَتَأْمُرِهِ عَلَى الْعَدُوِّ؛ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِاجْتِمَاعٍ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ
وَالنَّقْلُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَّعَثُ جَيْشًا وَلَا سَرِيَّةً إِلَّا أَمَرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا،
وفي الحديث: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ، أَوْصَاهُ
بِثَقْوَى اللَّهِ»^(٢).

التأثير وأهميته:

بل كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّعَثُ عَلَى التَّأْمِيرِ فِي كُلِّ سَفَرٍ وَلَوْ فِي أَمْرٍ؛ كَمَا
فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: قَالَ ﷺ: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ،
فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»^(٣)، وجاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ
فِي سَفَرٍ، فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٤٤١٤) (٤٦٣/١)، والطبري في تفسيره (١٤١/٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧٨٨/٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٩٧٨) (٣٥٤/٥)، وأبو داود (٢٦١٢) (٣٧/٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٧٣١) (٩٧/٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٠٨) (٣٦/٣). (٤) أخرجه أبو داود (٢٦٠٩) (٣٦/٣).

وهذا اجتماع قليل أمر بالإمارة فيه؛ فكيف بما هو أكثر منه؟ وكلما كثر الناس وضعفت الإمامة فيهم، وغشوا؛ فالإمام يقيم الحدود، وينصر المظلوم، ويهيب من يترصص الفساد، وكثيرا ما يفتل العامة أن أمرهم مستقيم تحت إمام صالح، فيظنون أن استقامة أمرهم لصالحهم، فلا يرون لإمامهم حاجة، فإذا زال الإمام، انسد بعضهم بعضا، وقتل بعضهم بعضا، وظهرت الأطماع ومكائد الأعداء التي يديتها الإمام فيهم بهتة.

والجهاد أحوج إلى الجماعة؛ لأن مصلحة عامة؛ ضرورة وعبرة ونمكينة، ومفسدة عامة؛ خذلاننا وقهرانا وشتاننا، تحفظ بالجهاد الضروريات الخمس، ويفسادو نصيب؛ لذا فالجهاد موكول إلى الإمام يرفع رايته، ويسالم ويهاد، ولا تتحقق مصالح الدين وتكتبل مصالح الدنيا إلا بالإمامة والاجتماع عليها؛ فالتاس بلا إمام صالح كالجسد بلا رأس صحيح.

وإذا صح الجهاد وقام سببه المشروع، فهل يجب في ذلك إذن الإمام؟ للعلماء في ذلك أقوال ثلاثة:

ذهب الجمهور إلى وجوبه؛ وهو قول المالكية والحنفية، وقول للحنابلة، وهو الأصح إذا كان الإمام بمن يقيم الجهاد ويؤيد له القذة ولو ترصص وتنهل.

وذهب الشافعية إلى الكراهة مع الجواز.

وذهب الظاهرية إلى الجواز بلا كراهة.

وأصول العلماء تفتق على أن من لا يؤمر بشريعة الجهاد أصلا لا يشترط إذن الجهاد منه؛ لأنه لا يؤمر بأصل؛ فكيف يؤمن على فرع؟

فالإذن إنما رُبط بالإمام لأنه يَعْرِفُ مواضع الثغور، وأزمنة الغزو، والفاصل بين المفضول بينها، وأماكن الحاجة، وقوة العدو وضعفه، وإذا كان الإمام لا يؤمن بشريعة الجهاد، فلا تُشرَع له لوائمه.

وإذا تعددت بلدان الإسلام، فلكل بلد إمامه؛ يُقيم جهاده، ويرفع لوائه، وله حقوقه ولوائمه، وعليه تبعاته، ولا يُطلب من إمام إذن لجهاد في غير ولايته؛ لأنَّ إذنه حتى له فيما تقع عليه يده، فهو يُعَيِّر مصلحته، ويَرى مفسده، ولغيره على أرضه يده، وله غين، يُعَيِّر ما لا يُعَيِّرُهُ، ويَشْهَدُ ما لا يَشْهَدُهُ.

وقد قاتل أبو يعقوب بمن معه العشرين، وترفع بيبرهم وفواظهم، فلم يَكُنْ تحت راية النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن في أرضه ولا تحت أمره سياسة، وإن كان تحت أمره شريعة، فلم يأمره النبي ﷺ ولم يَنْهَهُ، بل مدحه وقال: (يُسْقَرُ حَرْبٌ، كَوْ كَلَانٌ لَهُ أَخَذَ^(١))، ولم يطلب هو من النبي ﷺ إذناً مع نزول الوحي وعضد الموحى إليه.

شروط جهاد الدفع:

وأما جهاد الدفع، فليس له شرط؛ فإذا دَخَمَ العدو بلدًا، وجب على أهلها الدفع عن جناتهم؛ كلٌّ بما يستطيعه، جماعة أو فرادى، رجالاً أو نساء، وإن تعلز اجتماعهم، فيسقط شرط الاجتماع، فيقاتلون فرادى، وإن تعلز الإمام، فيقاتلون بلا إمام.

وهؤلاء الملأ من بني إسرائيل إنما طلبوا من نبيهم ملكًا يقاتلون معه، وجهادهم جهاد دفع، كما في قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُوْتِرْنَا مِنْهُ﴾؛ لأنهم أُخْرِجُوا مِنْ أَرْضِهِمْ، فلم

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١) (٣/١٩٧)، وانظر: ابن هشام في «السيرة» (٢/٣٢٤).

يَتَمَكَّنُوا مِنَ الدَّفْعِ، فَاجْتَمَعُوا فِي غَيْرِ أَرْضِهِمْ بَعْدَ إِخْرَاجِهِمْ، فَأَرَادُوا الْقِتَالَ بِإِمَامٍ لِمَتَكَّنِيهِمْ مِنْ تَحْقِيقِ ذَلِكَ.

وإذا تمكَّن أهل البلد من الاجتماع على إمام يقابلون معه عن أرضهم ويخرجهم وذبيهم، ويجب عليهم ذلك ولو كان جهاد دفع، وإنما سقط وجوب الإمام عن جهاد الدفع؛ لأن الغالب العجز عن تحفظهم والتمكَّن منه، وإذا انتسب البلد، وعجزوا عن الاجتماع على إمام واحد، فيجتمعون جماعات ما أمكنتهم، وإذا تمكَّنوا اجتمعوا على جماعة واحدة.

المسألة الثانية: سُمِّيَ القتال في الآية: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى الْكَلْبِ﴾، مع كونهم يقابلونهم من أرضهم، وقد أخرجهم من ديارهم وأبنائهم، لا لإعلاء كلمة الله وإقامة حكمه؛ وذلك لأن جهاد الدفع عن النفس والعرض والمال لا يُشترط له نيَّة، لما جاء في «الصحاحين»^(١) من حديث عبد الله بن عمرو؛ قال: قال ﷺ: (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ)^(٢)، وفي «السنن»^(٣) من حديث سعيد بن زيد مرفوعاً: (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَقْرَبِهِ، أَوْ دُونَ دِينِهِ، أَوْ دُونَ دِينِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ)^(٤).

• • •

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٠) (١٣٦/٢)، ومسلم (١٤١) (١٢٤/١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٧٢) (٢٤٦/٤)، والترمذي (١٤٢١) (٣٠/٤)، والنسائي (٤٠٩٥) (١١٦/٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَهْمُ نَبِيِّهُمْ أَنْ أَلَّاهُ مَقَدُّهُمُ إِلَى اللَّهِ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْمَآلُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنْ يَكُونُ لَهُ السُّلْطَانُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَشَقُّ بِالنَّاسِ مِنْهُ وَنَلْمُ يَوْمَئِذٍ السُّلْطَانُ عَلَى كَلِمَةٍ وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الْوَلَايَةِ وَالْجِسْمِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ مَلِكِهِمْ مِنْ بَيْنِهِمْ وَالْفَرْقِ عَلَيْهِمْ﴾﴾ [البقرة: ٢٤٧].

جعل الله لبني إسرائيل طالوت مَلِكًا يقاتلُ بهم، ويفاتلون معه، وذكر الله نزاعهم بعد طلبهم منه الملك، فرأوا أنهم أشتُّ منه بالولاية؛ وذلك لأنهم رأوا من أمر دنياه ما لا يستحيونهُ بنفوسهم، فاستنقصوه نسباً؛ فكان من سبط بنيامين، ولم يكن لهم مَلِكٌ ولا نبوة؛ قاله قتادة وغيره^(١).

ودى عمرو بن دينار، عن جكرمة؛ قال: كان طالوت سقاءً يبيع الماء؛ أخرجه ابن جرير^(٢)، ولما قالوا: ﴿أَنْ يَكُونُ لَهُ السُّلْطَانُ عَلَيْنَا﴾.

وهذه المأخذ ليست محلّ تفضيلٍ عليهم في القتال؛ ولذا قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَمْلَقَهُ عَلَى كَلِمَةٍ وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الْوَلَايَةِ وَالْجِسْمِ﴾، وشروط الولايات تختلِف بحسب منازلها؛ فولاية الجهاد تختلِف عن ولاية الإمام في الصلاة، وولاية المال، وولاية القضاء والحقوق، وولاية الأيتام والأعراض.

والمقصود بالعلم هنا هو: العلم بالقتال والحرب، والغزو والفرو، وأحكام العدو رجالاً ونساء وشيوخاً، وأحكام المهادنة والمسالمة؛ حتى لا يقع الظلم.

قال وهب بن منبه وغيره في علم طالوت: «هو العلم بالحرب»^(٣).

(٢) تفسير الطبري (٤/ ١٥٠).

(١) تفسير الطبري (٤/ ١٥٠، ١٥٣).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٦٦).

اشتراط العلم للوالي بما يلي:

وأما مُشْتَرَطُ لِكُلِّ وَالٍ عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ وَلَايَتِهِ، لَا مَطْلُقُ الْعِلْمِ أَوْ الْعِلْمُ الْمَطْلُوقُ؛ لِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْجَيْشِ فِي غَزْوٍ غَيْرِ وَلَايَةِ أَمِيرِ النَّاسِ فِي الْحَجِّ؛ فَالْأَوَّلُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِصِيرًا يَعْلَمُ الْجِهَادَ، وَالثَّانِي: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِصِيرًا يَعْلَمُ الْمَنَاسِكَ، وَأَمِيرُ الْقَضَاءِ: يَجِبُ فِيهِ عِلْمُ الْعُقُوبَاتِ حَدُودًا وَتَعْزِيرَاتٍ، وَفَقْهُ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْمَوَارِيثِ، وَكُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِفَصْلِ الزَّوَاجِ؛ كَالْبَيْعِ، وَالتَّجَارَةِ، وَغَيْرِهَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِقْهُ بِمَسَائِلِ وَدَقَائِقِ الْعِبَادَاتِ كَالظَّهَارَةِ وَالصُّبْحِ وَالصَّلَاةِ وَالْمَنَاسِكَ، إِلَّا مَا يُقِيمُ بِهِ دِينَهُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْمُقْضِي لَا عَلَى الْقَاضِي.

وَكَلَّمَا تَلَبَّسَ الْإِنْسَانُ بِعَمَلٍ، وَجِبَ عَلَيْهِ التَّفَقُّهُ فِيهِ؛ وَلَمَّا قَالَ عُثْمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الثَّنِينَ»؛ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١)، فَيَتَفَقَّهُ فِي الْبَيْعِ وَلَوْ لَمْ يَتَفَقَّهْ تَفَاصِيلَ الصَّلَاةِ وَالصُّبْحِ وَالْحَجِّ، وَيَكْتَفِي بِمَا يُقِيمُ دِينَهُ مِنْهَا.

وَإِذَا وَجِدَ إِنْسَانٌ لِوَلَايَةِ الْجِهَادِ: قُوَّةَ الْجَسَدِ شَجَاعَةً ضَعِيفَ الْإِيمَانِ، وَقُوَّةَ الْإِيمَانِ ضَعِيفَ الْجَسَدِ جَبَانًا، فَيَقْدَمُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ وَلَايَةُ جِهَادٍ، فَتَحْتَاجُ قُوَّةَ الْقَلْبِ وَالْبَدَنِ مَعَ أَصْلِ الْإِيمَانِ؛ وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ الْمَقْصَدُ الشَّرْعِيُّ مِنْ تِلْكَ الْوَلَايَةِ؛ وَهَذَا يَقُولُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ تَنْطِقِ الْجَسَمِ فِي الْآيَةِ.

وَأَمَّا لِمَ يَلْحَقِ النَّبِيُّ بِالنَّمَلِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَيُجَاهِدُ مَعَهُمْ، مَعَ كَوْنِهِمْ يَذَلُّونَ عَنْ تَلْبِيهِمْ وَأَتْفِهِمْ، فَيَكُونُ أَمِيرًا عَلَيْهِمْ؛ لِأُمُورٍ:

مِنْهَا: أَنَّ الْكُفَاةَ تَتَحَقَّقُ بِهِمْ، وَهُمْ تُفَرِّ وَاحِدٌ مِنْ عِدَّةٍ تَكَالِفَتْ عَلَى النَّبِيِّ؛ مِنْ تَلْبِيغِ الدِّينِ، وَحِمَايَةِ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ يَتَعَلَّقُ بِهِ

النَّاسُ كُلُّهُمْ، فَلَوْ نَفَرْنَا، ثَقُلَ هَذَا عَلَى أَهْلِ الْعَجْزِ، وَأَخْيَرُوا الْحَقَّاقَ بِهِ وَتَفْجِزُونَ، مَعَ الْقِيَامِ بِمَنْ حَوْلَهُ، كَمَا كَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يَقُومُ بِالْفِرَاقِ مَرَاتٍ، لَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي بَقَائِهِ ﷺ.

ومنها: عَلَّمَهُ أَنَّهُمْ قَدْ يَحْتَلُونَ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَفْقَهُ هَذِهِ الْقَوْلَ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، فَطَلَبَهُمْ وَتَلَحُّفَهُ الْهَزِيمَةَ بِسَبِّهِمْ، وَالْفَتْةَ بِقَلْبِهِ الْعَمَلُ عَلَى النَّبِيِّ أَعْظَمُ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي غَيْرِهِ، فَيَنْتَكِسُ الْأَتْبَاعُ، وَرُبَّمَا ارْتَدَّوْا؛ وَلِذَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ فِتْنَةً لِقَوْمِكِ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ١٨٥) قَالَ مُجَابِدٌ: «أَيُّ: لَا تَجْعَلْنَا بِأَيْدِي قَوْمِ فِرْعَوْنَ، وَلَا بِحَذَابِ مَنْ عِنْدَكَ، فَيَقُولَ قَوْمُ فِرْعَوْنَ: لَوْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ، مَا عُذِّبُوا، وَلَا سُلِّطْنَا عَلَيْهِمْ، فَيَفْتَنُوا بِنَا»^(١)؛ وَيُنْحَرِقُوا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَحَادَّةً^(٢).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُؤْتُونَ مَا فِي الْأَيْدِي أَنْ يَبْلُغَ يَوْمَ لَا يَكُنَ فِيهِ وَلَا عِلٌّ وَلَا حِشْمٌ وَلَا خَشْيَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمْ الْكَافِرُونَ﴾﴾ (البقرة: ٢٥٤).

هَذَا عَطَابٌ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ بِالتَّحَفُّةِ، وَالتَّنْفِقَةِ فِي الْفَرَاقِ: الصَّدَقَةِ؛ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ أَتَمَ وَغَيْرُهُ^(٣).

وَالرِّزْقُ هُوَ: الْأَمْوَالُ بِجَمِيعِ أَوْصَافِهَا؛ نَقْلَتَيْنِ، أَوْ مَاشِيَةً، أَوْ زُرُوعًا وَثَمَارًا، أَوْ تِجَارَةً، أَوْ مَنَاعًا، فَكُلُّ شَيْءٍ يُسْتَحَبُّ فِيهِ التَّنْفِقُ وَلَوْ كَانَ مَنَاعًا، فَتَنْفِقُهُ عَارِيَةً، أَوْ الصَّدَقَةَ بَوًّا، أَوْ إِعْدَاوَةً.

(١) تفسير الطبري (١٢/٢٥٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦/١٩٧٦).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/٥٦٩). (٣) تفسير ابن أبي حاتم (٦/٢٨٥).

زكاة عروض التجارة:

وفي الآية: وجوب الزكاة في جميع الأموال، ومنها عروض التجارة؛ فقد جاء الأمر بالعموم، فالإتفاق أول ما يتوجه إلى الزكاة؛ كما روى حجاج، عن ابن جريج؛ هو أنه: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾، قال: «من الزكاة والطلاق»^(١).

وتجب الزكاة في عروض التجارة عند عامة العلماء، وهو قول الأئمة الأربعة، وعمل الخلفاء الراشدين؛ كعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو قول ابن عباس وفقهاء المدينة الشافعية، ويعضد هذا ما رواه أبو داود وغيره؛ من حديث سيرة مرفوعة: (أَلَمَّا رَسَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ أَنْ يُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْبَيْتِ لِيُؤْتَى بِهَا لِلْبَيْعِ)^(٢).

ونقل ابن المنذر إجماع العلماء على زكاة عروض التجارة^(٣). خلافاً للظاهرية الذين يجعلون النصوص إنما هي فيما خصه الدليل، ولا يشتلون بإطلاقات الآيات، وربما احتزروا من القول بالإطلاق؛ خوفاً من وجوب الزكاة في المتاع والتور والتمراكب وطعام البيت؛ لكونها من الأرزاق والأموال، ولكن هذا النوع من الأموال لم يقل أحد بوجوب الزكاة فيه، ولا ذكر ذلك الصحابة ولا من بعدهم إلا ما يتعلق بخلي المراء، ومن أوجب الزكاة فيه لا يجعله متاعاً، بل نفلاً.

والتجارة كسب، والله يقول: ﴿لَا يَنْفِقُوا مِنْ مَّا كَسَبُوا﴾ (البقرة: ٢٦٧)، ويأتي مزيد كلام في ذلك في سورة التوبة عند قوله تعالى: ﴿مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سَكَنَةً فَاغْنِهِمْ وَزَكِّهِمْ﴾ (البقرة: ١٠٣).

• • •

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٦٢) (٩٥/٢).

(١) «تفسير الطبري» (٤/٥٢٣).

(٣) ينظر: «المجموع»، للردي (٦/٤٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ الْقَوْمِ فَسَ يَنُكَرُوا﴾
وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِإِلَهِكُمْ فَهُمْ لَا يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا إِلَهُكُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾
تَبَيَّنَ عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

رَفَعَ الْإِكْرَاهَ فِي الْآيَةِ عَامًّا مُخْصِصًا بِغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ، وَقَدْ وَقَعَ خِلَافٌ فِي نَسْخِ هَذِهِ الْآيَةِ بِآيَاتِ السِّيفِ وَالْفِثَالِ؛ فَمِنْهُمْ: مَنْ قَالَ بِالنُّسخِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الضُّعَاكِيِّ وَالشَّاذِلِيِّ وَابْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ هِيَ مُحْكَمَةٌ وَخَاصَّةٌ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، لَا بِغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يُكْرَهُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ إِنْ نَزَلُوا عَلَى الْجِزْيَةِ بِخِلَافِ الْوَلِيِّينَ، وَيَأْتِي تَفْصِيلُ الْجِزْيَةِ وَأَحْكَامُهَا فِي «النُّوْبَةِ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِإِلَهِكُمْ وَلَا بِالَّذِي الْآخِرَ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾ (النُّوْبَةُ: ١٢٩).

وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ: إِحْكَامُ آيَةِ الْبَابِ، وَخُصُوصُهَا بِأَهْلِ الْكِتَابِ؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُثْمَانَ رضي الله عنهما، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ.

وَلَا يُصَارُ إِلَى النَّسخِ إِذَا عُرِفَ التَّارِيخُ وَلَمْ يَتَعَارَفِ الْحُكْمُ مِنْ جَمِيعِ الرُّجُوعِ، فَإِنَّهُ السِّيفُ سَابِقٌ لِنَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَأَبَاطَ السِّيفُ لَهَا مُوَاجِعُهَا، وَهَذِهِ الْآيَةُ لَهَا مُوَاجِعُهَا؛ فَفِي «الثَّانِي» مِنْ حَدِيثِ أَبِي يَسْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، قُلْتُ: خَاصَّةً، قَالَ: خَاصَّةً، كَانَتْ الرِّاءَةُ مِنْهُمْ إِذَا كَانَتْ نَزْرًا أَوْ مِلَاحًا؛ تَنَلُّوْا قَيْنَ وَكَذَلِكَ لَنَجْعَلَنَّ فِي الْيَهُودِ؛ فَلَتَنُوسَ بِذَلِكَ طَوْنَ بَقَايَا، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَفِيهِمْ مِنْهُمْ، فَلَمَّا أُجْلِبَتِ التَّغْيِيرُ، قَالَتْ الْأَنْصَارُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْبَاؤُنَا وَإِخْوَانُنَا فِيهِمْ، فَسَكَّتْ عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

هَدَيْتَهُ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، فقال رسول الله ﷺ: «قَدْ خَيْرَ أَصْحَابِكُمْ، فَإِنْ اخْتَارْتُمْ فَهُمْ بِكُمْ، وَإِنْ اخْتَارُوكُمْ فَأَجْلُوكُمْ مِنْهُمْ»^(١).

حُكْمُ الْإِكْرَاءِ عَلَى الْإِسْلَامِ:

وهذا في أهل الكتاب ألا يكرهوا على الدخول في الإسلام ابتداءً، فإن قبلوه؛ فلهم ما على أهل الإسلام، وعليهم ما عليهم، وإن أبوا فَيَنْزِلُوكُمْ عَلَى الْجَزَاءِ، وإن أبوها، فلها ما ملئتم معهم عند عَجْزِ الْمُسْلِمِينَ وَضَعِيهِمْ، لو قَالَهُمْ حَتَّى يَنْزِلُوا عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ إِسْلَامٌ أَوْ جَزَاءٌ، بِخِلَافِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمَلَاجِلَةِ اللَّاتِيئِينَ؛ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا إِسْلَامٌ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ، أَوْ مَسَالِمَةٌ عِنْدَ الْعَجْزِ وَالْخَوْفِ، أَوْ تَرْكُهُمْ تَرْكًا بِهِمْ إِلَى حِينٍ قَوِيٍّ.

حُكْمُ الرِّفْدِ وَحَرَمِيَّةِ الدِّينِ:

وليس في الآية جوازُ الخروج من الإسلام بعد دخوله؛ فتلك رِدَّةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّ السَّنْبَ الْكَثِيرَ، وَلِحَدِيثِ: «أُيِّرْتُ أَنْ أَقَابِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢)، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»^(٣)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَمَلُ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَاجْتِمَاعُهُمْ: عَلَى قَتْلِ الْمُرْتَدِّ، كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ وَمَنْ مَعَهُ، ثُمَّ عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، وَكُنِيَ الصَّحَابَةُ وَفُلَّهُمْ، كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عِمْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَالْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِهِمْ يُبْعَثُونَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَمْراءَ وَخُلَفَاءَ بَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي الْعَبَّاسِ.

وَلَكِنْ الْخِلَافَ عِنْدَ السَّلَفِ فِي الْمَنَافِقِ الَّذِي يُمْلِكُ نِسَاءَهُ يَقُولُ

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٦/٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٠/١)، ومسلم (٢٢/١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٩/٤).

الْكُفْرُ، ثُمَّ يَنْصِبُوا كَحَالِ الْمُنَافِقِينَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاخْتَلَفُوا فِي امْتِنَانِهِ الْمَرْتَدِّ وَمِلَّتِهَا وَصِفَتِهَا، وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حَالِ الْمَرْأَةِ الْمَرْتَدَّةِ وَأَخْلَعَهَا حُكْمَ الرَّجُلِ، وَهَذَا لَهُ مَوَاضِعُهُ - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - مِنْ كِتَابِ اللَّهِ.

وإذا فاضل النور عليه السلام المشرق الأصلي، فكيف بالمرقد المعاني؟

وليس في الآية تخيير بالخروج من الإسلام وعدم الإلزام بالدخول فيه لكل أحد، والله يعول بعد ذلك: ﴿مَنْ يُؤْتَ الرُّشْدَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ فَهُوَ بَعْدَ ذَلِكَ أَعْتَدَ لِلْكَافِرِينَ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ لِيُبَيِّنَ أَنْ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، انْفَضَّتْ عَرَاهُ، وَانْقَطَعَ دَعْوَاهُ.﴾



﴿قَالَ تَعَالَى﴾: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مِنْ حَيْثُ كُنْتُمْ مَا حَقَّتْكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَنْتُمْ لَكُمْ مِنَ الْأَرْحَامِ وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَيْسَ وَمَنْ يَفْسُقُوا فَاكْتُمُوا وَكُنْتُمْ بِمَا جَاءَكُمْ إِلَّا أَنْ تُخْبِتُوا بِهِمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَظِيمٌ﴾ (النور: ٢٧).

أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِتِّفَاقِ مِنْ طَيِّبَاتِ الْكَسْبِ، وَمِنْ خَرَاJ الْأَرْضِ، فَالْكَسْبُ كَسْبُ الْيَدِ مِمَّا تُخْرِجُهُ مِنْ مَالٍ، وَمِنْ تِجَارَةٍ وَمِصْنَعَةٍ وَجَزْفَةٍ، فَكُلُّ مَالٍ تُكْسِبُهُ الْيَدُ فِيهِ زَكَاةٌ عِنْدَ ذُرَّائِ الْحَوْلِ عَلَيْهِ، وَيُلَوِّغُو نَصَابًا، فَلَا يَأْتِي يُقَيِّدُ عَمَلَهَا أَحَادِيثُ الْحَوْلِ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: (لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ)، وَرَوَاهُ أَبُو مَاجَةَ^(١١)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، مِنْ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، بِنَحْوِهِ^(١٢)، وَرَوَيْ مَوْقُوفًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ^(١٣)، وَرَوَيْ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا^(١٤)، وَالْمَوْقُوفُ عَنْهُمَا أَصَحُّ.

(١) أخرجه ابن عساکر (١٧٩٧) (١/٥٧٦). (٢) أخرجه أحمد (١٧٦٥) (١/١٤٨).

(3) آخری دو ایر ٹیکہ فی ایگٹھ (10/11) (3A7/11).

(1) آخره الترطوي (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠).

الشروطُ الخَوَلُ للزكاة:

وَإِذَا كَسَبَ الْإِنْسَانُ مَالًا يَبْلُغُ نَصَابًا بَفِيضٍ عِنْدَ كَسْبِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ مَالٌ مِنْ قَبْلُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَخُولَ عَلَيْهِ الْخَوَلُ، وَيَبْدَأَ حَوْلَهُ مِنْ وَقْتِ تَكْسِبِهِ؛ لِمَعْنَى الْحَدِيثِ وَعَمَلِ الصَّحَابَةِ وَقَوْلِهِمْ: كَأَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ.

المَالُ الْمَكْتَسَبُ أَثْنَاءَ الْخَوَلِ:

وَمَنْ كَانَ لَدَيْهِ مَالٌ غَيْرُ الْمَكْتَسَبِ وَقَدْ بَلَغَ مَالُهُ الَّذِي عَنْدَهُ نَصَابًا، ثُمَّ اكْتَسَبَ مَالًا فِي أَثْنَاءِ الْخَوَلِ، فَلَا يَخْلُو الْمَالُ الْمَكْتَسَبُ مِنْ أَحْوَالِ:

الأولى: إِنْ كَانَ الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ جَنْسِ مَالِهِ الَّذِي عَنْدَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ نَمَاءٌ لَهُ؛ كَنَمَاءِ التِّجَارَةِ وَتَكْسِبِهَا بِالْمُعَاوِظَةِ، وَنَمَاءِ الْمَاشِيَةِ مِنْهَا، فَهَذَا الْمَالُ الْمَكْتَسَبُ يَتَّبِعُ خَوَلُ أَصْلِ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الْمَكْتَسَبَ فَرَعٌ لَهُ، فَيَأْخُذُ بِحُكْمِ أَصْلِهِ؛ وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَا يُعْرِفُ فِي السَّلَفِ وَالْأَثْنَاءِ الْأَرْبَعَةِ مَخَالَفَتٌ، وَمِثْلُ هَذَا النَّمَاءُ فِي الْمَالِ بِشَيْءٍ حِسَابُهُ وَجَعَلَ حَوْلَ خَاصٍّ بِهِ، وَمِثْلُهُ: لَوْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَقْلِيلِ لَيْسَتَهُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَنَمَاءُ الْمَاشِيَةِ كَثِيرٌ فِي أَثْنَاءِ حَوْلِهَا، وَنَمَاءُ التِّجَارَةِ وَمَا يَكُونُ كُلُّ يَوْمٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَالِ الْوَفِيرِ وَالتِّجَارَةِ الْوَاسِعَةِ.

الثانية: إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الْمَالِ الْمَكْتَسَبِ؛ كَأَنْ يَكُونَ كَسَبَ عَقَارًا، وَمَالَهُ تَقْلُدًا، أَوْ اكْتَسَبَ تَقْلُدًا وَمَالَهُ عَرُوضًا، فَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ حَوْلَ الْمَالِ الْمَكْتَسَبِ وَنَصَابِهِ: هَلْ يَتَّبِعُ مَالُ صَاحِبِهِ، أَمْ يَنْفَرِدُ الْمَالُ الْمَكْتَسَبُ بِخَوَلِ جَدِيدٍ، وَنَصَابِ جَدِيدٍ؟ ذَهَبَ جَمْعُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِفِيضِهِ بِحَوْلِ وَنَصَابِ جَدِيدَيْنِ؛ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَائِشَةُ وَعَلِيٌّ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ - فِي رِوَايَةٍ - أَنَّهُ يُزَكَّى حِينَ اسْتِفَادَتِهِ؛ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِيمَنْ بَاعَ دَارَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةٍ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ إِذَا تَبَيَّنَتْ^(١)، وَهَذَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ حَقٌّ لَهُ مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ، وَلَكِنَّهُ أَجَلَ كَالثَلَاثِينَ فِي الدُّعَى فَيُزَكِّيهِ إِذَا تَبَيَّنَتْ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَحْمَدَ بِهَذَا الْمَعْنَى.

الثالثة: أَنْ يَكْتَسِبَ مَالًا مِنْ جَنْسِ مَالِهِ الَّذِي قَامَ فِي مُلْكِهِ، وَقَامَ نَصَابُهُ، وَبَدَأَ حَوْلُهُ، وَلَكِنْ الْمَالُ الْمَكْتَسَبُ لَيْسَ فَرْعًا لِمَالِهِ الْأَصْلِي، وَلَا نِعَاءً لَهُ؛ فَلَيْسَ رِبْحًا مِنْ تِجَارَتِهِ، وَلَا نِعَاءً لِمَا شَرَّاهُ؛ وَإِنَّمَا كَسْبُهُ بِصِفَةِ أُخْرَى كَالِهَيْبَةِ أَوْ اللَّقْطَةِ أَوْ الشَّرَاءِ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ الْأَصْلِيِّ، كَأَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ مَاشِيَةٌ أَوْ نَقْدٌ أَوْ عَقَارٌ، فَيُهْتَمُّ لَهُ عَقَارٌ أَوْ نَقْدٌ أَوْ مَاشِيَةٌ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْحَالِ:

فَذَهَبَ طَائِفَةٌ: إِلَى أَنَّهُ يَنْتَبِهُ أَصْلُ الْمَالِ مَا دَامَ مِنْ جَنْبِهِ مَطْلَقًا؛ وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بِأَنْ حَوْلَهُ مَسْئُولٌ مَا دَامَ لَيْسَ فَرْعًا وَلَا نِعَاءً لِلأَوَّلِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ جَنْبِهِ؛ أَخَذًا بِظَاهِرِ النُّصُوصِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: (مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا...) ^(٢)، وَالْمَالُ الْمُسْتَفَادُ هُوَ مَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ: (لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ).

وَصَوَّرَ الْحَدِيثَيْنِ مُحْتَمِلٌ لِكِلَا الْقَوْلَيْنِ بِتَأْوِيلِهِمَا كُلٌّ عَلَى وَجْهِهِ، وَالْأَحْوَجُ جَعْلُ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ تَبَعًا لِلْمَالِ الْأَصْلِيِّ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْبِهِ بِكُلِّ حَالٍ، كَانَ فَرْعًا لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

ونجى - أي: الزكاة - فيما زاد على النصاب بالحساب، إلا في السائمة؛ فلها حساب منصوص، لا يصح فيه القياس.

(١) - ينظر: «المعجم» لابن قدامة (٢/٤٦٨).

(٢) - أخرجه الترمذي (٦٣١) (٢/١٦).

دوام النصاب في الحول كَلْو:

وَيُشْتَرَطُ دَوَامُ بُلُوغِ النَّصَابِ فِي الْحَوْلِ كَلْوً عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ؛ فَقَدْ جَعَلَ نَقْصَانَ النَّصَابِ فِي اثْنَاءِ الْحَوْلِ لَا يُسْقِطُ الزَّكَاةَ، بِشَرَطِ بُلُوغِ النَّصَابِ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ نَقْصَانَ النَّصَابِ يُسْقِطُ الْحَوْلَ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَإِجَابِ الزَّكَاةِ لِتِمَامِ النَّصَابِ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ لَا ضَائِقَ لَهُ بِتَحَقُّقِ فِيهِ الْعَدْلِ وَعَدَمِ الْإِضْرَارِ، فَيَسْتَوِي فِي هَذَا مَنْ لَقِيَ مَالَهُ كُلَّهُ وَغَيْرُهُ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ تِجَارَةً أَوْ كَسْبًا، فَلَبِغَ نَصَابًا قَبْلَ بُلُوغِ الْحَوْلِ، فَعَالُهُ الَّذِي يُزَكِّيهِ لَيْسَ هُوَ الْعَالُ الَّذِي يَدَأُ حَوْلَهُ، بَلْ هُوَ مَالٌ جَدِيدٌ؛ لِهَلَاكِ مَالِهِ الْأَوَّلِ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْتَوِي فِيهِ مَنْ نَقَصَ نَصَابَهُ وَزَعَمًا وَمَنْ ذَعَبَ مَالَهُ كُلَّهُ، ثُمَّ اسْتَغْنَى غَيْرُهُ.

وَهَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَيْنِكُمْ مَّا حَضَرَكُمْ﴾، فِيهِ: أَنَّ الْمَالَ الْحَرَامَ لَا زَكَاةَ فِيهِ مَا لَمْ يَنْتَبِ مِنْهُ؛ فَالَّذِي طَيَّبَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا - كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(١) - فَإِنَّ نَابَ صَاحِبِهِ كَثُرَ يَتَوَبَّ مِنَ الرِّبَا بَعْدَ قَبْضِهِ، لِيُزَكِّيَهُ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ الصَّادِقَةَ تَرْفَعُ عَنِ الْمَالِ حَبْثَةً.

وَهَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا أَرْجَمْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْثَى﴾، فِيهِ: إِعْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ كُلِّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ الثَّمَارِ وَالزُّرُوعِ بِشَرْطِهَا الثَّابِتَةِ فِي الشُّعْرِ. زَكَاةُ الْخَضِرَاءِ:

وَالْخَضِرَاءُ أَوَّلُ وَالْفَاكِهَةُ لَا زَكَاةَ فِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ يَأْمُرُ بِذَلِكَ، وَلَا يَنْفَعُهُ، وَأَمَّا مَا رَوَى الثُّرُمَلِيُّ مِنْ حَدِيثٍ مَعَاذُ: (لَيْسَ لِي الْخَضِرَاءُ زَكَاةً)^(٢)، فَلَا يَنْتَبِ؛ أَعْلَهُ الثُّرُمَلِيُّ وَغَيْرُهُ؛ وَقَالَ: «لَا يَنْتَبِ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (١٠١٤) (٢٠٣/٢). (٢) أخرجه الثرملي (١٣٨) (٢١/٣).

(٣) مسند الثرملي (٢١/٣).

والمدينة لم تكن مَبْنًى للخَضْرَآوَاتِ والفاكهة؛ لأرضيها، ولحاجتها للماء، ولحرارة جوها، إلا في القليل يُزْرَعُ كالذُّبَابِ وشبهه.

وعملُ السلف على عدم زكاتها؛ نَقْلُهُ الثَّرِيدِيُّ وغيره^(١)، وهو قولُ جمهور الفقهاء؛ لأنَّ الخَضْرَآوَاتِ والفاكهة لا تُكْنَتُ ولا تُذَخَّرُ، بخلافِ الحبوبِ والثمارِ؛ كالشعيرِ والتمرِ، فتُذَخَّرُ بينَ بلا تَحْيِيٍّ مؤونةً، ولا يُنْتَفَعُ - غالبًا - بالخَضْرَآوَاتِ والفاكهة إلا في زمانٍ قَلْبُهَا وأيامه، وتفسدُ إنْ طال وقتُها، فينبَغُ الحبوبِ والانتفاعُ منها أظهرُ وأكثرُ من الخَضْرَآوَاتِ، والخضراواتِ أصبَحَتْ، وفي إيجابِ الزكاةِ فيها إضرارٌ بأصحابها، إلا مَنْ كان يَجْعَلُهَا تجارةً، فتأخُذُ حُكْمَ العروضي.

ولو ادَّخَرَ النَّاسُ الخَضْرَآوَاتِ والفاكهة في الآلاتِ واتَّخَذُوهَا قُوَّةً، فلا زكاةَ فيها؛ لأنَّهُمْ لا يَدَّخِرُونَهَا إلا بمؤونةٍ وتُكْلَفُ تَحْتَلِفُ عن مؤونةِ الحبوبِ، ولا يُجْمَعُ على أهلها كُلفَتَانِ، تُكْلَفُ الأَذْخَارُ، وتُكْلَفُ الرُّكَاةُ، فيُتَضَرَّرُ النَّاسُ بذلك.

وأبو حنيفة يقولُ بزكاةِ الخَضْرَآوَاتِ، وعائفةٌ حاجبَةٌ.

وقيلَ بزكاةِ المَعَادِنِ والتَّقِيطِ والغَزَايِ الذي يَنْتَفِعُ منه النَّاسُ ممَّا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ؛ لعمومِ الآية؛ وهذا ظاهرُ مذهبِ الحنفيَّةِ؛ لقولِهِمْ بالأَخْلِ بالعمومِ، والفائدةُ عندهم أنَّ دليلَ العمومِ يدلُّ على جميعِ أَجْزَائِهِ دَلَالَةٌ قَطْعِيَّةٌ، والجمهورُ يَجْعَلُونَ دَلَالَةَ العمومِ على جميعِ أَجْزَائِهِ ظَنِّيَّةً، وهذا هو الأرجَحُ، ما لم تُحْتَفَ قرائنٌ بأحدِ الأجزاء، أو يُقْتَمَ دليلٌ مستقلٌّ أو عملٌ يقوِّي الأَحدَ بجزءٍ أو أجزاءِ العمومِ كُلِّهَا.

زكاةُ التَّقِيطِ والبرول:

واختلفتْ مَنْ قالَ مِن أَهْلِ العَصْرِ: بِزكاةِ التَّقِيطِ والغَزَايِ في مِقْدَارِ

النصاب الذي تجب فيه الزكاة، ويقتدر الزكاة فيه، على القول:

فمنهم: من يخرجها على الرُّكاز، ويوجب فيه الخمس.

ومنهم: من يقيس على الحبوب والنماز.

ومنهم: من يقيس على الثقلين.

والثقل والبقر والغاز إذا كان مالا خاصا للمسلمين وخراجه يكون لبيت المال، فلا تجب فيه الزكاة.

وإذا كان مالا خاصا بقر يخرج في أرض له، فهل تجب فيه الزكاة؟ على الخلاف السابق.

وتنهي على من قال بالزكاة فيه: أن يفرق بين ما يخرج منه بمؤنة ومشقة ألا يجمله مساويا لما طفق على الأرض أو قريبا من سقجها، فيقسم على حاليين قياسا على الحبوب والنماز؛ فما كان بمؤنة، فلا يجاوز فيه ربع العشر، وما كان بلا مؤنة، ففيه العشر؛ ففي الصحيح، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ؛ قال: (فَيَقْسَمُ السَّيِّئُ وَالْعَبْدُ أَوْ كَانَ عَقْرِيًّا: الْعَشْرُ، وَمَا سَقَى بِالتَّضْعِ: يَصْفُ الْعَقْرِي) ^(١).

وقياسه على الرُّكاز ضعيف؛ فإن الرُّكاز فيه الخمس، والرُّكاز لا مؤنة فيه غالبا؛ فهو من لُقْطِ الجاهلية، ومما عيقت أيديهم، فلا تُخلَفُ بحفر الأرض أو تحت الصخر لاستخراجها، وإن خرَجَ بالحفر، فإنه يخرج كَمَا لا مقصودا بالحفر والمؤنة، كمن يحفر بئرا لأجل الماء، أو ينقل صخرًا لأجل البناء، ثم يجد مصادفةً ذَقِيًّا جاهليًّا، فهذا لم يجد مشقة ومؤنة في الرُّكاز ذاته؛ ولذا القول في الشرع الخمس.

ولا يقاس على الرُّكاز ما يُخرجهُ الناس من المعادن من الصخور

وَحُفِرَ الْأَرْضُ، ثُمَّ تُصْفَرُ الْجِبَارَةُ وَيُخْرَجُ مَا فِيهَا مِنْ نَقَاسِي الْأَرْضِ مِنَ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالنَّحَاسِ وَشِبْهَاهَا، هَذَا بِمَوْنَةٍ، وَلَا يَأْخُذُ حُكْمُ الرِّقَازِ،
وَلَا زَكَاةٌ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ نَصَابًا وَيَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَرِحْتُمْ بِهَا وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤَثِّرُوهَا
الْمُتَرَفَةَ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ عَنْكُمُ الرِّقَابُ وَأَلَلَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾﴾ [البقرة: ٢٧١].

اختلفت في سبب نزول الآية، وليس في الآية شيء من ذلك مستد
مرفوع أو موقوف صحيح؛ وإنما هي أقوال لبعض السلف:

قيل: إنَّ المسلمين كبروا الصدقة على قراباتهم من المشركين؛
فأنزل الله ذلك بياناً لهم.

وقيل: إنَّ النبي ﷺ نهأهم عن الصدقة على المشركين؛ فسخ الله
ذلك بالآية.

والنهي لا يصح عن النبي ﷺ، وفي الآية التالية ما يُشير إلى النفقة
على المشركين؛ فقد قال بعد هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ مَقْرِبَةٌ مَدَافِرُ
اللَّهِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُغْفِرُوا مِنْ خَيْرٍ لَكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

الصدقة والزكاة على الكافر:

والزكاة على الكافر لا تصح إلا تأليفاً لقلبه، لا لمجره قلبه
ومستغنيوه؛ حكى الأئمة في غير واحد كابن المنير، فيعطى من زكاة
الأموال، لا زكاة الفطر؛ لأنَّ زكاة الفطر لا يدخل فيها المولفة قلوبهم؛
لتقييدها في الحديث بالمسلمين؛ ولذا خصَّ الله الكفار بآية الأصناف
الثمانية بقوله تعالى: ﴿وَالْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، وهذا القيد لا يشرط

فِي الْمُسْلِمِ؛ يُعْطَى الْمُسْلِمُ لِمَجْرَدِ فَقْرِهِ، وَلَوْ لَمْ يُقَضِّ تَأْلِيفٌ قَلْبِهِ، وَلَوْ كَانَ قَابِضًا يُعْلَمُ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجْعَلُهُ يُقْلِعُ عَنْ مَعْصِيَتِهِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ اسْتَحَقَّهَا لِفَقْرِهِ وَمُسْكِنَتِهِ، وَغُرْبِهِ وَجِهَادِهِ، وَلِرُقْيَتِهِ، وَلتُرْتَبِيهِ فِي سَفَرِهِ، وَلِجِهَادِهِ مَا دَامَ مُسْلِمًا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُعْطَى الْكَافِرُ زَكَاةَ لِفَقْرِهِ وَمُسْكِنَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، مَا خَصَّ تَأْلِيفًا لِقَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ لِفَقْرِهِ وَهُوَ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ، فَتَأْلِيفُهُ لِمُسْلِمٍ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، فَالْكَفَرُ أَكْثَرُ مِنْ الْفَقْرِ.

وَوَثَّرَ الْجِهَادُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ سَبِيلُ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٦٠) [إشارة إِلَى خُرُوجِ الْكَافِرِ مِنْ جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ إِلَّا الْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَابِذُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، عَلَى خِلَافِ مَا اسْتَجَارَهُ وَالْإِسْتِغَاةُ بِهِ فِي الْقِتَالِ.

وَجَمْعُورُ الْأَثَرِ: عَلَى أَنَّ سَهْمَ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبُهُمْ بَاقٍ لَمْ يُنْسَخْ، عِلَاقًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ، وَالصَّحِيحُ بِقَاوُ، وَلَا دَلِيلَ يَصْحُ عَلَى النِّسْخِ، ثُمَّ إِنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي لِأَجْلِهَا شَرَعَ سَهْمُ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبُهُمْ بَاقِيَةٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ مَا وَجَدَ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ، وَنَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ مَعَ بَقَاءِ عِلَّتِهِ لَا يَتَّفِقُ مَعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَائِدِهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الصَّدَقَةِ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ عَلَى الْكَافِرِ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ التَّأْلِيفِ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ إِلَّا تَأْلِيفًا لِقَلْبِهِ فَقَطْ - صَدَقَةً وَإِطَاعَةً - إِذَا كَانَ جَارًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ التَّأْلِيفُ فِي الزَّكَاةِ، فَفِي الصَّدَقَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَذَوِي عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ الصَّدَقَةَ عَلَى الْكَافِرِ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَدْ تَصَدَّقَتْ هَانِثَةُ عَلَى يَهُودِيٍّ سَأَلَتْهَا؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»^(١)، وَسَأَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: «قَبِلْتُ خَلِيٍّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ - فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ؛ إِذْ هَانَفُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٩) (٣٦/٢)، ومسلم (٩٠٣) (٢٢١/٢).

ومذبتهم - مع أبيها، فاستفتت رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَمَعِيَ رَاحِلَةٌ - تَطْلُبُ الْعَزَّ - أَفَأَصِلُهَا؟ قال: (نَعَمْ، صِلِهَا)؛ رواه البخاري^(١).

وهذا ظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْتَكِرُ اللَّهُ عَنْ آلِيٍّ لَمْ يَنْتَكِرْهُ فِي آلِيٍّ وَكَذَلِكَ يَحْجِزُكَ بَيْنَ يَكْرَمُ أَنْ تَدْخُرَ وَتَقْطِعُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (الممتحنة: ٨)، وتدخل الهدية من هذا الباب؛ لأن الهدايا تحبب النفوس وتستميل القلوب للمهدي، وقد روي في الحديث: (تَهَافُوا تَحَابُّوا)^(٢)، والآية أخرجت الكافر الحرير، فلا يجوز الصدقة له، إلا لمن جلب على الظن دلع شره وجلب خيره؛ كهدية عمر لأخيه في منحة فمبعها.

إعطاء الفاسق والمتأني تأليفاً للقبول:

وإذا أعطى الكافر تأليفاً لقبول، فبعضى المسلم ضعيف الإسلام ليحسن إسلامه ولو كان غنياً، إذا علم ذلك من حاله؛ ليؤمن شره، فشر بعض فُسَّاقِ المسلمين ومتأنييهم على الإسلام ولما يزيد على شر بعض الكفار المعاصرين؛ فقد يكون المناق والمنايق يُخشى عليه أن يكون عباً للمشركين أو كائناً مترتباً بتيضو الإسلام، والمال يكثر قلبه ويُطغى هواؤه، وفي «الصحيحين»، عن أبي سعيد: أن علياً بعث إلى النبي ﷺ بِشَيْئَةٍ فِي ثَرْتِهَا بَيْنَ الْيَمَنِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَنْعَزَ بْنِ حَاسٍ، وَغَيْثَةَ بْنِ بَلَرٍ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ غَلَاظَةَ، وَزَيْدَ الْخَيْرِ، وقال: (أَتَأْتِيهِمْ)^(٣).

وكان النبي ﷺ يُعْطِي الطُّلُقَاءَ، وبعض من يَخْشَى بُعْثَهُ عَنِ الْحَقِّ

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٣) (١٠٣/١).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦) - (١١٩)، وفي «الشعبة» (٨٩٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٤) (١٣٧/١)، ومسلم (١٠٦٤) (٦/٧٤١).

يَنْفَرْتُ، وَقَالَ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرُّجُلَ، وَلَعَبْرَةُ الْحَبِّ إِلَيَّ مِنْهُ، حَتَّى أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ»^(١).

أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ:

وأعظمُ الصدقاتِ ما كانت على أشدَّ المسكين حاجةً، فالزُّلْفَةُ على الفقير أعظمُ أجرًا من التَّفَقُّعِ على المسكين، ومن جَمَعَ فَرًا وَحُرْمًا وَسَبِيلًا وَجِهَادًا، أعظمُ مَنْ جَمَعَ بَعْضَهَا.

والصدقةُ على الفقير الصالحِ أَوْلَى مِنَ الفقيرِ الفاسقِ إذا اسْتَوَيَا فِي الْحَاجَةِ، إِلَّا عِنْدَ غَلَبَةِ الظَّنِّ بِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْفَاسِقِ تَفَرُّتُهُ وَتَوَلَّفَتْهُ.

إِسْرَارُ الصَّدَقَةِ وَإِعْلَانُهَا:

وفي الآية: تَضَلُّ الْإِسْرَارِ بِالصَّدَقَةِ عَلَى الْإِعْلَانِ بِهَا، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ حَتَلَ الْآيَةَ عَلَى زَكَاةِ الْفَرَضِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ.

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ فِي الْآيَةِ: «جَعَلَ اللَّهُ صَدَقَةَ السَّرِّ فِي السَّطْرِ تَفْضُلُ غَلَايَتِهَا سَبْعِينَ ضِعْفًا، وَجَعَلَ صَدَقَةَ الْفَرِيضَةِ غَلَايَتِهَا أَفْضَلُ مِنْ سِرِّهَا، يَقَالُ بِمُخْصَفٍ وَغَيْرَيْنَ ضِعْفًا، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَاطِلِ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا»^(٢).

وَمِنْهُمْ: مَنْ حَسَبَهَا بِصَدَقَةِ النَّفْلِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ، لِأَنَّ زَكَاةَ الْفَرَضِ لَا يَظْهَرُ فِيهَا كِمَا الْإِحْسَانِ وَالْوَقْفِ كَصَدَقَةِ النَّفْلِ، فَالْفَرَضُ تَكْلِيفٌ يُسَوِّقُهُ الْإِنْسَانُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَالرِّيَاءُ فِي النَّفْلِ أَقْوَى مِنَ الْفَرَضِ، لِحَاضَةِ عِنْدَ مَنْ يُوَدِّي الْفَرَضَ وَالنَّفْلَ، وَأَمَّا مَنْ لَا يَتَعَادُ أَنْ يُوَدِّيَ فِي مَالِهِ إِلَّا زَكَاةً وَاجِبَةً، فَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الرِّيَاءُ فِي فَرِيضِهِ، كَمَا يَدْخُلُ الرِّيَاءُ عَلَى صَاحِبِ النَّفْلِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٧) (١٤/١)، ومسلم (١٥٠٠) (١/١٣٢).

(٢) تفسير الطبري (١٥/٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥٣٦/٢).

إخفاء الطاعات وإعلانها:

والأصل في الفرائض في الدين: الإعلان، وأنه أفضل من الأسرار، وقد حكى الإجماع على هذا ابن جرير، إلا الزكاة^(١)، ففيها خلاف عند السلف؛ وذلك لأن الفرض يحتاج إلى التواصي وعدم التواكل، ولكونها شعائر دينية تحتاج إلى إظهارها ليعتد بها الناس، ولا يجهل ضعيف الإيمان والمنافق باباً للخروج عن أدائها بدعوى الأسرار، وحتى لا يحسن الظن بصاحب السوء، فتعطل بذلك مقاصد الشريعة.

والأحاديث كثيرة في فضل إخفاء النوافل صدقة وصلاة وغيرها، ومن الشيعة الذين يظنهم الله في يملأوا: (وَجَلَّ قَصْدُكَ، أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شَيْئاً مِمَّا تَفْعَلُ بِحَبِيبَتِكَ)؛ كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين»^(٢)؛ ولما كانت نافلة الليل أعظم من نافلة النهار، لإخفائها والخلو فيها، وأعظم ما ينفي النفاق، ويدفع الرياء: عبادة السر.

وإذا قامت مصلحة التعليم وحض الناس، فلا حرج من إعلان العمل الصالح ولو كان تفضلاً؛ كما في حديث المنذر بن جرير، عن أبيه قال: «جاء قوم حفاة عراة مجتاهي النمار أو العبا، متقلبي الشيوخ، خائفون من مفسر، بل كلهم من مفسر، فتمسروا وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج، فأمر بئلاً، فأذن وأقام، فصرى ثم خطب، وحث الناس على الصدقة، فجاء رجل من الأنصار بصره فحدثه عنهم ففجروا عنها، بل قد عجزت، قال: ثم تنازع الناس، حتى رأيت كرمين من طعام ونباب، حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل خائفة

(١) تفسير الطبري (١٧/٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠/١) (١٧٣/١)، ومسلم (١٠٣١/٢) (٧١٥/٢).

مَنْعَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ شَيْئًا حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ شَيْئًا سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وَدَّعَاهُ، وَوَدَّعَ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ)^(١).

وهذه: صدقة العلانية فيها أفضلُ مِنَ السُّرَّةِ، لِلحَاجَةِ لِلإِعْلَانِ لِحُتِّ النَّاسِ وَقُدُومِهِمْ إِلَى الصَّدَقَةِ لِتُسَدَّ حَاجَةُ النَّاسِ، وَيُخْرَجَ شُحُّ النُّفُوسِ مِنْهَا، وَرُبَّمَا هُنَاكَ مَنْ يَمْتَنِعُ الْحَيَاءُ مِنَ النِّفَاقِ؛ لِئَلَّا مَا لِي يَبْذُورَ فَلَا يَرَاهُ يَسَاوِي شَيْئًا، فَإِذَا رَأَى صَاحِبَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ يُنْفِقُ، انْفَقَا؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ تَسْتَوِيحُنَّ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَنْ فِعْلِ بَنِي جَنِيهَا.

مَحْوُ الْحَسَنَاتِ لِلْسَّيِّئَاتِ:

وَفِي الْأَمْرِ: تَكْفِيرُ الصَّدَقَةِ لِلْسَّيِّئَاتِ: ﴿وَرَزَّكَوْرَ عَمَلِكُمْ يَنْ سَكَنَكُمُ وَأَلَهُ بِمَا تَعْمَلُونَ حَبِيرٌ﴾، وَفِي حَدِيثٍ حَدَّثَهُ فِي «الصَّحِيحِ»^(٢) قَالَ: (فَيَسُدُّ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ، وَوَلَدِهِ، وَتَجَارِهِ: تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ)^(٣).

وَفِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَ«الْمُسْنَدِ»^(٤) مِنْ حَدِيثِ كُثَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ؛ قَالَ ﷺ: (وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ)^(٥).

وَكُلُّ حَسَنَةٍ تَمْحُو سَيِّئَةً، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ لَهَا أَثَرٌ عَلَى حَسَنَةٍ، وَقَدْ تَنَحَّوْهَا، وَالْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ يَتَفَالَتُنَّ، وَالْعَلَبَةُ لِلْكَثْمِ وَالْأَعْلَمُ، إِلَّا التَّوْحِيدَ لَا يَمْحُوهُ إِلَّا الشِّرْكَ، وَالشِّرْكَ لَا يَمْحُوهُ إِلَّا التَّوْحِيدُ، وَالْمُشْرِكُ لَا أَثَرَ لَطَاعَاتِهِ مَا لَمْ يُوَحِّدْ، فَلَا يَكُفِّرُ بِهَا أَجْرًا، وَلَا يَكْفُرُ بِهَا ذَنْبًا، إِلَّا إِنْ أَسْلَمَ فَيُكْتَسَبُ لَهُ مَا سَلَفَ مِنْ عَمَلِهِ الْخَالِصِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:

(١) أخرجه مسلم (١٠١٧) (٢٠٤/٢)، أخرجه البخاري (١٤٣٥) (١١٣/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٥٢٨٤) (٣٩٩/٣)، والترمذي (٦١٤) (٥١٣/٢).

(اسْتَلْثْتُ عَلَى مَا اسْتَلْثْتُ مِنْ غَيْرِ)^(١).

وَمِنْ ارْتَدَّ بَعْدَ إِسْلَامٍ، ثُمَّ اسْلَمَ، فَهَلْ تَرْجِعُ إِلَيْهِ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ رُدِّهِ؟
قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَالصَّحِيحُ: رَجوعُهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ زَمَنَ كُفْرِهِ
مُخْلِطًا لَهَا، تُكْشَبُ لَهُ حَسَنَاتُهُ تِلْكَ إِنْ أَسْلَمَ، فَكَيْفَ يُسْلِمُ تَصَدَّقَ، ثُمَّ
كَفَرَ، ثُمَّ اسْلَمَ؟ فَرَجوعُ حَسَنَةِ زَمَنِ الْإِسْلَامِ أَوَّلَى مِنْ رَجوعِهَا زَمَنَ الْكُفْرِ.
مَحْوُ السَّيِّئَاتِ لِلْحَسَنَاتِ:

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَحْوِ السَّيِّئَةِ لِلْحَسَنَةِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَحْوِ
الْحَسَنَاتِ لِلْسَّيِّئَاتِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ السَّيِّئَةَ تَوْثُرُ عَلَى الْحَسَنَاتِ، وَفَدَ
تَمَحْوُ تَضْعِيفُهَا، وَمُضَاعَفَةُ الْحَسَنَةِ حَسَنَاتٍ؛ فَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى
سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ، وَهَذَا التَّضْعِيفُ مَعْدُودٌ فِي
الْحَسَنَاتِ، وَهَذَا لَا يَخَالِفُ أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ تُسَبِّقُ غَضَبَهُ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ
تَضَاعَفُ، وَالسَّيِّئَةُ تُبْقَى وَاحِدَةً، فَلَوْ مَحَبَتِ السَّيِّئَةُ حَسَنَةً فَتَمَحْوُ تَضْعِيفُهَا
أَوْ بَعْضُهُ، فَلَا تَأْتِي عَلَى جَمِيعِ أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ السَّيِّئَةَ أَصْعَفُ مِنَ الْحَسَنَةِ،
وَالْمُوبِقَاتُ وَالْكَبَائِرُ أَقْوَى مِنَ الصَّغَائِرِ، وَلِكُلِّ حَسَنَةٍ تَضْعِيفٌ وَبَرَكَةٌ،
وَيَنْدَجِبُ مِنْ تَضْعِيفِ الْحَسَنَاتِ وَبَرَكَتِهَا بِمَقْدَارِ الذُّنُوبِ؛ وَهَذَا سَبَبُ عَدَمِ
وُجُودِ بَرَكَةِ الْحَسَنَةِ مِنَ الْقَائِمِ وَالْمُنَاقِ فِي تَغْيِيرِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الْأُولَى أَمْ أَنْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا فِي الْأَرْضِ يُحْشَرُهُمْ عَلَيْهَا أُولَئِكَ فِي عَذَابٍ مُبِينٍ﴾
الْعَذَابُ تَعْرِيفُهُمْ بِمَعْنَاهُمْ لَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا فِي الْأَرْضِ وَأَنَا كُنْتُ نَبِيًّا مِنْ
خَيْرِ نَبِيِّ اللَّهِ يَوْمَ غَيْثٍ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

فِي الْآيَةِ: الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَحْصُورِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الَّذِي تَسَبَّبَ

(١) أخرجه البخاري (١٤٣٧) (١١٤/٢)، ومسلم (١٣٣) (١/١١٣).

إسلامُهُ في عجزِهِ عن التصرف ولو لم يكن في عِزِّهِ قتالُهُ؛ لأنَّهُ مُخَيَّرَ لأجلِ إيمانِهِ، وهو أَوْلَى مِن ابنِ السَّبِيلِ الَّذِي انْقَطَعَتْ بِهِ السَّبِيلُ لأجلِ رِزْقِ دُنْيَا، ويدخُلُ في هذا مِن بابِ أَوْلَى فَتُكَاكُ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ؛ حَتَّى يَتَمَكَّنَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ.

دفعُ الزكاةِ للأسيرِ:

وَالْأَسِيرُ أَخْبَرُ بِالزَّكَاةِ مِنَ الْفَقِيرِ وَمَقْدَمٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَسِيرَ يُخْشَى عَلَى نَفْسِهِ وَبَيْتِهِ، وَالْفَقِيرُ يُخْشَى عَلَى نَفْسِهِ فَقَطْ، وَلِذَا قَالَ ﷺ: (فُكُّوا الْعَانِي، وَأَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَخُذُوا الْقَرِيبَ)؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

حكمُ فَتْكَ الْأَسِيرِ:

وَفَتْكَاءُ الْعَرَاءِ الْأَسِيرَةِ أَوْجِبُ مِنَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يُخْشَى عَلَى بَيْتِهِ وَنَفْسِهِ، وَالْمَرْأَةُ يُخْشَى عَلَى دِينِهَا وَنَفْسِهَا وَعِزِّبِهَا، وَتَحْلُمَا عَظَمَ الْأَثَرُ عَلَى الْأَسِيرِ فِي نَفْسِهِ وَعَلَى مَنْ خَلَقَهُ، فَتْكَاءُهُ أَوْجِبُ وَأَعْظَمُ.

وَإِذَا وَجِبَ الْقِتَالُ لِقَتْلِ الْأَسْرَى، فَبَلَدُ الْمَالِ لِلْمَلِكِ أَوْلَى مِنْ بَدْلِ الدِّمِ، وَقَدْ رَوَى أَشْهَبُ وَابْنُ نَافِعٍ، عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ: أَوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ اخْتِلاءُ مَنْ أَسَرَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ أَلَيْسَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يُغَانِلُوا حَتَّى يَسْتَفِدُّوهُمْ؟ فَكَيْفَ لَا يَفْدُوهُمْ بِأَمْوَالِهِمْ؟

وَقَالَ أَحْمَدُ: يُفَادُّونَ بِالرُّؤُوسِ، وَأَمَّا بِالْمَالِ، فَلَا أُعْرِفُهُ^(٢).

وَلَعَلَّ مَرَادَ أَحْمَدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفَادِّي الْأَسْرَى بِالْأَسْرَى، لَا بِالْمَالِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَقْوَى لَشَوْكَةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَيْبَتِهِمْ، وَأَلَّا يُسْتَضْعَفُوا وَيُهَانُوا؛ فَالْفُتُورُ أَعْظَمُ مَنَزِلَةً مِنَ الْأَمْوَالِ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَالرَّأْسُ بِالرَّأْسِ مِثْقَالَةً بِالْمِثْلِ؛ لَا يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ اسْتِضْعَافٌ لِأَحَدٍ، وَأَمَّا الْمَالُ، فَيُظْهَرُ

(١). أخرجه البخاري (٣٠٤٦) (٦٨/٤).

(٢). «الأوسط» لابن المنذر (٦/٢٥٠)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/٢٦٠).

فيه الضعف، مع القول بجواز نلعه، بل هو جواز إن تعلّز الرأس والقروء، ولم يؤد أحمد إلا بُنْك الأسير بالمالي.

وروى عن حمزة: أَنَّ كُفَاكَ الأسير يكون من بيت المالي.

والحنّ: أَنَّ كُفَاكَ الأسير أولى من جميع الأصناف الثمانية من بيت المالي وأموال المسلمين.

والآية نزلت في المهاجرين الذين جاؤوا من مكّة إلى المدينة، فحبّسَهُمْ بِجُرْثُمِهِمْ عن حُرْيَةِ الضَّرْبِ في الأرض والرزق؛ لترئيس المشركين بهم وبخيلهم عنهم، فلا يستطيعون رغباً في ماشية خارج المدينة، ولا سفرًا للشام أو اليمن للتجارة؛ خوفًا من ترئيس قريش بهم، وقطوعهم لطريقهم أو تبييتهم؛ فقد كان القرشي أغنيًا بالمدينة.

روى ابن جرير، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ في قوله: ﴿فَلْيُقْرَءُوا الْوَيْلَ أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ كَسِبْتُمْ﴾: مهاجري قريش بالمدينة مع النبي ﷺ، أمر بالصلوة عليهم^(١).

وبهذا قال أبو جعفر والسلي وغيرهما^(٢).

ويدخل في هذا من حبس نفسه في سبيل الله ينتظر القروء ودعوى الظفر، فمَنَعَهُ تَرْبُطُهُ وَحَبْسُهُ لِنَفْسِهِ مِنَ التَّجَارَةِ وَالزَّرَاعَةِ، وقد روى ابن جرير، عن معمر، عن قتادة؛ في قوله: ﴿الْوَيْلَ أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ كَسِبْتُمْ﴾ قال: حَضَرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِلْقُرْءِ^(٣).

وفي الآية: أَنَّ الْأَصْلَ فِي غَيْرِ الْمَحْصُورِ وَالْمُنْتَظَرِ: الْعَمَلُ وَآكُلُهُ مِنْ كَسْبٍ يَبُوءُ، وبذلك للأسباب؛ فالآية جملة حَضَرَهُمْ لأنفسهم في

(١) تفسير الطبري (٥/٢٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٤٠).

(٢) تفسير الطبري (٥/٢٢).

(٣) تفسير الطبري (٥/٢٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٤٠).

سبيل الله سبباً للصَّدَقَةِ عليهم، ولو حَصَرَ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ عَجَزًا
وَتَوَاضَعًا، لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ؛ كَيِ يَعْمَلَ وَيَتَكَسَّبَ؛ حَتَّى لَا يُعَانِ عَلَى
نَفْسِهِ فَيَتَّكِلَ، وَتُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا: مَنْ لَدَيْهِ قُلُورَةٌ فِي بَيْتِهِ، وَجِرْحٌ فِي
نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِدْ صَمَلًا يَتَكَسَّبُ بِهِ؛ فَهَذَا مُحْرَمٌ مِنَ الْكَسْبِ؛ كَمَا
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ غَرَ تَلَوَّمَ ﴿٥١﴾ إِنْ شَاءَ وَالْخَيْرُ﴾ (الْمَعَارِجُ:
٦٤ - ٦٥)، وَهُوَ الْمَحَارَفُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ
يَا ذِي الطُّورِ.

استحبابُ تَقْدِيرِ حَالِ الْمُحْتَاجِ:

وقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ الْمَوَالِ الْغَنَى مِنَ الْغَنَى تَعْرِفُهُمْ
بِمَبْنَاهُمْ لَا بِمَنْزِلَتِكَ النَّاسِ الْمَكْفَأُ﴾:

فِي الْآيَةِ: مَشْرُوعِيَّةٌ تَتَّبِعُ حَالِ الْفَقِيرِ مَتَى لَا يُظْهِرُ قُلُورَهُ، وَمَدْحُ
الْمُتَعَفِّفِينَ الَّذِينَ لَا يَتَعَرَّضُونَ لِسُؤَالِ النَّاسِ، وَفَضْلُ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ،
وَفِيهَا جَوَازُ الْأَخِيذِ بِالسَّيِّئَةِ الظَّاهِرَةِ عِنْدَ دَفْعِ الزَّكَاةِ.
وَالسَّيِّئَةُ هِيَ التَّخَشُّعُ؛ كَمَا قَالَ مَجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ^(١).

وَقِيلَ: تُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْجَهْدَ مِنَ الْحَاجَةِ؛ كَمَا قَالَهُ الرَّبِيعُ،
وَبَعْضُهُ قَالَ السُّلْبِيَّ وَغَيْرُهُ^(٢).

وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: هِيَ رِثَاةُ الْيَابِسِ^(٣).

وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ وَأَمْثَالُهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً؛ فَقَدْ تَظْهَرُ الْبَدَاةُ وَالرِّثَاةُ
مِنْ غَنًى، وَيُظْهَرُ تَكَلُّفُ الْبِسَارِ مِنْ فَقِيرٍ؛ فَلَا حَرَجَ مِنَ الْأَخِيذِ بِالسَّيِّئَةِ
وَالظَّاهِرِ عِنْدَ الْفَقْرِ، وَأَمَّا إِذَا أَظْهَرَ رَجُلٌ الْغِنَى، وَأَبْدَى فَقْرًا وَسَأَلَ

(١) - تفسير الطبري (٢٨/٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٤١).

(٢) - تفسير الطبري (٢٨/٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٤١).

(٣) - تفسير الطبري (٢٩/٥).

الناس، يُعْطَى لِمِثَالِهِ وَيَصَدَّقُ فِي قَوْلِهِ: لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَقٌّ نَقْلُهُمْ ۖ قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ (المعارج: ٢٤ - ٢٥)، وكما أعطى الفقير لظاهر زكائه من غير أن ينكلم وقد يُشارِئُهُ في ظاهره الغني، فكَذَلِكَ الْفَقِيرُ الَّذِي يُظْهَرُ بِسَارٍّ، الَّذِي يُشَارِئُهُ الْغَنِيُّ فِي ظَاهِرِهِ وَيُخَالِفُهُ فِي قَوْلِهِ؛ فَهَذَا يَسْأَلُ، وَهَذَا لَا يَسْأَلُ، وَظُهُورُ الْفَقْرِ قَوْلًا أَصْدَقُ مِنْ ظُهُورِهِ صَوْرَةً وَحَالًا، وَلَكِنْ يُذَكَّرُ مَنْ يُظْهَرُ مِنْهُ الْقُوَّةُ وَالْإِسَارُ أَنَّهُ يَظْهَرُ مِنْكَ قُوَّةٌ وَيَسَارٌ، وَهَذِهِ الزَّكَاةُ لَا تَجُوزُ لِمِثْلِ ظَاهِرِ حَالِكَ، وَإِنْ أَخْلَعَهَا يُعْطَاهَا، فَيُؤَكَّلُ إِلَى نَفْسِهِ، مَا لَمْ يَشْتَهَرْ كَثْفَةً وَتَرْتُضَةً بِأَمْوَالِ الْفُقَرَاءِ وَهُوَ غَنِيٌّ.

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي مَنْ ظَاهِرُهُ الْقُوَّةُ، وَيُذَكِّرُهُ وَيُخَوِّفُهُ مِنْ أَخْلَعِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ كَمَا فِي «الْمَسْنُونِ»، وَهَذِهِ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخِيَارِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا آتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ: بِصَرَّةٍ - فَأَرَاهُمَا تَجَلَّتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنْ شِئْتُمَا أَنْعَطِبْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّي، وَلَا لِغَنِيِّي مُكْتَسِبٍ)^(١).

وفيه: أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ، الْوَاجِدَ لِلْعَمَلِ: لَا نَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةَ؛ لِأَنَّهَا تُؤَيِّدُ عَلَى التَّجَمُّعِ وَالْفُجُورِ.

وَرُبَّمَا يَكُونُ الْفَقِيرُ الْمَحْتَاجُ الْمُتَعَمِّقُ غَيْرَ مُلِحٍّ، وَيُلِحُّ الْغَنِيُّ فِي طَلْبِ حَاجَتِهِ؛ وَلِذَا هَذَا تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُكَ الْكَاكِبُ إِلَّا كَاكِبًا﴾، أَي: كَثًّا وَحَاجَةً. وَالصَّدَقَةُ أَخَفُّ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ يَجُوزُ دَفْعُهَا لِلْأَعْيَانِ بِلا عِلَاقٍ؛ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرُهُ، وَالْأَفْضَلُ: تَرْكُهَا لِلْمَحْتَاجِينَ وَالْمُعَوِّضِينَ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٩٧٢) (٢/٢٢٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (١٦٣٣) (٢/١١٨)، وَالتَّيَمِيُّ

الصدقة على الأقارب:

والصدقة على الأقارب أفضل من الأبعدين^(١) لأنها صدقة وصيلة، والهدية على الأقربين أفضل من الصدقة على الأبعدين^(٢) لأن أثر هدية القريب عليه في جلب فضائل عظيمه كصلة الرحم، وقد الأثر به عند الحاجة إليه في حق، وأثر الهدية في القريب أدوم من أثر الصدقة في البعيد، إنا في «الصحيحين»^(٣) أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته: أنها أعطت زينة ولم تشاورن النبي ﷺ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت: أفتعرت يا رسول الله أنني أعطت وليعتني؟ قال: (لَوْ فَعَلْتُ؟)، قالت: نعم، قال: (أَمَا إِنَّكَ لَوِ اعْتَلَيْتَهَا أَخَوَاتُكَ، كَأَنَّ اعْطَمَ لَأَجْرَكَ)^(٤).

وتفاضل الصدقة والهدية والزكاة يعظم أثرها المتعلق على الدافع والفايض، والأصل: أن الزكاة أعظم، لأنها قربة، والفريضة أعظم من النافلة، ومن بابي أخذ الصدقة والزكاة تعقبا مع حاجتي إليها، أو من نحرمت عليه الزكاة، كالهبة النبي ﷺ -: فالهدية له هنا أعظم من الزكاة والصدقة.

• • •

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الزَّكَاةَ لَا يُقْرَبُونَ إِلَّا نَحْنُ بِقُورٍ الْحَيِّاتِ يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ السِّنِّ ذَوِي إِلَهٍ يَتَّبِعُ بِشَلِّ الزَّكَاةِ وَأَسْلَ اللَّهُ التَّبَعُ وَنَزَمَ الزَّكَاةَ مَنْ يَكْفُرُ تَوَكَّلْ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا تَكُنْ وَأَمْرًا إِلَهُ أَمْرٍ وَمَنْ عَادَ كُفْرَهِ أَتَيْتَهُ أَتَيْتَهُ أَتَيْتَهُ هُمْ يَكُنْ كُفْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

بين الله حرمة الربا ببيان حال آكلوه يوم القيامة^(٥) قال ابن عباس:

(١) أخرجه البخاري (٢٥٩٢) (١٥٩/٣)، ومسلم (٩٩٩) (٩٩٩/٢).

«يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَجْنُونًا يُخْتَلَى»^(١).

ويحتجول أن يكون ذلك عند الشُّطْرِ أو يوم العَرَضِ، ويحتجول في الموضعين، وكلُّ قال غير واحدٍ من المفسرين.

تعظيم الرُّبَا:

والرُّبَا من المَوقِفَاتِ، وهي أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ، كما ثبت في «الصحيح»؛ لأنَّ فيها ظُلْمًا لِلْفَقِيرِ، وأخذًا لِلْمَالِ بِلا حَقٍّ، وزيادةً عليه بِالْبَاطِلِ، وَالظُّلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّ الْعِبَادِ أَعْظَمُ مِنَ الظُّلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِحَقِّ اللَّهِ إِلَّا الشُّرْكَ؛ لأنَّ اللَّهَ قد يَغْفِرُ عَنْ حَقِّهِ، وَالْعِبَادُ لَا يَغْفِرُونَ عَنْ حَقِّهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَلِذَا قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «ذُنُوبُ وَاحِدٍ فِي حَقِّ الْعِبَادِ أَعْظَمُ مِنْ سَبْعِينَ ذَنْبًا فِي حَقِّ اللَّهِ».

والرُّبَا مُحَرَّمٌ حَتَّى فِي الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهُ ظَلَمٌ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ ظَلَمٍ النَّاسِ مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ شَرْعٍ سَابِقٍ؛ لِأَنَّ الشَّرَائِعَ لَا تُجْلُ الظُّلْمَ وَلَا تُفَرِّقُهُ وَلَا تَخْرُجُ عَنْ الْفِطْرَةِ، بَلْ تُفَرِّقُهَا وَتُنْقِطُهَا، وَأُخِّلَ الرُّبَا مِنْ عَادَةِ يَهُودَ فِي الْكُتُبِ: «وَأَنذَرْتَهُمْ لَكُرْبًا وَقَدْ تَنَازَعْتَهُ» [النساء: ١٦٦].

تعظيم حقوق الأديمين:

وقد عظمَ اللَّهُ حَقَّ الأَدَمِيِّينَ؛ لِأَنَّ ذُنُوبَهُمْ لَا تُسْتَفِيمُ وَلَا تُصْلَحُ إِلَّا بِمَلِكٍ، فَشُدَّ فِي أَمْرِهَا وَالْوَعِيدِ عَلَيْهَا؛ حَتَّى لَا تَفْسُدَ الْأَرْضُ بِفَسَادِ أَفْعَالِهِمْ، وَجَعَلَ اللَّهُ أَعْظَمَ حَقْوِهِ - وهو التَّوْحِيدُ - مَقَرِّبًا بِحَقْوِ الأَدَمِيِّينَ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ الظُّلْمِ فِيهِمَا لِأَصْحَابِهَا، إِلَّا بِمِيقَاتِهِمْ بِالْخُلَاصِ مِنْهُمَا؛ التَّوْحِيدُ بِالتَّوْبَةِ، وَالْحَقْقُ بِإِعَادَتِهَا إِنْ كَانَتْ مَالًا، وَإِنْ كَانَتْ دِمَاءً فَبِالْقَصَاصِ مَا لَمْ يَتَحَلَّلْ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ أَنْ يَقْرَأَ بِهِ ذِكْرُهُ مَا سُوِّىَ ذَلِكَ يَمُنْ بِتِلْكَ﴾ [النساء: ٤١٨]، وَفِي الْحَقْقِ قَالَ ﷺ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٥١٤/٢).

مُطْلَمَةً لِأَحِبِّهِ مِنْ جُرْزِيٍّ أَوْ شَبِيهِ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ بِنَةِ الْيَوْمِ، قَبْلَ أَنْ يَتَحَوَّنَ وَيَنَارَ وَلَا يَزْعُمَ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ، أُجِدَّ بِنَةُ يَتَحَلَّلْهُ مَطْلَمَتِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ، أُجِدَّ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١).

وَدَخَّرَ اللَّهُ الْأَكْلَ فِي الْآيَةِ: ﴿الَّذِينَ يَسْكُنُونَ الْبِلَادَ﴾، لِأَنَّ الْأَكْلَ أَغْنَى مِنْ شَهْوَةِ الْمَلَبَسِ وَالْمَسْكَنِ وَالْمَنَاجِحِ، فَلَا حَيَاةَ بَدَنِيَّةٍ، وَيَدْخُلُ فِي مَعْنَاهُ وَلَقَدْ مَا دُونَهُ مِنَ الْمَلَبَسِ وَالْمَسْكَنِ وَالْمَنَاجِحِ، لِأَنَّ الْمَالَ الرَّبُّوِيَّ إِذَا حُرِّمَ فِي الْأَكْلِ، فَالْمَلَبَسُ وَالْمَسْكَنُ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَإِذَا حُرِّمَ فِي الْمَلَبَسِ فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَحُرِّمَ فِي غَيْرِهِ كَالْمَاكِلِ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَكْلَ يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الْإِعْلَاقِ وَالْإِنْفَاقِ، وَكُلُّ مَا يَهْلِكُهُ وَيُنْقِضُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ الْحَيَوَانُ أَوْ الْأَرْضُ أَوْ النَّارُ، يُقَالُ لَهُ: أَكْبَلْ، قَالَ لِعَالِي: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَاهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا تُؤْيِكَ رَسُولُ حَتَّى يُلَاقِنَا يَتَرَكَا فَاسْطَلَّ أَكْثَرُهُ﴾ (١٧٨٣: ١٧٨٤).

وَقَوْلُ يَوْسُفَ فِي تَأْوِيلِهِ: ﴿ثُمَّ بَاقِي يَوْمَ يَدْعُكَ سَبْعَ شُكَاةٍ بِأَكْلِكَ مَا كُنْتُمْ تَكُلُونَ إِلَّا إِلَيْنَا نُنَاقِشُكُمْ﴾ (يوسف: ١٨)، وَالسَّبْعُ الَّتِي تَأْكُلُ فِي السُّنُونُ وَالْأَعْوَامِ.

عَقِبَةُ الرِّبَا:

وَيَجِبُ عَلَى الْحَاجِمِ مَنَعُ الرِّبَا، وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْعُقُوبَةُ عَلَيْهِ بِالْعَزْرِ حَيْثُ وَجَلَّتْ، وَمَنْ لَمْ يَنْتَبِ مِنْهُ مَعَانِيَا بَعْدَ تَحْيِيهِ وَجَلْدِهِ، فَيَصُحُّ قَتْلُهُ تَعْزِيرًا، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَأَدُّوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾ (٢٧٨ - ٢٧٩): فَمَنْ كَانَ

مُتَّبِعًا عَلَى الرَّبَا لَا يَتَرُكُ عَنْهُ، فَحَقُّ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَبِيحَهُ، فَإِنْ تَرَكَهُ وَالْأُصْرُوتُ حَقُّهُ^(١).

رَبَا الْجَاهِلِيَّةِ:

وَكَانَ رَبَا الْجَاهِلِيَّةِ الزُّبَادَةُ فِي الْأَجَلِ مَعَ الزُّبَادَةِ بِالْعَالِي؛ قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَكَلِّمُكَ اللَّهُ تَكَلُّمًا أَكْثَرًا مِمَّا يَكُنْ مِنْكَ أَلْفًا﴾ إِنْ كُنْتُ تُكَلِّمُكَ^(٢) [تفسير: ١٢٧٨] قَالَ: «كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَكُونُ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الثَّنِيَّةُ، فَيَقُولُ: لَكَ كَذَا وَكَذَا وَتُوَعِّرُ عَنِّي، فَيُوَعِّرُ عَنِّي»^(٣).

وهذا هو المعنى الذي يُشِيرُ إِلَيْهِ اللَّهُ فِي النَّهْيِ عَنِ الرَّبَا فِي الْقُرْآنِ؛ كَمَا فِي كَلِمَتَيْنِ: قَالَ: ﴿يَكَلِّمُكَ اللَّهُ تَكَلُّمًا لَا تَأْسَفُخَا أَلْفًا تَكَلُّمًا تُكَلِّمُكَ^(٤)﴾ [١٣٠١]، وَاشْدُ الرَّبَا أَكْثَرُ تَضَعُفًا عَلَى الْفَقِيرِ.

وَلِي الْأَيَةُ: دَلِيلٌ عَلَى نَحْلِقِ الْمَسِّ مِنَ الْجَنِّ لِلْإِنْسِي؛ وَفِي هَذَا قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَمْرِ قَتْمِ شَجَرِي الْمَسِّ)^(٥).

مَنْ الْجَنِّي لِلْإِنْسِي:

وَالْمَسُّ يَقَعُ عِنْدَ عَائِدَةِ أَهْلِ الشُّتَّةِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَسًّا حَقِيقًا لِلْبَدَنِ، وَيُتَكَرَّرُ هَذَا جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ كَالْمُجَانِّيِّ، وَابْنِ يَكْرِ الرَّازِيِّ، وَنَفَاةُ ابْنِ سَرْجَمٍ وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُقَلَانِيِّينَ، وَمَعَ ظَهْرِ قُبَارِهِ وَحَالَاتِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَصْرِفُونَهُ إِلَى تَحِيلَاتٍ نَفْسِيَّةٍ، وَتَوَهُّمَاتٍ عَقْلِيَّةٍ تَنْشَأُ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ، وَهَلِكُهُمْ لِلْنَفْسِ: الْعَقْلُ الْمَجْرَدُ، وَالْعَقْلُ لَيْسَ دَلِيلًا يَصْلُحُ لِلْنَفْسِ؛ لِقُصُورِ عِلْمِهِ، وَالْعَقْلُ فِي

(١) تفسير الطبري (٥٢/٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥٥٠/٢).

(٢) تفسير الطبري (٣٨/٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥٤٨/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٠٣٩) (٥٠/٢).

الإثبات أقوى منه في النفي؛ فالذي يَغِيبُ عن العقلِ أَكْثَرُ مِمَّا يَشَاهِدُهُ؛ ولذا فهو يتجسّدُ جُلْمًا كُلُّ يَوْمٍ لِيَسْعَوْ جَهْلُهُ.

والأدلةُ دلّت على دخولِ الجِنِّ في جسدِ الإنسي، وتكلموا بلسانِهِ، وتأثيرِهِ على نَفْسِهِ وَيَدِيهِ وَعَقْلِهِ، وقد يَكُونُ المَسُّ بدخولِ في البدنِ، وقد يَكُونُ بلا دخولِ؛ كالوسواسِ والخواطرِ العابرةِ؛ وهذا كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُكَلِّمُ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ كَلِمَتَكَ إِنَّهُ كَانَ يَكُونُ لَكَ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ الْمُشْفَى وَقَلِيبٌ﴾ (ص: ٤١)، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ أَكْفَرُوا إِذَا سَأَلْتَهُم مَّا كَلِمَتُكَ أَيْنَ الْكَلِمَتُ لَنْ نَعْلَمَهَا وَلَكِنَّ هُم مُّتَّبِعُونَ﴾ (الأعراف: ١٢٠).

وحقيقةُ الجِنِّ وماهيتهُ غفيرةٌ عن الإنسان؛ فلا مجالَ لنفي ما يَغِيبُ عنه، وكثيرٌ من الموادِّ التي تَسِيرُ في بَدَنِ الإنسانِ في عروقِهِ وشرائبهِ يتعرّثُ على أنواعِها وأجزائها كُلِّ عامٍ عندَ أهلِ القلبِ، فيَعْرِفُونَ ما لا يَعْرِفُهُ أسلافُهُمْ، وهذا في موادٍّ مشاهدَةٍ يُمكنُ مَعْرِفَتُهَا؛ فكيف بشيءٍ يستحيلُ رؤيتهُ على حقيقتهِ كالجِنِّ؛ حيثُ يَرَى الإنسانُ ولا يَرَاهُ؟

ولذا تُجِدُ الجِنِّ من العجمِ يتكلّمُ على لسانِ الأعرابيِّ الذي لا يَعْرِفُ إلا لسانَهُ، فيتكلّمُ الإنجليزِيَّةُ والفرنسيَّةُ والفارسيَّةُ، ولم يَسْمَعْ بها مِنْ قَبْلُ.

وقال عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ: «قلتُ لأبي: إِنَّ قَوْمًا يَزْأَمُونَ أَنَّ الجِنِّيَّ لا يَدْخُلُ في بَدَنِ الإنسي؟ فقال: يا بُنَيَّ، يَكْذِبُونَ؛ هو ذا يتكلّمُ على لسانِهِ»^(١).

ودخولُ الجِنِّ للإنسانِ ثابتٌ في النصوصِ والمشاهدَةِ الكثيرةِ في أحوالِ الناسِ، وفي «صحيحِ مسلم»، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي سعيدٍ الحُدْرِيِّ، عن أبيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: (إِنَّمَا تَكَلَّمَ أَخَذْتُمْ، فَلَيْسَ بَكَلٍّ

(١) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/١٩).

يَكِيدُ: كَلِمَةُ الشَّيْطَانِ يَدْخُلُ^(١).

وفي «مسند أحمد»: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَعَهَا صَبْرٌ لَهَا بِهِ لَسَمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (اخْرُجِي عَذْرُ اللَّهِ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ)، قَالَ: فَرَأَتْ^(٢).
وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْكُلُ الْبَشَرُ مِنْ لَدُنْكَ الْبَشَرِ مِثْلَ نَبُذٍ﴾ وَأَمَلُ اللَّهِ الْبَشَرَ وَحَرَّمَ الْبُزْأَ^(٣):

أَصْلُ فَسَادِ الْأَرْوَاحِ: بِالْأَهْوَاءِ، وَأَصْلُ فَسَادِ الْأَهْوَاءِ: بِالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَهُوَ أَوَّلُ ضَلَالٍ فِي الْخَلْقِ؛ حَيْثُ امْتَنَعَ إِبْلِيسُ مِنَ السَّجْدِ لِأَدَمَ بِسَبَبِ تَفْضِيلِهِ النَّارَ عَلَى الثَّرَابِ؛ وَقِيَامِهِ عَلَيْهِ امْتِنَاعُ سَجْدِ الْفَاضِلِ لِلْمَفْضُولِ؛ وَقَدْ رَوَى الْعُلُومِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿عَلَّقَنِي مِنْ ثَمَرٍ مَخْلُوقَةٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيْنِ﴾ [الأعراف: ١٧٢] قَالَ: فَهَاسُ إِبْلِيسَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَاسَ^(٤).

وكثيراً ما تَمَطَّى الْأَهْوَاءُ الْقِيَاسَ؛ لِتَصِلَ إِلَى غَايَاتٍ فَاسِدَةٍ، وَكُلُّ قِيَاسٍ فَاسِدٍ فَفَوْقَهُ قِيَاسٌ يُبْطِلُهُ، وَهَذَا كَحُجَّةِ الدَّهْرِيِّينَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا لَنَا نَكَلًا وَرَأَيْنَا فَطْرَةَ اللَّهِ كَذَلِكَ قَالَ مَنْ هُنَا أَلْوَقْتُمْ هَؤُلَاءِ رُسُودًا﴾ قُلْ نَجِيبًا أَلْوَقْتُمْ لَنَا نَكَلًا وَلَمْ نَرَوْهُ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمًا﴾ [يس: ٧٨-٧٩] أَبْطَلُ اللَّهُ قِيَاسَهُمْ؛ أَنَّ إِحْيَاءَ الْمَيِّتِ بِجَسَدِهِ مُحَالٌ، فَكَيْفَ يَتَحَوَّلُ يَتَحَوَّلُ إِلَى ثَرَابٍ؟ فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّ جَسَدَهُمْ تَكُونُ بَعْدَ عَدَمٍ؛ فَرِثَاءٌ مَخْلُوقٌ بَلَا أَصْلَ مَا دَقَّ سَابِقٍ دَلِيلٌ عَلَى قُدْرَةِ الْخَالِقِ عَلَى إِعَادَتِهِ مَعَ وَجُودِ مَا دَقَّ.

وفي قوله: ﴿وَأَمَلُ اللَّهِ الْبَشَرَ وَحَرَّمَ الْبُزْأَ﴾: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعُقُودِ وَالْمَعَامَلَاتِ الْحُلُّ مَا لَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَحُلُّ الْمَعَامَلَاتِ بِالْتَّعْيِينِ لِأَفْرَادِهَا؛ وَإِنَّمَا يَبَيِّنُ الْمَحْرُومَ مِنْهَا، أَوْ مَا كُنَّ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٥) (٢٢٩٣/١). (٢) أخرجه أحمد (١٧٥١٩) (١٧١/١).

(٣) أخرجه العلومي في مسته (١٩٦).

النَّاسُ حَرَامًا، فَيَنْتَظِلُّهُ بِنَصٍّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقُلْ لِّمَا أَتَى مَا حَرَّمَ رَبِّيَ حَتَّمُ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وَاللهُ تَعَالَى أَمَرَ بِالْوَفَاءِ بِالْمَعْهُودِ وَالْعَقُودِ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اؤْتُوا بِالْمَعْهُودِ﴾ [المائدة: ١]، وَقَالَ: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ٢٤]، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَكُونُ مُتَوَجِّهًا إِلَّا لِمَا الْأَصْلُ فِيهِ الْجِلُّ.

الأصل في العقود والمعاملات الجِلُّ:

وَهَذَا قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَنَصُّ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعُقُودِ وَالْمَعَامَلَاتِ التَّحْرِيمُ؛ قَالَ فِي كِتَابِهِ «الْإِحْكَامُ»: «إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعُقُودِ وَالْمَعْهُودِ وَالشُّرُوطِ التَّحْرِيمُ، حَتَّى يَرِدَ التَّحْلِيلُ»^(١).

خِلَافًا لِدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنَ الظَّاهَرِيِّينَ.

التوبة من الربا:

وَمَنْ أَخَذَ الرِّبَا وَنَمَّا مَالُهُ مِنْهُ قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ تَحْرِيمِ الرِّبَا، فَلَهُ مَا سَلَفَ مِمَّا قَبَضَهُ وَانْتَهَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَهُ تَوْبَةٌ مِنْ رَبِّهِ، فَأَنْتَهُنَّ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾.

وحالات التارك للربا ثلاث:

الْحَالَةُ الْأُولَى: مَنْ أَخَذَ الرِّبَا قَبْلَ نَزُولِ التَّحْرِيمِ، كَحَالِ الْعَبَّاسِيِّ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِّبِ وَغَيْرِهِ، فَلَهُمْ مَا قَبَضُوا مِمَّا مَضَى عَقْدًا وَقَبْضًا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَنْ يُعِيدَ مَا سَلَفَ مِنْ تَعَادٍ مَالِهِ مِنَ الرِّبَا قَبْلَ تَحْرِيمِهِ، وَلَوْ كَانَ كَقَوْلِ الْعَمُومِ الْهَلَوِيِّ بِذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْحَالِ عَدَمُ ثَبُوتِهَا دَلِيلًا عَلَى الْعَدَمِ.

(١) «الْإِحْكَامُ» لِابْنِ حَزْمٍ (١٥/٥).

الحالة الثانية: مَنْ أَخَذَ الزَّيَا قَبْلَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ وَبَعْدَ نَزُولِ
الْوَحْيِ، وَهَذَا فِي كُلِّ مَعَانِلُو بَعْدَ نَزُولِ تَحْرِيمِ الزَّيَا فِي الصَّحَابَةِ وَمَنْ
بَعْدَهُمْ؛ فَقَدْ اسْتَفْرَ التَّحْرِيمَ وَتَبَيَّنَ، وَرَفَعَ التَّكْلِيفَ مِنَ الْجَاهِلِ لَجَهْلِهِ،
وَقَدْ أَخَذَ الزَّيَا بِعَقْدٍ بِمَقْدُودٍ صَحَّةً.

فالحالة الأولى والثانية لَهُ مَا أَخَذَ؛ لِشَاؤِهِ حَالَهُمَا عِنْدَ الْأَخِيذِ بِرَفْعِ
التَّكْلِيفِ وَاعْتِقَادِ صِحَّةِ الْعَمَلِ وَعَدَمِ الْإِثْمِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَانَ
يَكْفُرُ تَوَاقُّعًا مِّنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا مَا سَلَكَ وَأَنزَلَهُ إِلَى الْفُجَاءِ، قَالَ سَفِيَانٌ فِي
قَوْلِهِ: ﴿قَالَ مَا سَلَكَ﴾ قَالَ: «مَنْفُورًا لَهُ»^(١).

فَرُفِظَ اسْتِحْلَاقُ مَا سَلَكَ مِنْ تَسْبِيٍّ بِمَجِيءِ الْمَوْعُظَةِ إِلَيْهِ وَالْعِلْمِ
بِهَا: ﴿يَكْفُرُ تَوَاقُّعًا﴾، لَا بِمَجْرُودِ نَزُولِ الْحُكْمِ وَاسْتِقْرَاضِهِ فِي الدِّينِ وَلَوْ لَمْ
يُلْفَظْ.

وَهَذَا يَظْهَرُ فِي الْعُقُودِ الَّتِي يَعْتَقِدُ صِحَّتَهَا الْعَبْدُ وَلَوْ كَانَتْ حَرَامًا فِي
حَقِيقَتِهَا، أَنَّ لِلْمُعَاوَدَيْنِ لَوَازِمَهُمَا؛ كِتْكَاخِ زَوْجَةِ الْآبِ أَوْ الْأَخِيذِ مِنَ
الرَّضَاخِ قَبْلَ الْوَحْيِ أَوْ بَعْدَهُ مَعَ الْجَهْلِ بِهِ، فَالْمَهْرُ لِلْمَرْأَةِ، وَالْوَلَدُ يُنْسَبُ
لَهُمَا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ تَعَاوَدَا بَعْدَ الْوَحْيِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، لَوَجِبَ عَلَيْهِمَا
الْحَدُّ؛ كَمَا قَتَلَ النَّسِيُّ ﷺ نَاصِيحَ امْرَأَةِ أَبِيهِ بَعْدَ الْوَحْيِ^(٢)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ:
﴿وَلَا تَكْفُرُوا مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ الْيَسْكَةُ إِلَّا مَا قَدْ سَلَكَ﴾ [النساء: ٢٢].

وَبِذَلِكَ تَكَاخُ الْأَخِيذِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَن كُنْتُمْ شَاوِيَةً لِّبَيْنِكُمُ الْأَخِيذِينَ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَكَ﴾ [النساء: ٢٣].

الحالة الثالثة: مَنْ أَخَذَ الزَّيَا وَتَبَيَّنَ وَاتَّهَى قَبْلَ تَوَيُّدِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ

(١) التفسير ابن أبي حاتم (٥٤٦/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٥٧/٤) والترمذي (١٣٦٢) (١٣٥٠/٢)، والنسائي

(٣٣٣١) (١٠٩/٦)، وابن ماجه (٢٦٠٧) (٨٦٩/٢).

تحريره؛ فهذا أمرٌ عَقْلًا يَعْلَمُ بِإِطْلَاقِهِ، فهذا يُشْبِهُ الْغَاصِبَ، وإن لم يَكُنْ غَاصِبًا لوجود التراضي بينهما:

فمن الفقهاء: مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَالِ الْمَقْبُوضِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَبَعْدَهُ.

ومِنْهُمْ: مَنْ يَحْرُمُهُ كُلَّهُ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَيُوجِبُ رَدَّهُ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الْمَقْبُوضَ بِعَقْدٍ طَائِدٍ مَضْمُونٌ عَلَى الْقَاضِي كَالْمَنْصُوبِ؛ وَإِلَى هَذَا يَذْهَبُ أَصْحَابُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُمْ.

ومِنْهُمْ: مَنْ يَجْعَلُهُ لَهُ فِي الْحَالَتَيْنِ بِشَرِطِ التَّوْبَةِ الصَّادِقَةِ؛ وَإِلَى هَذَا يَمِيلُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَوْ رُبِعَتْ بِإِعَادَةِ الْحَقُوقِ الْمَاضِيَةِ وَلَوْ كَثُرَتْ، لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْعِبَادِ، خَاصَّةً الَّذِينَ بَدَأَتْ أَمْوَالُهُمْ مِنَ الرِّبَا وَتَنَامَتْ حَتَّى أَصْبَحَ كُلُّ مَالِهِ وَرَبَا يَتَرَاكُمُ عِبرَ السِّنِينَ؛ فَهَذَا يُلْقِعُهُمْ لَعْنَمُ التَّوْبَةِ؛ لِطَمَعِ الْإِنْسَانِ فِي الْمَالِ، وَشَقَّةَ تَرْكِه، وَتَعَلُّقِ إِحْصَاءِ الْأَمْوَالِ وَمَعْرِفَةِ أَهْلِهَا، وَمِنْ أَكْثَرِ الرِّبَا: مَنْ بَدَأَ صِغْرًا، وَمَلَكَ الْفَنَاطِيرَ مِنَ الرِّبَا، وَالرِّبَا مَعَ شِدَّةِ تَحْرِيمِهِ يَخْتَلِفُ عَنِ الْمَالِ الْمَآخِوِةِ بِلَا رَحَا كَالْمَسْرُوقِ وَالْمَنْصُوبِ؛ فَهَذَا يُوجِبُ الْقَطِيعَةَ وَالشُّخْنَاءَ بَيْنَ النَّاسِ حَتَّى فِي أَجْيَالٍ لَاحِقَةٍ، وَرَبَّمَا اقْتَتَلُوا عَلَيْهِ، فَلَا تَسَامُحٌ فِيهِ الشَّرِيعَةُ بِحَالٍ قَبْلَ التَّوْبَةِ وَبَعْدَهَا.

ثُمَّ هُوَ أَظْهَرُ فِي مَعْرِفَةِ الْقِطْرَةِ لِتَحْرِيمِهِ مِنَ الرِّبَا؛ فَالرِّبَا قَدْ يَنْجَعِلُ تَحْرِيمُهُ حَتْمًا مَعَهُ الْبُهْدُ بِكُفْرٍ، وَالْمُسْلِمُ الْبَهِيدُ عَنِ مَعَاوِلِ الدِّينِ، وَبَعْضُ شُرُوبِهِ قَدْ تَخَفَى عَلَى بَعْضِ الْعَامَّةِ حَتَّى فِي بُلْدَانِ الْيَوْمِ، وَلَكِنَّ الشَّرِيفَةَ وَالْعُضْبَ لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ تَحْرِيمُهُ وَلَوْ كَانَ كَالْإِزَا؛ فَاصْلٌ تَحْرِيمِ الرِّبَا لِأَجْلِ الظُّلْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسْتَمِمْ زُبُونُكُمْ لَعْنَكُمْ لَا تَكُونُوا وَلَا تَكُونُوا﴾ (البقرة: ٢٧٦)، وَالظُّلْمُ فِي الْمَسْرِفَةِ

والغصب أظهر، ولكن الثَّلَمَ في الرِّبَا أعظم؛ لأنه يُؤخَذُ بتشريع ورضا فينتشر في الناس، والمنكر الذي يُتراعى به يَنبُتُ، والمنكر الذي لا يُتراعى به لا يَنبُتُ، بل يحاربهُ الناس ولا ينتشر؛ كالسرقة؛ لهذا عَظُمَ الرِّبَا من هذا الوجه حتى لا تُؤكَلِ الأموال بالتراخي، فيؤخَذَ ما للفقير وهو راضي من حاجة.

وقد يكون في علم آكل الرِّبَا: أنَّ المال المقبوض قبل التوبة حق له؛ فيدعوه ذلك إلى الانتظار حتى يَقْبِضَهُ فيتوب؛ فيسوّى لذلك، فيقال: إِنَّ الأَجَالَ عند الله قد يأخُذُ حَبَّةً قبل توبته، وهذا لو حرّم لأجله المال المقبوض، لأصبح إعلامُ الله لعباده أنَّ التوبة تهدم ما قبلها من كل ذنب ولو كان شيئاً - تسويفاً لهم أن يتراخوا في التوبة من الزنى والسحر والزور، فوجود التراخي لا يلغي الحكم، ولا يبطئ رحمة الله وقضاه، وتسويف الإنسان في الرِّبَا حتى يَقْبِضَهُ أهون من تحريم ما به كله عليه حتى يَقْطَعُ، والقنوط من رحمة الله أعظم من الرِّبَا.

فَقَابَ بَرَكََةُ الْأَمْوَالِ الرِّبَوِيَّةِ:

والله يَمْحَقُ الرِّبَا، وَيُذِيبُ بَرَكَتَهُ وَأَثَرَهُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَالصَّدَقَةُ تَنْبِيهِ وَتَزِيدُ فِي بَرَكَتِهِ، وفي الحديث: (الرِّبَا وَلَهْوَ كَثْرَتُهُ، لِإِنَّ عَابَتَهُ تُصِيرُ إِلَى قُلٍّ)، رواه أحمد^(١).

والبركة المذكورة في القرآن ليست نماء الأرقام، وإنما نماء أثر المال بالطمأنينة والكفاية والفئحة وتيسير الحاجات ولو بالقليل؛ لأنَّ المال يُسعى إليه طلباً للسعادة والراحة، وكثير من أهل المال الحرام يفترون بالأرقام ونسائنها، فيزيدهم همًا وضيقًا وعلابًا للنفس، فيخلق الله له الخصوم وقطيعة الأرحام بسبب ما به، ويعلقه الله بتجّ القليل من المال

(١) أخرجه أحمد (٣٧٥٤) (١/٣٩٥).

إِلْشَاقِيَّةٌ، حتى لو كان فقيراً، لكان أهوَنَ من غناه، ومن أعظم أنواع العذاب: العذابُ بالثَّغْمَةِ يَهَيِّئُهَا اللهُ الْإِنْسَانَ لِيَتَمَسَّكَ بِهَا - بَلْ يَتَخَبَّطْ فِيهَا - لِيُعَذِّبَهُ بِهَا؛ فلا هو الذي يريدُ الخلاصَ منها برغبته؛ لِيَلْزَمَ عذابَهُ، وهو يَعْجِزُ عن تَرْكِه، بخلافِ العذابِ بِالثَّغْمَةِ والمَصِيبَةِ والعَرَضِ، فالإِنْسَانُ يَطْلُبُ منها شِفَاءً وعَاقِبَةً، وَيَتَمَسَّكُ بِهَا مَخْرَجًا، فَلَوْ قُتِحَ لَهُ بَابٌ إِلَى الْعَالِيَةِ وَالْأَعْلَى، لَخَرَجَ، وَأَمَّا النَّفْسُ الْمُعَذِّبُ بِمَالِهِ، فَلَوْ قُتِحَ لَهُ بَابٌ إِلَى الْفَقْرِ، لَمَّا خَرَجَ إِلَيْهِ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ بِمَالِهِ وَهُوَ مَمْسِكٌ بِهِ.

وَهُوَ تَعَالَى ﴿وَوَدَّعَازَتْكَ كُلُّوْثِيَّتِكَ أَسْتَحَبُّ أَكْثَرُ هُمْ فِيهَا حَبِيْثَةٌ﴾؛ مَنْ عَادَ بَعْدَ جَلْبِو بِخُرْمَةِ الرِّبَا، فَعَاثَهُ وَكَابَّرَ، اسْتَحَبَّ الشَّدِيدَ، وَبِوَفْدَارِ الْعِلْمِ وَالْعِنَادِ تَكُونُ الْعَقُوْبَةُ، وَالْخُلُوْدُ: طَوْلُ الْمُتَحَبِّ، وَتَسْمَى الْعَرَبُ مَوْلُوْدَهَا: خَالِيًا؛ تَبَيَّنَا بِتَعْمِيْرِهِ، لَا يَتَخَلَّوْهُ بِلَا نِهَآيَةٍ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَوَاقِنَ مِنَ الرَّفَا إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾﴾ [البقرة: ١٧٨].

الحِكْمَةُ من تأخِيرِ تحريمِ الرِّبَا:

أَحْرَأَ اللهُ نَزْوَانَ تحريمِ الرِّبَا؛ لِتَعَلُّقِ النَّاسِ بِهِ، وَيُجَلِّقَ تَمَسُّكَهُمْ بِأَرْوَاقِهِمْ، فَأَجَّلَ نَزْوَانَ التَّحْرِيمِ حَتَّى يَتَوَقَّى لِمَآئِهِمْ؛ لِيسَهِّلَ عَلَيْهِمُ التَّوَكُّلَ؛ فَقد رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ؛ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ قَالَ: «أَجْزَأَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ آيَةُ الرِّبَا، وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ لَيُبَيِّنُ قَبْلَ أَنْ يَفْسَرَهَا، فَذَهَبُوا الرِّبَا وَالرِّبَاةَ»^(١).

وَرُبَّمَا تَأَخَّرَ تحريمُ الشيءِ وَهُوَ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ النَّاسُ بِهِ أَعْظَمَ،

(١) تفسير الطبري (٥/٦٦).

فَيُنَازِعُ الْحُكْمَ وَلَقَا بِالْأَمَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَخَلَّفَتْ أَوَّلُهَا عَنِ الْإِسْتِثْنَالِ بِوُجُوهِهَا
لَا جِرْهَافَ، فَهِيَ اللَّهُ لَدِينِهِ دَوَامُ الثَّبَاتِ وَالْبَقَاءِ، وَلَا صَحَابَ نَبِيِّ ﷺ سَبَابِ
الْإِسْتِثْنَالِ وَمُوجِبَاتِ حُسْنِ الْإِقْتِدَاءِ، فَسَبَبُ الرِّبَا فِطْرَةُ الشَّخْصِ الْبَشَرِيِّ وَثَبُتُهُ
الطَّمَعُ، وَفِي هَذَا يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَلَتُحَرِّزَنِيَ الْأَمَنَةَ أَشْخَعُ﴾ (النساء: ٦٢٨)،
وَقَالَ: ﴿وَلَتُحَرِّزَنِيَ الْأَمَنَةَ أَشْخَعُ﴾ (٦٢٩) وَلَتُحَرِّزَنِيَ الْأَمَنَةَ أَشْخَعُ (الفجر: ٦٩ - ٦٠)،
وَقَالَ: ﴿وَلَتُحَرِّزَنِيَ الْأَمَنَةَ أَشْخَعُ﴾ (الحاميات: ٤٨)، فَسَرَّخَ شَخْصُ
النَّفُوسِ وَقَطَعَهَا قَبْلَ تَحْرِيمِ الرِّبَا؛ بِإِجْبَابِ الزَّكَاةِ وَالْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ
وَالْإِحْسَانِ، ثُمَّ لَمَّا ضَعُفَتْ شَخْصُ النَّفُوسِ وَقَطَعَتْهَا، تَهَيَّأَتْ لِقَبُولِ تَحْرِيمِ
الرِّبَا؛ لِحَرَمَةِ اللَّهِ.

وَالرِّبَا أَنْزَلَ فِي الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ الْقَوِيُّ أَنْزَلَ فِي تَرْكِ الْعَالِي الْحَرَامِ،
وَشَدَّةُ الطَّمَعِ وَثَبُتُهُ الْإِيمَانُ لَا يَنْجَتِمَانِ؛ وَلَمَّا هَلَّ فِي الْآيَةِ: ﴿وَذَرُوا مَا
بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾؛ لِأَنَّ ثَبُتَهُ الطَّمَعُ يُوجِبُ أَكْلَ الْمَحْرَمِ وَتَرْكَ
الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ قِيلَ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْعَبَّاسِيِّ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَوَجَلِيٍّ مِنْ
بَنِي الْمُخَضَرَةِ، كَانَا شَرِكَتَيْنِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُسْلِفَانِ فِي الرِّبَا إِلَى أَنَاسٍ مِنْ
قُلُوبِهِ، وَهَمَّ بَنُو عَمْرِو بْنِ حُمَيْرٍ، فَبَاءَ الْإِسْلَامَ وَلَهُمَا أَمْوَالٌ عَظِيمَةٌ فِي
الرِّبَا، فَهَذَا: ﴿وَذَرُوا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الرِّبَا﴾^(١).

فَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى التَّرْخِصِ بِأَخْذِ مَا تَمَّ قَبْضُهُ مِنَ الْعَالِي الْمَقْبُوضِ
فِي الرِّبَا قَبْلَ الثَّبُوتِ، وَتَحْرِيمِ مَا لَمْ يُغْبِضْ مِمَّا كَانَ مَعْلُوقًا؛ حَلًّا أَوْ لَمْ
يَحُلْ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ قَبْضُ الْحَرَامِ بَعْدَ الْجُلُومِ بِهِ وَلَوْ كَانَ بِرِضَا الطَّرَفَيْنِ،
فَالرِّبَا لَا يُحِلُّ الرِّبَا، كَمَا لَا يُحِلُّ الزُّنَى وَالرَّشْوَةُ.

وَمَنْ تَعَاوَدَ بِالرِّبَا مَعَ صَاحِبِ رِبَا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَضَاءُ الرِّبَا وَسَدَادُهُ

(١) التفسير الطبري (٤/٤٩)، والتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٤٨).

إلا بإعادة رأسي ماله، ولو كان عند حاكم ظالم نجس حتى يظلمني رباه،
جاز له بنية الخلاص من الشر وطمع السوء، ولا يجوز لضاؤه إلا عند
تحلّي السجى أو التهديد به من قايده عليه.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَسْأَلُوا النَّاسَ بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْشِرُوا
فَلَكُمْ دُورٌ أَنْتُمْ كَاطِمُونَ لَا تَعْلَمُونَ وَلَا تَعْلَمُونَ﴾﴾ (البقرة: ٢٧٩).

وهذا تغليظ في أمر الرّيا وتشديد فيه؛ فكأنّ الرّيا يُبحث كالمجنون
ليس له جيلة في نفسه؛ فكيف بغيره؟ في وقت هول وكرب بُنادى
لحرب الله؛ كما روى الكلبي، عن سعيد بن جبّير، عن ابن عباس:
«بُعَاثُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا كَيْلُ الرّيا: خُذْ بِبِلَاحِكَ لِلْحَرْبِ»^(١).

والله تعالى لم يذكر حربه لأحد في الوحي إلا في ثلاثة مواضع:
للمُشْرِكِ، وللمُزَاجِي كما هنا، ولمن عاقى وليّه؛ كما في الحديث
القدسي: (مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ)^(٢).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ وَلَا رَسُولَهُ وَتَكُونُوا
مُتَحَدِّثِينَ﴾﴾ (البقرة: ٢٨٠).

بين الله في الآيات السالفة ربا الجاهليّة، وعظم أمره، وريائهم كان
بالزّيادة في الأجل والإنظار فيه، ويقابلها زيادة في القضاء، فلا يُنظَرُونَ
معسراً في الأجل إلا بزيادة عليه، فينضاهف الرّيا، ويتعاطم على

(١) تفسير الطبري (٥/٤٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) (١٠٠/٨).

المعصيرين، فيزدادون عُسرًا حتى يُفلسوا، ثُمَّ يَبَيِّنُ اللهُ فَضْلَ إِنْظَارِ الْمُعْصِرِ وَرُحْبَ فِيهِ بِلا زيادةٍ في الوفاء، والإِنْظَارُ يَكُونُ فِي الرِّبَا بِرَأْسِي مَالِهِ، وَفِي الدُّنْيَا، لَا فِي الْأَمَانَاتِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعِطَاءٌ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَاتِ حَقُوقٌ وَجِبَتْ أَنْ تُرَدَّ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْمُؤْتَمِّنِ كَامِلُ التَّصَرُّفِ فِي الْأَمَانَاتِ، بِخِلَافِ الدُّنْيَا فَهِيَ التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَالْأَمَانَةُ تُرَدُّ بِعَيْنِهَا، بِخِلَافِ الدُّنْيَا يُرَدُّ بِمِثْلِهِ.

وَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ خَصَّ الإِنْظَارَ بِالرِّبَا فِي الْآيَةِ، وَفِي التَّخْصِيصِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الرِّبَا بَعْدَ آيَةِ تَحْرِيمِهِ صَارَ قَيْثًا: ﴿فَلَكُمْ رُؤُوسُكُمْ﴾ (البقرة: 279)، وَرَأْسُ الْمَالِ قَيْثٌ.

وَلَا يَصِحُّ سَبَبٌ فِي تَزْوِيلِ الْآيَةِ، وَمَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ وَالْحَاكِمُ^(١) وَغَيْرُهُمَا: أَنَّ الدَّائِنَ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ الْمَلِيكِ الْمُعْصِرِ الْخُرَّاسَنِيَّ قَيْثَةً مِنْ لَحْمِهِ، ثُمَّ نَسَخَ اللهُ ذَلِكَ بِهِدْيِهِ الْآيَةَ؛ فَقَدْ رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ التَّلْحَانِيِّ، وَابْنُ التَّلْحَانِيِّ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

التعامل مع المعسر في الدين:

وَلَا يَجُوزُ خَبَسُ الْمُعْصِرِ ثَابِتُ الإِعْسَارِ؛ لِأَنَّ اللهَ أَرْسَدَ إِلَى إِنْظَارِهِ لَا إِلَى خَبْئِهِ؛ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: «مَنْ خَبَسَ مُعْصِرًا فِي السِّجْنِ، فَهُوَ إِيمٌ» لِأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿فَإِنْظِرْهُ إِلَى تَيْسَرِهِ﴾^(٢).

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُرْمَاهِ الرَّجُلِ الَّذِي كَثُرَ قَيْثُهُ لَمَّا كَانَ مُعْصِرًا: (خُلُّوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ)^(٣).

وَلَوْ كَانَ لَهُمْ حَقٌّ فِي خَبْئِهِ، لَخَبَسَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّوْقَ لَا يُسْقِطُهَا إِلَّا أَصْحَابُهَا، فَلَمَّا يَانَ إِعْسَارُ الرَّجُلِ، لَمْ يَحْتَقِلْ لَهُمْ غَيْرَ مَا ظَهَرَ مِنْ مَالِهِ.

(١) مسطورك الحاكم (٤/١٠٦)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٥٠٤).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/٥٥٣). (٣) أخرجه مسلم (١٥٥٦) (٣/١١٩١).

ولأنَّ الحَبْسَ عقوبةٌ، والشرعةُ جاءتْ بإزالةِ العقوبةِ لتحقيقِ نفعٍ أو دفعِ ضررٍ، والإعسارُ ليسَ فِتْنًا يستوجبُ عقوبةَ يعرَّضُ عليها صاحبُها؛ وإنما هو ابتلاءٌ، فلا يُزَادُ على بلاءِ الْمُغْسِرِ بلاءُ الحَبْسِ، فينتهكُ عن التَّكْسِبِ لنفسِهِ وفَرْيَؤِهِ وَغَرَمَائِهِ، ويجوزُ تأديبُ الْمُغْسِرِ وعقوبتهُ استظهارًا لغيرِهِ واستيضاحًا لجذْبِهِ.

فظاهرُ الآيةِ: أَنَّ الأصلَ في الناسِ البِشْرُ والجِلْدُ، وقد يكونُ منهم غنيٌّ معاطلٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ الْبُحْلُ، فإذا حُبِسَ، أذى قَبْلَهُ وقضاءً؛ وذلك لقوله ﷺ: (لَيْسَ الْوَارِثُ يَجْلُو جِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ)^(١).

وهذا قولُ مالكٍ وأبي حنيفةَ والشافعيِّ وأحمدَ وعامةِ السلفِ. ويُقْبَلُ مَالِكٌ الْحَبْسَ إِذَا اتَّهَمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ مَالَكٌ، فَأَذَى الْعَجْزِ. ويجوزُ تعزيرُهُ أيضًا إذا فَرَّطَ فِي مَالِ النَّاسِ تَفْرِيطًا يَأْتُمُّ بِهِ؛ كَمَنْ أَتْلَقَهُ فِي حَرَامٍ، فهذا يعرَّضُ، لا الإعسارُ؛ وإنما لتفريطِهِ.

حُكْمُ إِنْظَارِ الْمُغْسِرِ:

واخْتَلَفَ فِي إِنْظَارِ الْمُغْسِرِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ قَالَ بِوَجوبِهِ؛ لظاهرِ الأمرِ في الآيةِ، ومثَّلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَكُونَ لَكُمْ مِرْهَقًا أَوْ يَدٌ أَوْ رِجْلٌ أَوْ كَنْزٌ أَوْ كَنْزٌ أَوْ كَنْزٌ أَوْ كَنْزٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]، والقديَّةُ واجبةٌ.

ومِنْهُمْ: مَنْ قَالَ بِامْتِحَانِهِ، وَحَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى التَّخْطِيبِ، وَالْمَالُ حَقٌّ لِصَاحِبِهِ لَوْ أَخَذَهُ مَنْ شَاءَ؛ وهذا هو الظاهرُ؛ لأنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ تَرْكُ الْإِنْظَارِ عَقُوبَةً لِلْمُغْسِرِ، بَلْ جَعَلَ لِلْمُعْسِرِ حَقًّا فِي عَدَمِ عَقُوبَتِهِ وَخَبَرِهِ إِنْ بَانَ إِعْسَارُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ ولهذا جاءتِ الأحاديثُ مستفيضَةً في بيانِ

(١) أخرجه أحمد (١٧٩٦٦/٤) (٢٢٢/٤)، وأبو طه (٣٢٢٨) (٣١٣/٣)، والنسائي

(٤٦٨٩) (٣١٦/٣)، وابن ماجه (٢٤٢٧) (٨١١/٢).

ففضل الإنظار لا في إيجابه؛ ومن ذلك: ما صحَّ في «المسنَّب» من حديث سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدٍ، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (مَنْ أَنْظَرَ مُتَعَمِّدًا، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ بِثَلَاثَةِ صَدَقَاتٍ)، قال: ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (مَنْ أَنْظَرَ مُتَعَمِّدًا، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ بِثَلَاثَةِ صَدَقَاتٍ)، قلتُ: سَمِعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَقُولُ: (مَنْ أَنْظَرَ مُتَعَمِّدًا، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ بِثَلَاثَةِ صَدَقَاتٍ)، ثُمَّ سَمِعْتُكَ تَقُولُ: (مَنْ أَنْظَرَ مُتَعَمِّدًا، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ بِثَلَاثَةِ صَدَقَاتٍ)؟ قال: (لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّ الدِّينُ، فَإِذَا حَلَّ الدِّينُ، لَأَنْظَرُهُ، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ بِثَلَاثَةِ صَدَقَاتٍ)^(١).

وهذا الفضل يكونُ في المستحقِّاتِ، لا فيما خُفِّعَ الإنمُّ في حال مخالفتِهِ.

وَيَجِلُّ السَّوَالُ وَالصَّدَقَةُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ؛ إِنَّمَا فِي «الصَّحِيحِ»، عن أبي سعيدٍ الْخُدْرِيِّ قال: أَمْسَبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بُيُوتِ ابْنَتَيْهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ)، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلْغُ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرُفَّتَايِهِ: (خُلُّوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَكِنَّكُمْ إِلَّا ذَلِكَ)^(٢).

وفي الآية والأحاديث: دليلٌ على عدم حقِّ صاحبِ الدَّيْنِ بِالزَّامِ الْمُتَعَمِّدِ الْمُتَعَمِّدِ بِأَنْ يُوَاجِرَ نَفْسَهُ عِنْدَ صَاحِبِ الْحَقِّ حَتَّى يَقْضِيَهُ دَيْنُهُ؛ خِلَافًا لِلزُّهْرِيِّ وَاللَّيْثِ وَقَوْلِ لِأَحْمَدَ.

بَيْعُ مَالِ الْمُعْصِرِ:

وَالْحَاكِمُ أَنْ يَبِيعَ مَالَ الْمُتَعَمِّدِ الزَّائِدَ عَنْ حَاجَتِهِ وَأَقْلَبَهُ؛ فَلَا يُخْرِجُ مِنْ دَارِهِ، وَلَا يُنْزِعَ لِبَاسَهُ، وَلَا يُؤْخَذُ عَقْمَاتُهُ وَأَوْلَادُهُ، وَأَمَّا فِي الْأَمَانَاتِ الَّتِي وَضِعَتْ غَيْرَ عِنْدِهِ، فَيَأْخُذُهَا الْحَاكِمُ مِنْ بَيْعِهَا وَلَوْ تَضَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ،

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٤٦) (٥/٣٦٠). (٢) أخرجه مسلم (١٥٥٦) (٣/١١٩١).

ولو أخرج من داره إن كانت الدار أمانة عنده، ما لم يفتح الدار ذنباً، ويشل ذلك الطعام واللباس وغير ذلك؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْهَا﴾ (النساء: ٥٨).

وهو له تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا حَتَّىٰ تَحْكُمَ عَنْ كُنُفِكُمْ تَسْلُوتُ﴾؛ أي: تَضَمُّوا رؤوس أموالكم من الفتن أو يعضوا على المنكر صدقةً وتيسيراً عليه.

احساب الفتن من زكاة الدائن:

واختلفوا في إسقاط الدين على المدين الفقير، وجساره من زكاة

الدائن:

فذهب إلى عدم الإجزاء: أبو حنيفة وأحمد وشفيان وأبو حنيفة، وهو وجه للشافعي، وحكى ابن تيمية عدم معرفة النزاع في عدم الإجزاء. وقيل: بخبرته؛ وهو قول أهل الظاهر، وهو مروي عن عطاء.

ورخص في ذلك الحسن البصري في الديون، لا في حقوق البيع؛ قال: «فَأَمَّا بَيُّوعُكُمْ هَذَا، فَلَا»^(١).

وعمل من قال بالإجزاء: أنه لو دفع المدين دينه لدائنه، ثم أرجعه للمدين من زكاته، جاز وصح؛ وفي هذا نظر؛ وذلك أن إخراج الزكاة شيء، وإسقاط الدين شيء؛ لأن الله جعل في المال نصيباً وعزلاً للزكي، وفي النصاب زكاة يخرجها الإنسان من ماله لا يسقطها في مال غيره؛ قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ مِنْ أَتَيْتُم مَّسْكَةً غُلَّهْرَتُمْ وَتُكَلِّمُ﴾ (التوبة: ١٠٣)، فالزكاة تؤخذ من ماله لا تسقط من مال غيره عنه؛ فعلى المعسر ليس ماله له حتى يفيضه الدائن، ثم إن مال المعسر معدوم

(١) أخرجه القاسم بن سلام في كتاب «الأموال» (ص ٥٣٣).

وغير موجود، فلا يتحقق فيه الإخراج من الغني، والإعطاء للفقير؛ كما في الآية، وفي الحديث لما بعث النبي ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْبَحْرَيْنِ، قَالَ: (أَخْبِلْنَهُمْ أَلَّا يَلْقَوْا مِنْهُمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ؛ تَأْخُذُ مِنَ الْغَنِيِّبِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى أَقْرَبِيهِمْ)^(١)، وإسقاط الثمن خرج من صاحبه ذنبًا أو يَبْعًا، لا زكاة.

ولأن حقه عند المدين لم يتعين في ماله، والزكاة متبعة في ماله، والزكاة جاءت لتدفع الشح، وتغني الفقير، وتسد حاجته قطعته وتكسوه، وإسقاط الثمن قد يكون بأمر منه، فلا يظهر فيه دفع الشح، ولا يظهر في إسقاطه سد حاجته في طعام وشراب ومسكن.

وفد يكون المدين مُعْسِرًا لا يجد وفاء يستوفيه الدائن، وربما فتر على مدينه شطرو؛ كما في الحديث السابق: (خَلُّوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ)، وإسقاط الثمن قبل قضاء القاضي يختلف عن إسقاطه بعد قضائه، فقبل قضاؤه: يطلب الدائن ماله كله، وبعده: يطلب بعضه.

وفي إجازة جعل الزكاة من الثمن تحجير على الدائن فلا يستطيع اختيار الفقير الأحرَج؛ فهو يسقط زكاته عن دينه لحط نفسه أكثر من حط الفقير، وليس هذا من مقاصد شريعة الزكاة.

ثم إن النبي ﷺ لم يأمر أصحاب الثمن أن يسقطوا زكائهم من حقه؛ وهذا أعظم في النفوس وأقرب لإجابتهن من ترغيبهن في الإحسان بالصدقة عليه بإسقاط دينهن في قوله تعالى ﴿وَأَن تَصَلُّواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وفي قول النبي ﷺ للناسي: (تَصَلُّواْ عَلَيْهِمْ) أي: على صاحب الدين؛ فتصلق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥) (١٠٤/٢)، ومسلم (١٩) (٥٠/١).

رسول الله ﷺ لِعُرْمَاتِهِ: (خَلُّوْا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ)، فَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَائَةَ النَّاسِ بِالصَّدَقَةِ، وَلَمْ يَأْمُرِ الْعُرْمَاءَ أَنْ يُسَيِّطُوا مِنْ زَكَاةِ مَا لَهُمْ، بَلْ قَالَ: (خَلُّوْا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ).

وفي إسقاط اللَّيْنِ مِنَّا ليست في الزَّكَاةِ، نَأْخُذُ مِنْ نَفْسِ الْفَقِيرِ فَتُكْبِرُهَا، وَهَذَا مُضَوِّدٌ فِي الشَّرِيعَةِ.

وَالزَّكَاةُ مَاعُونَةٌ، وَالدَّيْنُ مَوْضِعٌ، وَالزَّكَاةُ تَخْرُجُ مِنَ الْغِنَى امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ، بِضَعْمَا وَهُوَ لَا يَرْجُوها مِنْ أَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ، بِخِلَافِ الدَّيْنِ خَرَجَ مِنَ الْغِنَى وَهُوَ يَرْجُوهُ مِنَ الْمَوْتِينَ.

وَالزَّكَاةُ قُصِدَ مِنْهَا ظَهَرَةٌ لِلنَّفْسِ الشَّحِيحَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ظَهَرَتْهُمْ وَزَكَّاهُمْ﴾ التوبة: ١١٠٣، وَتَطْهِيرُ الْمَالِ الْمَرْكُوبِ لِلنَّفُوسِ يَخْتَلِفُ عَنِ الدَّيْنِ الَّذِي يُخْرِجُهُ مَنْ يَرْجُو عَوْدَتَهُ، وَلَهُ فِيهِ مِنَّا عَلَى الْمَوْتِينَ.

وَكَذَلِكَ: فَإِنَّ الْغِنَى تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ حَيْثَا، وَإِذَا اسْقَطَ الدَّيْنُ، فَلِئَلَّا يُخْرِجَهَا دَيْنًا، وَالدَّيْنُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعَيْنِ دَوْمًا.

وَلَوْ كَانَ إسْقَاطُ الدَّيْنِ يَصْخُ مِنْ الزَّكَاةِ، لَمْ يُعْقَلْ فِي النُّصُوصِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَقَبِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَأَفْتَى بِهِ الصَّحَابَةُ، وَلَا يُعْلَمُ لَهُمْ شَيْءٌ فِي هَذَا.

وَمِنَّا مَسْأَلَةٌ، وَهِيَ: إِذَا اسْقَطَ صَاحِبُ الدَّيْنِ زَكَاةَ مَا لَوْ الَّذِي عِنْدَ الْمَيِّتِينَ، لَا زَكَاةَ مَا لَوْ كَلَّهُ، فَإِذَا كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِينَارٍ، فَاسْقَطَ زَكَاةَ الْأَلْفِ وَهِيَ رُبْعُ الشُّعْرِ مِنَ الْأَلْفِ، فَهُوَ إِنَّمَا اسْقَطَ زَكَاةَ الدَّيْنِ لَا زَكَاةَ مَا لَوْ، وَفِي هَذَا قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ وَفِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَرُجِّحَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ، فَزَكَّى مَالَهُ وَهُوَ دَيْنٌ مِنْهُ.

[illegible]

وهذه آية المداينة أطول أي القرآن، تسمى بأية المداينة من المداينة بين الناس، وكل مال يكوّن في الدنوّ، سواء كان نقلاً أو حيواناً أو ثماراً أو حيواناً أو عفاراً أو متاعاً، يسمى: دَيْنًا؛ كتبت العَيْن بالدَّين، ويبيع الدَّين بالدَّين، وهو الدَّيْن.

ولا بدخل في هذا البيوع المحرمة؛ كبيع الثَّيْنِ بالثَّيْنِ، والرِّبَا، والغَرَبِ، والآبَةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي سَلَمِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ، وَهِيَ تَشْرِيعٌ لِكُلِّ قَبِيلٍ؛ لِلإِشْرَاقِ فِي الْعِلَّةِ فِي الدَّهُونِ، وَهِيَ الْغَرَمُ الْمُتَعَلِّقُ بِاللَّعْنَةِ إِلَى أَجَلٍ، وَلِلإِشْرَاقِ فِي الْجَحْمَةِ مِنْ نَزُولِ الْآيَةِ، فَالْآيَةُ نَزَلَتْ لِلتَّعْلِيمِ أَهْلَ الْأُمُورِ حِفْظَ حَقُوقِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِالْكِتَابَةِ وَالشَّهَادَةِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْآيَةِ: «تَجَمُّعُ الثَّيْنِ كُلُّهُ»^(١).

مشروعية إقراض المحتاج:

والإقراضُ جاء النصُّ بفضليهِ؛ فهو من تفرُّجِ الخُرْقِ، وتيسيرِ على المُعْسِرِ، وعَدُّ المُقْرِضِ كالمُتَقَرِّضِ نصف ما أَقْرَضَ؛ روى ابنُ مسعودٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرْكَبِي إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتَيْهَا سَرَةً)؛ أخرجه ابنُ ماجه^(١)، وقد اختلف في وقف الحديث على ابنِ مسعودٍ ورفقوه، وزجَّجَ الدارقطني والبيهقي وثقه.

ولم ي «الصحيحين»، عن أبي هريرة ؓ قال: قال ﷺ: (كَانَ رَجُلٌ يُدْأِبُ النَّاسَ، لَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاةٍ: إِذَا أَتَيْتِ مُسِيرًا فَتَجَاوِزِي عَنْهُ؛ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوِزُ عَنْكَ، فَلَمَّا لَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ)^(٢).

وقد بفضل القرض على الصدقة إذا كان المحتاج متعففاً، لا يتقبل الصدقة، ولا تفرج كربة إلا بإقراضه.

والقرض رغب الله فيه الغني، وحلَّ الله منه الأذى له بلا حاجة؛ لأنه يبقى في الذمة، وهو حق لازم لا يذ فيه من الوفاء، ويُعْفَرُ للشهيد كل ذنب إلا الذنْبَ، مع عظم الشهادة والشهيد عند الله.

والَّذِي يَجْرُ صَاحِبُهُ إِلَى التَّهَاقُوتِ بِهِ، حَتَّى يَكْثُرَ ذَنْبُهُ فَيَعِجْزَ عَنْ فَضَائِهِ، وَإِذَا كَثُرَ الذَّنْبُ وَغَلِبَ الْفُضَاءُ، وَعَدَّ وَأَخْلَفَ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعِيدُ مِنْ قَبْرِ الصَّلَاةِ، يَقُولُ: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْتَمِ وَالْمُتَرَمِّمِ)، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْعِدُ مِنَ الْمُتَرَمِّمِ؟ فَقَالَ: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ)؛ مَقْنَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٤٣٠) (٢/٨١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٨٠) (٤/١٧٦)، ومسلم (١٥٦٢) (٣/١١٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (٨٣٢) (١/١٦٦)، ومسلم (٥٨٩) (١/٤١٢).

والفرض مباح للمحتاج الذي يغلب على ظنه الوفاء.

من أحكام السلم:

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَلَّمْتُمْ بَيْنَكُمْ فَاكْمَلُوا كَلِمَتَكُمْ﴾ دليل على جواز السلم، وهو: يتبع الثَّانِي بالعين؛ أي: يُسَلِّفُ الرجلُ آخرَ مالا - كأنَّه دينار - على أن يُقْبِضَهُ عَشْرَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْبَرِّ أَوْ الشَّحِيرِ، أَوْ أَنْ يُقْبِضَهُ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ بَعْدَ عَامٍ.

قال ابن عباسي: فأشهد أن السلف المضمون إلى أجل مُسَمًّى قد أحلَّ الله في كتابه وأذن فيه، ثم قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَلَّمْتُمْ بَيْنَكُمْ فَاكْمَلُوا كَلِمَتَكُمْ﴾ (١).

والسلم عند السلف يتبع معلوم في الثَّمَةِ معروف بالصِّفَةِ، بعين حاضرة أو ما في حُكْمِهَا، إلى أجل معلوم.

فلا يجوز بيع المجهول، ولا يُلْعَقُ مَعِينُهُ؛ كَمَنْ يَبِيعُ شَرَّ نَخْلٍ مَعِينٍ، حتى لا يدخل فيه الغرر والجهالة، فلا يُبَيِّرُ قَضِيعَ الْحَوْفِ.

ولا خلاف في جواز السلم؛ للأية، ولكن يجب في السلم العلم بالكَيْلِ والوزن والأجل؛ لقوله ﷺ: (مَنْ اسْلَفَ فِي شَيْءٍ، لَفِيَ كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) (٢).

وجواز السلم ليس من بيع ما لا يملكه الإنسان؛ كَمَنْ يَبِيعُ عَيْنًا مَعْلُومَةً غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَلَا مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ؛ فهذا الذي نهى النبي ﷺ حَكِيمَ بْنَ جِرَازٍ عنه: (لَا تُبِيعَ مَا لَيْسَ بِغِنَاكَ) (٣)، وأما السلم، فعلى

(١) تفسير الطبري (٧١/٥)، والتفسير ابن أبي حاتم (٥٥٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٤٠) (٨٥/٣)، ومسلم (١٦٠٤) (١٢٢٦/٣).

(٣) أخرجه أحمد (١٥٣١١) (٤٠٢/٢)، وأبو داود (٣٥٠٣) (٢٨٣/٢)، والترمذي

(١٢٣٢) (٥٢٦/٣)، والنسائي (١٦١٣) (٢٨٩/٢)، وابن ماجه (٢١٨٧) (٧٣٧/٢).

وصف ومقتضى معلوم إلى أجل، لا على حين معلوم.

ويجب عند السلم تسليم الثمن العاجل وإحضاره، فلا يجوز بيع
الذئبي بالذئبي الكالري والكالري.

وفي الآية: ﴿إِنْ أَمْسَكَ أَكْسَى﴾ وجوب معرفة الأجل وتعيينه،
وتحريم السلم إلى أجل مجهول، وعدم صحته بلا خلاف، وقال الشافعي
بجواز السلم الحال؛ لانقضاء علو الجهالة في الأجل.

والعلماء يختلفون في تقدير أدنى الأجل وأعلاه؛ حتى قال بعض
الفقهاء: أدناه يوم.

ولا دليل على ذلك كله، إلا أن السلم لا يتحقق إلا بتعيين أجل،
وثنى عاجل؛ فإنه إن كان ثمن عاجل، ويبلغه عاجلاً؛ فإن كانت السلعة
معينة مملوكة، فهذا بيع، لا سلم، وإن كانت السلعة معينة غير مملوكة،
فهذا بيع ما لا يملك، وهو محرم، وإن كانت السلعة غير معينة ولو
كانت مملوكة، فهذا بيع جهالة وغرر، وإن كانت غير معينة ولا مملوكة،
فهذا اجتماع فيه الغرر وبيع ما لا يملكه الإنسان.

ويغتر بعض الفقهاء - كمالك - الغرر التخييري في الأجل، كالأجل
إلى الحصاد؛ وهو قول ابن عمر، ومنع منه جمهور العلماء؛ كابي حنيفة
والشافعي، وظاهر المذهب عند الحنابلة، وهو قول ابن عباس.

حكم كتابه حقوق الديون والبيع:

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْفُدْ﴾ أمر بالكتابة لمبطلها؛ حنفياً للحقوقي،
ودفعاً للشراخ والطمع؛ وذلك أن قلّة مال يمد في التجارة: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا
تِجَارَةً كِثْرَةً ثِيْبُوكُمَا يَتَنَسَّخَمَ قَلِيَسَ عَقْدُكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾، فرفع
الحرج في التجارة؛ إثباته في المداينة.

واختلف العلماء في حكم كتابه الديون على قولين:

أحدهما: الوجوب؛ فقد أخذ بظاهر الأمر؛ فأوجبها بعض السلف، ورجحه القنبري، وهذا مروى عن ابن عباس، فقد روى ابن المنذر، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس؛ في قوله ﴿وَلَكُمْ فِيهَا الْحُكْمُ﴾: «تأمر بالشهادة بينهم عند المكائبة؛ لكيلا يدخل في ذلك جحود ولا نسيان؛ فمن لم يشهد على ذلك ينكح»، فقد غص^(١).

القول الثاني: ذهب إليه أكثر العلماء، وهو أن الأمر على الاستحباب، وبه قال الشعبي والحسن ومالك وغيره؛ وذلك أن المال حق لصاحبه، وله حق إسقاطه كله وإبراء المدين منه؛ وهذا هو الظاهر؛ فالأمر للدلالة والإرشاد لحفظ الحق، ومن أسقط البيعة على حقه، فإنما ترك توثيق حقه وأسقطه بفساده، والكتابة لا تجب في عقود النكاح، وهي أعظم من المال؛ وإنما يكفي بالشهود؛ ليحكم الأضياع في الشرع والطبع. وإيجاب الكتابة في الدين مشقة مع حاجة الناس إلى المال وتباعدهم له في الأسواق والبيوت والأسفار، فيتعاظمون الفراهم والدنانير فزاد في وقت الأمانة، وربما تدانوا بالقليل كاللذات والمذات، ومثل هذا في إيجاب كتابته ثلثة وعشر، ولكن لا خلاف في استحباب الكتابة، وكلما عظم المال وكثر الشركاء وتأخر الأجل، تأكدت الكتابة، يغلب الظن بورد النزاع وموت المتدينين.

وقد تجب الكتابة عند غلبة الظن بالخصومة والنزاع وضياح الحفوق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَكُمْ فِيهَا حُكْمٌ إِنَّكُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى الْوَعْدِ فَتُنْذَرُوا أَنَّهُ لَا تَكْفُرُ﴾؛ وفي هذا بيان الجحومة من الكتابة والإشهاد حفظاً للحقوق، ودفعاً للشك والريب والنسيان.

وجعلَ بعضُ العلماءِ الأمرَ بالكتابةِ منسوخًا بقوله: ﴿وَإِنْ آيَةٌ بِكُمْ﴾^(١)
بِمَا قَبِلُوا الْقَوْلَ الْأَوَّلِيَّ ائْتَنَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٣).

وقال آخرون: بعدمِ النسخ؛ وعلى هذا جمهورُ السلف؛ كابنِ عُمر، وابنِ عباس، وأبي موسى، وابنِ سيرين، ومجاهد، والشَّعْبِي، ورجَّحه الطبري.

حكمُ الرَّمْيِ:

وحكمُ الإشهادِ حكمُ الكتابةِ، والإشهادُ أولى.

والأمرُ بالرَّمْيِ عندَ عدمِ وجودِ كاتبٍ لا يُلْجَأُ على الوجوبِ؛ لأنه إرشادٌ وتعليمٌ كيف يَصْبِغُ أهلُ الأموالِ أموالَهُمْ عندَ التَّنَائِي بِهَا، وقد باتَّعَ النبي ﷺ ولم يُشْهِدْ حينَما باتَّعَ الأعرابيَّ، فاشترى بعمرةٍ منه، والصحابَةُ الذين سَمِعُوا لَا يُشْفَرُونَ أَنَّهُ ابْتِاعَهُ، فَجَعَلَهُ الأعرابيُّ، فَشَهِدَ غُرْمَةُ بْنُ نَابِثٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَادِقٌ، وَالنَّبِيُّ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كِتَابًا وَالْمَقْدَلُ وَلَا يَأْتِ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ حَقًّا عَلَيْهِ اللَّهُ قَلْبُكُمْ وَلْيَكْتُبْ الْقَوْلَ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَكُنْ لَهُ وَكَلَّةٌ وَلَا يَخْشَ وَنَهُ شَيْئًا مِمَّنْ كَانَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ الْحَقُّ سَبِيحًا أَوْ حَبِيبًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَلِّمَ مَوْفَقَيْنِ وَلَا يَكُنْ لَهُ وَالْمَقْدَلُ﴾ وجوبُ الكتابةِ على الكاتبِ إذا طَلِبَ منه ذلك، والكتابةُ جَلْمٌ يَجِبُ بِذَلِكَ لِمَنْ طَلِبَهُ.

وفدَّ أمرُ الله الكاتبَ والمُطْلَبَ أَلَّا يَضَعَا إِلَّا الْحَقَّ بِلَا تَخْشِ، وَإِذَا كَانَ الْمُطْلَبُ عَلَيْهِ سَبِيحًا أَوْ جَاهِلًا صَغِيرًا، أَتَى عَنْهُ وَلِيُّهُ بِالْعَقْلِ.

الحجْرُ على السفيه:

وفي الآية: الْحَجْرُ عَلَى السَّفِيهِ، وَتَوَلَّى وَلِيُّهُ الْمَالِ، وَالتَّصَرُّفُ

(١) أخرجه أحمد (٢١٨٨٣) (٢١٦/٥)، وأبو داود (٣٦٠٧) (٣٠٨/٣)، والنسائي (٤٦٤٧) (٤٦١/٧).

عنه، والصغيرُ السفية الذي لا يُحسِنُ التصرف يستبرأ الحجرُ عليه حتى يَرُشِدَ ولو بلغ ما دام سَفَهُهُ مُتَّصِلًا، ويصحُّ ابتداء الحجر عليه ولو بعد بُلُوغِهِ؛ وهذا قولُ ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ؛ وبه قال مالكٌ والشافعيُّ.

وذَهَبَ أبو حنيفة: إلى أنَّ الحجرَ لا يكونُ لِمَنْ كان مَالُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ بعدَ البلوغِ والرُّشْدِ وإنْ بَقِيَ وأَسْرَفَ، ما دام عاقلًا ليس بمجنونٍ، وإنما الحجرُ عليه صغيرًا، ولا يَسْلُمُ مَالُهُ حتى يَرُشِدَ ولو بعدَ بُلُوغِهِ، وخَذَهُ أبو حنيفةُ بخمسينَ وعشرينَ سنةً.

وخالفَ أبا حنيفةَ أصحابُ محمدَ وأبو يوسفُ؛ فقالوا بقولِ

الجمهورِ.

وقوله تعالى: ﴿وَتَسْقِيهِمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِمْ إِنَّ كَثْرَةَ مَطْعِهِمْ غُرُورٌ﴾^١ وَلَمَّا كَانَتْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ عَلَى النَّبْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وحكمه حكمُ الكتابةِ سواء.

حكمُ الإشهادِ في العقودِ والمعاملاتِ:

ورِشَادُ اللَّهِ للإشهادِ مِنْ رِجَالِنَا بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾، يُخْرِجُ الْكَافِرَ وَالْعَبِيَّ وَالْمَرْأَةَ، وَتَضُمُّنُ الْإِضَافَةَ فِي الْآيَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى اسْتِحْبَابِ إِشْهَادِ مَنْ يَعْرِفُ حَالَكُمْ وَتَعْرِفُونَ حَالَهُ؛ تَحْذِيرًا مِنْ إِشْهَادِ الْمَجْهُولِ وَالْغَرِيبِ الَّذِي يَرُخِّلُ وَلَا يَقْرَأُ، وَلَا يَعْرِفُ حَالَ الْمَتَابِعِينَ وَالْمُتَتَابِعِينَ وَحَالَ سُرُقِهِمْ، لِيَنْتَهِى حُصُولُ الْمَقْصُودِ مِنَ الْإِشْهَادِ، فَمَنْ كَانَ مَجْهُولًا: قَدْ بَخِضَ كُفْرُهُ وَكَلَبَتْهُ وَتَغَافَلَتْ وَجَدَّاعُهُ، وَالْغَرِيبُ: قَدْ يُسَافِرُ وَيُحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيُطْلَبُ وَلَا يُوجَدُ، وَهَذَا لِلإِرْشَادِ وَالتَّعْلِيمِ، وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى إِشْهَادِ الْكَافِرِ، فَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ شَهَادَةِ الْكَافِرِ فِي الدِّيُونِ وَالْمَعَامَلَاتِ، حِكَاةً ابْنَ الْمُنْذِرِ وَابْنَ رُشْدٍ وَغَيْرَهُمَا.

وفي شهادة الكافر في الوصية في السفر كلام يأتي في سورة المائدة بإذن الله.

وأما شهادة أهل القنوة بعضهم على بعض، ففيها خلاف مشهور؛ فأجازها عليٌّ وشريح، ويقولون قال أهل الكوفة وأبو عبيد وإسحاق.

شهادة الصبي في العقود:

وفي ظاهر الآية عدم جواز شهادة الصبي؛ لكونه من غير الرجال؛ لأن الصبي ينسئ ويغوث، وإن كانت فطرته صحيحة ولا يعرف الكذب، إلا أنه أكثر نسباً وتلفياً، وفي قبول شهادتهم خلاف عند السلف والخلف على أقوال ثلاثة، وهي ثلاث روايات من أحمد:

الأول: لا تجوز شهادة الصبي، وبه قال الجمهور؛ قال ابن عباس: «ليسوا ممن يرضون» لأن الله يقول: «وَمَنْ زَكَرَ فَإِنَّ اللَّهَ يَكْفِيهِ»^(١)، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون والشافعي، وهو المشهور من أحمد.

ولا يعلم من أحد من السلف بسنن صحيح قبول شهادة الصبي في كل شيء؛ وأما الخلاف عندهم في بعض الحقوق والأحوال؛ كشهادة بعضهم على بعض، وشهادتهم في الجراح، ومن روي عنه إطلاق الجواز - كابن الرزير والشمسي - فهي مقبولة من وجوه أخرى عنهم.

الثاني: تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض؛ ويروى أهل المدينة، ومالك، والشمسي، وغزوة، وقضى به علي، وقال به ابن الرزير، واشترط عدم نكرانهم؛ قال: إذا جيء بهم عند المصيبة، جازت شهادتهم^(٢).

وعلة اشتراط عدم الاختراق: حتى لا ينسئ أو يلقن.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٥٦١/٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٥١٩٥) (٣٤٩/٨).

وعصومات الصبيان فيما بينهم لا يشهد بها الكبار غالباً، وإذا لم تؤخذ شهادتهم بغيرهم على يقين، ضاعت الحقوق، وأهْدِزَت الدماء.

الثالث: تجوز شهادتهم في الجراح؛ ويد قال عمر بن عبد العزيز:

وإنما كان الخلاف في قبول شهادة الصبي؛ لظاهر الآية، ولحفظ الحقوق؛ فالمزيع الذي يخشى فوات الحق فيه، صحَّتْ شهادتهم مما يُعاقبونه عادة كالجراح والقَتْل؛ فلا يشهد بها كلُّ أحدٍ؛ لأنها تنفع عارضةً، بخلاف التعاقب على مالٍ أو بيع، فهذا يُستشهد عليه، ويُقصدُ الشاهد بعينه، فتشدد في ذلك؛ حتى لا يُقصدَ الصبي بالشهادة، فتضيع الحقوق.

شهادة المرأة في العقود:

وظاهر الآية: عدم قبول شهادة المرأة؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿يٰۤاَيُّهَا الرِّجَالُ لَا يَلَيْكُمۡ اَنۡ تَشۡهَدُوۡا مَعَ الرِّجَالِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ عِنۡدَ قُلُوۡبِ الْاٰخَرِیۡ، وَلَا يَظۡهَرُ جَوَازُ شَهَادَةِ الْاَرَبَعِ مِنَ النِّسَاءِ عَنِ الرَّجُلَیۡنِ.

وعدم جواز شهادة المرأة؛ إنما هو في الأموال والمحدود والدماء؛ لأنَّ الشريعة جاءت بأحكام مُحْكَمَةٍ يُؤْمَ بِعَاضِهَا بَعْضًا، وَلَا يَتَنَافَى حُكْمٌ مَعَ حُكْمٍ؛ فالمرأة حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهَا غُلُوۡتَهَا بِالرِّجَالِ وَاخْتِلَافُهَا بِمَجَالِسِهِمْ؛ فهي لَا تَشْهَدُ تَبَعًا عَصَمَاتِهِمْ وَمَجَالِسَاتِهِمْ، كحال الرجال بعضهم مع بعض، فلا يُنَاسِبُ مساواتها في الشهادة، فتطلب منها كما تطلب من الرجل؛ فالشرع ينقُرها عن مجالس الرجال، ثُمَّ يَدْعُوها لِتَشْهَدَ بِبُيُوعِهِمْ وَخُصُومَاتِهِمْ؛ لِنَا جَعَلَ اللهُ تَعَالَى إِدْخَالَهَا فِي الشَّهَادَاتِ لِلْحَاجَةِ عِنْدَ قَلْبِ الرَّجُلِ، ولأنَّها تغيب عن معرفة الحال، جُعِلَتْ شهادة امرأتين كشهادة الرجل؛ لِقِصَرِ الْعَقْلِ وَالْإِفْرَاقِ لِمِثْلِكَ الْأَحْوَالِ؛ ولذا جاء في «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَغَيْرِهِ، قَالَ ﷺ: «لَيْسَ شَهَادَةُ

المرأة يقل نصف شهادة الرجل ١٩ فذلك من نقصان عقليتها^(١٩).

ولما كانت الحدود تُقرأ بالشُّبُهَات، والمرأة يُعَرِّضُهَا الشُّبُهَانُ فِي الشَّهْرِ لَعَلَّوهُ، ﴿إِنْ تَوَلَّىٰ يَتَّبِعْهُمَا فَتَمْسِمْهُمَا أَنْفَاقُهُمَا﴾، وَالشُّبُهَانُ شُبُهَاتٌ، لَمْ تُجْزِ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْحُدُودِ، بَلْ لَا تُجْزِئُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ فِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ، وَلَئِنْ أَقْبَلَ يَقُولُ فِي حَدِّ الرَّئِيسِ: ﴿وَاللَّيْلُ يَبْقَىٰ التَّمَسُّكُ ثُمَّ لَا يَبْقَىٰ يَتَّبِعُوهُمَا﴾ (النور: ٤١)، وَهَذَا عِنْدَ الرِّجَالِ بِالْإِتِّفَاقِ.

وعلى هذا جرى العمل؛ فقد روى ابن أبي شيبة، عن الزُّهري؛ قال: «نُصِبَ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ: أَلَّا تَحْجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُقُوقِ»^(١).

ونُجْزِي مَجْرَى الْأَمْوَالِ فِي جَوَازِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ بِهَا عَلَى مَا نَقَدَّمُ:
الْمَوَارِثُ، وَالْوَصَايَا، وَالْوَدَائِعُ، وَثِبَّتْهَا.

وتصحب شهادة المرأة المراء الواحدة في الرضاء.

وَكُلُّكَ الْقَائِلَةُ - طَبِيبَةُ الْوِلَادَةِ - لَوْ شَهِدْتَ عَلَى شَيْءٍ رَأَيْتَهُ مِنْ جَنَسِ الْمَوْلُودِ وَحَيَاتِهِ وَعَلَدِهِ.

وَيَجُوزُ إِشْهَادُ النِّسَاءِ وَخَفَضُ عَلَى مَا لَا تَقُومُ فِيهِ يَكْفِي إِلَّا بِهِمَا كَمَا
مَنْعَ بَيْنَهُمَا مِنْ جِرَاحٍ أَوْ سَرْقَةٍ فِي مَجَالِيهِمَا فِي الْأَعْرَاسِ وَالْوَلَايِمِ
وَنَحْوِهَا حَتَّى لَا تُضَيِّعَ الْحَقُوقَ.

وحكى الاتفاق غير واحد أنَّ شهادة النساء على النساء في الولادة صالحة جائزة.

الشروط العدالة في الشاهد:

وَيُشَرِّطُ فِي الشَّاهِدِ الْعَمَلُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَقْبِلُوا دُورِي عَدْلٍ﴾

وَيُسَمَّى (الْعَدْلَى: ٢)، وَالْعَدْلَى: مَنْ لَمْ يُعْرِفْ فَسَقَةً بِكَبِيرَةٍ، أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ، وَإِنْ تَعَدَّدَ شَاهِدٌ لَمْ يَظْهَرْ فَسَقَةً بِصَغِيرَةٍ، فَيَجُوزُ الْإِشْهَادُ بِأَهْلِ الصَّغَائِرِ حَتَّى لَا تُضَيِّعَ الْحَقُوقُ، وَلِيُثْبِتَ السَّلَامَةَ مِنْهَا، خَاصَّةً فِي الْأَمْرَةِ الْمَتَاخِرَةِ، وَإِنْ كَثُرَ أَهْلُ السَّلَامَةِ مِنْهَا فِي بَلَدٍ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ قَبُولَ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ وَرَدُّهَا لِحَفِظِ الْحَقُوقِ أَنْ تُضَيِّعَ، وَالْمَصْلَحَةُ الْعَالِيَةُ فِي قَبُولِهَا وَرَدُّهَا يُؤَخَّرُ بِهَا.

وَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِ الْمَشْهُورِ: الْعِدَالَةُ مَا لَمْ يُجْرَحْ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ الْمُسْتَوْرُ، فَانْخَلِطَ فِيهِ:

فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، حَتَّى تَبْثُثَ الْعِدَالَةُ، وَعَظَائِرُهُ: أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ مَعْرِقَةِ عِدَائِهِ ثُرُدُ شَهَادَتِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاللُّيْثُ: إِنَّ الْأَصْلَ قَبُولُ شَهَادَتِهِ، حَتَّى يَبْثُثَ الْفُسْخُ. وَالْأَطْلَقُ: أَنَّ الْأَمْرَ يَرْجِعُ إِلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَغَلْبَةِ الْفُسْخِ فِيهِمَا؛ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوْرُ فِي بَلَدٍ يَغْمُ فِيهِ الْفُسْخُ، اشْتَرَطَ ثُبُوتَ الْعِدَالَةِ، وَلَمْ يُكْمَلِ الْمُسْتَوْرُ، وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يَغْمُ فِيهِ الْعِدَالَةُ وَالْإِيمَانَةُ، فَالْأَصْلُ الْعِدَالَةُ حَتَّى يَبْثُثَ الْفُسْخُ.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْإِشْهَادِ عَلَى الشَّيْءِ الْبَسِيرِ مِنَ الْحَقِّ وَالشَّيْءِ الْكَثِيرِ، فِي التَّسَاطُلِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ حَالِي الشَّاهِدِ.

وَمَنْ عُرِفَ بِخُصُومَةٍ أَوْ قَرَابَةٍ مَعَ أَحَدٍ أَصْحَابِ الْحَقِّ، فَلَا تَصَحُّ شَهَادَتُهُ؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَلَمِيٍّ)^(١)، وَلَكِنْ لَوْ شَهِدَ الْقَرِيبُ عَلَى قَرِيبِهِ وَلَيْسَ خَصْمًا لَهُ، جَازَ، وَإِنَّا شَهِدَ الْخَصْمُ لِحَكْمِ خُصُومِهِ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ أَمَدٌ عَنِ التَّهْمَةِ مِنْ غَيْرِهِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٥٣٦٥) (٢٢٠/٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١/١٠).

الشاهد واليمين:

وبهذه الآية أخذ بعض الفقهاء بعدم اعتبار الشاهد واليمين؛ وذلك أن الله حصر حفظ الحقوق بشاهدين من الرجال، أو رجلٍ وامرأتين؛ وبه قال أبو حنيفة وأهل الكوفة، ولأن النبي ﷺ قال في الأشعث وخضيمو: (شاهدك أو يمسك)، قال الأشعث: إنه إذا خلف ولا يوالي، فقال رسول الله ﷺ: (مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ)، فانزل الله تصديق ذلك، ثم افتراء هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ يُكَلِّمُنَا أَنْ نَبَيُّكَ كَمَا نَبَيَّكَ لَا يَخْلُقُ لَهُمْ فِي الْأَشْيَاءِ وَلَا يَخْفِيهِمْ اللَّهُ وَلَا يَنْتَرُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَرْضَاهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ٤٧٧) رواه الشيخان^(١).

وجمهور العلماء على ثبوت الحق بالشاهد مع اليمين؛ وهو قول حمزة بن عبد العزيز وأهل المدينة ومالك والشافعي وأحمد؛ وذلك لأن النبي ﷺ قضى بالشاهد مع اليمين؛ أخرجه مسلم، عن أبي عيسى^(٢). والآية لم تحصر حفظ الحقوق الجائزة بشهاد الرجلين أو الرجل والمرأتين؛ وإنما قلنا وأوردت إلى الكمال في ذلك؛ ولذا ذكرت الكتابة والإشهاد، وبعد ذلك الرهن، وليست بواجبة على الأرجح.

اليمين والشاهدان:

واختلف في القضاء باليمين مع المراتين، على قولين للفقهاء؛ قال مالك بجوازها؛ لظاهر الآية؛ لأن المراتين بدل عن الرجل، فإن وجدنا، قضى بهما مع اليمين. وخالفه الشافعي؛ لأن الله لم يجز الشاهدين إلا مع رجل؛ وذلك

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٥) (١٤٢/٣)، ومسلم (١٣٨) (١/١٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٢) (٣/١٣٧).

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِشْهَادُ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي هَوَاهُ، ﴿وَإِنْ لَّمْ يَكُنْا نَعْلَمُ
قَوْلَهُ وَتَرْكَانَهُ﴾.

بَيْنَ أَحْكَامِ الْإِخْلَاطِ:

وَفِي قَوْلِي شَاءَ اسْتِدِلُّ بِهَوَاهُ، ﴿قَوْلَهُ وَتَرْكَانَهُ﴾ عَلَى جَوَائِزِ
إِخْلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ فِي التَّجَالِي، وَهَذَا جَهْلٌ لَا يَمُوتُ إِلَّا صَاحِبُ
مَرَضٍ فِي الْقَلْبِ؛ فَالْأَيُّ دَالَّةٌ عَلَى غِلَافِ ذَلِكَ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى قَالَ، ﴿أَنَّهُ
قِيلَ لِمَنْ هَذَا قَدْ كُنْتَ إِتَّقِيَهُ إِنْ هَذَا إِلَّا نَعْتٌ شَاعَ﴾؛ فَجَعَلَ الْمَرَاتِنِ تَنَادُكَرًا عِنْدَ
النِّسَاءِ، وَلَمْ يَجْعَلِ الْعَرَاةَ تَذَكُّرَ الرَّجُلِ، وَلَا يَذَكُّرُ الرَّجُلُ الْمَرَاتِنِ؛
لَأَنَّ الْمَذَاكِرَةَ يَلْزَمُ مِنْهَا مَجَالَسَةُ تَقْلُوبٍ، فَجَعَلَ اللَّهُ الشَّهَادَةَ جَائِزَةً لِأَنَّهَا
عَابِرَةٌ، وَجَعَلَ الْمَذَاكِرَةَ لِلْمَرَاتِنِ، لَا لِلرِّجَالِ وَالْمَرَاتِنِ؛ لِأَنَّهَا مَجَالَسَةٌ
دَائِمَةٌ.

وِظَاهِرُ الْآيَةِ: قِيُولُ شَهَادَةِ الْعَبِيدِ؛ لِعُمُومِهَا وَلَمْ يُسْتَشْرَفْ مِنْهَا، وَهُوَ
قَوْلُ أَحْمَدَ وَبَعْضِ السَّلَفِ.

وَالْجُمْهُورُ: عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ شَهَادَةِ الْعَبِيدِ؛ وَهُوَ عَمَلُ أَهْلِ مَنَكَّةَ
وَالْمَدِينَةِ؛ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ مَجَاهِدٍ، قَالَ: «كَانَ أَهْلُ مَنَكَّةَ وَأَهْلُ
الْمَدِينَةِ لَا يُجِيزُونَ شَهَادَةَ الْعَبِيدِ»^(١).

وَالْأَصْلُ فِي تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ: الِاسْتِحْبَابُ، وَفِي آدَائِهَا الرُّجُوبُ،
وَمَنْ تَلَبَّثَ شَهَادَتَهُ وَتَقَلَّبَ غَيْرُهُ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى، ﴿وَلَا يَأْتِ الْكُفْرَءَ
إِلَّا مَأْذُونًا﴾، وَجُزِّمَ بِالرُّجُوبِ ابْنُ عِيَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَهَوَاهُ، ﴿وَلَا تَكْفُرُوا أَنْ تَكْفُرُوا سَوِيًّا أَوْ حَكِيمًا﴾ إِلَا أَجْلِيهِ دَلِيلُكُمْ لِقَوْلِهِ
عِنْدَ اللَّهِ وَالْقَوْمِ فَلَيْفَةً وَأَلَنَهُ الْأَنْبَاءُ ﴿فَرِينَةً عَلَى عَدَمِ رُجُوبِ الْكِتَابَةِ
وَالشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا اسْتِحْبَابُهَا؛ لِأَنَّهُ أَشْرَكَ صَغِيرَ الْحَقُونِ وَكَبِيرَهَا فِي الْأَمْرِ،

(١) «تفسير ابن المنذر» (٦/٧٥).

والصغيرُ بتعدُّدٍ على الناسِ امتثاله على وجوب الثَّمامِ، والشرعة لا تُوجِبُ ما يُسْقَى أو يتعدَّدُ كذَيْنِ صابِجِ البَرِّ والمَدِّ، واللَّزْهَمِ والدَّرَهْمَيْنِ، أو الخِيَدِ السُّكَيْنِ والإِناءِ واللُّؤى والحَبَلِ ودمعة وأمانة.

وبَرَى عطاءَ الإِشهادِ على التَّيَجِّ ولو قليلاً حتَّى ثَلَثَ اللُّزْهَمِ.

وهوَلَةُ: ﴿أَتَكْفُلُ عِنْدَ اللَّهِ؟﴾ أي: أَعَدَلْتُ عِنْدَ اللَّهِ، واستعْمالُ أَفْعَلٍ التَّضْيِيلُ قربةً على أَنَّ الكِتَابَةَ والشَّهادَةَ لِكَمالِ الرُّسُولِ والعَدْلِ، وأنَّ تَرْكُهَا ليس جَوْزاً وظُلماً.

وشهادةُ الشاهدِ على خطو - أَنَّهُ هو - ليست بِشهادةٍ إذا لم يذْكَرْ ما شَهِدَ عَلَيْهِ؛ لأنَّ اللَّهَ يَهْوِي: ﴿وَأَقْرَبُ شَهَادَةٍ﴾، فالكِتَابَةُ تَقْوُمُ الشَّهادةُ وتذْكَرُ بها، لا تُثَبِّتُها بِغُيْبِها، وبهذا قال أَكْثَرُ العلماءِ.

وجَوَّزَ مالِكٌ الشَّهادةَ اعتماداً على الحَكْمِ، وَضَحَّ القولُ به عن طائِفٍ من التابعين.

الترخيصُ بِتركِ كِتَابَةِ بعضِ المَعْرُوفِ:

وهوَلَةُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِكَيْفَةٍ مُبَيَّنَّةٍ يُخَبِّرُوكَ عَنْهَا لَئِيْلَ تَتَنَبَّهَ عَلَيْهِمْ﴾ عَنِكَ جُنَاحٌ إِلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَيَّنْتُمْ، رَحَّصَ اللَّهُ فِي عَدَمِ كِتَابَةِ التَّجَارَةِ الموصولةِ بِموصِلَيْنِ:

الأوَّلُ: ﴿بِكَيْفَةٍ﴾ أي: يَتِمُّ فِيهَا التَّضَامُّنُ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ، وفي معنى الحاضرة: التَّجَارَةُ فِي سُوقِ الْبَلَدِ الْوَاحِدِ الَّذِي يَحْضُرُ فِيهِ الْمُتَبَايِعَانِ وَتَجَاوِزَانِ فِي السُّوقِ كُلِّ صابِجِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وليست غائبةً عن أَهْلِهَا فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ يُرْتَقَلُ إِلَيْهِ؛ فَالتَّجَارَةُ الغائِبَةُ مَطْلَقَةُ التَّأخُّرِ وَالْغِيَابِ وَالْخَطُورَةِ وَالشَّيْثَانِ؛ فَتَضَيُّعُ الْحَقُوقِ.

وأَهْلُ السُّوقِ الْحَاضِرِ يَخْتَلِفُونَ عَنِ أَهْلِ السُّوقِ الغائِبِ؛ فَأَهْلُ التَّجَارَةِ الْمُتَجَاوِزُونَ يَأْتِي بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَتَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَتَضَعُ

بعضهم لبعض كثير، وحاجتهم دائمة بينهم، فبحرور الحق ونكرانه ضعفت، والكتابة شائعة على القليل والكثير بينهم.

الثاني: ﴿ثِيْرُوتُهَا يَنْكَرُ﴾، الدائرة التي يتعامل بها أهل السوق في يومهم ولياليهم، فيكثر أخذهم فيما بينهم وإعطائهم، فيكثر بينهم المال في الثمن، ويكثر كتابة كل ذلك لصعوبته وكثريته.

فحكمت الله في أمر الكتابة، وحث على الإشهاد في التجارة السخايرة السائرة: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا بِمَا رَأَيْتُمْ﴾؛ لأن الكتابة شائعة بمثل هذه التجارة، وأمر بالإشهاد لسهولته؛ حفظاً للحقوقي، ودفعاً للخصومات؛ فإن أكثر الخصومات هي بسبب التساهل في البينات عند العقود.

وهو: ﴿وَلَا يَنْكَرُ كَيْفَ وَلَا شَيْءٌ وَهِيَ تَقَعَلُوا فَإِنَّهُ شُرُوكُكُمْ بِكُمْ وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ لِمَنِ كُتِبَ عَلَيْهِ:﴾

الضرر محرم من الشهود والكاتب والمُتلي، وهم أمانة على الحقوقي؛ فلا يجوز للكاتب أن يزيده وينقص فيما يُتلى عليه، ولا للشاهد كذلك فيما يسمع ويرى.

وكان عمر وابن مسعود يقرأون: ﴿وَلَا يُضَارَزُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(١) - يُضَارَزُ: بالفتح للمجهول - أي: لا يُضَرُّ أصحابُ الحقوقي الكاتب والشهيد عند طلبهم الكتابة والشهادة، ويُلْحَقُوا عليهم ويُزْمَرُوهُمْ، يُعْطَلُوا مُضَالِحَتُهُمْ ورأفهم قضيج؛ وبهذا قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما^(٢).

والفسوق في الآية: الإثم المترتب على الخروج عن أمر الله واستتالي طاعته.

(٢) تفسير الطبري (١/١١٥ - ١١٦).

(١) تفسير الطبري (١/١١٤).

وقد أمر الله بعد ذلك بتفواتر فيما علمتهم إياه، مما يحفظ الحق، ويقوم به القسط بين الناس.

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَنِ كُنتُمْ عَلَىٰ سَرَرٍ وَلَمْ تَجْعَلُوا كِتَابَ فُرْقَانٍ فَمَنْ مَقْبُوحَةٌ فَإِنْ أَرَبَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَمِيزُوا بَيْنَ الْكَاذِبِ وَالصَّادِقِ وَلَقِيَ اللَّهُ يَوْمَهُ وَلَا تَكْتُمُوا لِلنَّاسِ مَا هِيَ بَيْنَهُمْ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَكُلُّهُ عَندَ عَلِيمٍ فَكُلُّهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾﴾ [البقرة: ٢٢٩].

يصح الرهن في الجمل والسفر، ويذكر السفر ليس قبلًا في الآية على جواز الرهن ومبنيها، وذلك أن الله لما ذكر ما تُصَيِّط به الحقوق من الكتابة والشهادة وأداء الأمانة، وكان السفر مظنة لعدم حضور كاتب وشاهد فيه - خاصة في زمن الأموي - أرشد الله إلى الرهن، وهو صحيح في السفر والحضر، وجد كاتب وشاهد أو لم يوجد؛ وهذا قول أكثر السلف، وهو قول الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة؛ فالتنبي ٢٢٩ مات ويزعجه مرهونة عند يهودي، وهو في الصحيح من عائشة^(١).

حكم الرهن في السلم:

والرهن في السلم جائز لظاهر الآية، فهي إنما نزلت في السلم ودخلت سائر الحقوق فيها تبعاً.

ولا يجوز الرهن إلا بمقبوض لهوله، ﴿فَمَنْ مَقْبُوحَةٌ﴾، ولا لنفاي الأثو على ذلك.

ونعّب أبو حنيفة إلى أنه لا يصح رهن المشاع؛ لأنه لا يتصور قبضه، خلافاً للجمهور الذين قالوا يصح قبض المشاع.

ومثله رهن المجهول وما فيه عَرَضٌ فلا يجوز رهنه؛ لأنه لا يمكن قبضه.

واختلفت في اشتراط قبض الرهن؛ هل هو شرط لصحة الرهن ولزومه أو لا؟ على قولين مشهورين:

الأول: أنه شرط لصحته ولزومه؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي.

الثاني: أن القبض ليس شرطاً لصحة الرهن؛ فيصح الرهن ويلزم بالعقد، ولكنه لا يتم إلا بالقبض؛ وهذا قول مالك.

ونمر ذلك: أن العقد يلزم الراهن بتسليم الرهن، ولا يجوز له الرجوع عنه، وإن لم يقبض عند العقد وقبل الافتراق.

والقول الأول يشترط مصاحبة قبض الرهن للعقد قبل الافتراق.

واستدامة القبض شرط لصحة الرهن على قول الجمهور؛ لظاهر الآية، خلافاً للشافعي؛ لأن وجوع الرهن ليد الراهن يُخْرِجُهُ مِنْ وَصْفِ الْقَبْضِ فِي الْآيَةِ.

ثم أمر الله بأداء الأمان وتقوى الله فيها، وعزَّم كتمان الشهادة؛ لأن الإيمان إذا قُلِّدَ، قُلِّدَتِ الْأَمَانَةُ، وَكُتِمَتِ الشَّهَادَةُ، وضاعب الحقوق.



فهرست مطالب

صفحة	رقم الآية	طوب الآية
		البقرة
٢٥	[٣٠]	قوله قل ربك بالشكر إلى عبد في الأرض عينا... ←
٣٨	[٣٦]	وقالوا الذين منكم من الذين منكم منكم... ←
٣٨	[٣٨]	قوله انزلوا من جنة... ←
٤٣	[٤٠]	قوله انزلوا من جنة... ←
٤٧	[٤٣]	قوله انزلوا من جنة... ←
٥٥	[٥٤]	قوله قل من منكم منكم... ←
٦٧	[٥٨]	قوله قل انزلوا من جنة... ←
٧٩	[٨٥ - ٨٤]	قوله انزلوا من جنة... ←
٨٢	[١٠٠]	قوله انزلوا من جنة... ←
٨٩	[١١٥]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٠٠	[١٢٤]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٠٥	[١٢٥]	قوله انزلوا من جنة... ←
١١٧	[١٢٧]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٢٠	[١٤٤]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٢٠	[١٤٩]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٣٠	[١٥٨]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٤١	[١٦٨]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٥١	[١٧٣]	قوله انزلوا من جنة... ←
١٦٣	[١٧٧]	قوله انزلوا من جنة... ←

طرق الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ...﴾	[١٧٨ - ١٧٩]	١٧٦
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حُرِمْتُمُ الْمَسْكُونَةُ أَن تُبَاحِثُوا فِيهَا...﴾	[١٨٠]	١٨٩
﴿فَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٨١]	١٩٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...﴾	[١٨٢ - ١٨٤]	٢٠٢
﴿فَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٨٥]	٢٢٢
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٨٦]	٢٢٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...﴾	[١٨٧]	٢٤٢
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٨٨]	٢٥١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ...﴾	[١٨٩]	٢٥٥
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٠]	٢٦٣
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩١ - ١٩٢]	٢٦٩
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٣]	٢٧٣
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٤]	٢٧٧
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٥]	٢٨٦
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٦]	٢٩٠
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٧]	٣٠٩
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[١٩٨ - ٢٠٢]	٣١٨
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢٠٣]	٣٢٧
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢٠٨]	٣٣١
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢١٥]	٣٣٧
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢١٦]	٣٤٢
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢١٧]	٣٥٠
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢١٩]	٣٥٨
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢٢٠]	٣٧٠
﴿وَمَن يَدْعُ لِبَيْعَةٍ فَخُصِّنْهُ فَاكْفَرْنَا عَلَىٰ مَا يَكْفُرُونَ...﴾	[٢٢١]	٣٧٦

طوب الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَيَنْظُرُونَ عَلَى التَّبَاسُطِ كُلُّ مَوْءَدٍ فَانْظُرُوا آيَاتَنَا فِي التَّحِيصِ﴾	[٢٢٢]	٢٨٧
﴿وَيَذَلُّكُمْ عَنْ دِينِكُمْ وَأَنَّا نَمُوتُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	[٢٢٣]	٢٩٤
﴿وَلَا تَحْسَبُوا أَنَّكُمْ مُسْلِمُونَ﴾	[٢٢٤]	٤٠١
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٢٥]	٤٠٣
﴿وَالَّذِينَ يَزِيدُهُمْ مِنْ فَتَاهِهِمْ لَيَضْحَكُنَّ مِنْهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَيَسْتَكْفِرُنَّ لَهُمْ﴾	[٢٢٦ - ٢٢٧]	٤١١
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا لَيُخَوِّفُهُمْ وَتُخَوِّفُهُمْ أَلَمَّا لَبِثُوا﴾	[٢٢٨]	٤٢٠
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا لَيُخَوِّفُهُمْ وَتُخَوِّفُهُمْ أَلَمَّا لَبِثُوا﴾	[٢٢٩]	٤٣١
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٠]	٤٣٩
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣١]	٤٤٤
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٢]	٤٥١
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٣]	٤٥٨
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٤]	٤٦٥
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٥]	٤٧٣
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٦]	٤٧٧
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٧]	٤٨٦
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٨]	٤٩٢
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٣٩]	٤٩٩
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٠]	٥٠٢
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤١]	٥٠٦
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٢]	٥٠٨
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٣]	٥٠٨
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٤]	٥١٤
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٥]	٥١٦
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٦]	٥١٨
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٧]	٥٢٠
﴿وَلَا يَرْضَى لَكُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَا أَحْبَبُوا﴾	[٢٤٨]	٥٢٦

طرف الآية	رقم الآية	الملاحظة
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٧٣]	٥٣٢
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾		
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٧٤]	٥٣٧
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٧٥]	٥١٧
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٧٦]	٥١٩
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٨٠]	٥١٩
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٨٢]	٥٥٦
﴿الْمَرْءُ الْكَافِرُ أَغْنَىٰ عَنْكَ كَلْبُ الْمَوْتِ﴾	[٢٨٣]	٥٧١